

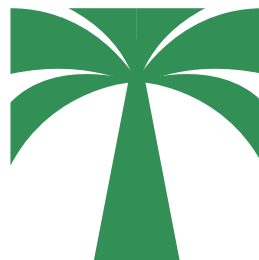
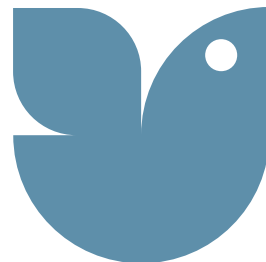
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي

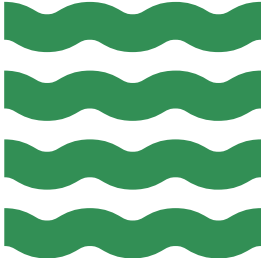
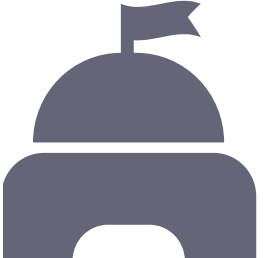
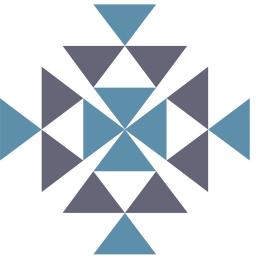
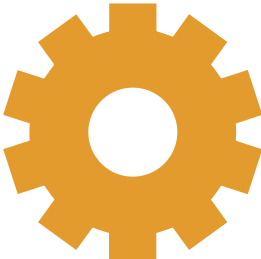
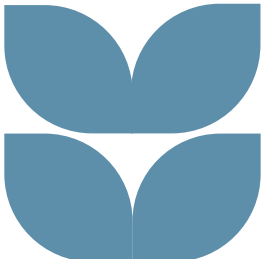
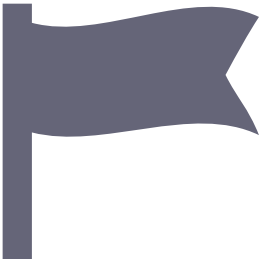
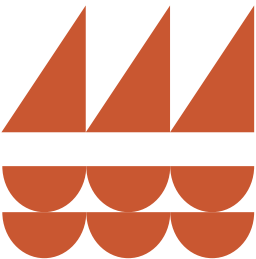
Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation



استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية والدبلوماسية الاقتصادية لدفع التنمية الاقتصادية المستدامة

التقرير السنوي ٢٠٢٤

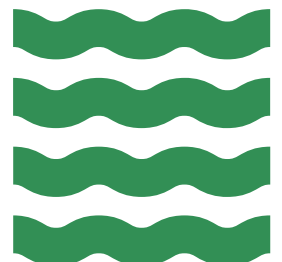
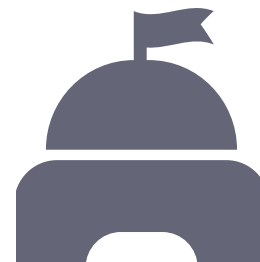
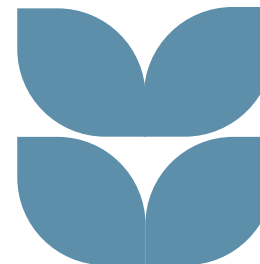
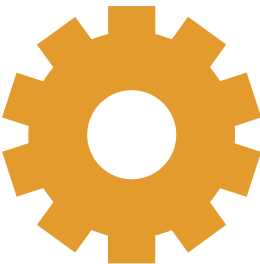
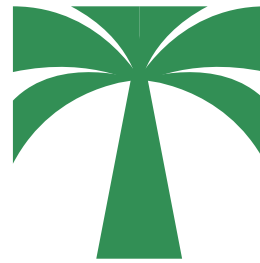




٨٤	الجزء الثاني	١٤	الجزء الأول	٨	كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس جمهورية مصر العربية
٨٦	المقدمة	١٦	المقدمة	١٠	كلمة الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
-	تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الشراكات بين الأطراف ذات الصلة	-	مرحلة وفلسفة جديدة	-	
٩٠	الفصل الأول	٢٠	الفصل الأول	-	
-	تسريع وتيرة التنمية المستدامة	-	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي	-	
١٤٠	الفصل الثاني	٥٢	الفصل الثاني	-	
-	توطین أهداف التنمية المستدامة	-	إعادة تشكيل الهوية البصرية	-	
١٥٠	الفصل الثالث	٦٠	الفصل الثالث	-	
-	مرحلة جديدة من الشراكات	-	الاستثمارات العامة من أجل التنمية الاقتصادية	-	
١٦٢	الفصل الرابع	-		-	
-	المشاركة في الفعاليات والمحافل الدولية	-		-	
١٨٨	الفصل الخامس	-		-	
-	التعاون الإقليمي واللجان المشتركة	-		-	

جدول المحتويات

٢٠٢	الجزء الثالث	٢٦٠	الجزء الخامس	٣٣٠	المشاركات الإعلامية
٢٠٤	المقدمة	٢٦٢	المقدمة	٣٣٤	التعاون متعدد الأطراف
	- ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي لتحقيق التنمية الاقتصادية		- دفع التحول نحو الاقتصاد الأخضر والشامل والرقمي		على المنصات الرقمية
٢٠٦	الفصل الأول	٢٦٦	الفصل الأول	٣٤٤	الملحقات
	- البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية		- الاستثمار في رأس المال البشري: المواطن محور الاهتمام لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة		
٢١٤	الفصل الثاني	٢٩٠	الفصل الثاني		
	- تعزيز التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية		- الاستثمار في تطوير البنية التحتية المستدامة		
٢٢٨	الجزء الرابع	٣٠٨	الفصل الثالث		
٢٣٠	المقدمة		- المنصات الوطنية لدفع العمل المناخي		
	- زيادة تنافسية الاقتصاد المصري وتحسين بيئة الأعمال				
٢٣٤	الفصل الأول				
	- القطاع الخاص مُحرك رئيسي للنمو				
٢٤٠	الفصل الثاني				
	- القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في بؤرة الاهتمام				



كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية

يشهد عالمنا اليوم، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، تحديات وأزمات غير مسبوقة، تحتل فيها الصراعات والحروب صدارة المشهد، وتسود فيه كذلك الحمائية الاقتصادية والتجارية، وازدواجية المعايير.

كما تواجه الدول النامية تحديات جسيمة تُعيق تحقيق تطلعات شعوبها، نحو الرخاء والتنمية، فمع نقص التمويل، وتفاقم الديون، وتوسع الفجوة الرقمية والمعرفية، وارتفاع معدلات الفقر والجوع والبطالة، خاصة في أوساط الشباب، تجد الدول النامية نفسها في صعوبة بالغة، في تحقيق التقدم والنمو على نحو مقبول.

إن مواجهة تلك التحديات المركبة، تتطلب تضافر الجهود لتعزيز التعاون المشترك، وتنفيذ مشروعات ومبادرات مشتركة، في مختلف المجالات، وعلى رأسها: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والاقتصاد الرقمي، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والزراعة، والصناعات التحويلية، والطاقة الجديدة والمتجددة، وخاصة الهيدروجين الأخضر، بالإضافة إلى دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى الرغم من تنوع المستويات الاقتصادية بين الدول النامية، إلا أننا نتفق جميعاً على أهمية تبادل الخبرات والتجارب الناجحة، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومصر على أتم الاستعداد، لمشاركة تجاربها المضيئة مع الدول النامية خاصة تجربتها في تنفيذ مبادرتي "حياة كريمة" و"تكافل وكرامة"، ومشروعات البنية الأساسية والعمران.



ثالثاً: أهمية استمرار التعاون والتشاور بين الدول النامية، لضمان
الحفاظ على فاعلية المنظومة الدولية متعددة الأطراف، والتصدي
بشكل جماعي، لمحاولات فرض سياسات أحادية ومنفردة، بما يضر
بمصالح دولنا.

إن مواجهة التحديات الراهنة، وعلى رأسها تفاقم الصراعات،
ونقص التمويل، ومعضلة الديون في الدول النامية، فضلاً عن عدم
الوفاء بمساعدات التنمية الرسمية وتمويل المناخ، إنما يتطلب
حشد الإرادة السياسية لإعادة النظر في النهج الدولي الحالي،
وتجديد الالتزام بأهداف التنمية المستدامة.

وتؤمن مصر، بأنه لا سبيل لمكافحة الجوع والفقر، وتحقيق أهداف
التنمية المستدامة، إلا بإقامة شراكات دولية متوازنة مع الدول
النامية، تتضمن توفير التمويل الميسر للتنمية، ونقل وتوطين
التكنولوجيا والأدوات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى
دعم جهود تحقيق الأمن الغذائي.

**من رسائل السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال كلمته بقمة
«بريكس بلس» بروسيا، وقمة الدول الثماني النامية للتعاون
الاقتصادي بالعاصمة الإدارية الجديدة، وقمة مجموعة العشرين
بالبرازيل.**

إن الظرف الدولي الدقيق الذي يمر به عالمنا، والأتزمات والتحديات
المركبة، تمثل تهديداً لمصدقية النظام الدولي مُتعدد الأطراف،
وتغلب عليه النزعات الحمائية والسياسات الأحادية، وتؤمن مصر،
في خضم هذا التشتت، بضرورة تكاتف الدول النامية، وتعزيز
التعاون "جنوب - جنوب"، كأحدى السبل المهمة لمواجهة
التحديات الراهنة، حيث كانت مصر دوماً في طليعة الدول، التي
حرصت على تعزيز التعاون بين الدول النامية، فضلاً عن سعيها
الدعوى، لدعم مصالح وأولويات دول الجنوب، في مختلف المحافل
الدولية.

وفي هذا الصدد فإن مصر تُثمن محفل "البريكس بلس"، باعتباره
منصة لدفع التعاون وتعزيز التشاور، بين تجمع البريكس ودول
الجنوب، مع التأكيد على النقاط التالية:

أولاً: أهمية تعظيم الاستفادة من بنوك التنمية متعددة الأطراف،
لأنكون أكثر قدرة على تعزيز نفاذ الدول النامية للتمويل الميسر،
بما في ذلك النفاذ لتمويل المناخ، ونؤكد على الدور المهم لكل
من "بنك التنمية الجديد"، و"البنك الآسيوي للاستثمار في البنية
التحتية"، في توفير التمويل اللازم والميسر للدول النامية، لتنفيذ
المشروعات التنموية في قطاعات متعددة.

ثانياً: ضرورة استثمار اجتماعات "البريكس بلس" لتعزيز التعاون
"جنوب - جنوب"، وتكثيف تبادل الخبرات في مختلف المجالات، فضلاً
عن تنفيذ مشروعات مشتركة لتحقيق المنفعة المتبادلة. وأود
في هذا المقام، أن أؤكد استعداد مصر لمواصلة جهودها، لتنفيذ
العديد من مشروعات التعاون الفني وبناء القدرات مع الدول
الراغبة في ذلك.

مقدمة

التمويل من أجل التنمية والدبلوماسية الاقتصادية

مع بدء تلك المرحلة، شرعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في إعادة صياغة رؤية الوزارة، لتركز على التمويل من أجل التنمية والدبلوماسية الاقتصادية، والاستغلال الأمثل للموارد المحلية بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعظيم الاستفادة من الشراكات الدولية، بما ينعكس على رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج الحكومة للثلاث سنوات المقبلة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ - ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

وقد وضعت الوزارة «إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية»، الذي يشكل أولويات عمل الوزارة في إطار برنامج الحكومة المصرية، حيث تمثل التنمية الاقتصادية حجر الزاوية والهدف الرئيسي الذي تسعى الوزارة إلى تحقيقه، وذلك من خلال التكامل بين الخطة الاستراتيجية، والتمويلات التنموية، وتعزيز التنمية في قطاعات ريادة الأعمال، وتنمية القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة التوظيف، وتحقيق التنمية البشرية، والتنمية الصناعية، ودفع الاقتصاد الأخضر، وتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وتشجيع التكنولوجيا والابتكار.

وعلى غرار الأعوام الأربعة الماضية، أعدت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقريراً مفصلاً لعام ٢٠٢٤ حول أنشطة الوزارة وجهودها لتحقيق التنمية في هذا العام، لكن هذا العام يختلف كثيراً حيث يتضمن الأشهر الستة الأولى لعمل وزارة التعاون الدولي، ثم الأشهر الستة التالية من العام كوزارة للتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي عقب دمج الحقيقيين.

لذلك إلى جانب نتائج العمل مع الشركاء الدوليين على مدار العام، يتضمن التقرير سردية التنمية الاقتصادية في مصر، ورؤية واضحة لأبرز وأهم الإجراءات والخطوات التي تم اتخاذها لمتابعة حوكمة الأنفاق الاستثماري، ومتابعة تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي الجاري، والمنهجية الجديدة لإعداد الخطة الاستثمارية للأعوام المقبلة، وأبرز تطورات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن الموقف التنفيذي للبرنامج الوطني للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية.

الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية

ويتسق إطار «إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية»، الذي وضعته الوزارة عقب تشكيل الحكومة الجديدة، مع المتغيرات المحلية والإقليمية، من أجل تحقيق نمو اقتصادي نوعي ومستدام وشامل، يراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية، ولا يُركز فقط على النمو كمؤشر، بل يتجاوز ذلك إلى نوع النمو وانعكاسه على تحسين حياة المواطنين ومستوى معيشتهم، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية لهذا الإطار:



بعد مضي ٤ سنوات على الاقتصاد المصري شهد خلالها تحديات كبيرة ومتشابهة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بدءاً من جائحة كورونا، مروراً بالحرب الروسية الأوكرانية، والتداعيات المتلاحقة على الاقتصاد العالمي، خاصة أزمات سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، ثم الحرب في غزة التي استمرت لنحو 15 شهراً، دخل الاقتصاد المصري عام ٢٠٢٤ بمزحلة جديدة من التحول الاقتصادي، استناداً إلى رؤية وطنية واضحة لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، ودعم قدرته على الصمود في مواجهة الصدمات.

ولقد ظهر ذلك بشكل واضح منذ مارس ٢٠٢٤، حينما بدأت الحكومة تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي وطني بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، لتتخطى مرحلة شاملة من الإصلاح الاقتصادي، لضبط الأداء المالي للدولة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستمرار في تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية لتحقيق نمو أكثر شمولاً بقيادة القطاع الخاص.

ومنذ الثالث من يوليو تم إعلان تشكيل الحكومة المصرية الجديدة برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، مع دمج بعض الحقائب، من بينها حقيقتي التخطيط والتنمية الاقتصادية، والتعاون الدولي، وهو الدمج الذي يهدف إلى تحقيق تكامل وتنسيق أكبر بين الخطة الاستثمارية والموارد المحلية، والشراكات الدولية والتمويل التنموي الميسر.

- **صياغة سياسة التنمية الاقتصادية القائمة على البيانات والأدلة،** لتوفير المعلومات التي تُعزز المناقشات حول الاحتياجات والفرص، وسد الفجوات في مجالات، رأس المال البشري، والتنمية الصناعية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والتكنولوجيا، وزيادة الأعمال، والبنية التحتية المستدامة، والاستثمارات الخضراء، وغيرها، مع ضمان آليات مراقبة وتقييم قوية لتتبع التقدم وتحسين النتائج.
- **بناء اقتصاد مرن، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي،** من خلال تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لزيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم مرونة السياسات المالية الكلية، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- **حشد التمويلات المحلية والخارجية لتحقيق التنمية المستدامة** من خلال إطار وطني متكامل للتمويل، يُعزز تخصيص الموارد لقطاعات ذات الأولوية، ويُحفز استثمارات القطاع الخاص، ويُسرّع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي خمسة أجزاء مفصلة يتناول التقرير السنوي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تفاصيل إطار عمل الوزارة، وركائزها الثلاثة بشكل مستفيض، كما يستعرض نتائج جهود الوزارة مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين على مدار العام، وتأثيرها بجهود حوكمة الائتلاف الاستثماري، فضلاً عن جهود تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، والتطورات المتلاحقة على مدار العام في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وغيرهم من الشركاء من أجل دعم تنفيذ تلك الإصلاحات.

ولقد كان عام ٢٠٢٤ شاهداً على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والتمويل من أجل التنمية، حيث بلغت **التمويلات التنموية الميسرة من الشركاء الدوليين نحو ٩,٦ مليار دولار، ولأول مرة تتجاوز التمويلات الموجهة للقطاع الخاص التي بلغت ٤.٢ مليار دولار، حجم التمويلات الحكومية التي بلغت ٣,٢ مليار دولار،** إلى جانب التسهيلات الائتمانية لاستيراد السلع الاستراتيجية من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، متضمنة منح بقيمة ٢٨٧ مليون دولار.

إلى جانب ذلك شهد العام الماضي، ترسيخ مكانة مصر بين شركاء التنمية، والتواجد الفعال في المحافل الدولية، حيث يستعرض التقرير السنوي، الزيارات الخارجية على مدار العام من بينها زيارة مقر المفوضية الأوروبية ببروكسل، والمشاركة في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس"، بالإضافة إلى الزيارات لشركاء التنمية الثنائيين مثل إيطاليا، واليابان، وكذلك اللجان المشتركة المتعددة التي تم عقدها.

وانطلاقاً من تولى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مسئولية متابعة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والهيكلية، وذلك بالتنسيق مع كافة الوزارات والجهات المعنية وبالتعاون مع شركاء التنمية الدوليين، يستعرض التقرير نتائج ما تحقّق في العام الماضي، في إطار هذا البرنامج الذي يتضمن العديد من السياسات والإجراءات في إطاره ركائز هي: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وتنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري

من خلال التركيز على قطاعات الاقتصاد الحقيقي وهي الصناعة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيات المعلومات، وزيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، ورفع كفاءة ومرونة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني.

يسرد التقرير أيضًا، أبرز ما قامت به الوزارة في النصف الثاني من العام من أجل تعزيز جهود التنمية الاقتصادية، من بينها إطلاق الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووضع منهجية جديدة لإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وفقاً لمنظور تنموي شامل ينطلق من مرتكزات أساسية، تبدأ من مستهدفات ومبادئ رؤية مصر ٢٠٣٠، وبما يتكامل مع أولويات برنامج عمل الحكومة والاستراتيجيات والخطط القطاعية، وفي إطار التطبيق الفعال للتوجهات الحديثة لقانون التخطيط العام، وبما يدعم الجهود الرامية لتحفيز دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة من خلال تنفيذ "سياسة ملكية الدولة".

كما يستعرض التقرير تعافي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام المالي الجاري ٢٠٢٤/٢٠٢٥، والتطورات الإيجابية في العديد من القطاعات مثل الصناعات التحويلية غير البترولية، متأثرة بإجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلية الذي تنفذه الدولة، بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية للنمو.

ريادة الأعمال والشركات الناشئة

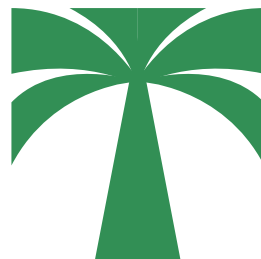
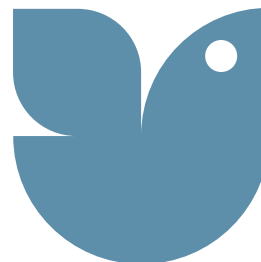
وبينما وضعت الحكومة على رأس أولوياتها دعم قطاع الشركات الناشئة، فقد قرر رئيس الوزراء تدشين المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، برئاسة الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ويتضمن التقرير تركيزاً على نتائج ما قامت به المجموعة الوزارية، وإطارها التطبيقي ومجموعات العمل التي تم تدشينها من أجل المضي قدماً في تشجيع الاقتصاد القائم على المعرفة، ودعم مجتمع الشركات الناشئة.

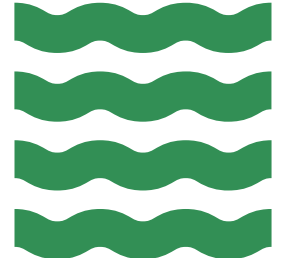
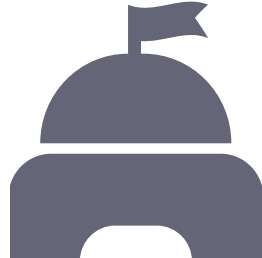
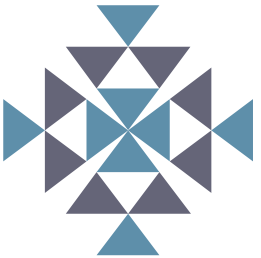
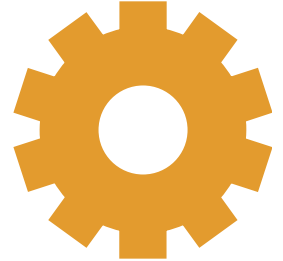
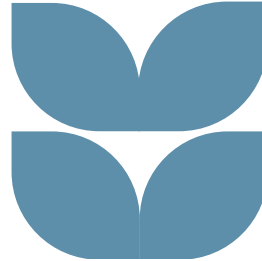
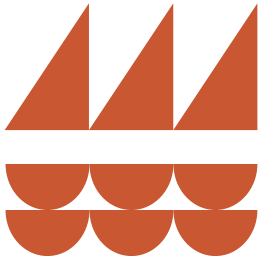
آفاق المستقبل

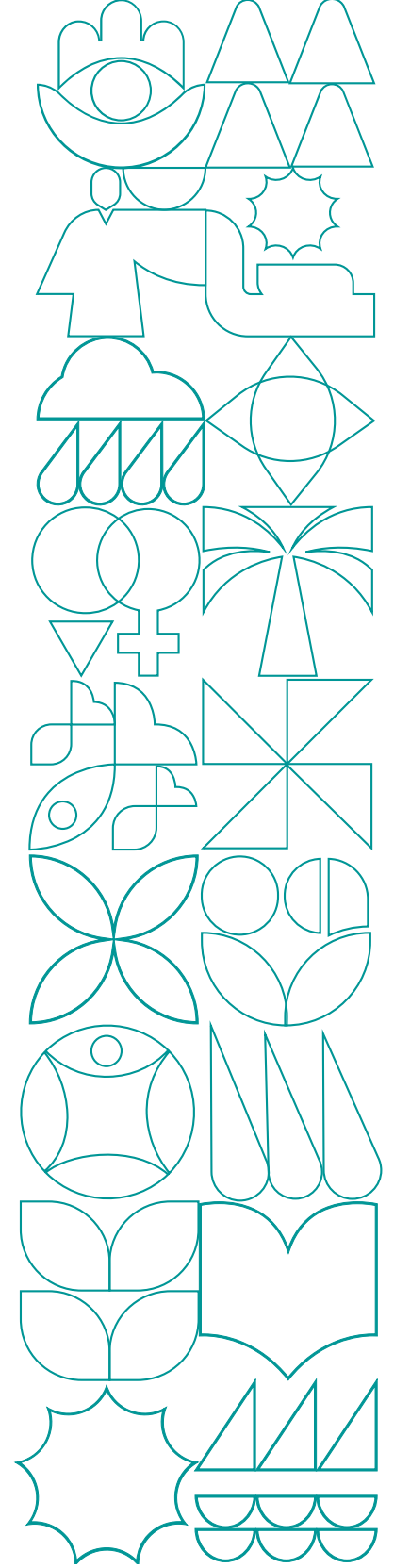
وبينما نتطلع للمستقبل، ونسعي للانتقال بالتنمية في مصر إلى آفاق جديدة، اغتنم تلك الفرصة لأتوجه بجزيل الشكر للدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية السابقة ومستشارة رئيس الجمهورية الحالية للشئون الاقتصادية، على جهودها الذؤوبة في الفترة الماضية لتعزيز مسيرة التنمية.

إن ما نضعه من أسس اليوم يُشكل مسارنا نحو المستقبل، ويرسخ دعائم استقرار الاقتصاد الكلي في مصر، وقدرته على المنافسة وسط تطورات إقليمية ودولية متلاحقة، وثورة تكنولوجية تتطور يوماً بعد يوم، من أجل مواصلة البناء والعمل لتحقيق مستقبل أكثر ازدهاراً.

الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، جمهورية مصر العربية









الجزء الأول

مرحلة وفلسفة جديدة المقدمة

١١

حينما تعمل في وظيفة عامة، فإنك تخدم وطنك حيث الحاجة إليك؛ قلت هذا في ديسمبر 2019 عندما أديت اليمين الدستورية كوزيرة للتعاون الدولي، بعد أن خدمت لمدة عامين كوزيرة للسياحة، واليوم أكرر ذلك بينما تتوسع مسؤولياتي لتشمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

من خلال دوري في الحكومة، أثناء السنوات الست سنوات والنصف الماضية، التزمت بتعزيز العلاقات الاقتصادية لمصر مع جميع شركائها في التنمية؛ وإتاحة الفرص الجديدة وتفعيل قوة المشاركة متعددة الأطراف بقيادة الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

مع بدء مرحلة جديدة من العمل العام، فإنني أشعر بالفخر لما تحقق في تلك الفترة.

ومع بداية تحدٍ جديد، استرجع مما كتبت في كتاب «بنات النيل: نساء مصريات غيرن عالمهن»، الذي نُشر في ديسمبر ٢٠١٦: «خدمة الوطن من خلال المشاهدة في السياسات التي من شأنها أن تجعل نروات النيل تتدفق إلى المصريين كافة: ليس مجرد مهمة رسمية، لكنه تشغف».

الدكتورة رانيا المشاط
وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
جمهورية مصر العربية



إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية

يضع الإطار الجديد لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تحقيق نمو اقتصادي نوعي ومستدام وشامل على رأس أولويات الجهود الوطنية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال ثلاث ركائز رئيسية:-

- صياغة سياسة التنمية الاقتصادية المبنية على البيانات والأدلة.
- بناء اقتصاد مرّن وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي.
- حشد التمويلات المحلية والخارجية من خلال إطار وطني متكامل للتمويل يُعزز تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية.

ويتم تحقيق ذلك من خلال إطار وطني لتعزيز الشراكة البناءة بين الأطراف ذات الصلة، قائم على التنسيق الوطني والتعاون الدولي، ويشمل الوزارات، والمحافظات، والأجهزة الوطنية، وشركاء التنمية، ومؤسسات التمويل الدولية، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الأبحاث والفكر، وغيرها.

سيتم تفصيل المزيد حول الإطار الجديد في الفصل التالي.

المجالات ذات الأولوية للحكومة

وضعت الحكومة الجديدة أولويات رئيسية على رأس برنامجها للثلاث سنوات المقبلة، وهي التنمية البشرية، والتنمية الصناعية، باعتبارهما ركيزتين رئيسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

ومن خلال عضويتها في المجموعة الوزارية للتنمية البشرية، والمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على تصميم سياسات مبنية على الأدلة تدعم خطة حوكمة الإنفاق الاستثماري العام في مصر، ورغم تلك الإجراءات فإن استثمارات التنمية البشرية وكذلك التنمية المحلية والتطوير الصناعي يستحوذان على النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية في خطة العام المالي الجاري بنسبة ٤٢% و ٣٧% على التوالي. كما ترأس الدكتور رانيا المشاط، اللجنة الوزارية لريادة الأعمال، والتي تستهدف دعم الشركات الناشئة لإنشاء بيئة محفزة لريادة الأعمال، وتسريع التقدم نحو النمو المستدام القائم على اقتصاد المعرفة، وتعزيز التنافسية الاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة.

سيتم التطرق إلى مزيد من التفاصيل حول تلك الموضوعات في الأجزاء المقبلة

حوكمة الاستثمارات العامة

وتعد كفاءة وحوكمة الإنفاق الاستثماري العام، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية هي أعمدة أساسية لضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ ودعم زيادة مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ عقب حلف اليمين الدستورية للحكومة الجديدة قدمت الدكتور رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، عروضاً تقديمية أمام مجلس الوزراء، ومجلس النواب، والمحافظين، حول خطوات حوكمة الإنفاق الاستثماري:

- مراجعة الاعتمادات لجميع الوزارات والهيئات، مع إعطاء الأولوية للمشروعات التي تجاوزت نسبة تنفيذها ٧٠%.
- تأجيل تنفيذ المشروعات التي أدرجت مؤخرًا في الخطة وعدم توقيع بروتوكولات واتفاقيات جديدة دون التنسيق والعرض على مجلس الوزراء.

قيادة النمو الاقتصادي وسط عالم مُضطرب

تلتزم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتعزيز النمو المستدام والشامل لمصر، من خلال توافق الأولويات الوطنية مع الأجندات العالمية للتنمية.

بينما تمر البلاد بتحديات إقليمية وعالمية معقدة، تركز الوزارة على تنفيذ السياسات المستندة إلى الأدلة والإصلاحات الاستراتيجية لتعزيز المرونة الاقتصادية، وتعزيز التنافسية، ودفع الانتقال نحو اقتصاد أخضر قائم على المعرفة. مهمتنا هي تحسين تخصيص الموارد، ودعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وضمان بقاء الاقتصاد على المسار الصحيح لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

ويسلط التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤ الضوء، على التزام الوزارة بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على الدور الحيوي للقطاع الخاص في دفع التحول الاقتصادي.

من خلال إشراك القطاع الخاص وتعزيز ريادة الأعمال، تهدف الوزارة إلى فتح فرص جديدة للتنمية المستدامة، وتسريع التقدم التكنولوجي، وتعزيز مكانة مصر وتنافسية الاقتصاد في الأسواق العالمية. من خلال هذا النهج، ومن خلال تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية، تخلق الوزارة بيئة تمكينية تسرع من التنمية، وتحسن من مستويات المعيشة، وتضمن ازدهار مصر على المدى الطويل في عالم مترابط.

تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية: التمويل من أجل التنمية

٩,٦

مليار دولار

من خلال التعاون مع الشركاء
المتعددي الأطراف والثنائيين

٤,٢

مليار دولار

في القطاع الخاص

منها ١,٧ مليار دولار ضمن

برنامج نوفاي

٣,٢

مليار دولار

للقطاع الحكومي

٢,٢

مليار دولار

خطوط ائتمان للسلع الاستراتيجية

٣,٠٠

مليون دولار

منح

١,٨

مليار دولار

قروض دعم موازنة



حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	شركاء التنمية	أهداف التنمية المستدامة
دعم الموازنة	١,٨٧٩	البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصندوق الكوري	                
النقل	٦٦٤	البنك الإسلامي للتنمية، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار، الوكالة الفرنسية للتنمية، إسبانيا، بنك الاستثمار الأوروبي، بنك التنمية الأفريقي، الصين	   
إسكان اجتماعي وشبكات المياه والصرف الصحي	١٦٢	الاتحاد الأوروبي، بنك الاستثمار الأوروبي، الوكالة الفرنسية للتنمية، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية	                
التعليم	١١٤	الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، الاتحاد الأوروبي، كندا، الوكالة الكورية للتعاون الدولي	                
الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والبتترول	٧٥	الوكالة الفرنسية للتنمية، الاتحاد الأوروبي	   
المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٧٢	ألمانيا	                
الحكومة	٦٢	الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، إسبانيا	                
الصحة	٢٠	الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا	                
الزراعة والتموين والري	١١١	الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، بنك الاستثمار الأوروبي	                
المرأة والتضامن	١١	إيطاليا، الاتحاد الأوروبي	                
البيئة	٦	الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا	                
الصناعة	٤	إيطاليا، سويسرا	                
الثقافة	١	اليابان	                
الإجمالي	٣,١٨١		
تمويل استيراد سلع أساسية كالبتترول والقمح	٢,٢٣٤	المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة	

* تم توقيع مبادلة ديون مع إيطاليا بما يعادل ٣.٢ مليون دولار أمريكي ومع ألمانيا بما يعادل ٣٢ مليون دولار أمريكي

الفصل الأول: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

حقبة جديدة من الفرص



إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية

إن تحقيق نمو اقتصادي نوعي ومستدام وشامل يأتي على رأس أولويات الجهود الوطنية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في هذا الوقت الذي تتداخل فيه الالتزامات الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، وعدم المساواة الاجتماعية.

وفي ظل أهمية سياسات التخطيط وتمويل التنمية، كعوامل رئيسية لدفع النمو الاقتصادي، دائمًا ما يكون العامل المفقود والذي يؤثر على جودة هذا النمو هو ترجمته إلى تنمية اقتصادية حقيقية.

هنا تأتي أهمية «إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية» الذي أطلقتته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والذي يعمل على سد الفجوات من خلال دمج النمو النوعي ليصبح على رأس أولويات الوزارة.

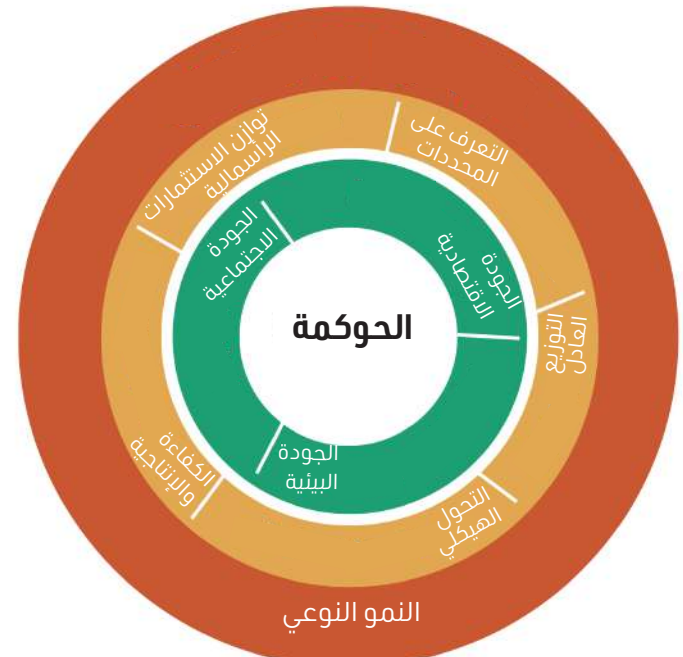
لماذا النمو النوعي؟

يُشير مفهوم يشير النمو النوعي، إلى النمو الاقتصادي المستدام، والعدل، الذي يُحقق الرفاهية الاجتماعية والبيئية (صندوق النقد الدولي، 1999) يتجاوز هذا المفهوم مجرد الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ليشمل:

توزيع الفوائد	الاستدامة	التنمية البشرية
ضمان وصول مكاسب النمو إلى مختلف فئات المجتمع، مما يقلل من عدم المساواة.	الحفاظ على النمو على المدى الطويل دون التسبب في تدهور البيئة أو استنزاف الموارد.	تحسين جودة الحياة، بما في ذلك الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، مع حماية البيئة.

النمو النوعي يؤكد على أهمية الأطر المؤسسية، والحوكمة، والمشاركة الفعالة للأطراف المختلفة في تحقيق مخرجات التنمية المستدامة.

وفقًا للأمم المتحدة، فإن النمو النوعي، يتجاوز مجرد التطور في المؤشرات، لكنه نهجًا شاملاً يعكس مدى مساهمة النمو في تحسين حياة المواطنين، ويتركز على ثلاثة أبعاد رئيسية: البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي، وهو ما يتماشى مع نهج رؤية مصر ٢٠٣٠. وتوضح الأمم المتحدة أن تحقيق "نمو نوعي جيد" يتطلب ضمان الشمولية وهو ما يعني استفادة الجميع من المنافع البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتعزيز كفاءة وإنتاجية رأس المال الطبيعي والبشري والصناعي، وتنفيذ التحول الهيكلي الذي يدعم القيم الاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع الاستثمار، وتحديد الحدود ضمن المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال اتخاذ قرارات وتنفيذ السياسات المدعومة بالأدلة، وتعزيز الحوار بين الأطراف ذات الصلة (UN ESCAP، ٢٠١٣).



إن دمج هذه المبادئ في استراتيجيات الوزارة لا يدعم فقط النمو الاقتصادي المستدام، بل يعزز أيضًا الأهداف الأوسع للتنمية المستدامة، بما يضمن تحقيق نمو من وشامل ومستدام.

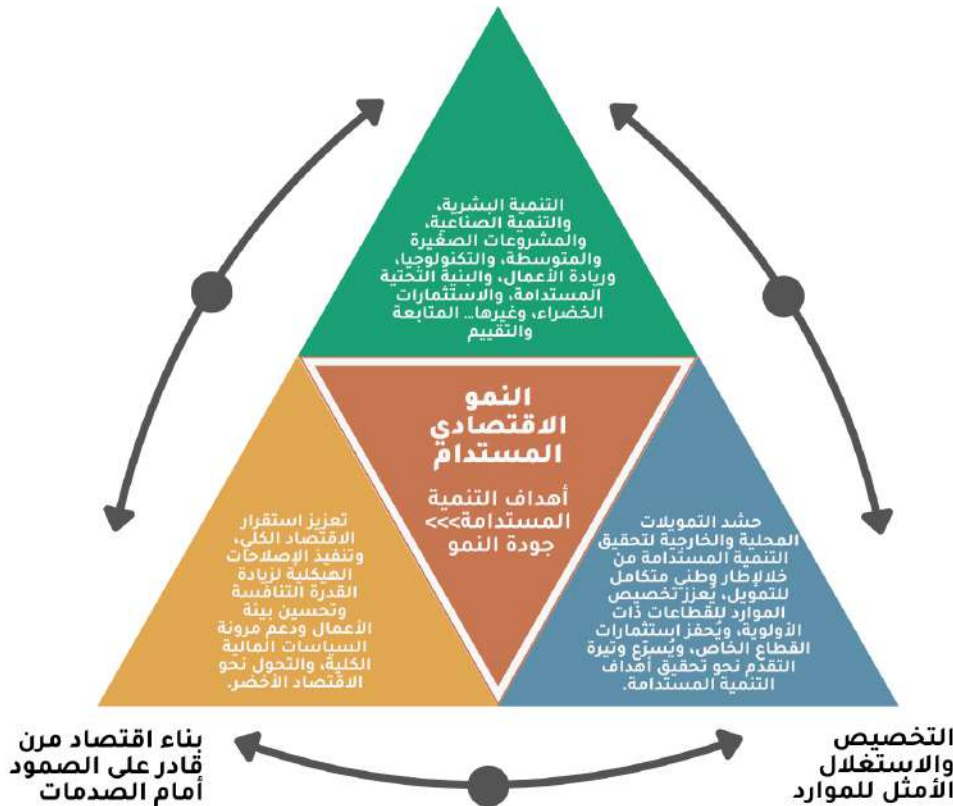
ويرتكز الإطار على ثلاثة ركائز رئيسية:

إطار وطني لتعزيز الشراكة البناءة بين الأطراف ذات الصلة

قائم على التنسيق الوطني والتعاون الدولي

الوزارات، والمحافظات، والأجهزة الوطنية، وشركاء التنمية، ومؤسسات التمويل الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف و الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الأبحاث والفكر، وغيرها.

الاعتماد على سياسات مدعومة بالأدلة والبيانات لتحديد وسد فجوات التنمية في القطاعات المختلفة



١ صياغة سياسة التنمية الاقتصادية القائمة على البيانات والأدلة، لتوفير المعلومات التي تعزز المناقشات حول الاحتياجات والفرص، وسد الفجوات في مجالات، رأس المال البشري، والتنمية الصناعية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والتكنولوجيا، وريادة الأعمال، والبنية التحتية المستدامة، والاستثمارات الخضراء، وغيرها، مع ضمان آليات مراقبة وتقييم قوية لتتبع التقدم وتحسين النتائج.

٢ بناء اقتصاد مرن، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، من خلال تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لزيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم مرونة السياسات المالية الكلية، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

٣ حشد التمويلات المحلية والخارجية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إطار وطني متكامل للتمويل، يعزز تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية، ويحفز استثمارات القطاع الخاص، ويسرع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونعمل على تحقيق ذلك من خلال إطار وطني لتعزيز الشراكة البناءة بين الأطراف ذات الصلة، قائم على التنسيق الوطني والتعاون الدولي، ويشمل الوزارات، والمحافظات، والأجهزة الوطنية، وشركاء التنمية، ومؤسسات التمويل الدولية، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الأبحاث والفكر، وغيرها.

الاستفادة من التكامل

تم تصميم الإطار الجديد الذي أطلقتته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، خصيصًا ليعكس الروابط القائمة، والتكامل، بين التخطيط، والتنمية الاقتصادية، والتعاون الدولي، مع إدراك دورها الأساسي في تشكيل التقدم المستدام والشامل. بشكل أساسي، توفر منظومة التخطيط، الخطة الأساسية للتنمية، بينما يساعد التعاون الدولي على حشد الموارد والشراكات اللازمة لتحقيق الأهداف، واجتماعهما معًا يشكلان عناصر متكاملة تعزز من دفع التنمية الاقتصادية.

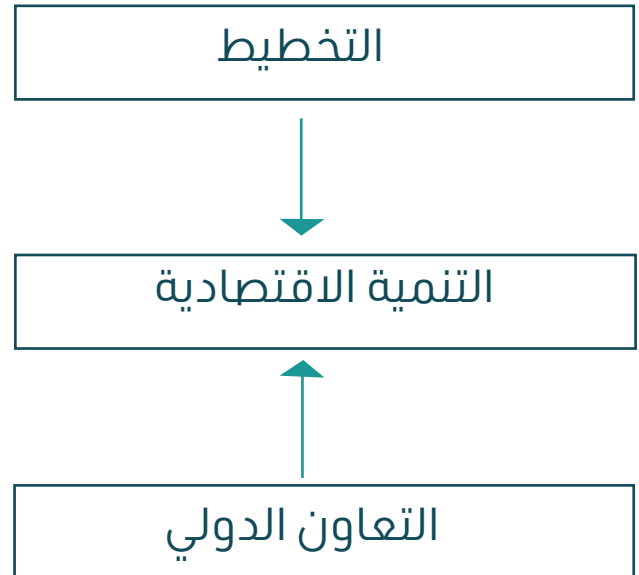
يُشكل التخطيط الأساس لهذا الإطار، حيث يرسم المسارات نحو النمو المستدام، والعدالة الاجتماعية، والمرونة الاقتصادية. ويضع خارطة طريق منسقة للاستثمارات، والإصلاحات، الاستراتيجية، مع التركيز على مواءمة الأولويات القطاعية وتخصيص الموارد بكفاءة، والأهداف الوطنية طويلة الأجل مثل التنمية المستدامة، والحد من الفقر، وتنويع الاقتصاد.

كما يضمن هذا الإطار التنسيق القوي بين الأطراف ذات الصلة من الجهات الوطنية، بما في ذلك الوزارات، ومراكز البحوث، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، للحفاظ على مسار النمو الذي تتبناه مصر مرئيًا وقادرًا على التكيف مع الصدمات الداخلية والخارجية.

وفي هذا السياق، يأتي التعاون الدولي، ليدعم عملية التخطيط، من خلال حشد الموارد المالية، والدعم الفني، من خلال الشراكات الدولية الوثيقة مع الأمم المتحدة، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل الدولية، ومختلف شركاء التنمية، بما في ذلك مراكز الفكر والأبحاث، والمنظمات غير الهادفة للربح، وتعمل مصر على تنسيق أولوياتها الوطنية مع الأهداف الدولية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وتعزز تلك الجهود ترجمة الاستراتيجيات الوطنية إلى مشروعات تنمية مؤثرة في جميع القطاعات ذات الأولوية.

من خلال دمج هذه العناصر في الإطار، تؤكد الوزارة على أهمية وضع استراتيجية مُتماسكة للتعامل مع التحديات المعقدة اليوم، ومن شأن هذا النهج أن يساهم في دعم تنفيذ الخطط الوطنية من خلال الموارد العالمية، بالإضافة إلى ضمان استمرارية مسار التنمية الاقتصادية الشاملة والمرونة والمستدامة.

التكامل



تصميم استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية، مدعومة بسياسات قائمة على البيانات والأدلة.



تحقيق النمو الاقتصادي المستدام



حشد الموارد المالية المحلية والدولية للتنمية المستدامة من خلال اعتماد إطار تمويل وطني متكامل يساعد على زيادة تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية، وتشجيع استثمار القطاع الخاص، وتسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الركيزة الأولى: صياغة سياسات التنمية الاقتصادية القائمة على الأدلة والبيانات

التوافق مع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية

ضمان أن تكون جميع السياسات مُتسقة بشكل وثيق مع الأهداف طويلة الأجل لجدول أعمال التنمية في مصر، وتعزيز الاتساق في السياسات وخطط العمل.

جمع وتحليل البيانات

تعتمد هذه السياسات على بيانات عالية الجودة، والتي تتضمن جمع معلومات دقيقة ومناسبة لفهم الظروف والاحتياجات الحالية داخل كل قطاع، ووفقًا للبنك الدولي، تعتبر أنظمة البيانات الفعالة حاسمة لاتخاذ القرارات المناسبة، ويمكن أن تعزز بشكل كبير الحوكمة والمساءلة (البنك الدولي، ٢٠١٨).

من خلال تحليل البيانات الاقتصادية باستمرار، مثل اتجاهات العمالة والإنتاج الصناعي وتدفقات الاستثمار، يمكن للوزارة تحديد القطاعات ذات الأولوية التي تحتاج إلى الدعم، بما يمكنها من إتاحة التدخلات المستهدفة، مثل زيادة التمويل للقطاعات الرئيسية مثل التكنولوجيا، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والطاقة الخضراء.

الرصد والتقييم الفعال

إنشاء أنظمة رصد وتقييم شاملة لتقييم فعالية المشروعات، والبرامج والسياسات، مما يتيح إجراء تعديلات في الوقت الحقيقي وضمان المساءلة، من خلال استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس التقدم بمرور الوقت.

إن صياغة سياسات التنمية الاقتصادية القائمة على الأدلة والبيانات، أمرٌ ضروريٌ للتخطيط الاقتصادي الفعال والتنمية المستدامة، لذلك فإن هذه السياسات تُتيح للوزارة اتخاذ قرارات مُستنيرة بناءً على البيانات والاتجاهات الفعلية، مما يضمن تخصيص واستغلال الموارد بكفاءة للقطاعات التي تُحقق معدلات نمو مرتفعة.

ويعزز قانون التخطيط الجديد في مصر لعام ٢٠٢٢ هذا المحور، من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على نهج التخطيط الاستراتيجي، القائم على استخدام تحليل شامل للبيانات في مجال التخطيط، وبفرض القانون استخدام التحليل الشامل للبيانات والتتبع في الوقت الحقيقي ومواءمة الأولويات الوطنية مع الاستراتيجيات طويلة الأجل، مثل رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، كما يعمل هذا الإطار القانوني على تحقيق الاتساق في السياسات ويقوّي قدرة الوزارة على التخطيط المرن، مما يضمن تخصيص الموارد بناءً على تقييمات صارمة للاحتياجات والفرص القطاعية.

يدعم الإطار التركيز على السياسات القائمة على البيانات بشكل مباشر، مما يضمن أن تتسم السياسات بفعالية، وقدرة على التكيف والاستجابة للتحديات والفرص الناشئة في المشهد الاقتصادي العالمي.

وتمضي الوزارة قدمًا في مهمتها لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، وكفاءة الأداء الحكومي، وتلتزم بالإدارة القائمة على الأدلة المدعومة بأنظمة رصد وتقييم قوية، ولتحقيق هذه الغاية، تعمل الوزارة على الاستفادة من الأطر القائمة لرؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة، والاستراتيجيات الوطنية مع شركاء التنمية، **وتوطين أهداف التنمية المستدامة من خلال العناصر الرئيسية التالية:**

وتأكيدًا على التزامها بصياغة السياسات القائمة على الأدلة، تقوم الوزارة بإعداد التقارير التشخيصية مع شركاء التنمية بما يُعزز فعالية عملية صنع القرار والسياسات، وحاليًا بالتعاون مع البنك الدولي، يتم العمل على إعداد استراتيجية للتنمية الصناعية، وأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر، استناداً إلى الرؤى القائمة على البيانات والتحليل القائم على الأدلة. على سبيل المثال، تهدف الاستراتيجية الصناعية إلى تعزيز القدرة التنافسية للتجارة، من خلال تحديد أهداف طموحة لزيادة الصادرات، والقيمة المضافة للتصنيع. ومن المتوقع أن تؤدي مثل هذه المبادرات إلى خلق فرص العمل والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، مما يوضح كيف يمكن أن يؤدي اتخاذ القرارات الملائمة إلى نتائج مؤثرة في القطاعات الرئيسية.

نهج موحد للخطة الاستثمارية والتمويلات التنموية من أجل التنمية المستدامة

مع التمسك بمبادئ ملكية الدولة والإدارة القائمة على النتائج، تلتزم الوزارة بتعزيز التنمية المستدامة من خلال استراتيجية مُتماسكة تدمج بين الخطة الاستثمارية، والتمويلات التنموية الميسرة (ODA) من أجل العمل على تحقيق أقصى استفادة من الموارد وتعزيز فعالية جهود التنمية.

إطار عمل استثماري شامل

وتعمل الوزارة على تعزيز فعالية إطار العمل، وضمان تحقيق نتائج مؤثرة، من أجل تعزيز فعالية تأثير الخطة الاستثمارية سواء فيما يتعلق بالموارد المحلية، أو التمويلات الميسرة، ويشمل هذا النهج الموحد:-

أدوات التخطيط الحديثة:

ستعتمد الوزارة أدوات التخطيط الحديثة مثل تحليلات البيانات، ونظم المعلومات الجغرافية (GIS)، لدعم عملية صنع القرار وإدارة المشروعات، مما يضمن استمرارية التطور والتقدم.

التقييم الدقيق للمشروعات:

تخضع جميع المشروعات لتقييم شامل قبل الموافقة عليها للتأكد من وجود دراسات الجدوى، وتحليلات التكلفة، والفوائد وتقييمات توافر الأراضي إن استلزم الأمر، بما يُحقق الهدف المتعلق بضمان تخصيص الموارد المحلية والخارجية، واستغلالها بشكل فعال.

التخصيص الاستراتيجي للتمويل:

سيوجه إطار التمويل الجديد (مُعادلة التمويل) الاستثمارات نحو أهداف التنمية المستهدفة، مع معالجة التفاوتات الإقليمية، ويستند الإطار إلى خمسة معايير: معدلات الفقر، ومؤشرات التنمية البشرية، والتوزيع السكاني، وتقييم الأولوية بالنسبة للمحافظات الحدودية، ومعدلات الاستثمار السابقة في كل محافظة، من خلال الاستفادة من التمويلات التنموية الميسرة وكذلك الموارد الوطنية، بهدف زيادة كفاءة الاستثمار في مختلف المحافظات.

منهجية حساب الاستثمارات الخاصة:

سيتم تطوير منهجية منظمة لتقييم حجم وتأثير استثمارات القطاع الخاص. سيشمل ذلك المقاييس والصيغ لتحديد مساهمات القطاع الخاص، مع تسليط الضوء على دوره في النمو الاقتصادي.

الحوكمة القائمة على الأداء:

ستنشر لجنة إدارة الإنفاق الاستثماري على عملية التخصيص، مما يضمن ربط الاستثمارات بمؤشرات الأداء القابلة للقياس، وذلك بما يعزز هيكل الحوكمة القائم على المساءلة، حسن استغلال الموارد.

تكامل أنظمة المعلومات:

لتتبع تنفيذ المشروعات الوطنية والأجنبية الممولة، ستعمل الوزارة على تنفيذ نظام متكامل للرصد والتقييم يشمل أنظمة التتبع الآلي.

ومن المقرر أن تتضمن منظومة التخطيط، بنية معلوماتية شاملة، لتتبع البيانات المتعلقة بالاستثمار، مع مراعاة العوامل الجغرافية، بما في ذلك "التغيرات المكانية"، و"التوقعات المكانية". سيساعد ذلك على تحليل كيفية تأثير الاستثمارات على استخدام الأراضي والبنية التحتية والاقتصادات المحلية. كما تعمل الوزارة على تعزيز الاستفادة من المنظومة الإلكترونية لإدارة بيانات ومتابعة مشروعات التمويل التنموي الميسر (AIMS)، التي تم إطلاقها في عام ٢٠٣٠، بهدف تسهيل المتابعة المنتظمة لمشروعات التنمية، بما في ذلك المعلومات المالية والفنية، حيث يهدف إلى تتبع التقدم المحرز وتحديد الممارسات الناجحة وتحديد وتذليل التحديات، ودعم صنع القرار القائم على الأدلة، وبالتالي تعزيز الفعالية العامة لإطار التخطيط.

الركيزة الثانية: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لزيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال

ويُعد دعم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية القائمة على ملكية الدولة، في صميم إطار عمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، حيث تعمل الوزارة بشكل وثيق مع الوزارات المختصة، والجهات الوطنية ذات الصلة لصياغة وتوجيه السياسات الهادفة إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، ودعم القدرة التنافسية، وتشجيع بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المستدام والشامل.

وتتوافق هذه الجهود مع رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تسعى إلى تعزيز القدرة التنافسية العالمية لمصر مع تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة. ويُعد برنامج الإصلاح الهيكلي الوطني محوريًا في هذه الرؤية، حيث تركز إصلاحاته حول ثلاثة أركان رئيسية:

في ظل المشهد العالمي المُتغير، يعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي شرطًا ضروريًا ولكنه غير كافٍ لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث تأتي الإصلاحات الهيكلية لتعزز الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة الاختلالات قصيرة الأجل، وإرساء أسس القدرة على الصمود طويلة الأجل، مما يقلل من التعرض للصدمات الخارجية (بودينا وآخرون، ٢٠٣٠).

وتأكيدًا على الترابط بين الاستقرار الاقتصادي الكلي والتحول الهيكلي، فإن تنويع الاقتصاد وتحويل نشاطه نحو القطاعات عالية الإنتاجية سيسمح للاقتصاد بالنمو وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تشين وشي، ٢٠١٩؛ كوزنتس، س. ١٩٧٩) وبالتالي، ينتج عن ذلك اللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة من خلال تراكم رأس المال وزيادة الثروة واعتماد التكنولوجيا (سولوا، ١٩٥٦).



التحول نحو الاقتصاد الأخضر

المواطن حيث تعطي الأولوية لتحسين نظم التعليم والرعاية الصحية وزيادة الإنتاجية وتعزيز الابتكار وزيادة الأعمال. ولقد استفاد برنامج برنامج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، من هذه الجهود من خلال وضع مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي تم دمجها في قائمة الإصلاحات الخاصة بالوزارة. يضمن هذا التعاون أن تتوافق الإصلاحات الهيكلية مع الممارسات العالمية الناجحة وتركز على تحقيق نتائج ملموسة في تعزيز استقرار وتنافسية الاقتصاد المصري.

ولتأمين الموارد اللازمة لهذه الإصلاحات، تشارك الوزارة في مفاوضات مستمرة مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، ومؤسسات التمويل الدولية، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، لتنفيذ برنامج تمويل سياسات التنمية، لدعم الموازنة العامة للدولة.



زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال

تمثل كل ركيزة من هذه الركائز أولوية استراتيجية تهدف إلى تعزيز قدرة مصر على جذب الاستثمارات، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، وضمان النمو طويل الأجل.

وتعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في إطار كل ركيزة، على التنسيق مع الوزارات المختصة لضمان تحديد وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة بشكل فعال. تدعم هذه الإصلاحات بشكل مباشر أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ الخاصة بالمرونة المالية الكلية من خلال معالجة الأهداف الاقتصادية الكلية الرئيسية، مثل خفض التضخم، وتحسين المالية العامة، وتعزيز الاستثمار.

علاوة على ذلك، يعكس برنامج الإصلاح الهيكلي التزام مصر بالاستدامة البيئية والانتقال الأخضر، مع التركيز على تقليل الأثر البيئي للبلاد، وتوسيع قدرات الطاقة المتجددة، وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات البيئية. بالإضافة إلى ذلك، فهي تركز بشكل رئيسي على



تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي

الركيزة الثالثة: حشد التمويلات المحلية والخارجية

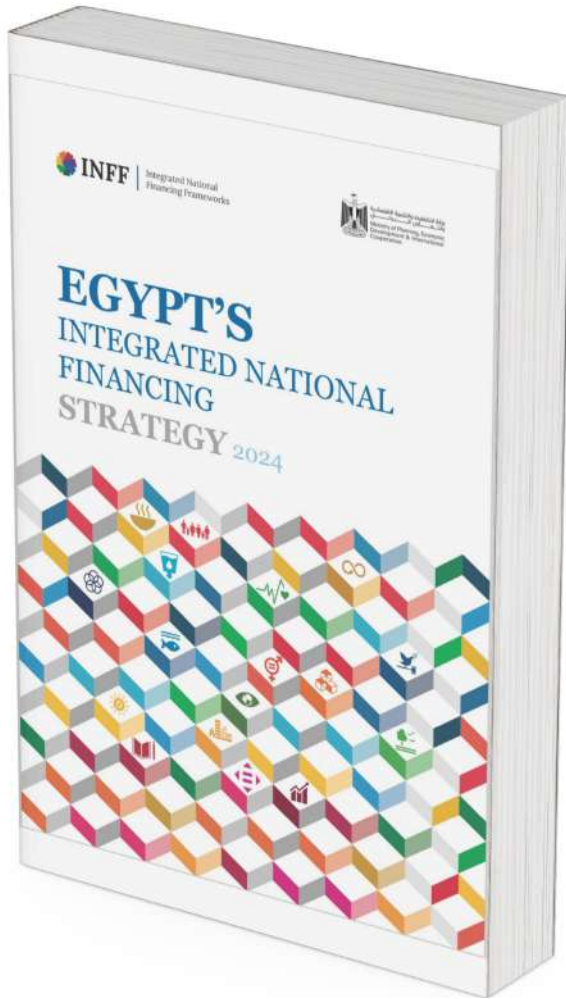
لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إطار وطني متكامل للتمويل، يُعزز تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية، ويُسرّع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية، يعد تحديًا رئيسيًا لجميع البلدان، في إطار جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، لذلك تعمل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل (INFF) التي أطلقتها الوزارة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كحل متكامل وفعال وناجح لتخصيص الموارد (INFF، Stocktake، UNDP، ٦ & ٧)، من خلال العمل على موائمة الموارد المالية الاستراتيجية مع القطاعات ذات الأولوية لمعالجة احتياجات التنمية، وتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

وفقًا لتقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣، يسير العالم على الطريق الصحيح لتحقيق ١٥٪ فقط من جميع الأهداف، بينما يمكن لزيادة الإنفاق أن تسهم في تحقيق الأهداف جميعها، ولهذا الغرض، أطلقت الوزارة الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل (E-INFS)، التي تم إطلاقها على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٢٤، لتصبح مصر الدولة الأولى من بين ١٨ دولة في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية تقوم بإطلاق استراتيجيتها الوطنية المتكاملة للتمويل.

وتُعد الاستراتيجية مُبادرة مُشتركة بين الحكومة المصرية، والأمم المتحدة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة المشترك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتُقدم الاستراتيجية إطارًا وطنيًا متكاملًا للتمويل (INFF)، من أجل حشد التمويل المستدام لسد فجوة التمويل وتقليل المخاطر المالية، من خلال نهج "التمويل الملائم"، الذي يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

وتعتمد الاستراتيجية على نهج (F2F)، الذي يعزز الانتقال من الآليات التمويلية التقليدية إلى استراتيجيات تمويل شاملة للتنمية المستدامة، لتقدير تكاليف أهداف التنمية المستدامة (SDG)، وتوسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوجيه الإنفاق نحو الأهداف ذات التأثير الكبير.



ويتبنى هذا الإطار نهجًا متعدد الأطراف لتعزيز التعاون وتنفيذ استراتيجيات شاملة لحشد الموارد والتمويل من خلال الآليات المبتكرة، وإشراك المؤسسات الدولية، والحكومية، والقطاع الخاص. كما يستخدم النهج المتبع في الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل الدور التحفيزي لرؤوس الأموال العامة حشد مصادر التمويل الخاصة، ودمجها في الأدوات المالية المستخدمة.

الأدوات التقليدية

وهي التي يتم استخدامها في المشروعات التنموية، وغالبًا ما يتم تمويلها من قبل الحكومات أو المنظمات الدولية أو المنظمات الغير هادفة للربح مثل المنح المالية والدعم الفني.

الأدوات القائمة على الديون

وهي أدوات مالية تتضمن اقتراض الأموال، عادةً ما تشمل سدادًا مجدولًا وفوائد إضافية. وغالبًا ما تُستخدم في المشروعات الكبرى للبنية التحتية أو التنمية مثل القروض التنموية الميسرة.

الأدوات القائمة على الأسهم

وهي أدوات مالية تمثل حصة ملكية في شركة وتشكل مطالبة بجزء من أصول الشركة وأرباحها، مثل آليات الاستثمار الجماعي.

أدوات التخفيف من المخاطر

وهي أدوات مالية مصممة لتقليل تعرض الاستثمار للمخاطر، مما يجعله أكثر جاذبية للمقرضين والمستثمرين مثل الضمانات.

التدبيرات المتخصصة

وهي هياكل مالية مصممة لتلبية احتياجات استثمارية محددة، وغالبًا ما تتضمن عدة أطراف معنية أو بنية قانونية ومالية معقدة، كصناديق التنمية والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الأدوات الهجينة

مثل السندات القابلة للتحويل وهي سندات يمكن تحويلها إلى كمية محددة مسبقًا من أسهم الشركة في أوقات معينة خلال فترة صلاحيتها.

هذا الغرض، فإن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تتخذ خطوات ملموسة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل، من خلال تعزيز حوكمة الاستثمارات العامة، مع التركيز على خلق مساحة لمشاركة القطاع الخاص مع ضمان تخصيص الموارد بكفاءة للقطاعات الرئيسية.

وتستحوذ قطاعات التنمية البشرية والاجتماعية، والتنمية الصناعية، والتنمية المحلية، على الجزء الأكبر من الاستثمارات العامة، وعلى وجه التحديد فإن ٤٢٪ من الاستثمارات للتنمية البشرية والاجتماعية، مع التركيز على الصحة والتعليم واحتياجات سوق العمل، بينما تحصل التنمية الصناعية، التي تشمل التجارة والنقل والطاقة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، على ٣٧٪، في مقابل ٢١٪ لمشروعات التنمية المحلية.

تُصنّف مبادلة الديون ضمن أدوات التمويل القائمة على الديون، وتُقدّم حلولاً مبتكرة لمعالجة أزمات الديون في البلدان النامية. ومع مواجهة العديد من الاقتصادات لعدلات ديون مرتفعة إلى الناتج المحلي الإجمالي والضغط المالي المتزايدة نتيجة تغير المناخ، يمكن لمبادلة الديون تخفيف جزء من هذا العبء. من خلال إعادة هيكلة أو تبادل التزامات الديون للدولة، واستخدام الموارد المتاحة للمساعدة في سدّ الفجوات التمويلية الحرجة.

في ظل الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها القطاع الخاص لدفع الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي، فإنه بموجب القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على زيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال المبادئ التي تُعزز الشراكة والابتكار في مشروعات التنمية الاقتصادية، وذلك في ظل الدور المحوري للقطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي واستغلالاً لإمكانياته الكبيرة. ولهذه الغاية، تستخدم الوزارة مجموعة من الآليات المباشرة وغير المباشرة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية، مع استخدام التمويلات الميسرة كأداة تحفيز إضافية، لحشد استثمارات القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار في مشروعات التنمية الرئيسية.

لضمانات: يقدم شركاء التنمية ضمانات لتخفيف المخاطر الاستثمارية، مما يتيح للقطاع الخاص الوصول إلى مصادر التمويل بشروط وأحكام أكثر ملاءمة.

الدعم الفني وبناء القدرات: يتم تنفيذ البرامج التي تهدف إلى دعم الشركات الخاصة، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتعزيز القدرة التنافسية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص على نطاق أوسع.

خطوط الائتمان: يتم استخدام خطوط الائتمان من المؤسسات الدولية لتقديم التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة (MSMEs) لتعزيز الإنتاج وتعزيز النمو الاقتصادي.

الحوار بين القطاعين الحكومي والخاص والإصلاحات التشريعية:
تعمل الوزارة على تعزيز الحوارات مع الأطراف ذات الصلة في القطاع الخاص لتحسين البيئة التشريعية، مما يضمن خلق مناخ ملائم للاستثمارات ونمو القطاع الخاص.

تنمية القطاع المالي غير المصرفي: يتم بذل الجهود لضمان كفاءة وشفافية الأسواق المالية، والحفاظ على الاستقرار وتوفير بدائل للقنوات المصرفية التقليدية.





آليات التمكين والدعم لركائز إطار عمل الوزارة

التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي

يلعب التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) دورًا محوريًا في تعزيز إطار عمل الوزارة من خلال تعزيز جهود تبادل الخبرات والممارسات التّشّمية والمعرفة بين الدول، حيث يمكن هذا التعاون البلدان من اعتماد سياسات استراتيجية لتطوير رأس المال البشري، والتنمية الصناعية، والاستثمارات الخضراء. ويمكن أن تؤدي عملية تبادل الحلول القائمة على البيانات من خلال منصات SSTC إلى تقوية صنع السياسات وتعزيز أنظمة الرصد والتقييم، مما يضمن قدرة البلدان على تتبع التقدم وتحسين النتائج.

كما يدعم التعاون جنوب جنوب والتعاون الثلاثي استقرار الاقتصاد الكلي والمرونة من خلال دفع التعاون في الإصلاحات، والسياسات المالية والتحول الأخضر، من خلال مبادرات مثل «شبكة حشد استثمارات الطاقة النظيفة في دول الجنوب العالمي»، التي تساعد الدول على توسيع نطاق مشروعات الطاقة المتجددة، وتبادل الممارسات الناجحة للعمل المناخي. بالإضافة إلى ذلك، يحسّن التعاون جنوب جنوب، عملية تخصيص الموارد من خلال تعزيز آليات التمويل المبتكرة، مما يضمن توجيه الموارد إلى القطاعات ذات الأولوية المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة



البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

الإصلاحات الهيكلية في مصر

يستند البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلية إلى ثلاثة ركائز رئيسية تهدف إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، ودفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وتحسين بيئة الأعمال، والتحول إلى الاقتصاد الأخضر، بما يُعزز الأفاق المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو عالي الجودة.

- الركيزة الأولى: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي
- الركيزة الثانية: تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وتحسين بيئة الأعمال
- الركيزة الثالثة: دعم التنوع الاقتصادي والتحول الأخضر

وتعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على صياغة مختلف التدابير والسياسات بالتنسيق مع الوزارات المعنية والجهات الوطنية ذات الصلة، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية والاستراتيجيات القطاعية. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون الوزارة مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، لتوفير الدعم الفني والمالي لتنفيذ هذه الإصلاحات الهيكلية.



الركيزة الأولى: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي

الجهة المنفذة	الأهداف	الإجراءات الاستباقية
	يركز القرار على تنشيط سوق الأوراق المالية الحكومية وتقليل عبء خدمة الدين من خلال الموافقة على حزمة من الحوافز لهذه الجهات، مما يساعد على تعزيز السيولة في السوق الثانوي. يتوافق القرار مع الاستراتيجية الوطنية لتطوير سوق الأوراق المالية الحكومية، والتي تهدف إلى تنويع أدوات التمويل من أجل جذب شرائح جديدة من المستثمرين إلى أدوات الدين الحكومية داخل مصر.	١. استصدار قرار المتعاملون الرئيسيون بما يشمل القواعد والحوافز لتحسين التنافسية، الشفافية وتعزيز تجارة السوق الثانوي.
	يهدف هذا الإجراء إلى زيادة الشفافية والشمولية في التقارير المالية من خلال تحديث قانون المالية العامة الموحد، حيث تضمن أن تعكس التقارير المالية الآن ليس فقط ميزانية الدولة ولكن أيضًا أنشطة الكيانات الاقتصادية. بدءًا من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ستبدأ وزارة المالية في إصدار ميزانيات موحدة وحسابات ختامية لتوفير صورة أوضح للمالية العامة للحكومة.	٢. إحالة التعديلات الخاصة بقانون المالية الموحد للبرلمان لتحسين التقارير المالية، وذلك بتضمين الهيئات الاقتصادية في تعريف الحكومة العامة.
	يهدف هذا الإجراء إلى زيادة الشفافية والشمولية في التقارير المالية من خلال تحديث قانون المالية العامة الموحد، حيث تضمن أن تعكس التقارير المالية الآن ليس فقط ميزانية الدولة ولكن أيضًا أنشطة الكيانات الاقتصادية. بدءًا من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ستبدأ وزارة المالية في إصدار ميزانيات موحدة وحسابات ختامية لتوفير صورة أوضح للمالية العامة للحكومة.	٣. استصدار القانون رقم ١٥٩/٢٠٢٣ بإلغاء الإعفاءات الضريبية والإعفاءات من الرسوم لهيئات الدولة فيما يخص الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وكذا قيام وزارة المالية باستصدار القرارات رقم ١٣٧/٢٠٢٣ ورقم ١٧٥/٢٠٢٣ لتفعيل النظام تدريجياً فيما يتعلق بالقواعد والمعايير الخاصة باحتساب ضرائب الأجور والمرتبات.
	تهدف هذه الإجراءات إلى تحسين إدارة الدين العام الحكومي من خلال تحديد سقف سنوي للديون وإنشاء وحدات متخصصة داخل وزارة المالية وجميع السلطات الاقتصادية البالغ عددها ٥٩ سلطة، وتعزيز المساءلة والشفافية المالية. كما يساهم في ترشيد الإنفاق والتخطيط المالي السليم، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.	٤. تفعيل تعديل قانون المالية العامة لتحديد سقف سنوي لديون الحكومة العامة بما في ذلك السلطات الاقتصادية الـ ٥٩ من خلال إنشاء وحدة مخصصة في وزارة المالية.
		٥. إصدار مبادئ توجيهية عامة بشأن الميزانية من أعلى إلى أسفل والسقوف المرتبطة بها فيما يتعلق بإطار الميزانية متوسط الأجل.

الجهة المنفذة	الأهداف	الإجراءات الاستباقية
 وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والإسكان والتعاون الدولي Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation	يهدف هذا الإجراء إلى تعزيز كفاءة تخصيص الاستثمار العام من خلال وضع معايير واضحة لتقييم المشروعات. سيساهم ذلك في تحسين جودة المشروعات وضمان تحقيق نتائج مستدامة تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والمواطنين.	٦. إعداد مسودة الدليل الإجرائي لموازنة البرامج والأداء بحلول سبتمبر ٢٠٢٤. ٧. إعداد وثيقة إرشادية للتعميم على الوزارات التنفيذية لتحديد المعايير الجديدة لتقييم مشروعات الاستثمار العام، بحلول سبتمبر ٢٠٢٤.
 وزارة التضامن الاجتماعي Ministry of Social Solidarity	تهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي من خلال توسيع قاعدة الأسر المستفيدة من برامج "تكافل وكرامة" وزيادة عدد مشروعات التمويل متناهي الصغر. يتماشى هذا النهج مع سياسات الحكومة لتحقيق التنمية الشاملة والرخاء الاجتماعي والاقتصادي، بما يضمن وصول الدعم إلى الفئات الأكثر ضعفاً وفقاً لأهداف التنمية المستدامة.	٨. تعزيز التحول المستدام، ومواصلة تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، من بين أمور أخرى، من خلال (١) زيادة عدد الأسر المستفيدة من برامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية، و(٢) زيادة عدد مشروعات التمويل الأصغر بمقدار ٢٠ ألف مشروع (من ٥٦١ ألف إلى ٥٨١ ألف مشروع). ٩. إطلاق ونشر تقرير مرصد الحماية الاجتماعية.
 وزارة العمل Ministry of Labour	تسعى الحكومة من خلال هذا الإجراء إلى تحسين مهارات الشباب وفقاً للمعايير الدولية وتسهيل انتقالهم من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي. ويعزز ذلك فرص العمل المستدامة ويقلل من مخاطر الفساد، مما يساهم في النمو الاقتصادي المستدام والعدالة الاجتماعية.	١٠. إطلاق المنصة الإلكترونية "مهني ٢٠٣٠" وإعداد استراتيجية تواصل وتوعية للمستخدمين، لتطوير مهارات الشباب وفقاً للمعايير الدولية وتسهيل الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي والحد من مخاطر الفساد.

الركيزة الثانية: زيادة تنافسية الاقتصاد المصري وتحسين بيئة الأعمال

الجهة المنفذة	الأهداف	الإجراءات الاستباقية
	يهدف هذا الإجراء إلى تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال توحيد جميع الإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات المملوكة للدولة وضمان تقييمها القانوني السليم. يمثل هذا التنظيم خطوة نحو تحقيق الانضباط المالي وبدعم التزام الحكومة بتحسين جودة السياسات وضمان الإدارة المالية المتكاملة بما يتماشى مع رؤية مصر 2030.	١١. إعداد مسودة أولية لقائمة الإعفاءات (الشركات أو القطاعات) التي ينبغي إلغاؤها أو الإبقاء عليها، بهدف إجراء التقييم القانوني والتحقق من صحة هذه القائمة لاحقاً.
	يهدف هذا الإجراء إلى تحسين إدارة المشتريات العامة من خلال اعتماد نظام إلكتروني يتوافق مع القانون الحالي، مما يعزز الشفافية والكفاءة في عمليات الشراء. ويعكس هذا التحول الرقمي التزام الحكومة بتوفير سياسات أفضل وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.	١٢. إعداد خطة بحلول نهاية سبتمبر ٢٠٢٤ لإدخال نظام المشتريات الإلكترونية العامة بما يتماشى مع قانون المشتريات العامة الحالي والسماح بنشر إرساء العقود النهائية، بهدف تشغيل النظام الجديد بكامل طاقته بحلول سبتمبر ٢٠٢٥.
	يهدف هذا الإجراء إلى توفير رؤية واضحة للسياسات الضريبية والإصلاحات الإدارية، مما يعزز الاستقرار المالي والاستثماري. وبدعم التزام الحكومة بتحسين إدارة الموارد المالية وضمان تنفيذ سياسات تدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.	١٣. نشر استراتيجية ضريبية متوسطة المدى حتى عام ٢٠٣٠ بحلول سبتمبر ٢٠٢٤ تتضمن مبادئ توجيهية واضحة حول ركائز السياسة الضريبية والإصلاحات الإدارية.
	تهدف هذه الإجراءات إلى زيادة الشفافية فيما يتعلق بالقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في قطاعات محددة، مما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويتماشى ذلك مع سياسة الحكومة لتسهيل الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال من خلال توفير معلومات دقيقة وسهلة الوصول إليها.	١٤. نشر "قائمة سلبية موحدة" للقيود المطبقة على الاستثمار الأجنبي في القطاعات المشمولة، بما في ذلك حدود الملكية الأجنبية في قطاعات البناء والتوزيع (التجزئة) والنقل البحري والجوي والإعلام والخدمات المهنية (القانونية والمراجعة والمحاسبة)." ١٥. العمل على مركزية المعلومات بتنسيق يسهل الوصول إليه (عبر الإنترنت وباللغة الإنجليزية ومجاناً) لكل من المستثمرين الوطنيين والأجانب على موقع استثماري واحد.

الجهة المنفذة	الأهداف	الإجراءات الاستباقية
	يهدف هذا الإجراء إلى تحسين بيئة الاستثمار من خلال تبسيط عملية الحصول على التراخيص والموافقات للمستثمرين عن طريق التحول الرقمي، وتسريع وتسهيل الإجراءات. ويؤكد هذا الإجراء التزام الحكومة بتحسين جودة السياسات وجذب الاستثمارات.	١٦. تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تطبيق نظام ميكنة تراخيص الاستثمار، بما يتيح للمستثمرين تقديم ومتابعة طلباتهم للحصول على الموافقات والتصاريح والتراخيص إلكترونياً، بالإضافة إلى تقديم الاستفسارات والشكاوى إلكترونياً.
	يهدف هذا الإجراء إلى تشجيع الاستثمارات. من بين الحوافز الجديدة التي تم إدخالها بموجب التعديل: يحق للمستثمرين استرداد ما بين ٣٥٪ و ٥٥٪ من الضريبة المدفوعة في إقرار ضريبة الشركات على الدخل الناتج عن عمليات الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، يجوز الترخيص بإنشاء مشاريع بموجب نظام المناطق الحرة في مجالات مثل تصنيع البترول وصناعات الأسمدة وتصنيع الحديد والصلب وإسالة الغاز الطبيعي ونقله والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.	١٧. صدور قرار رئيس الوزراء بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧ لإضافة حوافز جديدة وتبسيط الإجراءات وتسهيل إصدار وتنفيذ الرخصة الذهبية.
	يهدف هذا الإجراء إلى تبسيط الإجراءات المتعلقة بالترخيص والموافقات المسبقة على الواردات، مما يعزز الشفافية والقدرة على التنبؤ بالنسبة للمستثمرين. ويعكس التزام الحكومة بتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات من خلال سياسات مبسطة ومتكاملة.	١٨. نشر نظرة عامة عن جميع القطاعات والمجالات التي تتطلب تراخيص أو تسجيلًا مسبقًا أو موافقة على الواردات، بهدف ضمان القدرة على التنبؤ.
	ستساهم التعديلات على اللائحة التنفيذية في تسهيل المتطلبات للمشاريع التي تتقدم بطلب للحصول على الرخصة الذهبية. بالإضافة إلى وضع الإطار العام للحصول على الرخصة الذهبية، بما في ذلك الضوابط والشروط التي يجب أن تستوفيها الجهات المتقدمة للحصول على الرخصة الذهبية، والحوافز التي يجوز منحها للشركات الحاصلة على الرخصة الذهبية، وتنظيم مركز خدمات المستثمرين، وأدلة وإجراءات الاستثمار.	١٩. تعديل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.
	تتيح المنصة الإلكترونية الذهبية للمستثمرين الوصول إلى مختلف المعلومات والبيانات المتعلقة بنظام الرخصة الذهبية. وتمكنهم من تقديم طلبات الحصول على الموافقة الواحدة وتتبع حالة تنفيذ هذه الطلبات. يُعتبر نظام الموافقة الواحدة، "الرخصة الذهبية"، أحد أهم الأدوات لتسهيل الاستثمار في القطاعات المستهدفة.	٢٠. إطلاق المنصة الإلكترونية المتكاملة لتقديم طلب الحصول على الرخصة الذهبية باللغتين الإنجليزية والعربية.
	هذا القرار، الذي يُعد جزءًا من وثيقة سياسة ملكية الدولة، حيث يضمن المساواة بين القطاع الخاص وكيانات الدولة من خلال تطبيق مبدأ العام المنصوص عليه في قوانين الضرائب والرسوم، والذي يمثل في تعزيز إطار المنافسة والغدالة التجارية.	٢١. إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم للمؤسسات المملوكة للدولة ذات الأنشطة الاستثمارية.

الإجراءات الاستباقية	الأهداف	الجهة المنفذة
٢٢. إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية.	يستبدل الجهاز المصري للملكية الفكرية العديد من السلطات التي كانت تحمل سابقاً ولايات متعلقة بالملكبة الفكرية وتصبح سلطة الملكبة الفكرية الوحيدة في البلاد المستقلة مالياً.	
٢٣. عرض مسودة قانون المنازعات البسيطة رقم ٢٠٢٤/١٢٥ علي البرلمان.	يهدف مشروع القانون إلى توفير إجراءات ومساومات مبسطة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تحسين وتوفير الخدمات القضائية اللازمة، وتقليل حجم القضايا، وتعزيز الكفاءة، وزيادة ثقة الجمهور في النظام القضائي.	
٢٤. تعديل اللائحة التنفيذية للقانون ٢٠٢٢/١٧٥ بشأن أحكام المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لتطبيق الرقابة على الاندماج، والحد من الآثار المانعة للمنافسة.	يهدف هذا التعديل إلى فرض عقوبات إدارية من شأنها تعزيز عملية اتخاذ القرارات من قبل جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بشأن السلوكيات المناهضة للمنافسة وتدعيم إنفاذ قوانين المنافسة، فضلاً عن زيادة دور الجهاز في تقييم حرية المنافسة في السوق.	
٢٥. تحسين تنفيذ الحياد التنافسي من خلال إصدار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لثلاثة مبادئ توجيهية بشأن الحياد التنافسي (تعريفات الأسواق ذات الصلة، وتقييم الهيمنة، والقيود الرأسية).	يهدف هذا الإجراء إلى تعزيز المنافسة العادلة والحد من الممارسات الاحتكارية من خلال إصدار إرشادات تعزز الحياد التنافسي. ويتماشى ذلك مع هدف الحكومة المتمثل في توفير سياسات اقتصادية تهدف إلى تحسين جودة حياة المواطنين وتعزيز بيئة استثمارية تنافسية.	
٢٦. تقديم مشروع قانون تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة للدولة للبرلمان.	يهدف إلى زيادة القدرة على التنبؤ بالسياسات، وتمكين مشاركة القطاع الخاص في قطاعات متعددة، وتحسين إدارة وكفاءة الشركات المملوكة للدولة.	
٢٧. إنشاء قاعدة بيانات موحدة (تديرها وحدة حصر ومتابعة الشركات المملوكة للدولة) مع المؤشرات المالية وتفاصيل الملكية لجميع الشركات المملوكة للدولة. ٢٨. زيادة الشفافية بشأن التقدم المحرز في سياسة ملكية الدولة من خلال المنشورات.	تهدف هذه الإجراءات إلى تحسين إدارة الشركات المملوكة للدولة من خلال جمع وتحليل المعلومات المالية وتفاصيل الملكية، مما يعزز الشفافية والكفاءة. كما يدعم التنفيذ الفعال لسياسة ملكية الدولة، مما يساهم في تحسين الحوكمة الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي.	

الركيزة الثالثة: دعم التنوع الاقتصادي والتحول الأخضر

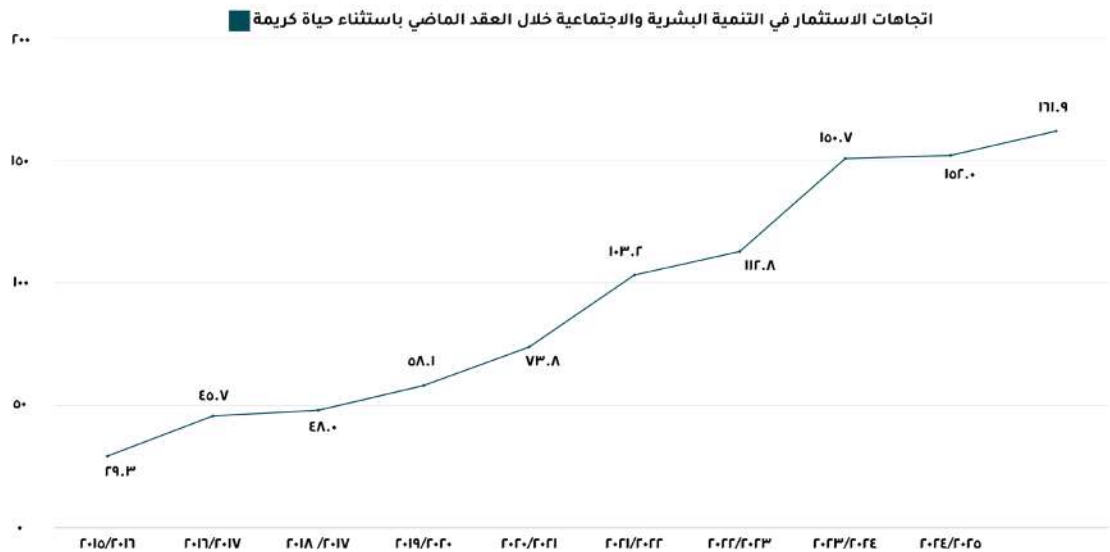
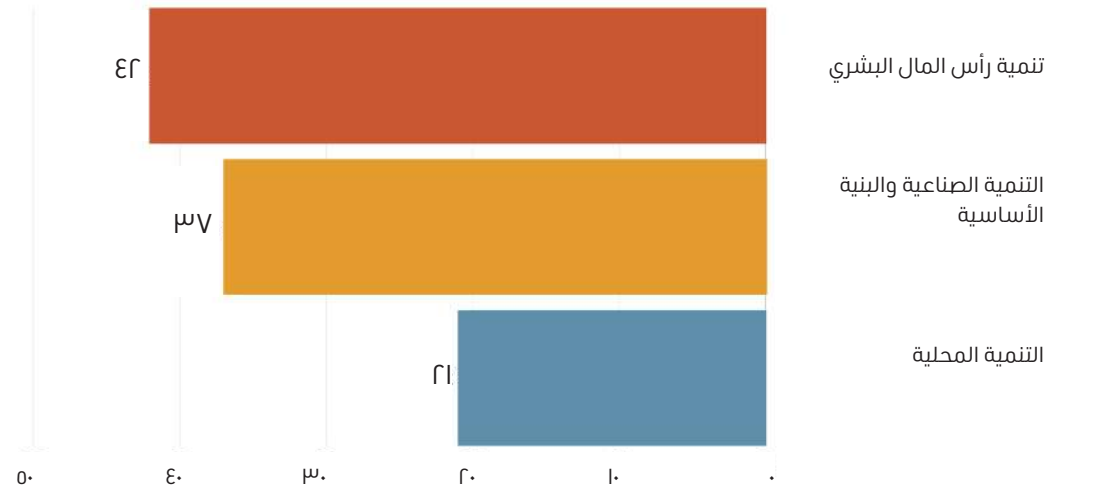
الجهة المنفذة	الأهداف	الإجراءات الاستراتيجية
 Arab Republic of Egypt Ministry of Electricity and Renewable Energy	يهدف هذا الإجراء إلى دعم التحول نحو الطاقة المستدامة والمتجددة في مصر من خلال وضع استراتيجية منقحة وشاملة. تعتمد هذه الاستراتيجية على تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتشجيع الطاقة النظيفة، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠. كما أنها توفر حلولاً أكثر استدامة، مما يعزز قدرة الدولة على مواجهة تحديات تغير المناخ وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.	٢٩. اعتماد الاستراتيجية المعدلة للطاقة المستدامة.
 Arab Republic of Egypt Ministry of Electricity and Renewable Energy	يهدف هذا الإجراء إلى تعزيز الشفافية والمصداقية في قطاع الطاقة من خلال إصدار شهادات منشأ الطاقة. ويساهم في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التحول نحو الطاقة النظيفة والمتجددة، وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي. كما يساعد في بناء ثقة المستثمرين ودعم الابتكار في سوق الطاقة المتجددة، مما يعكس التزام الحكومة بتحسين بيئة الأعمال وتنمية الاقتصاد الأخضر.	٣٠. إصدار لوائح تنظم إصدار شهادات منشأ الطاقة بهدف دعم إطار العمل التشغيلي للقطاع الخاص.
 Arab Republic of Egypt Ministry of Electricity and Renewable Energy	في مجال الطاقة، وكما هو موضح في الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ (NCCS) والمساهمات المحددة وطنياً (NDC)، تم اتخاذ خيار التحول الواضح نحو إزالة الكربون من قطاع الطاقة من خلال الانتقال إلى الطاقة المتجددة والاستخدام الكفء للطاقة. في هذا السياق، ولتهيئة الظروف المواتية للقطاع الخاص لتوسيع نطاق الطاقة المتجددة، قمنا بتفعيل التوريد المباشر للكهرباء المتجددة بين المنتجين من القطاع الخاص.	٣١. إصدار قرار من خلال مجلس إدارة جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك المصري، ينظم التوريد المباشر للكهرباء المتجددة بين المنتجين والمستهلكين من القطاع الخاص (من القطاع الخاص إلى القطاع الخاص)، بما في ذلك استخدام شبكات النقل.
 Arab Republic of Egypt Ministry of Electricity and Renewable Energy	يهدف قرار مجلس إدارة الشركة القابضة لكهرباء مصر إلى تعزيز الجدوى المالية لقطاع الكهرباء من خلال تعديل تعريفات الكهرباء وتحسين تكاليف التشغيل، مما يمهد الطريق لإصلاحات الدعم في المستقبل. وقد وافقت الشركة القابضة لكهرباء مصر على خطة لخفض الفاقد تماشيًا مع التزام الحكومة بتحسين كفاءة الطاقة وتعزيز الاستقرار المالي للمرافق لجذب الاستثمارات الخاصة في مجال الطاقة المتجددة.	٣٢. الموافقة على خطة لخفض الفاقد مع أهداف سنوية لخفض فاقد التوزيع لشركات التوزيع المملوكة للشركة القابضة لكهرباء مصر (EEHC)، وتكليف شركات توزيع الكهرباء المذكورة بتحقيق الأهداف المحددة.
 Arab Republic of Egypt Ministry of Electricity and Renewable Energy	يهدف ذلك إلى دعم التحول الأخضر من خلال تعزيز الطاقة المتجددة الخضراء وخفض انبعاثات الكربون، حيث ستستضيف هذه الأراضي محطات للطاقة الشمسية وطاقة الرياح بقدرة تصل إلى ٢٣٠ ألف ميغاوات بالتعاون مع القطاع الخاص: في مناطق غرب أسوان وغرب سوهاج والصفة الغربية للنيل.	٣٣. تقديم نسخة من القرار الجمهوري رقم ٥١ (الصادر في ٩ فبراير ٢٠٢٣) بشأن تخصيص ٢٦ ألف كيلومتر مربع من أراضي الدولة لاستثمارات الطاقة المتجددة.

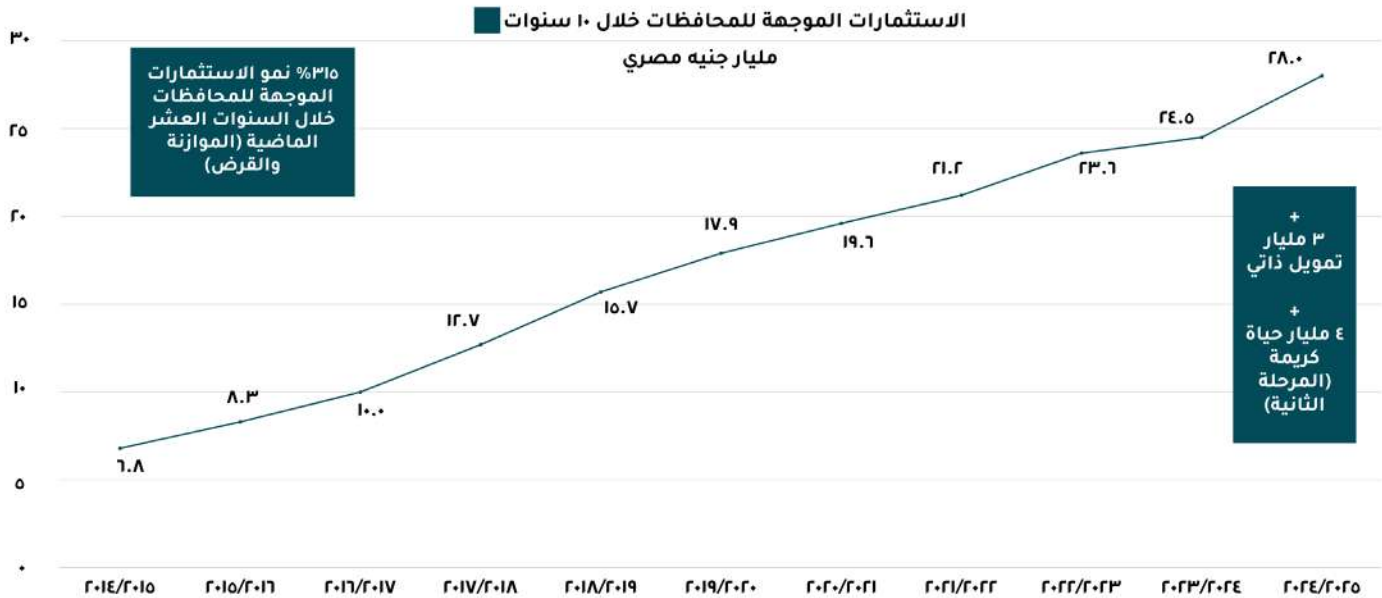
الجهة المنفذة	الأهداف	الإجراءات الاستباقية
 وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية Ministry of Housing, Utilities & Urban Communities	يهدف هذا القانون إلى تنفيذ إصلاحات تتعلق بتطبيق تعريفية تعكس التكلفة، وترشيد الاستهلاك، وتعزيز كفاءة استخدام المياه. ويتناول القانون أيضًا ترخيص مقدمي الخدمات، ويعزز دور الهيئات التنظيمية، ويسهل مشاركة القطاع الخاص. وسنقوم بعد ذلك باعتماد اللوائح التنفيذية اللازمة لتنفيذ هذا القانون.	٣٤. تقديم مشروع قانون إلى البرلمان بشأن تنظيم مرافق مياه الشرب والصرف الصحي، والذي يتضمن إصلاحات لتعزيز دور الجهة التنظيمية، وتطبيق تعريفات تعكس التكلفة، وتمكين مشاركة القطاع الخاص.
 الهيئة العامة للرقابة المالية Financial Regulatory Authority	كجزء من الجهود المبذولة لتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد أخضر، يمكن أن تكون أسواق الكربون الطوعية (VCMs) أداة مهمة لجذب رأس المال العالمي إلى مشروعات إزالة الكربون وأن تكون خطوة أولى للبلدان لبدء تطوير النظام البيئي والبنية التحتية اللازمة لإدخال سياسات تسعير الكربون لدعم تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً (NDCs).	٣٥. استصدار ثلاث قرارات بشأن أسواق الكربون المحلية: 1: متطلبات هيئات التحقق والتثبت (VVBs) المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية (FRA) لكل من الهيئات الدولية والمحلية، 2: متطلبات سجلات أرصدة الكربون الطوعية المحلية المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية، و 3: قواعد الإدراج والشطب لأرصدة الكربون الطوعية.
 الهيئة العامة للتنمية الصناعية Industrial Development Authority	تنظيم أوضاع هذه المنشآت وبالتالي تعزيز إنتاجية قطاع الصناعة، حيث يتم منح تصاريح تشغيل مؤقتة لمدة عام واحد للمنشآت الصناعية غير المرخصة، ويتعين على أصحاب المنشأة الصناعية تقنين أوضاعها خلال فترة تصريح التشغيل المؤقت وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ والقواعد والإجراءات التي تحددها وزارة الصناعة.	٣٦. تقديم نسخة من القانون رقم ١٩ (الصادر في ٣٠ مارس ٢٠٢٣) بشأن تقنين المنشآت الصناعية غير المرخصة
 جمهورية مصر العربية - وزارة البيئة Arabia Republic of Egypt - Ministry of Environment	يهدف هذا القرار إلى جمع البيانات حول انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ورصد التقدم المحرز في تدابير التخفيف والتكيف. ويتمشى نظام الرصد والإبلاغ والتحقق مع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ويعزز الشفافية والمساءلة وفقاً للمعايير الدولية مثل اتفاق باريس. وتعمل الحكومة على إصدار إرشادات لقطاعات النقل والكهرباء والنفط والغاز لتطبيق نظام الرصد والإبلاغ والتحقق. كما سنقوم بمراجعة قانون البيئة ليشمل تغير المناخ، بما يضمن تنسيقاً أفضل بين الحكومة والأطراف ذات الصلة والقطاع الخاص.	٣٧. استصدار قرار رقم ٤١٥ لعام ٢٠٢٣ بشأن نظام الرصد والإبلاغ والتحقق الوطني MRV وذلك بما يسمح بوجود قاعدة بيانات حول انبعاثات الغازات الباردة، ومتابعة التقدم بشأن سوق الكربون.
 الجمهورية العربية السورية - وزارة الزراعة والتجارة Syrian Arab Republic - Ministry of Agriculture and Economic Cooperation	يهدف ذلك إلى دعم القطاعات الإنتاجية وتعزيز إنتاج قطاع الأعمال الزراعية من خلال توسيع المساحات المخصصة لزراعة بذور القطن عالية الجودة.	٣٨. تقديم نسخة من القرار رقم ١١٣ (الصادر في ١٨ مارس ٢٠٢٣) بشأن تحسين جودة القطن.

الجزء الثالث من التقرير يتناول المزيد حول التعاون مع شركاء التنمية لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

التمويل من أجل التنمية

حوكمة الاستثمارات العامة





نظام إدارة وحوكمة ورصد وتقييم الاستثمارات العامة

تخطيط الاستثمار :

- تحديث معايير تقييم المشروعات، مع مطالبة الجهات المسؤولة بتقديم دراسات جدوى.
- وضع منهجية لحساب الاستثمارات الخاصة.
- تشجيع دمج المعلومات الجغرافية، وتفعيل برامج التنمية المحلية باستخدام أدوات التخطيط الحديثة.

توزيع الاستثمار :

- وضع معادلة تمويلية لتغطية الفجوات التنموية بين المحافظات وربط الاستثمارات بالحوافز، مع التركيز على التكامل بين الاستثمار والإنفاق الجاري.

متابعة تنفيذ الاستثمار:

- ميكنة المتابعة المكتبية والميدانية وجرد الأصول الاستثمارية.

الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل من أجل التنمية

أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل من أجل التنمية، خلال قمة المستقبل التي عقدت على هامش الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وتتوافق الاستراتيجية مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية مثل برنامج الإصلاح الهيكلي وسياسة ملكية الدولة وإطار التمويل السيادي المستدام.

علاوة على ذلك، ستدعم الاستراتيجية جهود الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث ستساعد في صنع القرار من خلال إشراك الأطراف ذات الصلة للمساعدة في سد الفجوة التمويلية وتخفيف المخاطر المالية المستقبلية. تركز الاستراتيجية على القطاعات ذات الأولوية، ولكن يمكن توسيعها لتشمل المزيد من القطاعات.



المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية

في إطار الجهود الرامية إلى تعميم مفهوم التمويل العادل في إصلاحات الهيكل المالي الدولي لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ستشارك مصر في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، في الفترة من ٣٠ يونيو إلى ٣ يوليو ٢٠٢٥، في إسبانيا. يمثل هذا فرصة مهمة لتسريع تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ ودعم إصلاح الهيكل المالي الدولي.

سيُعقد المؤتمر للمرة الأولى منذ اجتماعه الأخير في أديس أبابا عام ٢٠١٥.

المعادلة التمويلية والتوزيع العادل للاستثمارات

مؤشرات الفقر في كل محافظة

توجيه الاستثمارات الحكومية بشكل أكبر نحو المناطق ذات معدلات الفقر الأعلى، بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين الأوضاع الاقتصادية للسكان.

مؤشرات التنمية البشرية لكل محافظة

استخدام مؤشر التنمية البشرية على مستوى المحافظة، وهو مؤشر مركب يتكون من التعليم والصحة وغيرها، لتوجيه الاستثمارات نحو تعزيز هذه المجالات وتحقيق توازن في التنمية البشرية.

حجم السكان في كل منطقة

تخصيص جزء من الاستثمارات الحكومية بناءً على حجم السكان، مما يساهم في تحقيق توازن ديموغرافي وتلبية احتياجات السكان بشكل عادل.

وزن نسبي للمحافظات الحدودية

زيادة الاستثمارات في هذه المحافظات لأهميتها الاستراتيجية.

متوسط الاستثمارات السابقة في كل منطقة

توجيه المزيد من الاستثمارات إلى المناطق التي تعاني من تأخر في جهود التنمية، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة على مستوى الدولة.

تساهم المعادلة التمويلية في توزيع عادل ومتوازن للاستثمارات العامة بين المحافظات، مما يعزز النمو الاقتصادي ويحسن مستوى معيشة المواطنين المصريين.

حوكمة الاستثمارات العامة في ٢٠٢٥/٢٠٢٤

قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتنسيق مع الوزارات المعنية والجهات ذات الصلة لوضع خطوات تنفيذية لحكومة الإنفاق الاستثماري.

يمكن تلخيص أهم القرارات الناتجة عن الاجتماع مع رئيس مجلس الوزراء فيما يلي:

الأولوية للمشروعات التي تتجاوز معدلات تنفيذها ٧٠% والمشروعات التي قاربت على الانتهاء.

عدم تخصيص اعتمادات إضافية للجهات القومية في خطة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

تحديد المتأخرات المالية المستحقة بالتنسيق مع جميع الوزارات والمحافظات.

تأجيل العمل في المشروعات الجديدة والامتناع عن توقيع أي بروتوكولات أو عقود جديدة حتى يتم التنسيق مع الوزارة.

تطورات الناتج المحلي

معدل النمو الاقتصادي لجمهورية مصر العربية ٢٠٢٥/٢٠٢٤

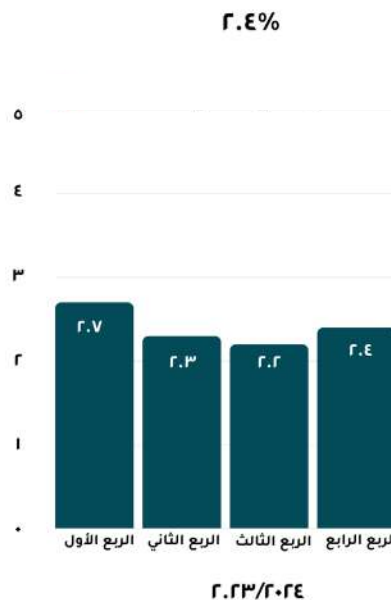
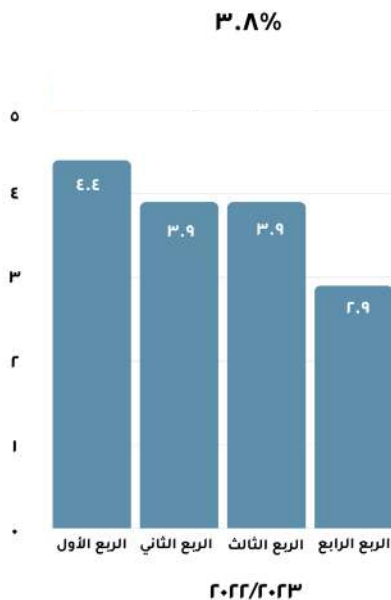
رمز الاستجابة السريع



رغم استمرار تراجع قناة السويس بسبب التوترات الجيوسياسية بالبحر الأحمر، وكذلك تراجع قطاع الاستخراجات، إلا أن النمو الإيجابي للقطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها الصناعات التحويلية غير البترولية، وقطاعات النقل والتخزين، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ساهم في تعافي نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام المالي الجاري ٢٠٢٥/٢٠٢٤، ليسجل ٣,٥% بنهاية سبتمبر ٢٠٢٤، مقابل نمو ٢,٧% في الربع المناظر من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، ونموًا بلغ ٢,٤% في الربع الأخير من نفس العام.

انتهجت الحكومة سياسات إصلاح اقتصادي ساهمت في تحول العديد من الأنشطة الاقتصادية للنمو الإيجابي، وعلى رأسها الصناعات التحويلية غير البترولية التي حققت نموًا بنسبة ٧.١% في الربع الأول من العام المالي الجاري، ليتعافي نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣.٥%.

ارتفع معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي إلى ٣,٥% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤ مقارنة بمعدل نمو ٢,٧% من الربع المناظر للعام المالي السابق ومن المتوقع استمرار تصاعد معدلات نمو الفترات البيئية لتسجل ٤,٨% في الربع الرابع من العام، بمتوسط سنوي ٤%. ويرجع تزايد معدل النمو في المقام الأول إلى تنفيذ الحكومة للسياسات الإصلاحية التي تهدف إلى استعادة الاستقرار الكلي للاقتصاد المصري وتعزيز حوكمة الاستثمارات العامة، مع تحفيز مشاركة القطاع الخاص وضمان تخصيص الموارد بكفاءة للقطاعات الرئيسية، وكذلك إلى تحسن أداء بعض القطاعات الاقتصادية، ولا سيما نشاط الصناعة التحويلية، وذلك على الرغم من استمرار تراجع نشاط قناة السويس.

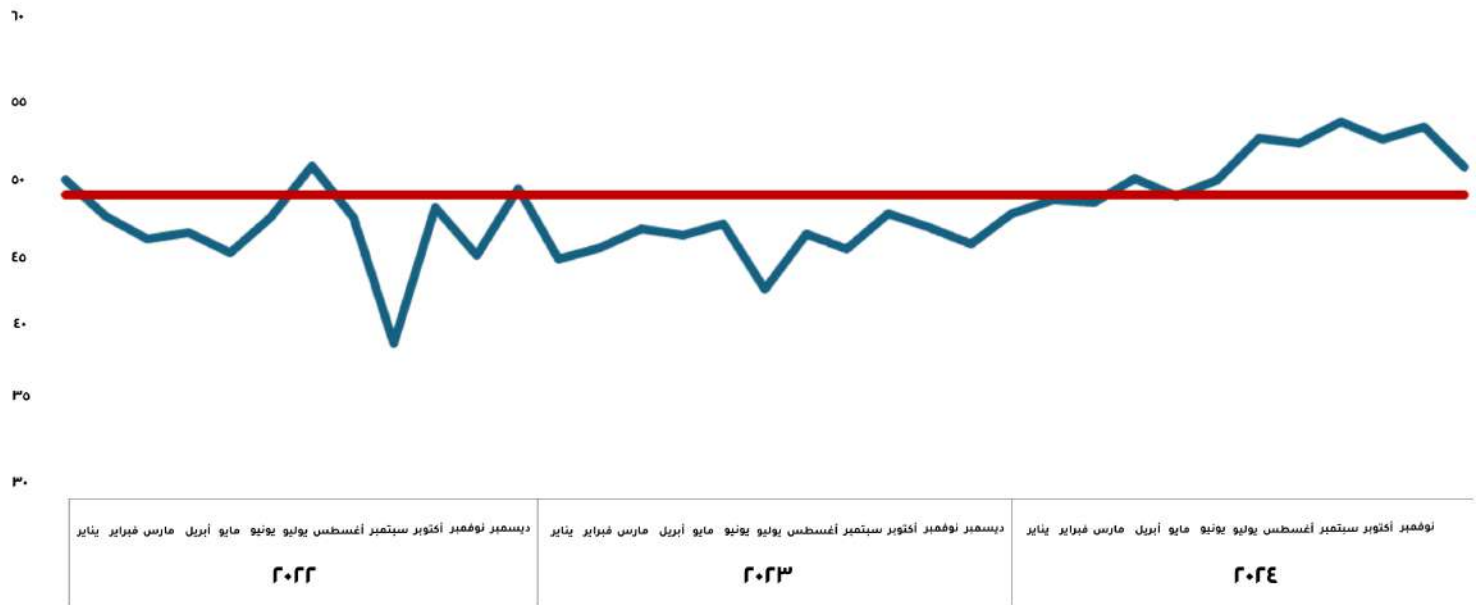


المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

بعض المؤشرات الدورية

وساهم في زيادة النمو خلال الربع الأول، تعافي النشاط الاقتصادي، حيث ارتفع مؤشر بارومتر الأعمال الصادر عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية إلى ٥١ نقطة خلال الربع الأول نتيجة لتحسن غالبية المؤشرات، خاصة الإنتاج، والمبيعات، والصادرات، واستغلال الطاقة الإنتاجية. وكذا التحسن النسبي لمؤشر مديري المشتريات العام، وبالأخص المؤشر الفرعي للتصدير والذي يشير إلى استمرار ارتفاع تدفقات طلبات التصدير الجديدة لسبعة شهور على التوالي وهو مؤشر إيجابي لتعافي نشاط التصدير. وساهمت السياسات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة المصرية، في تحسن عدة قطاعات اقتصادية تحسّناً في الأداء الاقتصادي.

مؤشرات طلبات التصدير الجديدة (مؤشر فرعي لمؤشر مديري المشتريات)

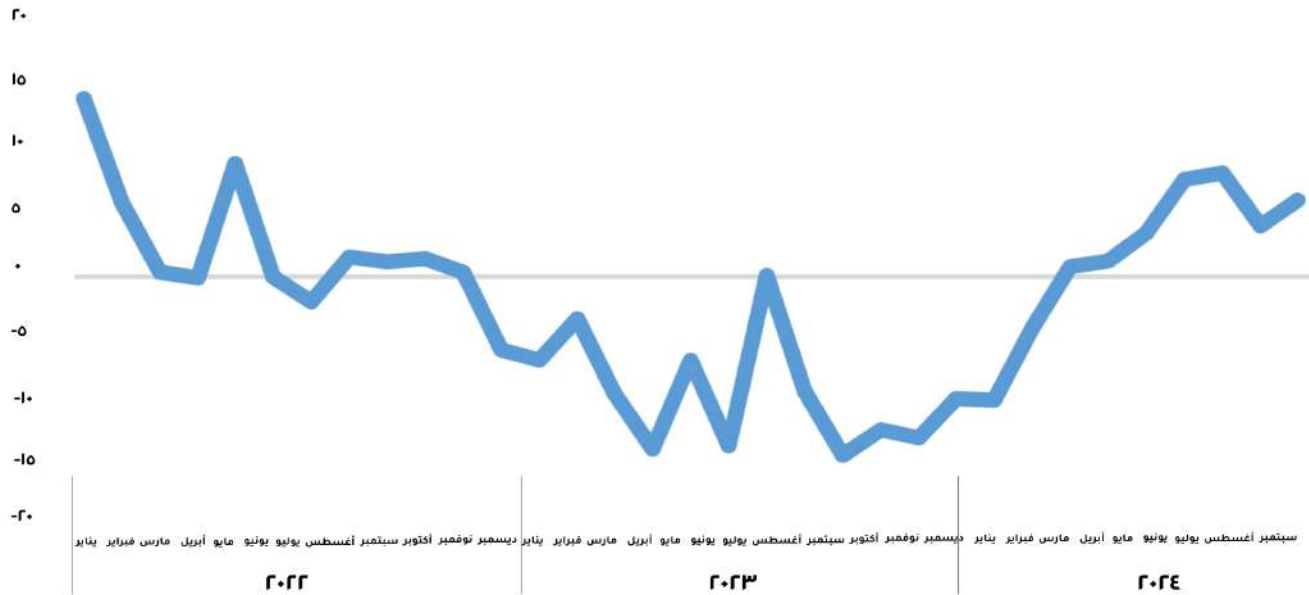


أداء قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية

بعدما حقق قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية نموًا موجبًا بنسبة ٤,٧% في الربع الأخير من العام المالي الماضي، وذلك للمرة الأولى منذ العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، فقد واصل القطاع نموه الإيجابي ليسجل نموًا بلغ ٧,١% في الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بالفترة ذاتها من العام المالي السابق، حيث يرجع هذا النمو إلى سلسلة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتسهيل الإفراج الجمركي عن البضائع المحتجزة في الموانئ منذ فبراير الماضي ٢٠٢٤، بما في ذلك التعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك مما ساهم في تسريع عملية الإفراج عن البضائع، وزيادة المعروض من مستلزمات الإنتاج ودعم عمليات الإنتاج الصناعي.

ومما يؤكد تلك المؤشرات الإيجابية، فقد شهد مؤشر الإنتاج الصناعي (بدون الزيت الخام والمنتجات البترولية) نمواً موجباً بنسبة ٦% في المتوسط خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، مقارنة بمعدل انكماش قدره ٧,٧% في الربع المناظر في العام المالي السابق، مما يعكس استمرار التحسن في أداء القطاع الصناعي.

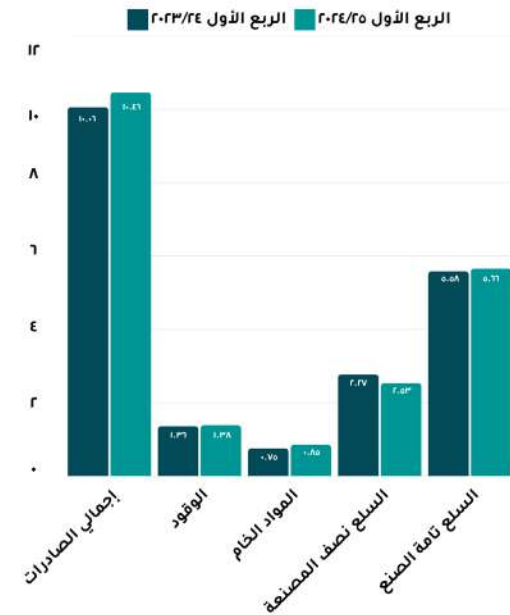
معدل نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (بدون الزيت الخام وتكرير البترول) - سنوي



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

إجمالي الصادرات المصرية خلال الربع الأول ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بالربع الأول ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (مليار دولار)

وانعكس ذلك على حجم الصادرات المصرية خلال هذا الربع حيث ارتفعت متحولات الصادرات بنسبة ٣,٩% لتسجل ١٠,٤٦ مليار دولار مقارنة بنحو ١٠,٠٦ مليار دولار خلال الربع المناظر من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات المصرية من المواد الخام والسلع نصف المصنعة بنحو ١٣,٥% و ١١,٤% على التوالي، بالإضافة إلى ارتفاع الصادرات البترولية بنحو ١,٢% لتسجل ١,٣٨ مليار دولار مقارنة بنحو ١,٣٦ مليار دولار خلال الربع المناظر. كما شهدت السلع تامة الصنع ارتفاعاً ملحوظاً، ومن أهمها الأدوية، ومستحضرات العطور والتجميل، والملابس الجاهزة بنسب ٢٦,٥%، و ٢٣,٩%، و ٢٢,٩٥% على الترتيب.



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

قطاع النقل والتخزين

كما استمرت عدة قطاعات اقتصادية في تحقيق نمو موجب خلال الربع الأول من العام المالي الحالي، حيث حقق قطاع النقل والتخزين نموًا بلغ ١٥,٦%، مقابل ٢,٩% في الربع المقابل من العام المالي الماضي، ومقابل ٨,٣% في الربع الأخير من العام المالي الماضي، بسبب الزيادة الملحوظة في عدد الركاب عبر الطرق (٣%)، وعدد الركاب عبر مترو الأنفاق (١١%)، والحمولة عن الملاحة البحرية (١٧%)، والحمولة عبر السكك الحديدية (٥٩%). وجاء ذلك بالتزامن مع الخطة الشاملة التي وضعتها وزارة النقل لتطوير منظومة السكك الحديدية، والتي تشمل تحسين البنية التحتية وتطوير الورش بهدف تعزيز كفاءة خدمة النقل والبضائع.

النمو الإيجابي بعدد من الأنشطة الاقتصادية

في ذات السياق شهدت قطاعات أخرى مثل التشييد والبناء، نموًا بنسبة ٥,٢٦%، كما سجلت قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتجارة الجملة والتجزئة نموًا بنسبة ١٢,١٥% و ٤,٦٢% على التوالي.

وحقق قطاع الزراعة نموًا قدره ٢,٦٥% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤، ويعزى هذا النمو إلى عدة عوامل، أبرزها توفر المدخلات الزراعية على خلفية الإفراج الجمركي عن مستلزمات الزراعة، مثل البذور والأسمدة ومستلزمات الإنتاج الحيواني من الأعلاف، مع منحها أولوية في الاستيراد، كما ساهمت جهود الحكومة في تشجيع المزارعين على التوسع في زراعة القمح والذرة، من خلال توزيع البذور عالية الجودة وإنشاء الحقول الإرشادية لتوجيههم نحو أساليب الزراعة الحديثة الأكثر كفاءة.

أنشطة قناة السويس والاستخراجات

وعلى الرغم من تحقيق بعض القطاعات لمعدلات نمو موجبة خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤، إلا أن هناك قطاعات لا تزال تحقق نموًا سلبيًا، فمثلة في قطاع قناة السويس حيث استمر تراجع نشاط قناة السويس بنسبة ٦٨,٤%، تزامنًا مع إيرادات قناة السويس التي تراجعت في الربع الأول إلى ٠,٩٧ مليار دولار فقط مقارنة بقيمة ٢,٦ مليار دولار في الربع المقابل من العام المالي السابق أي بنسبة انخفاض ٦٣%. وبالنسبة لحمولة السفن المارة عبر القناة، فقد تراجعت خلال الربع الأول بنسبة ٦٨,٤% حيث وصلت إلى ١٢٧ مليون طن مقارنة بحوالي ٤٠٣ مليون طن في الربع المقابل من العام المالي السابق، وذلك بفعل استمرار التوترات الجيوسياسية بالبحر الأحمر وتأثيرها على السفن المارة بالمجرى الملاحي.

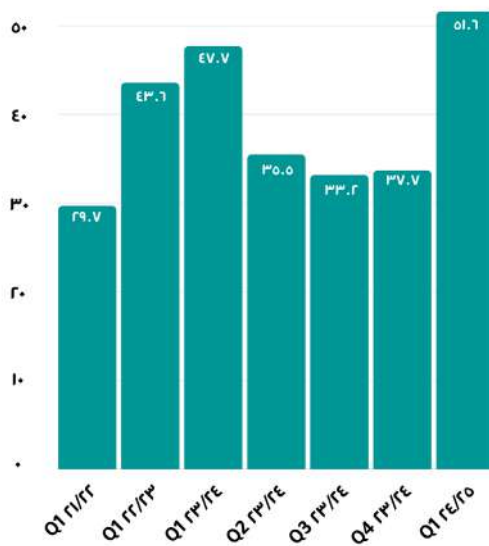
من جانب آخر فقد استمر ناتج قطاع الاستخراجات في الانخفاض بنسبة ٨,٩% نتيجة لانكماش نشاطي البترول والغاز الطبيعي (اللاذان ساهما معًا بنسبة ٣,٨% في الناتج) خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤، حيث تراجع نشاط البترول بنسبة ٦,٢%، كما انكمش نشاط إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ١٨,٨%.

إلا أنه من المتوقع أن يشهد قطاعا الغاز والبترول زيادة في الإنتاج خلال الأشهر القادمة. وذلك مع تسوية الحكومة باقي مستحقات الشركاء الأجانب والتوصل إلى اتفاق لسداد باقي المستحقات خلال الأشهر القليلة المقبلة، حيث تعتزم الشركات المختلفة حفر آبار جديدة واستكمال أعمال التنقيب عن الزيت الخام والغاز الطبيعي.

قطاع السياحة (المطاعم والفنادق)

سجل قطاع السياحة (متمثلًا في المطاعم والفنادق) معدل نمو ٨,٢% حيث ارتفع عدد الليالي السياحية إلى ٥١.٦ مليون ليلة خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٥ مقارنة بعدد ٤٧.٧ مليون ليلة في الفترة ذاتها خلال العام المالي السابق أي بنسبة زيادة بلغت ٨,٢%، فيما ارتفع أيضًا عدد السائحين إلى ٤.٢٨ مليون سائح خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٥ مقارنة بعدد ٤.٢ مليون سائح في الفترة ذاتها خلال عام ٢٠٢٣/٢٤ بنسبة زيادة بلغت ٢,١%.

عدد الليالي السياحية بالمليون



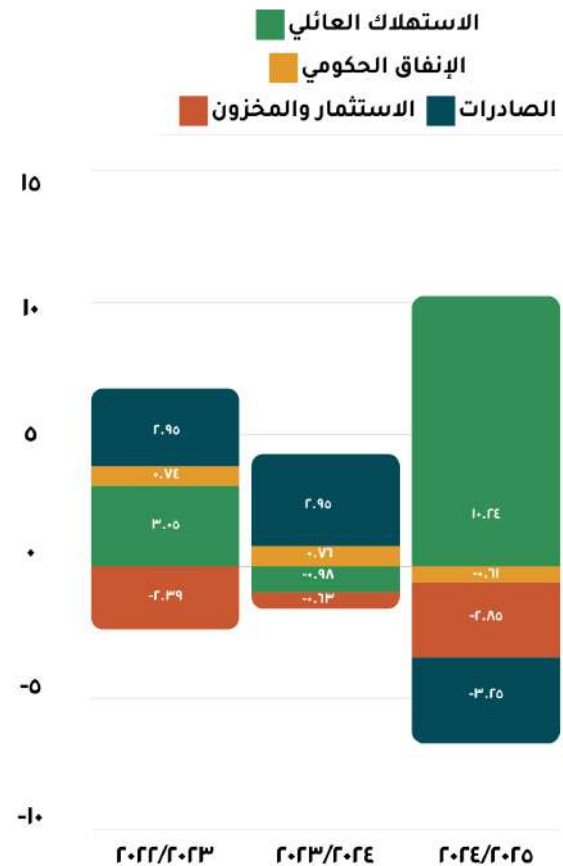
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لمكونات الإنفاق

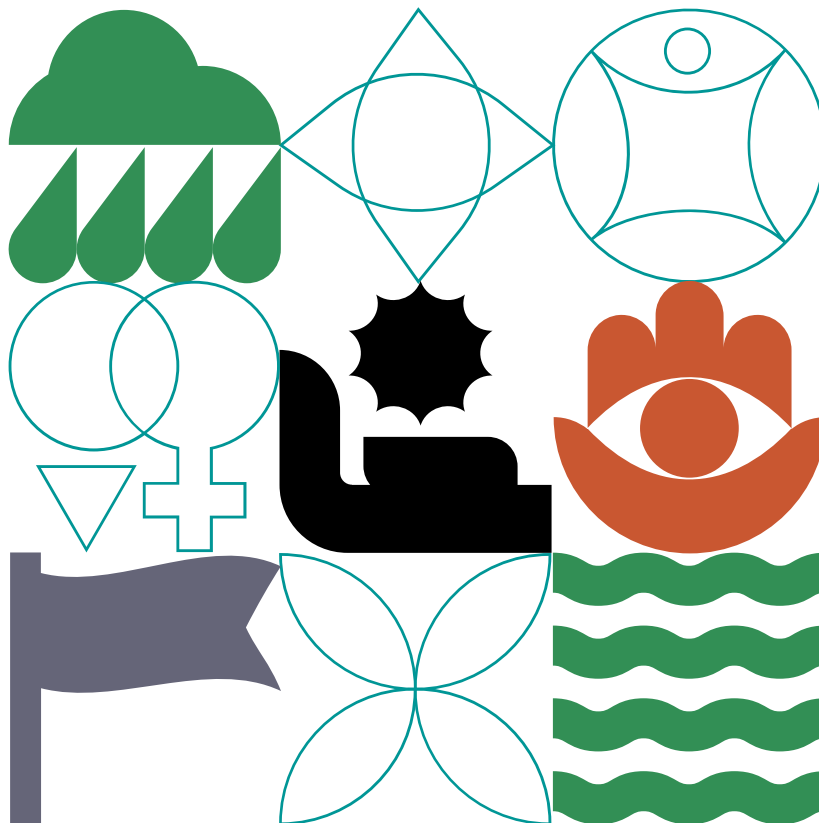
ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٢.٢٣ تريليون جنيه في الربع الأول من العام المالي الجاري، نتيجة تزايد الاستهلاك العائلي الذي ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ ١٠,٢ نقطة مئوية.

وعلى رغم التحديات الاقتصادية والجيوسياسية الحالية، نلاحظ زيادة إجمالي الصادرات بنسبة ١٣,٨٪ عن الربع المناظر وزيادة الواردات بنسبة ٣٣,٦٪.

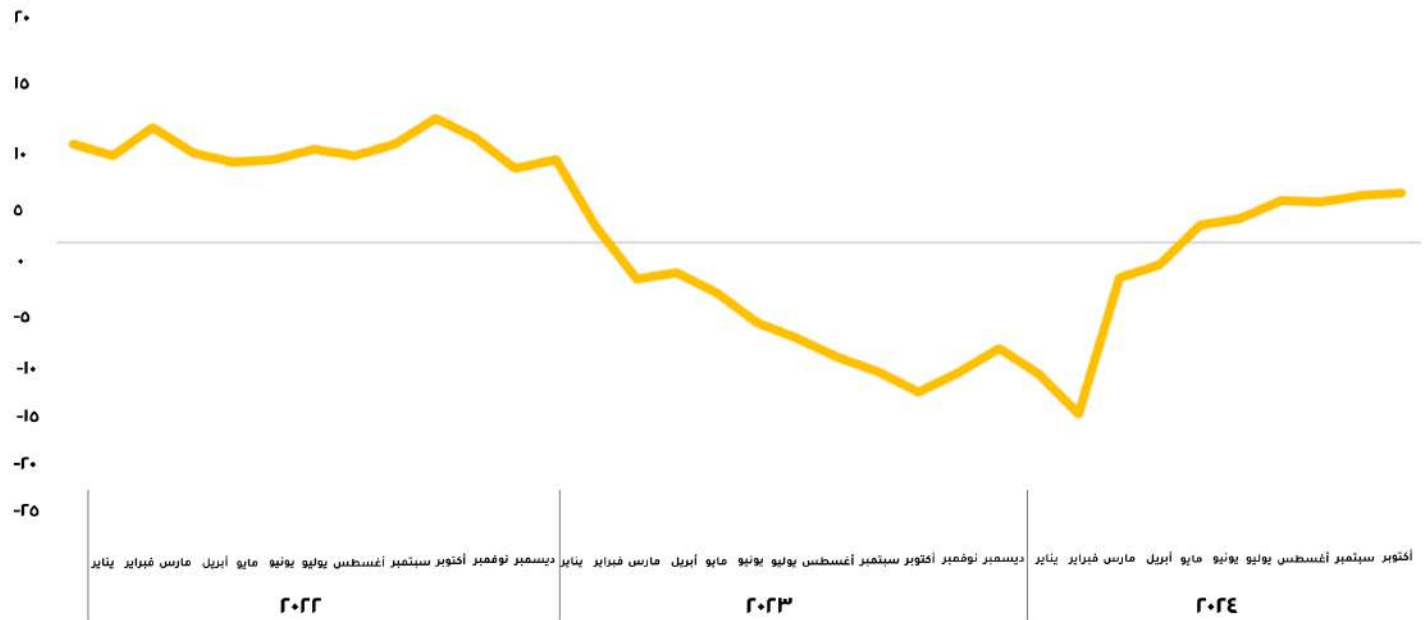
المساهمة في نمو الناتج (نقطة مئوية) للربع الأول (٢٣/٢٠٢٢ - ٢٥/٢٠٢٤)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

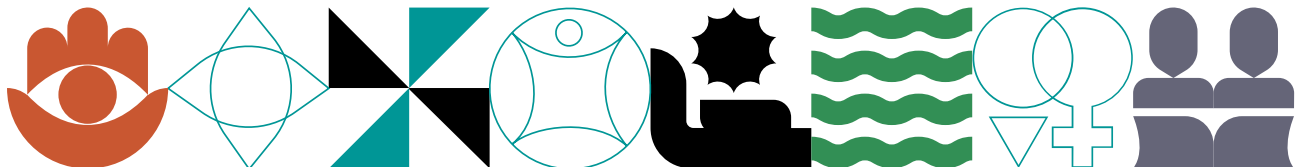


معدل نمو الائتمان المحلي الحقيقي للقطاع الخاص (٢٠٢٤-٢٠٢٢)



المصدر: حسابات الوزارة استناداً على بيانات البنك المركزي

وفي إطار جهود وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، لدعم القطاع الخاص عن طريق تطبيق حوكمة صارمة للاستثمارات العامة، تراجع معدل نمو الاستثمارات بنسبة ٢٢,٦% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. ويُعزى هذا التراجع إلى انكماش الاستثمارات العامة بنسبة ٦٠,٥%، حيث انخفضت إلى ٥٧ مليار جنيه بالأسعار الثابتة، مقارنة بقيمة ١٤٤,٤ مليار جنيه في نفس الربع من العام السابق. وفي المقابل، بلغت الاستثمارات الخاصة ١٣٣,١ مليار جنيه في الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، ما يمثل حوالي ٦٣,٥% من إجمالي الاستثمارات، مسجلة نمواً بنسبة ٣٠%. وجاء ذلك تزامناً مع بدء تعافي معدل نمو الائتمان الحقيقي خلال الربع الأول ٢٠٢٥/٢٠٢٤.



سياسات وتدابير الحكومة في الفترة القادمة

تلتزم الحكومة بالمضي قدماً في تنفيذ تدابير وسياسات فعالة تدعم استقرار الاقتصاد الكلي.

ستواصل الحكومة تنفيذ تدابير تحافظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز حوكمة الاستثمارات العامة، مع التركيز على إفساح المجال لمشاركة القطاع الخاص مع ضمان التوزيع الكفء للموارد على القطاعات الرئيسية. وستدعم هذه الجهود بشكل أكبر من خلال التنفيذ المستمر للإصلاحات الهيكلية، التي تركز على 3 دعائم رئيسية: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي؛ وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال؛ ودعم التحول الأخضر.

من المتوقع أن تمهد حوكمة الاستثمارات العامة الطريق نحو المزيد من استثمارات القطاع الخاص، بينما سيخلق التوحيد المالي المستمر مساحة لزيادة الاستثمار في رأس المال البشري والتنمية الصناعية، مما يعزز الإنتاجية، وهي عامل رئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.

أبرز فعاليات المؤتمر الصحفي بعد الاندماج

خلال مؤتمر صحفي موسع، عقدته الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بعد دمج الوزارتين، استعرضت جهود الوزارة في حوكمة الإنفاق العام والاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل من أجل التنمية، كما شهدت المؤتمر مناقشات مع ممثلي وسائل الإعلام حول تطورات الناتج المحلي الإجمالي، والإطار الجديد لعمل الوزارة، وحوكمة الإنفاق العام، الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل، ومبادرة "حياة كريمة"، وبرنامج "نوفي" (NWFE)، وغير ذلك الكثير. تفصيل جميع المشروعات والمحافظ التنموية في الصفحات التالية من التقرير.

الجهات التابعة للوزارة:

بنك الاستثمار القومي (NIB)

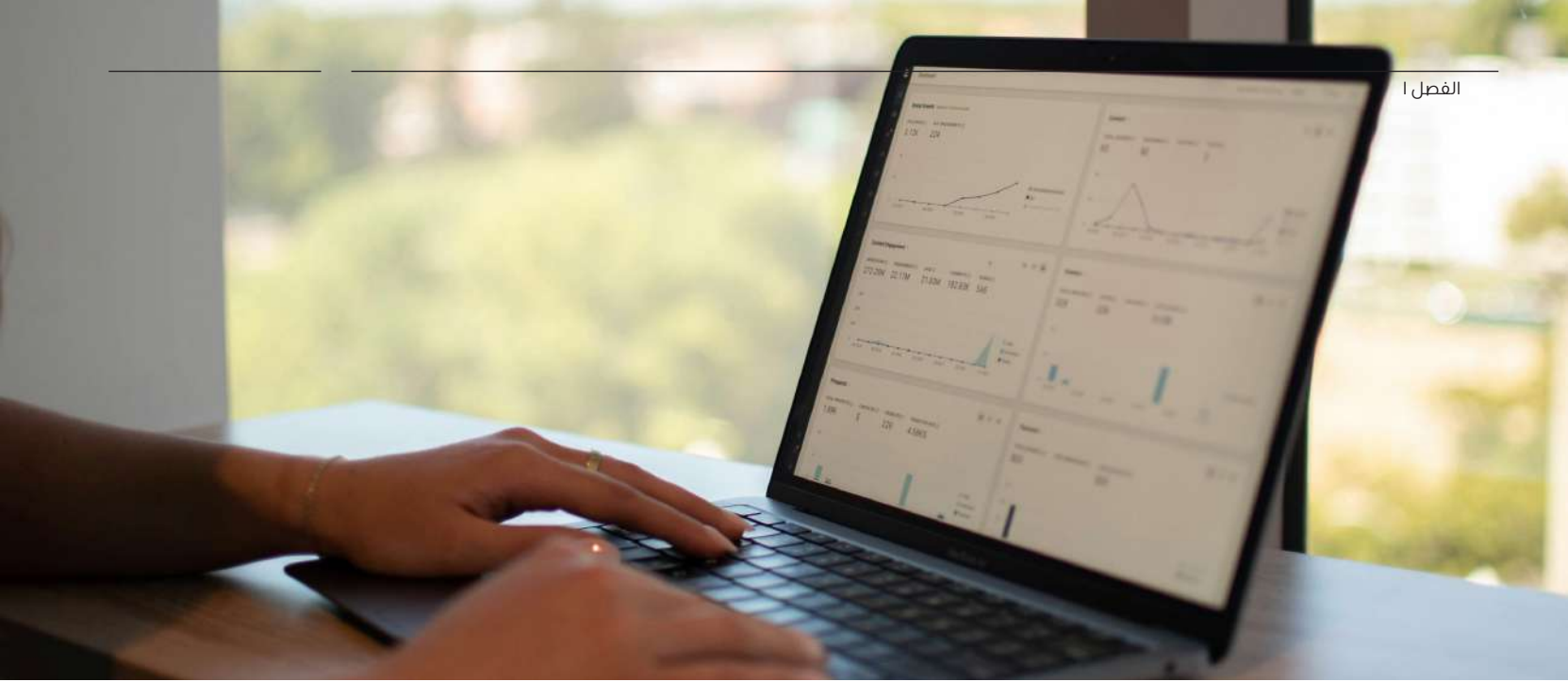
بدأت مالي الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ورئيسة مجلس بنك الاستثمار القومي، اجتماعاتها مع الجهات التابعة بعقد اجتماع مع الإدارة التنفيذية للبنك بمقره، بحضور أشرف نجم، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وداليا مصطفى، مساعد العضو المنتدب للاستثمار والموارد، والمشرفة على قطاع الشؤون المالية والحسابات الختامية، وسيد زكريا، النائب الأول للبنك للجهاز الإداري، وخالد مصطفى، النائب الأول للبنك لتحويل وتسوية الديون، ومحمد عبد العال، مستشار البنك للتطوير المصرفي والتحول الرقمي، ومحمود الليثي، النائب الأول للبنك للشؤون المركزية، وعدد من المسؤولين التنفيذيين الآخرين.

خلال الاجتماع أكدت الدكتورة رانيا المشاط، أن الفترة الحالية تتطلب المزيد من العمل والجهد المشترك لتحقيق نتائج ملموسة لتحقيق أهداف البرنامج الحكومي، وخاصة تلك المتعلقة بتعزيز جاذبية الاقتصاد المصري للاستثمارات ودعم القدرة التنافسية. هذا بالإضافة إلى الاستثمار في رأس المال البشري والتنمية الصناعية.

واستعرض مسئولو البنك، خطط العمل والتطوير، واستمعت الدكتورة رانيا المشاط، إلى شرح مفصل لقطاعات البنك وأدائها، وخاصة فيما يتعلق بقطاع الاستثمار والموارد، واستثمارات البنك في الشركات التابعة، والأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تدعم جهود التنمية في الدولة، وجهود التحول الرقمي.

كما اجتمعت الدكتورة رانيا المشاط، بالجهات التابعة لبنك الاستثمار القومي والتي تعد جزءاً من استثماراته، مثل شركة إن أي كابيتال، وشركة إن أي للاستشارات، وشركة أيادي للاستثمار.





الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)

مراسم توقيع بروتوكول تنفيذ بروتوكول المسح القومي للهجرة الدولية ٢٠٢٥/٢٠٢٤

من جانب آخر شاركت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بحفل توقيع اتفاق التعاون بين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكل من المنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية الأوروبية في مصر؛ لتنفيذ النسخة الثانية من مسح الهجرة الدولية للأسر في مصر ٢٠٢٥/٢٠٢٤، وذلك في إطار المشروع الأوروبي المتوسطي لمسوح الهجرة الدولية مع دول الجوار الجنوبي لأوروبا، والممول من الاتحاد الأوروبي بمساهمة كل من منظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي.

عقب دمج الوزارتين، اجتمعت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، اللواء خيرت بركات، لمناقشة ملفات عمل الجهاز وجهوده في تطوير النظام الإحصائي في مصر؛ حيث استهدف الاجتماع استعراض مختلف جوانب عمل الجهاز، بما في ذلك التعدادات والمسوحات التي يتم إجراؤها، بالإضافة إلى البيانات والإحصاءات المقدمة لتغطية جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

ويلعب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دورًا رائدًا في تعزيز الوعي الإحصائي في مصر، مؤكدًا أهمية الإحصاءات والبيانات كعناصر أساسية في صنع القرار، وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية، نظرًا لاعتماد واضعي السياسات والمخططين على البيانات المتاحة لفهم الحقائق وتحسين استخدام الموارد.

تناول الاجتماع أيضًا الجهود الجارية لتعزيز البنية التحتية المعلوماتية والرقمية للجهاز، وضمان تأهيل العاملين بالجهاز للتعامل مع قواعد البيانات ومواكبة التطورات في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.

علاوة على ذلك، استعرض الاجتماع آليات تطوير النظام الإحصائي لمعالجة فجوات البيانات، وتعزيز استخدام الإحصاءات في السياسات الوطنية وعمليات التخطيط وإعداد الميزانية ومؤشرات الأداء. كما أكد على إنتاج معلومات تلبي احتياجات المستخدمين وإتاحتها بأشكال مناسبة. بالإضافة إلى ذلك، ناقش دمج قطاعات متعددة في النظام الإحصائي الوطني ووضع خطة عمل لبناء القدرات.

المعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة (NIGSD)

لوضع خطط وآليات لتحسين أداء مصر في تلك المؤشرات. تتمثل رؤية المعهد في دعم وتعزيز تطوير أنظمة حوكمة رشيدة لتحقيق التنافسية والتنمية المستدامة.

كما قدمت الدكتورة هبة زكي، مديرة مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار، أنشطة وفعاليات وبرامج المركز الموجهة للشباب ورواد الأعمال. وسلطت الضوء على إطلاق المنصة الإلكترونية المخصصة للمركز لتكون بمثابة بوابة لرواد الأعمال وصناع القرار والمستثمرين. كما أشارت إلى تفعيل منصة التعلم الإلكتروني التابعة للمركز على نفس المنصة، حيث تقدم أكثر من ٧٢ برنامجًا تدريبيًا بأربع لغات: العربية والإنجليزية والفرنسية ولغة الإشارة. أطلق المركز أيضًا برامج ما قبل الاختصاص في مجالات الأزياء المستدامة والتكنولوجيا الحيوية وصناعات التحول الرقمي للجيل الرابع، وحاليًا، برامج الاقتصاد الأزرق والتكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى معسكرات توليد الأفكار التي يشارك فيها شباب من جميع المحافظات. وذكرت أن المركز معتمد من جامعة ميسوري في الولايات المتحدة كمركز تعليمي معتمد في تقديم خدمات ريادة الأعمال والابتكار.

وتفقدت الدكتورة رانيا المشاط، المركز الوطني للبنية التحتية للبيانات المكانية، بقيادة المهندس محمد عبد العظيم، القائم بأعمال المدير التنفيذي، الذي قدم جهود المركز في بناء وتوفير بنية تحتية متكاملة للمعلومات المكانية للحكومة المصرية باستخدام أحدث التقنيات والتصوير والتطبيقات الفضائية المتقدمة، والتصوير الجوي لإنتاج خرائط أساسية موحدة للدولة، وتقارير عن المتغيرات المكانية. المزيد عن المعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة في الجزء الثالث.

كما التقت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ورئيسة مجلس أمناء المعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة، بقيادة المعهد والمراكز والوحدات التابعة له، كما تفقدت المركز الوطني للبنية التحتية للبيانات المكانية في إطار متابعة عمل الجهات التابعة للوزارة. وحضر الاجتماع الدكتورة شريفة شريف، المديرة التنفيذية للمعهد، والدكتورة هبة زكي، مديرة مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار، والدكتورة أسماء عزت، مديرة مركز الحكومة وقيادات أخرى بالمعهد.

وشهد الاجتماع، استعراض الدكتورة شريفة شريف، المديرة التنفيذية للمعهد، أنشطة المعهد في مجالات التدريب والبحث والاستشارات. وأشارت إلى المبادرات والبرامج التدريبية المتنوعة التي يقدمها المعهد لمختلف القطاعات والقطاعات، بما في ذلك الأطفال والشباب والمرأة، بالإضافة إلى الشراكات الدولية مع الجامعات ومعاهد التدريب المرموقة محليًا ودوليًا لتوفير محتوى تدريبي عالي الجودة. يتوافق ذلك مع مهمة المعهد المتمثلة في تعزيز وتطوير مكانة مصر في مجال الحكومة والتنمية المستدامة من خلال توفير الاستشارات والبحوث والبرامج التدريبية التي تعزز قيم وممارسات وآليات الحكومة المستدامة. وأشارت إلى أن المعهد درب ١٢٤ ألف متدرب على مدى ٤ سنوات.

ويلعب المعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة دورًا رئيسيًا في رصد وتقييم وضع مصر في مؤشرات الحكومة والتنمية المستدامة والتنافسية المحلية والإقليمية والدولية

معهد التخطيط القومي

من جانب آخر التقت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ورئيس مجلس إدارة معهد التخطيط القومي، الاجتماع الأول مع إدارة المركز، ممثلة في الدكتور أشرف العربي، رئيس المعهد، وذلك في إطار اجتماعاتها مع الجهات التابعة للوزارة، من أجل الاستفادة من إمكانيات المركز وريادته على المستوى الفكري والبحثي، لتعزيز جهود تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

من جانبه، استعرض الدكتور أشرف العربي، رئيس معهد التخطيط القومي، الدور الذي يلعبه المعهد منذ إنشائه عام ١٩٦٠، وتطوره على مدى عقود، ليصبح مركزًا فكريًا وبحثيًا وتنمويًا مؤثرًا ورائدًا في مصر والمنطقة، من خلال خدماته المتنوعة على مستوى التدريب والبحث والتعليم والاستشارات والمجتمع والتنافسية القائمة على الأدلة. مشيرًا إلى أن معهد التخطيط القومي يضم ٨ مراكز علمية متخصصة في السياسات الاقتصادية الكلية، والعلاقات الاقتصادية الدولية،

والتخطيط والتنمية البيئية، والتخطيط والتنمية الزراعية، والتخطيط والتنمية الصناعية، والتنمية الإقليمية، وأساليب التخطيط، والتخطيط الاجتماعي والثقافي.

بالإضافة إلى ٥ وحدات متخصصة، هي مركز تحليل البيانات والاستشارات (CDAC)، ومركز شمال إفريقيا لتحليل النظم التطبيقية (NAASAC)، ووحدة النمذجة، ووحدة الحكومة الاقتصادية، ووحدة ضمان الجودة والاعتماد التعليمي، يقدم المعهد عددًا من المخرجات والتقارير العلمية، والمنشورات الأكاديمية، وسلسلة من أوراق السياسات التي تركز على قضايا التخطيط والتنمية، بالإضافة إلى الاجتماعات والفعاليات التي تُعقد بشكل دوري مع الخبراء. كما ترأست الدكتورة رانيا المشاط، مجلس إدارة المعهد، وذلك لمتابعة ملفات عمل المعهد واعتماد حركة الترقية، ومناقشة مشروع موازنة المعهد للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، ومتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمعهد والبرنامج التنفيذي للعام الأكاديمي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، إلى جانب الموضوعات الأخرى ذات الصلة.

الفصل الثاني: إعادة تشكيل الهوية البصرية

من الفكرة إلى الإبداع:
السرد البصري لهوية التنمية
المستدامة في مصر

تشير الهوية البصرية إلى مجموعة من العناصر والقيم والرسائل التي تستخدمها المؤسسة لتقديم نفسها للعالم. وتشمل الهوية الشعار، ومجموعة الألوان، والمطبوعات، والصور، ولغة التصميم العامة التي تمثل شخصية علامة الهوية، ورؤيتها، وقيمتها.

بالنسبة لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في مصر، تعد علامة الهوية هي الإطار البصري والمفاهيمي الذي من خلاله تواصل الوزارة دورها في تشكيل مستقبل الاقتصاد، ودفع النمو الاقتصادي، وتعزيز الشراكات الدولية.

قيمة بناء علامة تجارية

التعريف والتناسق: تضمن علامة الهوية المتناسقة والمصممة بشكل جيد أن تكون الوزارة سهلة التعرف عليها عبر جميع المنصات والاتصالات. يساعد ذلك في بناء الثقة والمصداقية مع الأطراف المعنية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

نقل القيم والرسالة: تعد الهوية البصرية للوزارة أداة قوية لنقل قيمها الأساسية ورؤيتها وأهدافها. تعكس التزام الوزارة بالتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مما يجعل هذه الأهداف أكثر وضوحًا وقابلية للتواصل.

التميز: في عالم يتنافس فيه العديد من المؤسسات والمنظمات للحصول على الانتباه، تتميز الهوية البصرية للوزارة بتفردتها عن غيرها. فهو يبرز دورها المتميز في السياقات الوطنية والدولية وتعزز دورها الرائد في مجال التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفوق كل ذلك، يساعد ذلك في تحديد مكانة عمل الوزارة بشكل استراتيجي بعدة طرق...

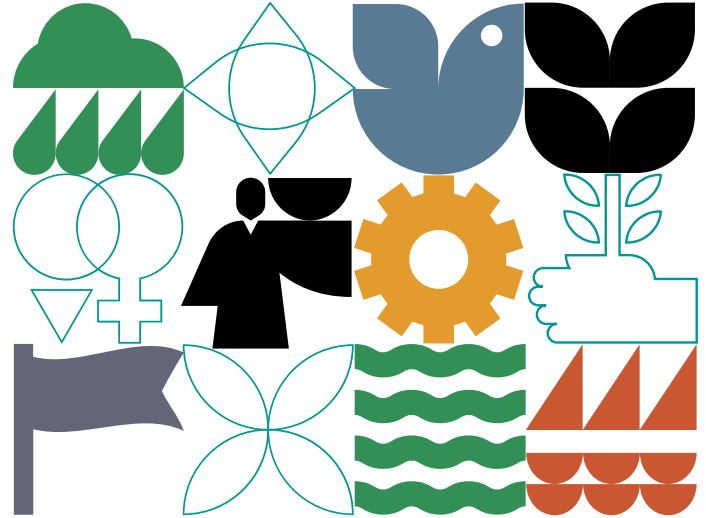
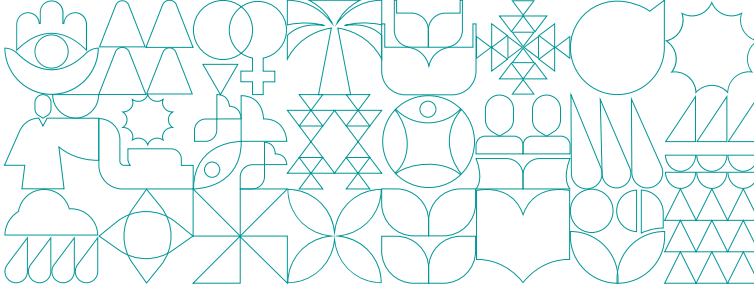
تعزيز التواصل: تتيح الهوية البصرية الواضحة والمتناسقة للوزارة أن تنقل رسائلها بشكل أكثر فعالية إلى جماهير متنوعة، بما في ذلك الكيانات الحكومية والمنظمات الدولية والمستثمرين والجمهور العام. تضمن أن تكون أهداف الوزارة ومبادراتها مفهومة ومقدرة.

بناء الثقة والمصداقية: تعزز الهوية القوية من الشعور بالاحترافية والموثوقية. بالنسبة للمؤسسة الحكومية، يعد هذا أمرًا أساسيًا للحصول على ثقة الأطراف المعنية، سواء داخل مصر أو على المستوى الدولي، وهو أمر حاسم للتعاون والشراكة الفعالة.

دعم الأهداف الاستراتيجية: تتماشى الهوية البصرية مع الأهداف الاستراتيجية للوزارة، مثل تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة ودفع التعاون الدولي. إنها تمثل صورة مرئية لهذه الأهداف، مما يعزز التزام الوزارة بتحقيقها.

التواصل والإلهام: يمكن لهوية بصرية قوية أن تلهم وتشارك الجماهير الداخلية والخارجية. بالنسبة للموظفين، تعزز شعور بالفخر والهدف. بالنسبة للشركاء الخارجيين والجمهور، تثير الاهتمام وتدعم مبادرات الوزارة.

علامتنا التجارية ليست مجرد عناصر جمالية وإبداعية، بل هي أداة استراتيجية تعزز قدرة الوزارة على التواصل وبناء العلاقات وتحقيق أهدافها على الصعيدين الوطني والدولي.



خلفية

في عام ٢٠٢١، قبل دمج وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، قامت الدكتورة رانيا المشاط وفريق عمل الوزارة بوضع هوية شاملة ومتسقة، لتعكس رؤية الوزارة وأهدافها في كافة الإصدارات والتقارير التي تعدها والفعاليات التي تقوم بتنظيمها.

من عام ٢٠٢١ حتى عام ٢٠٢٤، وبعد دمج وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في حقيبة واحدة، تطورت الهوية البصرية ومرت ببعض التغييرات الطفيفة.

كما هو الحال كل عام، يتم تصميم وتنسيق تقريرنا السنوي بناءً على الهوية البصرية للوزارة في الصفحات القادمة، ستشاهد علامة الهوية والألوان المستخدمة.

الجوانب الفنية

شعار الوزارة

شعارنا بسيط، أنيق، واحترافي، ويتوفر باللونين الأبيض والأسود.

ويتكون الشعار من رمز وخط طباعي، ويخدم بوضوح في تحديد هوية مؤسستنا ويعكس التوازن بين الشكل الجمالي والوظيفة العملية.



وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation

ويوجد شعار الوزارة الجديد بأكثر من نسخة، من بينها نسخة مخصصة للفعاليات.



وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation

الخطوط المستخدمة

Lato

Bold
Regular
Italic

ABCDEFGHIJKLMNOPQRSTUVWXYZ
OPQRSTUVWXYZ

abcdefghijklmnop
qrstuvwxyz

76543210
98!@%&

**Bold for
headlines**

Regular for body paragraphs
like this one right here.
Lorem ipsum dolor sit amet, consectetur
adipiscing elit, sed diam nonummy nibh
euismod tincidunt ut laoreet volutpat.

*Italic for
differentiation like this
one right here.*
Lorem ipsum dolor sit
amet, consectetur.

اختيار الخطوط المذكورة أعلاه يهدف إلى تحقيق الوضوح والقابلية للقراءة، والاحترافية، والمرونة لتلبية احتياجات مختلفة.

Tajawal

Medium
Regular

٩٨٧٦٥٤٣٢١٠
!@%&

أ ب ت ث ج ح ذ ز س ش ص ض
ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن ه و ي

لوريم ايسوم دولار سيت أميت:
كونسيكتيتور اديبا يسكينج أليابت.سيت
دو أوسمود نيموريوت انيم أد مينيم
فينام.كيواس نوستريديت ألي أوسمود.

يستخدم
للعناوين
يستخدم
كتابة الفقرات

ربط الأفكار

قائمة الألوان

Pantone 2227 C RGB 89 190 201 HEX 59BEC9 CMYK 60 0 16 0	RGB 0 0 0 HEX 000000 CMYK 0 0 0 100	
	RGB 255 255 255 HEX FFFFFFFF CMYK 0 0 0 0	RGB 139 211 230 HEX C6C5C8 CMYK 42 0 0 0

الألوان الرئيسية هي السماوي (بدرجاته المختلفة)، بالإضافة إلى الأسود والأبيض والرمادي للحفاظ على البساطة والوضوح في التصميم الأساسية.

تقسيم القطاعات

التقدم 	الحوكم 	المواطن 	الهدف 	الشراكات 

التقدم

«التقدم» ممثل باللون الأصفر تحت "اقتصاد مستدام ومرن للمستقبل"، وذلك للإشارة إلى أن الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية والقدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال تشكل جزءًا أساسيًا من تقدم مصر نحو التنمية الاقتصادية.

يمثل اللون الأصفر التقدم، وهو عنصر أساسي في استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية لمصر. يجسد هذا اللون الزخم اللازم لتحقيق القدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال. ومن خلال ضمان مرونة الاقتصاد الكلي، تم تصميم هذا المحور لدفع النمو الاقتصادي في مصر، وخلق أساس متين للتنمية طويلة الأجل. يرمز اللون الأصفر إلى التفاؤل والسياسات المستقبلية التي تعد ضرورية لتحقيق اقتصاد مزدهر وتنمية مستدامة.



الكوكب

«الكوكب» ممثل باللون الأخضر في إشارة إلى الجهود المبذولة نحو اقتصاد أخضر مرن وشامل يهدف إلى الاستثمار في رأس المال البشري والصناعة والبنية التحتية والتحول الأخضر، حيث إن تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي يؤثر إيجابياً على تقدم الكوكب نحو الأهداف العالمية.

يؤكد اللون الأخضر على التزام الوزارة ببناء اقتصاد أخضر مرن وشامل. يعكس هذا اللون جهود الوزارة في الاستثمار في رأس المال البشري والصناعة والبنية التحتية المستدامة والتحول الأخضر، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة العالمية. كما يرمز اللون الأخضر إلى الدفع نحو اقتصاد منخفض الكربون ومستقبل مستدام، حيث تساهم التنمية المحلية في الهدف الأكبر للحفاظ على البيئة واتخاذ إجراءات المناخ.



المواطن

«المواطن» يشير اللون البرتقالي إلى المواطن، مما يعكس أن إطار عمل الوزارة يركز على المواطن في المقام الأول؛ مشيرًا إلى أن كل ما نقوم به هو من أجل المواطنين.

يعكس اللون البرتقالي الإطار الذي يركز على الناس في عمل الوزارة، مع الاعتراف بأن التنمية في مصر تركز في الأساس على تحسين حياة مواطنيها. يعد الاستثمار في رأس المال البشري والشمول الاجتماعي والتركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة، أمرًا بالغ الأهمية لبناء اقتصاد قوي ومرن. يرمز هذا اللون إلى الإبداع والطاقة، مما يدل على التزام الوزارة بتعزيز الابتكار وريادة الأعمال وخلق فرص العمل لتحسين رفاهية المواطنين.



الهدف

«الهدف» ممثل باللون الأزرق للإشارة إلى السياسات القائمة على البيانات والأدلة، مؤكدًا على أن وراء كل قرار، أو مشروع، أو شراكة، أو هدف، أو اتفاقية، أو خطة وطنية، توجد إجراءات مدروسة.

يرمز اللون الأزرق إلى الإجراءات المدروسة التي تسترشد بالبيانات والأدلة. يسلط هذا اللون الضوء على نهج الوزارة في اتخاذ القرارات استنادًا إلى التحليل الدقيق والبحث والنتائج القابلة للقياس. سواء كانت القرارات تتعلق بتنفيذ المشروعات أو تكوين الشراكات أو تحديد الأهداف الوطنية، فإن كل خطوة محسوبة لتحقيق أقصى قدر من التأثير. تضمن السياسة القائمة على الأدلة أن تكون مبادرات التنمية في مصر مخططة ومنفذة بشكل استراتيجي مع أهداف واضحة. علاوة على ذلك، فهو يمثل النهج القائم على البيانات المستخدم في تخصيص الموارد بكفاءة. من خلال تحليل الاحتياجات القطاعية ومطابقتها مع الأدوات المالية والسياسية المناسبة، تضمن الوزارة تخصيص الموارد بشكل مدروس للمجالات الأكثر احتياجًا.



الشراكات

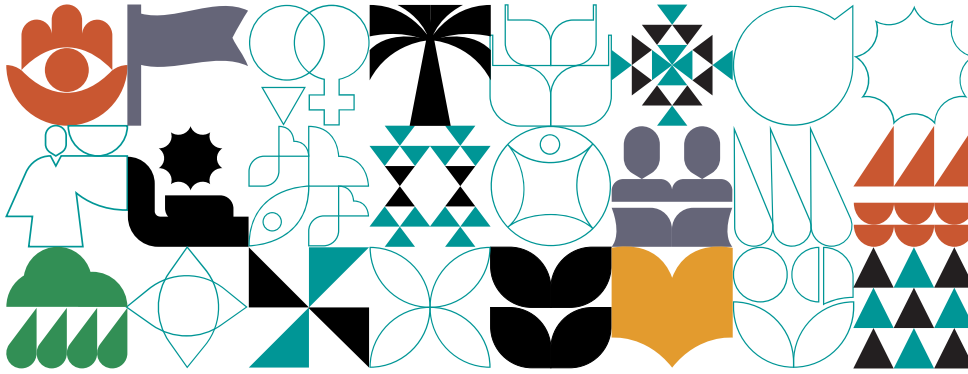
«الشراكات» ممثلة باللون البنفسجي، مما يؤكد أن إطار عملنا مدعوم بالمشاركة متعددة الأطراف التي تعمل من خلال التعاون الدولي والتنسيق الوطني.

يمثل اللون البنفسجي دور المشاركة متعددة الأطراف والتعاون الدولي في تحقيق أهداف التنمية في مصر. يعتمد إطار عمل الوزارة على التعاون مع الوزارات المختصة والمحافظات وشركاء التنمية والجهات المعنية الأخرى لتحسين تأثير التمويل المحلي والدولي. يبرز هذا اللون أهمية الشراكات القوية في تعبئة الموارد وتعزيز الانساق في السياسات وتنفيذ المشروعات الفعالة على جميع المستويات.

إن استخدام خمسة ألوان رئيسية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي يضيف عمقًا ومرونة لعلامة الهوية. تمثل هذه الألوان جوانب مختلفة من عمل الوزارة، مثل تركيزها على الاستقرار الاقتصادي والاستدامة والتعاون والابتكار، مع الحفاظ في الوقت نفسه على صورة علامة هوية متماسكة.



قصتنا من خلال الرموز



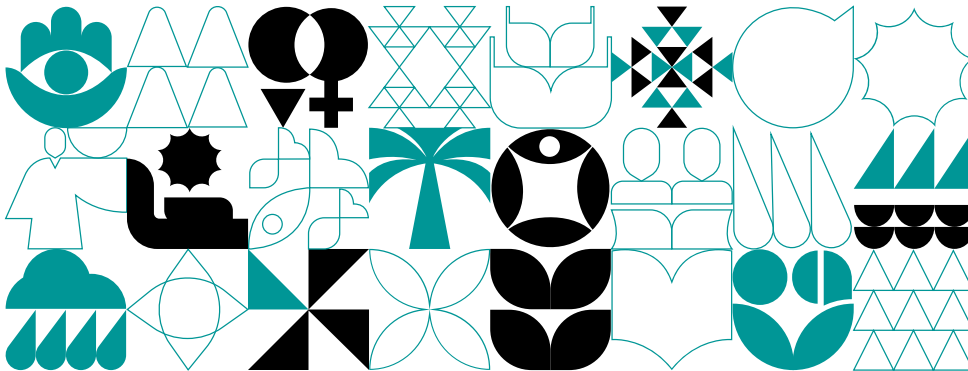
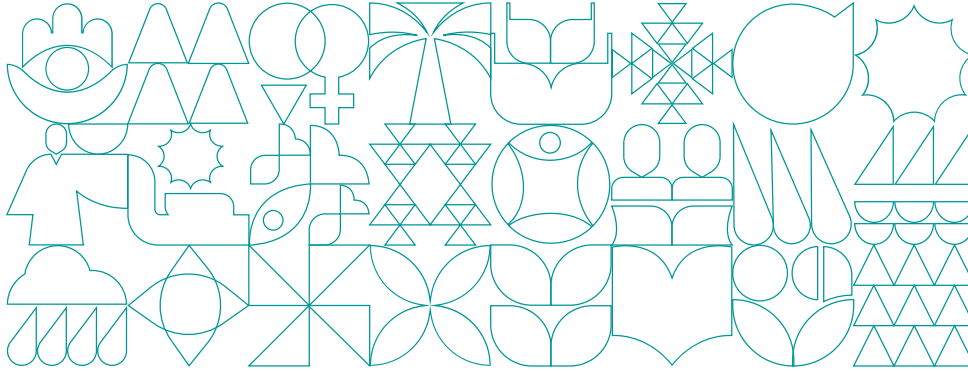
يعد سرد القصص من خلال الرمزية طريقة قوية لعلامات الهوية للتواصل مع الأفكار والقيم والروايات المعقدة من خلال عناصر مرئية مثل الرموز والألوان والصور. تقوم هذه الرموز بتكثيف الرسائل إلى صور مرئية يمكن التعرف عليها بسهولة وربطها، مما يخلق اتصالاً فورياً مع الجمهور.

عبر مجموعات الرموز الخمسة، عند استخدامها معاً، تشكل جزءاً أساسياً من سرد قصة علامة الهوية.

تساعد الرموز على تحويل أهداف التنمية والسياسات والاستراتيجيات المعقدة إلى رموز بسيطة. بمرور الوقت، ترتبط هذه الرموز بأهداف محددة، مثل التقدم الاقتصادي والمرونة والشمول، مما يعزز التعرف على علامة الهوية والثقة بها.

يمكن دمج الرموز أو استخدامها في تسلسل لإنشاء سرد بصري يوضح كيف تعمل أهداف الوزارة معاً. على سبيل المثال، يمكن أن يتبع رمز استقرار الاقتصاد الكلي رمز لرأس المال البشري، ثم البنية التحتية الخضراء، وأخيراً التنمية المستدامة. يروي هذا التدفق بصرياً قصة كيفية ارتباط مجالات التركيز المختلفة، مما يؤكد أن التقدم في مجال واحد يدعم النمو في مجال آخر.

علاوة على ذلك، فإن استخدام الرموز باستمرار كجزء من استراتيجية علامة الهوية المرئية للوزارة يساعد على تعزيز هويتها. عند إقرانها بألوان الوزارة الأساسية، تخلق هذه الرموز مظهراً متماسكاً ويمكن التعرف عليه على الفور. بمرور الوقت، تبني هذه اللغة الرمزية الثقة لدى كل من الجماهير المحلية والدولية.



أسلوب الرسم التوضيحي

هناك بعض الرسوم التوضيحية المخصصة التي يمكن استخدامها في استراتيجيات التوصل للوزارة، يتم تصميمها بشكل أساسي على شكل خطوط فنية لتناسب لغتنا البصرية بشكل أفضل، ويتم إنشاؤها في الغالب من خلال لون واحد.

الرسوم التوضيحية عادة ما تكون للمدينة، وتُظهر مشروعات التنمية المستدامة داخل المواقع، مع عرض مزارع الرياح والألواح الشمسية والأشخاص ووسائل النقل والحياة الحضرية النابضة بالحياة.



الفصل الثالث: الاستثمارات العامة من أجل التنمية الاقتصادية

حوكمة وتعزيز فعالية الاستثمارات العامة



يسير الاقتصاد المصري، وسط ظروف واضطرابات عالمية معقدة، وغير مسبوقة، ومتواصلة على مدى السنوات الخمس الماضية، بدءًا من أزمة كوفيد-١٩، وحرب روسيا وأوكرانيا، وامتدت إلى الأزمات الحالية في الشرق الأوسط. وتزيد هذه التحديات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية والإقليمية من حالة عدم اليقين المحيطة بالاقتصاد العالمي، مما يؤثر على جميع الاقتصادات، بما في ذلك مصر.



ومما لا شك فيه أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهدافها، تتأثر بشكل عميق بالسياقات المحلية والعالمية. على سبيل المثال، تم وضع خطة التنمية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، قبل الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الحكومة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وقبل العديد من التطورات التي حدثت على المستوى العالمي، وعلى رأسها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي أثر على قطاعات رئيسية من اقتصاد مصر، وأبرزها قناة السويس.



وكانت خطة التنمية، قد حددت في البداية هدفًا بنمو اقتصادي بنسبة ٤.١٪ لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤. ومع ذلك، تباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنهاية العام المالي إلى ٢.٤٪، انخفاضًا من ٣.٨٪ في ٢٠٢٣/٢٠٢٢، و٦.٦٪ في ٢٠٢٢/٢٠٢١، مما يعكس التأثير السلبي للصدمات الخارجية على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية مثل قناة السويس، والاستخراجات والتصنيع. بالإضافة إلى تبني الحكومة سياسات نقدية ومالية انكماشية تهدف إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز حوكمة الاستثمارات العامة.

إلى جانب ذلك فقد تم تحديد معدلات التضخم المستهدفة عند ١٦٪ لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ولكن مع اعتماد سياسة سعر الصرف المرن، بلغ التضخم ذروته عند ٤٠.٣٪ في سبتمبر ٢٠٢٣ قبل أن ينخفض تدريجيًا. وعلى الرغم من هذه التحديات، واصلت الوزارة متابعة تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يتماشى مع جهود الدولة نحو التنمية الشاملة والمستدامة.

بلغ إجمالي الاستثمارات المنفذة في خطة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ١,٦٢ تريليون جنيه، بنمو ٥.٨٪ عن العام السابق، محققة بذلك ٩٨.٥٪ من مستهدف الخطة، حيث بلغت الاستثمارات العامة ٩٢٦ مليار جنيه، بينما تجاوزت استثمارات القطاع الخاص مستهدفها، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد.

أولاً: تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٤/٢٠٢٣

المحاور الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣

المشروعات المنفذة وفق التوجهات التنموية

شهدت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ انخفاضاً ملحوظاً في الحصة النسبية لقطاعات البنية الأساسية ضمن الاستثمارات الحكومية المنفذة، لصالح قطاعات التنمية البشرية. ويعكس هذا التحول التزام الدولة بدعم قطاعات التنمية البشرية التي تشكل أهمية بالغة لبناء المواطن المصري والوفاء بالالتزامات الدستورية في هذا المجال.

البنية الأساسية

- المخطط في الموازنة: ٣٧٧,٢ مليار جنيه (٦٤,٣%)
- المنفذ: ١٨٠,٦ مليار جنيه (٥٧,٩%)

التنمية البشرية والاجتماعية

- المخطط في الموازنة: ١٤٣ مليار جنيه (٢٤,٤%)
- المنفذ: ١٠٧,٩ مليار جنيه (٣٤,٦%)

التنمية المحلية

- المخطط في الموازنة: ٤٢ مليار جنيه (٧,٢%)
- المنفذ: ٢٣,٢ مليار جنيه (٧,٥%)

الاستثمارات المنفذة خلال عامي ٢٠٢٣/٢٠٢٢

٢٠٢٣/٢٠٢٢
عدد المشاريع في قاعدة البيانات: ١١,٤٤٣ مشروع
٢٠٢٤/٢٠٢٣
عدد المشاريع في قاعدة البيانات: ١١,٢٣١ مشروع

الخطة متوسطة المدى (٢٠٢٣/٢٠٢٢ - ٢٠٢٦/٢٠٢٥)

- قانون التخطيط العام للدولة
- الاستحقاقات الدستورية
- استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠
- توطين التنمية على مستوى المحافظات
- البرنامج الحكومي للإصلاحات الهيكلية وتحفيز القطاع الخاص
- توجهات ومبادرات القيادة السياسية
- الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

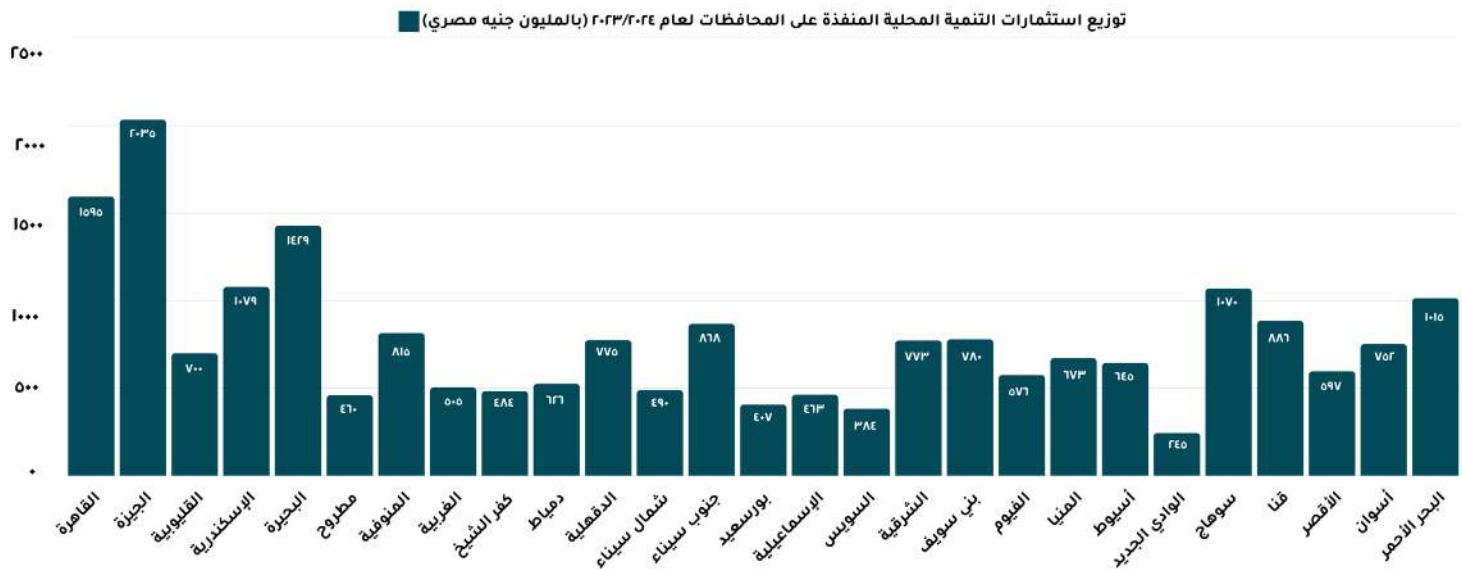
محددات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣

- استبعاد المشروعات الجديدة التي لم يبدأ تنفيذها بعد، إلا في حالات الضرورة.
- التركيز على مشروعات الاستكمال التي تخطت نسب تنفيذها ٧٠%، ومراعاة تدبير الاستثمارات المطلوبة للمشروعات المتوقعة نهوها.
- التخارج من تمويل بعض المشروعات مع السماح بمشاركة القطاع الخاص في ضوء وثيقة سياسة ملكية الدولة.
- تعزيز دور الاستثمار العام في الحماية الاجتماعية: مبادرة حياة كريمة.
- مراعاة الفجوات التنموية في توزيع الاستثمار على المستوى المحلي.
- مراعاة تأثير النمو السكاني على احتياجات التنمية، وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم للتنمية البشرية.

انخفضت الحصة النسبية لقطاعات البنية الأساسية في الاستثمارات الحكومية لصالح قطاعات التنمية البشرية، مما يعكس التزام الدولة بالاستثمار في رأس المال البشري خلال هذه الفترة.



توزيع استثمارات التنمية المحلية المنفذة على المحافظات لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (بالمليون جنيه مصري) حصة محافظات الصعيد من إجمالي الاستثمارات الحكومية ٣٥%



أهم إنجازات قطاع الصحة

عدد المستشفيات المستهدفة للتشغيل (وزارة الصحة):

المنجز: ٢٣	المستهدف: ٤٦

استكمال إنشاء وتطوير ٢٣ مستشفى ومركز صحي أسري بتكلفة إجمالية ١١.٥ مليار جنيه (تابعة لوزارة الصحة والسكان والتعليم العالي).

تفاصيل المشاريع الـ ٢٣ المنجزة:

- ٨ مستشفيات ضمن المرحلة الأولى من منظومة التأمين الصحي الشامل، تستهدف ست محافظات هي: بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، أسوان، الأقصر، وجنوب سيناء.
- ١٠ مستشفيات للرعاية العلاجية ومراكز طبية متخصصة.
- ٥ مراكز صحة الأسرة.

مؤشرات الصحة والتنمية البشرية:

مؤشرات الصحة مقياس حاسم لمستويات التنمية البشرية.

أسفرت جهود الحكومة لضمان إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية وجودتها عن:

- زيادة كبيرة في نسبة المستفيدين من التأمين الصحي الشامل والتقليدي، لتصل إلى حوالي ٧٠%، مقارنة بـ ٥٢% في عام ٢٠١٣.
- تحسن في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، حيث وصل الآن إلى ٧١,٦ سنة.

الإنجازات الرئيسية في قطاعي المدرسة والتعليم العالي

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الرئيسية لقطاعي التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي:

عدد الفصول الدراسية المستهدفة للبناء والتطوير (بالآلاف):

- الهدف: ١٤٠٠
- المنجز: ٨٤٠
- عدد الجامعات الحكومية المستهدفة للتجهيز:
- الهدف: ١٦
- المنجز: ١٢
- عدد الجامعات التكنولوجية المستهدفة للتجهيز:
- الهدف: ١٠
- المنجز: ٩





أسفرت الاستثمارات العامة الموجهة نحو قطاع التعليم، وخاصة في التعليم ما قبل الجامعي في المناطق الريفية والمحرومة، والجهود المبذولة لتحسين جودة العملية التعليمية والحد من كثافة الفصول الدراسية، عن عدة مؤشرات إيجابية، منها:

- **انخفاض معدل التسرب من التعليم الابتدائي** بنسبة بلغت ٦٣% بين عامي ٢٠٢٤/١٣ و ٢٠٢٤/٢٣، ومعدل التسرب من التعليم في المرحلة الإعدادية بنسبة انخفاض بلغت ٨٤%.
- **زيادة معدل إتاحة فصول التعليم المتميز والتنافسي** الذي يناسب الطبقة المتوسطة، من ٣% من عدد الفصول إلى ٧% عام ٢٠٢٤/٢٣، حيث يصل عدد هذه المدارس (تكنولوجيا تطبيقية، يابانية، رسمية دولية، متفوقين، النيل) إلى ١٧٩ مدرسة.
- ارتفعت نسبة خريجي مدارس التكنولوجيا التطبيقية "المشتغلين و الملتحقين بالتعليم الجامعي" إلى ٨٢% من إجمالي الخريجين.
- عدد القصول الدراسية الجديدة التي تم إنشاؤها: ٣٥٧٠
- عدد الفصول الدراسية التي تم تجديدها وتوسيعها: ٤٨٦٩

الاستثمارات العامة في قطاع التعليم: الإنجازات والخطط المستقبلية

أسفرت الاستثمارات العامة الموجهة لقطاع التعليم عن:

تغطية الجامعات الحكومية بنسبة ١٠٠% في كافة المحافظات.

تغطية الجامعات الخاصة بنسبة ٧٠%.

تغطية الجامعات التكنولوجية بنسبة ٣٣%.

ومن المستهدف خلال الأعوام القادمة تحقيق التغطية الكاملة للجامعات الخاصة والتكنولوجية، وهو ما ينعكس في ارتفاع معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي والجامعي ليصل إلى ٤٠.٧%، مقارنة بنحو ٣٢% في العام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠١٣.

المشاريع المنجزة:

- إنشاء ١٠ مدارس فنية تطبيقية واستكمال تطبيق نظام الكفاءة في المدارس المهنية.
- تجهيز ١٢ جامعة خاصة تابعة للجامعات الحكومية، بالإضافة إلى ٤ جامعات دولية (الملك سلمان، والجلالة، والمنصورة الجديدة، والعلمين الجديدة).
- تجهيز المعامل في ٩ جامعات تكنولوجية (القاهرة الجديدة، الدلتا، بني سويف، بورسعيد، برج العرب، ٦ أكتوبر، طيبة الجديدة، أسسيوط الجديدة، سمنود الغربية).
- استكمال مشروعات المباني التعليمية والمدن الجامعية في ٢٧ جامعة حكومية.





أهم الإنجازات ضمن المشروع القومي الإسكان (٢٠٢٤/٢٠٢٣)

في إطار توفير الإسكان الاجتماعي ومن خلال المشروع القومي للإسكان الذي يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين بتوفير السكن الملائم لمحدودي الدخل والشباب ولسكان المناطق العشوائية وغير الآمنة، وتوفيراً للحق في السكن الملائم لكل مواطن، وتأكيداً لانحياز الدولة ووقوفها الى جانب البسطاء ومحدودي الدخل، وذوي الاحتياجات الخاصة، والفئات الأكثر احتياجاً.

فقد بلغت الاستثمارات المنفذة خلال عام 2024/23 في إطار هذا المشروع :

- تماشيًا مع هذه الأهداف، تم تحقيق الاستثمارات والإنجازات التالية خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣:
- الاستثمارات المنفذة: حوالي ٢٨٤ مليار جنيه إجمالي الاستثمارات.
- الوحدات السكنية التي تم تسليمها: إجمالي ٦٩,٢٥٥ وحدة سكنية، يستفيد منها حوالي ٣٥٠ ألف مواطن.
- نسبة التنفيذ: حوالي ٨٩% من الموازنة المخططة (إجمالي المخطط: ٣٢ مليار جنيه).

ويعكس هذا المشروع التزام الدولة القوي بضمان ظروف معيشية لائقة لكافة المواطنين، وخاصة الفئات الأكثر احتياجاً.

أهم الإنجازات في قطاع المرافق (٢٠٢٤/٢٠٢٣)

تولي الدولة أهمية كبيرة لتوفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي من منطلق تأثيرها على "الصحة العامة" للمواطنين وفي إطار مراعاة معايير الاستدامة البيئية، حيث ارتفع أطوال شبكات مياه الشرب بنسبة ٢٢% بين عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣، وقد نتج عن ذلك زيادة تغطية مياه الشرب بالجمهورية من ٩٧% إلى ٩٨,٧%. واتصالاً بذلك، ارتفع أطوال شبكات الصرف الصحي بنسبة ٣١% نتج عنها زيادة نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي بالجمهورية من ٥٠% إلى ٦٧% وفي الريف من ١٢% إلى ٤٣%.

المشروعات المنجزة في خطة ٢٠٢٤/٢٠٢٣:

تم إنجاز ٥٧ مشروع مياه وصرف صحي من خلال الجهات المنفذة بقطاع المرافق، بإجمالي طاقة إنتاجية ٣١٠,٥ ألف متر مكعب/يوم، وبتكلفة إجمالية ٨,٣ مليار جنيه، منها:

- ١٢ مشروع مياه شرب بإجمالي طاقة إنتاجية ٣٠ ألف متر مكعب/يوم، وبتكلفة إجمالية ٢,٤ مليار جنيه.
 - ٢٢ مشروع صرف صحي حضري بتكلفة ١,٢ مليار جنيه.
 - ٢٣ مشروع صرف صحي ريفي بتكلفة ١,٩ مليار جنيه.
- بالإضافة إلى ذلك، تم إنجاز ٧ محطات معالجة صرف صحي بإجمالي طاقة ٣٥٠ ألف متر مكعب/يوم، وبتكلفة إجمالية ٢,٨ مليار جنيه.



أهم الإنجازات في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة (٢٠٢٤/٢٠٢٣)

الكابلات الأرضية:

تم مد إجمالي ١٥٤,٦٦ كيلومتر من الكابلات الأرضية:

- ٤٣,٦ كيلومتر على الجهد العالي.
- ١١١,٠٦ كيلومتر على الجهد العالي.

محطات الطاقة الشمسية بنظام القياس الصافي:

تم تركيب عدد (٢٩٢) محطة بقدرة إجمالية ٢٣٥١٧ كيلو واط، ليصبح إجمالي عدد المحطات التي تم تركيبها (١٧٧٠) محطة بإجمالي قدرات بنحو ١٤٠٢٥٣ كيلو واط.

تعكس هذه المبادرات التزام الحكومة بتوسيع البنية التحتية للكهرباء ودمج المزيد من الطاقة المتجددة في الشبكة الوطنية، ودعم الاستدامة والتنمية الاقتصادية.



لقد قطعت الدولة خطوات كبيرة في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة، مع التركيز على المصادر التقليدية والمتجددة، وفيما يلي أهم الإنجازات:

محطات توليد الطاقة الكهربائية:

محطات الطاقة التقليدية:

- التشغيل التجاري للوحدتين الغازيتين قدرة ١٢٥*٢ ميجاوات بمحطة توليد العريش.

محطات الطاقة المتجددة:

- التشغيل التجاري لمحطة رياح خليج السويس، بقدرة ٢٥٢ ميجاوات.
- التشغيل التجريبي لمحطة الطاقة الشمسية أكوا باور (قطاع خاص)، بقدرة ٢٠٠ ميجاوات.

خطوط النقل الهوائية:

تم إنشاء إجمالي ٥٣٦.٧ كيلومتر من خطوط النقل الهوائية:

- ١٨٤,٩ كيلومتر على الجهد الفائق.
- ٣٥١,٨ كيلومتر على الجهد العالي.

كهربة الريف وشبكات التوزيع:

كهربة الريف:

- تعزيز البنية الأساسية للكهرباء في ٦٣٥ قرية.
- استبدال وتجديد الشبكات القديمة في ٣١٩٣ قرية.
- كهربة ٥٤ قرية وتجمع سكني.

شبكات التوزيع:

- إحلال وتجديد ٣٢ محطة توزيع.
- توسيع وإحلال وتجديد ١٤٧٨ محول توزيع.
- مد وإحلال وتجديد ما يقرب من ٢٥٥٢ كيلومترًا من الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية بجهد متوسط.
- مد وإحلال وتجديد ما يقرب من ٧٦٨٧ كيلومترًا من خطوط اهوائية وكابلات أرضية على الجهد المنخفض.

محطات المحولات الكهربائية على الجهد العالي والفائق:

تم إضافة إجمالي ٥٧٣٥ ميجا فولت أمبير:

- ٣٧٣٠ ميجا فولت أمبير على الجهد العالي.
- ٢٠٥ ميجا فولت أمبير على الجهد العالي.

أهم الإنجازات في مجال الطرق والكباري

تم إنجاز الأعمال التالية:

- تطوير ورفع كفاءة الطرق بمسافات متفرقة ١٠١٥ كم.
- ازدواج الطرق بمسافات متفرقة بإجمالي ٧٠٠ كم.
- إنشاء ورصف طرق جديدة بمسافات متفرقة بإجمالي ١٢٧ كم.
- إنشاء جسور للمشاة بمواقع مختلفة بإجمالي ٩ جسور للمشاة.
- إنشاء جسور للمركبات بمواقع مختلفة بإجمالي ٣١ جسورًا للمركبات.

ساعدت الاستثمارات العامة الموجهة للقطاع مصر على تحسين مؤشر جودة الطرق، حيث انتقلت إلى المركز ١٨ في مؤشر تنافسية السفر والسياحة ٢٠٢٤، مقارنة بالمركز ٤١ في عام ٢٠١٩. وانخفض معدل الوفيات بسبب حوادث الطرق بنسبة ٢٥%.

كما ساهمت المشروعات المنفذة في هذا القطاع خلال السنوات العشر الماضية في زيادة أطوال شبكة الطرق الرئيسية بنحو ٧ آلاف كم، من ٢٣,٥ ألف كم عام ٢٠١٤ إلى ٣٠,٥ ألف كم عام ٢٠٢٣، بنسبة نمو ٣٠%، كما تم تطوير ١٥ آلاف كم من الشبكة القائمة، وزاد عدد الكباري والمحاور النيلية من ٣٨ إلى ٥١ بنسبة نمو ٣٤%، كما ارتفع عدد الكباري والأنفاق من ١٥٠٠ إلى ٢٣٤٥ بنسبة نمو ٥٦% خلال السنوات العشر الماضية.



الإنجازات الرئيسية في السكك الحديدية

تم إنجاز الأعمال التالية:

- تم الانتهاء من تشييد مجمع السكك الحديدية في بشتيل بنسبة ١٠٠%، وتم الافتتاح الرئاسي للمجمع في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٤.
- التطوير المدني لـ ٨٣٥ معبرًا من إجمالي ١١٠٢ معبرًا، بنسبة تنفيذ ٧٥,٦٨%.
- تطوير أنظمة التحكم والتشغيل لـ ٧٠٤ معبرًا من إجمالي ١١٢٠ معبرًا، بنسبة تنفيذ ٦٣%.
- توريد ١٠٠ قاطرة و١٤٠ عربة شحن، بنسبة تنفيذ ١٠٠%.
- توريد ٩٤٦ عربة ركاب جديدة من إجمالي ١٣٥٠ عربة، بنسبة تنفيذ ٧٠%.
- تسليم ١٠٠ عربة كهربائية جديدة من إجمالي ١٧٣ عربة، بنسبة تنفيذ ٧٦%.
- تصنيع وتسليم ٣١٢ عربة من إجمالي ١٠٠ عربة بنسبة تنفيذ ٣١%.

ساهمت الاستثمارات العامة الموجهة للقطاع في خفض حوادث السكك الحديدية بنسبة ٧٨.٢%.

أثمرت الاستثمارات المنفذة في هذا القطاع خلال عشرة أعوام في زيادة طاقة نقل الركاب بالسكك الحديدية بنسبة ٧١% (بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٣) لتصل إلى ١,٢ مليون راكب يوميًا، وزيادة طاقة نقل البضائع بالسكك الحديدية بنسبة ٣١% لتصل إلى ٥,٩ مليون طن سنويًا، فضلًا عن زيادة عدد قطارات مترو الأنفاق ووسائل الجر الكهربائي من ١٠٦ إلى ٢٢٠ بنسبة نمو ١٠٧% نتج عنها زيادة طاقة نقل الركاب لتتجاوز ٥ مليون راكب يوميًا.

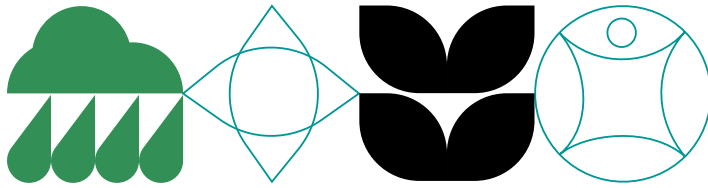
أهم الإنجازات في قطاع الري

اسم المشروع	التكلفة الإجمالية (مليون جنيه)
إنشاء ٨ بحيرات و ٨ سدود ترابية عند مخرج وادي سنور بمحافظة بني سويف	٣٨٧
إكمال توريد وتركيب شبكة الري لمأخذ رقم ٢٠ لمساحة ١٢٨ فدان بشمال سيناء	٢٩٠
إعادة تأهيل ١٢ قناة بمديرية الموارد المائية والري بالإسماعيلية وغرب سيناء	٢٥٥
إعداد ٨٥ بثراً للعمل بالطاقة الشمسية بالوادي الجديد	٢٠٤
إعادة تأهيل قنوات بمديرية ري فاقوس بمحافظة الشرقية	١٢٤
إنشاء ٣ بحيرات و ٣ سدود ترابية وحوض ترسيب عند مخرج المنشى بمحافظة الجيزة	٩٩,٨
إنشاء ٤ بحيرات، ٣ سدود ترابية ومخرج نهر في أطفيح بمحافظة الجيزة	٧١,٧
حماية منطقة غرب لسان رأس البر بمحافظة دمياط	٥٧,٨
حماية السواحل من المدخل الغربي لمدينة جمصة إلى غرب مدينة المنصورة الجديدة	٤٨
استكمال منظومة التأمين الفني للسد العالي	٤١

أهم الإنجازات في برامج التنمية المحلية والطرق الممهدة بالمحافظات

كان التركيز الرئيسي في العديد من المحافظات وخاصة في القاهرة والدقهلية ومطروح والشرقية والبحر الأحمر وقنا والقليوبية والغربية وشمال سيناء والمنيا والإسماعيلية.

اسم المشروع	التكلفة الإجمالية (مليون جنيه)
برنامج الإنفاق والكباري والمعديات	١,١
برنامج دعم احتياجات الوحدات المحلية	٤,٧
برنامج الأمن والإطفاء والمرور	١,٣
برنامج تحسين البيئة	٢,٩
برنامج مد ودعم شبكات الكهرباء	١,٦
برنامج رصف الطرق	٨,٢



التحول الرقمي والرصد والتقييم (مؤشرات الأداء الرئيسية)

الاستفادة من الأدوات الرقمية لتتبع تنفيذ المشروع وتأثيره.

التدخلات التشريعية:

وضع إطار قانوني داعم لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمشروع بشكل فعال.

أهم مخرجات المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية

خصصت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ما يقرب من ٢ مليار جنيه مصري لتنفيذ المشروع، بالتعاون مع الجهات التنفيذية وشركاء النجاح.

- اعتبارًا من أكتوبر ٢٠٢٤، بلغ إجمالي عدد المستفيدين من خدمات المشروع ٢٨ مليون مواطن، ٩٠٪ منهم إناث و ١٠٪ ذكور.
- من المستفيدين من محور التدخلات الثقافية والتوعوية والتعليمية، بينما استفاد ٣١,٥٪ من تدخلات التمكين الاقتصادي.
- التشغيل التجريبي لـ ١٠ مراكز تنمية أسرية، وتسليم ٣ مراكز إضافية، من أصل ٥٢ مركزًا مستهدفًا تقدم خدمات الصحة الأسرية ورعاية الأم والطفل.
- تم إنشاء وتطوير ١٦٤ دار حضنة للأطفال، متجاوزة الهدف المحدد بـ ١٠٠ دار.
- تم تنفيذ عدد كبير من برامج التدريب المالي وأنشطة التمويل المالي ومبادرات زيادة الأعمال، بما في ذلك إنشاء ورش عمل ووحدات إنتاج.
- كجزء من المشروع، تم تنفيذ حوالي ٢٤ ألف مشروع تمكين اقتصادي، مما أدى إلى خلق ١٢٠ ألف فرصة عمل من خلال المشروعات الصغيرة ووحدات الإنتاج الأسرية ومراكز التدريب المهني.

مؤشرات الأداء الرئيسية للمرحلة الأولى من المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"

- ١٨ مليون مستفيد في ١٥٠ قرية (٦٨٪ من محافظات الصعيد)
- ٦٩٪ تحسن في توافر الخدمات الأساسية للقرى المكتملة (١٠٠ قرية، ١,٢ مليون مواطن)
- ٣٥٠ مليار جنيه مخصصة للمرحلة الأولى (نسبة الصرف ٨٥٪)
- ٧٠٪ من الاستثمارات تركز على التنمية البشرية
- ٤١٪ تحسن في عدد المشتركين في خدمات الاتصالات
- ١٦,٨ ألف مشروع مكتمل (٨٥,٥٪ من المشروعات المستهدفة)
- ٧٪ انخفاض في معدل الأمية (٥١٠ ألف مواطن)
- ١١٪ تحسن في مؤشر الشمول المالي (٦٦ مليار جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٣ ملايين مستفيد)
- ٣٠٪ من الاستثمارات العامة موجهة نحو المبادرات الخضراء (تأهيل ٤ قرى خضراء)
- تغطية الوحدات المحلية بماكينات الصرف الآلي بنسبة ١٠٠٪
- تحسن عدد المشتركين في خدمات مياه الشرب بنسبة ١٤٪
- تحسن عدد المشتركين في خدمات الصرف الصحي بنسبة ٤٥٪

المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية المجالات الرئيسية:

التمكين الاقتصادي:

توفير فرص الاستقلال المالي والمشاركة الاقتصادية.

التدخلات الخدمية:

تقديم خدمات أساسية تهدف إلى تحسين الصحة والتعليم والظروف المعيشية للأسر.

التدخلات الثقافية والتوعوية والتعليمية:

تعزيز الوعي والتثقيف حول تنظيم الأسرة والصحة والرفاهية الاجتماعية.

برنامج الحوافز المادية:

تقديم حوافز استثمارية للمحافظات المتميزة في إدارة القضايا السكانية.

ثانياً: أهم التطورات الاقتصادية وتأثيرها المحلي مع ظهور علامات تحسن في المؤشرات الاقتصادية في مصر

انخفاض معدلات التضخم في مصر

- أظهرت الأشهر الأخيرة مؤشرات إيجابية مع استمرار انخفاض معدلات التضخم بشكل عام حتى نوفمبر ٢٠٢٤، جنباً إلى جنب مع اتجاه هبوطي ملحوظ في معدل التضخم الأساسي (على أساس سنوي).
- علاوة على ذلك، هناك توقعات بانخفاض عالمي في أسعار السلع الأساسية في عام ٢٠٢٥، مما قد يساهم بشكل أكبر في الحد من الضغوط التضخمية.

لا تزال الظروف الاقتصادية العالمية تتسم بعدم اليقين إلى حد كبير، مع استمرار التحديات التي تؤثر على معدلات النمو.

ومع ذلك، ونظراً للتدابير الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة المصرية، أصبحت علامات التعافي واضحة في قطاعات رئيسية مثل التصنيع. وهناك أيضاً مؤشرات إيجابية من وكالات التصنيف الائتماني الدولية، تعكس مرونة الاقتصاد المصري.

وتشير المؤشرات الأولية إلى ظهور بوادر تعافي الاقتصاد المصري خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣، واستمر ذلك خلال الربع الأول من العام المالي الحالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

ويعزى هذا النمو إلى:

- سياسات الإصلاح الحكومية الرامية إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز حوكمة الاستثمارات العامة.
- تحسن ملحوظ في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية مثل التصنيع والخدمات المصرفية والكهرباء.
- من المتوقع أن يستمر تحسن النشاط الاقتصادي في الفترة المقبلة، مع التزام الحكومة بتنفيذ تدابير فعالة لدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحفيز نشاط القطاع الخاص.

تحسن التصنيف الائتماني لمصر على الرغم من التحديات:

- **فيتش للتصنيف الائتماني:** قامت الوكالة في الأول من نوفمبر ٢٠٢٤ بتعديل تصنيف مصر من B- مع نظرة مستقبلية إيجابية إلى B مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- **ستاندرد آند بورز:** أبقى التصنيف مصر عند B-/B، مع نظرة إيجابية.
- **موديز:** أبقى التصنيف عند Caa1، مع نظرة إيجابية.

الأسباب الرئيسية لتحسين التصنيف والنظرة المستقرة هذا العام هي تدفقات الاستثمار الأجنبي الكبيرة، والخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة المصرية، مثل تحرير سعر الصرف، وتبني سياسات نقدية أكثر مرونة، وزيادة الاحتياطيات الأجنبية، وخفض مخاطر الدين الخارجي.



ثالثاً: إطار متكامل للاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية

ستدعم تلك الاستراتيجية جهود الحكومة المصرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتهدف آلياتها وإجراءاتها للتعاون واتخاذ القرار وإشراك الأطراف ذات الصلة، إلى سد فجوة التمويل والتخفيف من المخاطر المالية المستقبلية. وتركز الاستراتيجية على القطاعات ذات الأولوية، ويمكن توسيع نطاقها ليشمل قطاعات إضافية حسب الحاجة.

وتشمل بعض القطاعات الرئيسية: الدعم الاجتماعي، والتعليم، والصحة، وإدارة مياه الصرف الصحي، وتغير المناخ، وتمكين المرأة، والنقل.

قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بوضع إطار متكامل للاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية والذي يعمل على سد الفجوات التنموية من خلال دمج النمو النوعي ليصبح على رأس أولويات الحكومة. المزيد عن الإطار الجديد للوزارة في الفصل السابق.

وبالمثل، أطلقت الوزارة الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل من أجل التنمية خلال قمة المستقبل، التي عقدت كجزء من الدورة ٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وقد تم تطوير الاستراتيجية بما يتماشى مع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية الرئيسية، وبرنامج الإصلاح الهيكلي الوطني، وسياسة ملكية الدولة، وإطار التمويل السيادي المستدام. المزيد عن هذا في الجزء الثاني، الفصل الرابع.

رابعاً: مواصلة تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام الحالي (٢٠٢٤/٢٠٢٥) وجهود تحسين حوكمة الإنفاق الاستثماري

بالإضافة إلى ذلك، تلتزم الحكومة بالحد من الاقتراض الخارجي؛ وقد أدى هذا النهج إلى خفض عبء الدين الخارجي. كما تؤكد الخطة على استكمال المشروعات الجارية، مع التركيز على تلك التي تجاوزت نسبة إنجازها ٧٠٪، في حين سيتم تأجيل المشروعات الجديدة التي لم تبدأ بعد. كما يتم تشجيع دور القطاع الخاص في المشروعات العامة بما يتماشى مع وثيقة سياسة ملكية الدولة.

تقرب استثمارات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي الجاري (٢٠٢٤/٢٠٢٥)، من تريليوني جنيه، مع تخصيص ٥٠,٣٪ للاستثمارات العامة و٤٩,٧٪ للاستثمارات الخاصة. ويوجه أكثر من ثلثي الاستثمارات الحكومية نحو التنمية البشرية، مع تخصيص ٤٣,٤٪ للصحة والتعليم والقطاعات ذات الصلة.

في ظل تلك التطورات الاقتصادية المتلاحقة، تواصل الوزارة تنفيذ مشروعات وبرامج ومبادرات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥. وتهدف توجهات خطة هذا العام إلى تسريع التقدم والاستفادة من الزخم الإيجابي الذي حققناه. وتلتزم الخطة بعدة مبادئ توجيهية تتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وتضع الإنسان في مركز جهود التنمية وتعزز العدالة والاستدامة والاستخدام الفعال للموارد لتلبية الاحتياجات الحالية مع حماية حقوق الأجيال القادمة.

منذ دمج الوزارتين، تعمل الوزارة على تحسين كفاءة إنفاق الاستثمارات العامة، وتعزيز فعاليتها، واتخذت عدة إجراءات لحوكمة الاستثمارات العامة على رأسها الالتزام بالسقف المحدد من قبل مجلس الوزراء بقيمة تريليون جنيه، كما هو موضح في قرار رئيس الوزراء رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠٢٤.

إجراءات حوكمة الاستثمارات العامة وإعادة ترتيب الأولويات لخطة ٢٠٢٥/٢٠٢٤

تم وضع إطار عمل مترابط من خلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لحصر وحوكمة القروض الخارجية (التجارية والتنموية) المنفذة من خلال الهيئات الاقتصادية والشركات المعاملة بقانون ٢٠٣ والغير معاملة والقاطبة النوعية وتم تنفيذ ذلك من خلال:

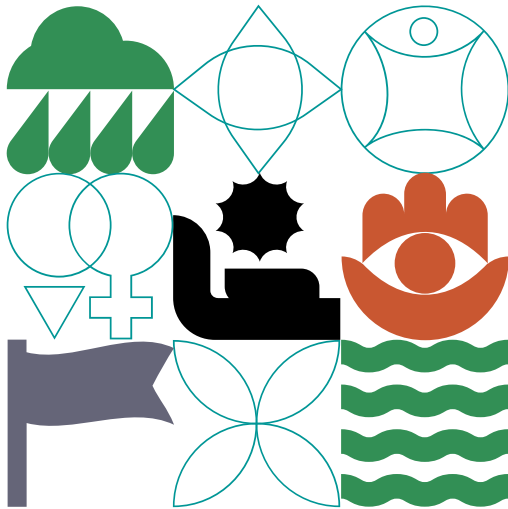
- صدر كتاب دوري من خلال مجلس الوزراء للتعميم على السادة الوزراء والمحافظين بشأن الإطار المؤسسي لحوكمة الإطار الاستثماري متضمناً الالتزام بالسقف التمويلي للاستثمارات العامة في ضوء قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠٢٤.
- مخاطبة الوزارات والمحافظين والجهات المعنية لموافاتنا ببيانات الموازنات الاستثمارية المستهدفة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ للشركات العامة (الوحدات الاقتصادية غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، شركات ٢٠٣ التابعة لقطاع الأعمال العام، الشركات القابضة النوعية)، أو أي من الشركات المملوكة بالكامل للدولة أو أي من الوزارات أو الجهات أو المؤسسات التابعة للدولة أو التي تساهم فيها بنسبة أكثر من ٥٠% من رأس مالها)، والتي تدخل تحت مظلة الاستثمارات العامة التي يتم حوكمتها في ضوء قرار رئيس مجلس الوزراء السابق ذكره وتم إرفاق نموذج للبيانات المطلوبة.
- مخاطبة الجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة المالية بشأن موافاتنا ببيان الشركات التي تقع تحت نطاق تطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠٢٤.

محددات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٥/٢٠٢٤

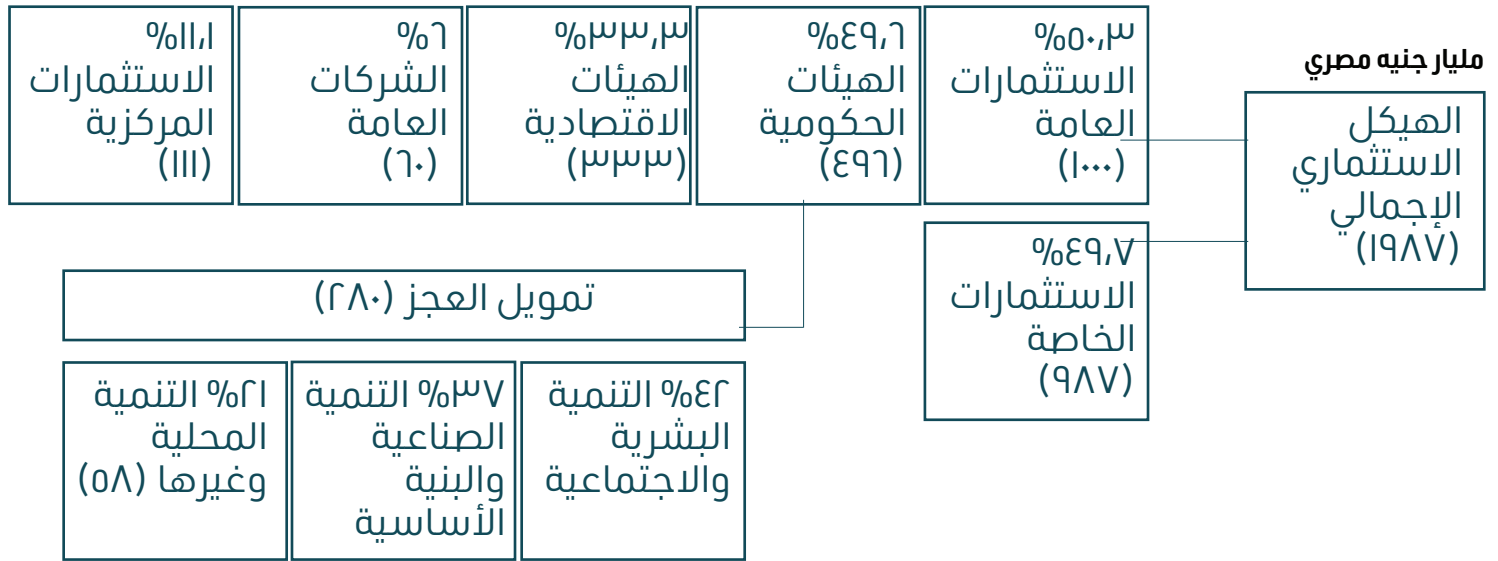
- التركيز على **مشروعات التنمية البشرية** (صحة، تعليم) واستحقاقات رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثّة.
- مُراعاة تدبير الاستثمارات المطلوبة للمشروعات المتوقع نهوها، والتركيز على **المشروعات التي تخطت نسبة تنفيذها ٧٠%.**
- معالجة تأثير الظروف الاقتصادية على ارتفاع تكلفة الاستثمار العام، ويشمل ذلك:
 1. تأثير التضخم على تكاليف المشروعات، بما في ذلك ضرورة تغطية فروق الأسعار وتعويضات المقاولين.
 2. تأثير أسعار الصرف الأجنبي على ارتفاع تكلفة تنفيذ المشروعات.
 3. تسوية الالتزامات المالية المؤجلة من السنة المالية الحالية نتيجة إجراءات ترشيد الإنفاق العام (تصل إلى ٤٠% في بعض الجهات).
- **استبعاد المشروعات الجديدة** التي لم تبدأ بعد.
- التخرج من تمويل بعض المشروعات مع السماح بمشاركة القطاع الخاص في ضوء وثيقة سياسة ملكية الدولة.

إجراءات حوكمة الاستثمارات العامة

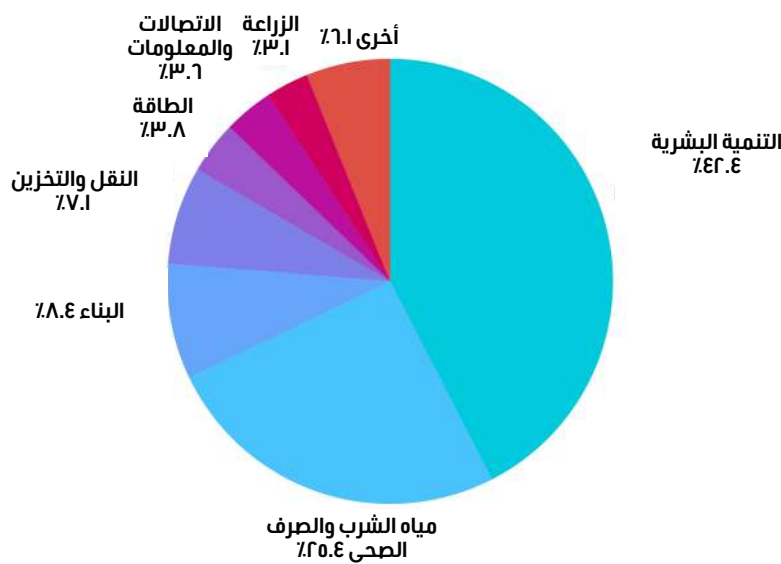
- في ضوء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٧٣٩) لسنة ٢٠٢٤ والذي تضمن المادة الأولى وتنص على تشكيل لجنة حوكمة الاستثمارات العامة بالدولة برئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات.
- قامت **الأمانة الفنية للجنة حوكمة الاستثمارات العامة** المشكلة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٩٦٠) لسنة ٢٠٢٤ برئاسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وعضوية ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة المالية بتصميم "مكون المتابعة المكتبية للشركات العامة" على المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة.
- عقدت الأمانة الفنية برنامج **تدريبي بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي** للجهات المعنية على إدخال البيانات المطلوبة لاستثمارات الشركات العامة على المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة، ليتسنى إعداد تقارير المتابعة المكتبية الربع سنوية والعرض على اللجنة الرئيسية لحوكمة الاستثمارات العامة، وذلك بحضور ٤٥ من المسؤولين عن خطط ومتابعة الشركات العامة ممثلين عن ٢٢ وزارة وجهة.
- وتم عقد ثلاث اجتماعات للأمانة الفنية، وتم إرسال خطابات للوزارات والجهات المعنية لاستكمال الحصر وكذا البدء في إدخال بيانات الربع الثاني على المنظومة.



هيكل الاستثمارات الكلية لخطة العام المالي ٢٠٢٥/٢٤



توجيه أكثر من ثلثي الاستثمارات الحكومية للتنمية البشرية والصحية والشرب والصرف الصحي



- برنامج التنمية الاقتصادية المحلية: ١,٣ مليار
- برنامج دعم الخدمات المحلية والمجتمعية: ٣,٩ مليار
- برنامج الإدارة المحلية والدعم الفني: ٢,٩ مليار
- برنامج تحسين البيئة: ٢,٧ مليار
- برنامج التنمية الحضرية والريفية: ٢,٤ مليار
- برنامج الطرق المحلية والنقل والمواصلات: ١٣,٥ مليار

خامساً: منهجية جديدة لإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

المنهجية المتكاملة لإعداد الخطة

- تحديد دور كل وزارة في تنفيذ "رؤية مصر ٢٠٣٠" و"برنامج عمل الحكومة" والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة.
- تحليل الوضع الحالي للمشروعات الاستثمارية لكل وزارة ضمن الخطة.
- دراسة التكاليف الرأسمالية والمشروعات القومية والبروتوكولات الجارية الخاصة بكل وزارة.
- تحليل آليات التنفيذ التي تستخدمها كل وزارة لتحقيق الأهداف التنموية ذات الصلة وتحديد أي فجوات في مؤشرات الأداء في هذه الآليات.
- اقتراح تصور لأولويات الخطة الاستثمارية والإجراءات الداعمة التي يمكن لكل وزارة الاعتماد عليها لإعداد خطتها الخاصة.
- توفير مجموعة من أدوات التخطيط لمساعدة كل وزارة في تحسين جودة عملية التخطيط.

تطوير أدوات التخطيط لصنع السياسات المستندة إلى الأدلة

- الإطار المؤسسي لحوكمة الإنفاق الاستثماري (التمويل المحلي/الخارجي)
- مراقبة وتقييم الأداء الحكومي (منظومة الأداء)
- الاعتماد على نظام البنية التحتية للمعلومات المكانية في تطوير منظومة التخطيط.
- دليل إعداد الخطة العامة السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لا يمكن تحقيق التخطيط التنموي الفعال والكفء دون تطوير أدوات التخطيط لوضع الخطط والسياسات المستندة إلى الأدلة، ومن خلال هذه الأدوات يمكن الوصول إلى خطة تنمية مستدامة شاملة ومتوازنة تضمن كفاءة وحوكمة الإنفاق العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.



بدأت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في الإعداد لمشروع وثيقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ (وفقاً للإطار الموازي متوسط ٢٠٢٥/٢٠٢٦-٢٠٢٨/٢٠٢٩)، وذلك بالتشاور والتنسيق والتعاون مع كافة الوزارات والهيئات العامة والمحافظات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار الالتزام بتطبيق قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢، وكذا قانون المالية العامة الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ ولائحته التنفيذية، حيث سيتم إعداد الموازنة العامة للدولة على أساس إعداد الإطار الموازي متوسط المدى (لسنة الموازنة، وثلاث سنوات مالية قادمة)، (كل سنة مالية على جدة)، وذلك في إطار الموازنة التشاركية ومنظومة متكاملة للتخطيط قائمة على النمو الاحتوائي ومعايير الاستدامة وتحقيق كفاءة الإنفاق العام في إطار التنمية الشاملة والمتوازنة لتحقيق أهداف التخطيط القومي طويل المدى والأولويات متوسطة وقصيرة المدى للدولة.

إن النهج الجديد للخطة يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ ويتكامل مع أولويات الحكومة والاستراتيجيات القطاعية، ويهدف إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص من خلال سياسة ملكية الدولة ودعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

وتلتزم الوزارة بتطبيق أدوات التخطيط الحديثة لتعزيز كفاءة الاستثمار العام، وحوكمة الإنفاق العام، وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

الركائز الأساسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- رؤية مصر ٢٠٣٠
- برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٥ - ٢٠٢٧/٢٠٢٨)
- الاستراتيجيات والخطط القطاعية
- البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية
- تفعيل قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢
- وثيقة سياسة ملكية الدولة

المستهدفات:

توجيه الاستثمارات العامة نحو المشروعات ذات الأولوية التي تدعم جهود الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة، بما يتماشى مع منظور تنموي شامل.

سادساً: تعزيز الاستثمارات الخضراء، ودعم البنية التحتية المستدامة في إطار جهود الدولة للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر

يهدف إطار العمل الجديد للوزارة إلى تعزيز الاستثمارات الخضراء، ودعم البنية التحتية المستدامة في إطار جهود الدولة للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر.

جهود التحويل إلى الاقتصاد الأخضر

ومن هذا المنطلق، تعمل الوزارة على تضمين البُعد البيئي في منظومة التخطيط من خلال إطلاق "دليل معايير الاستدامة البيئية"، وبموجب تلك المعايير تمثل نسبة المشروعات الاستثمارية الخضراء المُدرجة ضمن مشروعات الخطة الاستثمارية للعام المالي عام ٢٠٢٥/٢٤ حوالي ٥٠% من إجمالي الاستثمارات العامة مقارنة بنسبة ١٥% في عام ٢٠٢١/٢٠، حيث تُشكل مشروعات النقل الأخضر حوالي ٥٠% من الاستثمارات العامة الخضراء، كما أنها تُعد من أهم مشروعات "التخفيف" من حدة تأثير التغيرات المناخية، خاصة في ضوء مواصلة تنفيذ الاستثمارات الخاصة بتوسعة شبكة مترو الأنفاق ووسائل الجر الكهربائي حيث بلغت الاستثمارات المنفذة في مجال التوجه للنقل الأخضر من خلال توسعة شبكة مترو الأنفاق والتحول للطاقة النظيفة حوالي ١١٥ مليار جنيه عام ٢٠٢٤/٢٣.

وبالتوافق مع مُستهدفات الإستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية في مصر ٢٠٥٠، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي برنامج "نوفي"، كبرنامج ذو طابع إستراتيجي وديناميكي وتشاكري وفقاً لمنهج متكامل مُتعدد الأطراف مع شركاء التنمية، حيث يُمثل البرنامج نموذجاً إقليمياً فاعلاً ومنهجاً للتمويل المُيسر للتعامل مع قضايا التغير المناخي، إلى جانب العديد من المبادرات والبرامج الأخرى التي تنفذها الوزارة من بينها

- **حشد التمويل الميسر للمبادرات الخضراء من خلال "برنامج المدن الخضراء / تعزيز المباني الخضراء"**
- **تطوير قرى "حياة كريمة" لتتماشى مع أحدث المعايير - يشمل ذلك ٤ قرى (فارس بأسوان / نهطاي بالغربية / شامة بالمنوفية / اللواء صبيح بالوادي الجديد)، وتعد نسبة ٣٠% من استثمارات المبادرة خضراء.**
- **تعزيز قدرات مسؤولي التخطيط من خلال برنامج "كن سفيراً لمسئولي الحكومة" الذي يتضمن: قياس الأثر البيئي / البصمة الكربونية / التكيف والتخفيف / المباني الخضراء / المؤشرات البيئية، ويشارك فيه ٢٨ وزارة وهيئة، و ١٨ ساعة تدريبية و ٧٠ مستفيداً.**
- **المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية**

النقل المستدام

تم استثمار نحو ١١٥ مليار جنيه في قطاع النقل الأخضر من خلال توسعة شبكة المترو والتحول إلى الطاقة النظيفة، للتخفيف من آثار تغير المناخ.

أهم الاستثمارات العامة الخضراء التي تم تنفيذها في ٢٠٢٤/٢٠٢٣

- القطار الكهربائي فائق السرعة
- شبكة المترو
- خطوط المونوريل للعاصمة الإدارية الجديدة ومدينة السادس من أكتوبر
- محطة الطاقة الكهروضوئية في الغردقة
- محطات طاقة الرياح (خليج السويس)

الري

وعلاوة على ذلك، تم استثمار حوالي 30 مليار جنيه في قطاع الري للتكيف مع تغير المناخ.

أهم الاستثمارات العامة الخضراء التي تم تنفيذها في ٢٠٢٤/٢٠٢٣

- حماية السواحل والشواطئ
- إعادة تأهيل قنوات الري
- حصاد مياه الأمطار والاستغلال الأمثل للمياه الجوفية
- الحماية من مخاطر الفيضانات



ركائز التعاون الدولي لدعم الفني وتمويل مشروعات تنمية القطاع الخاص

البنية التحتية:

- يلعب شركاء التنمية دوراً حيوياً في دعم تطوير البنية التحتية في مصر. من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات الكبرى مثل الطرق والجسور والموانئ وشبكات النقل، يساهم هؤلاء الشركاء في تحسين جودة الحياة ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام. بالإضافة إلى ذلك، يعزز شركاء التنمية جهود توظيف الصناعة في مصر، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتطوير التكنولوجيا المحلية، ويعزز القدرات الإنتاجية الوطنية بما يتماشى مع المعايير العالمية.

رأس المال البشري والابتكار:

- يدعم شركاء التنمية التنمية البشرية والابتكار في مصر عبر تقديم برامج تدريبية وتمويلات لدعم التعليم والبحث العلمي. هذه المبادرات تساعد في بناء قدرات الشباب وتعزيز ثقافة الابتكار، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز التنمية الصناعية والنمو الاقتصادي من خلال الاقتصاد المعرفي.

التحول الأخضر:

- يساهم شركاء التنمية في دعم التحول الأخضر في مصر من خلال تقديم التمويلات والخبرات لتنفيذ المشروعات البيئية المستدامة. تشمل هذه المشروعات الطاقة المتجددة وإدارة الموارد المائية وتقليل الانبعاثات الكربونية، مما يعزز من قدرة مصر على مواجهة التحديات البيئية وتعزيز التنمية المستدامة.

السياسات الداعمة والإصلاحات الهيكلية:

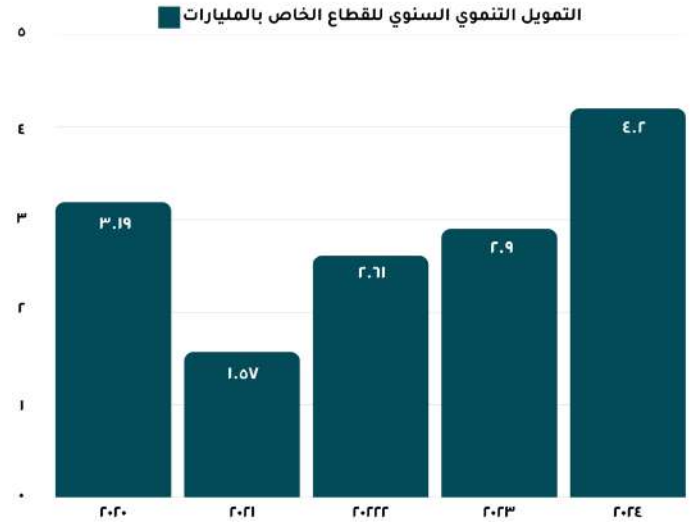
- يلعب شركاء التنمية دوراً هاماً في تحسين بيئة العمل والسياسات الداعمة في مصر من خلال تقديم الاستشارات والتمويلات للمشروعات التي تعزز مناخ الأعمال. هذه الجهود تساعد في تبسيط الإجراءات وتطوير التشريعات الداعمة، مما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.



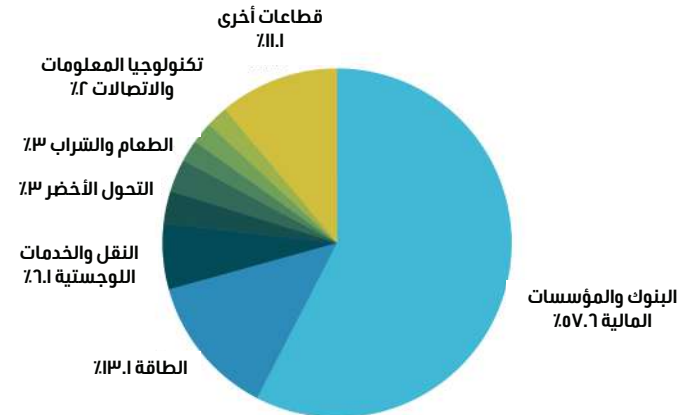
تمويل التنمية للقطاع الخاص

١٤.٥ مليار دولار منذ عام ٢٠٢٠ في حزم تمويل التنمية للقطاع الخاص من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين.

التمويل التنموي للقطاع الخاص (بالمليار دولار)



توزيع تمويل التنمية للقطاع الخاص (منذ عام ٢٠٢٠)



تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مختلف القطاعات، وخاصة في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة

إيماناً من الدولة بأهمية دور القطاع الخاص و العمل عل تحفيز المستثمرين وخاصة في قطاع الطاقة النظيفة والمتجددة، فقد قامت الدولة بتقديم دعم إضافي قدره ٦,٧ مليار جنيه لتطوير البنية التحتية لشبكات النقل و الربط لاستيعاب الطاقة المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة، و تحديد أهداف واضحة لزيادة نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الكلي مما يوفر رؤية واضحة للمستثمرين في هذا المجال التنموي المهم.

الإصلاحات الهيكلية المنفذة لتعزيز استثمارات القطاع الخاص، وخاصة في مجال الطاقة المتجددة:

استعادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري.

تحسين بيئة الاستثمار: تبسيط عملية الحصول على التراخيص والموافقات للمستثمرين من خلال التحول الرقمي، مما يجعل بيئة الأعمال أكثر سهولة وكفاءة.

تشجيع الاستثمار وتحفيز المستثمرين: من بين الحوافز الجديدة المقدمة، يحق للمستثمرين استرداد ما بين 35% و 55% من الضريبة المدفوعة على الدخل الناتج عن العمليات التجارية في إقرارات ضريبة الشركات الخاصة بهم.

تعزيز الشفافية والمصادقية في قطاع الطاقة: تُبذل الجهود لضمان المزيد من الشفافية والمصادقية داخل قطاع الطاقة، مما يعزز بيئة أكثر موثوقية وجاذبية للمستثمرين المحليين والدوليين.

تحسين كفاءة الموارد ودعم الطاقة النظيفة: تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتشجيع الطاقة النظيفة، والمساهمة في التنمية المستدامة بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

تعزيز الاستراتيجية الوطنية للمناخ والمساهمات المحددة وطنياً: اختارت مصر بوضوح السعي إلى التحول نحو إزالة الكربون من قطاع الطاقة، بما يتماشى مع أهداف الاستدامة العالمية والمساهمة في مكافحة تغير المناخ.

تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي: سعت الحكومة إلى مزيج من الإصلاحات النقدية والمالية والهيكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشجيع الاستثمار.

تطبيق نظام تراخيص الاستثمار والذي يتيح للمستثمرين تقديم ومتابعة طلباتهم للحصول على الموافقات والتصاريح والتراخيص إلكترونياً.

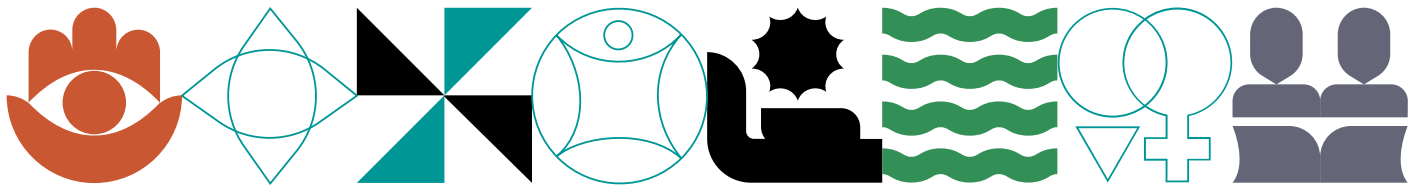
إضافة حوافز جديدة ومعايير أكثر مرونة للمشروعات الاستثمارية.

إصدار شهادات منشأ الطاقة: تم تنفيذ لوائح جديدة لإصدار شهادات منشأ الطاقة لدعم إطار مشاركة القطاع الخاص في الطاقة المتجددة.

اعتماد استراتيجية الطاقة المستدامة المعدلة: وافقت الحكومة على استراتيجية الطاقة المستدامة المنقحة، مع التركيز على زيادة حصة الطاقة المتجددة.

إصدار منشور ينظم التوريد المباشر لمصادر الكهرباء المتجددة بين المنتجين والمستهلكين من القطاع الخاص (من القطاع الخاص إلى القطاع الخاص) B2B.

ويؤدي هذا إلى:



المجموعة الوزارية لريادة الأعمال

أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتشكيل مجموعة وزارية لريادة الأعمال بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١١ برئاسة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بعضوية عضوية كل من: وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزير المالية، ووزير التموين والتجارة الداخلية، ووزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وممثلين عن وزارة الصناعة والبنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية.

وتهدف المجموعة الوزارية لريادة الأعمال إلى تعزيز قدرة الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع قائم على التنافسية والمعرفة ويسهم في خلق فرص عمل لائقة.

تم عقد اجتماعين للمجموعة الوزارية حتى الآن حيث تم وضع هيكل تنظيمي بتشكيل أمانة فنية وأربع مجموعات عمل مشكلة من ممثلي مجتمع ريادة الأعمال وهي:

- السياسات والأطر التشريعية والتمويل
- تنسيق المبادرات والمشاريع
- الوصول إلى السوق العالمية وتوسيع الشركات الناشئة والاحتفاظ المواهب
- ربط الشركات الناشئة بتحديات التنمية

النتائج الرئيسية حتى الآن:

- العمل على إعداد ميثاق لمجتمع الشركات الناشئة في مصر.
- العمل على الانتهاء من وضع التعريف الموحد للشركات الناشئة.
- العمل على وضع إجراءات أو تعديلات قصيرة المدى لدعم الشركات الناشئة والحد من هجرة الشركات الناشئة.
- جاري العمل على إعداد تصور بدراسة تكليف جهة مركزية موحدة لنهوض الإجراءات المطلوبة لإنشاء الشركات الناشئة والتنسيق لتسهيل إصدار التراخيص من الجهات المختلفة بالاستعانة بخبراء دوليين من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD خلال التدريب المقدم لممثلي أعضاء المجموعة الوزارية.
- دراسة المقترحات الخاصة بجوافز تشجيع استثمارات الشركات الكبرى في الشركات الناشئة.

قطاع الطاقة النظيفة والمتجددة

لقد عززت الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها الدولة الاستثمارات الخاصة في قطاع الطاقة المتجددة من خلال تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات، بما يتماشى مع رؤية الحكومة لتمكين القطاع الخاص كلاعب رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

في إطار برنامج «نُوفِّي»:

- ٣,٩ مليار دولار: تمويل تنمية ميسر لشركات القطاع الخاص من شركاء التنمية الدوليين.
- تم توقيع عقود لمشروعات بقيمة ٤٢٠٠ ميجاوات في إطار محور الطاقة بالبرنامج.

منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص

أطلقت الوزارة في ديسمبر ٢٠٢٣ المنصة تنفيذاً لتوصيات المؤتمر الاقتصادي المنعقد في أكتوبر ٢٠٢٢، وفي إطار جهود الدولة للاستفادة من أفضل بدائل التمويل المبتكرة المتاحة من مؤسسات التمويل الدولية، وشركاء التنمية لتمكين القطاع الخاص.

تعتبر منصة متكاملة تربط شركاء التنمية، والوكالات، والحكومة، ومجتمع الأعمال.

تربط شركاء التنمية، والوكالات، والحكومة، ومجتمع الأعمال المحلي، بهدف:

- تعزيز التواصل والربط بين مختلف شركات القطاع الخاص وشركاء التنمية.
- تعظيم الاستفادة من التمويلات التنموية والدعم الفني والاستشارات والمصادر المعرفية.
- تقليل المنصة الفجوة المعلوماتية وتجاوز الحاجز اللغوي الذي يحول دون حصول الشركات على العديد من الخدمات من شركاء التنمية.
- إتاحة المعلومات حول أنسب الحلول المالية وغير المالية المتاحة.

وتقدم المنصة كافة المعلومات عن فرص الحصول على الدعم الفني والبرامج التدريبية المختلفة. وتتيح المنصة ما يزيد عن ٨٥ خدمة تمويلية أو دعم فني مقدمة من ٣٢ شريك تنموي، بالإضافة إلى مئات المناقصات والمبادرات المحلية والدولية الممولة من شركاء التنمية وسبل الاشتراك فيها مما يسهم أيضاً في الوصول والمنافسة في الأسواق الدولية.

سابعاً: مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

تعمل الحكومة المصرية على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال خطط استراتيجية متكاملة.

وفي عام ٢٠٢١، قامت الحكومة المصرية بإطلاق البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية والذي يستند إلى خمس محاور رئيسية من شأنها تعزيز النمو الشامل والمستدام، وزيادة الإنتاجية ويتم بموجبه تنفيذ عدد من السياسات والإجراءات والتي تعكس أولويات الدولة.

وتقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بصياغة سياسات وإجراءات الإصلاح الهيكلية تحت كل محور بالتنسيق مع الوزارات والجهات الوطنية اتساقاً مع الاستراتيجيات الوطنية القطاعية. وبالإضافة إلى ذلك، تتفاوض الوزارة مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين علي تمويلات دعم الموازنة لمساندة تنفيذ تلك الإصلاحات الهيكلية، من شأنها فتح آفاق الاقتصاد المصري.

يعتمد البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية على خمسة ركائز:

- تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري من خلال التركيز على قطاعات الاقتصاد الحقيقي.
- زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال.
- دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر.
- رفع كفاءة ومرونة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني.

تواصل الوزارة تنفيذ هذه الإصلاحات لتحسين مرونة الاقتصاد المصري وقدرته التنافسية.

تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي

تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي من خلال مزيج من السياسات النقدية والمالية والإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى استعادة الثقة، منها إجراءات وجهود لتعبئة إيرادات محلية إضافية، بما في ذلك من خلال زيادة عدالة النظام الضريبي المصري. هذا بالإضافة إلى الانتقال نحو نظام سعر صرف مرن، مما يساعد مصر في إدارة الصدمات الخارجية.

- تم تنفيذ عدد من الإصلاحات استهدفت تنشيط سوق الأوراق المالية الحكومية، وتخفيض عبء خدمة الدين، وجعل التقارير المالية أكثر شفافية وشمولية من خلال تحديث قانون المالية العام الموحد، زيادة عدالة النظام الضريبي المصري وتعزيز جهود تحصيل الضرائب.
- تحسين إدارة الديون الحكومية العامة من خلال تحديد سقف سنوي للديون.
- كما هدفت الإصلاحات إلى تحسين كفاءة تخصيص الاستثمارات العامة من خلال وضع معايير واضحة لتقييم المشروعات، تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي من خلال زيادة عدد الأسر المستفيدة من برامج "تكافل وكراثة"، تحسين مهارات الشباب وفق المعايير الدولية، وتسهيل انتقالهم من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

الجهات المنفذة هي مجلس الوزراء، والبنك المركزي المصري، ووزارة الخارجية، ووزارة المالية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.



تعزيز قدرة التنافسية الاقتصادية

تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية من خلال تحسين بيئة الأعمال لزيادة مشاركة القطاع الخاص، بالإضافة إلى توضيح وتقليص دور الدولة في الاقتصاد لتحقيق تكافؤ الفرص للقطاع الخاص وتعزيز نموه وزيادة خلق فرص العمل.

- تضمنت الإصلاحات تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال حصر الإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات المملوكة للدولة وتقييمها قانونيًا، تحسين إدارة المشتريات الحكومية وتوفير رؤية واضحة للسياسات الضريبية والإصلاحات الإدارية، مما يعزز الاستقرار المالي والاستثماري. كما استهدف الإصلاحات زيادة الشفافية بشأن القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، وتبسيط إجراءات الحصول على التراخيص والموافقات للمستثمرين عبر التحول الرقمي.
- هذا وتم إطلاق المنصة الإلكترونية الذهبية والتي تتيح للمستثمرين الحصول على معلومات متعلقة بمنظومة الرخصة الذهبية وتقديم طلبات الموافقة الواحدة. كما هدفت الإصلاحات إلى تحقيق المساواة بين القطاع الخاص والكيانات الحكومية وتعزيز المنافسة العادلة من خلال إصدار مبادئ توجيهية تدعم الحياد التنافسي، وتحسين إدارة الشركات المملوكة للدولة.

وتتولى وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية ووزارة العدل وجهاز حماية المنافسة المصري ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار تنفيذ هذه الإصلاحات.



تنويع هيكل الاقتصاد المصري من خلال التركيز على قطاعات الاقتصاد الحقيقي

تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري من خلال التركيز على قطاعات الاقتصاد الحقيقي وتحديدًا قطاعات الصناعات التحويلية، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- قطاع الصناعات التحويلية:** يتم العمل على زيادة الاستثمارات في الصناعة ورفع مساهمتها في الاقتصاد. ثانيًا، يتم التركيز على تعزيز الصناعة المحلية من خلال توطيق التقنيات وزيادة الاعتماد على المكونات المحلية، مما يساهم في تطوير سلاسل الإمداد المحلية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم العمل على رفع القدرة التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق العالمية، وتعزيز الصادرات الصناعية.
- قطاع الزراعة:** تعمل مصر على زيادة إنتاجية القطاع الزراعي وتعزيز مساهمته في الاقتصاد لتحسين الأمن الغذائي وظروف المعيشة للريف، من خلال خلق فرص عمل جديدة وزيادة دخل صغار المزارعين. يتم التركيز على زراعة محاصيل عالية الإنتاجية وقليلة استهلاك المياه مثل القمح والذرة، مع تقليل زراعة الأرز. تم إنشاء وحدة تحت رئاسة مجلس الوزراء لمتابعة ١٤ سلعة استراتيجية وتعزيز الزراعة التعاقدية لسلع مثل البرتقال والبطاطس. كما تم توفير مراكب سريعة لنقل الصادرات الزراعية.
- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** يهدف البرنامج إلى تحويل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى محرك رئيسي للنمو الاقتصادي من خلال زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز صادرات الخدمات والمنتجات التقنية. تشمل الإجراءات توسيع برامج هندسة الحاسبات والذكاء الاصطناعي، وإنشاء كابلات أرضية جديدة، بالإضافة إلى مبادرات مثل "بناة مصر الرقمية" و"مستقبلنا رقمي" لتوفير تعليم متخصص في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، مع تشغيل مراكز إبداع رقمية في الجامعات.

الجهات المنفذة هي وزارة الصناعة، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وهيئة التنمية الصناعية.



رفع كفاءة ومرونة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني

تستهدف الإصلاحات أيضًا رفع كفاءة ومرونة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني من خلال عدة إجراءات للعمل على تطوير منظومة التعليم التقني والفني والتدريب المهني لضمان توفير الكوادر المؤهلة لسوق العمل.

- تتضمن الإجراءات تطوير منظومة التعليم التقني والفني والتدريب المهني، وزيادة الاهتمام بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من خلال تطوير المناهج الدراسية وتوفير بيئة تعليمية محفزة.
- كما تهدف الإجراءات إلى تطوير إطار مؤسسي لتفعيل دور القطاع الخاص في مجال التعليم والتدريب، بما يضمن توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.
- ويتم العمل على دعم وتمكين المرأة والشباب وذوي المهارات الخاصة من خلال توفير فرص متساوية في التعليم والتدريب، بالإضافة إلى توفير الحماية الاجتماعية لجميع العمال.

الجهات المنفذة هي وزارة العمل، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزارة التضامن الاجتماعي، والمجلس القومي للمرأة.

المزيد عن الإصلاحات الهيكلية والاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزء الثالث من التقرير.

دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر

دعم أمن الطاقة والانتقال الأخضر في مصر من خلال تعزيز المرونة تجاه تغير المناخ، وتعزيز التنمية منخفضة الكربون، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. كما تسعى الإصلاحات إلى زيادة إنتاجية قطاع التصنيع وتطوير أسواق الكربون الطوعية لجذب رأس المال العالمي.

- تهدف الإصلاحات والإجراءات التي تم تنفيذها إلى دعم التحول نحو الطاقة المستدامة والمتجددة في مصر من خلال وضع استراتيجية شاملة لتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وتعزيز الطاقة النظيفة. تشمل هذه الاستراتيجية تعزيز الجدوى المالية لقطاع الكهرباء عبر تعديل التعريفات، مما يمهّد الطريق لإصلاحات الدعم المستقبلية.
- كما يتم جمع البيانات حول انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ومتابعة التقدم في تدابير التخفيف بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ. كما هدفت الإصلاحات إلى تعزيز إنتاجية قطاع التصنيع وتطوير أسواق الكربون الطوعية لجذب رأس المال العالمي إلى مشاريع إزالة الكربون، بالإضافة إلى تخصيص أراضي مملوكة للدولة لاستثمارات الطاقة المتجددة.

الجهات المنفذة هي وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة البيئة، وهيئة التنمية الصناعية.



ثامناً: الجهود المبذولة لدراسة وتهيئة أوضاع الهيئات الاقتصادية

تضع الحكومة على رأس أولوياتها دراسة وتحسين أداء ٥٩ هيئة اقتصادية، وتهدف الدراسة التي أجريت بالتنسيق مع وزارة المالية إلى تحديد مستقبل هذه الكيانات، في ضوء ٥ اختيارات.

تم الانتهاء من المرحلة الأولى من هذه الدراسة، وسيتم عرض النتائج على مجلس الوزراء، تليها مرحلة إعادة هيكلة تفصيلية لتحسين كفاءة ومساهمة هذه الكيانات في الناتج المحلي الإجمالي لمصر.

أهم الخطوات والإجراءات المتخذة لدراسة وإعداد أوضاع الكيانات الاقتصادية:

- في ضوء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٩٩٤ لسنة ٢٠٢٢ بتشكيل اللجنة العليا للهيئات الاقتصادية، تم تشكيل لجنة فنية في مايو ٢٠٢٤ لوضع إطار عام لإعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية
- تم عقد اجتماع لهذه اللجنة وتم إعداد تقرير مبدئي عن الموضوع. واجتمعت اللجنة العليا للهيئات الاقتصادية برئاسة السيد الدكتور رئيس الوزراء وذلك يوم ٢٥ مايو 2024، بحضور وزراء المالية والتخطيط ورؤساء هيئات قناة السويس، وهيئة البترول، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وتم عرض رؤية وزارة التخطيط وقام السيد وزير المالية بعرض رؤية وزارة المالية.
- قرر السيد رئيس الوزراء في هذا الاجتماع تشكيل أمانة فنية برئاسة الأستاذ الدكتور/حسين عيسى تابعة للجنة العليا، على أن تتولى جميع مهام ودراسات إعادة الهيكلة وتعرض النتائج على اللجنة العليا ثم على مجلس الوزراء وذلك على مرحلتين:

المرحلة الأولى:

تختص بفحص ودراسة موقف الهيئات الاقتصادية (٥٩ هيئة) بغرض تحديد مصير كل هيئة وفقاً للبدائل التالية:

- بقاء الهيئة.
- تحويلها إلى هيئة عامة
- دمج هيئات معاً
- تقسيم الهيئة إلى هيئات أصغر
- تصفية الهيئة وإلغائها
- تحويل الهيئة الاقتصادية إلى شركة قابضة

في ٢٥ يونيو ٢٠٢٤

- تم تشكيل الأمانة الفنية بقرار من رئيس مجلس الوزراء، وتم عقد العديد من الاجتماعات بين الدكتور رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والسيد/ أحمد كجوك، وزير المالية، لتحديد آلية العمل في الأمانة (مقر الأمانة وزارة التخطيط)، وتم طلب بيانات محددة عن كل هيئة تتضمن ما يلي:
- تم طلب بيانات محددة لكل جهة، منها:
- تأسيس الجهة ومجالات نشاطها
- القوانين المتعلقة بالجهة
- القوائم المالية لأخر خمس سنوات
- تطور عدد العاملين خلال السنوات الخمس الماضية
- وضع القروض والمنح والمساهمات الحكومية
- الضمانات الحكومية لقروض والتزامات الجهة
- علاقة الجهة بالخزنة العامة للدولة

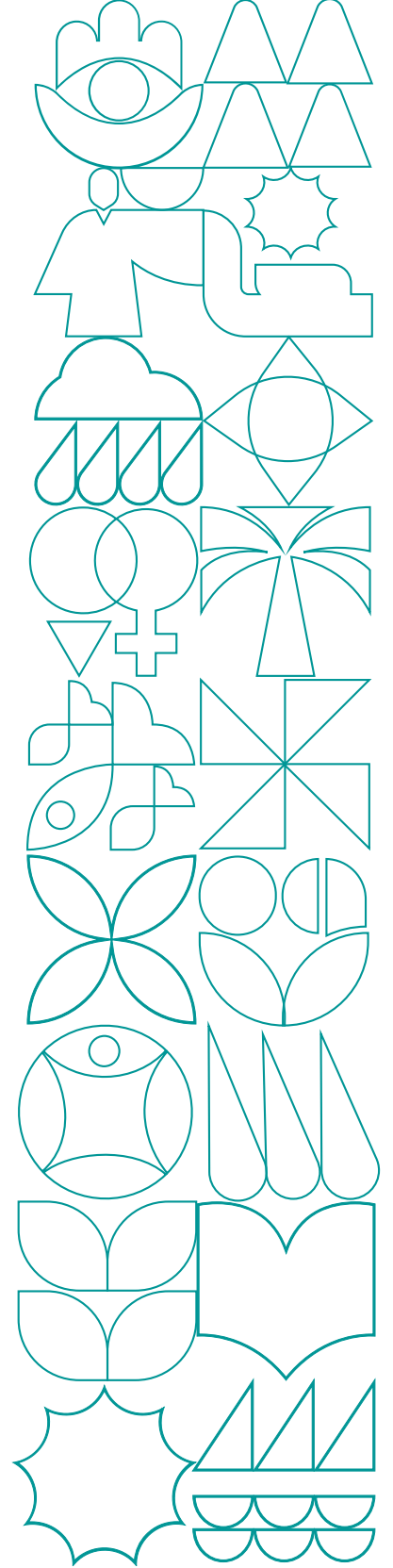
تم توفير هذه البيانات في منتصف أغسطس، وتم دراسة ملفات كافة الجهات، مع تسجيل بعض الملاحظات الأولية بشأن أدائها. وفي أكتوبر الماضي، تم عرض النتائج على المجلس التنسيقي للسياسات المالية والنقدية بعد إتمام العرض الأول لـ ٤٩ جهة.

خلال شهري نوفمبر و ديسمبر تم عقد عشرة اجتماعات مع المسؤولين عن الهيئات الاقتصادية بوزارة المالية لإجراء التحليل التفصيلي لموقف كل هيئة بغرض استيفاء المرحلة الأولى من الدراسة على أن يتم عرض النتائج النهائية على الأمانة الفنية للهيئات الاقتصادية ثم العرض على اللجنة العليا للهيئات الاقتصادية تمهيداً للعرض على مجلس الوزراء بعد الانتهاء من المرحلة الأولى للدراسة سوف يتم تحديد خطوات العمل للمرحلة الثانية. بعد الانتهاء من المرحلة الأولى من الدراسة سيتم تحديد خطوات المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية:

تتضمن إعادة هيكلة فعلية تفصيلية لكل هيئة في وضعها الجديد بالشكل الذي يؤدي إلى رفع معدلات الكفاءة والفاعلية وزيادة مساهمة الهيئة في الناتج المحلي الإجمالي وتم تحليل المعايير المستخدمة في إعادة هيكلة هذه الهيئات. تشمل الهيئات التي تم دراستها قطاعات: النقل والتشييد والبناء والصحة والتعليم والرياضة والثقافة والاقواق والطاقة والبترول والكهرباء والعديد من الهيئات الأخرى.







الجزء الثاني

”





نظرة أوسع على آليات العمل

في قلب هذا الجزء من التقرير، نتطرق إلى قصة التنمية في مصر ونشاول الشراكات بين الحكومة ومختلف الأطراف ذات الصلة على المستوى المحلي والدولي، والدور الحاسم الذي تلعبه الشراكات في تعزيز الحلول المستدامة، وخاصة من خلال مشاركة الأطراف المعنية، سواء من خلال التعاون مع بنوك التنمية متعددة الأطراف، أو الشركاء الثنائيين، أو المشاركة في البرامج الإقليمية، فإن كل شراكة تعمل كحجر أساس في دعم رؤية التنمية الوطنية.

في الفصول التالية، نسرد قصة التنمية في مصر وطبيعتها المترابطة، والتقدم الذي أحرزته نحو تحقيق التنمية، والتكامل بين المبادرات والمشروعات والمسؤوليات المشتركة؛ إن قصة التنمية المستدامة في مصر، تعكس الدعم المتبادل مع مختلف الشركاء على المستوى المحلي والدولي، لإنشاء إطار وطني للتنمية يعكس الأولويات، ويحقق رؤية مصر ٢٠٣٠.

إن الرحلة نحو التنمية المستدامة لا يمكن لأي كيان - سواء الحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني - أن يقوم بها بمفرده. وفي عالم مترابط تتطلب تعقيدات التحديات العالمية نهجًا شاملاً وجماعيًا لتحقيق التنمية. في الجزء الثاني من التقرير نتطرق إلى أحد الجوانب الأكثر أهمية في استراتيجيات التنمية: مشاركة الأطراف ذات الصلة، لتتابع معاً تقدم مصر نحو تحقيق أهداف رؤية التنمية ٢٠٣٠، مع التركيز على الشراكات التي أصبحت لا غنى عنها في كل القطاعات والتخصصات من أجل تحقيق التنمية المنشودة.

وتعد مشاركة الأطراف ذات الصلة، ليست رفاهية من أجل المشاركة فقط؛ بل هي شراكة حقيقية هادفة لتبادل الخبرات والموارد ووجهات النظر المتنوعة. ومن خلال تعزيز الشراكات بين الحكومات والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، تمكنت مصر من تسخير مجموعة أوسع من الحلول لمعالجة تحديات التنمية الأكثر إلحاحًا. يستكشف هذا الجزء من التقرير كيف دفعت هذه الشراكات المبادرات الرئيسية عبر قطاعات متعددة وكيف تستمر في دفع أجندة التنمية في مصر إلى الأمام.

ماذا يعني مُشاركة الأطراف ذات الصلة؟

إن مشاركة الأطراف ذات الصلة، تُشير إلى جهود مشتركة بشكل واسع بين الأطراف ذات الصلة، من الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، من أجل صياغة وتنفيذ ومراقبة المشروعات التنموية. وذلك من أجل ضمان المُشاركة الفعالة من مختلف الأطراف، في تشكيل نتائج التدخلات التنموية، حيث يقوم هذا النهج على اعتقاد راسخ بأن التحديات العالمية المعقدة، مثل تغير المناخ، والفقر، وعدم المساواة، لا يمكن معالجتها بشكل منفرد.

ومن شأن الشراكة بين مختلف الأطراف المعنية، أن تحقق تكاملاً في نقاط القوة، مما يؤدي إلى حلول أكثر قوة وشمولية واستدامة. بالنسبة لمصر، كان إشراك الأطراف ذات الصلة أمراً بالغ الأهمية في سد الفجوات في الموارد والخبرات والقدرات، مما سمح بتنفيذ ناجح لمبادرات التنمية واسعة النطاق.

أهمية مشاركة الأطراف ذات الصلة لتحقيق التنمية المستدامة

إن مُشاركة الأطراف ذات الصلة في جهود التنمية، أمرٌ ضروري للعديد من الأسباب، **أولاً**، إنها تعزز عملية صنع القرار الشامل من خلال ضمان الاستعانة بخبرات جميع الأطراف المعنية. ويؤدي هذا الشمول إلى نتائج تنمية أكثر إنصافاً واستجابة لاحتياجات السكان المتنوعين. في مصر، أسفر إشراك المجتمعات المحلية في المشاريع المتعلقة بإدارة المياه، والزراعة، والطاقة المتجددة عن حلول أكثر توافقاً مع الواقع الفعلي، مما أدى إلى نتائج أفضل على المدى الطويل.

ثانياً، تستفيد مشاركة الأطراف ذات الصلة من الموارد المتنوعة. فلا يمكن لأي كيان منفرد توفير جميع الموارد المالية والتكنولوجية، والبشرية، اللازمة لمعالجة تحديات التنمية المعقدة. ومن خلال الجمع بين مجموعة من الشركاء، تمكنت مصر من تجميع الموارد، والاستفادة من القدرات المالية لبنوك التنمية متعددة الأطراف، والخبرة الفنية للقطاع الخاص، والمعرفة المحلية للمجتمعات. كان هذا النهج التشاركي محورياً في نجاح مشروعات مثل برنامج «نوفي»، محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة، الذي كان نموذجاً للشراكات البناءة بين مختلف الأطراف.

ثالثاً، يعزز إشراك الأطراف ذات الصلة، الابتكار والقدرة على التكيف. تتطور التحديات التنموية باستمرار، ويجب أن تكون الحلول مرنة ومبتكرة. من خلال إشراك العديد من الجهات، تمكنت مصر من الاستفادة من مجموعة واسعة من الأفكار والابتكارات. على سبيل المثال، قدمت الشراكات مع شركات القطاع الخاص تكنولوجيات جديدة في مشاريع الطاقة المتجددة، بينما حققت الشراكات مع المجتمع المدني نهجاً مبتكراً للإدماج الاجتماعي والتعليم.

وأخيراً، يعزز إشراك الأطراف ذات الصلة، المساءلة والشفافية. فعندما يشارك المعنيون في تخطيط وتنفيذ مبادرات التنمية، فإن ذلك يخلق ضوابط وتوازنات ويعزز المسائلة مما يضمن تنفيذ المشاريع بكفاءة وفعالية. كان هذا النهج ذو قيمة خاصة في جهود مصر لمكافحة الفساد وتحسين الحوكمة، كما يتضح من شراكاتها مع المنظمات الدولية التي تركز على الحوكمة الاقتصادية والشفافية.



الفصل الأول: الشراكات الدولية

في الفصل الأول، يستكشف التقرير دور مصر على صعيد الشراكات العالمية والإقليمية، ومساهمتها الفعالة في التنمية الدولية. ومع استمرار مصر في تعزيز علاقاتها الدبلوماسية وتشكيل شراكات استراتيجية مع منظمات مثل الأمم المتحدة، يعكس التقرير مسيرة البلاد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن مشاركة الأطراف ذات الصلة راسخة بعمق في استراتيجيات التنمية بمصر، حيث يلعب التعاون مع المؤسسات العالمية مثل البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية دوراً حيوياً في تعزيز أهدافها التنموية. ويسلط الفصل الضوء على المشاركة النشطة لمصر في المحافل الدولية، مما يؤكد أهمية أطر التعاون التي تعزز النمو الاقتصادي الشامل والعدالة الاجتماعية.

الفصل الثاني: توطين الأهداف العالمية

يركز الفصل الثاني على جهود مصر لتوطين الأهداف العالمية للتنمية المستدامة من خلال شراكتها مع الأمم المتحدة، مما يعكس التزام البلاد بأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، كما يتناول بالتفصيل كيف تعمل مشاركة الأطراف المعنية على المستوى الوطني، على تشكيل السياسات والبرامج المصممة لمعالجة مجالات التنمية الرئيسية مثل رأس المال البشري، والتمكين الاقتصادي، والقدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية. إن الإطار الاستراتيجي للشراكة بين مصر والأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة (UNSDCF)، الذي يعمل كنموذج للجهود المشتركة بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، هو مثال على كيفية قدرة التعاون بين الأطراف ذات الصلة على تعظيم نتائج التنمية. كما يؤكد هذا الفصل أيضاً على أهمية الانساق بين الأهداف العالمية مع السياق المحلي، وضمان توافق الأولويات الوطنية مع المعايير الدولية.

الفصل الثالث: مرحلة جديدة من الشراكات

ينتقل الفصل الثالث إلى توسيع نطاق شراكات مصر مع الدول الآسيوية الرئيسية، مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية، حيث يعمل التعاون الاستراتيجي على إطلاق العنان لفرص جديدة للتنمية المستدامة، وتركز هذه الشراكات على المجالات الحيوية مثل البنية التحتية، والابتكار التكنولوجي، والتنمية الصناعية، مما يوضح كيف يمكن للتعاون مع الشركاء الدوليين تسريع التقدم. من جانب آخر يسلط هذا الفصل الضوء على دور مصر كحلقة وصل بين أجندات التنمية الإقليمية والعالمية، ويسلط الضوء على كيف يمكن للمشاركة مع الأطراف ذات الصلة تعزيز الفوائد المشتركة ومعالجة التحديات العالمية.

الفصل الرابع: التمويل من أجل التنمية والمشاركة العالمية

في الفصل الرابع، يتحول التقرير إلى جهود مصر في التمويل العالمي من أجل التنمية. ويقدم الفصل نظرة متعمقة لمشاركة مصر في المناقشات الدولية حول تمويل التنمية المستدامة، لا سيما ضمن إطار الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. وهنا، يتجسد مفهوم المشاركة في جهود مصر لضمان الحوار الشامل بشأن التحديات المالية العالمية، مما يؤكد على الحاجة إلى آليات تمويل مبتكرة لسد الفجوة بين الموارد المتاحة والأهداف الطموحة التي حددتها أهداف التنمية المستدامة. ويسلط دور مصر في المنتدى مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) الضوء على أهمية الشراكات العالمية المستدامة لتعبئة الموارد وتسهيل التنمية.

الفصل الخامس: التعاون الإقليمي واللجان العليا المشتركة

ويتطرق الفصل الخامس، إلى جهود التعاون الإقليمي لمصر من خلال اللجان العليا المشتركة والشراكات متعددة الأطراف. ويوضح كيف استفادت مصر من علاقاتها مع الدول الصديقة والشقيقة الأخرى لتعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة. ومن خلال تعزيز العلاقات مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية، تساهم مصر ليس فقط في التنمية على المستوى المحلي ولكن المشاركة أيضاً في جهود التنمية بالمنطقة والعالم من خلال تبادل الخبرات والتجارب. ويؤكد هذا الفصل على أن التعاون الإقليمي ضروري لمواجهة التحديات العابرة للحدود مثل ندرة المياه، وأمن الطاقة، والاستدامة البيئية.



الفصل الأول: تسريع وتيرة التنمية المستدامة

التعاون مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين

أصبح التعاون بين الأطراف ذات الصلة، عاملاً ضرورياً من أجل معالجة التحديات التنموية المعقدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في عالم يتسم بالعولمة والتكامل. يتعمق هذا الفصل في سرد الجهود المشتركة لمصر مع مجموعة متنوعة من شركاء التنمية.



الاتحاد الأوروبي

اللقاء الأول مع سفير الاتحاد الأوروبي الجديد

في مستهل فترة عملها في مصر، استقبلت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، السيدة/ أنجلينا إيخورست، سفيرة الاتحاد الأوروبي الجديدة بالقاهرة، وذلك في أول لقاء بين الجانبين عقب توليها المنصب خلفًا للسفير كريستيان برجر، حيث شهد اللقاء مناقشة مختلف أوجه الشراكة الاقتصادية بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي، في إطار العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين. وتزامن اللقاء مع بدء مرحلة جديدة في العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي.

وخلال اللقاء، أكدت الدكتورة المشاط، على **دور الاتحاد الأوروبي كشريك استراتيجي في التنمية الاقتصادية في مصر**، وخاصة في مجالات مثل التجارة والاستثمار والعمل المناخي. وتركزت المناقشات حول تنفيذ الاتفاقيات من "الإعلان المشترك" الموقع في مارس ٢٠٢٤، والذي يركز على زيادة الاستثمارات الأوروبية، وتعزيز التعاون التنموي، ومواءمة الصادرات المصرية مع آلية تعديل حدود الكربون التابعة للاتحاد الأوروبي (CBAM). كما ناقش الاجتماع التقدم المحرز في آلية

اتسمت الشراكة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي بالتطور المستمر، حتى أصبح الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لمصر، فضلًا عن الشراكات الاستثمارية والعلاقات متعددة الأبعاد، وفي السنوات الأخيرة أصبحت الشراكة أكثر تنوعًا لتغطي جوانب متعددة مثل الإصلاح الاقتصادي، والعمل المناخي، والتنمية المستدامة. وتعد مبادرة فريق أوروبا، التي أطلقت في عام ٢٠٢٠، هي مظلة التعاون بين الجانبين، ومن خلالها يتم حشد موارد كبيرة لدعم أجندة التنمية في مصر، وخاصة في مجال الطاقة المتجددة، والبنية التحتية، والأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية.

في السطور التالية نتطرق إلى **الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**، حيث تم اتخاذ العديد من الخطوات، على رأسها ترفيع مستوى الشراكة بين الجانبين، ففي مارس من العام الماضي، وقع السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، والسيدة/ أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، الإعلان المشترك بشأن الشراكة الاستراتيجية والشاملة، الذي يشمل ٦ أولويات رئيسية: العلاقات السياسية، والاستقرار الاقتصادي، والاستثمارات والتجارة، والهجرة والتنقل، والأمن، والمهارات والتنمية البشرية، كما رصد الاتحاد الأوروبي حزمة مالية لمصر تقدر بنحو ٧,٤ مليار يورو.

وتعد الحزمة المالية، جزءًا أساسيًا من الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي، من خلال إتاحة تمويلات دعم الموازنة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزيز الإصلاحات الهيكلية، وخلال عام ٢٠٢٤، حصلت مصر بالفعل على الشريحة الأولى من تمويلات دعم الموازنة بقيمة مليار يورو.

وتستهدف آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم عجز الموازنة تحقيق الآتي:

تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي

دعم القدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال

تشجيع التحول الأخضر

في الفصل الثالث من هذا الجزء نستعرض تفاصيل التمويلات من الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تمويلات دعم الموازنة الأخرى من البنك الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، وكوريا الجنوبية.



مبادرة فريق أوروبا

أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة فريق أوروبا خلال عام ٢٠٢٠، بهدف تنسيق وحشد الجهود الأوروبية لمواجهة جائحة كورونا، قبل أن يتحول إلى الأداة والنهج الجديد للاتحاد الأوروبي لحشد الموارد التمويلية والتمويلات التنموية من الدول والمؤسسات الأوروبية، لدعم تنفيذ الخطة الاقتصادية والاستثمارية لدول الجوار الجنوبي ومن بينها مصر خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٧.

وتضم مبادرة فريق أوروبا العديد من الشركاء متعددي الأطراف والشائئين، من بينها بنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والوكالة الفرنسية للتنمية، وبنك اتعمير الألماني، والوكالة الإيطالية للتنمية، والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي ودول ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، وإسبانيا، وهولندا، والسويد، وغيرهم.

تعمل مبادرة فريق أوروبا على معالجة التحديات ذات الأولوية التي تعيق التنمية في بلدان أو منطقة بعينها لاسيما الدول النامية والناشئة، من خلال تنسيق وجمع جهود المؤسسات والدول الأوروبية لخلق تأثير تنموي فعال، من خلال جمع الجهود والموارد والخبرات، لتعزيز الأثر من العمل الخارجي للدول الأوروبية.

في عام ٢٠٢١ أطلقت المفوضية الأوروبية آلية الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI) حتى عام ٢٠٢٧، والتي تستهدف توفير أكبر حصة من

الأولويات الرئيسية

- **الأولوية القصوى هي التنمية الخضراء والمستدامة**، والتي تشمل دعم العمل المناخي وتعزيز مرونة الطاقة وتحقيق الحياد المناخي. بالإضافة إلى ذلك، يشمل هذا دعم الإدارة المتكاملة للمياه والموارد الطبيعية وتعزيز أنظمة الغذاء المستدامة، وتشجيع النمو المستدام والاستثمارات المقاومة للمناخ.
- **تركز الأولوية الثانية على التنمية البشرية والمرونة الاقتصادية والازدهار من خلال التحول الأخضر والرقمي**. وتهدف إلى تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق النمو الشامل وخلق فرص عمل لائقة، ودعم التحول الرقمي المتمركز حول الإنسان في مصر. وسوف يعمل ذلك على تعزيز الاقتصادات المستدامة والمتربطة والشاملة، وتحسين نوعية حياة الناس، وتوفير فرص التنمية البشرية.
- **تتمثل الأولوية الثالثة في التماسك الاجتماعي والدولة الحديثة والديمقراطية**. ويهدف ذلك إلى تعزيز وحماية قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتسريع الجهود لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات، والمساهمة في حياة كريمة وصحية، من خلال الوصول إلى الخدمات الأساسية والتكامل الاجتماعي.

التمويل خارج الاتحاد الأوروبي، ضمن برنامج ميزانية الاتحاد الأوروبي طويل الأجل، وتسمح تلك الأداة بتعزيز الاستثمار العام والخاص في جميع أنحاء العالم من خلال الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة (EFSD+)، من خلال الضمانات، والمنح المقدمة من خلال الدمج بين منح الاتحاد الأوروبي والتمويلات التجارية، وكذلك المساعدة الفنية لتحسين جودة المشروعات وتنفيذ الإصلاحات، والأدوات الأخرى لدعم تنمية الدول الشريكة.

وبلغت الشراكات الدولية مع مصر في إطار مبادرة فريق أوروبا من خلال تمويلات ميسرة حوالي ١٢,٨ مليار دولار للقطاعين الحكومي والخاص خلال ٤ سنوات بواقع ٧,٣ مليار دولار للقطاع الحكومي و ٥,٥ مليار دولار لتمويلات لقطاع الخاص مما اسفر عن جذب استثمارات الشركات الأوروبية في قطاعات ذات أولوية، وتم توجيه تلك التمويلات للقطاعات ذات الأولوية في جميع أنحاء البلاد، وجاء على رأسها البنية التحتية المستدامة، والطاقة المتجددة والكهرباء، والأمن الغذائي، والصحة والتعليم، والنقل المستدام وشبكات المياه والصرف الصحي، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والبيئة، وإدارة المخلفات الصلبة، وتمكين المرأة، وغيرها من البرامج.



مجلس المشاركة العاشر بين مصر والاتحاد الأوروبي

خلال الدورة العاشرة من مجلس المشاركة المصرية الأوروبية، استعرضت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقريرًا شاملًا حول علاقات التعاون الإنمائي المصرية الأوروبية خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣، تحت عنوان «رؤية تنمية مشتركة للتقدم والازدهار»، وهدف استعراض التعاون المتميز مع مؤسسات مبادرة فريق أوروبا خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٣ والإعداد للفترة المستقبلية من العمل المشترك.

ويعكس التقرير الشراكة الاستراتيجية بين مصر وفريق أوروبا، كما يؤكد على التنفيذ العملي لإطار مشاركة الأطراف ذات الصلة، من خلال مشروعات التنمية الخضراء الرئيسية، فضلًا عن المساعدة الفنية ودعم الميزانية، مع العديد من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية.

رؤية تنمية مشتركة من أجل التقدم

استعرضت الدكتورة رانيا المشاط تقريرًا شاملًا عن علاقات التعاون المصرية الأوروبية خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣، تحت عنوان «رؤية تنمية مشتركة من أجل التقدم والازدهار».



الاجتماعات الثنائية في بروكسل:

العمل المناخي

خلال الاجتماع العاشر للشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي، عقدت الدكتورة رانيا المشاط، العديد من اللقاءات الثنائية التي مثلت إعدادًا لمرحلة جديدة من الشراكات بين الجانبين، حيث التقت المدير التنفيذي للعمل المناخي بالمفوضية الأوروبية، كيرت فاندينبرجي. وناقشا الجهود المشتركة المبذولة في إطار الشراكة الاقتصادية مع فريق أوروبا لتعزيز العمل المناخي ومعالجة الأولويات المستقبلية على صعيد تحديات المناخ، والمساهمة بشكل كبير في الانتقال إلى اقتصاد أخضر.

البيئة

كما التقت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مفوض البيئة والمحيطات ومصائد الأسماك بالاتحاد الأوروبي، السيد/ فيرجينيو س سينكفيوس، حيث شهد اللقاء مناقشة مبادرة الشراكة الزرقاء المتوسطية، التي تعزز الاستفادة من فرص التمويل لمشاريع الاقتصاد الأزرق. وتعد شراكة المتوسط الأزرق Blue Mediterranean Partnership منصة مشتركة للدول ومؤسسات التمويل الدولية توفر الدعم الفني لتحضير وصياغة المشروعات وتوفير المنح، وذلك في إطار مجموعة عمل الاتحاد من أجل المتوسط للاقتصاد الأزرق، حيث تساهم في المبادرة دول أسبانيا، والسويد، وكذلك الاتحاد الأوروبي، ويقوم بنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بدور رئيسي فيها.

التحول الرقمي

وعقدت الدكتورة رانيا المشاط، اجتماعًا ثنائيًا مع السيدة/ مارجريث فيستجر، المفوضة الأوروبية للتحول الرقمي، في ضوء دور الوزارة في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لدعم جهود التنمية بالدولة. كما وجهت الوزيرة الدعوة لمفوضة التحول الرقمي بالاتحاد الأوروبي لزيارة مصر وتفقد الشركات الناشئة، وكذلك مناقشة سبل التعاون فيما يتعلق بمنصة إشراك القطاع الخاص. وأكدت المفوضية الأوروبية للتحول الرقمي، أن التحول الرقمي يعد أحد أولويات التعاون لدى الاتحاد الأوروبي نظرًا لأهميته في تعزيز كافة المجالات.

الجوار والتوسع

كما عقدت اجتماعًا ثنائيًا مع السيد/ جيرت جان كوبمان، المدير التنفيذي للجوار ومفاوضات التوسع بالمفوضية الأوروبية، وكذلك اجتماعًا ثنائيًا مع السيدة/ إلينا فلوريس المدير التنفيذي للشئون الاقتصادية والخارجية، حيث تم مناقشة الروابط الاقتصادية بين الجانبين، وتسليط الضوء على المشروعات والبرامج في مجالات مثل تنمية رأس المال البشري، والصحة، والتعليم الفني، وتمكين الشباب والمرأة، والأمن الغذائي، ونقل الطاقة، والحوكمة الاقتصادية، وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

نتائج الشراكة الاستراتيجية الشاملة: اجتماعات البعثة الفنية

في إطار الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي، وقع السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، والسيدة/ أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، على إعلان سياسي مشترك للارتقاء بالعلاقات إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة. وتعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على تعزيز التنسيق بين مختلف الكيانات الوطنية والاتحاد الأوروبي، لمناقشة آليات مساندة الاقتصاد الكلي ودعم عجز الموازنة لدعم الإصلاحات الاقتصادية والبنوية في مصر.

وفي هذا الصدد، قامت بعثة فنية من الاتحاد الأوروبي مصر لعقد اجتماعات مع عدد من الجهات الوطنية والوزارات المعنية. وقد ترأس الوفد نائب المدير العام للمفوضية الأوروبية، إيلينا فلوريس جوال، لمناقشات الجوانب الفنية للتعاون بين الجانبين، وآليات التعاون المالي وتبسيط العمل مع شركاء التنمية. وعقدت البعثة اجتماعات مشتركة مع وزارات المالية، والتضامن الاجتماعي، وممثلي مجلس الوزراء، بمشاركة مختلف الأطراف ذات الصلة.

وركزت اللقاءات على جهود الدولة لدعم تعافي الاقتصاد المصري ومعالجة تحديات التنمية، وخاصة على مستوى جهود الحماية الاجتماعية ودعم الفئات محدودة الدخل، فضلاً عن إجراءات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتمكين القطاع الخاص، وجهود تحسين مؤشرات المالية العامة، وتنفيذ برنامج مقترحات الحكومة وإدارة الشركات المملوكة للدولة.



مؤتمر الاستثمار بين مصر والاتحاد الأوروبي

تم عقد المؤتمر الاستثماري المصري الأوروبي والذي كان بمثابة خطوة تالية وهامة عقب القمة المصرية الأوروبية التي استضافتها القاهرة في مارس الماضي، حيث ركز مؤتمر الاستثمار بين مصر والاتحاد الأوروبي على إطلاق العنان لبيئة الأعمال المواتية وتشجيع فرص الاستثمار وتسريع التقدم نحو اقتصاد أخضر مدعوم بالطاقة المتجددة.

الجلسة الافتتاحية

وشاركت الدكتورة رانيا المشاط، في الجلسة الافتتاحية التي عُقدت ضمن فعاليات، مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي، تحت عنوان «عرض أجندة الإصلاح الاقتصادي ومناخ الاستثمار في مصر»، بمشاركة السيد/ فالديس دومبروفسكيس، نائب المدير التنفيذي للمفوضية الأوروبية، والسيد/ أوليفر فارهيلي، مفوض الجوار والتوسع بالمفوضية الأوروبية، والسيدة/ آنا بيردي، نائب رئيس مجموعة البنك الدولي للعمليات، والسيد/ كريم عوض، الرئيس التنفيذي لمجموعة هيرميس القابضة. وذلك بحضور السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، ورئيسة المفوضية الأوروبية. وخلال الندوة، شاركت الوزيرة أبرز ما حققته الشراكة الاقتصادية المصرية الأوروبية منذ عام ٢٠٢٠ وناقشت الفرص القادمة.

إن الشراكة الشاملة والاستراتيجية لمصر مع الاتحاد الأوروبي تستند إلى سنوات من المشاركة الفعالة؛ مع كون مشاركة القطاع الخاص جانباً رئيسياً، وقد تعززت هذه الشراكة من خلال العلاقة السياسية المستقرة بين مصر ودول أعضاء الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الأدوات المالية المتنوعة التي تعزز استثمار القطاع الخاص.

ويشمل ذلك التمويل الميسر للقطاع الخاص في شكل خطوط ائتمان من خلال البنوك المصرية، والاستثمارات لزيادة رأس المال في الشركات، والتمويل الميسر، والمساعدة الفنية وبناء القدرات بما في ذلك دراسات الجدوى. وقد فتحت الشراكة الاستراتيجية مجالات مختلفة ذات اهتمام مشترك، مثل الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والمستحضرات الصيدلانية، والنقل المستدام، والموانئ، والاتصال والخدمات اللوجستية.



تمويل المستقبل: الأدوات التمويلية لتشجيع الاستثمار في مصر

خلال جلسة نقاش رفيعة المستوى بعنوان "تمويل المستقبل: الأدوات التمويلية لتشجيع الاستثمار في مصر" في مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي، أكدت الدكتورة رانيا المشاط، أهمية مواصلة المشروعات مع الخطط القابلة للتنفيذ. وأكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن التعاون بين مصر وشركاء التنمية يستند إلى استراتيجية وطنية واضحة وأولويات تحددها الدولة، في إطار مفهوم "ملكية الدولة"، مؤكدة أنه من الضروري أثناء التفكير في المشروعات والمضي قدماً أن يتسق ذلك مع مشروعات قابلة للتنفيذ، وقد عملت مصر على ذلك بالفعل، وعززت شراكاتها مع مختلف شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين والمؤسسات الدولية.

تم عقد الجلسة بمشاركة السيد/ يورجان ريجترينك، النائب الأول لرئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والسيد/ جيرت يان كومان، المدير العام لمفاوضات الجوار والتوسيع في المفوضية الأوروبية، والسيدة/ جيلسومينا فيجيلوتي، نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي، والمهندس/ خالد أبو بكر رئيس شركة طاقة عربية، والسيد/ أمير مشرق، العضو المنتدب لصندوق ازدهار.

مائدة مستديرة مع شركاء التنمية

وتعزيراً للجهود المبذولة من أجل تمكين القطاع الخاص، عقدت الدكتورة رانيا المشاط، والسيد/ جيرت كومان، المدير العام لسياسات الجوار والتوسيع في المفوضية الأوروبية، مائدة مستديرة رفيعة المستوى بمشاركة شركاء التنمية والمؤسسات الدولية، للتعريف بأالية ضمانات الاستثمار التي تبلغ قيمتها ١,٨ مليار يورو، والتي يتيحها الاتحاد الأوروبي لمصر ضمن حزمة تمويلية بقيمة ٧,٤ مليار يورو، في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، ومناقشة الخطوات المستقبلية لتفعيل تلك الضمانات بالتعاون مع مختلف شركاء التنمية الأوروبيين وغيرهم بما يعزز جهود حشد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وشملت قائمة المشاركين في المائدة المستديرة جيلسومينا فيجيلوتي، نائبة رئيس بنك الاستثمار الأوروبي؛ وجويدو كلاري، رئيس المركز الإقليمي لبنك الاستثمار الأوروبي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط في القاهرة؛ ويورجن ريجترينك، النائب الأول لرئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية؛ وأنا بيردي، المديرية الإدارية للعمليات في البنك الدولي؛ وستيفان جيمبرت، المدير الإقليمي لمصر واليمن وجيبوتي بالبنك الدولي؛ وسوزان لوند، نائب رئيس المؤسسة للتنمية القطاع الخاص، وشيخ عمر سيل، المدير الإقليمي لشمال أفريقيا والقرن الأفريقي، إلى جانب ممثلي البنك الأفريقي للتنمية، والوكالة الفرنسية للتنمية، وبنك التعمير الألماني، وغيرهم.

النقاط الرئيسية من مائدتنا المستديرة:

- يلعب الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية دورًا حاسمًا في دعم القطاع الخاص والاستثمار في مصر.
- الاستثمارات العامة والضمانات ضرورية لتحفيز الاستثمارات الخاصة في مختلف القطاعات.
- تنفيذ برامج دعم الموازنة وتمويل سياسات التنمية، والتي تتم في إطار من التكامل لتنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية.
- توفر مصر منصة فريدة للتعاون بين شركاء التنمية في تصميم وتمويل وتنفيذ المشروعات ذات الأولوية، وبناءً على النتائج الناجحة، فإننا ملتزمون باستكشاف آليات تمويل مبتكرة ومتكاملة في المستقبل.



اتفاقيات جديدة

بحضور السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، ورئيسة المفوضية الأوروبية، وقعت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والسيد/ فالديس دومبروفسكيس، نائب الرئيس التنفيذي للمفوضية الأوروبية، المرحلة الأولى من آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة MFA، بقيمة مليار يورو.

كما تم خلال المؤتمر، توقيع العديد من الاتفاقيات الأخرى؛ بما في ذلك:

- ٤ اتفاقيات منح مع الاتحاد الأوروبي في إطار المرحلة الثالثة من برنامج التعاون عبر الحدود مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، لدعم تصنيع اللقاحات والأدوية والتدريب المهني وحماية الطفل.
- اتفاقية منحة مع الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية لدعم وتحسين تخزين الخبث في مصر لتحقيق الأمن الغذائي.
- اتفاقية منحة مع بنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي بشأن فرص الاستثمار في إدارة الحماة من أجل الزراعة المستدامة وإدارة مياه الصرف الصحي.
- اتفاقيتي تمويل إنمائي مع بنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي لمبادرة تمويل الصناعات الخضراء المستدامة وزيادة الدعم والتمويل لشركات القطاع الخاص في شمال إفريقيا من خلال SPE Capital.
- ٣ اتفاقيات مع ألمانيا لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنحة التعليم الفني ومنحة آليات إدارة المخاطر.

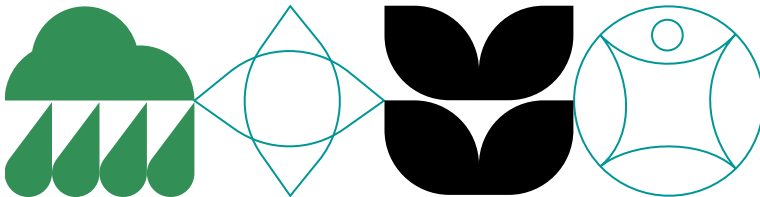
اجتماعات ثنائية

خلال المؤتمر الاستثماري المصري الأوروبي، عقدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، اجتماعات ثنائية مع العديد من المسؤولين، من بينهم السيد/ فالديس دومبروفسكيس، نائب الرئيس التنفيذي للمفوضية الأوروبية، بالإضافة إلى ذلك، التقت الوزيرة مع جيلسومينا فيجليوتي، نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي، لاستكشاف مجالات التعاون المتبادل في إطار الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية مصر العربية والمفوضية الأوروبية، والتركيز على زيادة الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية ذات الاهتمام المشترك.

وعلاوة على ذلك، بحثت الدكتورة رانيا المشاط، مع السيدة/ ماري بيث جودمان، نائبة الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مجالات التعاون المشتركة وتعزيز العمل المشترك مع المنظمة من خلال برامجها المختلفة لتبادل المعرفة والخبرة التنموية مع مختلف البلدان.

التحضيرات لمؤتمر المناخ COP29 مع الاتحاد الأوروبي: سلسلة لقاءات ما بعد الحكومة الجديدة

في إطار سلسلة الاجتماعات التي أطلقتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع شركاء التنمية لمتابعة المحافظ الاستثمارية المشتركة والأولويات المستقبلية، بحثت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في مصر، عددًا من ملفات العمل المشترك، في إطار الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي، على رأسها تعزيز استراتيجيات التمويل المناخي واستعدادات مؤتمر المناخ COP29، وذلك استكمالًا للجهود المبذولة مع شركاء التنمية للتحويل من التعهدات إلى التنفيذ.



التعاون الثنائي مع دول الاتحاد الأوروبي

النمسا

التقت الدكتورة رانيا المشاط، السيد/ جورج بوستينجر، السفير النمساوي الجديد بالقاهرة، لمناقشة التقدم الملحوظ في العلاقات المصرية النمساوية انطلاقًا من توجيهات قيادتي البلدين وحرص الدولة المصرية على تعزيز العلاقات المشتركة على كافة الأصعدة مع الدول الصديقة. يعود تاريخ التعاون الاقتصادي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية النمسا إلى عام ١٩٧٥ عندما وقعت الدولتان اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني.

سويسرا

تتمتع مصر وسويسرا بشراكة طويلة الأمد تمتد لأكثر من ٤٥ عامًا من التعاون الثنائي. في عام ٢٠١٩، احتفلت الدولتان بمرور ١٠ أعوام على العلاقات التجارية، و ٤٠ عامًا على التعاون الإنمائي، وفي عام ٢٠٢٤، مرور ٩٠ عامًا على توقيع معاهدة الصداقة.

شهد هذا العام الماضي، العديد من المناقشات حول برنامج التعاون المقترح ٢٠٢٥-٢٠٢٨ لسويسرا في مصر، حيث سيركز البرنامج على أهداف رئيسية، بما في ذلك دعم الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين بيئة الأعمال، وخلق فرص العمل، وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة، ومعالجة المرونة المناخية، والحد من الفقر، وبناء القدرات.

جاء ذلك خلال اجتماع مع وفد رفيع المستوى من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) وأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية (SECO). ترأس الوفد السفير نيكولاس راندين، مساعد المدير العام ورئيس قسم أفريقيا بالوكالة السويسرية للتعاون والتنمية، وضم الوفد

السويد

خلال العام الجاري، اجتمعت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع ممثلي السفارة السويدية وهيئة التعاون الإنمائي السويدية (SIDA)، لبحث الشراكة الاستراتيجية بين مصر والسويد، حيث تسهم هذه المشروعات التنموية في دعم أهداف التنمية المستدامة وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وناقش الاجتماع مشروعات التعاون الإنمائي بين البلدين، خاصة في قطاعات الكهرباء، وأنظمة النقل الحضري مثل نظام الحافلات السريعة، والاستثمارات المتزايدة للشركات السويدية في قطاعات مثل التكنولوجيا، والمعدات الطبية، والإلكترونيات الاستهلاكية.

السيد أندرياس باوم، السفير السويسري المعين حديثًا في مصر، والسيد ليو نيهسر، رئيس قسم شمال أفريقيا بالوكالة السويسرية للتعاون والتنمية. وهدف الاجتماع إلى مناقشة برنامج التعاون الجديد بين سويسرا ومصر.

تم الإعلان هذا العام عن توقيع منحتين بقيمة ١٩ مليون دولار، لصالح وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، لتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج إدارة مياه الشرب في صعيد مصر، ومشروع إدارة الحماة في بني سويف. هذه المنح جزء من التعاون الثنائي بين مصر وسويسرا، في إطار برنامج التنمية المشترك ٢٠٢١-٢٠٢٤، بإجمالي ٩٤ مليون دولار لقطاعات مثل المياه والصرف الصحي والتحول الأخضر وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية.

هولندا

أجرت الدكتورة رانيا المشاط، محادثات ثنائية مع سفير هولندا في مصر، السفير بيتر موليم، في مقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة؛ حيث أكد السفير الهولندي بالقاهرة التزام هولندا بتقديم كافة أشكال الدعم للاقتصاد المصري وتنويعه في مختلف مجالات التنمية. كما أعرب عن تفاؤله بشأن توسيع التعاون في مجال العمل المناخي وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ في مصر.

الشراكة الهولندية وإدارة المياه

خلال أسبوع القاهرة السابع للمياه، اتخذت مصر وهولندا خطوة مهمة إلى الأمام في تعاونهما الطويل الأمد في مجال إدارة المياه والتكيف مع المناخ من خلال توقيع مذكرة تفاهم. وقد أبرزت الاتفاقية، التي شهدتها الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إلى جانب وزير الموارد المائية والري، الدكتور هاني سويلم، والمبعوثة الهولندية الخاصة للمياه، السيدة مايكا فان جينيك، التعاون المتعمق بين مصر وهولندا في معالجة التأثيرات المناخية، وخاصة من خلال مبادرات حماية السواحل. وتهدف مذكرة التفاهم على وجه التحديد إلى تعزيز جهود مصر لحماية سواحلها الشمالية من خلال مشروعات تغذية الشواطئ التي تستخدم المواد الطبيعية وتدعم استراتيجيات الإدارة الساحلية المستدامة.

وأكدت المشاط على الأهمية الاستراتيجية لهذه الشراكة، خاصة في سياق الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠، والاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة والمتكاملة ٢٠٣٠، والتي تتماشى مع جهود التحول الأخضر الجارية في مصر. وتتوافق هذه المشروعات مع الأولويات الوطنية من أجل تعزيز العمل المناخي، والتوسع في أنظمة الإنذار المبكر، وتوسيع قدرات الطاقة المتجددة، وتحسين المرونة في القطاعات الحيوية مثل الزراعة وإدارة المياه.

إن الشراكات الاستراتيجية لمصر مع هولندا وغيرها من الشركاء الدوليين ضرورية لتعزيز أهداف التخفيف من آثار المناخ والتكيف معه. كانت هذه الجهود واضحة بشكل خاص خلال الأحداث الدولية الكبرى مثل COP27، حيث أظهرت مصر قيادتها في حشد التمويل المناخي ودفع أجندة التحول الأخضر بالتعاون مع شركاء التنمية مثل هولندا.

ألمانيا

بلغت محفظة التعاون الإنمائي الجارية بين مصر وألمانيا، ٧٠٧.٧ مليون يورو من خلال التمويلات التنموية والمنح، وتهدف إلى دفع التنمية المستدامة في القطاعات الحيوية، مثل الطاقة والمناخ والمياه والصرف الصحي والهجرة وإدارة النفايات الصلبة وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص.

ويعد برنامج مبادلة الديون بين مصر وألمانيا أحد المحاور الأساسية للتعاون بين البلدين، ويمثل نموذجًا للشراكة بين الجانبين وتطبيق الأدوات المبتكرة، وتبلغ قيمة ٢٤٠ مليون يورو. من خلال هذا البرنامج، تمكنا من تنفيذ مشروعات في التعليم وكفاءة الطاقة وحماية البيئة وغيرها من القطاعات.

خلال العام الجاري، استضافت السفارة الألمانية يوم التعاون الإنمائي المصري الألماني، وذلك تعزيزًا للشراكة الاقتصادية بين البلدين، حيث تم توقيع اتفاقيات منح ومبادلة ديون بين البلدين بقيمة ٧٧.٣ مليون يورو، لدعم العديد من القطاعات التنموية.

وتتضمن الاتفاقيات تمويل مشروعات يهدفان إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق أهداف استراتيجية التنمية الوطنية؛ أولهما مشروع "الدعم الفني لمبادرة التعليم الفني الشاملة مع مصر - المرحلة الثانية" بقيمة ١٦.٣١ مليون يورو، والذي يهدف إلى تعزيز كفاءة وجودة وأهمية نظام التعليم الفني في مصر. ويمتد المشروع من عام ٢٠٢٤ إلى عام ٢٠٢٨، ويعتبر عنصرًا أساسيًا في "مبادرة التعليم الفني الشامل الجديدة" المصرية الألمانية، وهو تعاون طويل الأمد تأسس في عام ٢٠١٨.

كما تم توقيع مشروع "دعم مالي لمبادرة التعليم الفني الشامل - المرحلة الثانية"، بمنحة قيمتها ٣٢ مليون يورو تهدف إلى تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في مصر. ويعد المشروع جزءًا من المرحلة الثانية ضمن برنامج مكون من ثلاث مراحل، لتحقيق نقلة نوعية في مستوى وجودة التعليم الفني والتدريب المهني من خلال، وتحسين البنية التحتية، وتزويد المرافق بالمعدات الحديثة.

المزيد عن ألمانيا موضح بالتفصيل في الجزء الخامس ضمن أقسام التنمية البشرية.

إيطاليا

خلال العام الماضي، التقت الدكتورة رانيا المشاط، السفير الإيطالي في القاهرة، ميشيل كواروني، لمناقشة الموقف التنفيذي برنامج مبادرة الديون المصرية الإيطالية من أجل التنمية، والتقدم المحرز في تنفيذ المشروعات في المرحلة الثالثة من البرنامج بقيمة ١٠٠ مليون دولار. المزيد عن إيطاليا في الفصل الثاني.

إسبانيا

خلال لقاء بين الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وخوسيه مانويل أباريس، وزير خارجية إسبانيا، بحثت تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية بين مصر وإسبانيا. وسلطت الضوء على التعاون الجاري في قطاعات مثل الموارد المائية والري، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة والنقل، مؤكدة على أهمية دمج آليات التمويل المحلية والدولية لتعزيز خطة الاستثمار في مصر. وعكس هذا الاجتماع، الذي يعد جزءًا من جهد أوسع لتعميق التعاون، للاستفادة من أدوات التمويل المبتكرة مثل مبادرة الديون بالتنمية، والتي يتم تنفيذها بالفعل مع ألمانيا وإيطاليا.

بلغت محفظة التعاون الإنمائي بين الحكومتين المصرية والإسبانية نحو ٨٦٧ مليون دولار لتمويل ٧ مشروعات تنموية في قطاعات الموارد المائية والري، والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة، والتضامن الاجتماعي، والنقل، وذلك خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣، وهو ما يعكس التواصل المستمر والعلاقات الوثيقة بين البلدين، مما جعل مصر المستفيد الأول من التمويلات الإسبانية الدولية خلال السنوات الخمس الأخيرة.

كما أكدت الدكتورة المشاط، على الدور المهم الذي تلعبه إسبانيا في إطار مبادرة فريق أوروبا وأشادت بالوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID) لتعاونها مع القطاعين العام والخاص في مصر، وخاصة في مجال ريادة الأعمال والابتكار. كما تناولت المناقشات إمكانية تعزيز التعاون في تمويل المناخ، ودعم برنامج توقي في مصر، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الشركات والتقدم نحو الأمام

في العام المنقضي، وقّعت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والسفير/ ألفارو إيراززو، سفير مملكة إسبانيا لدى مصر؛ منحتين بقيمة ٨٠٠ ألف يورو، تتيحهما الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي:

- لمشروع «معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في مصانع السكر المصرية».
- وخلق فرص عمل للشباب من أجل التوظيف وإنشاء الشركات - المرحلة الثانية.

التعاون عبر الحدود

أقامت مصر أطر تعاون قوية مع دول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي، لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعالج هذا التعاون التحديات المشتركة مثل تغير المناخ، وإدارة الطاقة، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن الجوانب الرئيسية لهذه الشراكة برنامج التعاون الإقليمي الأوروبي لحوض المتوسط (Interreg NEXT MED) وتعاون مصر مع الاتحاد الأوروبي، الذي يغطي قطاعات مختلفة، مثل التعليم، وتنمية الأعمال، والبحث العلمي.

برنامج التعاون الإقليمي لدول حوض البحر المتوسط (Interreg NEXT MED)

يعد برنامج التعاون الإقليمي الأوروبي لحوض المتوسط (Interreg NEXT MED)، أحد المكونات الرئيسية لبرنامج التعاون عبر الحدود لحوض البحر الأبيض المتوسط، أداة فعالة في تعزيز التعاون عبر الحدود بين دول البحر الأبيض المتوسط. في فبراير ٢٠٢٤، ألفت الدكتورة رانيا المشاط، الكلمة الافتتاحية في الجلسة التعريفية حول المرحلة الثالثة من برنامج التعاون الإقليمي لدول حوض البحر المتوسط (Interreg NEXT MED)، الذي تم تنظيمه بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وسلطة إدارة البرنامج بسردينيا، وذلك بمشاركة بمشاركة نحو ٢٠٠ من ممثلي الجهات الوطنية المختلفة سواء وزارات، وهيئات، وجامعات، ومراكز بحثية، واتحاد الصناعة المصرية، واتحاد الغرف التجارية، وغيرها من الاتحادات، وممثلي عن القطاع الخاص، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وعن الجانب الأوروبي، سلطة البرنامج بسردينيا- إيطاليا.

يهدف البرنامج إلى تعزيز التنمية الذكية والمستدامة والعادلة في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. استفادت مصر من هذه المبادرة من خلال تنفيذ ٢٦ مشروعًا في قطاعات ذات أولوية مثل تنمية الأعمال والسياحة والشركات الصغيرة والمتوسطة والتعليم وتغير المناخ والإدارة الساحلية المتكاملة عبر محافظات مصرية متعددة.

المشروعات الرئيسية

- **تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** يهدف البرنامج إلى تعزيز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، مع التركيز على مناطق مثل كفر الشيخ والإسكندرية والشرقية، لتحفيز التنمية الاقتصادية المحلية.
- **السياحة والبحث العلمي:** عزز البرنامج أيضًا قطاعات السياحة والبحث والتعليم في مصر من خلال مبادرات مشتركة تعزز الابتكار والحفاظ على البيئة.
- **تغير المناخ والطاقة المتجددة:** شاركت مصر في مشروعات تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، مع التركيز على إدارة المياه والطاقة المتجددة والانتقال إلى اقتصاد دائري.

الاتحاد الأوروبي والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

كان تعاون مصر مع الاتحاد الأوروبي من خلال برامج مثل التعاون عبر الحدود لحوض البحر الأبيض المتوسط من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠ فعالاً في تعزيز التنمية الاقتصادية عبر حدود البحر الأبيض المتوسط. كما عززت مشاركة مصر في مبادرة فريق أوروبا واجتماعات مجلس الشراكة العلاقة الاستراتيجية بين مصر والاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠٢٤، التقت الدكتورة رانيا المشاط، وفد من الاتحاد الأوروبي، برئاسة فلوريان إيرماكورا، رئيس وحدة شمال أفريقيا في المديرية العامة للجوار والمفاوضات التوسعية في المفوضية الأوروبية لمناقشة العديد من الموضوعات.

- التجارة والاستثمار: يلتزم الاتحاد الأوروبي بإتاحة ضمانات استثمار بقيمة ١.٨ مليار يورو لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.
- مساندة الاقتصاد الكلي ودعم عجز الموازنات: تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 5 مليار يورو لدعم الإصلاحات الاقتصادية واستقرار الاقتصاد الكلي في مصر.



مجموعة البنك الدولي

نظرة عامة على شراكة مصر مع البنك الدولي

الأجنبي المباشر، واستراتيجية التنمية الصناعية، وبرامج الحماية الاجتماعية مثل تكافل وكزامة، ومشروع التحول الزراعي الغذائي المقاوم للمناخ (CRAFT) في إطار برنامج «نومي»، والبرامج المستقبلية مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ووزاري الإسكان والتنمية المحلية.

وتماشياً مع رؤية الحكومة وجهودها لتمكين القطاع الخاص وزيادة دوره التنموي، تركّز الوزارة على تعزيز استثمارات القطاع الخاص في مجالات التنمية ذات الأولوية، وتعزيز التمويل الأخضر، من خلال الشراكات مع مؤسسات مجموعة البنك الدولي، وخاصة مؤسسة التمويل الدولية.

استثمرت مؤسسة التمويل الدولية ما يقرب من ٢,٤٦ مليار دولار في القطاع الخاص في مصر من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٣، وعلى مدار عام ٢٠٢٤ وقعت المؤسسة العديد من الاتفاقيات مع شركات القطاع الخاص من بينها أوراسكوم القابضة، والبنك التجاري الدولي، كما استثمرت في سندات البنك العربي الأفريقي الدولي، من جانب آخر قدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، نحو ٤٧٠ مليون دولار في شكل ضمانات لـ ١٧ مشروعاً جارياً في قطاعات مثل البنية التحتية والتصنيع والطاقة المتجددة.

إطار الشراكة الاستراتيجية بين مصر ومجموعة البنك الدولي ٢٠٢٣-٢٠٢٧

تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على تنفيذ إطار الشراكة بين مصر ومجموعة البنك الدولي، بهدف تحقيق ثلاث نتائج رئيسية: (١) تحفيز دور القطاع الخاص في التنمية لخلق المزيد من فرص العمل؛ (٢) زيادة الاستثمار في رأس المال البشري؛ و(٣) تحسين القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات. تُعد الحكومة والمشاركة المجتمعية، فضلاً عن تمكين المرأة، من الموضوعات الشاملة التي تدعم التقدم نحو تحقيق النتائج رفيعة المستوى.

منذ عام ١٩٥٩، حافظت مصر والبنك الدولي على شراكة طويلة الأمد، وقام البنك الدولي بتمويل أكثر من ١٧٥ مشروعاً، بإجمالي ما يقرب من ٢٦ مليار دولار في قطاعات رئيسية، بما في ذلك البنية الأساسية، ورأس المال البشري، وإصلاحات القطاع العام، بهدف تعزيز الخدمات وتعزيز نمو القطاع الخاص.

وبصفاتها عضوًا مؤسسًا في مجموعة البنك الدولي، تتعاون مصر مع البنك والمؤسسات التابعة له لتعزيز تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية. وتتضمن هذه الشراكة مبادرات مختلفة، بما في ذلك التقارير التشخيصية للاقتصاد المصري، والمساعدة الفنية، والتمويل التنموي الميسر، والتمويل المختلط لتحفيز القطاع الخاص.

وعلى مدار عقود، دعم البنك الدولي مشروعات مختلفة في مصر بما في ذلك: البنية الأساسية، والتعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والتي ساهمت بشكل كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. يتجاوز حجم محفظة التعاون الإنمائي الحالية بين مصر ومجموعة البنك الدولي ٦ مليارات دولار، وهو ما يعكس التعاون الكبير بين الجانبين.

ويرتبط البنك الدولي ومؤسساته التابعة بشراكة وثيقة مع الحكومة المصرية، على رأسها اتفاقية الخدمات الاستشارية التي وقعتها مؤسسة التمويل الدولية مع الحكومة بشأن برنامج الطرقات الحكومية، بالإضافة إلى الجهود الجارية لإعداد استراتيجية الاستثمار

بداية العام من نيويورك

خلال زيارتها للولايات المتحدة الأمريكية، عقدت الدكتورة رانيا المشاط اجتماعاً ثنائيًا مع رئيس البنك الدولي، آجاي بانجا، وعدد من مسؤولي الإدارة العليا للبنك، لتعزيز العلاقات والتعاون بين مصر والبنك الدولي في ضوء الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، كما التقت رئيس مؤسسة التمويل الدولية، مآختر ديوب، وشاركت في جلسة نقاش مع نائب الرئيس التنفيذي لوكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف، هيروشي ماتانو.

التركيز على التنمية المستدامة والتحول الأخضر

يضع التعاون بين مصر ومجموعة البنك الدولي، تحقيق التنمية المستدامة والشاملة والخضراء، على رأس الأولويات، ويشمل ذلك الجهود المشتركة في تطوير البنية التحتية الخضراء، وتعزيز قدرات الطاقة المتجددة، وتحسين إدارة الموارد المائية.

على مدار العام، عقدت الدكتورة رانيا المشاط، سلسلة من الاجتماعات مع مسؤولي البنك الدولي لمناقشة المشروعات الجارية والمستقبلية في هذه المجالات، والاتفاق على التعاون المستقبلي، في ضوء الاستراتيجيات الوطنية ورؤية مصر ٢٠٣٠.

تمكين القطاع الخاص: وثيقة سياسة ملكية الدولة

إن تمكين القطاع الخاص وإفساح المجال لمشاركته في قيادة جهود التنمية يعد هدفاً لا غنى عنه للحكومة في إطار برنامجها للثلاث سنوات المقبلة، لذلك فإن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تضع القطاع الخاص كمحور رئيسي في استراتيجياتها مع الشركاء الدوليين وعلى رأسهم البنك الدولي.

وتهدف الشراكة إلى تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع ريادة الأعمال، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يقدم البنك الدولي، الدعم الفني للحكومة لتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، والتي تهدف إلى تحسين إدارة الأصول المملوكة للدولة وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد.

وفي إطار تركيز الحكومة المصرية على تمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في تحقيق التنمية الشاملة، التقت الدكتورة رانيا المشاط، والدكتور أسامة الجوهري، مساعد رئيس الوزراء ورئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والسيد/ محمود السقا، مستشار رئيس الوزراء لبرنامج الطرقات، والدكتورة جيهان صالح، مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، لمناقشة جهود الدعم الفني التي يقدمها البنك الدولي للشركات المملوكة للدولة، ومتابعة إطار التعاون الفني بشأن تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.

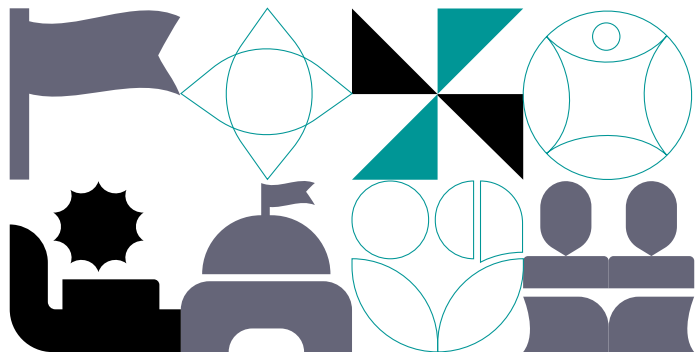
وفي وقت سابق من هذا العام، أوفد البنك الدولي، بعثة إلى مصر لعقد عدة اجتماعات مع الجهات الحكومية لمناقشة جوانب التعاون الفني مع الحكومة بشأن تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في إدارة الأصول المملوكة للدولة.

خلال البعثة، تم عقد ورشة عمل بوزارة المالية حول سياسة توزيع الأرباح على الشركات المملوكة للدولة وأهميتها في إنفاذ سياسة ملكية الدولة. وسلطت الورشة الضوء على أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المصري، بما في ذلك الإيرادات غير الضريبية من الشركات المملوكة للدولة، فضلاً عن التجارب الدولية في تنفيذ سياسات توزيع الأرباح وتحقيق العائدات في مختلف قطاعات الدولة. كما ناقشت كيفية تعظيم الإيرادات غير الضريبية من الشركات المملوكة للدولة ودور وزارة المالية في إعادة استثمار الأرباح لهذه الشركات.

في سياق متصل تتعاون وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع مؤسسات مثل مؤسسة التمويل الدولية، لتعزيز استثمارات القطاع الخاص في مجالات التنمية ذات الأولوية وتعزيز التمويل الأخضر. بلغ إجمالي استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في القطاع الخاص في مصر من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٣ حوالي ٢.٤٦ مليار دولار، كما ضخت المؤسسة استثمارات إضافية عام ٢٠٢٤، إلى جانب الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي ضخت ٤٧٠ مليون دولار في شكل ضمانات لـ ١٧ مشروعاً جارياً في قطاعات البنية التحتية والتصنيع والطاقة المتجددة وغيرها.



تمويل سياسات التنمية



استمرارًا لإجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكل في مصر، أعلنت مجموعة البنك الدولي عن حزمة تمويل بقيمة ٦ مليارات دولار في مارس ٢٠٢٤. تهدف هذه الحزمة، التي سيتم صرفها على مدى السنوات الثلاث المقبلة، إلى دعم أجندة الإصلاح الاقتصادي في مصر، وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية، وتمكين القطاع الخاص. وتوضح حزمة التمويل التزام البنك الدولي بدعم انتقال مصر إلى اقتصاد أخضر وتحسين كفاءة إدارة الموارد العامة.

ويعد برنامج تمويل سياسات التنمية أداة رئيسية لدعم الإصلاحات الهيكلية في مصر والتحول الأخضر. في يونيو ٢٠٢٤، وافق البنك الدولي على تمويل سياسات التنمية بقيمة ٧٠٠ مليون دولار لدعم مبادرات مصر في تعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز المرونة الاقتصادية الكلية، وتعزيز النمو الأخضر. هذا البرنامج هو جزء من مبادرة أوسع نطاقًا مدتها ثلاث سنوات بقيمة ٦ مليارات دولار أعلن عنها البنك الدولي لدعم جهود الحكومة المصرية في الإصلاحات الاقتصادية وخلق فرص العمل والتحول الأخضر.

يستهدف برنامج تمويل سياسات التنمية ثلاث ركائز رئيسية:

دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر

- يتسق برنامج تمويل التنمية مع التزام مصر بالنمو الأخضر، مع الإصلاحات المصممة لتوسيع نطاق مشاريع الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة أنظمة المياه والصرف الصحي، والحد من خسائر الكهرباء.
- كما يدعم البرنامج إنشاء سوق ائتمان الكربون الطوعي ويعزز أطر الحوكمة لتعزيز المرونة المناخية.

تعزيز صمود الاقتصاد الكلي

- يركز برنامج تمويل سياسات التنمية على الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي من خلال العديد من الإجراءات من بينها إلغاء الإعفاءات الضريبية للكيانات الحكومية العاملة في الأنشطة الاقتصادية وتوحيد حساب الضرائب عبر مختلف القطاعات.
- كما تم تقديم تدابير لتحسين المنافسة في سوق الديون المحلية، وخفض تكلفة التمويل الحكومي، وتعزيز الشفافية المالية من خلال تعديلات قانون المالية العامة الموحد.

تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وبيئة الأعمال

- يدعم البرنامج الإصلاحات الرئيسية، بما في ذلك تعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة من خلال إنشاء إطار قانوني لوثيقة سياسة ملكية الدولة.
- يمكن جهاز حماية المنافسة من مراقبة ومكافحة الممارسات غير التنافسية مثل عمليات الاندماج الاحتكارية.
- بالإضافة إلى ذلك، تمت إحالة مشروع قانون بشأن العدالة التجارية إلى البرلمان لتبسيط عملية التعامل مع المطالبات الصغيرة.

المزيد عن برنامج تمويل التنمية مع البنك الدولي في الجزء الثالث.

اجتماعات الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢٤

استعراض عام لفعاليات اجتماعات الربيع

شاركت مصر، مُمثلة في العديد من الجهات، باجتماعات الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢٤، في واشنطن، لتعزيز تعاونها القوي مع مؤسسات التمويل الدولية، كما شاركت الدكتورة رانيا المشاط، بصفتها محافظ مصر لدى مجموعة البنك الدولي، في جلسات رفيعة المستوى مختلفة، بما في ذلك الجلسة العامة للجنة التنمية والاجتماع الوزاري لمجموعة الـ ٢٤.

كانت هذه الجلسات بمثابة منصة لمناقشة التحديات العالمية مثل التوترات الجيوسياسية وتغير المناخ والأمن الغذائي، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية.

البيان الختامي لمجموعة الـ ٢٤ يدعو إلى التزام عالمي قوي نحو بذل جهود أكبر لاستعادة السلام والاستقرار والتعافي



حضر اجتماعات وزراء ومحافظي مجموعة الـ ٢٤ المدير العام لصندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيكا، ورئيس مجموعة البنك الدولي، أجاي بانجا، إلى جانب ممثلين من مختلف البلدان والمؤسسات المالية الدولية.

وأصدرت مجموعة الـ ٢٤ بيانًا ختاميًا، أقرت فيه بالمعاناة الإنسانية الكبيرة التي تسببها الأزمات في جميع أنحاء العالم. وأكدت على الحاجة الملحة إلى التزام عالمي قوي وموحد لاستعادة السلام والاستقرار وإعادة بناء سبل العيش للمتضررين. كما دعت مجموعة الـ ٢٤ المؤسسات المالية الدولية إلى تقديم الدعم للدول المتضررة بطريقة عادلة. على الرغم من توقعات التعافي والنمو المعدل في الاقتصادات المتقدمة، سلط بيان مجموعة الـ ٢٤ الضوء على نقاط الضعف وعدم اليقين المستمرة في المشهد الاقتصادي العالمي، وخاصة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وأشار إلى أن النمو المتوقع للعام المقبل أقل من المستويات المتوسطة للعشرين عامًا التي سبقت جائحة كوفيد-١٩. وتشير المؤشرات إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ أصبح أكثر صعوبة، مما يتطلب من المجتمع الدولي، وخاصة المنظمات المتعددة الأطراف، العمل معًا لتسريع التقدم.

وأشار البيان أيضًا إلى أنه من المتوقع أن تستمر المخاطر الخارجية بسبب التدابير الجارية لمكافحة التضخم، مما يؤدي إلى زيادة احتمالية بقائها مع استمرار سياسات مكافحة التضخم، مما يؤدي إلى تشديد السياسة النقدية وارتفاع مستويات الديون، مما قد يؤثر سلبًا على الآفاق الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التكامل السريع للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي يفرض فرصًا وتحديات، وخاصة للقطاعات كثيفة العمالة في الأسواق الناشئة والبلدان المنخفضة الدخل. كما أن التوترات الجيوسياسية التي تعطل سلاسل التوريد يمكن أن تعيق النشاط الاقتصادي بشكل أكبر. ودعت مجموعة الـ ٢٤ إلى التعاون المتعدد الأطراف لدعم البلدان الضعيفة في التخفيف من مخاطر الجانب السلبي ومعالجة هذه التحديات.

وخلال الاجتماع ألفت الدكتورة رانيا المشاط كلمة مصر والتي أكدت فيها على الآتي:

- إن خارطة طريق تطور البنك هي خطوة إلى الأمام نحو تحقيق النتائج الضرورية على أرض الواقع.
- إن زيادة القدرة المالية للمؤسسة الدولية للتنمية IDA أمر أساسي في ضوء التحديات الاقتصادية.
- إن تفعيل صندوق الخسائر والأضرار، فضلًا عن زيادة تمويل المناخ، أمر ضروري لمعالجة تغير المناخ العاجل.
- إن التعاون المستمر مع بنوك التنمية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية بشكل جزء لا يتجزأ من ضمان الانسجام في أجندة التنمية العالمية.
- يجب وضع المنصات الوطنية للعمل المناخي في صدارة الأولويات لدعم التنمية على أرض الواقع.

اجتماع المجموعة الأفريقية مع رئيس مجموعة البنك الدولي



وخلال الاجتماع الدوري لمجموعة محافظي الدول الأفريقية لدى البنك الدولي، ألفت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، كلمة مصر، وشارك في الاجتماع محافظو دول نيجيريا، والصومال، وجنوب أفريقيا، وكوت ديفوار، وجامبيا، وغيرهم إلى جانب العديد من مسؤولي البنك الدولي.

وركزت كلمة الدكتورة رانيا المشاط، على العديد من المحاور أهمها، أنه وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال سد فجوة التمويل يشكل تحدياً، كما دعت إلى:

- التوسع في وضع استراتيجية قابلة للتطبيق للابتكارات الجديدة في مختبر استثمارات القطاع الخاص التابع للبنك الدولي.
- حشد التمويل اللازم للقارة الأفريقية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.
- تفعيل صندوق الخسائر والأضرار.
- تعزيز قدرة البلدان على تطوير مشاريع قابلة للتمويل.
- الاستثمار في الطاقة المتجددة كآلوية.
- تطوير أسواق الكربون ذات المصدقية.
- إنشاء خطط عمل مناخية قابلة للتنفيذ.

فعاليات رفيعة المستوى

شاركت الوزيرة في مائدة مستديرة حول إصلاح النظام المالي العالمي، نظمها مؤسسة روكفلر وصندوق النقد الدولي، بمشاركة عدد من الوزراء وممثلي المؤسسات المالية الدولية. وترأس الجلسة السيدة ميا موتلي، رئيسة وزراء باربادوس، بمشاركة السيدة تاتيانا روزيتو، نائبة وزير المالية البرازيلي، والسيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة.

كما شاركت «المشاط»، في جلسة نقاشية عقدها المنتدى الاقتصادي العالمي، حول "تحفيز التمويل المناخي الخاص: الوفاء بالوعود للأسواق الناشئة". وركزت الجلسة على حشد التمويل من القطاع الخاص لمعالجة آثار تغير المناخ، وتعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص، وزيادة الاستثمارات في إطار الاستعدادات لمؤتمر المناخ COP29.

كما شاركت معالي الوزيرة في مائدة مستديرة نظمها صندوق النقد الدولي حول توسيع التمويل المناخي. شارك في الجلسة السيد جونيد كمال أحمد، نائب الرئيس لشؤون العمليات في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التابعة لمجموعة البنك الدولي، ومفوض الشراكات الدولية في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب مسؤولين من صندوق النقد الدولي ومؤسستي روكفلر وجي بي مورجان.

وفي جلسة وزارية تحت عنوان "نتائج أسرع وتأثير أكبر"، ناقشت الوزيرة أيضاً تسريع إجراءات التمويل لتعزيز التنمية في الاقتصادات الناشئة.

الاجتماعات الثنائية

خلال اجتماعات الربيع، أجرت الدكتورة رانيا المشاط، مناقشات ثنائية مع كبار مسؤولي البنك الدولي، بما في ذلك الرئيس أجاى بانجا وغيره من المسؤولين.

وتناولت الاجتماعات محاور التعاون بين مصر والبنك الدولي بموجب إطار الشراكة القطرية ٢٠٢٣-٢٠٢٧. وشملت مجالات المناقشة الرئيسية تمكين القطاع الخاص، والإصلاحات الهيكلية، والاستثمار في رأس المال البشري، والعمل المناخي ومشروعات التنمية المستدامة. وعززت الاجتماعات التوافق الاستراتيجي بين الأولويات الوطنية لمصر وآليات دعم البنك الدولي.

الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ٢٠٢٤



نظرة عامة على الاجتماعات السنوية

كما شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠٢٤، وذلك عقب دمج حقبيتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، حيث كانت الاجتماعات بمثابة منصة هامة لمناقشة أولويات التعاون مع مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات الدولية، مع بدء تنفيذ برنامج الحكومة الجديدة، فضلا عن استمرار المناقشات حول التنمية المستدامة وإعادة هيكلة النظام المالي العالمي.

اجتماع مصر والبنك الدولي

خلال الاجتماعات عقدت الدكتورة رانيا المشاط، جلسة نقاش موسعة مع أجاى بانجا، رئيس مجموعة البنك الدولي، بمشاركة عثمان ديون، نائب رئيس البنك للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسيرجيو بيمينتا، نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية. وشهد الاجتماع مناقشات موسعة حول أحدث التطورات في التعاون بين جمهورية مصر العربية والبنك الدولي، أحد أكبر بنوك التنمية المتعددة الأطراف.

وخلال اللقاء أشاد رئيس مجموعة البنك الدولي بالإصلاحات المختلفة التي تقوم بها الحكومة المصرية لتحقيق التنمية ومعالجة التحديات الداخلية والخارجية.

كما تناول اللقاء الشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لدعم جهود تمكين القطاع في مصر. وفي هذا الصدد تطرقت «المشاط»، إلى أهمية خلق شراكات مبتكرة بين المؤسسات والمؤسسات الدولية الأخرى في مصر من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى توفير آليات التمويل للقطاع الخاص.

وناقش الجانبان المشروعات المستقبلية على مستوى تمويل سياسات التنمية، وحوكمة الشركات المملوكة للدولة. كما ناقشا البرنامج المشترك لتطوير سوق رأس المال (J-CAP) الذي تنفذه مؤسسة التمويل الدولية في 18 دولة حول العالم لمناقشة الركائز المقترحة للتعاون المشترك لتطوير سوق رأس المال في مصر.

كما التقت معالي وزيرة بكل من مختار ديوب، المدير العام لمؤسسة التمويل الدولية، وهيروشي ماتانو، نائب رئيس الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بشأن الجهود الرامية إلى تكثيف التعاون في تمكين القطاع الخاص من خلال أدوات مالية مبتكرة.

الاجتماع الوزاري لمجموعة ال٢٤ ودعوة مصر للإصلاح المالي العالمي

كان أحد الأحداث الرئيسية على أجندة مشاركات الدكتوراة رانيا المشاط، الاجتماع الوزاري لمجموعة ال٢٤، والتي عقدت كجزء من الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث ألقت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، كلمة مصر خلال الاجتماعات الوزارية لمجموعة ال٢٤ الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية الدولية والتنمية. وعُقد الاجتماع كريستالينا جورجييفا، المدير العام لصندوق النقد الدولي، وأكسل فان تروينسبورج، نائب رئيس مجموعة البنك الدولي، وممثلين من الدول الأعضاء.

وفي كلمتها أكدت الدكتوراة رانيا المشاط، أن الأمن الغذائي يمثل أولوية قصوى، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بجهود التكيف مع تغير المناخ وتوفير المياه، مشددة على ضرورة اتباع نهج أكثر توازنًا بين تخصيص الموارد للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الوطنية لكل دولة لضمان حماية الإمدادات الغذائية ومصادر المياه، منوهة إلى أن أزمة الديون وتدفعات الأموال غير المشروعة تتطلب اهتمامًا عاجلاً، مؤكدة أن التحديات المالية التي تواجهها الدول تختلف وتتطلب حلولاً مبتكرة ومخصصة، بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية الخاصة بكل دولة.

ودعت إلى أهمية تعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية في مواجهة التحديات، مشيرة إلى أن المؤسسات الدولية مطالبة بدعم سياسات النمو والتشغيل لتحقيق التنمية المستدامة. كما أكدت على ضرورة تحسين إمكانية الوصول إلى الموارد وتعزيز الشراكات بين البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى لضمان سياسات تجارية أكثر عدالة وكفاءة.

وأثنت على الجهود الدولية لدعم الاستقرار المالي وتعزيز النظام النقدي العالمي، مشيدة بالدعوة التي وجهتها مجموعة ال٢٤ لإجراء مراجعة شاملة لسياسات صندوق النقد الدولي بهدف تعزيز صلابته الاقتصاد العالمي وزيادة استقرار النظام النقدي.

وأصدرت مجموعة ال٢٤ بيانًا ختاميًا أعربت فيه عن قلقها من الأزمات الإنسانية والصراعات التي تهدد النمو العالمي، مشيرة إلى التحديات التي تواجه الأسواق الناشئة والدول النامية، والتي تتطلب من صندوق النقد الدولي مواصلة دعم الاستقرار العالمي وتعزيز النظام النقدي.

كما رحب البيان بمراجعة سياسات صندوق النقد الدولي وإدماج التحديات الناشئة مثل المخاطر المناخية والدين العام المحلي في إطار استدامة القدرة على تحمل الدين للبلدان منخفضة الدخل، ودعا إلى إصلاحات إضافية لتخفيف الرسوم الإضافية وتخفيض معدلات الفائدة. وأشاد البيان بإطلاق الصندوق الاستئماني لمرفق المنح المخصص لإعداد المشروعات، مشيرًا إلى أن تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية IDA يمثل عاملاً مهماً لدعم البلدان الأقل دخلًا وتحقيق الاستقرار المالي.



خلال وجودها في واشنطن، شاركت «المشاة»، في سلسلة من الموائد المستديرة رفيعة المستوى، لمناقشة قضايا التنمية العالمية، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص، ومعالجة تحديات الديون، والاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز حلول تمويل المناخ.

شاركت الدكتورة رانيا المشاة، في ندوة حول تعزيز تمويل المناخ.. الاستعداد لمؤتمر المناخ COP ٣٠، استضافتها السيدة/ أمينة محمد، نائب الأمين العام للأمم المتحدة، وبمشاركة كبار القادة في مجال الاقتصاد الكلي والتكيف مع المناخ واقتصاد الطبيعة والتمويل الدولي.

كما شاركت في جلسة حوارية مع معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، حول "مستقبل النمو"، لمناقشة آفاق وأولويات الاقتصاد العالمي وتسلط الضوء على أفضل الممارسات والسياسات على المستوى الوطني التي تعزز النمو المبتكر والشامل والمستدام والقادر على التكيف مع الظروف المتغيرة، وذلك بحضور نخبة من ممثلي الحكومات والقطاع الخاص، من بينهم الدكتور محمود محي الدين، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لتمويل التنمية، والسيد/ مسعود أحمد، رئيس مركز التنمية العالمية.

مع التركيز على التمويل، شاركت «المشاة»، مع رئيس البنك الدولي، السيد/ أجاي بانجا في مائدة مستديرة حول الحلول المالية الجديدة لتسريع التنمية وفي مائدة مستديرة استضافتها المملكة المتحدة حول "التفويض في عالم هش".

في ظل التحديات المتزايدة التي تفرضها الديون العالمية، شاركت الدكتورة رانيا المشاة، في مناقشات عميقة مع الحائز على جائزة نوبل جوزيف ستيجلتز، وكبير خبراء الاقتصاد في البنك الدولي إندرميت جيل، وغيرهما من القادة العالميين بشأن الحلول لدعم البلدان الناشئة والتنمية.

كان تعزيز مشاركة القطاع الخاص أيضًا موضوعًا رئيسيًا، حيث التقت «المشاة»، بمؤسستي جيفريز وجيه بي مورجان، إلى جانب ٧٥ شركة عالمية، لعرض جهود الإصلاح الهيكلي الأخيرة في مصر، وإجراءات تمكين القطاع الخاص، إلى جانب وزيري المالية، والاستثمار والتجارة الخارجية.

كما التقوا أيضًا بغرفة التجارة الأمريكية بشأن برنامج الإصلاح الهيكلي في البلاد لتعزيز القدرة التنافسية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي.

القارة الأفريقية في مركز الصدارة

من جانب آخر شاركت الدكتورة المشاة، في اجتماع مجموعة العمل الأفريقية رفيعة المستوى المعنية بالهيكل المالي العالمي، مؤكدة على قدرة أفريقيا على لعب دور رئيسي في التحول الأخضر العالمي. ومع ذلك، أشارت إلى الحواجز المالية الكبيرة التي تواجهها البلدان الأفريقية، وخاصة عدم القدرة على الوصول إلى التمويل بأسعار مناسبة لمشروعات البنية التحتية والمناخ. كانت مصر في طليعة الدول الداعية إلى الإصلاحات المالية التي تخدم بشكل أفضل التحديات الفريدة التي تواجه القارة، وخاصة من خلال أسواق الكربون ومبادرات الطاقة المستدامة. وهذا يتطلب أن يكون النظام المالي العالمي أكثر شمولاً للدول الأفريقية، ويؤكد على الحاجة إلى آليات التمويل الميسر وبناء القدرات المصممة خصيصاً لمسارات التنمية في البلدان الأفريقية.

كما شاركت الدكتورة رانيا المشاة، في اجتماع المحافظين الأفارقة مع رئيس البنك الدولي، السيد/ أجاي بانجا. وركزت المناقشات على الحاجة إلى الاستفادة من الشراكات عبر بنوك التنمية متعددة الأطراف لتعظيم أثر التعاون الإنمائي، وزيادة الابتكار، وتبادل المعرفة، وهذا يتطلب تعاوناً وثيقاً بين البنك الدولي والاتحاد الأفريقي، فضلاً عن الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية واليونكتاد، من أجل التجارة بين البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي.

وأخيرًا، تحدثت الوزيرة في فعالية رفيعة المستوى بعنوان "تنظيم أسواق الكربون الناشئة في أفريقيا: التحديات والفرص"، نظمتها الهيئة العامة للرقابة المالية، وتحالف جلاسجو المالي من أجل صافي انبعاثات صفري (GFANZ)، ومبادرة أسواق الكربون في أفريقيا، بمشاركة الدكتور محمود محيي الدين المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لتمويل خطة التنمية المستدامة، والدكتور محمد فريد رئيس هيئة الرقابة المالية، والسيد جان بول سيرفايس رئيس المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

تعاني القارة الأفريقية بشكل خاص من آثار تغير المناخ وتتعرض لتقلبات مناخية شديدة، مما يعوق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة، مضيفة أن أسواق الكربون وسيلة فعالة للحد من انبعاثات الغازات الضارة لأنها تعزز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وتسمح هذه الأسواق أيضًا بإنشاء نظام يربط بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية، من خلال الاستفادة من الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة والمبادرات البيئية الأخرى التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبفضل ثروتها من الموارد الطبيعية، تتمتع أفريقيا بالقدرة على إنشاء أرصدة كربونية موثوقة وفعالة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، مما يعزز مصداقية أسواقنا.

حول أنظمة الغذاء والوظائف والنمو

يمثل تعزيز أنظمة الأغذية الزراعية العالمية إمكانات هائلة لدفع النمو المستدام وخلق فرص العمل، وهو جزء أساسي من أجندة تنمية رأس المال البشري في مصر.

خلال الحدث الرائد "أنظمة الغذاء والوظائف والنمو"، أكدت الدكتورة رانيا المشاط، على الجهود التي تنفذها الدولة من خلال محور الغذاء ببرنامح «نُومِي»، لتعزيز التكيف مع التغيرات المناخية ودعم التنمية المتكاملة وإدارة المياه، بالشراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبنك التنمية الأفريقي. تركز جهودنا التعاونية مع شركاء التنمية على صياغة المشروعات بدقة من خلال مشاورات واسعة النطاق مع الأطراف ذات الصلة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص لتعظيم التأثير.

أولويات مؤسسات بريتون وودز في العقد المقبل بعد مرور ٨٠ عامًا على تدشينها

إن قدرة المؤسسات الدولية على التعامل مع التحديات المعقدة اليوم أمر بالغ الأهمية، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى هيكل مالي عالمي جديد قادر على تلبية المتطلبات المتطورة في عصرنا.

شاركت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في المؤتمر الذي نظمه مركز التنمية العالمية CGD ، حول أولويات مؤسسات بريتون وودز في العقد المقبل بعد مرور ٨٠ عامًا على تدشينها.

وبما أن الاجتماعات السنوية في واشنطن تشكل دائمًا فرصة لدفع المناقشات الهادفة إلى الأمام بشأن التعافي الاقتصادي والتنمية والإصلاح المالي العالمي، فقد ركزت المناقشات على الأولويات التي ينبغي أن تشكل العقد المقبل، وخاصة في ظل التحديات المناخية والجيوسياسية والمالية الجديدة والفريدة من نوعها.

وناقش الحدث، أولويات مؤسسات بريتون وودز، التي تأسست منذ 80 عامًا، وتفرض عليها الأوضاع الحالية تغيرات طارئة من أبرزها التغيرات المناخية، والتوترات الاقتصادية والجيوسياسية، وكيف تتغلب المؤسسات على تلك التحديات .

نظرة عامة على تقرير جاهزية بيئة الأعمال

بالتنسيق مع مجموعة البنك الدولي، تم إدراج مصر في المرحلة الثالثة من تقرير جاهزية بيئة الأعمال المقرر إطلاقه في أكتوبر 2026، ليحل محل تقرير ممارسة الأعمال. سيعتمد هذا التقرير على البيانات المستمدة من تحليل مسح الشركات، إلى جانب مشاورات الخبراء.

يهدف هذا المسح إلى جمع البيانات التي ستساهم في تطوير السياسات المستهدفة بالتقرير، فضلاً عن دراسة نمو القطاع الخاص على المستويين الوطني والدولي. سيساعد هذا المسح أيضًا في صياغة أول تقرير جاهزية بيئة الأعمال، والذي سيوفر معايير عالمية عبر مختلف جوانب بيئة الأعمال مع رؤى من القطاع الخاص. يتسق تقرير جاهزية بيئة الأعمال بشكل جيد مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وخطط الاستدامة قصيرة الأجل لزيادة مشاركة القطاع الخاص، حيث سيتم عقد ورشة عمل حول جمع البيانات للتقرير مع أصحاب المصلحة المعنيين والوزارات المعنية.

التعاون مع البنك الدولي لإعداد استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

عقدت الدكتورة رانيا المشاط والمهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية اجتماعًا مع وفد البنك الدولي لمناقشة التقدم المحرز في استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر المصرية للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠. وتهدف الاستراتيجية، التي تم تطويرها بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، إلى تعزيز مناخ الاستثمار في مصر من خلال تنويع وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتتوافق هذه المبادرة مع رؤية مصر الأوسع للنمو الاقتصادي وتوجيهات المجلس الأعلى للاستثمار.

أكد المهندس حسن الخطيب، على التزام الحكومة بخلق بيئة استثمارية تنافسية ومستقرة من شأنها جذب استثمارات أجنبية كبيرة. وأكد على المزايا الاستراتيجية لمصر، بما في ذلك قوتها العاملة الماهرة والبنية التحتية المتقدمة والموقع الجغرافي، مما يجعلها وجهة رئيسية للتجارة والاستثمار الإقليميين. كما سلط الضوء على موارد الطاقة المتنوعة في مصر والمشاركة في العديد من الاتفاقيات التجارية، والتي توفر حوافز إضافية للمستثمرين الأجانب. وأكد الوزيران على التعاون الجاري مع البنك الدولي والكيانات الوطنية الأخرى لاستكمال استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي سندعم أهداف مصر للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

الهيكل والركائز الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية

- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الجودة العالية والاحتفاظ بها يتطلب:
- الترويج للاستثمار الفعال
- إطار استثماري ملائم
- تعظيم العوائد

كل ما سبق يحتاج إلى بيئة ملائمة للأعمال، واستقرار الاقتصاد الكلي، والقدرة على التنبؤ بالسياسات.

ومن هنا تأتي أهمية التعاون الفني في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتوفير خارطة طريق واضحة لجذب الاستثمارات الأجنبية المستدامة، إلى جانب الجهود المبذولة لتحسين إدارة الاستثمار العام ومشاركة القطاع الخاص.

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، هو شريك رئيسي في جهود مصر لتعزيز تنمية القطاع الخاص والنمو المستدام. ولعبت استثمارات البنك دورًا مهمًا في تعزيز المرونة الاقتصادية وتعزيز القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الطاقة المتجددة والنقل ورأس المال البشري.

وبصفتها عضوًا مؤسسًا في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تلقت مصر أكثر من ١٢ مليار يورو من الاستثمارات، لتنفيذ أكثر من ١٧٤ مشروعًا. وتركز هذه الاستثمارات في المقام الأول على المؤسسات المالية (٢٨%) والصناعة والتجارة والأعمال الزراعية (٢٠%) والبنية التحتية المستدامة (٥٢%).

كانت مصر أكبر دولة عمليات في منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط على مدى السنوات الخمس الماضية على التوالي، من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٢، مما يؤكد أهمية الشراكة في دفع النمو الاقتصادي.

وتركز محفظة التعاون على مجموعة متنوعة من القطاعات بما في ذلك البنية التحتية، والنقل، وإدارة المياه والصرف الصحي، وإدارة المخلفات الصلبة، والطاقة.



الاستراتيجية القطرية المشتركة بين مصر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ٢٠٢٢ - ٢٠٢٧

يعد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية داعماً رئيسياً لتمكين القطاع الخاص في مصر، حيث يوجه أكثر من ٨٠٪ من استثماراته نحو شركات القطاع الخاص، وفي عام ٢٠٢٤، ساهم البنك في تحفيز مشاركة القطاع الخاص، في محور الطاقة ببرنامج «نومي»، لتوسيع نطاق قدرات الطاقة المتجددة في مصر، كما دعم البنك القطاع الخاص من خلال التمويل المباشر والمساعدة الفنية، مما مكن المزيد من الشركات من الابتكار والنمو. **الدكتورة رانيا المشاط**



- الموارد.
- تطوير البنية الأساسية المستدامة والمقاومة للمناخ.
- تشجيع الاستثمارات الخضراء الخاصة.
- الركيزة الثالثة: تعزيز القدرة التنافسية والحكومة**
- تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والابتكار.
- تحفيز اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي.
- تحسين الشفافية ومناخ الأعمال ومؤسسات السوق.
- دعم الإدارة العامة الفعالة والمستدامة.

وتتسق الاستراتيجية مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، مع الأولويات الوطنية لمصر، وخاصة برنامج عمل الحكومة، والذي يسلط الضوء في نهاية المطاف على ملكية الدولة والاتجاه الواضح للشراكة.

في فبراير ٢٠٢٢، وافق مجلس إدارة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على الاستراتيجية القطرية الجديدة مع مصر، والتي حددت أجندة التعاون للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧. وتستند الاستراتيجية إلى ثلاثة ركائز تتماشى مع أولويات التنمية المستدامة الوطنية:

الركيزة الأولى: تعزيز اقتصاد أكثر شمولاً

- دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين الوصول إلى التمويل.
- خلق فرص اقتصادية للشباب والنساء.
- دعم تنمية المهارات وتكافؤ الفرص.

الركيزة الثانية: تسريع التحول إلى الاقتصاد الأخضر

- توسيع نطاق توليد وتخزين الطاقة المتجددة.
- تعزيز كفاءة الطاقة والحفاظ على

مجالات التعاون الرئيسية الطاقة المتجددة والتحول الأخضر

يلعب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية دورًا مهمًا في التحول الأخضر في مصر. فقد مول مشروعات كبرى للطاقة المتجددة، بما في ذلك مزارع الطاقة الشمسية وطاقات الرياح، مما ساعد البلاد على تحقيق هدفها المتمثل في توليد ٤٢% من الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٠، ومن بين المشروعات الرئيسية مشروع محطة بنبان للطاقة الشمسية، وهو أحد أكبر المنشآت على مستوى العالم، ويدعمه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إلى جانب مؤسسات أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، يدعم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، مشروعات الطاقة ضمن برنامج «نُؤمِّي»، حيث تُعد مصر قوة في مجال التحول إلى الطاقة المتجددة بين البلدان الناشئة، وهذا يخلق فرصًا هائلة للانتقال من الاعتماد على الوقود التقليدي، وفتح الطريق أمام صناعات جديدة.



لقد حققت الشراكة بين مصر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تقدمًا كبيرًا، من خلال التعاون الوثيق على مختلف المستويات، ودعم جهود التنمية في الدولة وتنفيذ المشروعات الرئيسية. وهذا يسلط الضوء على العلاقة الاستراتيجية المثمرة مع البنك، حيث تعد مصر عضوًا مؤسسًا. **السيدة أوديل رينو باسو، رئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.**

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية هو الشريك الرئيسي لمصر محور الطاقة ببرنامج «نُؤمِّي»

حصل تحالف البحر الأحمر لطاقة الرياح (تحالف أوراسكوم للإنشاءات وإنجي الفرنسية وتويوتا اليابانية)، على تمويل بقيمة ٧٢٥ مليون دولار، من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك اليابان للتعاون الدولي "جيتك"، لتنفيذ مشروع مزرعة رياح جديدة بخليج السويس ٢ بقدره ٦٥٠ ميغاوات

- بصفته شريك التنمية الرئيسي بمحور الطاقة ضمن برنامج «نُؤمِّي»، يقوم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بحشد التمويلات المبتكرة لمشروعات الطاقة المتجددة التي من المستهدف تنفيذها.

ويستهدف محور الطاقة ببرنامج «نُؤمِّي» على تحقيق العديد من الأهداف لتدشين محطات طاقة متجددة بقدره ٢٠ جيجاوات:

التأثير التنموي:

- يعزز تنفيذ المشروع تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية للوصول إلى النمو الاقتصادي المستدام وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.
- إغلاق ١٢ محطة طاقة تقليدية لوقف ٧ ملايين طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- تشغيل ١٠ جيجاوات من محطات الطاقة الشمسية وطاقات الرياح مما يوفر ١٧ مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
- توفير ١.٢ مليار دولار سنوياً كان من الممكن إنفاقها على توفير الوقود اللازم لتشغيل هذه المحطات.

مشروعات القطاع الخاص في إطار محور الطاقة ببرنامج «نُؤمِّي»

خلال عام ٢٠٢٤ شهد محور الطاقة ببرنامج «نُؤمِّي» تطورات كبيرة من خلال إتاحة العديد من التمويلات من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وغيره من شركاء التنمية للتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، من بينها:

- حصلت شركة أكوا باور على تمويل تنموي بقيمة ١٨٢ مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية EBRD، وصندوق أوبك للتنمية الدولية OPEC، والبنك الإفريقي للتنمية AFDB، و"صندوق الطاقة المستدامة لإفريقيا" التابع لـ "البنك الإفريقي للتنمية"، وصندوق المناخ الأخضر GCF، و"الشركة العربية للاستثمارات البترولية" (إبيكورب)، و"البنك العربي، وذلك لتنفيذ مشروع محطة "كوم أمبو"، بقدره ٢٠٠ ميغاوات شمسي.

محور النقل المستدام ببرنامج «نُؤمِّي» (بنك الاستثمار الأوروبي هو شريك التنمية الرئيسي)

- يسهم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في تنفيذ مشروعات هذا المحور من خلال التمويل المشترك مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى لبعض المشروعات من بينها مشروع مترو أبو قير بمحافظة الإسكندرية.

إن تعزيز مفهوم التحول الأخضر والمرونة يتطلب جهود مشتركة بين الأطراف المعنية والشراكات البناءة. وإن مبادرة "المدن الخضراء" التي أطلقها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية هي برنامج مبتكر يدعو إلى حلول مستدامة للانتقال إلى اقتصاد أخضر.

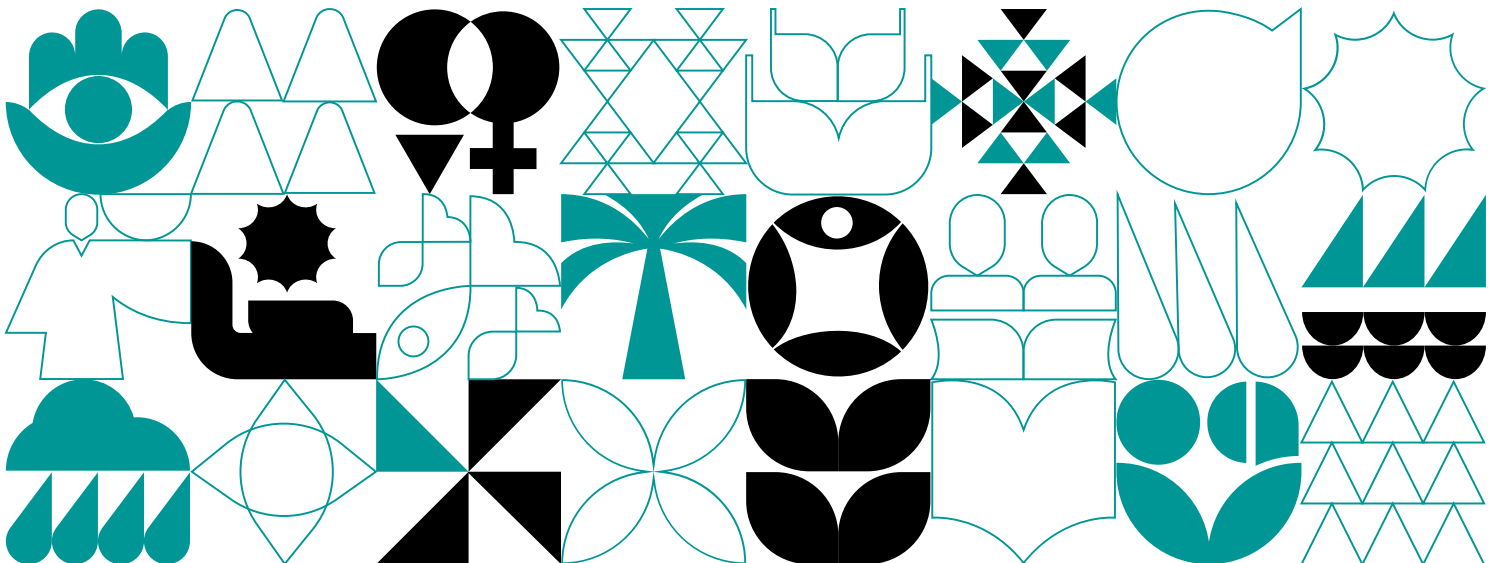
في مصر، تركز مبادرة المدن الخضراء على ثلاثة مدن من خلال العديد من المشروعات: الميناء الجاف في مدينة السادس من أكتوبر، وخطوط مترو القاهرة الكبرى، ومترو أبو قير بالإسكندرية.

تسلط هذه المشروعات، الضوء على أهمية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتطوير البنية التحتية المستدامة وتأثيرها على خلق مناخ استثماري.

تماشياً مع خطط التحديث في مصر، لعب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية دوراً رئيسياً في تطوير البنية الأساسية المستدامة، وخاصة في قطاع النقل. فقد مول البنك توسيع وتحديث أنظمة النقل العام، مثل مترو القاهرة ومشروع مترو أبو قير في الإسكندرية.

إن مشروع مترو أبو قير، الذي يربط الإسكندرية بأبو قير من خلال خط مترو أنفاق بطول ٢٢ كيلومتراً، له فوائد عديدة، بما في ذلك تحسين سلامة المواطنين من خلال استبدال طرق النقل التقليدية والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو ٢٢ ألف طن سنوياً.

كما أن دعم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للخط الثاني لمetro القاهرة الكبرى يتماشى مع رؤية مصر للبنية التحتية للنقل المستدام، من خلال التوسع في استخدام وسائل النقل التي تعمل بالطاقة الكهربائية، حيث ينقل Metro القاهرة الكبرى نحو ٢٠٠ مليون راكب سنوياً، مع إمكانية زيادة الطاقة الاستيعابية بنحو ٥٠%، كما يقلل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الملوثة للهواء بنحو ٣١ ألف طن سنوياً.



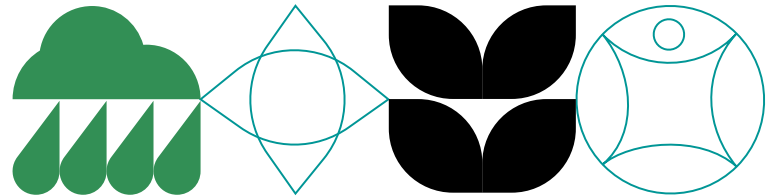
زيارة مجلس إدارة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار لمصر

خلال زيارة مهمة استمرت ستة أيام في مارس ٢٠٢٤، التقى مجلس إدارة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مع الدكتورة رانيا المشاط، ومسؤولين مصريين لمراجعة نتائج شراكتهم مع مصر. وسلطت الزيارة الضوء على التزام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية القوي بدعم أجندة التنمية في مصر، وخاصة في مجال العمل المناخي وتمكين القطاع الخاص وتطوير البنية التحتية.

وضم وفد مجلس إدارة البنك الأوروبي، كاثرين تك، المدير التنفيذي لمجموعة (أستراليا وكوريا ونيوزيلندا ومصر) لدى البنك، وإيلينا أباريسي، المدير التنفيذي لمجموعة (إسبانيا والمكسيك والإمارات العربية المتحدة)، وخوسيه لياندرو، المدير التنفيذي لدول الاتحاد الأوروبي بالبنك.

وقام وفد البنك الأوروبي بجولة تفقدية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة بالمنطقة، حيث تفقد مصنع مصر للهيدروجين الأخضر الذي قام البنك الأوروبي بتمويله منذ عامين، وقام بتصدير أول شحنة أمونيا خضراء في العالم نوفمبر الماضي، ومصنع الشركة المصرية للصناعات الأساسية EBIC، وميناء السخنة الذي يشهد العديد من أعمال التطوير ليكون أهم ميناء على البحر الأحمر.

وقام وفد مجلس إدارة البنك الأوروبي بجولة تفقدية بمحافظة الإسكندرية، واستقل قطار التالجو، الذي قام البنك الأوروبي بتمويله، حيث تابع سير تنفيذ المشروعات التي يقولها البنك في إطار برنامج المدن الخضراء في المحافظة ومنها مشروع مترو الإسكندرية/ أبوقير، ومناقشة خريطة المشروعات المستقبلية في مجال العمل المناخي، والبنية التحتية المستدامة والنقل، والمياه والصرف الصحي، ومواجهة التغيرات المناخية، إلى جانب ذلك تفقد وفد البنك العديد من المشروعات الأخرى.



المناقشات الاستراتيجية والخطط المستقبلية

طوال عام ٢٠٢٤، انخرطت مصر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مناقشات متعددة رفيعة المستوى لتعزيز شراكتهم. وفي أحد الاجتماعات، ناقشت الدكتورة رانيا المشاط فرص توسيع التعاون مع نائب رئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للسياسات والشراكات، مع التركيز على تنمية رأس المال البشري، والطاقة المتجددة، والقطاع الخاص.

كانت الشراكة بين مصر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مفيدة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتمكين القطاع الخاص، ودعم التحول الأخضر في مصر. ومن المتوقع أن تساعد الاستثمارات المستمرة في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة المتجددة والبنية الأساسية والتنمية البشرية مصر في تحقيق أهداف رؤيتها ٢٠٣٠ وتعزيز مكانتها كقائدة في التنمية المستدامة.

الاجتماعات السنوية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ٢٠٢٤

يعقد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية اجتماعات سنوية كجزء من جهوده لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتعزيز التعاون، ومناقشة استراتيجيات الاستثمارات المستقبلية. انعقدت الاجتماعات السنوية الثالثة والثلاثون للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في العاصمة يريفان، بدولة أرمينيا في مايو ٢٠٢٤، وشاركت الدكتورة رانيا المشاط، التي تم اختيارها نائبة لرئيس الاجتماعات، مما وفر لمصر منصة مهمة لتسليط الضوء على شراكتها مع البنك وعرض إنجازات البلاد في تنمية القطاع الخاص، والتحول الأخضر، والإصلاحات الاقتصادية. وخلال الاجتماعات، شاركت معالي الدكتورة رانيا المشاط، كنائبة لرئيس مجلس محافظي البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وعقدت اجتماعات ثنائية متعددة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وشركاء التنمية الدوليين.

افتتاح الاجتماعات السنوية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

تضمن افتتاح الاجتماعات السنوية سلسلة من الفعاليات والمناقشات التي تناولت التحديات الاقتصادية العالمية، والدور التنموي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، واستراتيجيات الاستثمار المستقبلية.

تحت شعار "معاً من أجل التأثير"، ناقش مجلس المحافظين العديد من القضايا، أبرزها إعادة انتخاب رئيس البنك لفترة ثانية، والخطة الاستراتيجية ٢٠٢٣-٢٠٢٦، وزيادة رأس المال، وتوسيع عمليات البنك في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء من خلال ضم دول جديدة.

لقاءات ثنائية مع رئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمزيد

عقدت الدكتورة المشاط اجتماعاً شاملاً، مع السيدة أوديل رينو باسو، رئيسة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، لمناقشة الشراكة الاستراتيجية بين مصر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وأشادت بجهود البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على مدى السنوات الأربع الماضية في دعم أجندة التنمية في مصر، وخاصة في تمويل القطاع الخاص ومشاريع الطاقة المتجددة.



يشيد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته مصر مع صندوق النقد الدولي لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، خاصة على مستوى إدارة الشركات المملوكة للدولة، من أجل تمكين القطاع الخاص. **السيدة أوديل رينو باسو، رئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.**

انتخاب رئيس البنك

خلال الاجتماعات السنوية، تم إعادة انتخاب السيدة/ أوديل رينو باسو، رئيسة البنك، لقيادة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لمدة أربع سنوات قادمة، بعد انتخابها من قبل مجلس المحافظين، بعد توليها رئاسة البنك في عام ٢٠٢٠ كأول رئيسة للبنك.



لقد قادت السيدة أوديل رينو باسو، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، على مدى ٤ سنوات مليئة بالتحديات، بدءاً من جائحة كوفيد-١٩ ومروراً بالعديد من التحديات الجيوسياسية. ولعب البنك دوراً حيوياً وفعالاً مع الدول الأعضاء لمواجهة تلك التحديات، وأدى دوره كواحد من أكبر بنوك التنمية متعددة الأطراف في العالم. **الدكتورة رانيا المشاط**

مصر تستضيف الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٢٧

كان أحد أهم القرارات في الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٢٤ هو اختيار مصر كمستضيفة للاجتماعات السنوية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لعام ٢٠٢٧، في ظل أهميتها الاستراتيجية كعضو مؤسس في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ونجاحها في تنفيذ مشروعات تنموية واسعة النطاق بدعم من البنك.

وأكدت الدكتورة رانيا المشاط أن هذا القرار يعكس قيادة مصر ودورها الفاعل على الساحة الدولية، خاصة بعد استضافة أحداث عالمية كبرى مثل مؤتمر المناخ COP27، مضيفة أن "استضافة الاجتماعات السنوية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لعام ٢٠٢٧ في شرم الشيخ من شأنها أن تعزز دور مصر الريادي في التعاون الدولي والتنمية المستدامة.

تكريم المؤسسات المصرية

شهدت الاجتماعات السنوية للبنك فوز البنوك المصرية بـ ٣ جوائز البنك، حيث تم إعلان فوز البنك الأهلي المصري، بجائزة أفضل صفقة في مجال التجارة الخضراء لعام ٢٠٢٣، بالإضافة إلى فوز البنك بجائزة البنك الأكثر نشاطاً من حيث حجم تمويلات التجارة الخضراء، ومن جانب آخر تم إعلان فوز البنك التجاري الدولي، البنك الأكثر نشاطاً في مصر لعام ٢٠٢٣، وتُمنح تلك الجائزة للبنك الذي نفذ معه البنك الأوروبي أكبر عدد من المعاملات التجارية.

عرض برنامج "نُؤمّي"

كانت إحدى الجلسات الرئيسية التي عقدت خلال الاجتماعات السنوية مناقشة آفاق الاستثمار ضمن برنامج «نُؤمّي»، خلال الجلسة التي نظمتها الوزارة، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، حول آفاق الاستثمار الخاص بالبرنامج لاستعراض نموذج المنصات الوطنية في مصر الذي يعمل على تشجيع الاستثمارات المناخية، وذلك بمشاركة السيد/ عمرو علام، رئيس شركة حسن علام القابضة، والسيد/ هاري بويد كارنتر، المدير التنفيذي لاستراتيجيات المناخ بالبنك الأوروبي، وأدار الجلسة الدكتورة هايكي هارمجار، المديرية الإقليمية لمنطقة جنوب وشرق المتوسط لدى البنك.

وشهدت الجلسة إشارات من المشاركين، ببرنامج «نُؤمّي» باعتباره نموذجاً للمنصات الوطنية في مجال العم المناخي، ودوره في إتاحة التمويلات الميسرة والدعم الفني للقطاع الخاص لتنفيذ المشروعات المدرجة ضمن البرنامج.

بنك الاستثمار الأوروبي



لعب بنك الاستثمار الأوروبي، الذراع التمويلي وبنك المناخ للاتحاد الأوروبي، دورًا محوريًا في رحلة التنمية في مصر لأكثر من أربعة عقود، ليصبح أحد أهم شركاء التنمية متعددي الأطراف في البلاد، وتعد مصر أكبر دولة عمليات لبنك الاستثمار الأوروبي خارج الاتحاد الأوروبي، وعلى مر السنين، نمت الشراكة لتشمل قطاعات مختلفة، مثل النقل والطاقة والمياه والصحة وتنمية القطاع الخاص.

بدأت العلاقات المشتركة بين جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الأوروبي في عام ١٩٧٩، حيث يعمل البنك، باعتباره الذراع التمويلي للاتحاد الأوروبي، للاتحاد الأوروبي، على توفير التمويل الإنمائي الميسر والدعم الفني للمشاريع للقطاعات الحكومية والخاص. ومنذ هذا التاريخ، ضخ البنك استثمارات بقيمة ١٣,٧ مليار يورو في القطاع الحكومي والخاص.

في السنوات الأخيرة، ركز بنك الاستثمار الأوروبي على دعم التحول الأخضر والتنمية المستدامة في مصر، وقدم مساهمات كبيرة من خلال برنامج «نوفي»، محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة، وكذلك النقل المستدام، ويسلط هذا الفصل الضوء على مجالات التعاون الرئيسية والأحداث والاتفاقيات التي شكلت مشاركة بنك الاستثمار الأوروبي في جهود التنمية بمصر.

نظرة عامة على شراكة مصر مع بنك الاستثمار الأوروبي

في بداية عام ٢٠٢٠، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي «بيانًا مشتركًا» اتفقا فيه على تكثيف التعاون الثنائي لتعزيز النمو الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، فضلاً عن الدعم الذي يقدمه بنك الاستثمار الأوروبي لمصر في مشاركته الشاملة. وبالتالي، فيما يتعلق بالقطاع الخاص، قدم بنك الاستثمار الأوروبي لمصر ٢,٨٠٣ مليار دولار، من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٣، ليحتل المرتبة الأولى كشريك تنمية على مدى السنوات الأربع الماضية لدعم تنمية القطاع الخاص في مصر من خلال البنوك المحلية وصناديق الأسهم والشركات. ويشمل ذلك:

- التمويلات التنموية لبنك القاهرة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التمويلات التنموية لبنك مصر لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة كوفيد-١٩.
- التمويلات التنموية للبنك الأهلي المصري لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الشركات ذات القيمة السوقية المتوسطة MIDCAPs لمواجهة كوفيد-١٩.

تعززت علاقة مصر مع بنك الاستثمار الأوروبي باستمرار، وخاصة منذ عام ٢٠٢٠، عندما تم إنشاء إطار الشراكة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧. وتركز هذه الاستراتيجية على المجالات الهامة للتنمية المستدامة في مصر، مثل الصحة، والتعليم، ومعالجة المياه، والطاقة، والنقل، ودعم القطاع الخاص.

تعتبر مصر أول وأكبر دولة عمليات لبنك الاستثمار الأوروبي خارج الاتحاد الأوروبي.

اليوم، تبلغ قيمة محفظة التعاون الجارية ٣,٦ مليار دولار لتمويل ١٨ مشروعًا تنمويًا في قطاعات مختلفة، بما في ذلك النقل، والبيئة، والمياه، والصرف الصحي، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والطيران المدني.

علاوة على ذلك، من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٣، تبلغ قيمة محفظة التعاون العام الجارية ١,٨٩٦ مليار دولار في تمويل التنمية ومنح المساعدة الفنية لتمويل ٧ مشروعات في قطاعات متنوعة، بما في ذلك النقل والبيئة والمياه والصرف الصحي.

أهم التوقيعات والاتفاقيات في ٢٠٢٤

مشروع الصناعة الخضراء المستدامة (GSI)

في يناير ٢٠٢٤، وقعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، اتفاقية تمويل تنموي مع بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة ١٣٥ مليون يورو، إلى جانب منحة بقيمة ٣٠ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي، لصالح مشروع الصناعات الخضراء المستدامة، يهدف هذا المشروع إلى تعزيز التحول الأخضر في القطاع الصناعي في مصر. ويركز المشروع على الحد من التلوث الصناعي وإزالة الكربون من القطاع من خلال الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر وتشجيع الممارسات الصناعية المستدامة.

من خلال التمويل، سيتم توفير التمويل التنموي للشركات العاملة في مجال الصناعة في القطاعين الحكومي والخاص، لتحفيز تنفيذ خطط الاستثمار في المجالات الرئيسية التالية: (القضاء على التلوث الصناعي للهواء والمياه والتربة - إزالة الكربون من القطاع الصناعي من خلال استخدام الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والغاز الحيوي - تطوير الممارسات الصناعية المستدامة من خلال كفاءة موارد الطاقة والتدخلات الاقتصادية الدائرية).

دراسة جدوى لمعالجة الحمأة

في أوائل عام ٢٠٢٤، وقع بنك الاستثمار الأوروبي اتفاقية تعاون مع مصر لتقديم منحة ٢ مليون يورو لدراسة فنية تحضيرية لمعالجة الحمأة. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف حلول مستدامة لإدارة الحمأة، وهي أولوية قصوى لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

تهدف الاتفاقية إلى تقديم المساعدة الفنية لإعداد دراسة الجدوى وتحديد التمويل، فضلاً عن تقديم حلول لإدارة الحمأة في عدد من المواقع ذات الأولوية في مصر، بهدف تكرار الحلول النموذجية المحددة عبر مواقع أخرى. في مرحلة لاحقة، تعالج عملية المساعدة الفنية هذه مجال استثماري ذي أولوية للحكومة المصرية وأولوية. وهذا لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي، والشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي.

المؤتمر الإقليمي حول تحديات المياه في البحر الأبيض المتوسط

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في المؤتمر الإقليمي لمجلس الاستثمار الأوروبي المعني بتحديات المياه، الذي عقد في قبرص، حيث ألقت كلمة رئيسية سلطت الضوء على الدور الحاسم للمياه في التنمية المستدامة، وشددت أيضاً على استراتيجية مصر للمياه لعام ٢٠٣٧، والتي تركز على تحسين نوعية المياه، وتوسيع الموارد، وتقليل الاستهلاك.

حضر المؤتمر السيد الرئيس نيكوس خريستودوليديس، رئيس قبرص، والسيد/ كيرياكوس كاكوريس، نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي، وماري بيث جودمان، نائب الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وممثلين آخرين للمؤسسات الدولية والحكومات وشركاء التنمية. كما سلطت وزيرة الضوء على العديد من المبادرات الجارية الممولة من بنك الاستثمار الأوروبي، بما في ذلك حلول إدارة الحمأة، ومبادرة حماية السواحل، ومبادرة التكيف مع الري، والتي تعالج تحديات مياه الصرف الصحي، وارتفاع مستويات سطح البحر، والاستخدام الفعال للمياه على التوالي.

بنك الاستثمار الأوروبي هو الشريك الرئيسي لمصر في برنامج «نُؤمِّي+» محور النقل المستدام

انطلاقاً من الدور الفعال للبنك في مجال التحول الأخضر، وخاصة من خلال مساهماته في برنامج «نُؤمِّي+»، الذي يدمج مشروعات المياه والغذاء والطاقة. يتسق تركيز بنك الاستثمار الأوروبي على العمل المناخي مع خارطة الطريق المناخية ٢٠٢١-٢٠٢٥، والتي تهدف إلى تخصيص أكثر من ٥٠٪ من تمويل البنك للعمل المناخي بحلول عام ٢٠٢٥. يشمل دعم بنك الاستثمار الأوروبي لأهداف المناخ في مصر استثمارات في الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والنقل المستدام. ويسهم البنك في تمويل العديد من المشروعات إلى جانب دوره كشريك تنمية رئيسي في محور النقل المستدام ببرنامج «نُؤمِّي+».

أبرز الشراكات في محور الطاقة

- يشترك بنك الاستثمار الأوروبي مع ممولين آخرين في إتاحة التمويلات الميسرة للقطاعين الحكومي والخاص.
- يُسهم البنك في تطوير مراكز التحكم في شبكات التوزيع في إطار "مكون تعزيز استثمارات الشبكة".
- بالنسبة للقطاع الخاص، يبحث بنك الاستثمار الأوروبي، المشاركة في مشروعات تحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة، إلى جانب مشروعات الهيدروجين الأخضر التي تنفذها شركة سكاتك النرويجية.

أبرز الشراكات في محور الغذاء

- وقع بنك الاستثمار الأوروبي اتفاقية شراكة مع ممولين آخرين لإتاحة تمويلات ميسرة ودعم فني لمشروعات الغذاء ببرنامج «نُؤمِّي+».
- وقع البنك خطاب النوايا لمشروع "تعزيز التكيف بمنطقة شمال الدلتا المتأثر بارتفاع مستوى سطح البحر" والذي بموجبه كلف بنك الاستثمار الأوروبي شركة ATKINS الاستشارية بإجراء دراسة الجدوى.

أبرز الشراكات في محور المياه

- يشترك بنك الاستثمار الأوروبي في توفير التمويلات الميسرة للقطاعين الحكومي والخاص ضمن محور المياه ببرنامج «نُؤمِّي+».

شريك التنمية الرئيسي ضمن برنامج «نُؤمِّي+»

- يعد بنك الاستثمار الأوروبي الشريك التنموي الرئيسي لركيزة النقل المستدام، نظرًا لخبرته الدولية والمحلية في تنفيذ مشروعات البنية التحتية للنقل، حيث تعد مصر أول دولة يعمل بها البنك في المنطقة منذ بدء التعاون في عام ١٩٧٩. ويأتي اختيار البنك أيضًا في ضوء اعتماده لخارطة طريق المناخ ٢٠٢١-٢٠٢٥، حيث تحول فعليًا إلى بنك المناخ التابع للاتحاد الأوروبي.



جمع برنامج «نُؤمِّي+» بين مختلف الأطراف ذات الصلة، لتسريع الاستثمارات ذات الأولوية وتحقيق التحول الأخضر، ويدعم اجتماعنا اليوم نجاح البرنامج في معالجة تحديات الاستثمار، حيث يدعم بنك الاستثمار الأوروبي برنامج «نُؤمِّي+» لتعزيز الاستثمارات الجديدة التي تعمل على تحسين حياة ملايين المصريين والبناء على رحلتنا الطويلة مع مصر، والتي تم خلالها توفير واستثمار ١٥ مليار يورو في قطاعات الطاقة والنقل والأمن الغذائي والعمل المناخي والاستثمار في جميع أنحاء مصر على مدى العقود الأربعة الماضية.

السيدة/ جيلسومينا فيجليوتي نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي.

من القاهرة إلى لوكسمبورج

في فبراير ٢٠٢٤، أثناء زيارة إلى لوكسمبورج، ناقشت الدكتورة رانيا المشاط، ورئيسة بنك الاستثمار الأوروبي السيدة/ ناديا كالفيو، التمويل الإضافي للأمن الغذائي والصحة العامة والنقل المستدام. وتؤكد الزيارة على التعاون المتعمق بين مصر وبنك الاستثمار الأوروبي لتعزيز التنمية المستدامة والعمل المناخي والنمو الاقتصادي.



يتضمن برنامج «نُؤقي+» العديد من المشروعات:

- أولاً، مشروع مد الخط الأول للمترو إلى شبين القناطر، حيث يمتد الخط الأول من المرج إلى حلوان وينقل حوالي ٢.٥ مليون راكب يوميًا. ويبلغ طول الامتداد نحو ١٩,٥ كم لربط محافظتي القاهرة (المرج) والقليوبية (شبين).
- ثانياً، هناك أيضاً مشروع تطوير خط سكة حديد أبو قير بالإسكندرية وتحويله إلى مترو كهربائي (مترو الإسكندرية)، والذي يمتد لمسافة ٢٢ كم ويضم ٢٠ محطة لربط وسط مدينة الإسكندرية بمدينة أبو قير.
- ثالثاً، مشروع إنشاء خط سكة حديد (الروبيكي - العاشر من رمضان - بليس)، والذي يهدف إلى إنشاء خط سكة حديد العاشر من رمضان/ بليس بطول ٦٠ كم لربط الميناء الجاف بالعاشر من رمضان بشبكة السكك الحديدية.
- رابعاً، مشروع خط سكة حديد طنطا - المنصورة - دمياط. ومن المقرر تنفيذ هذه المشروعات بحلول عام ٢٠٣٠.



مصر شريك رئيسي لبنك الاستثمار الأوروبي، وسعدت بالترحيب بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في لوكسمبورج، لاستكشاف كيفية تعميق تعاوننا بشكل أكبر، وتمهيد الطريق لمزيد من التعاون في المستقبل بما يعكس الالتزام المشترك بين مصر والاتحاد الأوروبي بتعزيز الاستثمارات المؤثرة في الطاقة النظيفة والنقل المستدام والمياه والشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء البلاد. **السيدة ناديا كالفيو رئيس بنك الاستثمار الأوروبي.**

بنك الاستثمار الأوروبي أحد أكبر شركاء التنمية متعددي الأطراف لجمهورية مصر العربية، وعضو رئيسي في مبادرة فريق أوروبا، ويعمل على دعم مجموعة واسعة من المشروعات التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية، وعلى مدار السنوات الأربعة الماضية كان بنك الاستثمار الأوروبي أكبر شريك تنموي أتاح استثمارات وتمويلات للقطاع الخاص من خلال الأدوات المبتكرة. نظرًا لأن مصر أكبر دولة عمليات للبنك خارج الاتحاد الأوروبي فإن بنك الاستثمار الأوروبي يتعاون بشكل كبير مع شركاء التنمية الآخرين متعددي الأطراف والثنائيين لدعم وتمويل المشروعات ذات الأولوية، ويتجلى ذلك بشكل واضح في مشروعات المنصة الوطنية لبرنامج «نُؤقي»، حيث يعد البنك شريك التنمية الرئيسي في محور النقل المستدام - نُؤقي+. **الدكتورة رانيا المشاط.**

المركز الإقليمي لبنك الاستثمار الأوروبي بالقاهرة

في نوفمبر ٢٠٢٣، وسع بنك الاستثمار الأوروبي تواجدته في مصر بإطلاق مركزه الإقليمي في القاهرة ليخدم من خلاله تسع دول في المنطقة. ويهدف المركز إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وتعزيز دور بنك الاستثمار الأوروبي في التحول الأخضر في مصر. وفي هذا العام، التقت المشاط مع جويدو كلاري، رئيس المركز الإقليمي لبنك الاستثمار الأوروبي.

وشهد الاجتماع مناقشات حول التعاون المستقبلي مع البنك على مستوى الدعم الفني وتمويل التنمية للقطاعات الحكومي والخاص في مصر، فضلاً عن تعزيز فائدة المركز الإقليمي للبنك في تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين مصر ودول المنطقة. ويلعب مركز القاهرة دوراً رئيسياً في تنسيق الجهود الإقليمية في التحول الأخضر ودعم القطاع الخاص. على سبيل المثال، التقت الوزيرة هذا العام بوفد من بنك الاستثمار الأوروبي لبحث محاور تعزيز التعاون المشترك في مجال إدارة الموارد المائية.

وشهد اللقاء بحث آليات جديدة للتعاون في مشروعات المياه في ضوء ما يمثله ذلك من أهمية قصوى، وبما يتسق مع استراتيجية الدولة لتنمية الموارد المائية، وجهود تعزيز شبكات الصرف الصحي في المناطق الريفية، بما يعزز استخدام الموارد المائية بشكل مستدام.

وتتماشى جهود الوكالة الفرنسية للتنمية في مصر مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، مع التركيز على مجالات مثل الطاقة المتجددة والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين. ويسلط هذا الفصل الضوء على التعاون الجاري بين مصر والوكالة الفرنسية للتنمية، ويناقش الاجتماعات والاتفاقيات ومشاريع التنمية الأخيرة.

تعزيز التعاون الثنائي

وأكدت «المشاط»، على أهمية العلاقات المصرية الفرنسية، وخاصة في إطار مبادرة فريق أوروبا، قائلة: "تشهد العلاقات المصرية الفرنسية تطوراً كبيراً في إطار مبادرة فريق أوروبا. ونحن نقدر المشروعات الجارية، وخاصة في مجال التأمين الصحي الشامل والأمن الغذائي".



دعم البنية التحتية الاجتماعية والتنمية المحلية

في عام ٢٠٢٢، أطلقت مصر والوكالة الفرنسية للتنمية استراتيجية قطرية جديدة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، تحت شعار "نحو ازدهار مشترك". تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق ثلاثة محاور رئيسية:

- تعزيز تكامل الأنظمة المالية والتجارية والإنتاجية المصرية على المستوى الإقليمي.
- دعم تطوير البنية التحتية الاجتماعية.
- تعزيز التنمية المحلية العادلة والمستدامة.

وتركز الاستراتيجية أيضاً على التوفيق بين أهداف التنمية في مصر وأهداف المناخ، مع التركيز على خلق فرص العمل والابتكار وزيادة الأعمال. كانت الوكالة الفرنسية للتنمية نشطة بشكل خاص في دعم المشروعات التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية للرعاية الصحية، وتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم، وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة.

منذ عام ٢٠٠٦، قدمت الوكالة الفرنسية للتنمية لمصر أكثر من ٣ مليارات يورو تمويلًا تنمويًا و ١٢,٦ مليون يورو في شكل منح. كما أدارت الوكالة ١٥٠ مليون يورو في شكل منح من الاتحاد الأوروبي، والتي تم استخدامها لتمويل مشاريع في قطاعات مثل البيئة والطاقة والنقل والزراعة.

نظام التأمين الصحي الشامل

يعد تنفيذ نظام التأمين الصحي الشامل أحد المجالات الرئيسية للتعاون بين مصر والوكالة الفرنسية للتنمية. وكجزء من الجهود الأوسع التي تبذلها مصر لإصلاح نظام الرعاية الصحية، قدمت الوكالة الفرنسية للتنمية الدعم المالي والفني لنشر خدمات التأمين الصحي في مناطق مثل الإسماعيلية.

خلال زيارة للإسماعيلية، تفقدت المديرية الإقليمية للوكالة، تقدم نظام التأمين الصحي وأشادت بالتزام مصر بتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية لجميع المواطنين. تم تصميم نظام التأمين الصحي لتوفير تغطية شاملة، وضمان حصول جميع المصريين على خدمات الرعاية الصحية الجيدة.

كان التعاون بين مصر والوكالة الفرنسية للتنمية، عاملاً محورياً لدعم التنمية في مصر خاصة قطاعات الطاقة المتجددة، والبنية الأساسية الاجتماعية، والرعاية الصحية. ومن خلال مبادرة فريق أوروبا وبرنامج نُوقِي الجاري تنفيذه، تواصل الوكالة الفرنسية للتنمية لعب دور حاسم في تعزيز التنمية المستدامة في مصر ومساعدة البلاد على تحقيق أهدافها المناخية. ومن خلال رؤية مشتركة "نحو ازدهار مشترك"، من المتوقع أن تتعمق الشراكة بين مصر والوكالة الفرنسية للتنمية في السنوات القادمة حيث يعمل الجانبان معاً لتحقيق نتائج التنمية طويلة الأجل.

دور الوكالة الفرنسية للتنمية في «نُوقِي»

كانت الوكالة الفرنسية للتنمية لاعباً رئيسياً في دعم برنامج «نُوقِي» محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة، والذي يدمج العمل المناخي مع أهداف التنمية الاقتصادية. وقد خصصت الوكالة ١٠٠ مليون يورو لركيزة الطاقة في البرنامج، مع تخصيص ٥٠ مليون يورو لبناء مركز التحكم الإقليمي في الإسكندرية. ويعد هذا المشروع بالغ الأهمية لتحسين كفاءة الطاقة في مصر ودعم التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة.

كما تتعاون الوكالة الفرنسية للتنمية مع شركاء التنمية الآخرين، بما في ذلك بنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، لتوفير التمويل لمحوّل النقل المستدام ببرنامج نُوقِي. إن التزام الوكالة بالتحول الأخضر يشكل عنصراً أساسياً في جهودها المستمرة لمساعدة مصر على تحقيق أهدافها المناخية.

١١

نحن حريصون على تعزيز الشراكة مع مصر وتوسيع تعاوننا ليشمل العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، وخاصة في إطار برنامج نُوقِي. السيدة/ سيشيل كوبري، المدير الإقليمي للوكالة الفرنسية للتنمية.



البنك الأفريقي للتنمية

تعود الشراكة مصر مع البنك الأفريقي للتنمية إلى تأسيس البنك في عام ١٩٦٤، وكانت مصر أحد أعضائه المؤسسين. وعلى مر السنين، أصبح البنك الأفريقي للتنمية لاعباً رئيسياً في التنمية الاقتصادية في مصر عبر العديد من القطاعات، بما في ذلك البنية التحتية والطاقة والزراعة ونمو القطاع الخاص. وبمحفظة تعاون تتجاوز ٦,٧ مليار دولار، دعم البنك الأفريقي للتنمية ١٠٧ مشروعاً في مصر، مما ساهم في رؤية البلاد ٢٠٣٠ وساعد في تعزيز الأولويات الوطنية في مجالات مثل التكيف مع تغير المناخ والإصلاح الاقتصادي والإدماج الاجتماعي.

في السنوات الأخيرة، ركز البنك الأفريقي للتنمية بشكل متزايد على تعزيز تنمية القطاع الخاص، وتعزيز التجارة الإقليمية، ودعم قيادة مصر في مبادرات الطاقة الخضراء.

التعاون المستقبلي

الاستراتيجية القطرية بين مصر والبنك الأفريقي للتنمية ٢٠٢٢-٢٠٢٦

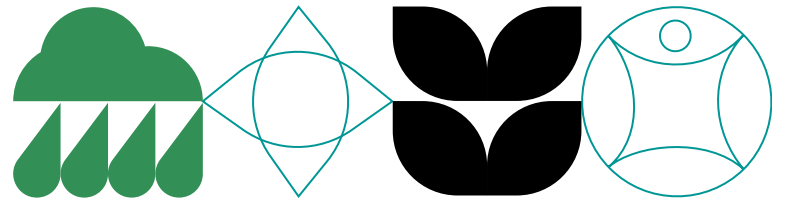
في عام ٢٠٢١، بدأت مصر والبنك الأفريقي للتنمية مشاورات لتطوير استراتيجيتهما الوطنية ٢٠٢٢-٢٠٢٦، والتي تبنى على نجاح تعاونهما السابق. تركز هذه الاستراتيجية على دعم أهداف التنمية الوطنية في مصر، وتعزيز البنية التحتية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز التحول الأخضر لمواجهة تحديات المناخ.

خلال هذه المشاورات، أكدت الدكتورة رانيا المشاط على أهمية الشراكة الاستراتيجية مع البنك الأفريقي للتنمية. وسلطت الضوء على دور البنك في توفير التمويل للمشاريع التي تعزز النمو الاقتصادي، وتعزيز خلق فرص العمل، وتحديث القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والبنية التحتية.

وتتسق الاستراتيجية أيضاً مع الأولويات الخمس للبنك الأفريقي للتنمية، والتي تشمل توفير الطاقة، وتحسين التصنيع، وتحقيق التكامل الإقليمي، وتحسين نوعية الحياة للأفارقة. تعكس هذه الأولويات الأهداف المشتركة لمصر والبنك الأفريقي للتنمية في دفع التنمية المستدامة في جميع أنحاء القارة.

دعم التحول الأخضر في مصر

قام بنك التنمية الأفريقي بدور فعال في دعم انتقال مصر إلى اقتصاد أخضر. وقد ركزت المناقشات الأخيرة بين مصر وبنك التنمية الأفريقي على تمويل مشاريع الطاقة المتجددة وتعزيز تدابير كفاءة الطاقة. وكانت مساهمات البنك في برنامج «نُوفي»، مؤثرة بشكل خاص، حيث ساعدت مصر على دمج حلول الطاقة المستدامة في القطاعات الحيوية، خاصة بالنظر إلى موقف البنك باعتباره الشريك الرئيسي في ركيزة المياه.



الاجتماعات السنوية للبنك الأفريقي للتنمية لعام ٢٠٢٤ بكينيا

أساسية للإفصاحات المتعلقة بالمستدامة لتلبية احتياجات أسواق رأس المال من خلال تبني معايير لجذب القطاع الخاص وخلق الفرص وضمان الشفافية والمساءلة والمقارنة.

كما شهدت إطلاق تقرير توقعات الاقتصاد الأفريقي ٢٠٢٤ رئيس البنك الدكتور أكينوموي أديسينا، وكبير الاقتصاديين، كيفين أوراما، وأمين مجلس الوزراء الكيني نجوجونا ندونجو، ووزير المالية والتنمية الاقتصادية في زيمبابوي، ووزير الدولة البرلماني الألماني في وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية باربل كوفلر، ووزيرة الخزانة الأمريكية أليكسيا لاتورتو، ووزير التخطيط والتعاون الدولي في غينيا إسماعيل نبي، والاتحاد الأفريقي ألبرت موشانجا، والرئيس التنفيذي لوكالة التنمية الأفريقية نيباد ناردوس بيكلي توماس، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة حنان مرسى.

انعقدت الاجتماعات السنوية لبنك التنمية الأفريقي لعام ٢٠٢٤ في نيروبي بكينيا، حيث لعبت مصر دورًا بارزًا في المناقشات حول التحول الأخضر وتنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي. وشاركت الدكتوراة رانيا المشاط في العديد من الندوات رفيعة المستوى والاجتماعات الثنائية خلال الحدث، مؤكدة على قيادة مصر في تعزيز التنمية المستدامة في جميع أنحاء أفريقيا.

عقدت الاجتماعات تحت عنوان "تحول أفريقيا: البنك الأفريقي للتنمية وإصلاح الهيكل المالي العالمي"، وشاركت «المشاط» بصفتها نائب محافظ مصر لدى البنك، في العديد من الاجتماعات واللقاءات الثنائية.

خلال الأسبوع، حضرت المشاط مناقشات تفاعلية مع قيادات البنك حول أهمية تبني المعايير لأنها تقدم قاعدة عالمية

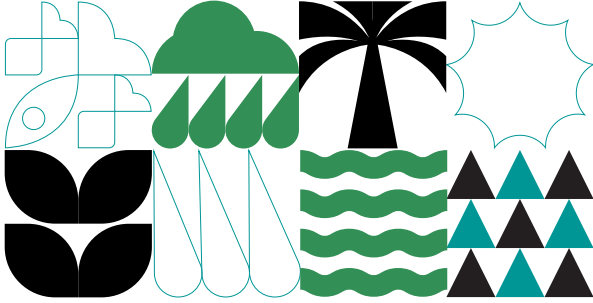
اجتماع ثنائي مع الرئيس أديسينا

خلال الاجتماعات السنوية، الدكتوراة رانيا المشاط، جلسة مباحثات ثنائية مع الدكتور أكينوموي أديسينا، رئيس مجموعة بنك التنمية الأفريقي، حيث شهد الاجتماع مباحثات بين الجانبين حول مجالات التعاون المشترك على رأسها مشاركة البنك في تنفيذ مشروعات المنصة الوطنية لبرنامج «نوفي» كونه شريك التنمية الرائد في محور المياه، كما ناقشت وزيرة التعاون الدولي، الجهود الجارية مع البنك لتعزيز الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية في مصر من خلال تمويل سياسات التنمية، والمتابعة على إطلاق تقرير توقعات الاقتصاد الأفريقي الذي أطلقه البنك خلال الاجتماعات، وتمكين القطاع الخاص من خلال منصة «حافز» لدعم المالي والفني للقطاع الخاص.

من جانبه عبر رئيس بنك التنمية الأفريقي، عن تقديره للشراكة مع مصر وحرص البنك على المضي قدمًا لتمويل المزيد من المشروعات التي تعكس على تحقيق التنمية، كما أشار إلى أهمية مشروعات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص PPP وأن مصر لديها العديد من النماذج الناجحة في هذا الإطار التي يمكن أن تشاركها مع الدول الأفريقية. كما أكد أن مصر نجحت على مدار عقود من خلال الشراكة مع البنك في تنفيذ العديد من مشروعات معالجة المياه وهو ما أتاحت الفرصة للعديد من الدول لتكرار تلك النماذج التنموية.



اتفاقية دعم الميزانية



في يونيو ٢٠٢٤، وقعت مصر اتفاقية دعم الميزانية مع بنك التنمية الأفريقي لتعزيز الاستقرار المالي ودعم الإصلاحات الاقتصادية. هذه الاتفاقية هي جزء من شراكة أوسع تهدف إلى تعزيز المرونة الاقتصادية الكلية وتعزيز الإصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات. ستساعد التمويلات الميسرة من البنك، مصر على تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، وتشجيع المزيد من مشاركة القطاع الخاص في الشركات المملوكة للدولة.

كانت شراكة مصر الطويلة الأمد مع بنك التنمية الأفريقي مفيدة في دفع التنمية المستدامة، وتعزيز نمو القطاع الخاص، ومعالجة التحديات الحرجة مثل الأمن الغذائي وتغير المناخ. المزيد عن دعم الميزانية مع بنك التنمية الأفريقي في القسم الثالث.

تطور تنفيذ الاستراتيجية القطرية

في عام ٢٠٢٤، عُقدت ورشة العمل الخاصة بتقييم منتصف المدة للاستراتيجية القطرية المشتركة للتعاون الإنمائي بين مصر ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية ٢٠٢٢-٢٠٢٦، وذلك في إطار الدور الذي تقوم به الوزارة لتدعيم العلاقات الاقتصادية مع شركاء التنمية، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات المشتركة، وحشد التمويلات المحلية والخارجية، لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك عبر إطار وطني متكامل للتمويل، يُعزز تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية، ويحفز استثمارات القطاع الخاص، ويسرع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية، وألقت الدكتورة رانيا المشاط، الكلمة الافتتاحية، بمشاركة مسؤولي البنك.

وخلال ورشة العمل، استعرضت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي نتائج الشراكة مع البنك الأفريقي للتنمية، خلال العامين الماضيين، منذ أن تم إعلان الاستراتيجية القطرية مع البنك في النسخة الثانية من منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي Egypt-ICF، لتحقيق محورين رئيسيين: وهما (١) تعزيز القدرة التنافسية للدولة لدعم النمو القوي الذي يقوده القطاع الخاص، و (٢) بناء المرونة لتحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقة، لافتة إلى أن الاستراتيجية تتسق مع الرؤى الوطنية مُثلة في رؤية مصر ٢٠٣٠ والاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠، وبرنامح عمل الحكومة، والاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة والمتكاملة، والمبادرات الرئاسية، وعلى رأسها "حياة كريمة".

وبلغ عدد العمليات التي ساهم البنك في تمويلها خلال الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤، نحو ١٤ عملية للقطاعين الحكومي والخاص، بقيمة ١,٤٦ مليار دولار، من بينها ٦ عمليات للقطاع الخاص، وعززت الشراكة مع البنك جهود التنمية في مجالات الأمن الغذائي، وتنمية القطاع الخاص، وتحلية المياه، ومعالجة المياه، والتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة.



المنتدى الاقتصادي العالمي

انعكاسًا للشراكات الوثيقة مع المنتدى الاقتصادي العالمي، عقدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، اجتماعًا مع السيد بورجي بريدي، رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، وذلك في إطار زيارته الرسمية لمصر، لبحث مجالات التعاون المستقبلي بين مصر والمنتدى، والبناء على الشراكة الاستراتيجية مع المنتدى التي انطلقت منذ عام ٢٠٢٠ في العديد من المجالات التنموية والاقتصادية.

وناقش الطرفان الرؤى المشتركة في مجال الإصلاح الاقتصادي حيث تم التطرق إلى آخر التطورات الاقتصادية في مصر، فضلاً عن التركيز على الأهمية التي توليها الحكومة المصرية لإشراك القطاع الخاص في الاقتصاد المصري بشكل أوسع. وفي هذا الصدد، استعرضت الدكتورة رانيا المشاط، ما قامت به الحكومة المصرية لتنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية والذي يتضمن سياسات وإجراءات تندرج تحت ثلاث محاور رئيسية وهي (١) استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة على الصمود، (٢) تعزيز التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال و(٣) دعم الانتقال الأخضر.

وأكد الجانبان على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية مصر العربية والمنتدى الاقتصادي العالمي، والتي تجسدت في العديد من أوجه التعاون المشترك على رأسها الحوار الاستراتيجي لمصر الذي انعقد في عام ٢٠٢١ بمشاركة دولة رئيس مجلس الوزراء نيابة عن السيد رئيس الجمهورية، وبمشاركة رفيعة المستوى من قادة الأعمال الدوليين المؤثرين بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الواعدة انطلاقاً مما تمتلكه مصر من مقومات.

المزيد عن أنشطة المنتدى الاقتصادي العالمي في الجزء الثاني، الفصل الرابع.



منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

في عام ٢٠١٩، أطلقت مصر ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البرنامج القطري لإضفاء الطابع الرسمي على تعاونهما وتعميقه. ويركز هذا البرنامج على تعزيز السياسات الاقتصادية وهيكل الحوكمة واستراتيجيات التنمية في مصر بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ويدعم برنامج الدولة جهود مصر لتحسين بيئة الاستثمار والتحول الرقمي والنمو الشامل من خلال شراكات منظمة مع المنظمات الدولية والمستثمرين الأجانب.

كان تعاون مصر مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جاذباً حيويًا من جهودها لتعزيز الإصلاح الاقتصادي والحوكمة والتنمية المستدامة. بدأت الشراكة بين مصر ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما انخرطت مصر لأول مرة مع المنظمة لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال إصلاح السياسات وتعزيز المؤسسات. وعلى مر السنين، توسع هذا التعاون عبر مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك الابتكار والحوكمة والإحصاءات ومبادرات مكافحة الفساد.

تطورات تنفيذ البرنامج القطري

خلال نوفمبر الماضي، نظمت OECD منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة (WEEF)، بالقاهرة، وخلال المنتدى التقت الدكتورة رانيا المشاط مع السيد أولريك فيسترجارد كنودسن، نائب الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لمناقشة تنفيذ البرنامج القطري لمصر، الممتد حتى عام ٢٠٢٥. وسلطت الضوء على المشروعات الرئيسية في إطار البرنامج، مثل تقرير مراجعة سياسات النمو الأخضر ومجموعة أدوات التحول الرقمي، والتي تهدف إلى تعزيز التحولات الخضراء والرقمية في مصر.

إن شراكة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مهمة لأولويات الإصلاح الاقتصادي في مصر، والتي تشمل تعزيز السياسات المالية والنقدية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وتحسين الحوكمة. كما أقرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإمكانية مصر لتصبح أول عضو أفريقي في المنظمة.

منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة

استضافت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتحاد الأوروبي معًا منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة (WEEF) في القاهرة، لمناقشة المشروع الإقليمي الذي يهدف إلى تعزيز الشمول المالي لرائدات الأعمال في ثمان دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك مصر. يركز المشروع على تعزيز إطار سياسي وتنظيمي داعم للشمول المالي وزيادة الوعي بين صناع السياسات حول الميزانيات والبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي.

وأكدت الدكتورة المشاط التزام مصر بتمكين المرأة، مشيرة إلى الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠١٧، والتي تتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، مؤكدة على أهمية دمج الاعتبارات الجنسانية في السياسات الاقتصادية، مع مبادرات مثل دليل خطة التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي والبرامج المستهدفة لرائدات الأعمال.



التطورات الأخيرة في التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الاصطناعي لمصر في عام ٢٠٢٤. وتوفر هذه المراجعة رؤى حول جاهزية مصر الرقمية واستراتيجيات الذكاء الاصطناعي، وتقدم توصيات مخصصة لتعزيز القدرات التكنولوجية للبلاد ووضعها كقائد إقليمي في التحول الرقمي.

خلال مناقشات مجموعة العشرين، قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمصر أيضاً مجموعة أدوات التحول الرقمي (Going Digital Toolkit)، وهي منصة مصممة لدعم البلدان في تقييم سياسات التحول الرقمي الخاصة بها وضمان توافقها مع أفضل الممارسات العالمية. وستساعد مجموعة الأدوات هذه مصر في صياغة سياسات تعزز نظامها البيئي للابتكار، وتعزز الشمول الرقمي، وتحفز نمو الشركات التي تعتمد على التكنولوجيا.

تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد

كانت جهود الحوكمة ومكافحة الفساد مكوناً رئيسياً لتعاون مصر مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي إطار البرنامج القطري، عملت مصر بشكل وثيق مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتحسين أطر الحوكمة، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد في مختلف القطاعات. فدرتها المؤسساتية مع التزام مصر بتعزيز قدرتها المؤسسية وتعزيز نظام الإدارة العامة الأكثر مساءلة.

إن تمديد برنامج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القطري حتى عام ٢٠٢٥ يسمح لمصر بمواصلة عملها في هذه المجالات، وضمان تنفيذ الإصلاحات بشكل كامل وتعزيز أطر الحوكمة لدعم النمو والتنمية المستدامة.

وقد تطور تعاون مصر مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على مر السنين، إلى شراكة شاملة تعالج تحديات التنمية الرئيسية. وكان برنامج الدولة فعالاً في دعم جهود مصر لإصلاح اقتصادها، وتعزيز التحول الرقمي، وتعزيز هياكل الحوكمة. ومع تمديد هذا البرنامج حتى عام ٢٠٢٥، أصبحت مصر في وضع جيد لمواصلة تنفيذ الإصلاحات التي تحفز نمو القطاع الخاص، وتعزيز كفاءة المؤسسات، وتعزيز التنمية المستدامة.

والتنمية حتى عام ٢٠٢٥ لاستكمال المشروعات والبرامج المختلفة المتفق عليها، بهدف دفع الإصلاحات الهيكلية التي تحفز القطاع الخاص" الدكتور رانيا المشاط.

وتتأمل هذه الجهود، التي تتم بالتنسيق مع ٢٠ جهة وطنية، مع الإصلاحات الهيكلية الجارية في مصر، والتي تتمحور حول ثلاثة ركائز رئيسية: تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحسين بيئة الأعمال، ودعم التحول الأخضر. علاوة على ذلك، تتوافق المشروعات ضمن البرنامج مع الأهداف الأساسية لبرنامج الإصلاح الهيكلي الوطني، مما يعزز التكامل بين ما يتم تنفيذه بالتعاون مع المنظمة والأولويات الوطنية.

التقرير الاقتصادي الأول لمصر

يقدم المسح الاقتصادي لمصر الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، دراسة شاملة للموقف الاقتصادي الكلي للاقتصاد، حيث يسلط الضوء على التحديات التي تواجهه ويقدم توصيات لمعالجة الاختناقات الرئيسية لتحسين تصميم السياسات الاقتصادية وتعزيز الأداء الاقتصادي الكلي. يقارن التقرير اقتصاد مصر بالاقتصادات المماثلة، كما يقدم 60 توصية سياسية تستند إلى أربعة ركائز أساسية تتوافق مع برنامج الإصلاح الهيكلي الوطني.

تتعلق التوصيات السياسية بشكل أساسي بما يلي:

- تعزيز الآليات لزيادة مشاركة القطاع الخاص.
- تعزيز القدرة التنافسية من خلال دعم التجارة والاستثمار الأجنبي.
- تقليص دور الدولة في الاقتصاد.
- تحسين آليات الوصول إلى التمويل.
- تعزيز التحول الرقمي.

التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

ركز البرنامج القطري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع مصر بشكل كبير على التحول الرقمي والابتكار. وكجزء من هذا الجهد، أطلقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير مراجعة الذكاء

خلال اجتماع وزراء التنمية لمجموعة العشرين في البرازيل عام ٢٠٢٤، أعادت مصر التأكيد على التزامها بتعميق التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. التقت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي الدكتورة رانيا المشاط، مع ماثياس كورمان، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لمناقشة سير البرنامج الوطني والخطوات المقبلة لتنفيذه.

يتضمن البرنامج القطري للمنظمة في مصر ٣٥ مشروعاً بناءً على خمسة مجالات ذات أولوية رئيسية للحكومة المصرية بموجب ٥ ركائز رئيسية:

- الركيزة الأولى: النمو الاقتصادي الشامل والمستدام
- الركيزة الثانية: الابتكار والرقمنة
- الركيزة الثالثة: الحوكمة ومكافحة الفساد
- الركيزة الرابعة: تعزيز الإحصاءات
- الركيزة الخامسة: التنمية المستدامة

يسعى البرنامج الموسع إلى دعم الإصلاحات الهيكلية في مصر والتي تهدف إلى تمكين القطاع الخاص وتعزيز الحوكمة وتعزيز التنمية المستدامة.

في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي

في الاجتماعات السنوية، وقعت الدكتورة رانيا المشاط، ورئيس المنظمة، مذكرة تفاهم لتمديد البرنامج رسمياً حتى عام ٢٠٢٥، مؤكداً التزامهما بتحقيق أهداف البرنامج، والتي تهدف إلى تعزيز قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية بما يتماشى مع المعايير الدولية، وبالتالي تحسين بيئة الأعمال والاستثمار وتعزيز الثقة بين المستثمرين المحليين والدوليين.

"نقوم بتمديد فترة تنفيذ البرنامج القطري مع منظمة التعاون الاقتصادي

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID

التخطيط للتنمية المستدامة في مصر من خلال النمذجة والمحاكاة

افتتح معهد التخطيط القومي أول ورشة عمل بعنوان "التخطيط للتنمية المستدامة في مصر من خلال بناء النماذج والمحاكاة". أقيمت الورشة في الفترة من ٩ إلى ١١ سبتمبر ٢٠٢٤، بالتعاون مع مشروع الحكومة الاقتصادية الذي تدعمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومعهد الألفية في معهد التخطيط القومي.

كان ذلك بحضور الدكتورة رانيا المشاط، والدكتور أشرف العربي، رئيس معهد التخطيط القومي، وشون جونز، مدير بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر، والدكتور ماتيو بيدرسي، نائب الرئيس والرئيس التنفيذي لمعهد الألفية. وكذلك خبراء من مختلف المؤسسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وصناع القرار وواضعي السياسات. الورشة هي جزء من مشروع نموذج محاكاة متكامل لأهداف التنمية المستدامة في مصر، والذي ينفذه معهد السياسات الاقتصادية بالشراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومعهد الألفية. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين الحكومة الاقتصادية والتخطيط القائم على الأدلة، والتي تعد ضرورية لتقديم مصر نحو أهداف التنمية المستدامة.

وأشار مدير بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن الورشة تمثل معلماً مهماً في تعزيز جهود الحكومة والتنمية المستدامة في مصر. وأشاد بالمشاركين على خبرتهم وتفانيهم في تحقيق سياسات عملية وقابلة للتنفيذ. تعد الورشة نتيجة رئيسية لاتفاقية منحة "الحكومة الاقتصادية الشاملة" بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تتضمن هذه الاتفاقية، وهي جزء من الشراكة الطويلة الأمد بين مصر والولايات المتحدة، منحة بقيمة ١٠٩,٩ مليون دولار تهدف إلى تعزيز أنشطة الحكومة الاقتصادية الشاملة في مصر، وتعزيز الاستدامة، ودعم مشاركة المرأة في القوى العاملة.



تمتد شراكة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) مع مصر على مدى أربعة عقود، مما يجعل الولايات المتحدة واحدة من أهم شركاء التنمية لمصر. منذ عام ١٩٧٨، قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أكثر من ٣٠ مليار دولار من التمويلات الإنمائية لمصر، ودعمت قطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية والزراعة والحكومة الاقتصادية. تهدف هذه الشراكة إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحسين الحكومة وتعزيز التنمية الشاملة بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

اتفاقيات متعددة القطاعات مع الولايات المتحدة

في عام ٢٠٢٤، كجزء من الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة، وقعت مصر العديد من اتفاقيات المنح متعددة القطاعات مع الولايات المتحدة، بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وسفارة الولايات المتحدة في القاهرة. تم توقيع هذه الاتفاقيات بين الدكتورة رانيا المشاط، والسيدة/ وهيرو مصطفى جارج، سفيرة الولايات المتحدة في مصر.

ركزت الاتفاقيات على قطاعات مثل التعليم العالي والتعليم الأساسي والرعاية الصحية والأعمال الزراعية والعمل المناخي وإدارة المياه والتجارة والاستثمار والحكومة الاقتصادية.

دعم التعليم والرعاية الصحية

لطالما دعمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قطاع التعليم في مصر من خلال برامج تهدف إلى تحسين جودة التعليم الأساسي والعالي. ويشمل ذلك تدريب المعلمين وتحسين البنية التحتية وتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم للمجتمعات المحرومة. بالإضافة إلى ذلك، كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية شريكاً محورياً في نظام الرعاية الصحية في مصر، وتمويل برامج لتعزيز خدمات الصحة العامة، بما في ذلك برامج صحة الأم والطفل، وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية، وترقية البنية التحتية.

التركيز على الأعمال الزراعية والعمل المناخي

يمتد التعاون بين الولايات المتحدة ومصر إلى الأعمال الزراعية، حيث عملت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تحديث الزراعة في مصر من خلال تحسين الإنتاجية وتعزيز وصول المزارعين إلى الأسواق. وأكدت الاتفاقيات الموقعة في عام ٢٠٢٤ على أهمية الأمن الغذائي والممارسات الزراعية المستدامة. كما دعمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية العمل المناخي في مصر من خلال تمويل مشاريع تهدف إلى الحد من انبعاثات الكربون وتحسين إدارة الموارد المائية.

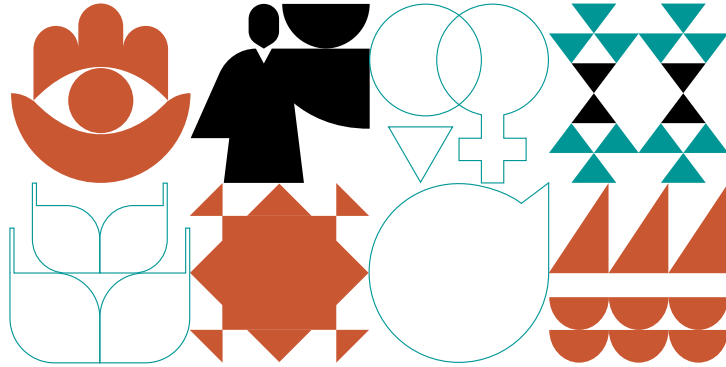
ويظل التعاون بين مصر والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حجر الزاوية في استراتيجية التنمية في مصر. وتوضح الاتفاقيات متعددة القطاعات الموقعة في عام ٢٠٢٤ عمق هذه الشراكة، التي تغطي التعليم والرعاية الصحية والأعمال الزراعية والعمل المناخي. وتعتبر مساهمات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ضرورية لجهود مصر لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة.

المملكة المتحدة

شراكة جديدة من أجل الأمن الغذائي المستدام

إن أبرز ما يميز التعاون بين المملكة المتحدة ومصر خلال عام ٢٠٢٤، هو مذكرة التفاهم التي تم توقيعها مؤخرًا بشأن الأمن الغذائي المستدام. وتضع مذكرة التفاهم هذه، التي تم توقيعها أثناء زيارة فالكونر، إطارًا استراتيجيًا لتعزيز إنتاج القمح المحلي في مصر من خلال تبادل الخبرات الفنية والممارسات الزراعية المستدامة. ويسعى البرنامج التجريبي بموجب هذه الاتفاقية إلى تحسين الإنتاجية الزراعية في مصر وبناء مرونة الأمن الغذائي على المدى الطويل، مما يجعله عنصرًا أساسيًا في الشراكة الأوسع بين مصر والمملكة المتحدة.

تمثل مذكرة التفاهم هذه مرحلة جديدة من التعاون بين مصر والمملكة المتحدة، تعكس الالتزام المتبادل بدفع النمو الاقتصادي، وتعزيز التنمية المستدامة، وتعزيز المرونة في مواجهة التحديات العالمية.



تتمتع مصر والمملكة المتحدة بشراكة طويلة الأمد تمتد عبر قطاعات مختلفة، مع التركيز على التنمية الاقتصادية والتجارة والتعليم والمرونة المناخية. على مر السنين، كانت المملكة المتحدة حليفًا رئيسيًا في دعم الإصلاحات الاقتصادية في مصر وأهداف التنمية المستدامة. وقد نمت العلاقات الثنائية بشكل كبير، وخاصة في مجالات التحول الأخضر، وتطوير البنية التحتية، ومشاركة القطاع الخاص. ومن خلال الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك الاستثمارات المشتركة ومبادرات تبادل المعرفة، عملت مصر والمملكة المتحدة معًا لمعالجة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والتنوع الاقتصادي.

تعزيز العلاقات الاقتصادية والتعاون المناخي



خلال الزيارة الرسمية لهاميش فالكونر، وكيل وزارة الخارجية البرلمانية البريطانية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى مصر، أكدت الدولتان التزامهما بتعميق التعاون الاقتصادي. وسلطت معالي الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الضوء على المساهمات الكبيرة التي قدمتها المملكة المتحدة للإصلاحات الاقتصادية في مصر، مؤكدة على أهمية الاستثمارات البريطانية في القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة والزراعة والبنية التحتية.

وكان من بين المحاور الرئيسية للمناقشات بين المشاط وفالكونر توسيع التعاون في مجال تمويل المناخ، والذي كان حجر الزاوية في شراكة مصر مع المملكة المتحدة. ولعبت المملكة المتحدة دورًا حاسمًا في دعم أجندة التحول الأخضر في مصر، وخاصة من خلال منصة نُوفِي، التي تهدف إلى حشد الاستثمارات المتعلقة بالمناخ وتعزيز التنمية المستدامة في القطاعات الرئيسية. ويلتزم كلا البلدين بتعزيز هذه الجهود من خلال زيادة الاستثمارات المناخية وتعزيز الابتكار في مشاريع الطاقة المتجددة والاستدامة.

البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير (أفريكسيم بنك)

تشكلت الشراكة بين مصر والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (أفريكسيم بنك)، لتسهم في تعزيز الجهود التنموية في مختلف القطاعات.

تأسس أفريكسيم بنك في عام ١٩٩٣، ويهدف إلى تعزيز وتمويل التجارة الأفريقية والدولية. لعبت مصر دورًا حاسمًا في نجاح البنك، سواء كعضو مؤسس أو كشريك رئيسي في تعزيز التجارة والاستثمار عبر القارة الأفريقية. على مر السنين، دعم أفريكسيم بنك القطاعين العام والخاص في مصر بمبادرات تمويلية تتماشى مع أولويات التنمية في البلاد، وخاصة في تعزيز التجارة الإقليمية ومشاركة القطاع الخاص.

وقد توسعت الشراكة بين مصر وأفريكسيم بنك لتشمل مجالات مثل التعاون بين بلدان الجنوب والأمن الغذائي وتنمية القطاع الخاص. يستكشف هذا الفصل تاريخ التطورات الأخيرة في التعاون بين مصر وأفريكسيم بنك، مع تسليط الضوء على الاتفاقيات والمبادرات المهمة.

تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي



يعد تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، والذي يركز على تبادل المعرفة والموارد والخبرة بين البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، أحد الركائز للتعاون بين مصر مع أفريكسيم بنك. والهدف من هذا التعاون هو تعزيز التجارة بين بلدان أفريقيا وتعزيز التنمية المستدامة في جميع أنحاء القارة.

في مارس ٢٠٢٤، عقدت الدكتورة رانيا المشاط، جلسة مباحثات رئيس مجلس إدارة البنك، بنديكت أوراما، وركزت الجلسة، التي حضرها مسؤولون رفيعو المستوى من الجانبين، على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وخلال الاجتماع ناقش الجانبان ربط منصة حافز والمنصة الإلكترونية لعقود الهندسة والمشتريات والبناء (EPC)، التابعة لـ«أفريكسيم بنك»، والتي أطلقت خلال فعاليات النسخة الثالثة من المعرض الإفريقي للتجارة البينية المنعقد في القاهرة، العام الماضي، برعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي.

وشهد اللقاء مناقشات بناءة حول تعزيز التعاون مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد في دفع التعاون جنوب-جنوب والاستفادة من تجارب التنمية في مصر والخبرات المصرية في مجال التعاون الدولي مع الدول الأفريقية الأخرى، فضلاً عن مناقشة العمل المشترك في مجال الأمن الغذائي وتعزيز الاستثمار الزراعي في القارة، بالإضافة إلى مجالات التنمية المختلفة، ومناقشة التعاون مع البنك من خلال مركز الاستشارات والتمويل والاستثمار للمؤسسات لتحقيق التكامل بين جهود البنك في تمكين القطاع الخاص والخدمات والمعلومات التي توفرها المنصة لتحقيق الترابط مع شركاء التنمية ومجتمع الأعمال.

من جهته، وجه رئيس البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد الشكر لوزيرة التعاون الدولي على حفاوة الاستقبال، مشيداً بالعلاقة المحورية بين مصر والبنك، والدعم الكبير الذي يتلقاه البنك من الحكومة المصرية، خاصة استضافة نسخة العام الماضي من المعرض الإفريقي للتجارة البينية، وشدد على أهمية الاجتماع في استكشاف مجالات التعاون ذات الاهتمام المشترك.

دعم القطاع الخاص وتوسيع التجارة

كان أفريكسيم بنك أحد أهم العوامل التي مكنت القطاع الخاص المصري من التوسع في الأسواق الأفريقية، حيث قدم التمويل والدعم الفني للشركات المصرية. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، خصص البنك ٣٠ مليار دولار لتمويل مختلف القطاعات في مصر، منها ١٦ مليار دولار للقطاع المالي وحده. وقد عززت هذه الأموال قدرة الشركات المصرية على توسيع عملياتها في مختلف أنحاء القارة الأفريقية.

١١

لقد سمحت لنا شراكة أفريكسيم بنك المحورية مع مصر بتقديم تمويل كبير لدعم القطاع الخاص، وتمكين الشركات من استكشاف أسواق جديدة وتوسيع التجارة عبر أفريقيا. **السيد/ بندكت أوراما رئيس أفريكسيم بنك**



وخلال فعاليات النسخة الثالثة من المعرض الأفريقي للتجارة البينية التي عقدت برعاية وتشريف الرئيس عبدالفتاح السيسي، أطلقت الدكتورة رانيا المشاط، ورئيس البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد "أفرسيكمبنك"، المنصة الإلكترونية لعقود الهندسة والمشتريات والبناء (EPC)، والتي تعمل على معالجة فجوة التمويل وذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي، وجذب الاستثمارات في مجال البنية التحتية، وسد الفجوة المعلوماتية، من خلال تعزيز التواصل بشفافية بين الحكومات والقطاع الخاص وشركاء التنمية الدوليين، ومعالجة فجوة المهارات، عبر توفير الدعم الفني المتقدم وبناء القدرات وتنمية المهارات لبناء قوة عاملة ماهرة.

الأمن الغذائي والاستثمارات الزراعية

كجزء من استراتيجيتها الأوسع لتعزيز التنمية المستدامة، تعاون أفريكسيم بنك مع مصر لمعالجة تحديات الأمن الغذائي في أفريقيا. خلال اجتماع مارس ٢٠٢٤، جرت مناقشات حول إمكانية زيادة الاستثمارات الزراعية في جميع أنحاء القارة.

تهدف مصر، بخبرتها في التنمية الزراعية، إلى مشاركة خبرتها مع الدول الأفريقية الأخرى. كما تطرق الاجتماع إلى كيفية مساعدة تمويل أفريكسيم بنك في تعزيز إنتاج الغذاء وسلاسل التوريد في جميع أنحاء أفريقيا، وتعزيز قدرة القارة على تلبية احتياجاتها الغذائية المتزايدة.

دور أفريكسيم بنك في التجارة البينية الأفريقية

يتجلى التزام أفريكسيم بنك بتعزيز التجارة البينية الأفريقية في تنظيمه للمعرض التجاري البين أفريقي (IATF)، الذي أقيم في القاهرة تحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي. كانت مصر مناصرة قوية للتكامل التجاري الإقليمي، ويوفر المعرض التجاري البين أفريقي منصة للشركات الأفريقية لعرض منتجاتها وخدماتها مع تعزيز الشراكات الجديدة.

وأشادت الدكتورة المشاط بدور أفريكسيم بنك في تنظيم المعرض التجاري، مشيرة إلى أن **"المعرض يوفر منصة حيوية للدول الأفريقية لزيادة تبادلاتها التجارية وتعزيز العلاقات الاقتصادية"**.

لقد لعب المعرض التجاري البين أفريقي دورًا فعالًا في تسهيل الصفقات التجارية والاتفاقيات التجارية والاستثمارات عبر مختلف القطاعات. وشهدت نسخة ٢٠٢٣ من المعرض التجاري في القاهرة مشاركة أكثر من ١١٠٠ عارض وأسفرت عن صفقات تجارية بقيمة مليارات الدولارات.

توسيع محفظة التمويل لدى أفريكسيم بنك في مصر

يواصل أفريكسيم بنك توسيع محفظة التمويل الخاصة به في مصر، مع التركيز على دعم أهداف التنمية لرؤية ٢٠٣٠ في البلاد. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ساعدت مساهمات البنك في تعزيز اقتصاد مصر، وخاصة في قطاعات مثل التصنيع والتجارة والخدمات المالية.

بالإضافة إلى توفير التمويل المباشر، يقدم أفريكسيم بنك، الدعم الفني والخدمات الاستشارية للشركات المصرية، مما يمكنها من التنقل في أسواق جديدة في أفريقيا. وكان **قطاع التجارة والتمويل المؤسسي** في البنك، بقيادة أيمن الزغيبي، نشطًا بشكل خاص في دعم الشركات التي تتطلع إلى توسيع عملياتها عبر الحدود.

وتستند الشراكة بين مصر وأفريكسيم بنك إلى رؤية مشتركة لتعزيز التجارة الإقليمية وتمكين القطاع الخاص ومعالجة التحديات الحرجة مثل الأمن الغذائي. ومن خلال المبادرات المختلفة وبرامج التمويل، لعب أفريكسيم بنك دورًا حاسمًا في تعزيز أهداف التنمية في مصر وتوسيع نفوذه في جميع أنحاء القارة الأفريقية. تعكس المناقشات التي عقدت في مارس ٢٠٢٤ الجهود الجارية لتعزيز هذه الشراكة واستكشاف سبل جديدة للتعاون في التجارة والاستثمار والتنمية المستدامة.



بنك التنمية الجديد (NDB)

بدأت شراكة مصر مع بنك التنمية الجديد (NDB) في عام ٢٠٢٣ عندما انضمت مصر رسميًا إلى المؤسسة المالية التي تقودها مجموعة البريكس، لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

يهدف بنك التنمية الجديد، الذي تأسس في عام ٢٠١٤ من قبل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، إلى توفير التمويل لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الأسواق الناشئة والبلدان النامية. وفتح انضمام مصر إلى بنك التنمية الجديد سبلاً جديدة لتمويل مشاريع التنمية الوطنية الرئيسية في مجالات مثل البنية التحتية والطاقة المتجددة والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. منذ انضمامها إلى بنك التنمية الجديد، شاركت مصر بنشاط في مبادرات البنك، وخاصة تلك التي تركز على معالجة تغير المناخ وتعزيز استثمارات القطاع الخاص في المشروعات الخضراء. كما يساهم دور مصر في بنك التنمية الجديد في تعزيز مكانة البلاد كمركز إقليمي لمشاريع التنمية المستدامة وللاعب رئيسي في التعاون بين بلدان الجنوب.

استكشاف آفاق جديدة

تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، استضافت العاصمة الإدارية الجديدة، يومي ١١ و ١٢ يونيو الماضي، أول ملتقى إقليمي للبنك خارج دول البريكس، ونظمه البنك بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بهدف التعرف بعمليات البنك، وتعزيز سبل التعاون مع الحكومة والقطاع الخاص، ومناقشة فرص التعاون المستقبلية بين الدول المؤسسة والأعضاء الجدد بمجموعة البريكس، وتعزيز الاستفادة من إمكانيات التعاون المتاحة لبنك التنمية الجديد في ضوء الدور المحوري الذي تلعبه مصر في المنطقة، كمركز لربط قارات العالم، ولعب دور متنامٍ في سلسلة القيمة والتجارة العالمية.

وتأتي أهمية الندوة بعد انضمام مصر لبنك التنمية الجديد في مارس ٢٠٢٣، وتمت الموافقة رسميًا على عضويتها بمجموعة البريكس في بداية العام الماضي. وناقش المنتدى العديد من الموضوعات والمحاور الهامة، ومن أهمها خطط مصر لتحقيق التنمية ودورها في تعزيز التنمية العالمية ودفع التعاون جنوب-جنوب، كما يعرض البنك الأدوات والحلول التمويلية المتنوعة التي يقدمها لدعم التنمية العالمية، وغيرها من الموضوعات.

وأعرب مسئولو البنك عن تطلعهم لتعميق العلاقات مع مصر خلال الفترة المقبلة، وتمثل الندوة التي ينظمها البنك في مصر فرصة للتعرف على عمليات البنك واستكشاف سبل مساعدة الحكومة والقطاع الخاص في الاندماج في عمليات التنمية، وستركز المناقشات على إمكانات التعاون المستقبلي بين أعضاء البريكس الحاليين والجدد لتعزيز استفادة مصر من الانضمام إلى كتل البريكس وبنك التنمية الجديد.



التحضيرات قبل الحدث

قبل بدء الندوة الأولى لبنك التنمية الجديد في مصر، استضافت الدكتورة رانيا المشاط حلقة نقاشية مستديرة مع السيد أنيل كيشورا، نائب رئيس البنك ورئيس إدارة المخاطر، وعدد من ممثلي القطاع الخاص ومراكز الفكر والبحوث في مصر. وكان من بينهم الدكتور/ أسامة الجوهري، مساعد رئيس الوزراء ورئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والسيد محمد إيهاب، الرئيس التنفيذي لشركة انطلاق، والدكتور سمير صبري، رئيس لجنة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في الحوار الوطني، والدكتور سيف الله فهمي، رئيس المجلس الوطني للتنافسية المصري. كما حضر عبر الفيديو كونفرانس الدكتورة شيرين غنيم، مدير الاتصالات والتواصل السياسي بمندوبي البحوث الاقتصادية، والدكتور ماجد عثمان، الرئيس التنفيذي للمركز المصري لبحوث الرأي العام "بصرية"، إلى جانب فريق وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

من جانبه، أعرب نائب رئيس بنك التنمية الجديد عن سعادته بزيارة مصر وعقد الملتقى الأول للبنك في القاهرة. وأشار إلى أن بنك التنمية الجديد، الذي أنشأته دول البريكس في عام ٢٠١٥ بعد دراسة مستفيضة من الدول الأعضاء، لا يزال يحظى بدعم واهتمام قوي من الدول المؤسسة والشخصيات التي ساندت مهمته، ومنهم السيدة ديلما روسيف، التي كانت رئيسة للبرازيل وقت إنشائه وهي الآن رئيسة البنك. وسارع البنك بتقديم أول تمويل له في عام ٢٠١٦.

وأكد نائب رئيس بنك التنمية الجديد، أن البنك لا يزال لديه الكثير لينجزه بما يتماشى مع مهمته في دعم الدول النامية والناشئة. وأوضح أن البنك قدم مساهمات كبيرة لدعم الدول الأعضاء خلال جائحة كوفيد-١٩، وأن التمويل الذي قدمه البنك تجاوز حتى الآن ٣٥ مليار دولار. وأشار إلى اهتمام البنك بالتمويل بالعملة المحلية ومشاريع البنية التحتية المستدامة والقطاعات ذات الأولوية مثل المياه والطاقة المتجددة. كما أكد رغبة البنك في توسيع عملياته بالعملة المحلية. وسلط الضوء على التكامل بين الأولويات الاستراتيجية لبنك التنمية الجديد، والتي تشمل الصحة والتعليم والنقل والمياه، وأولويات جهود التنمية في مصر. وهذا التقارب بين الأولويات المشتركة يعزز فرص التعاون في المستقبل.

الجلسة الأولى

تحت عنوان **"استراتيجيات مصر نحو النمو والاستثمار"**، ناقشت الجلسة الأولى من ملتقى بنك التنمية الجديد، خطط التنمية في مصر، وجهود البلاد للتحويل إلى مركز إقليمي للطاقة، وإمكاناتها التنموية المميزة.

شارك في الندوة الدكتورة رانيا المشاط، والدكتور محمد معيط وزير المالية السابق، والسيد أنيل كيشورا نائب الرئيس والرئيس التنفيذي للمخاطر في بنك التنمية الجديد، والسيد/ حسام هبة رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، والسيدة باكينام كفاي الرئيس التنفيذي لشركة طاقة عربية. وأدار الندوة السيد عاكف المغربي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك قناة السويس.

لقاء مع رئيس بنك التنمية الجديد

كما استقبلت الدكتورة رانيا المشاط، السيدة ديلما روسيف رئيسة بنك التنمية الجديد ورئيسة البرازيل السابقة، بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة.

من جانبها، أعربت رئيسة بنك التنمية الجديد، عن امتنانها للحكومة المصرية على حفاوة الاستقبال، مؤكدة على أهمية العلاقات مع مصر والفرص الكبيرة المتاحة للاستثمار في ظل وجود المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وشبكة الطرق والبنية الأساسية الواسعة وفرص الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا والصحة. وأكدت أن مصر تعد مركزاً إقليمياً نظراً لموقعها الفريد في الشرق الأوسط وأفريقيا، خاصة مع وجود الموانئ الجافة. وفي الوقت نفسه، أكدت على أهمية زيادة الاقتصادات الناشئة لاستثماراتها في التكنولوجيا والابتكار لمواكبة التطورات العالمية وتعزيز جهود توظيف الصناعة والمساهمة في تطوير سلاسل القيمة.

حفل الافتتاح

ألقت الدكتورة المشاط كلمة الافتتاح خلال الجلسة الافتتاحية لندوة بنك التنمية الجديد في مصر، والتي عقدت تحت عنوان "استكشاف آفاق جديدة". وأوضحت أن ملتقى بنك التنمية الجديد، الذي تشرّف الوزارة بتنظيمه مع البنك، يعتبر الملتقى الأول الذي يُعقد خارج الدول المؤسسة للبنك، كما أنه يعدّ تكميلاً لجهود حيثة بدأت منذ أكثر من عام، عندما شاركت مصر في اجتماع مجلس محافظي البنك في شنغهاي بعد قبول عضويتها رسمياً عام ٢٠٢٣، حيث تم وضع اللبنة الأولى لهذا الملتقى، الذي يُعقد تحت رعاية كريمة من فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية، وهو ما يؤكد دعم سيادته لجهود توطيد العلاقات الاقتصادية مع بنك التنمية الجديد وتجمع "بريكس". وتوجهت بجزيل الشكر للسيد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، على تشريفه بالحضور ودعمه المتواصل للعلاقات مع شركاء التنمية.

ومن جانبه أكدت السيدة ديلما روسيف، رئيسة بنك التنمية الجديد، أن البنك يضع أهداف التنمية وأولويات الدول الأعضاء في أولوياته، بما يتماشى مع استراتيجيته القائمة على التعاون بين الدول الناشئة والتأكيد على التعاون بين بلدان الجنوب. وأشارت إلى أن الدول النامية شهدت مساهمات متزايدة في النظام الاقتصادي الدولي، وخاصة في السنوات الأخيرة.

حوار مفتوح

خلال فعاليات الملتقى الأول لبنك التنمية الجديد، أجرت الدكتورة رانيا المشاط حوارًا مع البروفيسور/ إن كي سينج رئيس لجنة الـ ١٥ المالية ورئيس معهد النمو الاقتصادي بالهند، لاستكشاف فرص التعاون مع تجمع "بريكس" وبنك التنمية الجديد، ودورهما في المنظومة الاقتصادية الدولية، والتحديات التي تواجه الدول النامية.

الجلسة الثانية

وناقشت الجلسة الثانية خلال فعاليات الملتقى الأول لبنك التنمية الجديد في مصر، **"دور بنك التنمية الجديد في حشد الاستثمارات لاستراتيجيات التنمية في مصر"**، واستكشف الأدوات المالية المختلفة التي تتجاوز القروض التقليدية، حيث تقدم رؤى حول الأساليب المبتكرة التي يتبعها بنك التنمية الجديد لتمويل التنمية، لا سيما في سياق تعزيز الاستثمار لاستراتيجيات التنمية المستدامة التي تتماشى مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

وشارك في الجلسة كل من، السيد/ أنيل كيشورا نائب الرئيس والمدير التنفيذي لبنك التنمية الجديد، والسيد/ فلاديمير كازبيكوف، نائب الرئيس ورئيس العمليات لبنك التنمية الجديد والسيد/ يوري سوركوف، مدير إدارة القطاع العام لبنك التنمية الجديد والسيد/ هان بين، مدير إدارة القطاع الخاص لبنك التنمية الجديد والسيد/ تشونجشيا جين، مدير إدارة الخزنة لبنك التنمية الجديد والسيدة/ شيهينج جيانج، مدير إدارة السياسات الاستراتيجية والشراكات لبنك التنمية الجديد والسيد/ عاطر حنورة، المدير المناوب لدول بنجلاديش والإمارات العربية المتحدة ومصر في بنك التنمية الجديد.

الجلسة الثالثة

كما ناقشت الجلسة الثالثة من فعاليات المنتدى الأول لبنك التنمية الجديد في مصر، **جهود مصر لتصبح مركز لوجيستي عالمي**، وتنفيذ مشروعات البنية التحتية التي تعزز تحقيق هذا الهدف، كما ألقت الجلسة الضوء على الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها الدولة، ومشروعات البنية التحتية المستدامة مثل الموانئ البحرية، والبرية، التي تم تنفيذها على مدار الـ ١٠ سنوات السابقة وتأثيرها على أن تصبح مصر مركزاً للربط بين قارات العالم.

تتمتع مصر بموقع استراتيجي بين أفريقيا وآسيا وأوروبا، يجعلها محور في التجارة العالمية. مستفيدة من قربها من ممرات الشحن العالمية الرئيسية، خاصة مع وجود ممر قناة السويس الملاحي، وموانئ مهمة مثل الإسكندرية ودمياط وبورسعيد. تعمل هذه المرافق على وضع مصر كحلقة لا غنى عنها في سلسلة الشحنات العالمية، مدعومة بقربها من كبار منتجي النفط، مما يعزز دورها كنقطة عبور حيوية لموارد الطاقة.

الندوة الرابعة

واختتم ملتقى بنك التنمية الجديد، فعالياته بالعاصمة الإدارية الجديدة، بجلسة نقاشية رفيعة المستوى، حول **"دفع التنمية العالمية من خلال التعاون جنوب جنوب"**، لمناقشة آليات التعاون جنوب جنوب باعتباره قوة تحويلية في المشهد الاقتصادي العالمي، حيث أعاد تشكيل العلاقات والتعاون بين دول الجنوب العالمي. في أعقاب التحولات العميقة في النظام الاقتصادي الدولي، حيث يمث هذا النموذج دافعاً كبيراً للدعم المتبادل والنمو المستدام وتبادل المعرفة.

لقد برز التعاون بين بلدان الجنوب كقوة تحويلية في المشهد الاقتصادي العالمي، حيث أعاد تشكيل العلاقات والتعاون بين بلدان الجنوب العالمي. وفي أعقاب التحولات العميقة في النظام الاقتصادي الدولي، يقف نموذج التعاون هذا كمنارة للدعم المتبادل والنمو المستدام والمعرفة المشتركة. وتسلط حصة الناتج المتزايدة وتدفقات التجارة بين الأسواق الناشئة والبلدان النامية الضوء على اتجاه نحو جنوب عالمي أكثر تكاملاً وتعاوناً.

وأدار الجلسة البروفيسور/ ساشين شاتورفيدي، مدير مؤسسة البحوث والمعلومات للدول النامية RIS ومقرها نيودلهي بالهند، وتحدث فيها السيدة/ ديما الخطيب، مديرة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (UNOSSC)، والسيد/ عبدالرحمن دياو، المدير القطري لمكتب بنك التنمية الأفريقي في مصر، والدكتور/ شو شيولي، عميد كلية التنمية الدولية والزراعة العالمية، جامعة الصين الزراعية - بكين، والدكتور مصطفى رحمن، زميل مركز حوار السياسات بالهند، والسيد/ حافظ غانم، خبير اقتصادي أول.





وتتمتع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بشراكات قائمة مع دول مجموعة بريكس أبرزها الشراكة مع الاستثمارات الصينية والهندية، التي مثلت ٤٥% من إجمالي تعاققات المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في الفترة الأخيرة بالإضافة إلى منطقة "تيذا - مصر" الصناعية التي تمثل التعاون الاقتصادي المصري الصيني والتي وصلت إلى وجود ١٦٠ شركة بإجمالي استثمارات 2 مليار دولار أمريكي، فضلاً عن التعاون مع الصين في مجال تشغيل الموانئ من خلال تحالف الخطوط الملاحية العالمية هاتشسون و COSCO و CMA، وتوقيع مشروعات جديدة بمنطقة القنطرة غرب الصناعية الواعدة، بالإضافة إلى وجود فرص تعاون مع عدد من دول المجموعة في القطاعات ذات الاهتمام المشترك، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية ومجال الوقود الأخضر، مؤكداً أن المستقبل يحمل مزيد من الفرص للتعاون بين المنطقة الاقتصادية ومجتمعات الأعمال بدول المجموعة بناءً على النجاحات السابقة.

كما تفقد الوفد خلال الزيارة أعمال التطوير بميناء العين السخنة، وزار المطور الصناعي الصيني "تيذا-مصر"، الذي يمثل شراكة لأكثر من ١٥ عامًا مع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. كما زاروا المطور الصناعي "أوراسكوم للمناطق الصناعية"، الذي أنجز تطوير ١٠ ملايين متر مربع، ويجري العمل على جذب الاستثمارات في توسعات الشركة، والتي تبلغ ٣.٣ مليون متر مربع في المنطقة الصناعية بالعين السخنة.

وكانت زيارة السويس ذات أهمية خاصة، حيث قام وفد بنك التنمية الجديد، ببجولة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، حيث ركزت المناقشات على إمكانية توسيع استثمارات البنك في قطاعي اللوجستيات والصناعة في مصر. واطلع الوفد على تقدم مشروع تنمية قناة السويس واستكشاف فرص تمويل إضافية لتوسيع قدرة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس على إنتاج الطاقة المتجددة.



زيارة إلى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

قامت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ومحافظ مصر لدى بنك التنمية الجديد، والسيدة ديلما روسيف، رئيسة البنك، بزيارة ميدانية إلى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وخلال الزيارة استعرض السيد وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، إمكانيات المنطقة الاقتصادية لقناة السويس من ٤ مناطق صناعية و 6 موانئ بحرية على البحر المتوسط والبحر الأحمر، كما تم استعراض رؤية الدولة المصرية في تعظيم الاستفادة من إمكانيات المنطقة من خلال تجهيزها ببنية تحتية بمواصفات عالمية، بالإضافة إلى استراتيجية التكامل بين الموانئ والمناطق الصناعية واللوجستية، والتي قدمت نموذجاً لدعم سلاسل الإمداد وحركة التجارة والصناعة، وبالتالي أسهمت هذه الجاهزية في أن تكون المنطقة الاقتصادية لقناة السويس مركزاً لصناعات الوقود، فضلاً عن الموقع الاستراتيجي وجاهزية الموانئ البحرية التي مكنتها من تقديم خدمات تموين السفن بالوقود الأحفوري والوقود الأخضر، كما تطرق أيضاً إلى القطاعات الصناعية المستهدفة، مثل صناعات الأغذية والأدوية وصناعات السيارات، كما أوضح مدى تنوع الحوافز داخل المنطقة الاقتصادية من خلال الحوافز المالية المباشرة وغير المباشرة، والإعفاءات الخاصة بالسلع التي يتم تصديرها.

نظرة عامة على الاجتماع السنوي التاسع لمجلس محافظي بنك التنمية الجديد

التقت المشاط برئيس البنك حول نتائج الحدث الذي استضافته مصر والفرص المحتملة للتعاون.

في عام ٢٠٢٤، شاركت مصر في الاجتماع السنوي التاسع لمجلس محافظي بنك التنمية الجديد الذي عقد في جنوب أفريقيا. وحضر الاجتماع الدكتورة رانيا المشاط ممثلة لمصر كعضو رئيسي في بنك التنمية الجديد. وركز الاجتماع على مواصلة استراتيجية البنك مع أهداف التنمية المستدامة وتمويل مشاريع البنية التحتية الحيوية للدول الأعضاء، بما في ذلك مصر، تحت عنوان **"الاستثمار في مستقبل مستدام"**.

إطلاق العنان للتمويل من أجل التنمية المستدامة في الأسواق الناشئة والدول النامية

شاركت المشاط في مناقشة المحافظين حول بنك التنمية الجديد حول "إطلاق العنان للتمويل من أجل التنمية المستدامة في الأسواق الناشئة والدول النامية". وألقى الكلمة الافتتاحية السيدة ديلما روسيف، رئيسة بنك التنمية الجديد، والسيد جين لي تشون، رئيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والسيدة نجوزي أكونجو إيوبالا، رئيسة منظمة التجارة العالمية، إلى جانب المحافظين من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا وبنجلاديش والإمارات العربية المتحدة.

شاركت «المشاط» في حلقة نقاشية بعنوان "مؤسسات التمويل التنموي في طليعة الاستثمار في البنية التحتية". حضر المناقشة السيد جين لي تشون، رئيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والسيدة سوازي تشالابالا، نائبة الرئيس الأولى لمجموعة البنك الأفريقي للتنمية، مع السيد بن هان، المدير العام لإدارة القطاع الخاص والمعاملات غير المضمونة بالسيولة في بنك التنمية الجديد، كمدير للمناقشة.



البنك الإسلامي للتنمية (ISDB)

كانت مصر عضوًا مؤسسًا في البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) منذ إنشائه في عام ١٩٧٤.

بفضل مقعد دائم في مجلس المديرين التنفيذيين وباعتبارها أحد أكبر المساهمين في المؤسسة، تلعب مصر دورًا مهمًا في عمليات صنع القرار في البنك. مَوَّلَ البنك الإسلامي للتنمية ٣٨٢ مشروعًا في مصر في مختلف القطاعات مثل الطاقة والزراعة والتعليم والرعاية الصحية، بإجمالي استثمارات بلغت ٢١ مليار دولار. إن الشراكة بين مصر والبنك الإسلامي للتنمية متجذرة بعمق في الأهداف المشتركة للتنمية المستدامة والحد من الفقر.

أهم اللقاءات الثنائية

لقاء مع رئيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور محمد سليمان الجاسر

في فبراير ٢٠٢٤، التقت الدكتورة رانيا المشاط، محافظ مصر لدى البنك الإسلامي للتنمية، مع الدكتور محمد سليمان الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، لمناقشة استراتيجيات التعاون المستقبلية. وخلال اللقاء، أكدت الدكتورة المشاط على أهمية زيادة البرامج المشتركة مع البنك الإسلامي للتنمية، وخاصة في تمويل المشروعات المتعلقة بتغير المناخ وتنمية القطاع الخاص.

من جانبه، أشار رئيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور محمد سليمان الجاسر إلى الشراكة المتنامية بين البنك وجمهورية مصر العربية، مؤكداً اهتمام البنك بالمشاركة في تمويل المشروعات ذات الأولوية للحكومة المصرية، بالإضافة إلى بلورة التعاون الذي يدعمه البنك بين مصر والدول الأفريقية في إطار مبادرة البنك لتبادل المعرفة والخبرة والتعاون جنوب-جنوب للاستفادة من خبرة مصر في مختلف القطاعات.



المشروعات الجارية والأولويات الاستراتيجية

كانت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية شريكًا أساسيًا في رحلة التنمية المستدامة في مصر، حيث ساهمت في تنفيذ العديد من المشروعات الرئيسية. ومن أبرز مجالات التعاون العمل المناخي، حيث يدعم البنك الإسلامي للتنمية جهود مصر لتنفيذ المشروعات ذات التأثيرات البيئية الكبيرة.

في أكتوبر ٢٠١٨، وقعت الحكومة المصرية مع البنك الإسلامي للتنمية وثيقة إطار الشراكة الاستراتيجية لتكون أساسًا للحوار المستقبلي بين جمهورية مصر العربية ومجموعة البنك من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١، والتي تهدف إلى مواصلة الخطط الاستراتيجية للحكومة المصرية وأولوياتها التنموية وفقًا لاستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لمصر، وكذلك مع التوجهات الاستراتيجية لمجموعة البنك، ويجري حاليًا التنسيق مع الوزارات المصرية بشأن مراجعة مسودة تقرير المراجعة النصفية لاستراتيجية الشراكة تمهيدًا لإصدارها.

وترتكز الاستراتيجية على أربعة ركائز رئيسية:

- رفع كفاءة عناصر الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز استدامتها وجودتها اقتصاديًا وبيئيًا.
- الحد من الفوارق الإقليمية والاستبعاد الاقتصادي من خلال معالجة الفقر الريفي من خلال بناء البنية الأساسية وزيادة إنتاجية المزارعين، من خلال دعم مشاريع التنمية الريفية المتكاملة.
- تنمية وتمويل التجارة ودعم وتنمية القطاع الخاص، من خلال تمويل وتشجيع التجارة، وتأمين الاستثمار والتصدير، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تنمية القدرات من خلال برامج تبادل المعرفة والخبرة، والتعاون الفعال بين بلدان الجنوب وتعزيز خدمات التمويل.

كما لعب البنك الإسلامي للتنمية دوراً حاسماً في دعم القطاع الخاص في مصر من خلال تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز تدفقات الاستثمار من خلال مؤسساته المختلفة، مثل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.



الاتفاقيات والشراكات

خلال مناقشات عام ٢٠٢٤، تم توقيع تعديل الاتفاقية الإطارية الخامسة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، مما عزز التعاون بين مصر والبنك الإسلامي للتنمية. وتؤكد هذه الاتفاقية على الأهمية الاستراتيجية لضمان وصول مصر إلى السلع الأساسية وخدمات تيسير التجارة.

إن المشروعات والاتفاقيات الجارية ضرورية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في مصر وتحسين التجارة والتنمية داخل المنطقة.

يعكس التعاون بين مصر والبنك الإسلامي للتنمية، شراكة طويلة الأمد دعمت أهداف التنمية المستدامة في مصر. مع التركيز على المشروعات الخضراء والعمل المناخي ونمو القطاع الخاص، يواصل البنك الإسلامي للتنمية لعب دور محوري في جهود مصر لتحقيق رؤية ٢٠٣٠. يظل الإطار الاستراتيجي والتمويل الذي يوفره البنك الإسلامي للتنمية ضروريًا لمساعدة مصر في معالجة التحديات الحرجة مثل الحد من الفقر والتنمية الريفية والاستدامة البيئية.

التعاون الاستراتيجي بين مصر والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

مقدمة

تتمتع مصر بعلاقة طويلة الأمد مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) منذ إنشائها في عام ٢٠٠٨. تلعب المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وهي كيان تابع للبنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، دورًا محوريًا في تعزيز التجارة الدولية بين الدول الأعضاء فيها. مع التركيز على تعزيز تمويل التجارة، وخاصة للقطاعات الرئيسية مثل الطاقة والزراعة والصحة، نما التعاون بين مصر والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بشكل كبير. يدعم هذا التعاون رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال تعزيز التجارة وتحسين سلاسل التوريد وتعزيز المرونة الاقتصادية.

توقيع برنامج العمل السنوي لعام ٢٠٢٤

في فبراير ٢٠٢٤، شاركت الدكتورة رانيا المشاط في حفل توقيع برنامج العمل السنوي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مع مصر لعام ٢٠٢٤. حضر الحفل العديد من وزراء الحكومة وقادة الصناعة، بما في ذلك المهندس هاني سنبل، رئيس ITFC، والوزراء المصريون السابقون مثل الدكتورة هالة السعيد، والمهندس طارق الملا، والدكتور علي المصليحي.

خلال كلمتها التي ألقاها عبر الفيديو، أكدت الدكتورة المشاط، على أهمية تعميق الشراكة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وأشارت إلى «أننا حريصون على دفع قنوات التعاون المشترك مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الدولية»، مضيفة أن هذه الاتفاقية الجديدة تبني على النجاحات التي تحققت منذ عام ٢٠٠٨.

وأكد أن الاتفاقية تركز على تعزيز تمويل التجارة لتلبية طلب مصر المتزايد على السلع الأساسية، بما في ذلك الغذاء والطاقة، ودعم صناعاتها. كما شكرت مؤسسة التمويل الدولية على دورها المحوري في دفع النشاط الاقتصادي على المسرح العالمي، وتسهيل نقل السلع إلى الأسواق الدولية.

تعزيز التجارة والنشاط الاقتصادي

لقد لعبت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دورًا فعالاً في دعم احتياجات مصر لتمويل التجارة، وخاصة خلال التحديات الاقتصادية العالمية. في عام ٢٠٢٤، التزمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بتعزيز وصول مصر إلى السلع الأساسية والخدمات التجارية، وضمان قدرة البلاد على مواصلة تلبية احتياجاتها من الواردات على الرغم من الظروف التجارية العالمية الصعبة.

وأوضحت الدكتورة رانيا المشاط أن برنامج العمل الجديد

يمثل خطوة حاسمة نحو المرونة الاقتصادية. "على الرغم من التحديات العالمية، سيستمر اقتصادنا في التطور، وقد عززت قاعدة التنمية الحالية للاقتصاد المصري قدرته على مقاومة هذه التحديات والتغلب عليها". إن هذا التعاون المستمر أمر بالغ الأهمية لمعالجة الاضطرابات الحالية في سلسلة التوريد العالمية والحفاظ على تدفق السلع الأساسية، وخاصة خلال فترات عدم الاستقرار الاقتصادي.

تعزيز مشاركة القطاع الخاص

لعبت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أيضًا دورًا مهمًا في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري. حيث تقدم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حلول تمويلية تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الوصول إلى الأسواق الدولية. وقد كان هذا الأمر أساسيًا في تعزيز إمكانات التصدير في مصر ودمج قطاعها الخاص في سلاسل التوريد العالمية.

لقد كان التعاون بين مصر والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حجر الزاوية في استراتيجية تمويل التجارة في مصر، وخاصة خلال الأوقات الاقتصادية العالمية الصعبة. ويستند برنامج العمل السنوي لعام ٢٠٢٤ إلى أكثر من ١٥ عامًا من التعاون الناجح، مع التركيز على التجارة، وإشراك القطاع الخاص، وتعزيز مرونة سلسلة التوريد في مصر. وبينما يواصل الطرفان العمل معًا، تظل الشراكة حاسمة لدعم الاستقرار الاقتصادي في مصر وتحقيق أهدافها التنموية في إطار رؤية ٢٠٣٠.

بعد دمج الوزارات، التقت معالي الدكتورة رانيا المشاط، مع المهندس هاني سنبل، رئيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، مرة أخرى لاستكشاف سبل جديدة للتعاون بما يتماشى مع أولويات الحكومة المصرية. وتناولت الدكتورة المشاط الأولويات الحالية للحكومة، والتي تهدف إلى تمكين القطاع الخاص، وتعزيز مناخ الاستثمار، وخلق الفرص للاستثمارات المحلية والأجنبية من القطاع الخاص، وبالتالي زيادة حجم الاستثمار وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي. وأشارت إلى أن الحكومة شرعت في برنامج إصلاح اقتصادي وهيكل طموح لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والتغلب على التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري.

وناقش الجانبان مجالات التعاون المشترك الجارية، بما في ذلك اتفاقية الإطار الجديدة، وبرنامج تأهيل وتدريب ٥٠ سيدة أعمال في مجالات الحرف اليدوية والتراثية للتصدير، والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولي الإسلامي للتجارة، ومركز تدريب التجارة الخارجية، ووكالة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وبرنامج مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS). كما تم توقيع اتفاقية شراكة بين المؤسسة وشركة إكسبولينك ومركز تدريب التجارة الخارجية لإنشاء أكاديمية للتصدير في جمهورية مصر العربية خلال الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

الفصل الثاني: توطين أهداف التنمية المستدامة

التعاون مع الأمم المتحدة

منذ تأسيس الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، تمتعت مصر بعلاقة قوية ودائمة مع المنظمة. كونها إحدى الدول الأعضاء المؤسسية البالغ عددها ٥١ دولة، لعبت مصر دورًا بارزًا داخل الأمم المتحدة.

كما كانت مصر داعيًا قويًا لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. في عام ٢٠١٦، أطلقت مصر "رؤية ٢٠٣٠"، التي حددت أهداف التنمية طويلة الأجل للبلاد بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وتلتزم مصر بالتعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق هذه الأهداف.

في عام ٢٠٢٣، أطلقت مصر والأمم المتحدة إطار التعاون الجديد للتنمية المستدامة ٢٠٢٣-٢٠٢٧، بحضور رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي. يمثل هذا الإطار بداية مرحلة جديدة في الشراكة وفتح فرص جديدة للتعاون المرتكز على الناس والكوكب والرخاء والمرأة والحوكمة.



بداية جديدة والتزام مستمر تجاه أهداف التنمية المستدامة:

الاجتماع الافتتاحي للجنة التسيير المشتركة

تعد لجنة التسيير التي ترأسها وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع المنسق المقيم للأمم المتحدة، هي المنوطة بمتابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي للشراكة بين مصر والأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة، بالشراكة مع الأطراف الوطنية ذات الصلة والوكالات الأممية، من خلال تنفيذ أهداف الإطار الخمسة:

- تعزيز رأس المال البشري
- التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة
- الصمود في مواجهة التغيرات المناخية وكفاءة إدارة الموارد الطبيعية
- الشفافية والمساءلة والحوكمة الفعالة
- تمكين المرأة

في إطار كل محور من هذه المحاور، تم تدشين مجموعة نتائج تضم الوزارات المعنية ووكالات الأمم المتحدة، يعملون معًا من خلال الرئاسة المشتركة، لتعزيز أهداف التنمية الوطنية في مصر

خلال عام ٢٠٢٤، ترأست الدكتورة رانيا المشاط، الاجتماع الأول للجنة التسيير المشتركة بين مصر والأمم المتحدة مع المنسقة المقيمة إيلينا بانوفا. وتشرفان معًا على تنفيذ الإطار الاستراتيجي للشراكة بين مصر والأمم المتحدة بالتعاون من أجل التنمية المستدامة الذي تم إطلاقه في مايو الماضي.

خلال الاجتماع، استعرض رؤساء مجموعات النتائج من وكالات الأمم المتحدة والجهات الوطنية نتائج الجهود المشتركة التي تم تنفيذها طوال عام ٢٠٢٣، مركزين على المحاور الخمسة للإطار الاستراتيجي: تعزيز رأس المال البشري، والتنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، وتعزيز المرونة المناخية وكفاءة إدارة الموارد، والشفافية والمساءلة والحوكمة الفعالة، وتمكين المرأة. وعلى مدار العام الماضي، تم تنفيذ العديد من البرامج بمنح بلغ مجموعها ١٧٨ مليون دولار.

أبرزت الدكتورة رانيا المشاط، أيضًا الجهود المشتركة بين مختلف الجهات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة، مشيرة إلى الشراكة كنموذج للتعاون متعدد الأطراف بمشاركة العديد من الأطراف المعنية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة. تدعم المنح التنموية من الشركاء الثنائيين هذه المبادرات، حيث تتعاون وكالات الأمم المتحدة والسلطات الوطنية لتنفيذ البرامج والتدخلات التي تأتي في إطار الأولويات والاستراتيجيات الوطنية.



المحور الأول: تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري

في إطار محور الاستثمار في رأس المال البشري، تم تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة بالتنسيق والتعاون بين الجهات الوطنية ممثلة في وزارات التضامن الاجتماعي، والصحة، والتعليم، والشباب، والتعليم العالي، إلى جانب منظمة اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتم الوصول إلى ١٨١ ألف شخص من خلال خدمات التغذية الأساسية، واستفاد ٣,٦ مليون شخص من خدمات الرعاية الصحية، كما استفاد ٣١٠ ألف شاب وطفلة من برامج تنمية المهارات والتدريب، وعززت التدخلات المنفذة جهود وزارة التربية والتعليم في تطوير مرحلة الإعدادية، كما استفاد ٧٠٠٠ ألف شخص من برامج مكافحة عمالة الأطفال والاتجار بهم، وبلغت قيمة المنح المستخدمة خلال العام الماضي نحو ٩٧.٣ مليون دولار.



المحور الثاني: تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة

وفي إطار المحور الثاني أسهمت الجهود المبذولة خلال العام الماضي في تعزيز جهود الدعم الفني لنحو ٥٠.٥ ألف مؤسسة قطاع خاص من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتوفير برامج التدريب على ريادة الأعمال وتنمية المهارات لنحو ٢٨٢.٩ ألف شخص، وتحسين مستوى الدخل لنحو ١٨.٦ ألف شخص، ودمج ٢٩ مؤسسة من بينها مشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة، وتعزيز وصول ٢٠٧.٥٣ ألف شركة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى أسواق جديدة، بينما بلغت المنح للعام الماضي نحو ١٢.٩ مليون دولار.

ويجري تنفيذ التدخلات والأنشطة والبرامج في إطار هذا المحور بالتنسيق بين الجهات الوطنية ممثلة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة المالية، والاتصالات، وجهاز المشروعات الصغيرة، ومن الجانب الأممي منظمة العمل الدولية، واليونيدو، وبرنامج الأغذية العالمي.



المحور الخامس: التمكين الشامل للنساء والفتيات

وفي محور تمكين النساء والفتيات، بلغت المنح للبرامج المنفذة خلال العام الماضي نحو ١٥,٤ مليون دولار، وقد أسهمت تلك البرامج في وضع/تنفيذ ٤ تدابير لتعزيز القيادة النسائية والمشاركة المتساوية في صنع القرار، ودعم ٧٤ شبكة/منصة محلية لمعالجة الأعراف الاجتماعية التمييزية والقوالب النمطية والممارسات الخاطئة للتمييز بين الجنسين، وتمكين ٤٦,٧ ألف سيدة من خلال ١٣٨٠ شركة تقودها سيدات وتعزيز وصول ١٤ ألف سيدة للخدمات والمهارات الرقمية وتحسين قدرتهن على إدارة الأعمال.

كما وقعت ٢٣ مؤسسة قطاع خاص على مبادئ تمكين المرأة (WEPS) ليصل العدد الإجمالي إلى أكثر من ١٠٠ موقع، وتعزيز استفادة ٣٩,٧ ألف سيدة وفتاة بما في ذلك النساء والشباب ذوي الإعاقة واللاجئات من خدمات مواجهة العنف ضد النساء والفتيات، والوصول إلى ٢,٧ مليون سيدة وفتاة من خلال مبادرات لمنع العنف ضد النساء والفتيات، والوصول إلى ١٤٤,٧ ألف فتاة من خلال البرامج التي تركز على الفتيات لتعزيز مهارتهن الحياتية من خلال برنامج "توزا" و"دوي".

وقد تم تنفيذ تلك الجهود بالتنسيق بين المجلس القومي للمرأة، ووزارات القوى العاملة، والشباب، والهجرة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، ومن الجانب الأممي هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الهجرة الدولية.



المحور الثالث: الصمود في مواجهة التغيرات المناخية وكفاءة إدارة الموارد الطبيعية

يضم هذا المحور وزارات البيئة، والري، والزراعة، والإسكان، والتنمية المحلية، إلى جانب منظمة اليونيدو، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وقد نجحت التدخلات والأنشطة المنفذة في عام ٢٠٢٣ الوصول إلى ٢٨,٤ ألف شخص بشكل مباشر من خلال مبادرات حماية الطبيعة وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد، وإعادة تأهيل ٩٠ ألف هكتار من الأراضي، وتطوير ١٢ من استراتيجيات وسياسات وخطط وطنية ومحلية وقطاعية للحد من مخاطر الكوارث والتأهب والإنذار المبكر والاستجابة لها، والوصول إلى ١٥٠,٨ ألف شخص بخدمات التوعية بمعلومات الإنذار المبكر، وتعزيز ٩ آليات وطنية تهدف إلى دعم التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وخفض ١٠٤,٩ مليون طن من الملوثات الضارة والنفايات في البيئة، وتعزيز جهود التخطيط الحضري التشاركي المعزز والكفاءة في استخدام الأراضي في ٦ محافظات، وتطوير ١٨ إطاراً حضرياً وطنياً يعتمد أساليب الإدارة والتخطيط الحضري الشاملة، كما تم استخدام منح بقيمة ٢٣,٨ مليون دولار لتنفيذ تلك التدخلات.

المحور الرابع: الحوكمة والشفافية والمشاركة الفعالة

ومن خلال الجهود المشتركة بين الجهات الوطنية ممثلة في وزارات الخارجية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارات التنمية المحلية، والعدل، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ومنظمة اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد تم تنفيذ العديد من التدخلات التي ساهمت في دعم ٢٢ مؤسسة وطنية لتعزيز الإدارة العامة والوظائف الحكومية الأساسية، بالإضافة إلى دعم آليات/مبادرة جمع البيانات وتحليلها لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة، تمكين ٣١٨,٥ ألف شخص للتسجيل للحصول على هوية قانونية، وتعزيز جهود الإبلاغ عن استغلال وابتزاز الأطفال عبر الإنترنت، وتنفيذ ١٣ مبادرة وبرنامجاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وبلغت المنح خلال عام ٢٠٢٣ نحو ٢٨,٦ مليون دولار.

هيكل حوكمة الإطار الاستراتيجي



لجنة التسيير التي ترأسها وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع المنسق المقيم للأمم المتحدة

تعزيز رأس المال
البشري

التنمية الاقتصادية
المستدامة والشاملة

الصمود في مواجهة
التغيرات المناخية وكفاءة
إدارة الموارد الطبيعية

الشفافية
والمساءلة
والحوكمة الفعالة

تمكين المرأة

رؤساء مجموعات النتائج من الجانب الحكومي

وزارة التضامن
الاجتماعي

وزارة التخطيط والتنمية
الاقتصادية

وزارة البيئة

المجلس القومي
للرأة

وزارة الصحة
والسكان، وزارة
التربية والتعليم
والتعليم الفني، وزارة
الشباب والرياضة،
وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي

وزارة المالية، وزارة
التجارة والصناعة، وزارة
الاتصالات وتكنولوجيا
المعلومات، جهاز
تنمية المشروعات
الصغيرة والمتوسطة
ومتناهىة الصغر

وزارة الموارد المائية
والري، وزارة السياحة
والتأثير، وزارة الزراعة
واستصلاح الأراضي،
وزارة الإسكان
والمرافق والمجتمعات
العمرانية

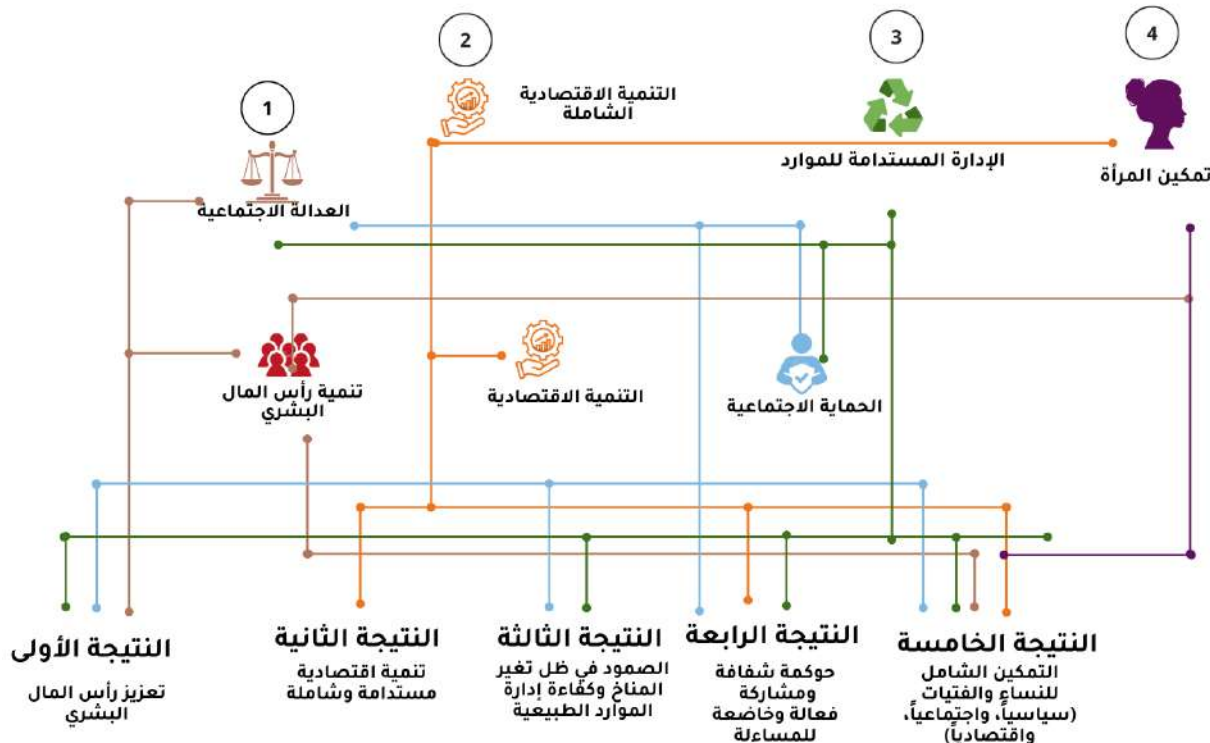
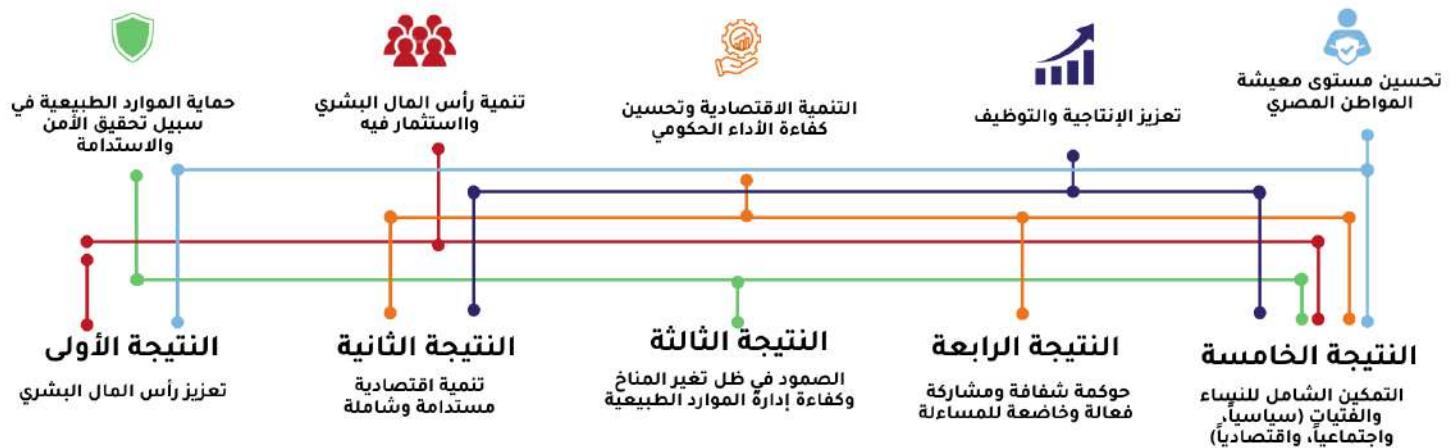
وزارة الخارجية، الجهاز
المركزي للتعبئة
العامة والإحصاء،
وزارة التنمية المحلية،
مركز المعلومات
ودعم اتخاذ القرار
(IDSC)، وزارة العدل

وزارة القوى العاملة،
وزارة الشباب
والرياضة، وزارة الدولة
للهجرة وشؤون
المصريين بالخارج،
المجلس القومي
للطفولة والأمومة

الرؤساء المشاركون من الأمم المتحدة



محاور خطة عمل الحكومة: مصر تنطلق



**محاور
المبادرة
الرئاسية حياة
كريمة في
سياق التعاون
مع الأمم
المتحدة**

نهج المشاركة متعدد الأطراف لإعداد الإطار الاستراتيجي:

أكثر من ١٠٠ وثيقة وخطة عمل واستراتيجية وطنية وإقليمية ودولية	٢٨ وكالة تابعة للأمم المتحدة	أكثر من ٦٠ شريكًا حكوميًا وطنيًا
١٦ شهرًا من التنسيق المشترك في تصميم إطار شامل ومتكامل للتعاون لتلبية جميع الأولويات الوطنية	٢٠ ورشة عمل ومرحلة تدقيق ومشاورات متخصصة رفيعة المستوى مع شركاء التنمية متعددي	مصفوفة شاملة واحدة ترصد الأولويات الاستراتيجية للتعاون بين الجهات الوطنية ووكالات الأمم

خلال العام، عُقدت اجتماعات تنسيقية وتحضيرية على المستوى الفني لمناقشة ومتابعة تنفيذ إطار الشراكة بين مصر والأمم المتحدة.

من نيويورك إلى إسبانيا: منتدى تمويل التنمية

في يوليو، شاركت المشاط في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في إسبانيا.

ونظمت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDE-SA)، حدث مشترك تحت عنوان "تعزيز التعاون الإنمائي المقاوم لتغير المناخ من خلال التمويل العادل".

خلال الجلسة، ألقى «المشاط»، كلمة رئيسية استعرضت فيها استراتيجية الوزارة لتعزيز التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC)، التي تم إطلاقها في مايو ٢٠٢٣. تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التعاون لدعم التنمية المستدامة والعمل المناخي من خلال تبادل المعرفة والاستفادة من الممارسات الناجحة للتنمية المستدامة لاعتمادها على نطاق أوسع في البلدان الأخرى.

تعد مؤتمرات مثل COP30 ومنتدى التعاون الإنمائي (DCF) القادم في عام ٢٠٢٥، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (FfD4) في يونيو ٢٠٢٥، فرضًا حاسمة لتعزيز التزامات التمويل، واستكشاف أساليب التمويل المبتكرة، ومشاركة شركاء التنمية متعددي الأطراف المعنيين في معالجة التحديات التنموية.

الخبرات من الحلول المتكاملة والمبادرات الوطنية مثل مبادرة "حياة كريمة" إلى الدول الأفريقية والدول التي تواجه تحديات مماثلة. منذ نحو عقد من الزمان، اتفق العالم على تحقيق ١٧ هدفًا للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، لكن الأزمات العالمية المتتالية عرقلت التقدم وزادت من خطر فقدان المكتسبات. التمويل المتاح حاليًا لا يكفي لتلبية الاحتياجات العاجلة لتحقيق الأهداف ومعالجة التحديات المعقدة التي تواجهها الدول الأعضاء.

أبرز النقاط من منتدى تمويل التنمية:

- توفير التمويل التنموي المستمر للدول النامية والناتئة أمر بالغ الأهمية إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل التحديات العالمية. في عام ٢٠٢٣، تدفقت رؤوس الأموال من الاقتصادات الناشئة والنامية إلى الاقتصادات المتقدمة، بسبب تشديد السياسات النقدية في الأخيرة وسداد الديون.
- الفجوة بين التمويل التنموي المتاح وأهداف التنمية المستدامة تتسع، مما يزيد من التحديات التي تواجه الدول لتحقيق أهدافها.
- يجب متابعة القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، والعمل المناخي معًا.
- هناك حاجة إلى توزيع أكثر عدالة لتمويل المناخ لدعم المجتمعات الضعيفة التي تتأثر بشكل أكبر بتغير المناخ.

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في جلسة رفيعة المستوى في منتدى تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)، بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. كانت الجلسة تحت عنوان "تعزيز الحوار الشامل على طريق المنتدى العالمي الرابع لتمويل التنمية"، وذلك بعد كلمات الافتتاح التي ألقاها أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، ودينيس فرانسيس، رئيس الدورة 78 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكريستين لاغارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي. أدارت الجلسة السيدة باولا نارفايس، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وشارك فيها وزراء المالية والتعاون الدولي والتنمية والسياسات المناخية من دول مثل تشيلي وقطر والدنمارك والاتحاد الأفريقي.

خلال الجلسة الوزارية، ركزت المناقشات على المسار المستقبلي نحو تنظيم المؤتمر العالمي الرابع لتمويل التنمية في عام ٢٠٢٥. تناول المشاركون أيضًا تحديات التمويل والحاجة إلى سد الفجوات الحالية في السياسات والإطارات العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على أهمية عقد المؤتمر العالمي الرابع لتمويل التنمية في عام ٢٠٢٥، لتعزيز الجهود الدولية نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشددت على التزام مصر بتحقيق هذه الأهداف من خلال تنسيق الجهود مع شركاء التنمية، وتوطين الأهداف العالمية، وتطبيق مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز التعاون الدولي وتمويل التنمية، ونقل

تقرير التنمية البشرية: الشراكة بين مصر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يمثل "تقرير التنمية البشرية" جزءًا أساسيًا من الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، ويركز على مراجعة وتحليل وتحسين سياسات وقضايا التنمية.

التقى الدكتور رانيا المشاط بالدكتور عبد الله الدردري، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، ومساعد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية (RBAS)، إلى جانب أليساندرو فراكاسيتي، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، ومسؤولين من البرنامج وقرىق الوزارة.

أبرزت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن الحكومة الجديدة تعمل على تطوير سياسات الاقتصاد الكلي لتعزيز جهود التنمية، وتحسين الاستثمارات في الصحة والتعليم، وتعزيز التوظيف الصناعي، وجذب المزيد من الاستثمارات. وأكدت أيضًا على أهمية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كشريك

رئيسي في دفع أجندة التنمية الوطنية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، والاستثمار في رأس المال البشري، وتسهيل أدوات التمويل المبتكرة والخضراء، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز المناخ وآفاق الاستثمار، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وكذلك تمويل أهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى أن "تقرير التنمية البشرية" يمثل ركيزة أساسية للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمراجعة وتحليل سياسات وقضايا التنمية في مصر.

ناقش الاجتماع أيضًا التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم الاقتصاد المصري من خلال آليات متنوعة تعزز فرص العمل، تقلل من معدلات البطالة، وتخفف من حدة الفقر استجابة لأولويات الدولة في تطوير رأس المال البشري، بالإضافة إلى تعزيز القدرات الوطنية فيما يخص آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) وآليات تصنيف الكربون وغيرها من الآليات التي تعزز العمل المناخي الوطني.

تقرير مراجعة النظراء الطوعي لقانون المنافسة في مصر

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في حدث إطلاق نتائج تقرير المراجعة الطوعية للنظراء (Volun- tary Peer Review Report) لقانون حماية المنافسة المصري، الذي ينظمه جهاز حماية المنافسة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي.

وذلك بحضور الدكتور محمود ممتاز، رئيس جهاز حماية المنافسة، والدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، وعلاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وأحمد كجوك، وزير المالية، والمستشار محمود فوزي، وزير شئون المجالس النيابية والقانونية

والاتصال السياسي، وغيرهم من المعنيين، وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ.

«تعزيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات المستدامة يمثل أولوية قصوى للحكومة المصرية خلال المرحلة الحالية، إذ يشكل القطاع الخاص القوة الدافعة للنمو الاقتصادي الكلي الشامل والمستدام، ويمثل إطلاق التقرير انعكاسًا لجهود تحفيز الشراكات بين القطاع العام والخاص ما يمثل أداة هامة في تغيير المستقبل الاقتصادي في الدول النامية وكذلك الدفع بحلول مبتكرة تستهدف زيادة التنافسية للاقتصادات الناشئة وتلك ذات الدخل المنخفض». الدكتورة رانيا المشاط.

وأوضحت أن التشريعات القوانين تمثل قاسمًا مشتركًا من أجل ضمان تحقيق

كما تناولت المناقشات التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والصندوق العالمي للشعاب المرجانية (GFCR) ضمن المبادرة المصرية للبحر الأحمر، لمكافحة تغير المناخ وتأثيره على الشعاب المرجانية في البحر الأحمر وتعزيز الجهود الوطنية للحفاظ على الشعاب المرجانية، ضمن جهود مصر في النوع البيولوجي والحفاظ على المحميات الطبيعية، حيث تمثل مبادرة البحر الأحمر نموذجًا لأهمية التعاون المتعدد الأطراف في تمهيد الطريق لتعزيز القدرة على التكيف والتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتغير المناخ.

كما تطرق اللقاء إلى تطوير الساحل الشمالي والاستفادة من التجربة المصرية الرائدة في التنمية المتكاملة ضمن مشروع تطوير الساحل الشمالي وإزالة الألغام، الذي يتم تنفيذه من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الحكومة المصرية، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧، وأهمية توفير الأدوات والآليات لدعم ضحايا الألغام لدخول سوق العمل والاقتصاد.

مستهدفات الدولة وحماية حقوق الأطراف، لافتة إلى صدور قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، بتعديلاته وآخرها الصادرة عام ٢٠٢٢، من أجل حماية حق المنافسة ومزاولة النشاط الاقتصادي وخلق بيئة تنافسية حرة تسهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، حيث وضع القانون العديد من القواعد من أجل التصدي للممارسات الاحتكارية، من خلال مواجهة تزايد عمليات التركزات الاقتصادية بصورها المختلفة، وبسط الرقابة المسبقة، والحد من السيطرة وتذليل عوائق الدخول والتوسع في الأسواق المختلفة - وإنباع إجراءات تنسم بالوضوح والشفافية تمسًا مع خطة الدولة لتشجيع الاستثمارات والحد من البيروقراطية.

التقارير مع الأمم المتحدة

أعلنت الوزارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام عن إطلاق الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية، وهي حجر الزاوية لالتزام البلاد بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ بما يتماشى مع أجندة التنمية الوطنية، رؤية ٢٠٣٠. المزيد عن هذا في الفصل الرابع.

وعلاوة على ذلك، في وقت سابق من هذا العام، أطلقت الوزارة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) تقريرًا بعنوان "نحو استراتيجية تمويل وطنية متكاملة قائمة على الأدلة" تحت قيادة معالي وزيرة السابقة الدكتورة هالة السعيد.



١١

إن معالجة تحديات التمويل تتطلب نهجًا قائمًا على الأدلة، مدعومًا بمؤسسات وطنية ودولية فعالة، جنبًا إلى جنب مع سياسات عامة منسقة جيدًا، مع الرصد والتقييم المتكرر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. معالي الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية السابقة ومستشارة السيد رئيس الجمهورية للشؤون الاقتصادية



امسح رمز
الاستجابة
السريعة لقراءة
التقرير:

متابعة الأنشطة الجارية مع الأمم المتحدة

بعد دمج الوزارات، عقدت الدكتورة رانيا المشاط اجتماعًا شاملاً مع المنسقة المقيمة للأمم المتحدة، إيلينا بانوفا، لمناقشة التكامل بين أعمال التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. تناول الاجتماع جهود دمج مشروعات التعاون التنموي مع النفقات الاستثمارية الحكومية، بهدف دفع التنمية الاقتصادية النوعية وتغظيم واستدامة تأثيرها لتحقيق الفوائد للمواطنين.

المائدة المستديرة لشركاء التنمية حول إطار التنمية الاقتصادية

خلال نوفمبر ٢٠٢٤، عقدت الدكتورة رانيا المشاط، مائدة مستديرة شاملة مع ممثلين من أكثر من ٢٠ وكالة ومنظمة تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية. ركزت الجلسة على تقديم إطار العمل الجديد لمصر للتنمية الاقتصادية، والذي يدمج الدبلوماسية الاقتصادية مع آليات التخطيط القوية.

استعرضت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية، المكون من ثلاثة محاور لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وركزت المناقشات الرئيسية على حوكمة الاستثمارات العامة، وتمويل النمو والتنمية الاقتصادية، والاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية والمزيد.

وأشادت إيلينا بانوفا، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في مصر، بنهج التخطيط المتكامل لمصر، في حين تعهد ممثلو وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بمواصلة دعمهم لرؤية مصر ٢٠٣٠ وجهود التنمية المستدامة الشاملة.

وأشاد ممثلو البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة بجهود الوزارة في تحقيق التكامل بين نظام التخطيط والتعاون الدولي لدعم التنمية الاقتصادية، مؤكدين على الشراكة الاستراتيجية مع مصر والرغبة في مواصلة التعاون لتعزيز العلاقات المتبادلة.

حضر الاجتماع الدكتور عبد الحكيم الواعر، المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، والسيدة كريستينا ألبرتينا، الممثلة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسيد محمد عبد الجادير، مدير مكتب صندوق التنمية الزراعية الدولي (IFAD) في القاهرة، والسيد إريك أوشسليين، مدير مكتب منظمة القمل الدولية (ILO) في مصر، والدكتور وليد كمال، مدير برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز (UNAIDS) في مصر، والسيد أليساندرو فراكاسيتي، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في مصر، والسيد جان بيير دوميرج، ممثل برنامج الأغذية العالمي (WFP) ومدير المكتب القطري في مصر، والسيد محمد النصور، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، إلى جانب ممثلين من منظمة الهجرة الدولية (IOM)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، والمكتب الأممي للحد من الكوارث (UNDRR)، وبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين (UNV).

الاجتماع التنسيقي لمجموعات النتائج ضمن الإطار الاستراتيجي للشراكة بين مصر والأمم المتحدة ٢٠٢٣ - ٢٠٢٧

عقدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي - بصفتها رئيس لجنة التسيير المشتركة للإطار الاستراتيجي للشراكة بين جمهورية مصر العربية والأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة ٢٠٢٣-٢٠٢٧ اجتماعاً تنسيقياً لمناقشة مجموعات النتائج للإطار الاستراتيجي للشراكة بين مصر والأمم المتحدة بحضور الدكتورة مايا مرسي، وزيرة التضامن الاجتماعي، والسيد/ محمد جبران، وزير العمل، والمستشارة/ أمل عمار، رئيس المجلس القومي للمرأة، وممثلي وزارات الصحة والسكان، والمالية، والبيئة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وغيرهم من الأطراف ذات الصلة.

يمثل هذا الاجتماع انطلاق مجموعات العمل لإطار الشراكة الاستراتيجية بين مصر والأمم المتحدة للتنمية المستدامة. تم تنسيق المجموعات بالتعاون مع مختلف الوزارات والجهات الوطنية وشركاء التنمية. وأكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أن إطار الشراكة الاستراتيجية يتسق مع عدة مبادرات وطنية، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة ٢٠٣٥، والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، والمبادرة الرئاسية "حياة كريمة".



الفصل الثالث: مرحلة جديدة من الشراكات التعاون مع آسيا

خلال الفترة الماضية، عززت الدولة المصرية من شراكاتها مع الدول الآسيوية، خاصة الصين واليابان وكوريا الجنوبية، مما أسفر عن تعزيز الشراكات وتهيئة الطريق لتسريع التنمية المستدامة.



الشراكة الشاملة بين مصر والصين

الإجراءات المشتركة لتعزيز التنمية المستدامة

شاركت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في الفعالية الافتتاحية للمؤتمر، وألقت كلمة حول جهود مصر لتعزيز التنمية المستدامة، إلى جانب العديد من ممثلي الحكومات الأفريقية ودول الجنوب العالمي، وأكدت الدكتوراة رانيا المشاط، على الأهمية الكبرى لتحقيق التنمية المستدامة، مسطرة الضوء على أن تحقيق الاستدامة لا يتطلب النمو الاقتصادي فحسب، بل يتطلب أيضًا ضمان التنمية الشاملة. وهذا يؤكد على أهمية السعي نحو مستقبل أفضل للجميع، وضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب في عملية التنمية.

وأكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن السعي لتحقيق التنمية المستدامة يعد قضية ذات أهمية قصوى، موضحة أن تحقيق الاستدامة لا يتطلب فقط تحقيق النمو الاقتصادي، بينما يتطلب أيضًا ضمان التنمية الشاملة، وهو ما يؤكد أهمية السعي من أجل مستقبل أفضل للجميع، ولا يتخلف فيه أحد عن ركب التنمية.

وشددت الدكتوراة رانيا المشاط، على أن مبدأ "ملكية الدولة" يعتبر حاسمًا في تعزيز جدول أعمال التنمية المستدامة، والأهم من ذلك تنسيق الجهود في ضوء أهداف التنمية المستدامة، لافتة إلى أن ملكية الدولة تضمن تحقيق التنمية بشكل أكثر عدلًا ويتسم بالمساواة والإنصاف.

"في حين يلعب التمويل التنموي الميسر دورًا محوريًا، إلا أنه لا يمكنه سد الفجوة المتزايدة لتمويل التنمية بمفرده". الدكتوراة رانيا المشاط.

إن تعزيز استدامة الديون أمر بالغ الأهمية بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض لتعزيز التصنيف الائتماني، وتخفيف المخاطر، وتعزيز ثقة القطاع الخاص، وبالتالي تعزيز المزيد من الاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز التمويل المختلط من خلال بنوك التنمية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية يمكن أن يشجع مشاركة القطاع الخاص في التنمية والعمل المناخي، مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وانخفاض تكاليف رأس المال في الدول النامية.

تتمتع مصر والصين بتاريخ طويل من العلاقات المشتركة، حيث تعد كلا الدولتين من أقدم وأهم الحضارات في العالم. وقد ساهم هذا الأساس القوي في استمرار تميز العلاقات بين البلدين على مدار العقود الماضية.

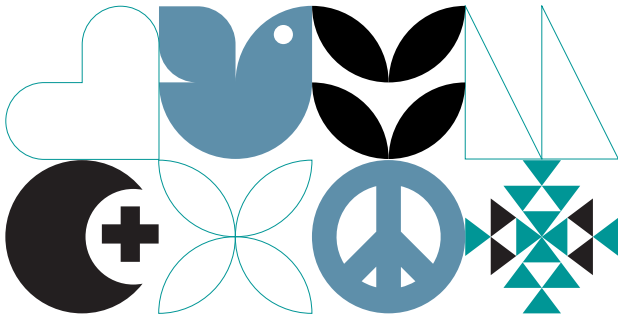
على الرغم من أن التعاون الإنمائي بين مصر والصين بدأ في التسعينيات، إلا أنه تم إحراز تقدم كبير منذ عام ٢٠١٤، عندما زار السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، جمهورية الصين الشعبية ووقع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة.

من خلال التعاون المشترك، يتم تنفيذ العديد من المشروعات الحيوية في مجالات النقل والتعليم والصحة وتوطين الصناعة. كما يتضمن التعاون أيضًا تبادل الخبرات والمعرفة، مثل افتتاح مركز تجميع واختبار الأقمار الصناعية، وهو مشروع رئيسي في مصر بدعم من المنح الصينية؛ وهو ما يعد علامة فارقة في التعاون بين بلدان الجنوب.

المؤتمر الدولي الثاني رفيع المستوى لمنتدى العمل الدولي من أجل التنمية المشتركة

خلال أول زيارة دولية للدكتوراة رانيا المشاط، عقب توليها حقيبة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، شاركت في النسخة الثانية من المؤتمر رفيع المستوى لمنتدى العمل الدولي من أجل التنمية المشتركة في الصين، والذي استضافته الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي (CIDCA).

شارك في المنتدى أكثر من ٢٠٠ ممثل من الحكومات وصناع القرار والمؤسسات الدولية لمناقشة قضايا متنوعة، من أبرزها التعاون بين دول الجنوب، والابتكار، والجهود لتعزيز التعاون الجماعي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.



من الخطط إلى الممارسات: شراكات من أجل التقدم

خلال الزيارة للصين في يوليو ٢٠٢٤، وقعت الدكتورة رانيا المشاط، **٣ مذكرات تفاهم**، مع اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين (NDRC)، والوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي (CIDCA)، بما يعزز دفع العلاقات المصرية الصينية في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

مذكرة التفاهم الأولى، تستهدف تعزيز التعاون في مجال تبادل الخبرات والتعاون على أساس المنفعة المتبادلة، لتعزيز التعاون الاقتصادي عبر الاستفادة من الخبرات والممارسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، والتنمية الصناعية، والطاقة المتجددة، والابتكار التكنولوجي، والتنمية المستدامة، بينما تعمل مذكرة التفاهم الثانية، على دعم التعاون في مجال تطبيق نظام "بيدو" للملاحة عبر الأقمار الصناعية (BDS)، في ظل أهمية هذا النظام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للشعوب.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم حول مشروع تعزيز وتوسيع نطاق تصنيع منتجات التكنولوجيا المساعدة وتقديم الخدمات من خلال إنشاء مركز التميز للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في مصر، حيث يتضمن المشروع مكونين الأول يتعلق برفع كفاءة الكوادر البشرية وتقديم الدعم الفني اللازم من خلال برامج بناء القدرات، بينما المكون الثاني يتعلق بتوريد معدات وأجهزة وفقاً للمواصفات الفنية.

مبادلة الديون

في أكتوبر ٢٠٢٣، شهد رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي توقيع الدكتورة رانيا المشاط، ورئيس الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي CIDCA لو تشاو هوي، على أول مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون مع الصين في مجال مبادلات الديون من أجل التنمية. وكان ذلك على هامش فعاليات الدورة الثالثة لمنتدى الحزام والطريق. وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز التعاون بين البلدين في مجال مبادلة الديون لتنفيذ المشروعات التنموية، وهي إحدى أدوات التمويل المبتكرة التي تعمل على دعم جهود الحكومة بالشراكة مع الجانب الصيني لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال استخدام شرائح الديون الصينية لتنفيذ المشروعات التنموية المتفق عليها بين الجانبين.

وتبلغ محفظة التعاون مع الصين نحو ١.٧ مليار دولار لتنفيذ العديد من المشروعات في قطاعات تنموية مختلفة، منها الكهرباء والصحة والتعليم والتدريب المهني وغيرها. ومؤخراً، شهدت وزيرة التعاون الدولي حفل الانتهاء من أعمال تجميع واختبار القمر الصناعي (مصر سات ٢) بالتعاون مع الجانب الصيني، بمقر وكالة الفضاء المصرية.

تعزيز تحديث الجنوب العالمي: مسارات جديدة، رؤى جديدة

خلال زيارتها للصين لحضور المؤتمر، شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في جلسة حول تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، نظمتها الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي (CIDCA) ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين دول الجنوب وجامعة الأعمال الدولية والاقتصاد (UIBE).

وقد شارك في الجلسة رئيس وكالة التعاون الدولي للتنمية الصينية لو تشاو هوي، وممثل جامعة الأعمال الدولية والاقتصاد هوانغ باووين، ووزير التخطيط والتنمية والمبادرات الخاصة الباكستاني معالي تشودري أحسن إقبال، ونائب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية دونالد براون، والمدير التنفيذي لمركز الجنوب كارلوس ماريا كوريا، ومديرة مديرية التعاون الإنمائي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ماريا ديل بيلار جاريديو جوتزالو.

تطور مفهوم التعاون جنوب جنوب بشكل كبير منذ عام ١٩٥٥، حيث يعد إطاراً واسعاً للتعاون بين دول الجنوب في مختلف المجالات، بما يعزز سد الفجوات التكنولوجية والمعرفية، ويلعب دوراً مكملًا للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، خاصة أن الأزمات المتفاقمة التي يواجهها العالم منذ عام ٢٠٢٠، أثبتت أن المعرفة تعد أمراً بالغ الأهمية لتطوير المؤسسات الفعالة، وبناء القدرات، وإيجاد حلول مستدامة لتحقيق النمو والمساواة.

"إن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هو أحد الآليات الرئيسية اللازمة لتحفيز التعافي الاقتصادي في الاقتصادات النامية والناشئة وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة". الدكتورة رانيا المشاط.

يعتمد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وخاصة مع البلدان الأفريقية الأخرى، على فكرة مفادها أن الدول ذات الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتشابهة مجهزة بشكل أفضل للتعاون مع بعضها البعض. ويتضمن هذا التعاون تبادل السياسات الناجحة وأفضل الممارسات التي أثبتت فعاليتها في سياقاتها الخاصة.

وسوف نناقش المزيد من التفاصيل حول التعاون بين بلدان الجنوب في الجزء التالي.

وكانت الدكتورة رانيا المشاط في النسخة الأولى من المنتدى الدولي رفيع المستوى للعمل من أجل التنمية المشتركة في عام ٢٠٢٣، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات المشتركة، مما ساهم في تطور ونمو العلاقات بين البلدين. ومن الجدير بالذكر أنه تم توقيع مذكرة تفاهم حول «مبادرة التنمية العالمية GDI»، لتعزيز الشراكة المصرية الصينية، بما في ذلك إنشاء آلية للتشاور على مستوى الإدارات وصياغة استراتيجية متكاملة للتعاون الإنمائي بين مصر والصين على مدى فترة تتراوح بين ٣ و ٥ سنوات، تعكس العلاقات الاستراتيجية بين البلدين. وتشمل هذه الاستراتيجية مجالات ومشروعات سيتم تنفيذها في إطار برنامج التعاون الإنمائي.



التعاون في مجال الفضاء

في ٢٠٢٤، شهد الدكتور مصطفى مذبولي، رئيس مجلس الوزراء، مراسم توقيع شهادة التسليم والتسليم الخاصة بمشروع مركز تجميع وتكامل واختبار الأقمار الصناعية المُقدم كمنحة من الصين، ووقع على شهادة التسليم والتسليم كل من الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والسيد / وانغ وينتاو، وزير التجارة بدولة الصين.

ويأتي المشروع تنويجاً للخطابات المتبادلة الموقعة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية في ١٦ نوفمبر ٢٠١٥، والتي تضمنت الاتفاق على تنفيذ مشروع مركز تجميع وتكامل واختبار الأقمار الصناعية كمنحة من الصين، حيث تم البدء في تنفيذ المشروع في ١٦ يناير ٢٠١٦، وتم الانتهاء من تنفيذه في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣.

يركز هذا المشروع على تبادل المعرفة وأفضل الممارسات والتقنيات في الاستشعار عن بعد، وتدريب وزيادة خبرة الكوادر المصرية. وفي العام قبل الماضي، قام الدكتور رانيا المشاط، بزيارة وكالة الفضاء المصرية، برئاسة الدكتور شريف صدقي الرئيس التنفيذي لوكالة الفضاء المصرية لتشهد اكتمال مشروع مصر سات-2، قبل إطلاق القمر الصناعي من الصين.

وبالتزامن مع تلك المناسبة، صرحت الدكتورة رانيا المشاط أن المشروع يمثل علامة فارقة في تاريخ العلاقات المصرية الصينية، وخاصة في نقل الخبرات وتبادل المعرفة داخل "مركز تجميع ودمج واختبار الأقمار الصناعية" الذي تفتده وكالة الفضاء المصرية. وذلك من خلال المنحة الصينية المقدمة للحكومة المصرية بمبلغ يعادل ٢١ مليون دولار، مشيرة إلى أن المشروع يعد من أهم مشروعات التعاون الإنمائي بين مصر والصين.

تعزيز التعاون مع الجانب الصيني في هذا المجال، ليشمل هذا التعاون المزيد من الدول الأفريقية لتعزيز تبادل المعرفة وأفضل التقنيات بين مصر والصين والدول الأفريقية.

في أغسطس، التقت الدكتورة رانيا المشاط، بالدكتور شريف صدقي الرئيس التنفيذي لوكالة الفضاء المصرية، لبحث مجالات التعاون المشترك في إطار الشراكة المصرية الصينية البناءة. كما بحث الاجتماع التعاون المحتمل بين الوكالة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في توفير الأنظمة التحليلية وتقنيات الذكاء الاصطناعي، ومن المتوقع أن تدعم هذه التطورات منظومة التخطيط في مصر، وخاصة في متابعة تنفيذ مشروعات خطة الاستثمار.

استعرض الدكتور شريف صدقي، الرئيس التنفيذي لوكالة الفضاء المصرية، النتائج والمهام الرئيسية التي تنفذها الوكالة، وخاصة تلك المتعلقة بإنتاج صور الأقمار الصناعية من القمر الصناعي مصر سات-٢. وأكد على أهمية استمرار التعاون مع الصين وتوسيع نطاقه لإطلاق المزيد من الأقمار الصناعية التي تخدم رؤية مصر. كما سلط الضوء على ضرورة تعزيز التعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي للاستفادة من هذه التقنيات المتقدمة في دعم منظومة التخطيط في مصر.

وفي وقت سابق تم توقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي وفني بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والجانب الصيني، قدمت بموجبها المنح الصينية ما يعادل إجمالاً ما يقدر بنحو ٩٢ مليون دولار، لتنفيذ مشروعي القمر الصناعي "إيجيت سات-٢" ومركز تجميع ودمج واختبار الأقمار الصناعية.

وأوضحت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أن المشروع ساهم بشكل إيجابي في نقل الخبرة الصينية في مجال تجميع واختبار الأقمار الصناعية إلى الكوادر المصرية، وشهد المركز قيام فنيين مصريين وصينيين بالأعمال الفنية المتعلقة بتجميع واختبار القمر الصناعي "إيجيت سات-٢" الذي تم إطلاقه بنجاح في ٤ ديسمبر ٢٠٢٣ من الصين.

ويمثل الدعم الصيني لبرنامج الفضاء المصري نموذجاً فريداً لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات والتقنيات في مجال الاستشعار عن بعد بين البلدين، بما يضمن نقل الخبرة الصينية المتقدمة في هذا المجال إلى الفرق الفنية المصرية. وفي ظل وجود مقر وكالة الفضاء الأفريقية في مصر، تتطلع الحكومة إلى

كوريا الجنوبية

في منتصف العام، زارت «المشاط»، العاصمة الكورية الجنوبية، سيول، لحضور القمة الكورية الأفريقية ٢٠٢٤ نيابة عن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وقبل الزيارة، التقت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، السيد/ كيم يونج هيون، سفير جمهورية كوريا الجنوبية لدى مصر، في إطار اللقاءات التي يعقدها مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، لمواصلة تطوير العلاقات الاقتصادية المشتركة، والتفكير في مواصلة الجهود لتطوير أطر التعاون الإنمائي.

كما تطرق الجانبان إلى قمة الكورية الأفريقية، وهي مبادرة جديدة أطلقتها كوريا الجنوبية لدعم التعاون مع القارة في ظل التحديات العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي وتحديات المناخ ومشاكل سلسلة التوريد، خاصة في ظل الموقع الاستراتيجي لمصر في القارة. وأكد السفير الكوري سعي بلاده لإطلاق شراكة استراتيجية مع قارة أفريقيا تقوم

على ثلاثة محاور: تعزيز التجارة والاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والأمن الغذائي، وتعزيز السلام والأمن والتعاون في المحافل الدولية.

وتتمتع مصر وكوريا بشراكة طويلة الأمد، وهو ما انعكس في الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين، خاصة زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي، لكوريا الجنوبية، كما تم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها، في ظل اختيار مصر شريكا استراتيجيا على مستوى خطط التعاون الإنمائي للفترة من ٢٠٢٢-٢٠٢٦، بما يعزز جهود تطوير العلاقات المشتركة بين البلدين لتلبية متطلبات وأولويات التنمية في مصر.

وخلال زيارة الرئيس الكوري لمصر في يناير ٢٠٢٢، وقعت مصر وكوريا الجنوبية مذكرة تفاهم بقيمة مليار دولار في إطار التعاون الإنمائي بين البلدين، بما في ذلك التعاون

المالي مع صندوق التعاون للتنمية الاقتصادية (EDCF) من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٦.

جدير بالذكر أن كوريا الجنوبية تعد من أهم شركاء التنمية الآسيويين في مصر، حيث بدأت العلاقات الاقتصادية بينهما عام 1987، ويبلغ حجم محفظة التعاون الإنمائي ١.٣ مليار دولار، منها حوالي ٨٥ مليون دولار في شكل منح تنمية مقدمة من الوكالة الكورية للتعاون الدولي "كويكا" في مجالات التعليم العالي والتدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات وإنشاء منظومة إلكترونية للمشتريات الحكومية والتمكين الاقتصادي للمرأة ومكافحة العنف.

علاوة على ذلك تتنوع التمويلات التنموية الميسرة في مجالات السكك الحديدية وتصنيع عربات المترو وبرامج نقل الخبرات والمعرفة وبرامج تنمية قدرات الكوادر الحكومية.

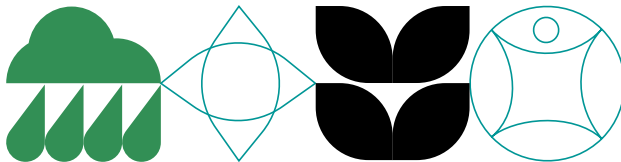


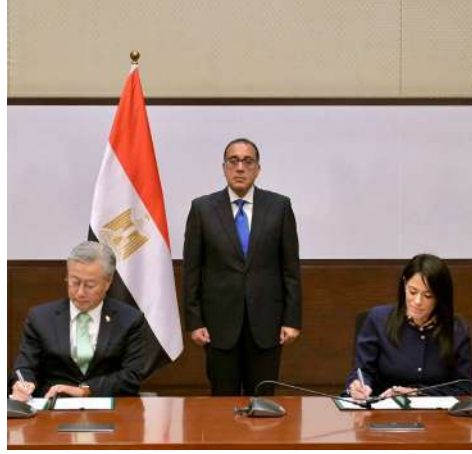
النمو المشترك والاستدامة والتضامن: القمة الكورية الأفريقية ٢٠٢٤

نيابة عن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، ترأست الدكتورة رانيا المشاط، وقد مصر في القمة الكورية الأفريقية ٢٠٢٤ بمشاركة ٤٨ دولة أفريقية، وبرئاسة السيد/ يون سوك يول، رئيس الجمهورية الكورية، وبتمثيل من زعماء ورؤساء ورؤساء حكومات دول القارة، وممثلين عن الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، واتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، وممثلين عن المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

وغُدت القمة تحت شعار "المستقبل الذي نصنعه معًا: النمو المشترك والاستدامة والتضامن"، وتهدف إلى تعزيز الشراكة بين جمهورية كوريا الجنوبية ودول القارة الأفريقية، وتعزيز العمل المشترك لدعم جهود التنمية في القارة. وتعد القمة الكورية الأفريقية، أول قمة مُتعددة الأطراف بين كوريا الجنوبية والدول الأفريقية، حيث تسعى إلى تعزيز علاقات الشراكة مع دول القارة السمراء، ولعب دور محوري في تعزيز جهود التنمية في قارة أفريقيا، وتضمنت انعقاد القمة الكورية-الأفريقية، وقمة الأعمال الكورية-الأفريقية، التي تستضيفها وزارة التجارة والصناعة والطاقة وتنظمها رابطة التجارة الدولية الكورية.

وخلال استقباله للوفود الأفريقية المشاركة، استقبل يون سوك يول الرئيس الكوري، الدكتورة رانيا المشاط، حيث نقلت تحيات وتقدير الرئيس عبد الفتاح السيسي، وتمنياته بأن ترسي القمة أسسًا أقوى للعلاقات الكورية الأفريقية المشتركة في المستقبل.





سد الفجوات وبناء الشراكات

وألقت الدكتورة رانيا المشاط، خلال القمة كلمة مصر نيابة عن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية.

وتضمنت الكلمة النقاط الرئيسية:

- أهمية دعم أفريقيا في تحقيق أجندتها ٢٠١٣.
- إطلاق العنان لأدوات التمويل المبتكرة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية.
- تطوير البنية الأساسية لأفريقيا من أجل التكامل الاقتصادي والتجاري.
- إعطاء الأولوية لقطاع الصحة.
- تأمين الاستثمارات المناخية.
- معالجة قضايا السلام والأمن.
- الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة.

اللقاءات الثنائية في القاهرة

وخلال زيارته للقاهرة، استقبلت الدكتورة رانيا المشاط، السيد / تشانج وون سام، رئيس وكالة التعاون الدولي الكورية (كويكا)، في مقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة، في أول زيارة لرئيس وكالة كويكا لمصر منذ عام ٢٠٠٩.

تعد مصر أحد الشركاء الرئيسيين في برنامج التمويلات التنموية لكوريا الجنوبية، وقد انعكس التعاون المشترك في العديد من القطاعات، وخاصة التحول الرقمي، والمناخ، والنمو الشامل وتمكين الشباب والنساء.

وفي أول زيارة لرئيس وكالة "كويكا"، شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مراسم توقيع الخطابات المتبادلة للمنحة الكورية للمرحلة الثانية لمشروع «تعزيز القدرات التعليمية وربط الجامعة بالصناعة بجامعة بني سويف التكنولوجية»، لصالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بقيمة إجمالية تبلغ ٨ ملايين دولار.

تستهدف المرحلة الجديدة الآتي:

- ضمان التشغيل المستدام للجامعة وتحقيق الاعتماد العالمي.
- تطوير برامج البكالوريوس في الميكاترونيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسيارات الكهربائية وتكنولوجيا السكك الحديدية.
- تعزيز العلاقات بين التعليم والصناعة لتعزيز فرص العمل للطلاب.

الاجتماعات الثنائية

خلال زيارتها لكوريا الجنوبية، التقت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، السيد / كيم بيونج هوان، نائب وزير الاقتصاد والمالية في كوريا الجنوبية، ورئيس مجلس إدارة بنك التصدير والاستيراد الكوري (KEXIM) والرئيس التنفيذي لشركة هيونداي هي سونج.

وتضمنت الاجتماعات مناقشات حول محفظة المشروعات الجارية، من بينها مشروع تحديث أنظمة الإشارات لخطوط السكك الحديدية نجع حمادي - الأقصر والأقصر - أسوان، وتوريد القطارات لخط مترو القاهرة من خلال الإنتاج والتصنيع المحلي بالشراكة بين الشركة الوطنية المصرية لصناعة السكك الحديدية (NER-IC) وتحالف هيونداي الكوري، ومشروع قناة السويس الخضراء لإطلاق المزيد من السفن الصديقة للبيئة.



اليابان

تتركز شراكتنا مع الجانب الياباني، بشكل خاص على الاستثمار في الإنسان من خلال التعليم والصحة، والنمو النوعي من خلال التحول الأخضر وتطوير البنية الأساسية، والتنمية المستدامة والاجتماعية والاقتصادية.

في عام ٢٠٢٤، التقت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، السفير الياباني لدى مصر، أوكا هيروشي، لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين في ضوء الأولويات والمصالح المشتركة، كما التقت بممثلة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا): السيد/ هيديكى ماتسوناجا، مستشار إدارة الشرق الأوسط وأوروبا والممثل الرئيسي لمكتب أوكرانيا، والسيد/ كاي توباما، المدير العام لوكالة التعاون الدولي اليابانية للشرق الأوسط وأوروبا، والسيد/ تاكانوري موريشيما، نائب المدير الأول لإدارة الشرق الأوسط وأوروبا.

وقد أسفرت العلاقات المصرية اليابانية المثمرة عن شراكات بناءة وجوهرية في العديد من المجالات الاستراتيجية في القطاعات التي تعزز الاستثمار في رأس المال البشري مثل الصحة والتعليم، فضلاً عن تطوير البنية الأساسية لدعم النمو الشامل والمستدام، ومن ذلك الدعم الياباني لنظام التأمين الصحي الشامل، فضلاً عن العديد من المشروعات مثل خطوط المترو ودعم جهود الطاقة المتجددة وتطوير التعليم.

يعود تاريخ التعاون الإنمائي بين مصر واليابان إلى عام ١٩٥٤، وفي عام ٢٠٢٤، احتفل البلدان بمرور ٧٠ عامًا على تدشين علاقات التعاون الإنمائي بين البلدين.

وتعتبر اليابان أحد أهم شركاء التنمية الآسيويين لمصر، حيث تضم محفظة التعاون الإنمائي أكثر من ١٨ مشروعًا تنمويًا لدعم خطة الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بقيمة تقارب ٣ مليارات دولار، منذ عام ٢٠١٠ وحتى الآن. هذا بالإضافة إلى العديد من المنح التنموية في مجالات الصحة والتعليم والطاقة والكهرباء والنقل والطيران المدني والسياحة والآثار والري والتعليم، بما يدعم النمو



من خلال قطاعي التعليم والصحة، و"النمو النوعي" من خلال التحول الأخضر وتطوير البنية التحتية الجيدة.

تمثل شراكتنا نموذجًا فريدًا للتعاون الذي يحقق مصلحة البلدين، وتعزيز الشراكة الاقتصادية والثقافية بين بلدينا وتتميز بالتعاون القوي الذي يهدف إلى تسهيل:

- التقدم الاجتماعي والاقتصادي المستدام
- التحول الأخضر والطاقة المتجددة
- التعليم وتنمية رأس المال البشري
- النمو النوعي والإدماج الاجتماعي والمرونة
- تطوير البنية التحتية
- إشراك القطاع الخاص
- مشروعات التعاون الفني لبناء القدرات في مجالات مختلفة وتعزيز التعليم الفني وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة

الاقتصادي المستدام والاندماج الاجتماعي وتنمية التعليم وتنمية رأس المال البشري والتعاون الإقليمي ودعم الاستراتيجية الوطنية لمواجهة تغير المناخ.

لقد شهدت الشراكة المصرية اليابانية تقدمًا ملحوظًا تحت قيادة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، وقد توج هذا التطور برفع العلاقات الثنائية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية. حيث أدى هذا إلى إحراز تقدم في مختلف المجالات، بما في ذلك المشروعات التنموية، والعلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية، والاستثمار، والرعاية الصحية، والثقافة، والتعليم، والعلوم والتكنولوجيا، على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف.

خلال عام ٢٠٢٣، زار السيد/ فوميو كيشيدا، رئيس وزراء اليابان، جمهورية مصر العربية، حيث كانت الزيارة نقطة تحول في العلاقات الثنائية، والتقى السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، حيث اتفق قادة البلدين على ترفيع العلاقات الثنائية إلى "شراكة استراتيجية"، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية التي تشمل "الاستثمار في البشر"

الحوار السياسي السنوي رفيع المستوى

خلال أغسطس الماضي، عقدت مصر واليابان حوار السياسات السنوي رفيع المستوى في إطار شراكتهما الاستراتيجية من أجل الاتفاق على الأولويات المستقبلية، كجزء من الجهود التي تهدف إلى تعزيز العلاقات بين البلدين. ويتزامن هذا مع الذكرى السبعين لتدشين العلاقات الثنائية، استمراراً لسلسلة من الاجتماعات مع شركاء التنمية المتعددين والثنائيين لتحديد أولويات العمل للمرحلة القادمة.

شارك في الاجتماع السفير أوكا هيروشي، السفير الياباني لدى مصر، وكاتوكين، الممثل الرئيسي لهيئة التعاون الدولي اليابانية «JICA»، وكيامورا كينشيرو، الممثل الرئيس لكتب تمثيل الشرق الأوسط بنك اليابان للتعاون الدولي «JBIC»، والسيد نيشيزاوا شيجو، المدير التنفيذي لمكتب منظمة التجارة الخارجية اليابانية (JETRO)، كما حضر اللقاء ممثلو السفارة والمؤسسات المالية اليابانية، ووزارة الخارجية اليابانية، وممثلو وزارات الكهرباء والطاقة المتجددة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والموارد المائية والري، والصحة، وجهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومستشفى أبو الريش الياباني. محاور الشراكة المصرية اليابانية.

إن الشراكة بين البلدين تعد نموذجاً فريداً من نوعه للتعاون، حيث يهدفان إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحول الأخضر والطاقة المتجددة والتعليم وتنمية رأس المال البشري والنمو النوعي، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية والشراكة مع القطاع الخاص ومشروعات التعاون الفني لبناء القدرات في مختلف المجالات وتعزيز التعليم الفني وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تنمية رأس المال البشري...

تتنوع محفظة التعاون الإنمائي بين مصر واليابان، في العديد من أهداف التنمية المستدامة وتتنوع على مختلف المحافظات، ومن الأمثلة على ذلك المدارس المصرية اليابانية، ومشروع تطوير مستشفى أبو الريش، وهو أحد أبرز المشروعات في قطاع الصحة، حيث يخدم ٩٠ ألف مريض سنوياً مجاناً، بالإضافة إلى مشروع المتحف المصري الكبير.

وفي إطار مشروعات الطاقة المتجددة، تمول المؤسسات اليابانية شركات القطاع الخاص التي تساهم في تنفيذ مشروعات برنامج الطاقة المتجددة، حيث تساهم جايكا في تمويل محطة الطاقة الشمسية بقدرة ٥٠٠ ميجاوات في كوم أمبو بأسوان، ويمول بنك اليابان للتعاون الدولي مشروع بناء وتشغيل محطة طاقة الرياح بقدرة ٥٠٠ ميجاوات في رأس غارب.

في إطار توطين الصناعة...

لقد دعم التعاون بين مصر واليابان مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في العديد من المشروعات الوطنية، مثل الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي والزراعة والأدوية والسيارات والإلكترونيات ومشاركة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، فضلاً عن تعزيز سلاسل التوريد المحلية وقدرات التصنيع في ظل الأهمية التي يعلقونها على تمكين القطاع الخاص وزيادة الصادرات من خلال تعزيز الصناعة.

”تركز شراكتنا بشكل خاص على الاستثمار في البشر من خلال التعليم والصحة، والنمو الجيد من خلال التحول الأخضر وتطوير البنية التحتية، والتنمية المستدامة والاجتماعية والاقتصادية. يساعد عقد حوار السياسات المشترك بانتظام في تعزيز التبادل التعاوني ووضع استراتيجيات لمبادرات التنمية المستقبلية في القطاعات ذات الأولوية، فضلاً عن استكشاف فرص جديدة من خلال التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وزيادة مشاركة القطاع الخاص.“ الدكتور رانيا المشاط.

ووجه السفير أوكا، الشكر للدكتورة رانيا المشاط، على انعقاد حوار السياسات رفيع المستوى في نسخته الثالثة، بما يعزز الشراكات التنموية بين البلدين، من خلال تضافر تعاون اليابان والأولويات الوطنية لمصر، متمثلة في أجندة ٢٠٣٠، برنامج ”نوفي“ والاستثمار في رأس المال البشري. كما أشاد السفير بالإنجازات الكبيرة التي تحققت على مدار السبعين عامًا من التعاون الإنمائي بين اليابان ومصر والتي ساهمت في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمصر وكذلك تنمية الموارد البشرية. وأعرب السفير عن تطلعه أن يتم تطوير التعاون بين البلدين بشكل استراتيجي، وفقاً للشراكة الاستراتيجية التي أنفق عليها قيادتي البلدين العام الماضي، من خلال بدء مجالات جديدة للتعاون استجابة للتطور التكنولوجي السريع وتعزيز التعاون الثلاثي لأفريقيا والشرق الأوسط، شاكراً في هذا الصدد الشراكة القيمة مع الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية.

ومن جانبه صرح كاتوكين، الممثل الرئيسي لمكتب جايكا في مصر، بأهمية التعاون بين ”جايكا“ ومصر، مع التركيز على مجالات التعاون الرئيسية مثل التنمية الصناعية، والقطاع الخاص، وتنمية الموارد البشرية، وتغير المناخ، وربط البحوث المبتكرة بتنمية المجتمع من خلال SATREPS، والتأمين الصحي الشامل، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية لمصر مثل توطين الصناعات، وتنمية رأس المال البشري، والمنصة الوطنية للمشروعات الخضراء برنامج ”نوفي“.

وسلط السيد كييامورا كينشيرو، الممثل الرئيسي لمكتب الشرق الأوسط في دبي لبنك اليابان للتعاون الدولي، الضوء على تمويلات بنك اليابان للتعاون الدولي لتنفيذ برنامج ”نوفي“، وقدم مشاركات ومساهمات الشركات اليابانية في قطاع الطاقة الخضراء في الشرق الأوسط، مع الاستعداد لتوسيع هذه الإنجازات إلى مصر والمزيد إلى الدول الأفريقية من خلال التعاون الثلاثي.

وأوضح السيد نيشيزاوا شيجو، المدير التنفيذي لمكتب منظمة التجارة الخارجية اليابانية ”جيترو“، دور المكتب في دعم الشركات اليابانية الخاصة العاملة في مصر أو التي تبحث عن فرص من خلال المشاورات اليومية، والبعثات التجارية في مجال الطاقة المتجددة والبنية التحتية للمياه، وجناح اليابان في معرض أفريقيا للصحة، بالإضافة إلى مخطط المنصة للشركات الناشئة اليابانية ورأس المال الاستثماري.



في طوكيو

زارت الدكتورة رانيا المشاط طوكيو، اليابان، احتفالاً بمرور ٧٠ عامًا على التعاون الإنمائي بين مصر واليابان. ويعكس هذا الحدث الهام الشراكة العميقة والدائمة بين البلدين، والتي ساهمت بشكل كبير في أجندة التنمية المستدامة في مصر والنمو الاقتصادي المتبادل.

وشاركت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في حدث رفيع المستوى، نظّمته وزارة الخارجية اليابانية وهيئة التعاون الدولي اليابانية «جايجا»، احتفالاً بمرور ٧٠ عامًا على بدء علاقات التعاون الإنمائي مع العديد من الدول ومن بينها مصر.

حضر الاحتفالية السيد/ إيوايا تاكيشي، وزير الخارجية الياباني، والسيد/ أكيهيكو تاناكا، رئيس هيئة التعاون الدولي اليابانية «جايجا»، والسيد/ أكيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والسيد/ هيديو إيشيزوكي، المدير العام لمكتب التعاون الدولي بوزارة الخارجية، والسيد/ محمد أبو بكر، السفير المصري في طوكيو، وممثلي جمهوريات لاو الديمقراطية الشعبية، والمالديف، والسنتغال، وتونس، وغيرهم من مسؤولي الحكومات والمؤسسات المالية اليابانية.

الاحتفال بمرور ٧٠ عامًا على التعاون المصري الياباني في طوكيو

احتفلت مصر واليابان في عام ٢٠٢٤ بمرور ٧٠ عامًا على تدشين علاقات التعاون الإنمائي بين البلدين، وهي علاقة تركز على تاريخ أطول بكثير من التبادلات الثقافية والاقتصادية.

تعكس هذه الشراكة التاريخية تنوع وثراء تجارب التنمية المشتركة، بما في ذلك المبادرات التي شكلت قطاعات رئيسية مثل الطاقة والتكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري.

وتشهد العلاقات بين مصر واليابان، في عهد السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، تطورًا كبيرًا، وتم ترفيعها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وفي هذا الصدد فإن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تعمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الجانب الياباني لتعكس تطلعات قادة البلدين.

فتح آفاق جديدة للتعاون

وفي ظل الاحتفاء بتلك الذكرى، اتخذت مصر واليابان خطوات إضافية لفتح آفاق التعاون حيث وقّعت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والسيد/ فوجي هيسايوكي، وزير الدولة للشئون الخارجية في اليابان، ثلاث اتفاقيات بين جمهورية مصر العربية ودولة اليابان، في شكل منح وتمويلات تنموية ميسرة بقيمة ٢٣٤ مليون دولار، لدعم الموازنة وتنمية القطاع الخاص، وتحسين سبل معيشة صغار المزارعين في مصر، وتجديد دار الأوبرا المصرية.

وتتضمن الاتفاقيات الثلاث الموقعة بين مصر واليابان تمويل سياسة التنمية لدعم تنمية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد ودعم الموازنة، وتبلغ قيمة هذا التمويل التنموي ٣٥ مليار ين ياباني (ما يعادل حوالي ٢٣٠ مليون دولار أمريكي)، وذلك في ضوء الجهود الوطنية لتخفيف أعباء التداعيات العالمية على الاقتصاد المصري ودعم جهود الإصلاحات الهيكلية من خلال تشجيع استثمارات القطاع الخاص، وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع المنافسة ودعم التنوع الاقتصادي والتحول الأخضر.

من جانب آخر، وقّعت «المشاط»، منحة لتجديد المركز الثقافي القومي - دار الأوبرا المصرية بقيمة ١٨٠ مليون ين ياباني ما يعادل (١٧،١ مليون دولار)، بهدف تحسين البنية التحتية للمركز الثقافي القومي وذلك من خلال تطوير الأجهزة والمعدات، وتحسين خدمات المركز الثقافي وذلك بجهود مشتركة بين المركز الثقافي القومي ووزارة الثقافة المصرية بالتعاون مع وكالة التعاون الدولي اليابانية (JICA).

كما وقّعت منحة برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بقيمة ٥٠٠ مليون ين ياباني ما يعادل (٢،٣ مليون دولار)، لصالح وزارة الزراعة بهدف توسيع نطاق تكنولوجيا الميكنة الزراعية بأسعار منخفضة وتقليل تكلفة تشغيلها، والإسهام في زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة مساحة الأراضي المزروعة ورفع المستوى المعيشي للمزارعين وخاصة غير القادرين ومنخفضي الدخل.



اللقاءات الثنائية

فيما يتعلق بتعزيز التعاون الإنمائي بين البلدين، التقت الدكتورة رانيا المشاط، السيدة/ يوريكو كويكي، محافظ طوكيو، والسيد/ هاياشي نوبوميتسو، محافظ بنك اليابان للتعاون الدولي (جيبك)، وكذلك الدكتور تاناكا أكيهيكو، رئيس وكالة التعاون الدولي اليابانية.

يبلغ إجمالي محفظة تعاون بنك اليابان للتعاون الدولي في مصر حاليًا حوالي ١٢ مليار دولار، وكانت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) شريكًا رئيسيًا للبلاد في الدعم الفني وإنشاء مشروعات ضخمة مثل المتحف المصري الكبير.

وفيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص، عقدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي سلسلة من الاجتماعات مسئولية شركة تويوتا تسوشو؛ وشركة التأمين على الصادرات والاستثمار اليابانية؛ ومؤسسة نومورا لاستشارات الاستثمار، وجمعية الصداقة البرلمانية المصرية اليابانية، حيث بحثت سبل تعزيز العلاقات مع القطاع الخاص الياباني، واستعرضت ما نفذته الحكومة من إصلاحات هيكلية.

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

إن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وخاصة مع البلدان الأفريقية الأخرى، مدفوع بالاعتقاد بأن الدول ذات الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتشابهة في وضع أفضل لتعزيز التعاون فيما بينها. ويتحقق ذلك من خلال تبادل السياسات الناجحة وأفضل الممارسات التي أثبتت فعاليتها في سياقاتها الخاصة.

في عام ٢٠٢٣، أطلقت الوزارة استراتيجية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مما يعكس التزامنا بلعب دور أكثر نشاطاً في تعزيز تبادل المعرفة بين بلدان الجنوب، والاستفادة من تجارب التنمية الناجحة مع شركاء التنمية.

من بين محاور تلك الاستراتيجية، إعادة إطلاق أكاديمية تنمية التعاون بين بلدان الجنوب في مصر، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف أن تكون أول كيان متكامل في الشرق الأوسط وأفريقيا كجزء من أكاديمية التنمية العالمية للتعاون بين بلدان الجنوب، وتعمل الوزارة بشكل وثيق على تفعيل دورها في تعزيز تبادل المعرفة، وعرض تجارب التنمية الناجحة.

كما نحت الوزارة في استضافة ورش عمل لتبادل المعرفة بمشاركة مسؤولين أفارقة في القاهرة، بهدف تبادل الممارسات والسياسات الناجحة في مجالات مثل دمج التكيف مع المناخ في سياسات التعاون وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التكيف، بالتنسيق مع عدد من شركاء التنمية الاستراتيجيين.

لن تدخر مصر جهداً في دعم ودفع التعاون بين دول الجنوب ليس فقط كإقتصاد ناشئ بارز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولكن أيضاً كرئيسة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا خلال عام ٢٠٢٤، مضيفة أن التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي في أفريقيا يمكن أن يكون ممكناً رئيسياً للتنمية الصناعية، حيث لديه القدرة على تقديم دعم تكميلي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) من خلال الجمع بين المعرفة والقدرات والتمويل والتكنولوجيا. وهذا من شأنه أن يعزز الجهود الأفريقية في تعزيز المرونة وتوسيع الأسواق وتسهيل الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية وزيادة الإنتاجية.

ويعد التحول الرقمي أحد المجالات الرئيسية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين الصين والدول الأفريقية، حيث يعزز تبادل المعرفة والخبرات في مجالات مثل التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وبناء المدن الذكية. وسوف يعكس هذا أيضاً في خلق فرص فريدة داخل القارة الأفريقية من شأنها تعزيز التكامل الإقليمي وكذلك التجارة البينية، وبالتالي تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية.

إن التعاون مع آسيا وأفريقيا يعكس التزامنا بالتعاون بين بلدان الجنوب. على سبيل المثال، تمثل الشراكة الشاملة بين مصر والصين فرصة عظيمة ليس فقط لتأكيد التزامنا بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بل وأيضاً لخلق حوارات بناءة لاستكشاف إمكانات تنفيذ المشروعات والمبادرات لتلبية احتياجات شغوبنا.

أثناء زيارتها للصين، للمشاركة في منتدى العمل الدولي من أجل التنمية المشتركة، أشارت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي إلى كلمة سابقة للسيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، حيث قال:

يجب أن يلعب التعاون بين البلدان النامية دور أكبر في النظام الاقتصادي الدولي من خلال الاستفادة من الأطر الإقليمية والدولية لدعم هذا التعاون، وخاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي وتغير المناخ والصحة العامة والتعليم والبيئة الأساسية. **السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية.**



مع تحسن القوة الإجمالية للدول النامية، من المقرر أن يلعب التعاون بين بلدان الجنوب دوراً أكبر في تعزيز النهوض الجماعي للدول النامية وتوليد نمو قوي ومستدام ومتوازن وشامل للاقتصاد العالمي. **السيد الرئيس الصيني شي جين بينج.**



لقد تطور مفهوم التعاون جنوب-جنوب بشكل كبير منذ عام 1955، حيث يعتبر إطاراً واسعاً للتعاون بين دول الجنوب في مختلف المجالات، مما يعزز سد الفجوات التكنولوجية والمعرفية، ويلعب دوراً مكملًا للتعاون بين دول الشمال والجنوب.

إن الأزمات الصعبة التي يواجهها العالم منذ عام ٢٠٢٠ تثبت أن المعرفة ضرورية لتطوير المؤسسات الفعالة وبناء القدرات وإيجاد الحلول المستدامة لتحقيق النمو والمساواة، خاصة وأن التعاون جنوب-جنوب يقوم على مبادئ السيادة الوطنية وتقدير المصير والإنصاف وعدم الاستقطابات. هذه المبادئ تعزز حتماً تنفيذ الأهداف الوطنية.

إن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هو أحد الآليات الرئيسية اللازمة لتحفيز التعافي الاقتصادي في الاقتصادات النامية والناشئة وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. **الدكتورة زانيا المشاط.**



نحو تعاون اقتصادي فعال بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

خلال الملتقى الأول لبنك التنمية الجديد في مصر، أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والذي يرصد استراتيجية الوزارة لدعم التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب وتعزيز التعاون الثلاثي من أجل المساهمة في دفع جهود التنمية في البلدان النامية والناشئة، من خلال آليات تبادل المعرفة والخبرات وتعميم الاستفادة من التجارب الناجحة، كما يرصد التقرير تطور مفهوم التعاون بين بلدان الجنوب والثلاثي في المنظومة الدولية للعمل المشترك. في التقرير، قمنا بتفصيل استراتيجية مصر للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكيفية تنفيذها والممارسات الناجحة التي يمكن تكرارها في جميع أنحاء الجنوب العالمي.

رؤيتنا

النهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز التنمية المستدامة والعمل المناخي من خلال تعزيز التعلم بين الأقران وتبادل المعرفة.

رسالتنا

تحديد وعرض ممارسات التنمية الناجحة التي يتم تنفيذها مع شركاء التنمية. الاستفادة من منصات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتكرارها وتوسيع نطاقها في الاقتصادات النامية والناشئة.

أهدافنا

- الاستفادة من الشراكات متعددة الأطراف لتوسيع فرص التعاون الفعال بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- تعزيز تبادل المعرفة والتعلم بين النظراء.
- الاستفادة من الممارسات الناجحة في التنمية المستدامة والعمل المناخي لتوسيع نطاقها وتكرارها في بلدان أخرى.
- التواصل مع شركاء التنمية لتعزيز آليات التعاون الإقليمي بين بلدان الجنوب العالمي.

خطوات التنفيذ الشاملة

- تعزيز التواصل من خلال آليات الاتصال الاستراتيجية مع البلدان الناشئة والنامية لتعزيز تبادل المعرفة.
- الاستفادة من المنصات الدولية المتاحة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز ممارسات التنمية الناجحة، بما في ذلك تلك التي يتم تنفيذها بالتعاون مع شركاء التنمية.
- نقل وتبادل الخبرات من خلال استضافة الوفود، أو نشر البعثات، أو استخدام المنصات الإلكترونية.
- حشد الموارد لدعم الأنشطة من خلال التعاون الثلاثي والتفاعلات مع شركاء التنمية.
- إعداد ونشر المنشورات لتعزيز تبادل المعرفة بين بلدان الجنوب.

امسح رمز الاستجابة السريع



المزيد عن ملتقى بنك التنمية الجديد
NDB القاهرة في الفصل السابق.

الفصل الرابع: المشاركة في الفعاليات والمحافل الدولية

تسليط الضوء على جهود مصر في
مجال التنمية المستدامة

على مدار العام، شاركت
الدكتورة رانيا المشاط
في العديد من الفعاليات
العالمية، حيث عرضت
جهود مصر في تسريع
وتيرة التقدم نحو التنمية
الاقتصادية.



الدورة ٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة

قمة المستقبل

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، العام الماضي للمرة الأولى في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الـ ٧٩ بعد دمج وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.



وقد ركزت الاجتماعات على الحاجة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي وخلق مستوى أكثر تشابكاً وشمولاً للتعاون متعدد الأطراف. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة انعقدت وسط تحديات متصاعدة في جميع أنحاء العالم. وتشمل هذه التحديات الناجمة عن تغير المناخ التي تؤثر على جميع جوانب الحياة، مما يؤدي إلى مشاكل في الأمن الغذائي والمائي، فضلاً عن التحديات والتوترات الجيوسياسية في العديد من المناطق. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع مستويات الديون بين البلدان النامية يستلزم أهمية صياغة أطر عالمية لإعادة هيكلة الديون السيادية، وهو ما يعطي أهمية كبيرة للجمعية العامة وقمة المستقبل التي تعقد بالتزامن معها.

أبرز الأحداث

إطلاق الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية

استضافت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، حدثاً رفيع المستوى في الدورة ٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة وقمة المستقبل. وقد جمع الحدث، الذي حمل عنوان "الاستفادة من أدوات التمويل المبتكرة لتسريع التنمية المستدامة: خارطة طريق لتمويل التنمية العادلة"، مجموعة متنوعة من الشركاء متعددي الأطراف لمناقشة الاستراتيجيات والمبادرات الرئيسية لحشد الموارد من أجل التنمية المستدامة.

خلال هذه الجلسة، أعلنت الوزارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP عن إطلاق "الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية في مصر" (E-INFS)، والتي تمثل حجر الزاوية في التزام الدولة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ بما يتوافق مع أجندتها الإنمائية الوطنية، رؤية ٢٠٣٠. تهدف الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر (E-INFS) إلى حشد الموارد المحلية والدولية، وتعزيز آليات التمويل المبتكرة لسد الفجوات في القطاعات الرئيسية مثل الصحة والتعليم والنقل وتغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد على الدور الحيوي للقطاع الخاص في دفع جهود التنمية المستدامة في مصر، مما يعكس الأولويات الاستراتيجية للحكومة كما تم عرضها في قمة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٣.

تم تطويرها في إطار برنامج استراتيجية تمويل أهداف التنمية المستدامة في مصر، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع عدة منظمات دولية تتضمن منظمة العمل الدولية، الأونكتاد، اليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة المشترك لأهداف التنمية المستدامة. وأكدت الدكتورة رانيا المشاط، أن استراتيجية التمويل الوطنية المتكاملة لمصر، تمثل مبادرة تشاركية بين الحكومة المصرية ومنظمة الأمم المتحدة، حيث تم تطويرها في إطار برنامج استراتيجية تمويل أهداف التنمية المستدامة في مصر، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع عدة منظمات دولية تتضمن منظمة العمل الدولية، الأونكتاد، اليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة المشترك لأهداف التنمية المستدامة، موجهة الشكر للدكتورة هالة السعيد، مبعثشار رئيس الجمهورية للشئون الاقتصادية ووزيرة التخطيط السابقة، التي بدأت هذا الجهد العام الماضي.



أن الاستراتيجية تقدم إطاراً وطنياً متكاملًا للتمويل يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة بما يتسق مع الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، مضيفة أن الاستراتيجية تركز على تعبئة التمويل المستدام لسد فجوة التمويل وتقليل المخاطر المالية والديون المستقبلية، مما يحسد نهج "التمويل الصحيح"، وأضافت أن تلك الجهود تتوافق مع رؤية القيادة السياسية المصرية، التي تعطي الأولوية للاستثمار في رأس المال البشري، متابعه أن ذلك الالتزام ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين، وتطوير المهارات عبر مجالات متعددة من خلال إصلاحات اقتصادية وهيكلية جادة. **الدكتورة رانيا المشاط.**

إن المباحثات رفيعة المستوى في هذا الحدث حاسمة لتلبية الحاجة الملحة لحلول تمويل مبتكرة لدعم التنمية المستدامة في مصر والمنطقة. من خلال جمع الشركاء من القطاعين العام والخاص والدوليين، نحن نمهد الطريق لتعاون أقوى و تعبئة أكثر فعالية للموارد. إن إطلاق استراتيجية التمويل الوطنية المتكاملة لمصر هو مجرد مثال على كيفية اتخاذ الدول خطوات ملموسة لمواءمة تدفقات التمويل مع أهدافها التنموية. **الدكتور عبد الله الدردري، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.**

إسبانيا

التركيز على إفريقيا

من جانب آخر التقت مع فيرا سونغوي رئيسة مرفق السيولة والاستدامة التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، لمناقشة جهود المرفق في الدول الأفريقية، ومعالجة التحديات التي تواجه القارة في ظل تغير المناخ والتأثيرات الجيوسياسية، وأكدوا على أهمية إصلاح البنية المالية العالمية لتسهيل وصول الدول الأفريقية إلى التمويل من المؤسسات الدولية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف.

كما التقت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالسفير كلافر جاتيبي السكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة. وتناولت المناقشات مواضيع مختلفة ذات صلة بمهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولها الأعضاء، وتعزيز التكامل داخل المنطقة، وتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا.



كندا

كما التقت الدكتورة رانيا المشاط اجتماعاً مع السيد أحمد حسين، وزير التنمية الدولية الكندي، حيث ناقش الطرفان أوجه التعاون المشترك في مجال تمكين المرأة والشباب، والجهود المشتركة من خلال برامج التعاون الإنمائي.

خلال اللقاءات التقت الدكتورة رانيا، مع إيفا جراندوس جاليانو، وزيرة الدولة للتعاون الدولي بإسبانيا، بحضور السيد سيرجيو كولينيا، مدير عام سياسات التنمية المستدامة. وتناول اللقاء علاقات التعاون الثنائي بين البلدين والترتيبات الخاصة بعقد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (FfD4)، الذي سيعقد في الفترة من ٣٠ يونيو إلى ٣ يوليو ٢٠٢٠ بإسبانيا، بالتنسيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، فضلاً عن تعزيز آليات رصد وتقييم البيانات.

وقد أعربت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي الإسبانية عن تقديرها للشراكة الاستراتيجية مع جمهورية مصر العربية في مختلف مجالات التعاون، وأكدت على أهمية انعقاد المنتدى الحضري العالمي، الذي ستستضيفه مصر بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، في نوفمبر المقبل، حيث يعد المنتدى أول منصة عالمية تتناول القضايا الحضرية من أجل التحضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. جدير بالذكر أن إسبانيا أحد شركاء التنمية المساهمين في تمويل برنامج "نومي"، في محور الطاقة.

الأونكتاد

والتقت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، السيدة ربيكا جرينسيان مابوفيس، الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حيث تم بحث أبرز القضايا المطروحة على أجندة الدورة ٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أطلقت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، السيدة جرينسيان، على تشكيل الحكومة المصرية الجديد، وقرار دمج الوزارتين الأمر الذي من شأنه أن يوسع نطاق العلاقات المشتركة والتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كما أشارت إلى ما توليه الحكومة من اهتمام بشأن تشكيل لجان وزارية متخصصة في التنمية البشرية، والتنمية الصناعية، وريادة الأعمال، وأهمية التنمية الاقتصادية كونها قاسم مشترك بين كافة القطاعات، وأهمية الاستثمار والتجارة في دعم التمويل العادل من أجل التنمية.



الاجتماعات الثنائية خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

خلال فعاليات الدورة ٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة وقمة المستقبل، عقدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية و التعاون الدولي، جلسة مباحثات مع السيد/ أكيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحضور الدكتور عبد الله الدردري، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيد/ أليساندرو فراكاسيتي، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة، حيث يعد هذا الاجتماع هو الأول عقب دمج حقيقتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في ضوء الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين وملفات التعاون المشتركة، حيث تم بحث العديد من الملفات المشتركة من بينها آليات تحديد الفجوات التنموية والتوسع في أدوات التمويل من أجل التنمية.

الأردن

التقت الدكتورة رانيا المشاط، السيدة زينة طوقان، وزيرة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، حيث أكدت على أهمية العلاقات المشتركة بين البلدين والملفات المشتركة بين الجانبين، خاصة في ظل حرص البلدين على المضي قدماً لتعزيز جوانب الشراكة، خاصة على المستوى الاقتصادي والاستثماري والتجاري، من خلال عدد من الآليات، أبرزها اللجنة العليا المشتركة المصرية الأردنية التي عقدت دورتها الثانية والثلاثين في مايو الماضي.



بنوك التنمية متعددة الأطراف

التقت الدكتورة رانيا المشاط بالسيد أجاي بانجا، رئيس مجموعة البنك الدولي، والدكتور أكينوي أديسينا، رئيس بنك التنمية الأفريقي، لمناقشة التعاون المستمر بين مصر وهذه المؤسسات المالية الكبرى. وتركزت المناقشات حول أولويات التنمية في مصر، والتي تشمل تطوير البنية التحتية والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم. واتفق الجانبان على أهمية زيادة مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من الاستثمارات الأجنبية لدعم التنمية الاقتصادية في مصر.

وفي هذه الاجتماعات، سلطت الدكتورة رانيا المشاط الضوء أيضًا على ريادة مصر في مجال تمويل المناخ، وخاصة من خلال منصة صندوق الموارد الطبيعية في شمال أفريقيا. وأكدت المناقشات أيضًا على

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

وفي إطار الفعاليات رفيعة المستوى، شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في حدث جانبي بعنوان "حلول الفقر المستدامة والموجهة: استخدام مؤشر الفقر متعدد الأبعاد"، نظمته شبكة الأقران المعنية بالفقر المتعدد الأبعاد، ودولة الصومال.

وقد شرعت مصر مؤخرًا في مسار تحولي لإعادة تعريف مفهوم الفقر، لدفع الجهود نحو التنمية الاقتصادية والنمو الشامل. لا يشمل هذا النهج الفقر النقدي فحسب، بل يشمل أيضًا أبعادًا أخرى مثل التعليم والصحة والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية

الحاجة إلى الإصلاحات الهيكلية التي تعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسن بيئة الأعمال في مصر، وتعزز النمو المستدام طويل الأجل.

كما التقت مع آنا بيردي، المديرة الإدارية للعمليات في البنك الدولي، بمشاركة الدكتور بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين في الخارج. وشهد اللقاء مناقشات بين الجانبين حول مجالات التعاون المستقبلية، خاصة فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، في ظل الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة بتحسين بيئة الأعمال ودعم مناخ الاستثمار وجذب رأس المال المحلي والأجنبي، لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وبناء اقتصاد تنافسي.

والوصول إلى الخدمات الأساسية. وفي هذا السياق فإن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تعمل بالتعاون مع الجهات الوطنية والدولية المعنية على تطوير مؤشر وطني للفقر متعدد الأبعاد.

وتتضمن هذه المبادرة ٧ أبعاد رئيسية هي: التعليم، والصحة، والإسكان، والخدمات، والتشغيل، والحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، وتتوافق مع الاستراتيجيات الوطنية الشاملة لمصر، وخاصة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المحدثة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وتدعم توطيد أهداف التنمية المستدامة على المستوى

علو على ذلك، التقت السيدة نادية كالفيو، رئيسة بنك الاستثمار الأوروبي، الذراع التمويلي للاتحاد الأوروبي، وبنك المناخ الأوروبي، وأحد أكبر شركاء التنمية المتعددين لجمهورية مصر العربية، لمناقشة آليات تعزيز التعاون المستقبلي. وركز الاجتماع على توسيع الشراكة لتشمل مشاريع جديدة تتماشى مع استراتيجية مصر الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠. وكان بنك الاستثمار الأوروبي شريكًا رئيسيًا في دعم المبادرات الخضراء، وتتطلع مصر إلى تعميق هذه العلاقة لتسريع التقدم في مشاريع الطاقة المتجددة والاستدامة. كما تم التطرق إلى جهود مصر لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من خلال شراكاتها مع بنك الاستثمار الأوروبي والمؤسسات الدولية الأخرى.

الإقليمي وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالبرامج الوطنية الرئيسية مثل مبادرة "حياة كريمة" التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية وبرنامج تنظيم الأسرة الوطني الذي يركز على تعزيز الصحة والرفاهية.

وعقب الفعالية، التقت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، السيدة/ سابين الكير، مديرة مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI)، لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك، وشهد اللقاء استعراض أهم أولويات الدولة المصرية، وهي بناء الإنسان ودعم جهود التنمية البشرية، من خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهيكل المالي العالمي للقرن الواحد والعشرين

وشاركت الدكتورة رانيا المشاط، في مناقشة رفيعة المستوى بعنوان **”الهيكل المالي العالمي للقرن الواحد والعشرين“** خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة و”قمة المستقبل” التي عقدت في نيويورك.

وقد شارك في الجلسة كل من أكيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وجون كيري، وزير الخارجية الأمريكي السابق ومبعوث المناخ الأمريكي؛ وماري روبنسون، رئيسة أيرلندا السابقة؛ وخوسيه أنطونيو أوكامبو، وزير المالية السابق في كولومبيا.

أهم النقاط المستفادة:

- التأكيد على الحاجة إلى التحرك العاجل والإرادة السياسية لمعالجة تحديات تغير المناخ والإصلاحات المالية.
- أهمية الاستثمارات في القطاعين العام والخاص، والحاجة إلى توزيع أكثر عدالة للموارد، ودور المؤسسات المالية الدولية في دعم التحول.
- الحاجة إلى تنسيق الجهود لمعالجة التحديات وضمان تنفيذ الإصلاحات المالية بشكل فعال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- دعوة إلى العمل من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني للعمل معًا لدفع عملية الانتقال وضمان تحقيق العالم لأهداف التنمية المستدامة.

كما ناقشت الدكتورة رانيا المشاط، التحديات الجيوسياسية التي تعيق نفاذ الدول النامية للتمويل، مشيرة إلى أن أكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الحالات يتم إنفاقه على خدمة الديون، داعية إلى مزيج من استثمارات القطاعين الحكومي والخاص لدفع التحول المالي العالمي وضمان تنفيذ الإصلاحات بسرعة وفعالية.

١١

لا يوجد حلول سريعة لتحقيق التنمية، بل نهج متعدد التخصصات لمعالجة تحديات التنمية بما في ذلك، الالتزامات الوطنية الواضحة، والوصول إلى التمويل العادل، وخطة استراتيجية وقابلة للتحقيق لضمان استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية، وإطار متكامل لحشد التمويل المحلي والدولي **الدكتورة رانيا المشاط.**



التحالف الدولي للطاقة من أجل الناس والكوكب

في اجتماع مجلس قيادة التحالف الدولي للطاقة من أجل الناس والكوكب، الذي عقد خلال الدورة ٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكدت الدكتورة رانيا المشاط، على أهمية معالجة فجوة الاستثمار الكبيرة في مشاريع الطاقة في الجنوب العالمي. على سبيل المثال، لم تتلق منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا سوى خمس الاستثمارات المطلوبة في مجال الطاقة في عام ٢٠٢٣. ويهدف التحالف الدولي للطاقة من أجل الناس والكوكب إلى توفير الكهرباء لـ ٣٠٠ مليون شخص في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠، حيث تلعب مصر دورًا حاسمًا في دعم هذه المهمة.

كما أشارت الدكتورة رانيا المشاط، إلى تقدم مصر في مجال الطاقة المتجددة، وخاصة محطة بنبان للطاقة الشمسية، وأكدت التزام البلاد بتحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة. ومن خلال منصة نُوفِّي، تعمل مصر على حشد الموارد المالية لدعم التحول في مجال الطاقة وجذب استثمارات القطاع الخاص إلى مشاريع واسعة النطاق.

نحو استدامة الدين: مبادرة بريدجتاون

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في مائدة مستديرة رفيعة المستوى حول مبادرة «بريدجتاون»، التي تم إطلاقها عام ٢٠٢٢، ضمن فعاليات الدورة ٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة و«قمة المستقبل»، وذلك بحضور الدكتورة بيبكا بارديول، مديرة المبادرة، ولويس جيلبرتو موريلو، وزير الخارجية الكولومبي، ولوتي ماخون، وزيرة الدولة للسياسة التنموية بالدنمارك.

ومن الجدير بالذكر أن مبادرة بريدج تاون تسعى إلى تغيير الخطاب العالمي حول إعادة هيكلة وإصلاح البنية المالية الدولية، وزيادة تدفقات رأس المال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، موضحة أن المبادرة اكتسبت زخمًا، كما أنها دعت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لإصلاح «إطار استدامة القدرة على تحمل الدين»، والذي تم تصميمه في وقت سابق بهدف توجيه قرارات الاقتراض في الدول منخفضة الدخل بطريقة تتناسب مع احتياجاتها وقدرتها الحالية والمستقبلية على سداد تلك الديون.

المنتدى الاقتصادي العالمي

التعاون العالمي والنمو والطاقة من أجل التنمية

شاركت الدكتورة رانيا المشاط في فعاليات الاجتماع السنوي الرابع والخمسين للمنتدى الاقتصادي العالمي، والذي أقيم تحت شعار "إعادة بناء الثقة".

وعقدت تلك الدورة من الاجتماعات في ظل ظروف اقتصادية وجيوسياسية صعبة على المستويين الإقليمي والدولي، بمشاركة أكثر من ٢٨٠٠ ممثل عن نحو ١٠٠ حكومة من مختلف أنحاء العالم، إلى جانب المنظمات الدولية الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف وأكثر من ١٠٠ شركة من القطاع الخاص، فضلاً عن المجتمع المدني والخبراء وممثلي الشباب ورواد الأعمال.

حددت تلك الدورة ٤ ركائز رئيسية للنقاش لتحقيق التقدم على المستوى العالمي: تعزيز الأمن والتعاون في عالم مجزأ، وخلق فرص النمو والعمل، وتشجيع الذكاء الاصطناعي كقوة دافعة للاقتصاد والمجتمع، ودفع استراتيجيات طويلة الأجل للمناخ والطبيعة والطاقة.

وناقش الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي الحلول التي تهدف إلى تعزيز التعاون، ودفع التنمية والنمو العالمي الشامل، واستكشاف التحديات التي تواجه جهود التنمية العالمية، والتحديات الجيوسياسية التي تواجه الاقتصاد العالمي، وسد الفجوة بين الشمال والجنوب، فضلاً عن تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، والطاقة المستدامة، والتقدم نحو التحول الرقمي.

النمو الشامل والمستدام

في سياق الجهود المبذولة مع المنتدى الاقتصادي العالمي لتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، وكعضو مجلس إدارة في مركز الاقتصاد الجديد والمجتمع التابع للمنتدى، شاركت الدكتورة رانيا المشاط في جلسة بعنوان "مبادرات رأس المال البشري: ثورة إعادة التأهيل والمبادرة الوظيفية"، وذلك بمشاركة السيدة دوريس أنيتي، وزيرة الصناعة والتجارة والاستثمار النيجيرية؛ السيدة كلوديا أريفيدو، الرئيسة التنفيذية لشركة سوناي؛ السيد يوسف البنيان، وزير التعليم السعودي؛ السيد عبد الرحمن الفقيه، الرئيس التنفيذي لشركة سابك السعودية؛ السيدة هاريت جيرونجو، مستشارة رئيس كينيا لشؤون حقوق المرأة؛ السيدة ليزا كورستين، رئيسة الأكاديمية الأفريقية للعلوم؛ السيدة سعدية زاهدي، المدير العام للمنتدى الاقتصادي العالمي، ومسؤولين آخرين من شركات القطاع الخاص. أدار الجلسة مينا العربي من صحيفة "ذا ناشيونال".

ناقشت الجلسة مبادرة المنتدى الاقتصادي العالمي التي تم إطلاقها بهدف إعادة تشكيل المهارات الخاصة بالقوى العاملة العالمية لتحضير مليار شخص لاقتصاد الغد، حيث يعلم البرنامج الطموح المهارات اللازمة لضمان مستقبلهم الوظيفي، مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي. رغم التقدم المحرز في تمكين المرأة على الصعيد العالمي، إلا أنهن ما زلن يواجهن العديد من التحديات فيما يتعلق بالمشاركة المتساوية في الوظائف، وبناء القدرات، والوصول إلى المهارات.

أكدت الدكتورة رانيا المشاط على أهمية جهود الاستثمار في رأس المال البشري لقيادة النمو الشامل والتنمية المستدامة، مشيرة إلى أن التطور السريع على مستوى العالم والتغيرات في المتطلبات والمهارات اللازمة لسوق العمل تتطلب قوى عاملة مختلفة تمامًا ومهارات تواكب التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي.

التعاون الإقليمي من أجل التحول في مجال الطاقة

شاركت الدكتورة رانيا المشاط في جلسة نقاشية حول الطاقة النظيفة، حيث سلطت الضوء على الأساليب المبتكرة لتعزيز الشراكات الإقليمية لتحقيق طاقة عادلة ومنصفة ومستدامة، ودفع تحول الاقتصادات الناشئة. حضر الجلسة السيدة أماني أبو زيد، مفوضة الاتحاد الأفريقي للبيئة التحتية والطاقة والتحول الرقمي؛ السيد ألكسندر سيلفيرا، وزير الطاقة البرازيلي؛ السيد ساميلا زوييرو، الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الأفريقية؛ السيد جوزيف كمغل، الأمين العام للمنتدى الدولي للطاقة، وممثلين آخرين من القطاع الخاص.

أظهرت المجتمع الدولي التزامًا بالتحول نحو الطاقة النظيفة ومضاعفة السعة الإجمالية للطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠، و دعم الزيادة في الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجددة، فإن هذه الزيادة لم تنعكس إيجابًا على الأسواق الناشئة التي تتلقى استثمارات أقل من حاجتها، مما يتطلب توسيع الآليات التمويلية العادلة لدعم قدرة الدول النامية والناشئة على الوصول إلى الطاقة المتجددة والنظيفة.

أكدت الدكتورة رانيا المشاط أن تحقيق تحول شامل وعادل في مجال الطاقة المتجددة يمكن تحقيقه من خلال التعاون الإقليمي وتعزيز الشراكات بين الدول. في هذا الصدد، قامت حكومة مصر ببذل جهود لتوسيع مجال الطاقة المتجددة ودفع التحول الأخضر، وتحويل الجهود إلى مركز إقليمي للطاقة، وخطط للربط الكهربائي مع الدول المجاورة.

شبكة حشد استثمارات للطاقة النظيفة في الجنوب العالمي

وفي ذات السياق، شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في حوار مفتوح، بصفتها الرئيس المشارك لشبكة حشد الاستثمارات للطاقة النظيفة في الجنوب العالمي التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، حيث أكدت أن الدول المتقدمة والمجتمع الدولي ملزمون بالوفاء بمسؤولياتهم تجاه دول الجنوب العالمي، استناداً إلى مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، لتعزيز الجهود لحشد الاستثمارات المناخية في ظل التفاوت في القدرات بين الدول.

بلغ متوسط تدفقات التمويل المناخي ١,٣ تريليون دولار في عام ٢٠٢١-٢٠٢٢، ورغم ذلك لم تتلق الدول النامية والناشئة سوى ١٣% منها، بينما تلقت دول الجنوب العالمي ٢%، مؤكدة أنه على الرغم من الالتزامات الضخمة التي يتطلبها العمل المناخي، إلا أنها ضئيلة للغاية إذا ما قورنت بتكلفة الخسائر التي قد تسببها درجات الحرارة المرتفعة.

- وتهدف الشبكة، التي تضم ممثلين من مختلف الحكومات والمؤسسات الدولية وشركاء التنمية، إلى زيادة الاستثمارات في الطاقة النظيفة بأكثر من سبعة أضعاف خلال العقد المقبل للتوافق مع الجهود العالمية ضد تغير المناخ. ويهدف إلى جمع الشركاء متعددي الاطراف والتركيز على ثلاثة مجالات رئيسية:
- تحذيد وزيادة الوعي بحجم التمويل اللازم لتسريع انتقال الطاقة
 - تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة لزيادة تمويل الطاقة النظيفة وخلق الظروف المواتية للاستثمار
 - تطوير حلول عملية للسياسات وغير السياسات لتسريع تمويل انتقال الطاقة في البلدان

تناول الاجتماع الضغوط المتزايدة على استثمارات الطاقة النظيفة العالمية وسط انخفاض توافر التمويل الميسر للدول النامية والناشئة. كما ناقش جهود الشبكة لتعزيز هذه الاستثمارات، بما في ذلك البناء على "دليل شرم الشيخ للتمويل العادل" لإنتاج دليل للحلول المبتكرة في استثمارات الطاقة النظيفة، ويضم ١٠٠ دراسة حالة من الاقتصادات الناشئة. يهدف هذا الدليل إلى تعزيز تبادل المعرفة بين البلدان ودعم القطاع الخاص والمستثمرين من المؤسسات الدولية في صنع القرار، إلى جانب تدابير أخرى لتعزيز صنع السياسات التي تحفز الاستثمار.

مشاركة قصة التنمية في مصر مع العالم



"للبقاء على المسار الصحيح نحو الصفر الصافي، هناك حاجة إلى استثمار ٢.٥ تريليون دولار إضافية للتحول في مجال الطاقة في العالم النامي، ولن يحدث ذلك إلا إذا عمل القطاعان الخاص والعام معاً". الدكتورة رانيا المشاط.
لمشاهدة الفيديو:

اجتماعات تأثير التنمية المستدامة بنيويورك

بالتوازي مع فعاليات الأسبوع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، شاركت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في «اجتماعات تأثير التنمية المستدامة» للمنتدى الاقتصادي العالمي، التي تُعقد سنوياً، وذلك في إطار الشراكة الوثيقة بين جمهورية مصر العربية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، حيث يجتمع القادة من مختلف أنحاء العالم، من القطاعين الحكومي والخاص، والأطراف ذات الصلة، لمناقشة مستقبل التنمية، والقضايا المحورية ذات الصلة.

تمويل القطاع الخاص للعمل المناخي

وخلال الاجتماعات، شاركت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في جلسة نقاشية بعنوان «تمويل القطاع الخاص للعمل المناخي.. الاتساق، والقابلية للتمويل، والآثر»، وذلك إلى جانب الدكتور محمود محي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، وجاي كولنيز، نائب رئيس مجموعة سيتي بنك / أنامي ديتمان، مدير بمؤسسة Blackrock، وبيتر راند ميوت، رئيس الاستدامة بمؤسسة CDPQ، وغيرهم من ممثلي المنتدى الاقتصادي العالمي، والمؤسسات الدولية.

وتابعت - بصفتها الرئيس المشارك لشبكة تحفيز الاستثمار الأخضر في الجنوب العالمي والتي تم إطلاقها في دافوس ٢٠٢٤ لتحفيز الطاقة النظيفة لدول الجنوب العالمي - أنه يتم العمل مع المنتدى لعرض الممارسات الناجحة لمصر في مجال الطاقة، مشيرة إلى جهود مصر في إطلاق برنامج تعريفية تغذية الطاقة الكهربائية، الذي مكن من استقطاب استثمارات كبيرة من القطاع الخاص في قطاع الطاقة المتجددة، خاصة في مجمع بنبان للطاقة الشمسية، بالإضافة إلى تنفيذ حلول مالية مبتكرة من خلال المنصة الوطنية لبرنامج «نومي».

دفع الأجندة العالمية في ظل التوترات الجيوسياسية

وفي سياق متصل، شاركت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في جلسة نقاشية حول كيفية دفع الأجندة العالمية في ظل التوترات الجيوسياسية، إلى جانب كريستالينا جورجيوا - المدير العام لصندوق النقد الدولي (IMF)، وألكسندر ستوب، رئيس فنلندا، ومحمد معز، رئيس جمهورية المالديف، وأليسيا بارسينا إيارا، وزيرة الخارجية المكسيكية، وتايي أنسك سيلاسي، وزير خارجية إثيوبيا، وجاسم البديوي / الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC)، ورامون لاجوارتي، الرئيس التنفيذي لشركة بيسيكو، ولين مارتن، رئيسة بورصة نيويورك (NYSE)، وإيان بريمر، الرئيس والمؤسس لمجموعة يوراسيا.

الطريق إلى النمو المستدام

وفي إطار اجتماعات التنمية المستدامة، للمنتدى الاقتصادي العالمي، شاركت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بجلسة "الطريق إلى نمو مستدام"، إلى جانب استير دويك، وزيرة الإدارة العامة والابتكار في القطاع العام والخدمات بالبرازيل، وفيرا سونجوي، رئيس مجلس إدارة مرفق السيولة والاستدامة بالأمم المتحدة، وأدار الحوار ستيفاني فلاندرز، رئيسة قسم الاقتصاد والحكومة بمؤسسة بلومبرج.

وخلال الجلسة أشادت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقاً رئيسياً يُعرف بـ«ميثاق المستقبل»، والذي يُعد أوسع اتفاق دولي منذ سنوات، موضحة أنه يأتي في توقيت حاسم تواجه فيه التعددية مخاطر كبيرة، ويهدف إلى إعلاء قيم التعاون متعدد الأطراف للتعامل مع تحديات اليوم، خاصة ما تواجهه الدول النامية من عقبات تؤثر على جهودها نحو تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى هيكلة النظام المالي العالمي ليُصبح أكثر استجابة وملائمة للتطورات الاقتصادية الحالية.

تحقيق التوازن بين جودة ومعدل النمو

كما شاركت الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالجلسة المنعقدة تحت عنوان «تحقيق التوازن بين جودة ومعدل النمو» واميكلي ميني، الأمين العام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والدكتور محمود محي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بتمويل خطة التنمية.

وخلال كلمتها أوضحت الدكتورة رانيا المشاط، أن الحكومة المصرية وضعت أولويتين رئيسيتين لتوجيه مسار التنمية وضمان نمو مستدام، نوعي وشامل، يتمثلان في التنمية الصناعية وذلك من خلال الاستثمار في البنية التحتية والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى التنمية البشرية وذلك بالاستثمار في رأس المال البشري من الصحة، التعليم، والحماية الاجتماعية.



برنامج مؤسسة التنمية الدولية لأفريقيا

سهولة، وتمكين الشباب في سوق العمل، وإعطاء الأولوية للتنمية القطاع الخاص.

خلال الفعالية...

وخلال الفعالية شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في قمة رؤساء دول أفريقيا التي انعقدت بكينيا على هامش برنامج المؤسسة الدولية للتنمية IDA من أجل أفريقيا، لمناقشة طموحات قارة أفريقيا في إطار التعاون مع المؤسسة الدولية للتنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي والتجديد الحادي والعشرين لموارد المؤسسة، والتي تعد أكبر مؤسسة في العالم تقدم التمويل في المنح منخفضة الفائدة لمساعدة البلدان على الاستثمار في المستقبل وتحسين مستوى المعيشة.

تقع أفريقيا في قلب مهمة المؤسسة الدولية للتنمية العالمية المتمثلة في القضاء على الفقر على كوكب صالح للعيش وتلقى أكثر من ٧٠٪ من قروضها ومنحها.



نيابة عن السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في قمة رؤساء دول أفريقيا المنعقدة على هامش برنامج المؤسسة الدولية للتنمية من أجل أفريقيا، بكينيا، لمناقشة طموحات قارة أفريقيا في إطار التعاون مع المؤسسة الدولية للتنمية IDA التابعة لمجموعة البنك الدولي والتجديد الحادي والعشرين لموارد المؤسسة، والتي تعد أكبر مؤسسة في العالم تقدم التمويل والمنح منخفضة الفائدة لمساعدة البلدان على الاستثمار في المستقبل وتحسين مستوى المعيشة.

وتعد المؤسسة الدولية للتنمية هي ذراع البنك الدولي المعني بالاستثمار في مستقبل البشر والكوكب، ولها مشروعات جارية في 75 بلداً. وتهدف المؤسسة، التي أنشئت في عام ١٩٦٠، إلى الحد من الفقر من خلال تقديم منح وقروض بدون فوائد لبرامج تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوتات وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للناس.

وفي وقت سابق وافق مجلس الوزراء، على اكتاب جمهورية مصر العربية في الزيادة التاسعة عشرة لموارد هيئة التنمية الدولية إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي، وذلك وفقاً للقرار رقم (٢٤٤) لمجلس محافظي هيئة التنمية الدولية، كما وافق مجلس الوزراء أيضاً على اكتاب جمهورية مصر العربية في الزيادة العشرين لحصص رأس مال هيئة التنمية الدولية، وذلك وفقاً للقرار رقم (٢٤٨) لمجلس محافظي هيئة التنمية الدولية، باعتبار مصر إحدى الدول التي لها أحقية في المساهمة والاكتتاب في زيادة رأس مال الهيئة، علماً بأن الهيئة تقوم بزيادة مواردها المالية بصفة منتظمة ودورية. ومن المقرر أن يتم استكمال الإجراءات الدستورية بشأن تلك الموافقات.

من خلال حشد الدعم من الموارد المتنوعة، يمكن لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية توجيه أفريقيا نحو التنمية المستدامة والشاملة، كشريك رئيسي يستفيد من إمكانات القارة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والبنية الأساسية والأمن الغذائي في نموذج يقوده البلد.

مصر مثال ناجح على ذلك، حيث انتقلت من دولة متلقية إلى دولة مانحة في المؤسسة الدولية للتنمية، معتقدة أن السبيل الوحيد لتقدم أفريقيا هو الاعتراف بمصيرنا المشترك.

كمنصة لمناقشة سبل تعظيم جهود المؤسسة الدولية للتنمية، دعت القمة البلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية إلى دعم تنمية أفريقيا من خلال توفير التمويل العادل للمشاريع وتعزيز برامج النمو الاقتصادي.

في المستقبل، ينصب التركيز في أفريقيا على عدة جوانب بما في ذلك زيادة دعم المؤسسة الدولية للتنمية من خلال جعل التمويل أكثر

كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي...

وتضمنت كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، التأكيد على أن القمة بمثابة تذكير بالمصير المشترك لقارة أفريقيا، كما أنها تعمل على رسم مسار جديد للتنمية من خلال الاستفادة من الإمكانيات غير المحدودة لشعوب أفريقيا ومواردها.

وأكدت أن المضي قدماً في هذا مسار التنمية يتطلب جهداً متضافراً لمواجهة التحديات المتشابكة التي تواجه قارتنا، لا سيما تلك التي تواجهها دول جنوب الصحراء الكبرى، مضيفة أن الأزمات المتعددة التي تواجه القارة لاسيما على مستوى التغيرات المناخية، وانتشار الأوبئة والصراعات، عرقلت جهود التنمية، وقوضت مسار النمو الاقتصادي، كما ساهمت أيضاً في ارتفاع مستويات الديون.

وذكرت أنه في ظل عالم يواجه تحديات وصدمات مستمرة حتى أصبحت هي الوضع الطبيعي الجديد، فإنه يجب على الدول أن تكون جاهزة للتصدي لتلك التحديات، مشيرة إلى الأزمات التي تواجهها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء التي لديها نحو 462 مليون شخص يعانون من الفقر المدقع، وتتفاقم تلك الأزمات بسبب تقلص الحيز المالي، ومشكلات الديون وانخفاض السيولة، التي يعاني منها نصف بلدان القارة.

وأشارت كلمة سيادته، إلى أنه على الرغم من هذه التحديات، إلا أن الأمل موجود، حيث تمتلك أفريقيا ثروة من الموارد الطبيعية التي تنتظر استغلالها، مما يبشر بالتنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل والاستقرار المالي. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق النمو الشامل إلا من خلال الاستثمار في شعوبنا وخلق فرص عمل نوعية.

وسلّطت الكلمة الضوء على أن أعظم أصول القارة يكمن في تعداد الشباب المتزايد، خاصة وأن حصتنا من القوى العاملة العالمية من المتوقع أن تصبح الأكبر في العالم، حيث ترتفع من ١٦% في عام ٢٠٢٥ إلى أكثر من ٤١% بحلول عام ٢٠٦٠. ومع انضمام مليوني شخص شهرياً إلى القوى العاملة في منطقتنا، ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم، سيظل التحول الاقتصادي وأجندة الوظائف من أولوياتنا القصوى.

واتصالاً، أكدت أن تسريع جهود الحد من الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي، يتطلب اعتماد حلول سياسية متعددة القطاعات

ومتكاملة، موضحة أن الاستثمار في رأس المال البشري، والتحول الرقمي، وتعزيز المؤسسات المحلية، وتوسيع إمكانية الحصول على الطاقة بأسعار معقولة، وتحسين الاتصال والتجارة، ودعم التكيف مع المناخ، وجذب استثمارات القطاع الخاص، كلها خطوات ضرورية نحو الاستفادة من الشباب وإعدادهم لمستقبل مزدهر. كما أن تمكين المرأة اقتصادياً يحمل أيضاً إمكانات هائلة ليس فقط للحد من الفقر ولكن أيضاً لتعزيز النمو الاقتصادي.

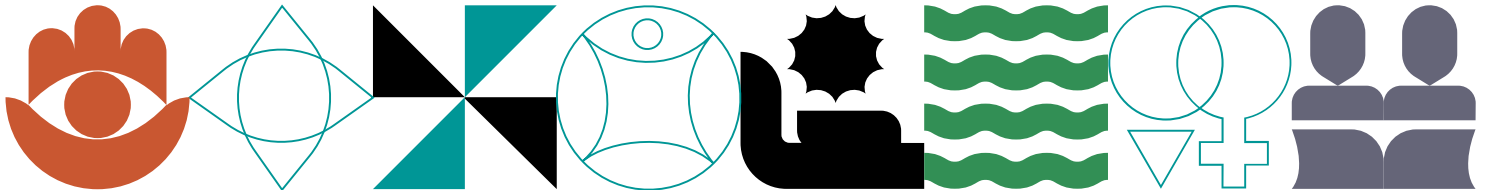
كما أكدت على أن تعزيز حشد الموارد المحلية، ومعالجة التدفقات المالية غير المشروعة، أمران أساسيان لاستعادة الاستقرار المالي، ومعالجة الديون وتوجيه الموارد نحو الإنفاق العام الداعم للنمو.

وعلى صعيد التكامل الإقليمي، أشارت كلمة السيد الرئيس، إلى أن التكامل الإقليمي، وتنفيذ اتفاقيات التجارة الإقليمية، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والاستثمار في ممرات نقل أكثر كفاءة وبأسعار معقولة، واتصال الطاقة ونظام الدفع الأفريقي، يعد فرصة ذهبية لتوسيع الأسواق وخلق فرص العمل.

وشددت على تقدير الدولة المصرية للدور الذي تقوم به المؤسسة الدولية للتنمية، موضحة أن العلاقة المشتركة بين مصر والمؤسسة تعد قصة نجاح، حيث انتقلت مصر من دولة مستفيدة إلى دولة مانحة، وذلك إيماناً منها بأهمية المؤسسة، لدعم دول القارة التي تتقاسم نفس المصير المشترك.

وشددت على تقدير الدولة المصرية للدور الذي تقوم به المؤسسة الدولية للتنمية، موضحة أن العلاقة المشتركة بين مصر والمؤسسة تعد قصة نجاح، حيث انتقلت مصر من دولة مستفيدة من المؤسسة الدولية للتنمية، إلى دولة مانحة، وذلك إيماناً منها بأهمية المؤسسة، لدعم دول القارة التي تتقاسم نفس المصير المشترك.

واختتمت الكلمة بالإشارة إلى أهمية دور المؤسسة الدولية للتنمية IDA، في تعزيز التنمية في جميع أنحاء القارة، كما أكدت على الحاجة إلى توحيد دعوة دول القارة لتنفيذ عملية طموحة للتجديد الحادي والعشرين لموارد المؤسسة الدولية للتنمية IDA، والتي تعد عملية تاريخية، من شأنها أن تدعم جهود اقارة نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، ويعزز توجهها نحو مستقبل أكثر إشراقاً، ويدعم التقدم نحو الرخاء المشترك.



مجموعة العشرين في البرازيل: اجتماع وزراء التنمية

وشاركت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في اجتماعات وزراء التنمية ضمن فعاليات مجموعة الـ٢٠، بالبرازيل.

ومثلت الدكتورة رانيا المشاط، جمهورية مصر العربية، في مجموعة عمل التنمية، ضمن فعاليات اجتماعات مجموعة الـ٢٠، والتي وضعت عدة أهداف رئيسية أهمها مناقشة الدمج الاجتماعي، والحد من أوجه عدم المساواة، والاستثمارات في المياه ومعالجة مياه الصرف كدافع رئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز أهداف التنمية المستدامة، وكذلك التعاون الثلاثي، فضلًا عن العديد من القضايا التي تقف حائلًا أمام جهود الدول النامية لتحقيق التنمية.

حول القمة

كلمة مصر

وألقت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، كلمة مصر في الجلسة الرئيسية لمجموعة عمل التنمية، لمناقشة قضايا المياه كأحد ركائز تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعد محور المياه أحد المحاور الثلاثة التي تعمل في إطارها "مجموعة عمل التنمية" التابعة لمجموعة الـ٢٠، نظرًا لخصوصيته في دفع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز جهود التنمية في الدول النامية والاقتصاديات الناشئة.

بعض النقاط الرئيسية:

- المجتمع الدولي ملتزم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- أعادت الأزمات العالمية جهود التنمية العالمية.
- الحصول على المياه النظيفة أولوية وأساسية للصحة والتغذية.
- الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة: للمياه النظيفة والصرف الصحي تأثيرات متعددة الأبعاد، وتتقاطع مع العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى بما في ذلك الصحة والرفاهية والقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة.
- ويعد تمويل مشروعات التكيف في قطاعات المياه ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم.



وعُقدت أعمال مجموعة العشرين بالبرازيل، تحت شعار «بناء آليات مُنصفة لتعزيز التنمية الاقتصادية والتغلب على التحديات المناخية»؛ وحددت الرئاسة البرازيلية لمجموعة الـ٢٠ عددًا من الأولويات، وهي الدمج الاجتماعي والحد من معدلات الجوع والفقر، والتحول في قطاع الطاقة والتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وإصلاح المؤسسات العالمية، ويشارك في الاجتماعات أعضاء المجموعة والاتحادين الأفريقي والأوروبي، وممثلي العديد من الدول والحكومات.

وجمعت القمة قادة القطاع المالي والحكومات ووزراء التنمية ومحافظي البنوك المركزية والمؤسسات الدولية لأكبر الاقتصادات في العالم لمناقشة القضايا الاقتصادية العالمية وأزمة المناخ وتحديات الديون التي تواجه الدول النامية والناشئة وجهود إصلاح وتطوير بنوك التنمية متعددة الأطراف.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة العشرين تمثل المنتدى الأول للتعاون الاقتصادي الدولي، وتلعب دورًا هامًا في تشكيل وتعزيز الحوكمة والإدارة العالمية للقضايا الاقتصادية الدولية الرئيسية. وتعمل مجموعة عمل التنمية (DWG) كهيئة تنسيق للسياسات الإنمائية في إطار مجموعة العشرين، وتدعم الجهود التي تهدف إلى تعزيز وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي وحماية البيئة والإدماج الاجتماعي، بما يضمن تحقيق الأهداف الدولية وعدم ترك أحد خلف الركب في رحلة التنمية.



الحد من أوجه عدم المساواة والتعاون الثلاثي

وقد اعتمدت هذه المبادرة من قبل الرئاسة البرازيلية لمجموعة العشرين وأعلن عنها الرئيس لولا دا سيلفا في الهند خلال قمة مجموعة العشرين السابقة. والهدف منها هو حشد الجهود الدولية وتنسيق العمل المشترك بين بلدان مجموعة العشرين والمؤسسات الدولية لتحقيق الهدف ٢: القضاء على الفقر والهدف 2: القضاء على الجوع.

وألقى الكلمة الافتتاحية للفعالية، السيد/ لولا دا سيلفا، الرئيس البرازيلي، كما شارك الأمين العام للأمم المتحدة، السيد/ أنطونيو جوتيريش، والسيد/ ألفارو لارايو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "الإيفاد"، والسيد/ شو دونيو، الأمين العام لمنظمة الأغذية والزراعة "الفاو"، والسيدة/ كاترين روسيل، المديرية التنفيذية لمنظمة اليونسيف، والسيدة/ سندی ماكين، المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، والسيد/ تيدروس أدهانوم، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، والعديد من ممثلي الدول والحكومات ومؤسسات التمويل الدولية، ومن بينهم السيد/ أجاي بانجا، رئيس مجموعة البنك الدولي.

وفي تعليقه على إعلان التحالف، أكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن إطلاق تحالف عالمي لمكافحة الفقر والجوع يُعزز من قدرة البلدان على تنفيذ سياسات مستدامة لتقديم الخدمات للفئات الأقل دخلاً في ظل ما تواجهه عدد كبير من الدول من تحديات متتالية قوضت قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الحماية الاجتماعية لمواطنيها وهو ما يبطئ من التقدم نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وأشارت «المشاطر»، إلى أن العالم واجه تحديات جسيمة ومعقدة منذ بداية جائحة كورونا مروراً بالحرب الروسية الأوكرانية، والتوترات الجيوسياسية التي تلقى بظلالها على مختلف دول العالم، فضلاً عن أزمات سلاسل التوريد وارتفاع الأسعار، مضيفة أن السراقة بين مجموعة الـ ٢٠ وكبرى المؤسسات الدولية وفتح العضوية لمختلف الدول للانضمام للتحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، يضع آمالاً كبيرة على التحالف للتغلب على الأزمات العالمية التي تهدد الأمن الغذائي وتمكين الدول من خلال التمويل والمعرفة والتكنولوجيا من تنفيذ سياسات مستدامة لتنفيذ الأهداف التنموية.

ونوهت بأن تفعيل أهداف التحالف يسهم في حشد الموارد المالية للدول التي تعاني من ضيق الحيز المالي وعدم قدرتها على توفير التمويلات اللازمة لبرامج الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية.

وأعلنت مجموعة البنك الدولي شراكتها مع مجموعة العشرين من خلال التحالف للوصول إلى ٥٠٠ مليون شخص على الأقل من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والأقل دخلاً، وذلك من أجل تمكين الفئات المهمشة من زيادة دخولهم وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية وتعزيز تمكين النساء والفئات، وأوضح البنك أنه من خلال المؤسسة الدولية للتنمية، سيتم إتاحة التمويل للبلدان لاستخدامه في تمويل السياسات التي تكافح الجوع والفقر، من خلال التمويل المباشر للغاية والمنح.

يواجه العالم حالياً تحديات متعددة ومعقدة، بما في ذلك تزايد الفقر والجوع، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وتغير المناخ، والتوترات الجيوسياسية، والتي تشكل تحديات كبيرة للبلدان النامية على وجه الخصوص، وتعيق تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيرة إلى أنه في حين أن هذه الأزمات تؤثر على جميع البلدان، إلا أنها تفرض تحديات أكبر على البلدان النامية وسكانها، مؤكدة على أهمية تعزيز النظام المتعدد الأطراف والتعاون الدولي بجميع أشكاله كضرورة لمواجهة هذه التحديات.

وفي البرازيل، شاركت الدكتورة رانيا المشاط في جلسة نقاشية بعنوان "الحد من أوجه عدم المساواة والتعاون الثلاثي".

وأضافت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إن عدم المساواة يمثل عاملاً رئيسياً يعيق التقدم نحو تنفيذ أجندة ٢٠٣٠، مما يستلزم تقليل الفجوات بكافة أشكالها وأبعادها، مؤكدة الدعم الكامل لمجموعة عمل التنمية بمجموعة العشرين تحت الرئاسة البرازيلية في إعطاء الأولوية لتقليل الفجوات لتعزيز الإدماج الاجتماعي الشامل، وضمان تكافؤ الفرص للجميع، وتمكين المرأة، إلى جانب معالجة الفجوة الرقمية الحالية وضمان تمويل التنمية.

وأشارت إلى مبادرة "حياة كريمة" كمثال على التزام مصر بالحد من أوجه عدم المساواة، لافتة إلى أنه تم إطلاق المبادرة الرئاسية في ٢٠١٩ بهدف تحسين جودة حياة المواطنين في المناطق الريفية، حيث تعد نموذجاً لدمج أهداف التنمية المستدامة في محافظات الجمهورية، والتركيز على تحسين سبل العيش والبنية التحتية والوصول إلى الخدمات الأساسية، موضحة المبادرة تستهدف تحسين الأحوال المعيشية لسكان نحو ٤٥٠٠ قرية.

وتابعت «المشاطر»، أن تقرير أهداف التنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة في ٢٠٢٤ أشار إلى أن ١٧% فقط من الأهداف التنموية تسير في المسار الصحيح، بينما شهدت ٣٥% إما عدم تقدم أو تراجعاً دون المستوى الأساسي الذي تم تحديده في عام ٢٠١٥، موضحة أن الدول النامية لديها الكثير لتحقيقه، إلا أنه يجب أن تعزز تلك الأدلة؛ التزام الدول النامية وتدفعها إلى العمل، مؤكدة ضرورة الخطوات التحولية والعاجلة لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وخلال فعالية رفيعة المستوى بحضور الرئيس البرازيلي، السيد/ لولا دا سيلفا، ورؤساء مؤسسات التمويل الدولية، شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في الحدث الخاص بإطلاق التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، الذي يعد مبادرة تبتها الرئاسة البرازيلية لمجموعة العشرين. وأعلن عنها الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا، في الهند، خلال القمة السابقة لمجموعة العشرين، بهدف حشد الجهود الدولية وتنسيق العمل المشترك بين دول المجموعة، والمؤسسات الدولية، بهدف تحقيق الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة.



الاجتماعات الثنائية في الاجتماعات الوزارية لمجموعة العشرين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

وقد تم وضع إطار مؤسسي لمتابعة تنفيذ البرنامج القطري، مما يساهم في اتساق أنشطة البرنامج مع توجهات وأولويات الحكومة وبرنامجها الجديد، لضمان حوكمة التواصل مع المنظمة وتعظيم التعاون في إطار البرنامج القطري.

كما تم في إطار البرنامج القطري إطلاق تقرير المراجعة القطرية للذكاء الاصطناعي، فضلاً عن إدراج مصر في مجموعة أدوات التحول الرقمي الخاصة بالمنظمة (Going Digital Toolkit) في إطار تفعيل مشروعات الركيزة الثانية للبرنامج. وتهدف هذه المجموعة إلى مساعدة الحكومة المصرية على تقييم حالة التحول الرقمي وصياغة السياسات المناسبة التي من شأنها تعزيز التحول الرقمي في كافة المجالات، بالإضافة إلى إطلاق تقرير يستعرض سياسات النمو الأخضر في مصر.

وأشارت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إلى أن الوزارة ستعمل على تكثيف التنسيق مع الجهات والوزارات المعنية في مصر لاستكمال تنفيذ البرنامج القطري والبناء على ما تم إنجازه خلال الفترة الماضية، حيث تم الانتهاء من التقرير الاقتصادي الأول لمصر الذي أعدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، موضحة أن الوزارة لديها مسار تواصل مستمر مع الجهات الوطنية لمتابعة الموقف التنفيذي للتوصيات الواردة بالتقرير والاستفادة من توصياته في صياغة السياسات والإجراءات التي من شأنها تعزيز أداء الاقتصاد المصري. ويشمل ذلك الدعم في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وزيادة كفاءة السياسات المالية والنقدية، وتعزيز بيئة الاستثمار وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، وتعزيز كفاءة سوق العمل، وخلق فرص عمل لائقة، ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

خلال الاجتماعات، التقت الدكتورة رانيا المشاط، مع العديد من ممثلي شركاء التنمية، والمؤسسات الدولية، من بينهم السيد ماتياس كورمان، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خلال مشاركتها في الاجتماع الوزاري للتنمية لمجموعة العشرين في ريو دي جانيرو بالبرازيل.

وقد تضمن الاجتماع مناقشات حول التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج القطري بين مصر ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والذي يركز على خمسة مجالات وركائز للسياسات: النمو الاقتصادي، والابتكار والتحول الرقمي، والحوكمة ومكافحة الفساد، والإحصاء، والتنمية المستدامة.

وتم تمديد فترة تنفيذ البرنامج القطري مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمدة عام إضافي، لتنتهي في عام ٢٠٢٥ بدلاً من ٢٠٢٤، حتى يتسنى استكمال مختلف البرامج والمشروعات المتفق عليها، بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية.

ممثلي الحكومة البرازيلية

التقت الدكتور رانيا المشاط، بالسيد ويلينجتون دياس، وزير التنمية والمساعدة والأسرة ومكافحة الجوع في البرازيل ومنسق التحالف الدولي لمكافحة الجوع والفقر التابع لمجموعة العشرين أثناء تواجدها في البرازيل.

وناقش الاجتماع هدف التحالف المتمثل في إنشاء آليات مالية مشتركة وحشد التمويل لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدفين الأول والثاني، من خلال التركيز على الفئات الأشد فقراً والأكثر احتياجاً لمكافحة الجوع والفقر وعدم المساواة. كما تناولت تبادل المعرفة وتوجيهها إلى البلدان الأكثر احتياجاً.

كما تناولت المناقشة أهمية إشراك الاتحاد الأفريقي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى مثل البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي في التحالف. والهدف من ذلك هو تحديد أهداف المساعدة لكل كيان في التصدي للجوع والفقر وبحث كيفية الاستفادة من التجارب الناجحة للدول في مكافحة الجوع والفقر وتعزيز الأمن الغذائي.

كما بحثت مع الوزير البرازيلي مختلف أوجه التعاون في مجالات التنمية البشرية وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري. وقد أكدت مغالي الدكتور رانيا المشاط على أن الأمن ما تمتلكه أي دولة هو رأس المال البشري الذي يعد من أهم نقاط القوة التي يجب الاستفادة منها. ويساهم الاستثمار في رأس المال البشري في قيادة النمو الشامل والتنمية المستدامة. كما بحث الاجتماع كيفية الاستفادة من تجربة البرازيل التنموية في سياق تطبيق قانون التخطيط الموحد الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز التنافسية وإشراك الشركاء متعددي الأطراف في عملية التنمية مع تعزيز المشاركة المجتمعية في التخطيط.

المملكة العربية السعودية

كما التقت الدكتورة رانيا المشاط، السيد فيصل بن إبراهيم آل إبراهيم، وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي.

وشهد اللقاء مناقشة سبل تعزيز العلاقات المشتركة بين البلدين، وذلك في إطار العلاقات الوطيدة والتاريخية العريقة. كما ناقش الوزيران أهم الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الاجتماعات الوزارية لمجموعة العشرين وأبرز القضايا التنموية على الساحة الدولية.

كما تم خلال اللقاء مناقشة الموضوعات المطروحة في المحافل الدولية على مستوى قضايا التنمية المختلفة خاصة في ظل التحديات المتشابهة والمعقدة التي تواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، وكذلك التنسيق المشترك مع المملكة العربية السعودية بصفها عضواً في مجموعة العشرين التي تناقش العديد من الموضوعات المحورية خلال فترة رئاستها. وتهدف مجموعة العشرين في البرازيل إلى الحد من أوجه عدم المساواة، ومكافحة الفقر، ودعم التعاون الثلاثي. وفي هذا الصدد، أكدت المشاط على أن تعزيز التكامل بين الاقتصادات الناشئة وأعضاء مجموعة العشرين يمكن أن يقدم حلولاً بناءة وفعالة للقضايا الملحة التي تواجه الاقتصاد العالمي.

البنك الدولي

في أول اجتماع بعد تعيينها وزيرة للتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في مصر، التقت الدكتورة رانيا المشاط، مع رئيس مجموعة البنك الدولي أجاي بانجا، حيث تم الاتفاق على المرحلة المقبلة من التعاون مع البنك الدولي والتي تتوافق مع أولويات برنامج الحكومة والتي تتضمن النهوض برأس المال البشري، وتوطين الصناعة، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية بالتركيز على القطاعات الإنتاجية والتصديرية لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري ودعم استقرار الاقتصاد الكلي.

المزيد عن التعاون مع البنك الدولي في الفصل السابق. كما ناقشوا إنجاز الإصلاحات الهيكلية وتمكين القطاع الخاص وإطار تمويل سياسات التنمية.

سنغافورة

كما التقت السيد / محمد مالكي عثمان، الوزير الثاني للشؤون الخارجية والتعليم في سنغافورة. وناقش الجانبان أولويات التعاون المشترك للمرحلة المقبلة في ضوء العلاقات الثنائية بين البلدين، وكذلك أولويات الحكومة الجديدة التي تركز على التنمية البشرية وتوطين الصناعة وغيرها من البنود الرئيسية في جدول الأعمال.

تتميز العلاقات المصرية السنغافورية العريقة بالتشاور والتنسيق المشترك على كافة المستويات. ويجمع البلدين اهتمام متبادل بتطوير هذه العلاقات، حيث وقعا العديد من اتفاقيات الشراكة على مدار العقود الأربعة الماضية والتي عززت من الشراكات التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والثقافية.

من جانبه، أكد الوزير الثاني للشؤون الخارجية والتعليم في سنغافورة على الدور المصري في ظل الظروف الجيوسياسية غير المستقرة التي تمر بها المنطقة، معرباً عن تطلعه لاستكشاف فرص الاستثمار في مصر في ضوء الإصلاحات التي تقوم بها مصر حالياً، والخواف التي تقدمها للقطاع الخاص في ظل ما تشهده المنطقة الاقتصادية لقناة السويس من إصلاحات وحوافز للقطاع الخاص، بهدف التعاون في المجالات ذات الأولوية لكلا البلدين.

لقاءات مكثفة..

والتقت «المشاط» أحمد حسين، وزير التنمية الدولية الكندي، و إيفا جراناودوس، وزيرة الدولة للتعاون الدولي الأسبانية، وريم الهاشمي، وزيرة الدولة للشؤون التعاون الدولي في حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، و سيفينا شولز، الوزيرة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، و أنيليز جين دودر، وزيرة الدولة لشؤون المرأة والمساواة في المملكة المتحدة، وخوسيه دي ليما، وزير الدولة للاقتصاد الأنجولي، وكريستولا زاكاروبولو، وزيرة الدولة للتعاون الإنمائي بفرنسا. عقدت الوزيرة لقاءً مع جوتا أوريليئين، المفوضية الأوروبية للشراكات الدولية، و سيني ماكين، المدير التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، وريبكا جرينسبان، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كما التقت السيد/ أنيل كيشورا، نائب الرئيس والمدير التنفيذي لبنك التنمية الجديد، والفارو لاريو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

مؤتمر هامبورج للاستدامة ٢٠٢٤

الجهود المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة

شاركت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في مؤتمر هامبورج للاستدامة، بمدينة هامبورج الألمانية، الذي تنظمه الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة مايكل أوتو للاستدامة، ومدينة هامبورج، وذلك تنفيذاً لتكليفات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، في إطار الجهود الدولية الهادفة لتسريع تنفيذ أهداف التنمية، ومناقشة التحديات التي تواجه جهود التنمية في العالم.

ويُعد مؤتمر هامبورج للاستدامة ستماراً للجهود الدولية المستمرة لتعزيز التعاون متعدد الأطراف بين المجتمع الدولي، ودفع الشراكات الجديدة والعمل الجماعي، بين صناع السياسات، وقادة القطاع الخاص، والمؤسسات الدولية، لدعم جهود التنمية.

وخلال المؤتمر، شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في العديد من الفعاليات وحلقات النقاش حول تشجيع الاستثمار الخاص في مشاريع الطاقة المتجددة، والحلول المبتكرة للعمل المناخي بما في ذلك مبادلة الديون لتعزيز المرونة الاقتصادية في البلدان النامية، وتوسيع نطاق التأثير من خلال المنصات الوطنية القائمة على ملكية الدولة، ومناقشة أهمية أسواق الكربون.

الهيدروجين الأخضر

خلال المؤتمر، شهدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بحضور المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، والسيدة/ سيفينا شولز، الوزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، التوقيع على اتفاق منحة بقيمة ٣٠ مليون يورو لمشروع الهيدروجين الأخضر بمصر، بين شركة سكالك وآلية الهيدروجين PTX، حيث سيتم تمويل المشروع من المنحة المقدمة من آلية الهيدروجين الأخضر PTX، والذي سبق وأن تم إطلاقها من جانب الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية بقيمة ٢٧٠ مليون يورو لمصر وست ذول شريكة أخرى، لتقديم منحاً للمشروعات الصناعية في مراحل مختلفة على طول سلسلة قيمة الهيدروجين الأخضر.

والتقت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أثناء تواجدها في هامبورج، مع تيرجي بيلسكوج، الرئيس التنفيذي لشركة سكالك النرويجية، حيث تم بحث زيادة التعاون والتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة لدعم جهود الحكومة في مجال التحول الأخضر، وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، مشيرة إلى أن الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها مصر، ووضع استراتيجيات واضحة للتوسع في الطاقة النظيفة، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر، شجعت القطاع الخاص على ضخ استثمارات في هذه المشروعات.



الفعاليات: المنصات القطرية من أجل التحول الأخضر

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، كمتحدثة رئيسية في جلسة نقاش بعنوان "توسيع نطاق التأثير المشترك من أجل التحول: كيف يمكن لبنوك التنمية متعددة الأطراف العمل معًا لتحقيق التحول في المنصات القطرية" إلى جانب إيلان غولدفاجن، رئيس بنك التنمية للبلدان الأمريكية، وتارايه غياديجين، الرئيس التنفيذي لصندوق الاستثمار المناخي، ومسعود أحمد، مدير مركز التنمية العالمية.

النقاط الرئيسية:

- الملكية الوطنية أمر أساسي لأنها تحدد ما تحتاجه البلدان لخطتها الإنمائية الخاصة بها وتحدد أولوياتها.
- وتعمل المنصات الوطنية كمحفز لجلب القدرات اللازمة لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية.

كما شاركت في حلقة نقاشية بعنوان "هيكل مالي دولي منصف وعادل"، والتي ناقشت الجهود المبذولة لتطوير البنية المالية الدولية وتطوير حوكمة مجموعة البنك الدولي، إلى جانب جوديث تولوكا، رئيسة وزراء جمهورية الكونغو، وسفانيا شولتسه، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، وأنليز دودز، وزيرة الدولة للتنمية بوزارة الخارجية والتعاون الدولي البريطانية، وثاني سويليحي وزير الدولة الفرنسي للشراكات الدولية.

وعلاوة على ذلك، ستتناول المناقشات حلول الديون المقاومة للمناخ لتعزيز المرونة في الاقتصادات النامية، بالإضافة إلى أسواق الكربون عالية التكامل التي تعالج عدم المساواة.

تنطوي أسواق الكربون على إمكانات هائلة في توجيه التمويل الخاص نحو العمل المناخي التحويلي. وتماشياً مع ذلك، أطلقت مصر مؤخرًا أول سوق طوعية لتسجيل وإصدار وتداول أرصدة الكربون، مما يدل على التزامنا بالسياسات المناخية المبتكرة.

وثمة طريقة رئيسية أخرى لحشد التمويل من خلال حلول الديون المقاومة للمناخ، بما يضمن ألا تعيق أعباء الديون في البلدان النامية في الأسواق الناشئة والبلدان الأقل نمواً التقدم المستدام. يمكن لأدوات مثل مفاوضة الديون المناخية أن تلعب دوراً محورياً، مما يمكن البلدان من النهوض بالتنمية مع معالجة المخاطر المناخية في الوقت نفسه.

القمة الإيطالية الأفريقية

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في القمة الإيطالية- الأفريقية، بالعاصمة الإيطالية روما، نيابة عن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية.

وألقت الدكتورة رانيا المشاط، كلمة مصر أمام القمة الإيطالية- الأفريقية حيث نقلت تحيات وتقدير السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، لرئيسة وزراء إيطاليا "جورجيا ميلوني"، كما نقلت للمشاركين تحيات وتقدير الرئيس السيسي، وتمنياته أن تساهم القمة الإيطالية- الأفريقية نحو دفع النمو وتحقيق أولويات التنمية في دول القارة. وقد استضافت الحكومة الإيطالية قمة مجموعة الدول السبع هذا العام، حيث أطلق الرئيس سيرجيو ماتاريلا ورئيس الوزراء جيورجيا ميلوني "خطة ماتي". وتركز "خطة ماتي"، التي تخلق نموذجًا للتعاون بين أفريقيا وأوروبا، على مجالات: التعليم والتدريب والصحة والمياه والصرف الصحي والزراعة والطاقة والبنية التحتية، تحت صيغة "الاستماع والاحترام والبناء معًا". وقد حضر هذا الحدث رؤساء الدول ورؤساء بنوك التنمية متعددة الأطراف وممثلو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وصناع القرار.

لقاءات ثنائية

وخلال تواجدها في روما، التقت بنائب وزير الخارجية والتعاون الدولي في الحكومة الإيطالية إدموندو سيريلي. من جانبه، أعرب نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي في الحكومة الإيطالية إدموندو سيريلي، عن تقدير الجانب الإيطالي للعلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر، خاصة فيما يتعلق بتعزيزها في مجال الأمن الغذائي، مؤكدًا أن إيطاليا حريصة على أن تشهد العلاقات مع مصر مزيدًا من الزخم.

جاء ذلك خلال مشاركة الدكتورة رانيا المشاط، في قمة إيطالي - أفريقيا في روما، حيث التقت مع وزير خارجية مدغشقر السيد/ رافارافيتافيا راساتا. وناقش الطرفان سبل دعم وتعزيز التعاون المشترك في الجوانب الاقتصادية والتجارية بين البلدين، فضلاً عن تبادل الخبرات وتدريب الكوادر البشرية.

وأكدت وزيرة خارجية مدغشقر تطلعهما للعمل مع مصر في ضوء الأولويات الرئيسية لبلادهما في مجالات التنمية البشرية والتعليم والصحة والبنية التحتية والأمن الغذائي، بالإضافة إلى التصنيع لزيادة الإنتاج المحلي.



كلمة مصر خلال القمة

وفي كلمتها، ثمنت الدكتورة رانيا المشاط، دعوة إيطاليا لهذه القمة، وما ستسببه من إطلاق "خطة ماتي" الاقتصادية، والتي تقدر وجود حاجة لعقد مزيد من النقاشات بشأنها لتحديد المجالات ذات الاهتمام، والدول التي سيتم تضمينها في إطارها، وبحيث يتم صياغتها بشكل يحقق المنفعة المشتركة للدول الأفريقية والجانب الإيطالي بالاستفادة من الموارد والإمكانيات المتاحة بين الجانبين؛ مشيرة إلى أن مجالات "خطة ماتي" تمثل بالفعل القطاعات ذات الأولوية الرئيسية لمصر في التعاون، مثل التعليم والتدريب، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والطاقة، والبنية التحتية.

وقالت وزيرة التعاون الدولي، إن مصر تسهم في جهود تنفيذ تطلعات القارة الأفريقية التنموية، سواء على المستوى الثنائي أو من خلال رئاسة الكيانات والأجهزة التابعة للاتحاد الأفريقي، حيث يتولى السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، اللجنة التوجيهية للوكالة الإنمائية للاتحاد الأفريقي "النيباد" للعامين ٢٠٢٣-٢٠٢٥، حيث تمثل هذه الوكالة منصة مهمة لعقد نقاشات حول احتياجات القارة الأفريقية التنموية.



בב

يمثل هذا الحدث علامة فارقة في رحلتنا المشتركة نحو التنمية المستدامة، وهي شهادة على الدور الحاسم الذي يلعبه القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتوليد الثروة.

وأكدت في كلمتها على أن مصر ملتزمة التزاماً عميقاً بمكين القطاع الخاص تماشيًا مع قيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي. فمنذ بداية الفترة الرئاسية الجديدة لسيادته وهو يؤكد على ضرورة أن يكون القطاع الخاص شريكاً رئيسياً في قيادة جهود التنمية. وقد اتسمت رحلة الإصلاح الاقتصادي التي بدأت في عام ٢٠١٤ بإجراءات متتالية خلقت بيئة مواتية للاستثمار الخاص، مع التركيز على تكافؤ الفرص والشفافية.

وتلعب مؤسسات التمويل الإنمائي مثل منظمة الأوبك دورًا حيويًا في إطلاق التمويل الخاص وسد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة، من خلال توفير الأدوات المالية الميسرة اللازمة بما في ذلك آليات التمويل المختلط وضمانات الاستثمار، والتي يمكن أن تقلل من مخاطر الاستثمارات ذات الأثر وترسم طريقًا لزيادة مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية.

يشير المنظور العالمي إلى أهمية التعاون والابتكار. ويجب على الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص العمل معاً لوضع سياسات وأطر داعمة تشجع على الاستدامة.



مشاركة مصر في مؤتمر المناخ COP ٢٩

تعزيز الجهود الدولية في العمل المناخي

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في مؤتمر المناخ التاسع والعشرين، الذي عُقد في باكو، أذربيجان. وشملت مشاركتها العديد من الفعاليات رفيعة المستوى والاجتماعات الثنائية والمناقشات الاستراتيجية، حيث سلطت الضوء على دور مصر في قيادة التمويل المبتكر للمناخ ومبادرات التحول الأخضر والشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة.

مبادرة رئاسة مؤتمر المناخ COP ٢٩ بشأن الانتقال العادل للطاقة

شاركت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في الاجتماع الوزاري حول مبادرات الطاقة، حيث تم إطلاق مبادرة رئاسة مؤتمر المناخ التاسع والعشرين للطاقة "مبادرة باكو للتمويل والاستثمار والتجارة في مجال المناخ". وكانت هذه الفعالية جزءًا من "يوم الطاقة والسلام والإغاثة والتعافي" في مؤتمر المناخ، وشارك فيها برويز شهبازوف، وزير الطاقة الأذربيجاني، وفتاح بيرول، المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة، وفرانسييسكو لا كاميرا، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، تاتيانا مولسيان، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، وأرميدا سالسيا، وكيلة الأمين العام للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وسيونغ زو، نائب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

ونظمت الجلسة رئاسة أذربيجان لمؤتمر المناخ التاسع والعشرين، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.



COP29
Baku
Azerbaijan

إطلاق مبادرة باكو للتمويل والاستثمار والتجارة في مجال المناخ (BICFIT)

وخلال فعاليات يوم "التمويل والاستثمار والتجارة"، شهدت الدكتورة رانيا المشاط، إطلاق مبادرة باكو للتمويل والاستثمار والتجارة في مجال المناخ (BICFIT) تعمل هذه المبادرة على توسيع نطاق التمويل المناخي ليشمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة والابتكار والمناطق الحرة الخضراء، مما يخلق منصة متعددة الأطراف لدمج أهداف المناخ والتنمية.

وتركز هذه المبادرة، التي أطلقتها رئاسة باكو بالتعاون مع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية والأمم المتحدة لتغير المناخ، على ٥ ركائز رئيسية هي: التمويل المناخي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يركز على المناخ، والتحول الأخضر للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتبادل المعرفة، وإقامة حوار حول مبادرة "بيكفيت". وخلال الحدث، انضمت مصر أيضًا إلى المبادرة التي تهدف إلى حشد التمويل المناخي لدعم التجارة.

المبادرة العالمية للمهارات للخضراء

بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والشراكة من أجل التنمية المستدامة، شاركت الوزارة، في إطلاق مبادرة عالمية تركز على إعداد القوى العاملة للتحول الأخضر. وتهدف هذه المبادرة إلى تزويد العمال بالمهارات اللازمة للوظائف الخضراء، إدراكًا للإمكانيات التحويلية للطاقة النظيفة في خلق فرص العمل.

ووفقًا لتقارير دولية، سيؤدي التحول إلى اقتصاد خالٍ من الانبعاثات إلى خلق صناعات جديدة بقيمة ١٠.٣ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي بحلول عام ٢٠٥٠. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تخلق تدابير الطاقة النظيفة ١٨ مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم بحلول عام ٢٠٣٠، وفقًا لمنظمة العمل الدولية.



المنصات الوطنية للعمل المناخي

وخلال المؤتمر، أصدر ١٢ بنكًا نموًا متعدد الأطراف، بياتًا مُشتركا تحت عنوان «المنصات الوطنية للعمل المناخي.. تفاهات مُشتركة والطريق نحو المستقبل»، أكدوا فيه أن المنصات القطرية يمكن أن تعمل كآلية قوية لدعم تطوير وتنفيذ استراتيجيات الدول ومساهماتها المحددة وطنيًا، وخطط التكيف الوطنية وحشد التمويل للعمل المناخي، وذلك من خلال وجود عملية منسقة بقيادة الدولة وشراكة تجمع بين الأطراف ذات الصلة، من أجل بناء التفاهات المشتركة.

وأشاد بنوك التنمية مُتعددة الأطراف، بالمنصة الوطنية لبرنامج «نؤقي»، التي أطلقتها مصر عام ٢٠٢٢، من أجل تعزيز استراتيجيات الاستثمار الأخضر، موضحين أن المنصة التي أطلقتها مصر تركز على العلاقة بين المياه والغذاء والطاقة، التي حددتها البلاد كجزء من المجالات ذات الأولوية للمناخ والتنمية، وبالتالي تُسهم المنصة المصرية في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ودعم القدرة على الصمود، والانتقال العادل في إطار أهداف بيئة أوسع عبر قطاعات الطاقة والنقل والمياه والزراعة.

وأصدر البيان المشترك، البنك الآسيوي للتنمية (ADB)، والبنك الأفريقي للتنمية (AFDB)، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، وبنك التنمية الاجتماعية لأوروبا (CEB)، وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB)، ومؤسسة بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB Invest)، والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، وبنك التنمية الجديد (NDB)، ومجموعة البنك الدولي (WB).

العوامل الثمانية التي تعزز فعالية المنصات الوطنية:

- استخدام التقارير التشخيصية الوطنية والاعتماد عليها
- إشراك الشركاء متعددي الأطراف
- تحليل السياسات صياغة الإصلاح التنظيمي لتحليل السياسات
- تعزيز الدعم الفني للمشروعات
- تحديد مصادر وخطط التمويل
- حشد التمويل العام والخاص
- بناء القدرات داخل البلد
- رصد النتائج وتقييم الأثر

٤ مبادئ أساسية لنجاح المنصات الوطنية المناخية الناجحة:

- الالتزام السياسي والملكية الوطنية
- احتياجات الاستثمار
- حشد الاحتياجات
- الشفافية



سد فجوة تمويل التكيف

خلال جلسة نظمها صندوق النقد الدولي (IMF)، تطرقت معاليها إلى الحاجة الملحة لتوسيع نطاق تمويل التكيف، مستشهدة بالتقديرات التي تشير إلى أن البلدان النامية تحتاج إلى ٢١٥-٣٨٧ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠.

١١



على الرغم من الالتزامات المتزايدة، لا يزال تمويل التكيف يمثل ٢٠-٣٠% فقط من إجمالي التمويل المتعلق بالمناخ، مما يترك فجوة كبيرة يجب سدها من خلال أدوات مبتكرة مثل تمويل مخاطر الكوارث والآليات القائمة على النتائج. **الدكتورة رانيا المشاط.**

ريادة مصر في مجال الطاقة المتجددة

في حلقة نقاشية استضافتها شركة هيتاشي للطاقة، سلطت «المشاطر»، الضوء على موارد الطاقة المتجددة الفريدة من نوعها في مصر وأهدافها الطموحة في مجال الطاقة. وضمت الجلسة التي أدارها السيد رولاند روش، مدير مركز الابتكار والتكنولوجيا في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، السيد أندرياس شيرنبيك، الرئيس التنفيذي لشركة هيتاشي للطاقة، والسيد جايلز ديكسون، الرئيس التنفيذي للجمعية الأوروبية لطاقة الرياح.

إن استراتيجيتنا التي تهدف إلى تحقيق نسبة ٤٢% من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠ لا تسهم فقط في تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالمناخ بل تضع مصر أيضاً في مكانة مركز إقليمي للطاقة الخضراء. كما ناقشت الإنجازات التي تحققت في إطار برنامج «نومي»، ضمن محور الطاقة والذي يستهدف وقف تشغيل ١٢ محطة طاقة حرارية، وتدشين مشروعات طاقة متجددة بقدرة ١٠ جيجاوات.

الاجتماعات الثنائية

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في مناقشات رئيسية مع وزراء النقل والتنمية الرقمية والمالية في أذربيجان. وركزت هذه الاجتماعات على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتحضير للجنة المشتركة بين مصر وأذربيجان لعام ٢٠٢٥، وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة المتجددة والتجارة وتوطين الصناعة.

وعلاوة على ذلك، التقت مع كارستن ستاور، رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لاستكشاف سبل تعميق التعاون بين مصر ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وركزت المناقشات على فرص جديدة للعمل المشترك والشراكات الاستراتيجية. كما التقت مع أوديل رينو باسو، رئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، لمناقشة التعاون الحالي والمستقبلي بين مصر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى سبل جديدة للتعاون تماشياً مع الأولويات الوطنية المصرية.

حشد التمويل المناخي

كما شاركت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في حلقة نقاشية نظمها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووزارة البيئة والموارد الطبيعية في أذربيجان. ركزت المناقشة على تعبئة التمويل المناخي لتنفيذ اتفاقية باريس من خلال تعزيز التعاون بين الحكومات وبنوك التنمية متعددة الأطراف والقطاع الخاص.

يوم التمويل والاستثمار والتجارة بمؤتمر المناخ

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في يوم التمويل والاستثمار والتجارة في مؤتمر المناخ بباكو، تحت شعار «متضامنون من أجل عالم أخضر»، في إطلاق تقرير فريق الخبراء المستقل رفيع المستوى حول «رفع مستوى الطموح وتسريع تقديم التمويل المتعلق بالمناخ».

وحضر الفعالية شخصيات بارزة، من بينهم سايمون ستيل، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وماريسا درو، كبيرة مسؤولي الاستدامة في بنك ستاندرد تشارترد، ومارك بومان، نائب رئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لشؤون السياسات والشراكات، وكارستن ستاور، رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والسفير ماجد السويدي، الرئيس التنفيذي لشركة ألتيرا، وأفيناش بيرسود، المستشار الخاص لرئيس البنك الإسلامي للتنمية لشؤون تغير المناخ، وتشينوا أزوكوباي، الرئيس التنفيذي لشركة إنفراكريدت.

وتوقع التقرير أن تصل الاستثمارات العالمية للعمل المناخي إلى ٦,٣ - ٦,٧ تريليون دولار أمريكي سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠، مع الحاجة إلى ما بين ٢,٣ - ٢,٥ تريليون دولار أمريكي للاقتصادات النامية والناشئة (باستثناء الصين)، مع اشتداد التحديات المناخية وارتفاع تكاليف بناء القدرة على التكيف.

وأشارت الدكتورة رانيا المشاط، إلى أنه على الرغم من ارتفاع تكاليف رأس المال والحواجز التجارية، فقد ارتفعت حصة التمويل الخاص للمناخ في الأسواق الناشئة من ٤٣% إلى ٤٧% من إجمالي التمويل، مع انخفاض حصة قطاع الطاقة من المشروعات الممولة بالكامل من القطاع الخاص من ٩٧% إلى ٨٢%، مما يشير إلى التنوع في قطاعات أخرى.

المنتدى الحضري العالمي: مصر داعمة لجهود التنمية الحضرية المستدامة



استضافت مصر المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر (WUF ١٢) في القاهرة في الفترة من ٤ إلى ٨ نوفمبر ٢٠٢٤، تحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي تحت عنوان "كل شيء يبدأ من المنزل: الإجراءات المحلية من أجل مدن ومجتمعات مستدامة". جمع المنتدى ١٧٤ دولة لمناقشة التحديات والفرص في مجال الاستدامة الحضرية والعمل المناخي والتنمية الشاملة. وفيما يلي ملخص مفصل لمشاركات معالي الوزير وكلماته واجتماعاته الثنائية.

وشاركت الدكتورة رانيا المشاط، في العديد من الفعاليات خلال المنتدى.

تلعب التنمية الحضرية المستدامة دورًا هامًا في التصدي للتحديات العالمية، بما في ذلك التضرر السريع وتغير المناخ والفقر، وتلتزم مصر بتعزيز المدن المرنة والشاملة من خلال الشراكات المحلية والعالمية.

الاستدامة ليست مجرد هدف بيئي، بل هي ثقافة وأسلوب حياة يجب دمجهما في جميع جوانب الحياة الحضرية.

وأشارت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي إلى أهمية استضافة مصر للمنتدى الحضري العالمي الثاني عشر باعتباره انعكاسًا للدور المحوري الذي تلعبه مصر في المحافل الدولية التي تتناول قضايا التنمية، حيث يعد المنتدى بمثابة منصة لتبادل المعرفة وبناء الشراكات وتطوير حلول عملية لمستقبل المدن.

ولدى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي محفظة تضم ١١٥ مشروعاً ضمن تعاونها الإنمائي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين بقيمة ١.٥ مليار دولار في شكل منح وتمويل ميسرة، وهو ما يمثل ٥.٨% من إجمالي المحفظة. وتهدف هذه المشروعات إلى دعم جهود التوسع الحضري وضمان التخطيط الشامل والأمن للإسكان في جميع أنحاء مصر، مما سيؤدي بدوره إلى رفع مستويات الإنتاجية الاقتصادية.

ويسير إنشاء مدن ومجتمعات محلية مستدامة جنباً إلى جنب مع التحول الأخضر، والذي يشمل تطوير وسائل النقل، ورفع مستوى الإسكان العشوائي، وضمان تكامل جميع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء مصر.



المشاركات الثنائية ومتعددة الأطراف

تعزيز التعاون المصري-الياباني

ساهم التعاون المصري-الياباني بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الحضرية والاستدامة والاستثمار في رأس المال البشري.

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السبعين للعلاقات المصرية-اليابانية، التقت معالي الوزيرة بالسيدة يوريكو كويكي، حاکمة طوكيو، لمناقشة مجالات التعاون الرئيسية. وأشادت الوزيرة بالشراكة طويلة الأمد، مسطرة الضوء على مشاريع مثل المتحف المصري الكبير، مترو القاهرة، وجامعة مصر-اليابان للعلوم والتكنولوجيا.

كما استعرض اللقاء مجالات جديدة للتعاون في الابتكار والطاقة المتجددة وبناء القدرات، بما يتماشى مع استراتيجية رؤية مصر ٢٠٣٠.

تعزيز العلاقات مع ألمانيا

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في افتتاح الجناح الألماني وأجرت مباحثات ثنائية مع السيد نيلز أنين، وزير الدولة بالوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. واستعرض الجانبان المشروعات الجارية في إطار برنامج الصندوق الوطني للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك مشروع نقل الكهرباء بقيمة ٥٤ مليون يورو تم تيسيره من خلال مبادرة الديون. كما ركزت المناقشات على توسيع نطاق الدعم الألماني للطاقة المستدامة والتحضير للمفاوضات الحكومية المصرية الألمانية في برلين.

تعميق التعاون مع البحرين

في اجتماع مع وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني في البحرين الشديدة/ أمينة بنت أحمد الرميحي، أكدت الدكتورة رانيا المشاط، على أهمية التعاون العربي في مجال الاستدامة الحضرية. وناقش الجانبان أعمال اللجنة الحكومية المصرية البحرينية، والتحضيرات لمجلس وزراء التخطيط العرب، واستراتيجيات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

مصر X برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اجتمعت الدكتورة رانيا المشاط، مع السيد/ هاوليانغ شو، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وسلّط الضوء على إطلاق استراتيجية التمويل الوطنية المتكاملة، وهي حجر الزاوية في الشراكة بين مصر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تهدف إلى ترشيد الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما دعمت الجهود التعاونية بين الوزارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توطيد أهداف التنمية المستدامة، مما أدى إلى إصدار تقارير شاملة لجميع المحافظات المصرية الـ ٢٧. وتتضمن هذه التقارير، وهي الأولى من نوعها، مراجعات محلية طوعية لمحافظات البحيرة والفيوم وبورسعيد، مما يبرز ريادة مصر في مواعنة السياسات الوطنية مع الأهداف العالمية.

كما أكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على أهمية مشاركة القطاع الخاص، مشيرة إلى التعاون مع مركز إسطنبول الدولي لتنمية القطاع الخاص لتطوير خرائط الاستثمار لأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على البنية التحتية والطاقة المتجددة والرعاية الصحية والتعليم. كما تطرقت المناقشات إلى تقرير التنمية البشرية القادم لعام ٢٠٢٥، مع التأكيد على الحاجة إلى جهود التنمية النوعية. وأشاد شو بالخطوات التي اتخذتها مصر في مواجهة تحديات التنمية الحضرية والمستدامة، مؤكّداً على استمرار دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات الطاقة المتجددة والزراعة وريادة الأعمال.

”



تلعب الشراكة بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في مصر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً حاسماً في النهوض بأجندة التنمية المستدامة في البلاد. وفي المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر في القاهرة، نركز على مواجهة تحديات الاستدامة الحضرية مع دعم أولويات مصر في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة المتجددة والزراعة والرعاية الصحية وريادة الأعمال وغيرها، نحن ملتزمون بمواصلة جهودنا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ الأوسع نطاقاً، وتعزيز التقدم الهادف للجميع. **هاوليانغ شو، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.**

أبرز الجلسات والمبادرات الاستراتيجية

إطلاق الاستراتيجية الحضرية الخضراء

شهد المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر إطلاق "استراتيجية العمران والبناء الأخضر في مصر" لوزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، بحضور المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، والدكتورة مي عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، وممثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على زيادة نسبة المشروعات الخضراء في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يعكس التزام الحكومة بدعم المشروعات التي تساهم في تحقيق الاستدامة والتنمية الشاملة. وقد صُممت هذه المشروعات بحيث يكون لها تأثير شامل، بحيث تشمل جميع قطاعات المجتمع وتراعى الجوانب البيئية من خلال التركيز على المبادرات الخضراء والمتجددة. تهدف جميع هذه الجهود إلى التصدي للتحديات المعقدة التي نواجهها على الصعيدين الوطني والدولي، وإيجاد حلول مستدامة تعمل على تحسين البيئة وتساهم في تحقيق الرخاء للجميع.

تم تخصيص ٣٧% من الاستثمارات العامة في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ للبنية التحتية المستدامة

جلسة خاصة حول برنامج «نُوفِّي»

في جلسة بعنوان "من السياسات إلى التنفيذ"، عرضت الدكتورة رانيا المشاط، منسقة «نُوفِّي» كنموذج رائد لدمج قطاعات المياه والغذاء والطاقة والنقل. ووصفتها بأنها إطار عمل لتحويل السياسات إلى مشاريع قابلة للتنفيذ تجذب الاستثمارات المناخية. وقد نجح البرنامج بالفعل في حشد استثمارات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والأمن المائي، مع المساهمة في التحول الأخضر في مصر.

شارك في الجلسة كل من الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي؛ والسيد عبد الرحمن ضياو، المدير القطري لمكتب بنك التنمية الأفريقي في مصر؛ والسيد جيدو كلاري، رئيس المركز الإقليمي لبنك الاستثمار الأوروبي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط؛ والسيد محمد عبد القادر، المدير القطري للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مصر؛ والسيد شريف الجندي، مدير البرامج في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وقد أدار الجلسة الدكتور ناظم ميثم، أخصائي تقني إقليمي أول للأسواق وسلاسل القيمة في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD).

إطلاق الاستراتيجية الحضرية الخضراء

شاركت الدكتورة رانيا المشاط في جلسة نقاشية بعنوان "تمويل التنمية الحضرية المستدامة للجميع". كما شارك في الجلسة كل من المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، واللواء مهندس أحمد العازي، رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، والمهندس خالد عباس، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة العاصمة الإدارية الجديدة للتنمية العمرانية، والمهندس هشام طلعت مصطفى، الرئيس التنفيذي لمجموعة طلعت مصطفى.

في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤، تم تخصيص ما يقرب من ٣٧% من الاستثمارات للبنية التحتية، و ٤٢% للتنمية البشرية، و ٢٠% لمبادرات الحكومة المحلية. ويعكس هذا التخصيص تركيز الحكومة على التنمية الحضرية من خلال الاستثمار في الطرق وشبكات النقل والنقل المستدام، وكلها تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الحكمة من وراء الحضارات

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في حلقة نقاشية لبحث دمج الاستدامة في التنمية الحضرية، مستمدة الدروس المستفادة من الحضارات القديمة. وسلطت الضوء على التراث الأثري المصري ومشاريع مثل المتحف المصري الكبير كأمثلة على التخطيط الحضري المستدام.

شارك في الجلسة الدكتور ميشال ميلنار، الأمين العام المساعد والمدير التنفيذي بالنيابة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل)، والسيدة/ يوريكو كويكي، محافظ العاصمة اليابانية طوكيو، والدكتور أسماغيل سراج الدين، العالم المصري ومدير مكتبة الإسكندرية السابق، والسيد/ منير مانيه، مدير البنية التحتية وتحسين المخيمات بالأونروا، والسيدة/ جولي هوساجراهارا، نائب مدير مركز التراث العالمي باليونيسكو، الدكتور يوسف دياب، أستاذ التخطيط والهندسة الحضرية المستدامة بجامعة جوستاف ايفل. وأدار الجلسة السيدة/ تشيكا أودواه، مخرجة أفلام وثائقية.

وأشارت «المشاط»، إلى تجربة طوكيو اليابانية في تطوير المدن المستدامة والتي تعد مثالاً يُحتذى به في جميع أنحاء العالم، لافتة إلى جهود طوكيو في تحويل نفسها إلى مدينة تتمتع بكفاءة عالية في استخدام الموارد مع الحفاظ على البيئة، معربة عن تطلعها للتعاون المستقبلي مع طوكيو في تطوير المدن المصرية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في مجال الاستدامة.

وأشارت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي إلى مشروع المتحف المصري الكبير والذي يعد مثال حي على دمج الاستدامة مع التراث الثقافي، فالمشروع كان بداية لشراكة دولية قوية، حيث شاركت الحكومة اليابانية بشكل رئيسي في تمويله، ومن خلال هذا التعاون الدولي، أصبح المتحف ليس فقط معلمًا ثقافيًا، بل نموذجًا للتنمية المستدامة في جميع جوانب بنائه وتشغيله، حيث تم تصميم المتحف وفقًا لأعلى المعايير البيئية، كما حصل على شهادة EDGE من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بفضل التزام المتحف بالممارسات البيئية المستدامة، كأول متحف أخضر في أفريقيا والشرق الأوسط.

الفصل الخامس: التعاون الإقليمي واللجان المشتركة



استضافت مصر هذا العام، الاجتماعات السنوية المشتركة للمؤسسات والهيئات المالية العربية، تحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي. وذلك في ضوء حرص الحكومة المصرية على دعم جهود المؤسسات والهيئات المالية العربية المختلفة لتحقيق رسالتها التنموية ودعم العمل العربي المشترك، وتعزيز جهود التنمية في مختلف الدول العربية.

الاجتماعات السنوية المشتركة للمؤسسات المالية العربية

كما أنها تُمثل قناة أساسية لإجراء المباحثات الثنائية ومتعددة الأطراف بين وزراء المالية والاقتصاد العرب الذين يمثلون بلدانهم فيها، ورؤساء مجالس إدارة الهيئات المالية العربية، ومحافظي المصارف المركزية العربية، ومديري مؤسسات التمويل العربية، فضلاً عن مشاركة ممثلين عن صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية في تلك الاجتماعات، وكذلك بعض الخبراء والمختصين في المجالين المالي والاقتصادي.

وقد شهدت هذه الاجتماعات على مدار السنوات الماضية اهتماماً كبيراً بحضور ومشاركة صناع القرار في المنطقة العربية، خاصة وأنها تعتبر منصة عربية رائدة يتم خلالها مناقشة أبرز الموضوعات المالية والاقتصادية وتقييم الإنجازات والخطط والاستراتيجيات المستقبلية في مجالات التنمية المستدامة على الساحتين الإقليمية والدولية وأثرها على الاقتصادات العربية.

وتُضم الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية، اجتماع مجلس محافظي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، واجتماع مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واأتمان الصادرات، واجتماع مجلس محافظي صندوق النقد العربي، واجتماع مجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، واجتماع مجلس محافظي الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، واجتماع مجلس وزراء المالية العربية، كما تشهد مراسم توزيع جائزة الشيخ عبد اللطيف يوسف الحمد للتنمية في الوطن العربي.

وتُعد تلك الاجتماعات منصة موحدة للمؤسسات المالية العربية لمناقشة أبرز القضايا والموضوعات المالية والاقتصادية والتنمية على المستويين الإقليمي والعالمي، ويتم من خلالها تقييم ما تحقق من إجراءات وخطوات في سبيل دعم التنمية في الوطن العربي، ومناقشة الخطط المستقبلية في ضوء الجهود المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومناقشة التحديات التنموية، وتعزيز الشراكات الإقليمية بين الاقتصاديات العربية.

كلمة مصر في الاجتماعات

وتعد الدكتورة رانيا الدكتور رانيا المشاط، هي محافظ مصر لدى كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار واأتمان الصادرات (ضمان)، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

وأُلفت وزيرة التعاون الدولي، الكلمة الافتتاحية في الاجتماعات السنوية للمؤسسات والهيئات المالية العربية، التي انطلقت صباح اليوم بالعاصمة الإدارية الجديدة، تحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، وبحضور الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، ورؤساء الهيئات والمؤسسات المالية العربية، ومحافظي ونواب محافظي الدول العربية لدى تلك المؤسسات من مختلف الدول العربية، وممثلي مؤسسات التمويل الدولية، وذلك بحضور الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، ورؤساء المؤسسات المالية العربية، ووزراء المالية، ومحافظي البنوك المركزية.

وأكدت وزيرة التعاون الدولي، أن مؤسسات وهيئات التمويل العربية باتت تتسم بهوية متميزة وطبيعة تنموية متفردة، وتكامل لدعم جهود التنمية في وطننا العربي؛ كما شجعت البلدان على تعزيز شراكاتها مع المؤسسات المالية العربية لدعم المنطقة خلال هذه الأوقات الصعبة.



تعزيز مرونة السياسات المالية وبناء المرونة لمواجهة حالة عدم اليقين

إن إنشاء أطر سياسات مرنة هي متطلبات أساسية للتخفيف من آثار الصدمات العالمية المتتالية.

خلال فعاليات الاجتماعات، شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في جلسة نقاشية حول "السياسات المالية الكلية لإدارة الصدمات وبناء القدرة على الصمود" والتي ناقشت الصدمات المتتالية التي تعرضت لها المنطقة، وارتفاع معدلات التضخم العالمي، وتقلب أسعار السلع والتوترات الجيوسياسية، والاضطرابات التخارية، وأهمية تصميم السياسات المالية والنقدية والسياسات اللازمة لبناء القدرة على الصمود.

وأكدت ضرورة التنسيق بين مختلف الجهات وتعزيز الشراكات الدولية من أجل تعزيز القدرة على مواجهة التحديات، فضلاً عن ابتكار آليات جديدة لمواجهة، مؤكدة في ذات الوقت على أهمية تحقيق التكامل بين عمل مؤسسات التمويل الدولية بما يعزز من فاعلية برامج الإصلاح الاقتصادي المنفذة مع الدول المختلفة.

وأدار الجلسة السيد/ فهد التركي، المدير العام لصندوق النقد العربي، وتحدث فيها إلى جانب وزيرة التعاون الدولي، الدكتور محمود محي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، والسيدة/ ناديا فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية المغربية، والدكتور فتحي زهير، محافظ البنك المركزي التونسي، والدكتور جهاز أزغور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، والسيد/ عثمان ديون، نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

النتائج الرئيسية من الجلسة:

- المرونة في سياسات الإصلاح الاقتصادي ضرورية للتغلب على الأزمات العالمية المتتالية.
- الحاجة إلى التنسيق بين الحكومات ومختلف شركاء التنمية لتعزيز المرونة وابتكار آليات جديدة لمواجهة التحديات.
- الملكية الوطنية هي المعيار الأساسي لعلاقات مصر مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والتناهيين.
- يمكن للمؤسسات المالية العربية أن تلعب دوراً فعالاً في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١١



إن الصندوق حريص على تعزيز الجهود الجماعية للمؤسسات المالية العربية لتنفيذ المشروعات التنموية التي تسهم في تغيير حياة الملايين من المواطنين في الوطن العربي، لافتاً إلى مشروع منظومة بحر البقر يعد من المشروعات التنموية الرائدة في مصر حيث تم تصميمه بتكنولوجيات متطورة للمساهمة في معالجة حجم مذهب من مياه الصرف. السيد/ وليد البحر، مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية.

جوائز المشروعات

خلال الاجتماعات السنوية، أعلن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، فوز مشروع مشروع منظومة معالجة مياه الصرف بحر البقر، بجائزة عبداللطيف الحمد التي يقدمها الصندوق، لأفضل مشروع تنموي في الوطن العربي، ليصبح ثاني مشروع مصري يفوز بتلك الجائزة بعد فوز محطة جنوب حلوان لتوليد الكهرباء بتلك الجائزة في نسخة العام الماضي.

وتُقدّم الجائزة لأفضل مشروع تنموي اقتصادي واجتماعي في الدول العربية، ممول جزئياً أو كلياً من قبل مؤسسات مجموعة التنسيق مع إعطاء أولوية للمشاريع المشتركة بين الدول العربية، بهدف إبراز المشاريع التنموية الناجحة التي أدت إلى حل مشاكل قائمة، أو ساهمت في تعزيز القدرات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، وتقييمها لتكون ملهمة للإبداع ولحسن إدارة وكفاءة إنجاز المشاريع، وعظيم المنافع المتوخاة منها.

باختصار...

- يعد مشروع محطة بحر البقر لمعالجة مياه الصرف الصحي من أكبر المحطات من نوعها في العالم، ويتم تنفيذه في شرق بورسعيد، ويتم تمويله من الصندوق الكويتي بقيمة ١٨٢ مليون دولار أمريكي.
- يهدف المشروع إلى تلبية الطلب المتزايد على مياه الشرب لتلبية التوسع العمراني واحتياجات الوديان وسحب الاستثمار في هذه المنطقة التي تسنوعب ١.٥ مليون نسمة، بالإضافة إلى نحو مليون سائح آخر.
- يقوم المشروع بمعالجة ٥.٦ مليار متر مكعب من المياه يومياً من مياه الصرف الزراعي، مما يسمح بإعادة تدوير المياه لزراعة أكثر من ٤٠٠ ألف فدان في سيناء، وذلك في إطار المشروع القومي لتنمية سيناء.

ونظراً لأن هذه الجائزة هي الثانية في العام الثاني على التوالي، فإن ذلك يؤكد نجاح الجهود المشتركة لمصر مع شركاء التنمية من المؤسسات والصناديق العربية، لتعزيز جهود التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف القطاعات، لافتة إلى أن ذلك امتداداً للعديد من الجوائز الإقليمية والدولية التي حصلت عليها مشروعات ممولة من شركاء التنمية في قطاعات متعددة. وشاركت الدكتورة رانيا المشاط، في اجتماع مجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. وأكدت أن هناك فرص كبيرة للتعاون بين المصرف ومؤسسات التمويل الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف، لخلق نهج متكامل لدعم التنمية في دول القارة التي تعاني تحديات كبيرة ونقصاً في التمويل.

وهنأت وزيرة التعاون الدولي، الإدارة العليا للمصرف على نجاح إصدار سندات اجتماعية بقيمة ٥٠٠ مليون يورو لتمويل المشروعات في مجالات الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأمن الغذائي، بالإضافة إلى توليد فرص العمل وقطاع الوحدات السكنية ميسرة التكلفة.

التعاون في جميع أنحاء المنطقة

في الفعاليات الدولية...

وخلال الاجتماعات السنوية المشتركة للمؤسسات المالية العربية، التقت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والاقتصاد التونسية، حيث أعربت وزيرة التونسية عن تقديرها للجهود المصرية المبذولة في تنظيم هذه الاجتماعات، مشيرة إلى حرص الجانب التونسي على تعزيز أوجه التعاون المشترك مع الحكومة المصرية.

وتم بحث الجهود المبذولة لتبادل الخبرات في إطار العلاقات الثنائية بين البلدين.

وتمثل اللجنة المصرية التونسية المشتركة آلية تنسيق التعاون بين البلدين، حيث عقدت الدورة الـ ١٧ للجنة في ٢٠٢٢، وتعمل على دفع التعاون في مختلف المجالات التنموية، بالإضافة إلى تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص من خلال منتدى الأعمال المشترك.

كما التقت مع رئيس صندوق الأوبك للتنمية الدولية، حيث تم بحث ركائز التعاون مع الصندوق، والتأكيد على تقدير الحكومة المصرية للعلاقات المشتركة مع الصندوق التي بدأت منذ سبعينيات القرن الماضي، وعلى مدار عقود تم تنفيذ العديد من برامج التعاون المشترك التي دعمت مجالات التنمية المختلفة.

كما بحث الجانبان تعزيز آليات الدعم الفني مع صندوق الأوبك، خاصة في إطار البرنامج القطري لمصر في إطار برنامج الصندوق.

وفي إطار تعزيز التعاون الإقليمي على المستوى العالمي، التقت الدكتورة رانيا المشاط بنائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عثمان ديون، حيث تم بحث تعزيز التعاون الإقليمي على المستوى العالمي.

وخلال اللقاء، تابعت الوزارة، برامج التعاون التي يتم تنفيذها مع مجموعة البنك الدولي، خاصة على مستوى دعم الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تنفذها الدولة لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، مؤكدة حرص الحكومة على المضي قدماً في إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي من شأنها زيادة تمكين القطاع الخاص وتحفيز عملية النمو والتغلب على التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري.

على مدار العام...

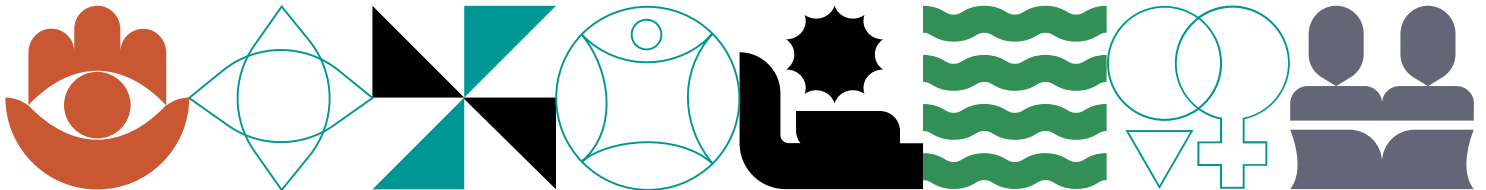
وعلى هامش الاجتماع السنوي للمؤسسات المالية العربية أشارت الدكتورة رانيا المشاط، إلى أن إنشاء محكمة التحكيم العربية ومقرها القاهرة يعد تجسيداً للعمل العربي المشترك، وسيعزز من حركة التجارة والاقتصاد والاستثمار بين الدول العربية.

وأضافت بصفتها مندوب مصر الدائم لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، أن مصر شرعت في اتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة للانضمام إلى اتفاقية محكمة التحكيم العربية. ويأتي ذلك تنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي بدعم كافة أوجه العمل العربي المشترك بما في ذلك محكمة التحكيم العربية.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل مصر على تعزيز التنسيق مع وفود الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للانضمام إلى اتفاقية محكمة التحكيم العربية بما يعزز التكامل الاقتصادي بين الدول ويشجع تدفقات التجارة والاستثمار.

وجاء ذلك بعد نجاح الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية من خلال وزارة التعاون الدولي - المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - وبالتنسيق مع المجلس، لإنشاء المحكمة العربية للتحكيم، وذلك في إطار مهام المجلس لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وتنفيذاً لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية، وانطلاقاً من أهداف المجلس في إنشاء هيئة تحكيم عربية دائمة ومستقلة تأخذ مكانتها بين أنظمة التحكيم الدولية والإقليمية.

وقد صدر قرار الجمعية العمومية التأسيسية للمحكمة في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ بالموافقة على النظام الأساسي للمحكمة (ومقرها القاهرة) وانتخاب مجلس أمناء المحكمة برئاسة المستشار عبد الوهاب عبد الرازق (رئيس مجلس الشيوخ المصري ورئيس المحكمة الدستورية السابق)، وانتخاب مجلس إدارة المحكمة. ثم في يونيو ٢٠٢١، وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على المستوى الوزاري في دورته الـ ١١١ على انضمام محكمة التحكيم العربية للعمل في نطاق المجلس كهيئة عربية مستقلة.



المملكة العربية السعودية

خلال عام ٢٠٢٤، التقت الدكتورة رانيا المشاط، عدة مرات بمسؤولين سعوديين للعمل على تعزيز علاقتنا المشتركة.

وقد التقت الدكتورة رانيا المشاط، وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي فيصل بن إبراهيم خلال مشاركتها في الاجتماع الوزاري للتنمية لمجموعة العشرين في ريو دي جانيرو بالبرازيل، حيث تم التركيز على سبل تعزيز العلاقات المشتركة بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

كما ناقش الجانبان آليات تعزيز التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي، باعتباره أحد السبل الرئيسية لإطلاق إمكانات دول الجنوب والدول الثامنة، وبالتالي طرح حلول مبتكرة وتبادل المعرفة والخبرات.

والتقت الدكتورة رانيا المشاط، السيد / فيصل بن فاضل الإبراهيم، وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي، وذلك خلال مشاركتها في اجتماعات وزراء التنمية ضمن فعاليات مجموعة العشرين بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية، حيث شهد اللقاء بحث سبل تعزيز العلاقات المشتركة مع المملكة العربية السعودية في مختلف المجالات، في إطار العلاقات القوية والتاريخية بين البلدين الشقيقين، كما بحث الوزيران أهم الموضوعات المطروحة على أجندة اجتماعات وزراء التنمية لمجموعة العشرين وأبرز القضايا التنموية على الساحة الدولية.

ونظراً لتنوع الاستثمارات السعودية في مصر، مشيرة إلى أن مئات الشركات السعودية تنشط في قطاعات حيوية وذات أولوية في مصر، فإن الحكومة تتطلع إلى مزيد من الشراكات والاستثمارات من القطاع الخاص في إطار التطور المستمر للعلاقات التي تدعمها قيادة البلدين. وأكدت على التزام مصر بتحسين بيئة الاستثمار وخلق فرص للقطاع الخاص المحلي والأجنبي على حد سواء لزيادة مستويات الاستثمار.

ويُنظر إلى تمكين القطاع الخاص على أنه محرك رئيسي للنمو المستدام في مختلف القطاعات ووسيلة لخلق فرص العمل.

كما استقبلت الدكتورة رانيا المشاط، السفير صالح بن عبد الحسين، سفير المملكة العربية السعودية لدى جمهورية مصر العربية، لبحث سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وفتح آفاق جديدة في إطار أولويات الحكومة المصرية.

وقدمت "المشاط" الشكر للمملكة العربية السعودية، ممثلة في الصندوق السعودي للتنمية، على دورها المتميز في دعم وتمويل المشروعات التنموية في مصر بما يماشى مع جهود الحكومة المصرية في التنمية ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وأضافت أن محفظة التعاون الحالية بين مصر والصندوق السعودي للتنمية متنوعة، حيث تضم مشروعات تم تمويلها في مجالات تنمية مختلفة منها الصحة، والتعليم، والتموين، والزراعة، والكهرباء، والنقل، والطرق والكباري، والزراعة، والإسكان، موضحة أن مشروعات الصندوق الجاري تنفيذها حالياً في جمهورية مصر العربية تشمل

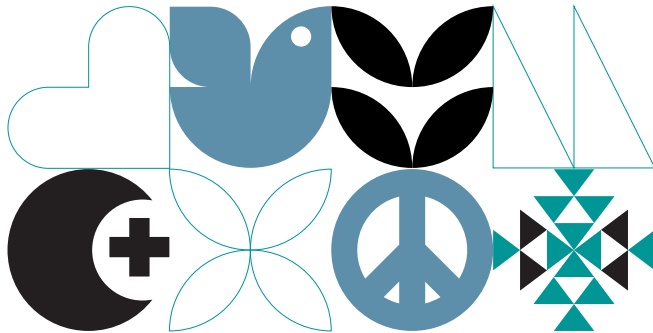
في (مشروعات المجمعات السكنية وجامعة الملك سلمان (مرحلة أولى - مرحلة ثانية) في إطار برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء - افتتاح الصوامع الأفقية لتخزين القلال - تطوير مستشفى قصر العيني - تنفيذ محطات ضخ الري والصرف - مشروع إنشاء وتجهيز وحدات الرعاية الصحية الأساسية).

الصندوق السعودي للتنمية

شاركت الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في الاحتفالية التي أقامها الصندوق السعودي للتنمية احتفالاً بمرور ٥٠ على نشأته وذلك بالعاصمة السعودية الرياض؛ تحت شعار "٥٠ عاماً من التأثير العالمي".

وقد شهد الاحتفالية الأمير تركي بن فيصل بن عبدالعزيز، رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والسيد، أحمد الخطيب، رئيس مجلس إدارة الصندوق، و الدكتور محمد الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والسيد/ عثمان ديون، نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسيد/ أكيتومي أديسينا، رئيس البنك الأفريقي للتنمية، ورؤساء المؤسسات المالية ضمن مجموعة التنسيق العربية ACG، ومسؤولي بنك التنمية الآسيوي، وكبار المسؤولين في المملكة ومختلف الدول، بالإضافة إلى رؤساء منظمات إقليمية ودولية، وسفراء الدول لدى المملكة، وممثلين عن الأمم المتحدة. كما ألقى رئيسة صندوق النقد الدولي، كلمة مسجلة خلال الاحتفالية.

بدأت الشراكة بين مصر والصندوق الاجتماعي للتنمية في عام ١٩٧٥، أي بعد عام واحد فقط من إنشاء الصندوق. وتواصل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تنسيق هذا التعاون، مما يعكس العلاقات القوية والتاريخية بين البلدين. وعلى مر السنين، توسعت الشراكة بشكل كبير، حيث قام الصندوق بتمويل ٣٢ مشروعاً تنموياً في قطاعات مثل الصحة والتعليم والأمن الغذائي والري والكهرباء والنقل والطرق والزراعة والإسكان.



الإمارات العربية المتحدة

كما التقت الدكتورة رانيا المشاط، خلال عام ٢٠٢٤، السيدة/ مريم خليفة الكعبي، سفيرة دولة الإمارات العربية المتحدة ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية في مصر، لمناقشة سبل تعزيز العلاقات المشتركة بين البلدين.

وتلتزم الحكومة المصرية بتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين كما يتضح من الزيارات المتبادلة بين قيادتي البلدين والعلاقة التاريخية المتجذرة. وبرز ذلك بشكل خاص في تهيئة بيئة مواتية للاستثمارات الإماراتية في مختلف القطاعات وتعزيز التعاون من خلال المبادرات الداعمة للتنمية الاقتصادية والتحول إلى الاقتصاد الأخضر.

كما تناولت الدكتورة رانيا المشاط، تطورات الشركات الصناعية بين مصر والإمارات العربية المتحدة والاردن والبحرين، والتي تمثل مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية مع إطلاق الشراكة الصناعية المتكاملة للتنمية المستدامة في مجالات الزراعة والأغذية والأسمدة والأدوية والمنسوجات والمعادن والبتروكيماويات.

وأشادت خلال اللقاء بالدعم الذي تقدمه دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال جائزة التميز الحكومي، بما في ذلك الدعم الفني لجائزة مصر للتميز الحكومي لتعزيز التطوير المؤسسي والابتكار والتميز من خلال تدريب المقيمين والمحكمين ومسؤولي الجودة. كما أشارت إلى تعاون دولة الإمارات في مجال المشاريع الحكومية وآليات استشراف المستقبل والابتكار في العمل الحكومي.

وعلى مدار السنوات الماضية، تعاونت مصر والإمارات في العديد من المشروعات التي تصب في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، خاصة من خلال صندوق أبوظبي للتنمية

بدأ التعاون بين مصر وصندوق أبو ظبي للتنمية في عام ١٩٧٤، مما جعل الصندوق أحد شركاء مصر الرئيسيين في التنمية، حيث ساهم في العديد من المشروعات ذات الأولوية في قطاعات مثل الزراعة والصناعة والكهرباء والإسكان والطرق والتنمية الزراعية.

كما اجتمعت الدكتورة رانيا المشاط، الدكتور عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد الإماراتي، لبحث سبل تعزيز التعاون الثنائي واستكشاف آفاق جديدة بين البلدين. وتناولت المناقشات السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحفيز القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى تعميق التعاون في صياغة وتنفيذ برامج اقتصادية تواكب المتغيرات العالمية وتعزيز الأداء التنموي وآليات متابعة الأداء.

وناقش الجانبان مقترحات التعاون المشترك لتحسين فعالية نظم التخطيط، وتعزيز التنافسية الاقتصادية، والاستفادة من أفضل الممارسات التي تدفع جهود التنمية الاقتصادية، وخلق المزيد من فرص العمل، وتعظيم أثر الاستثمارات الحكومية مع تعزيز صنع السياسات القائمة على الأدلة.

العلاقات المصرية القطرية

والتقت "المشاط"، بالسفير طارق علي فرج الأنصاري، سفير دولة قطر لدى مصر، عدة مرات، وذلك في إطار اللقاءات الدورية التي يعقدها سيادته مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لتعزيز الجهود التنموية المشتركة ودفع وتطوير العلاقات الاقتصادية في ضوء الرؤية التنموية للدولة.

وقد تم خلال الاجتماع مناقشة محفظة عمل الوزارة ومحفظة التعاون الإنمائي مع دولة قطر ومجالات التعاون الممكنة مع دولة قطر. وتطرق اللقاء إلى التعاون مع مؤسسة "صتل" القطرية ومؤسسة التعليم فوق الجميع، لدعم جهود الاستثمار في راس المال البشري في مصر.

العلاقات المصرية التركية

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في الزيارة التي قام بها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، لتركيا.

وخلال الزيارة، التقت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، السيد/ عبد القادر أورال أوغلو، وزير النقل والبنية التحتية التركي، بمشاركة الفريق مهندس/ كامل الوزير، نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية والنقل، كما عقدت اجتماعاً مع السيد/ محمد شيمشك، وزير الخزانة والمالية التركي، بحضور السيد/ ألبسلان كاكار، رئيس جمعية البنوك التركية والرئيس التنفيذي لبنك زيرات أكبر المؤسسات المصرفية الوطنية في تركيا.

وأشار الوزير إلى وجود آفاق كبيرة للعلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين مصر وتركيا، في ظل المكانة الإقليمية والدور المحوري الذي تلعبه مصر وتركيا في الاقتصاد الدولي، لافتاً إلى تطلع الحكومة المصرية لترجمة مذكرات التفاهم وبنود الإعلان المشترك لإعادة تشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين البلدين إلى واقع ملموس وعمل على أرض الواقع بما يعكس على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارات المشتركة والتجارة البينية، ويحقق أثرًا تنمويًا على مواطني البلدين.

وأكدت على أهمية التكامل بين مصر وتركيا وتنسيق المواقف المشتركة في المؤسسات الدولية، باعتبارهما دولتين لهما تأثير في منطقة الشرق الأوسط، من أجل دفع جهود التنمية العالمية، ودعم الجهود الدولية الرامية إلى تطوير البنية المالية العالمية، وتعزيز التعاون الثلاثي خاصة مع انضمام مصر لمجموعة البريكس وبنك التنمية الجديد.

وخلال الزيارة، وقعت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع الجانب التركي، مذكرة تفاهم في مجال تبادل الخبرات. وتستهدف مذكرة التفاهم، تعزيز جهود تبادل الخبرات لتحقيق أقصى استفادة في مجالات فعاليات المساعدات الإنمائية، والتفاوض الدولي، والمساعدات الإنمائية ودورها في التنمية المستدامة، وأدوات التمويل التنموي، ودور اللجان المشتركة كأحد أدوات الدبلوماسية الاقتصادية.

اللجان العليا المشتركة لعام ٢٠٢٤

جدير بالذكر أن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تشرف على ٦٨ لجنة بين جمهورية مصر العربية ودول من مختلف قارات العالم، منها ٨ لجان آسيوية، و٣٠ لجنة أوروبية، و٤٤ لجنة مع الدول العربية، و٩ لجان أفريقية، بالإضافة إلى ٧ لجان مع دول أمريكا اللاتينية. وتعد اللجان المشتركة آلية هامة لتفعيل وتطوير علاقات التعاون الثنائي والاستفادة من الخبرات بين الدول في مختلف المجالات، وتعزيز المواقف المشتركة، ويتم الاتفاق على إنشاء اللجان المشتركة من خلال إبرام اتفاقيات إطارية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين مصر وأي دولة أخرى. ومن خلال الدورات المختلفة للجان يتم التعرف على الإمكانيات المشتركة مما يساعد على تيسير التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري.

أذربيجان



قام رئيس جمهورية أذربيجان، السيد / إلهام علييف، بزيارة لمصر خلال عام ٢٠٢٤، والتقى خلالها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية. وترتبط مصر وأذربيجان بتعاون استراتيجي طويل الأمد في العديد من القطاعات، بما في ذلك: النقل البحري، والتجارة، والاستثمارات، وصناعة الأدوية، والكهرباء، والسياحة، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، وغيرها.

وفي إطار التحضير للاجتماع الرئاسي، التقت الدكتورة رانيا المشاط، بوزير التنمية الرقمية والنقل معالي رشاد زبييف. وقد شارك معاً في رئاسة اللجنة المصرية الأذربيجانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني في عام ٢٠٢٢، حيث تم التوقيع على ٥ وثائق تعاون.

وخلال الزيارة الرئاسية، دارت مناقشات واسعة بين قيادتي البلدين حول الخطوات المقبلة لتعزيز المزيد من التعاون، خاصة في مجالات الأدوية والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من القطاعات. كما قامت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الاقتصاد الأذربيجانية بشأن تبادل الخبرات بين البلدين.

الاستعدادات وتعزيز التعاون المستقبلي

استقبلت الدكتورة رانيا المشاط وفدًا رفيع المستوى من جمهورية أذربيجان يضم ٢٢ مسئولاً برئاسة السيد / قاريز رزاييف، نائب وزير الخارجية، ويضم العديد من المسؤولين من القطاعين الحكومي والخاص في مجالات: التنمية الرقمية والنقل والترويج الاستثماري والطاقة المتجددة والبتروك والصحة والصناعة والإنشاءات، وذلك في

إطار استمرار تطور العلاقات المشتركة بين البلدين في ظل حرص قيادتي البلدين على استمرار تعزيز الجهود المشتركة بما يحقق المصالح المتبادلة، ويدعم جهود التنمية من خلال الشراكة الوثيقة بين البلدين على المستوى الحكومي وكذلك القطاع الخاص. وذلك في إطار استمرار تطوير العلاقات المشتركة بين البلدين في ظل حرص قيادة البلدين على مواصلة تعزيز الجهود المشتركة بما يحقق المصالح المتبادلة ويدعم جهود التنمية من خلال الشراكة الوثيقة بين البلدين على المستوى الحكومي وكذلك القطاع الخاص.

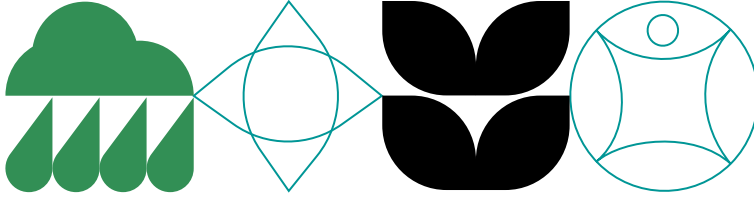
من جانبه عبر نائب وزير الخارجية الأذري، عن تقدير بلاده للعلاقات المشتركة مع مصر، مؤكدة سعادته بالزيارة التي قام بها السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال العام الماضي، والتي كانت زيارة ناجحة مثلت دفعة قوية للعلاقات بين البلدين، وعززت من التعاون واستمرار المباحثات بين مختلف الجهات من البلدين بشأن توسيع مظلة العلاقات المشتركة لتشمل العديد من المجالات، لافتاً إلى أن زيارة الرئيس الأذري لمصر ستكون بمثابة مزيد من التأكيد على عمق ومثانة العلاقات بين البلدين ودافعاً قوياً نحو ترجمة المباحثات إلى اتفاقيات على أرض الواقع.

وناقش الجانبان الاستعدادات لعقد الدورة السادسة للجنة المصرية الأذربيجانية المشتركة في القاهرة خلال العام الحالي، وذلك بعد نجاح انعقاد الدورة الخامسة التي عقدت في باكو بأذربيجان عام ٢٠٢٢. كما استعرض الوفد الأذربيجاني أبرز ملامح زيارته للقاهرة، مؤكداً أن المباحثات شملت تصنيع الأدوية وتصدير الأدوية المصرية إلى جمهورية أذربيجان، وتصدير المنتجات الغذائية بين البلدين، والتعاون في مجال النقل البحري ونقل البضائع وزيادة حجم الاستثمارات بين البلدين، وتصنيع الكابلات الكهربائية، والتعاون في مجال الطيران.

هذا بالإضافة إلى التعاون بين البلدين في مجالات التشييد والبناء، وتبادل الخبرات في مجال البترول والغاز، والصناعات الكيماوية، وتصنيع المبيدات الحشرية، والذكاء الاصطناعي، والنانو تكنولوجي، ونقل الخبرات المصرية إلى الجانب الأذربيجاني في مجالات: الهيدروجين الأخضر، وتكنولوجيا الطاقة المتجددة.

كما التقت الوزيرة، في هذا العام، بالسفير خان بولياكوف، سفير أذربيجان لدى القاهرة، في إطار جهود الوزارة لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع شركاء التنمية، ودفع أفاق التعاون الاقتصادي والتنموي بين البلدين.

الأردن



وفي المستقبل، سيتم التركيز على قطاعات التعاون الرئيسية وهي التجارة والصناعة والنقل والطاقة والكهرباء والاتصالات والزراعة وغيرها.

تعد هذه اللجنة إحدى الآليات الرئيسية التي تعمل من خلالها جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية على تعزيز علاقاتهما الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والثقافية. وهذا يعكس التاريخ المشترك والعلاقات الوثيقة بين البلدين. ويدل انعقاد اللجنة بانتظام على التزام قيادة البلدين بتوسيع نطاق التعاون على مختلف المستويات.

وتُعد اللجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة من أكثر اللجان انتظاماً في الانعقاد منذ إنشائها عام ١٩٨٥. وعلى مدار ٣١ دورة للجنة، والتي عُقد آخرها في أغسطس الماضي في العاصمة الأردنية عمان، تم توقيع أكثر من ١٧٣ اتفاقية تعاون في مختلف المجالات ذات الأولوية بما في ذلك التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والثقافي والعلمي والفني. وقد انعكس ذلك إيجاباً على تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في المجالات ذات الأولوية وزيادة معدلات التبادل التجاري والاستثمارات وتسهيل تبادل الخبرات.

اختتمت العام الماضي، أعمال الدورة الثانية والثلاثين للجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة برئاسة رئيسي الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، والدكتور بشر الخصاونة.

وترأست وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والسيد/ يوسف الشمالي، وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني، الاجتماعات التحضيرية على المستوى الوزاري للجنة العليا المشتركة المصرية الأردنية، في دورتها الثانية والثلاثين، والتي عقدت في العاصمة الإدارية الجديدة، وذلك في ضوء العلاقات المصرية الأردنية المشتركة والتاريخية، والحرص على دعم وتنمية علاقات التعاون في كافة المجالات، حيث ناقش الجانبان تطورات الشراكة وتنفيذ بروتوكولات التعاون الموقعة في اللجان السابقة.

وتشكل اللجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة بدوراتها المتتالية والمنظمة الانعقاد آلية مهمة من الآليات التي تعكس عمق العلاقات الثنائية بين مصر والأردن، فقد بدأ انعقاد هذه اللجنة في الثمانينيات من القرن الماضي، وتعد أقدم اللجان العليا الثنائية العربية على الإطلاق، وحققت على مدار هذه الفترة العديد من الإنجازات على مدار ٣١ دورة انعقاد بين القاهرة وعمان. وفي ختام اللجنة شهد رئيسا وزراء مصر والأردن توقيع بروتوكول تعاون في المجال الإعلامي، بين المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بجمهورية مصر العربية، وهيئة الإعلام بالمملكة الأردنية الهاشمية.

١١

ماضون في استثمار العلاقات التاريخية، وتوطيد التعاون ضمن منظومة العمل العربي المشترك لينعكس على مختلف مجالات التعاون والتنمية. وقد أثمر الاستثمار في هذه العلاقات على المستوى الثنائي عن أشكال كبيرة من التعاون، ليصل حجم التبادل التجاري إلى ٩٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس أهمية هذه اللقاءات التي تأتي في وقت نشهد فيه تحديات متنامية تعمل على مواجهتها.

السيد يوسف الشمالي وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني.



طاجيكستان

في سياق متصل ترأست الدكتورة رانيا المشاط، اللجنة المشتركة المصرية الطاجيكية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني في دورتها الثالثة، مع السيد/ زوقي زاده زوقي أمين وزير التنمية الاقتصادية والتجارة عن الجانب الطاجيكي، وتأتي المشاركة في إطار الجهود التي تقوم بها الوزارة لدفع آفاق التعاون الاقتصادي والتنموي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين من أجل دعم رؤية الدولة التنموية، وتحقيقًا للتكامل والتنسيق بين تلك الشراكات والخطة الاستثمارية للدولة، وكذلك اختصاص الوزارة بإدارة علاقات التعاون الاقتصادي مع العديد من الدول، ومنها دولة طاجيكستان، بهدف دفع وتنمية العلاقات الاقتصادية الثنائية بين مصر وطاجيكستان في شتى مجالاتها، وإزالة كافة العوائق التي تحول دون تنميتها، وزيادة الاستثمارات البيئية.



منتدى الأعمال المشترك

وفي إطار اللجنة، شهدت «المشاط» انعقاد منتدى الأعمال المصري الطاجيكي، والمنعقد بالعاصمة الطاجيكية «دوشنبه» بمشاركة مُمثلي أكثر من ٥٠ شركة مصرية وطاجيكية، كما شهدت توقيع وثيقتي تعاون بين شركتي Red Sea Travel و Selfie travel المصريتين، وشركة Safari Komil الطاجيكية، لتعزيز التعاون المشترك في مجال السياحة وتبادل الأفواج السياحية.

الاجتماعات الثنائية

كما عقدت معالي الدكتورة رانيا المشاط، مباحثات مكثفة مع عدد من المسؤولين الطاجيكي، خلال الدورة الثالثة للجنة المشتركة المصرية الطاجيكية في دوشنبه، بما في ذلك رئيس الوزراء قاهر رسول زادا. كما التقت مع سلطان رحيم زاده، وزير الاستثمار، ودلر جمعة، وزير الطاقة والمياه، ونائب وزير الخارجية، ونائب وزير الصناعة.

ركزت المحادثات على تعزيز التعاون في قطاعات مثل التعدين والأمن الغذائي والطاقة المتجددة ومعالجة المياه. وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم إطلاق خط طيران مباشر بين دوشنبه وشرم الشيخ في أبريل ٢٠٢٥ لتعزيز السياحة بين البلدين. أعرب المسؤولون الطاجيكيون عن اهتمامهم الشديد بالاستفادة من خبرات مصر في مجال الطاقة المتجددة، بينما أكد الجانبان على أهمية مشاركة القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المستقبل.

وخلال فعاليات اللجنة وقعت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ٣ وثائق تعاون مع الجانب الطاجيكي، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، ووزارة التنمية الاقتصادية والتجارة بطاجيكستان، لتعزيز التبادل التجاري والشراكة الاقتصادية، وتبادل الخبرات في مجالات التنبؤ بالاقتصاد الكلي، وتحسين آليات النمذجة، وتطوير واستخدام نماذج جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالبلدين.

وفي سياق آخر، وقعت الدكتورة رانيا المشاط، خطة العمل المشتركة بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر، ومؤسسة الدولة الموحدة لطاجيكستان "tajinvest" للفترة من ٢٠٢٤/٢٠٢٥، والتي تستهدف إنشاء مجموعة عمل مشتركة لتنفيذ مذكرة تفاهم تم توقيعها في وقت سابق، وكذلك تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال الخدمات المقدمة للمستثمرين، وتبادل الخبرات في أنشطة واستراتيجيات الترويج للاستثمار وتحسين بيئة الأعمال.

كما وقعت الوزيرة، اتفاق تعاون بين مصر وطاجيكستان حول التعاون والمساعدة المتبادلة في الأمور الجمركة، بما يعزز المساعي المشتركة نحو تيسير حركة البضائع بما يتفق مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية، وتبادل المعلومات، والمساعدة في مجال الرقابة وغيرها من المجالات وأوجه الاتفاق.

ووقعت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ونظيرها الطاجيكي، بروتوكول الدورة الثالثة من اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، والذي تضمن ١٧ مجالاً تنموياً تحظى باهتمام مشترك من البلدين وتعملان على دفع التعاون فيها، وهي (التجارة، والصناعة، والاستثمار، والتعاون بين الغرف التجارية، والتعاون بين السلطات الجمركية، والتعاون في مجال النفط والغاز، والإسكان، والبيئة، والزراعة، والري والموارد المائية، والصحة، والأدوية، والتعليم العالي والبحث العلمي، والثقافة، والسياحة، والشباب والرياضة).

بولندا

المتجددة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الشركات الناشئة، وكذلك دعم الشراكة في مجال الأمن الغذائي والأبحاث الزراعية والثروة الحيوانية.

وتأتي هذه الدورة من اللجنة المشتركة تفعيلاً لاتفاقية التعاون الاقتصادي التي تم توقيعها خلال زيارة الرئيس البولندي لمصر عام ٢٠٢٢. وتحل هذه الاتفاقية محل اتفاقية عام ١٩٦٤ التي عقدت بموجبها ١٢ دورة للجنة المشتركة، كان آخرها في القاهرة عام ١٩٩٣. وتتوافق الاتفاقية الجديدة مع التطورات الاقتصادية الحالية وتدشن عهداً جديداً من التعاون، بهدف تعزيز الجهود المشتركة في مجالات التعاون الاقتصادي والتنموي.

منتدى الأعمال المصري البولندي

في إطار فعاليات الدورة الأولى للجنة المشتركة المصرية البولندية الجديدة، تم استضافة منتدى الأعمال المصري البولندي بمشاركة نحو ٤٠ مستثمراً من كلا البلدين، إلى جانب ممثلين عن جمعية رجال الأعمال المصرية البولندية والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وممثلين آخرين من الحكومتين والقطاع الخاص. وقد مثلت الشركات المشاركة في المنتدى مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك قطاعات الأغذية والدواجن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعة الورق والطاقة المتجددة والتنمية الصناعية والصناعات الهندسية والمجال الطبي.

وقد شهد الدكتور رانيا الدكتور رانيا المشاط، خلال المنتدى توقيع اتفاقية تعاون بين الغرفة التجارية البولندية والجمعية المصرية البولندية للأعمال. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الأعضاء، وتوسيع نطاق العلاقات التجارية، وتشجيع وتسهيل توقيع الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين الشركات من كلا البلدين، وتوفير البيانات اللازمة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في أي من البلدين، بما في ذلك اللوائح القانونية والإعفاءات لدعم الأنشطة الاقتصادية.

الاجتماعات الثنائية

أجرت معالي الدكتور رانيا المشاط، مباحثات موسعة مع السيد كزيستوف باشيك، وزير التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا البولندي، لاستكشاف سبل جديدة لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين.

كما اجتمعت معاليها مع كل من كاتارزينا بيشينسكا ناوتشيك، وزيرة صناديق التنمية والسياسة الإقليمية في جمهورية بولندا، والسيد ستيفان كراجيفسكي، وزير الدولة البولندي للزراعة والتنمية الريفية، والسيد ميشال غراماتيكا، نائب وزير الشؤون الرقمية البولندي.



وخلال ٢٠٢٤، أيضاً ترأست الدكتورة رانيا المشاط، الدورة الأولى للجنة المشتركة المصرية البولندية للتعاون الاقتصادي، إلى جانب السيد/ كزيستوف باسزيك وزير التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا بجمهورية بولندا، بالعاصمة البولندية، وارسو، والتي تنعقد للمرة الأولى منذ ٣٠ عامًا تنفيذاً لاتفاق التعاون الاقتصادي الذي تم توقيعه خلال زيارة الرئيس البولندي لمصر عام ٢٠٢٢، والتي تأتي في ضوء حرص البلدين على استكشاف آفاق أوسع للشراكة بمختلف مستوياتها، انعكاساً للتطورات الاستراتيجية في العلاقات المصرية الأوروبية خاصة خلال عام 2024، حيث من المقرر أن تتولى بولندا الرئاسة القادمة للاتحاد اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٥ خلفاً للمجر.

وشهدت اللجنة مباحثات موسعة مع مسئول الحكومة البولندية، وذلك لمناقشة تعزيز سبل التعاون بين الجانبين وفتح آفاق جديدة للتعاون، ومناقشة تعزيز سبل التعاون بين الجانبين وفتح آفاق جديدة للتعاون، ودفع العلاقات الاقتصادية المشتركة، كما وقعت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والسيد/ كزيستوف باسزيك وزير التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا بجمهورية بولندا، بروتوكول الدورة الأولى من اللجنة والذي اتفق فيه الجانبان على تعزيز التعاون المشترك في ١٦ مجالاً في قطاعات التجارة والاستثمار والتحول الرقمي والتحول الأخضر وغيرها.

حيث اتفق البلدان على تبادل الخبرات في مجال التحول الرقمي والاستثمار، وتبادل البعثات التجارية وتنظيم زيارات للمستثمرين المصريين والبولنديين، ودعم المبادرات التجارية وعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في التصنيع والخدمات اللوجستية، ودفع الشراكة في قطاع البيئة والصحة والأدوية والكهرباء والطاقة

رومانيا

في بوخارست: الاحتفال بالذكرى الـ ١٢٠ للشراكة الثنائية بين البلدين



منتدى الأعمال المصري الروماني

كما شهدت اللجنة انعقاد منتدى الأعمال المصري الروماني ببوخارست، بمشاركة ممثلي نحو ١٣٠ شركة مصرية ورومانية في مجالات التجارة الخارجية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة، والصناعة، الأغذية والمشروبات، والإنشاءات، والاستشارات والتسويق، والصحة، الخدمات، والزراعة، وغيرها من المجالات ذات الأولوية، ويهدف المنتدى إلى إتاحة الفرصة لرجال الأعمال وممثلي الشركات الرومانية والمصرية للتعرف على فرص الاستثمار المتاحة في كلا البلدين وذلك ضمن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لفتح الآفاق للقطاع الخاص وإعلان الحوافز الضريبية والاستثمارية لتسهيل بيئة الأعمال.

وخلال أعمال اللجنة، التقت «المشاط»، وزير الاقتصاد وزيادة الأعمال والسياحة الروماني، وبحث الوزيران، آليات تطوير العلاقات المصرية الرومانية التي تمتد على مدار عقود، كما تناول اللقاء بحث سُبل التعاون في مجال ريادة الأعمال، كما عقدت اجتماعات مع وزيرة الخارجية الرومانية، لبحث سبل تعزيز العلاقات المشتركة، وكان اللقاء تمهيداً لزيارة وزير الخارجية الرومانية إلى مصر في أكتوبر ٢٠٢٤، وشهد اللقاء مباحثات شاملة حول مختلف مجالات التعاون، وقرب احتفال البلدين بمرور ١٢٠ عامًا على بدء العلاقات الدبلوماسية العام المقبل، مع مناقشة مجالات الشراكة ذات الاهتمام المتبادل، وأهمية زيادة الاستثمارات في ضوء ما توليه مصر من اهتمام بهذا الأمر، وإتاحة العديد من الفرص للشركات الأجنبية، خاصة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

خلال العام الماضي واحتفالاً بمرور ١٢٠ عامًا على الشراكة بين البلدين، ترأست الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والسيد / ستيفان رادو أوبرا، وزير الاقتصاد وزيادة الأعمال والسياحة الروماني اجتماعات الدورة الرابعة للجنة المشتركة المصرية الرومانية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني في العاصمة الرومانية بوخارست، والتي تنعقد للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٩، بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية الاستراتيجية، حيث سيتم تعظيم التعاون بالمجالات ذات الاهتمام المشترك كقطاعات الزراعة والصناعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

وخلال أعمال اللجنة تم توقيع 6 وثائق للتعاون، حيث وقعت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ورئيس الجانب المصري، مع الجانب الروماني، مذكرة تفاهم في مجال الاستثمار بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والوكالة الرومانية للاستثمار والتجارة الخارجية، كما وقعت بروتوكول الدورة الرابعة للجنة المشتركة، كما شهدت توقيع خطة العمل التنفيذية لمذكرة تفاهم في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي، ومذكرة تفاهم بين جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ووزارة الاقتصاد وزيادة الأعمال والسياحة الرومانية، واتفاقية الخدمات المتعلقة بتركيب خطوط أنابيب توزيع الغاز، واتفاقية لتصنيع منتجات فردية محددة لصناعة النفط والغاز بين شركة تاون جاس الرومانية، وشركة سي أي إس جاس المصرية.



المجر

وتعزيزًا للعلاقات المصرية المجرية، عقدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي جلسة مباحثات ثنائية مع السيد/ بيتر سيارتو، وزير الخارجية والتجارة المجرية، وذلك لبحث تعزيز سبل التعاون ومناقشة عدد من الملفات المهمة بين الطرفين، وذلك ضمن فعاليات منتدى الأعمال المصري المجرية المشترك الذي تم عقده بالهيئة العامة للاستثمار بمشاركة ١٢٦ شركة من القطاع الخاص بالبلدين، وفي ختام اللقاء ناقش الوزيران استعدادات اللجنة المصرية المجرية المشتركة لفعاليات اجتماعات الدورة القادمة في 2025 والتي ترأسها الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والسيد/ بيتر سيارتو، وزير الخارجية والتجارة المجرية، وأكد الجانبان بدء تفعيل مذكرات التفاهم التي تم توقيعها في فعاليات اللجنة السابقة.



لقاء ثنائي مع نائب رئيس الوزراء الروماني

كما اجتمعت مع، نائب رئيس وزراء رومانيا، وذلك بحضور أعضاء الوفد المصري، لمناقشة تعزيز سبل التعاون في القطاع المالي والبنكي، والتحول الأخضر وزيادة جهود توليد الهيدروجين الأخضر في ضوء استراتيجية الدولة المصرية للتحول إلى مركز إقليمي في تلك الصناعة الحيوية، بالإضافة إلى مناقشة التعاون في مجالات البنية التحتية، وأمن المعلومات، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وفي الاجتماعات السنوية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، التقت الدكتورة رانيا المشاط، بمدير العلاقات المالية الدولية الروماني بوني كوكو، حيث بحث الجانبان العلاقات المصرية الرومانية، وتطورات عقد اجتماعات اللجنة المشتركة.

ومن أهم إنجازات هذه الشراكة الاتفاق على تزويد مصر بـ ١,٣٥٠ عربة سلك حديدية مجرية الصنع، وهو ما يعد دليلاً على التعاون الدائم بين البلدين. ومن المقرر أن يُعقد في العام الجاري اللجنة المشتركة الخامسة بين البلدين في مصر.

وتشارك مصر والمجر في تاريخ حافل من التعاون، حيث كانت مصر أول دولة عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع المجر عام ١٩٢٨. كما يتجسد التعاون الاستراتيجي بين البلدين في الأهداف المشتركة بين قيادتي البلدين والزيارات المتبادلة، والتي كان آخرها استقبال فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لرئيسة المجر في زيارتها الأولى لمصر في نوفمبر الماضي.



أوزبكستان

انعقدت اللجنة المصرية الأوزبكية المشتركة السابعة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني في طشقند، أوزبكستان، في عام ٢٠٢٤.

وتأتي هذه اللجنة المشتركة تعزيزاً لجهود تطوير العلاقات بين البلدين؛ حيث تجتمع اللجنة المشتركة لأول مرة منذ عام ٢٠٠٩، تأكيداً على حرص مصر على تعزيز علاقاتها مع الدول الصديقة والشقيقة في مختلف المجالات. ويأتي انعقاد هذه الدورة من اللجنة المشتركة المصرية الأوزبكية في ضوء اهتمام قيادتي البلدين بتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة عقب زيارة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى أوزبكستان في سبتمبر ٢٠١٨، وهو ما يعكس اهتمام مصر بوسط آسيا وفي القلب منها أوزبكستان. إن الموقع الاستراتيجي لكل من مصر وأوزبكستان يمكن أن يدفع العلاقات الثنائية بشكل كبير ويخلق فرصاً واسعة للتعاون. وتعد مصر بوابة للصادرات والاستثمارات الأوزبكية إلى أفريقيا والمنطقة، بينما تعد أوزبكستان مركزاً حيوياً للصادرات والاستثمارات المصرية إلى آسيا الوسطى.

اللجنة الوزارية

شاركت معالي الدكتورة رانيا الدكتور رانيا المشاط، ووزيرة الاستثمار والصناعة والتجارة بجمهورية أوزبكستان في رئاسة اللجنة الوزارية المصرية الأوزبكية المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني في دورتها السابعة.

وعلى الرغم من الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها مصر وأوزبكستان، إلا أن حجم الاستثمارات والتبادل التجاري لا يزال دون التوقعات. وفي الوقت الحالي، لا يوجد سوى ٢٤ شركة أوزبكية تستثمر في مصر في قطاعات مثل السياحة والخدمات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والزراعة. وعلاوة على ذلك، لا يزال حجم التبادل التجاري منخفضاً، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى مزيد من تصافير الجهود والتنسيق لفتح مجالات جديدة للاستثمارات وزيادة معدلات التبادل التجاري لتلبية أولويات واحتياجات البلدين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الشراكات بين القطاع الخاص في كلا البلدين، وكذلك بين القطاعين العام والخاص. ومن جانبه، أعرب وزير الاستثمار الأوزبكي عن حرص أوزبكستان على تطوير العلاقات مع مصر وزيادة الجهود المشتركة لرفع التبادل التجاري إلى ٥٠٠ مليون دولار خلال السنوات القادمة من خلال إزالة كافة العوائق والتحديات. كما أعرب عن تقديره لدعوة أوزبكستان للمشاركة في معرض القاهرة الدولي للكتاب.

وأشار إلى اهتمام أوزبكستان بدعوة الشركات المصرية للمشاركة في المعارض في أوزبكستان في عام ٢٠٢٥، وإنشاء منصات تجارية رقمية تربط بين الشركات في كلا البلدين، وتسهيل الشراكات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أعرب عن دعم بلاده لإطلاق مجلس أعمال مصري أوزبكي مشترك لتعزيز التعاون بين القطاع الخاص في البلدين.

النتائج

وفي ختام أعمال اللجنة، وقّع الجانبان ٤ مذكرات تفاهم، حيث قامت الدكتورة رانيا المشاط، بالتوقيع مع وزارة البيئة وتغير المناخ الأوزبكية،

مذكورة تفاهم للتعاون الفني في مجال حماية البيئة، والحد من التلوث البيئي، كما وقعت مذكرة تفاهم بين جامعة عين شمس، وجامعة طشقند الحكومية للدراسات الشرقية، بهدف تعزيز التعاون بين المؤسسات، على مستوى البرامج الأكاديمية، والأنشطة البحثية المشتركة؛ بالإضافة إلى مذكرة تفاهم بين المجلس الأعلى للآثار في مصر ومركز الحضارة الإسلامية في أوزبكستان، كما تم توقيع اتفاقية بين منطقة سمرقند الأوزبكية، ومحافضة الإسكندرية، بما يدفع تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والعلمية والفنية والثقافية. ووقّعت الدكتورة رانيا المشاط، ووزير الاستثمار والتجارة والصناعة الأوزبكي، بروتوكول الدورة السابعة من اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني والذي نص على دفع مجالات التعاون بين البلدين في ١٤ مجالاً تنموياً؛ وهي قطاعات التجارة، والاستثمار، والشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، والصناعة، والطاقة، والصحة، والزراعة، والتعليم العالي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والثقافة، والسياحة، والطيران المدني، والنقل.

منتدى الأعمال

وشهدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والسيد/ لذيذ كودراتوف، وزير الاستثمار والصناعة والتجارة بجمهورية أوزبكستان، انعقاد منتدى الأعمال المصري الأوزبكي، خلال فعاليات الدورة السابعة للجنة المشتركة المصرية الأوزبكية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، بالعاصمة الأوزبكية طشقند، بمشاركة ١٥ شركة من البلدين، حيث يمثل منتدى الأعمال المصري الأوزبكي جزءاً رئيسياً من اجتماعات اللجنة المشتركة المصرية الأوزبكية، كما يمثل علامة فارقة في الجهود المستمرة لتعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين. وتضمنت اللجنة اجتماعات ثنائية موسعة مع نائب رئيس وزراء جمهورية أوزبكستان، ووزير البيئة وحماية البيئة وتغير المناخ، ورئيس لجنة السياحة، لمناقشة أولويات التعاون في المرحلة المقبلة.

الاجتماعات الثنائية

التقت الدكتورة رانيا الدكتور رانيا المشاط، بالسيد جمشيد خوجاييف، نائب رئيس وزراء جمهورية أوزبكستان، ومعالي السيد عزيز عبد الحكيموف، وزير البيئة وحماية البيئة وتغير المناخ، ومعالي السيد اوميد شاديوف، رئيس اللجنة الحكومية للسياحة، بحضور السيد تامر حماد، السفير المصري لدى أوزبكستان. وشهد الاجتماع مع نائب رئيس وزراء أوزبكستان مناقشات بناءً حول تمكين القطاع الخاص، وزيادة التعاون بين المستثمرين، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشروعات ذات الأولوية في كلا البلدين، لا سيما في مجالات الكهرباء والطاقة المتجددة والبنية التحتية. كما ناقش الجانبان توسيع نطاق الشراكات في مجال تسهيل الأدوية وتصنيعها، ومعالجة التحديات التي تواجه شركات القطاع الخاص في كلا البلدين، وتعزيز صناعات النسيج والقطن والأمن الغذائي. كما بحث الجانبان فرص تبادل المعرفة.

الكويت

وشاركت الدكتورة رانيا المشاط، في أعمال اللجنة المصرية الكويتية المشتركة في دورتها الـ ١٣ بالقاهرة، برئاسة الدكتور/ بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والهجرة وشئون المصريين في الخارج، والسيد/ عبد الله علي البحيا، وزير الخارجية الكويتي، حيث تم استعراض مجالات العمل المشتركة بين الجانبين فيما يتعلق بمجالات التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وخلال أعمال اللجنة وقعت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع الجانب الكويتي على برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون العلمي والفني بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة الكويت.

ويلعب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية دورًا هامًا في دعم الاقتصاد المصري وتعزيز قدراته التنافسية، حيث يبلغ عدد المشروعات التي يمولها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في كافة القطاعات والمناطق ٥٤ مشروعًا بقيمة ٣.٥ مليار دولار.

أرمينيا

خلال لقاء السيد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، ورئيس وزراء أرمينيا السيد نيكول باشينيان، وقعت الدكتورة رانيا المشاط، مذكرة تفاهم للتعاون الاقتصادي مع وزارة الاقتصاد بجمهورية أرمينيا.

والتقت الوزيرة، خلال الاجتماعات السنوية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لعام ٢٠٢٤، التي عقدت في يريفان، أرمينيا، مع السيد/ فاهي هوفهانيسيان، وزير المالية الأرميني. وخلال الاجتماع، ناقش الجانبان المناقشات الفنية الجارية بشأن عقد الدورة السادسة للجنة المصرية الأرمينية المشتركة والنائب المقترح توقيعها قريباً.

كما تم التأكيد على أهمية عقد منتدى الأعمال المصري الأرميني ضمن فعاليات الدورة السادسة للجنة المشتركة، بما يعزز التعاون المشترك بين القطاع الخاص في البلدين، خاصة في القطاعات ذات الأولوية والاهتمام المشترك، ومنها الأدوية والتصنيع والسياحة والصناعات والغذاء والتجارة والاستثمار.

العراق

تعزيز العلاقات الثنائية

في إطار جهود مصر المتواصلة لتعزيز التعاون الإقليمي بين البلدين، لا تزال اللجنة المصرية العراقية المشتركة تكتسب أهمية خاصة في دفع مبادرات التنمية المشتركة بين البلدين. وتظل مصر بقيادة معالي الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ملتزمة بتعزيز العلاقات مع العراق خاصة في المجالات الحيوية لإعادة إعمار العراق وتنميته.

جهود التعاون المشترك

تتمتع مصر والعراق بتاريخ طويل من التعاون المشترك، وقد تعززت هذه الشراكة هذا العام من خلال عدة اجتماعات رفيعة المستوى. فقد أكدت معالي الدكتورة رانيا المشاط خلال مباحثاتها مع سعادة السفير قطان طه خلف الجناي، سفير العراق لدى مصر ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية، على تفاني مصر في دعم جهود إعادة إعمار العراق. ويتم تنسيق هذه الجهود من خلال اللجنة العليا المصرية العراقية المشتركة، والتي تلعب دوراً محورياً في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري.

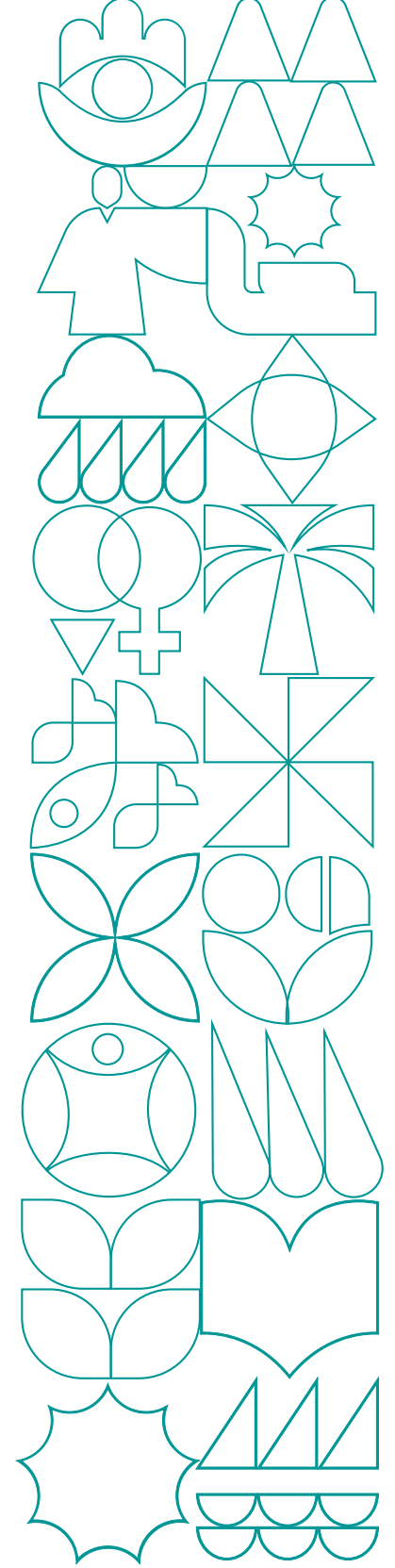
وقد شهدت الدورتان الأخيرتان للجنة العليا المشتركة، اللتان عقدتا في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٣، توقيع العديد من الاتفاقيات التي تهدف إلى تعزيز التعاون التنموي في مختلف القطاعات. وشملت وثائق التعاون مجالات مثل تطوير البنية التحتية والصحة والتضامن الاجتماعي والزراعة. وأكد الجانبان على أهمية مواصلة هذا الزخم من خلال التحضير للدورة الثالثة القادمة للجنة العليا المشتركة، حيث سيتم إضفاء الطابع الرسمي على مذكرات تفاهم ومشاريع مشتركة إضافية.

دور مصر في إعادة إعمار العراق

أصبحت الشركات المصرية لاعباً رئيسياً في إعادة إعمار العراق، حيث ساهمت بشكل كبير في إعادة تطوير البنية التحتية الحيوية. وتشمل المشروعات الرئيسية إعادة تأهيل طريق مطار بغداد الدولي وبناء ١٣,٠٠٠ وحدة سكنية. وتعكس مشاركة الشركات المصرية في هذه المشروعات التزام مصر بدعم تعافي العراق وتعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال الشراكات التنموية.

التطلع إلى المستقبل

مع استمرار التحضيرات للدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة المصرية العراقية المشتركة، يركز البلدان على توسيع نطاق التعاون في قطاعات حيوية، بما في ذلك البنية التحتية والصحة والتعليم. وقد أكدت معالي الدكتورة رانيا المشاط على أن الشراكة الاستراتيجية بين مصر والعراق تحظى باهتمام رفيع المستوى من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي. ومن خلال الجهود المشتركة، تهدف مصر والعراق إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف المشتركة للنمو الاقتصادي والاستقرار في المنطقة.





الجزء الثالث

ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي لتحقيق التنمية الاقتصادية المقدمة

تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ضرورة، لكنه ليس كافياً، ويتطلب الأمر تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.
الدكتورة رانيا المشاط

”



يشكل استقرار الاقتصاد الكلي حجر الزاوية للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية. ويعد تحقيق هذا الاستقرار والحفاظ عليه أمراً بالغ الأهمية لتعزيز بيئة يمكن التنبؤ بها حيث يمكن للشركات أن تزدهر وتتدفق الاستثمارات وتخلق فرص العمل.

وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) في مقال نُشر بعنوان "ما الذي يحمله عام ٢٠٢٤ للاقتصاد العالمي؟ استعرض آراء كبار الاقتصاديين الرئيسيين"، تحديات الاقتصاد العالمي، مؤكدين أن هناك حاجة إلى نموذج جديد للنمو.

يشير المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن : "إحياء النمو ضروري، ولكن يجب أن تكون نماذج النمو المستقبلية مختلفة ... يعتقد الكثيرون أن هناك حاجة إلى نموذج جديد للنمو، نموذج يوازن بين محركات النمو والإنتاجية مع تشابك الابتكار والشمول والاستدامة والمرونة".

بالنسبة للدولة التي تهدف إلى تحسين رفاهية مواطنيها وترسيخ مكانتها كلاعب تنافسي في الاقتصاد العالمي، فإن استقرار الاقتصاد الكلي ليس مجرد هدف اقتصادي، بل ضرورة أساسية. وخاصة في السنوات الأخيرة، واجه الاقتصاد العالمي تحديات غير مسبوقة، بدءاً من تداعيات جائحة كوفيد-١٩ وحتى التوترات الجيوسياسية المستمرة التي عطلت سلاسل التوريد ورفعت معدلات التضخم. وقد سلطت هذه الصدمات الخارجية الضوء على أهمية بناء المرونة في الأطر الاقتصادية الكلية.

بالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص، تُعد القدرة على امتصاص هذه الصدمات والتكيف معها أمراً بالغ الأهمية. ويتعمق هذا الفصل في الجهود التي تبذلها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لدفع الاستقرار الاقتصادي الكلي إلى الأمام، من خلال الشراكات الدولية مع الاتحاد الأوروبي ومجموعة البنك الدولي ومجموعة البنك الإفريقي للتنمية وكوريا.

باختصار، لدينا ثلاثة محاور رئيسية لتحقيق التقدم: بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال؛ ودعم التحول الأخضر. وسنتعمق في التفاصيل في الفصول القادمة.

علاوة على ذلك، فإن أحد المكونات الرئيسية لاستقرار اقتصادي الكلي هو إدارة المالية العامة. وتعد السياسات المالية السليمة والإلتزام العام المستهدف وإدارة الميزانية الشفافة أمراً ضرورياً في الحفاظ على ذلك، وبالتالي فإن الفصل الثاني من التقرير يتناول أيضاً حوكمة الاستثمارات العامة.

يكمُن جزء أساسي من ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي أيضاً في الإصلاحات الهيكلية، مثل الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية، وبالتالي تسريع التقدم نحو أهداف التنمية الاقتصادية لحكومة مصر.

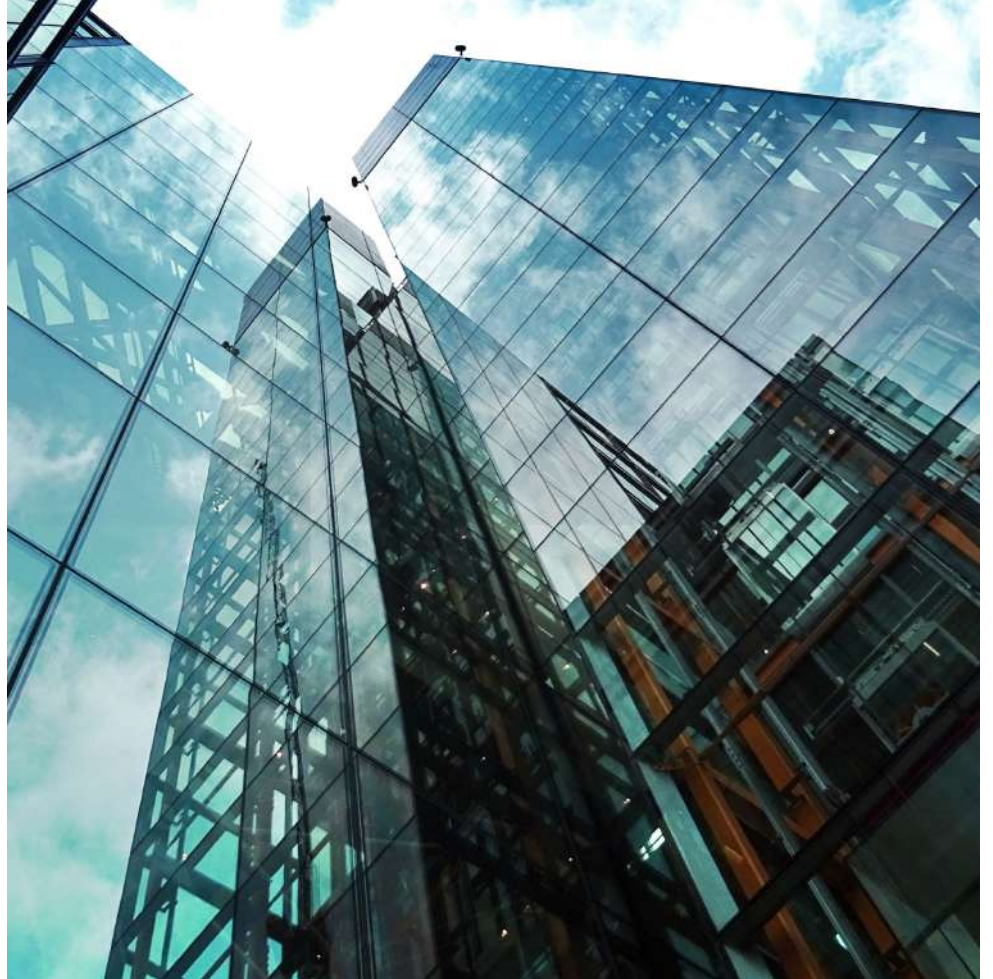


الفصل الأول: البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية رؤية عامة

مما لا شك فيه أن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المستدامة والقائمة على ملكية الدولة، تعد محوراً رئيسياً لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وجذب استثمارات القطاع الخاص.

وتعمل الحكومة على تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، والذي يسعى إلى تنفيذ أهداف هي: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وتنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري من خلال التركيز على قطاعات الاقتصاد الحقيقي وهي الصناعة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيات المعلومات، وزيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

وشهدت الفترة الماضية مفاوضات وتنسيقاً مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، وكذلك الوزارات والكيانات الوطنية ذات الصلة، لحشد التمويل لدعم الميزانية بهدف دعم سياسات الإصلاح الهيكلي وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية.





THE WORLD BANK



وفي إطار دورها تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على تعزيز الإصلاحات الهيكلية، والتفاوض مع شركاء التنمية، لحشد التمويلات الميسرة من أجل دعم البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، ومن بين أبرز الشركاء الذين يتم التعاون معهم في هذا الصدد الاتحاد الأوروبي، ومجموعة البنك الدولي.

شهد العام الماضي، جهود مكثفة مع الشركاء الدوليين، وبالتنسيق مع الكيانات الوطنية ذات الصلة، لحشد الدعم لبرنامج الحكومة لتنفيذ السياسات الاقتصادية والهيكلية، ودعم الموازنة، وتعزيز المرونة الاقتصادية الكلية والقدرة التنافسية، وكذلك تشجيع تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة. ويتم هذا في إطار نهج متكامل يجمع بين مختلف شركاء التنمية من أجل تحقيق أقصى استفادة من البرامج المنفذة لدعم تنافسية الاقتصاد المصري وتحسين بيئة الأعمال.

وأُسفرت هذه الجهود عن حشد تمويلات ميسرة بقيمة نحو ٢ مليار دولار، منها ١ مليار يورو (١,٠٤٩ مليار دولار) من الاتحاد الأوروبي، تم توقيعها خلال مؤتمر الاستثمار مصر - الاتحاد الأوروبي في إطار آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة (MFA). بالإضافة إلى ٧٠٠ مليون دولار تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك الدولي ضمن برنامج تمويل سياسات التنمية (DPF)، وتمويل إنمائي ميسر من قبل البنك الأفريقي للتنمية (AfDB) بقيمة ١٣١ مليون دولار، فضلاً عن تمويل بقيمة ١٠٠ مليون دولار من صندوق التعاون من أجل التنمية الاقتصادية (EDCF).

كما شهد عام ٢٠٢٤ سلسلة من المفاوضات والتنسيق بين شركاء التنمية متعددي الأطراف وثنائيين والكيانات الوطنية ذات الصلة، لحشد تمويلات دعم الموازنة، ودعم سياسات الإصلاح الهيكلي، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية. وبالتنسيق بين الجهات الوطنية ذات الصلة، نفذت الحكومة إجراءات متعددة على مستوى الإصلاح الهيكلي في العديد من القطاعات لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري.

برنامج تمويل سياسات التنمية مع مجموعة البنك الدولي

تتعد الحكومة بتنفيذ بإصلاحات اقتصادية وهيكلية طموحة تهدف إلى خلق اقتصاد أكثر تنافسية وخضرة ويقوده القطاع الخاص. ومن خلال أداة دعم الميزانية هذه، يساعد برنامج تمويل السياسات مع البنك الدولي في تعزيز إصلاحات السياسات في ثلاث من أولوياتها الوطنية القصوى: بناء المرونة المالية الكلية، وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم التحول الأخضر. إن شراكتنا الطويلة الأمد مع البنك الدولي تدعم تحقيق جهود التنمية والإصلاح في مصر. **الدكتورة رانيا المشاط محافظ مصر لدى مجموعة البنك الدولي**

١١



في إطار هذا البرنامج، وافق البنك الدولي في يونيو ٢٠٢٤، على تمويل بقيمة ٧٠٠ مليون دولار، من بينها ٥٠٠ مليون دولار من البنك الدولي، و ٢٠٠ مليون دولار من المملكة المتحدة. تبلغ فترة التمويل ٣٥ عامًا، بما في ذلك فترة سماح مدتها ٥ سنوات و ٣٠ عامًا للسداد، بسعر فائدة تنافسي. هذا في إطار ما أعلنه البنك الدولي في مارس الماضي، بتوفير ٦ مليارات دولار لدعم جهود الإصلاح الاقتصادي والهيكلية في مصر على مدى ٣ سنوات، ٣ مليارات دولار للحكومة، و ٣ مليارات دولار للقطاع الخاص.

وبالتنسسيق مع البنك الدولي و ٨ كيانات وطنية، بما في ذلك وزارات المالية والإسكان والعدل والكهرباء، وجهاز حماية المنافسة، ومركز المعلومات ودعم القرار بمجلس الوزراء، تم تنفيذ عدد من السياسات ضمن برنامج تمويل سياسات التنمية (DPF)، والذي يهدف إلى تحقيق ٣ ركائز: تعزيز تنافسية الاقتصاد، وتعزيز المرونة الاقتصادية الكلية، ودعم التحول الأخضر.

وقامت الوزارة بالتنسيق والتفاوض من أجل تنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية مع الوزارات والهيئات الحكومية.

إن خلق فرص عمل جيدة ومستدامة وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ أمران حاسمان لتحقيق الرخاء الحالي والمستقبلي لمواطني مصر - وخاصة الفقراء والضعفاء". وأضاف: "إن الإصلاحات التي تدعمها هذه العملية تشكل خطوة مهمة نحو اقتصاد أكثر استدامة وشاملاً. **السيد/ ستيفان جيمبرت، مدير البنك الدولي لمصر واليمن وجيبوتي.**

١٢



تم تصميم برنامج تمويل سياسات التنمية بالشراكة بين الوزارة والبنك الدولي، لمساعدة مصر على معالجة التحديات الاقتصادية قصيرة الأجل مع تعزيز الجيل القادم من الإصلاحات الهيكلية لتهيئة الظروف المواتية لإطلاق العنان لنمو القطاع الخاص؛ وبناء المرونة الاقتصادية الكلية والمالية؛ وتسهيل التحول الأخضر في مصر، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق الطاقة المتجددة وزيادة الكفاءة في قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي.

ويتماشى التمويل الجديد لسياسات التنمية مع إطار الشراكة القطرية للبنك الدولي مع مصر للسنوات المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٧، والذي يعطي الأولوية لتنمية القطاع الخاص، ويستند إلى العمل التحليلي الأخير لمجموعة البنك الدولي بشأن مصر، بما في ذلك تشخيص القطاع الخاص في البلاد وتقرير المناخ والتنمية في البلاد. ومن أصل ٧٠٠ مليون دولار في التمويل الحالي لسياسات التنمية، هناك ٢٠٠ مليون دولار مشروطة بالتمويل التكميلي من شركاء التنمية.

إن برنامج تمويل سياسات التنمية هو الأول في سلسلة برامجية مكونة من ثلاث عمليات. وسوف يساعد البرنامج في تعزيز الإصلاحات الرئيسية، بما في ذلك: تعزيز إطار الحوكمة للشركات المملوكة للدولة من خلال إنشاء أساس قانوني لسياسة ملكية الدولة؛ وتمكين هيئة المنافسة المصرية من مكافحة عمليات الاندماج والاستحواذ غير التنافسية؛ وتعزيز تعبئة الإيرادات المحلية من خلال ضمان التقييم الدقيق لضرائب الرواتب؛ والحد من خسائر نظام توزيع الكهرباء؛ وتحسين القدرة على التكيف مع المناخ والاستدامة المالية لقطاعي المياه والصرف الصحي؛ وتوسيع نطاق الطاقة المتجددة؛ وإنشاء إطار تنظيمي طوعي لسوق أثمان الكربون.

كما يتماشى إطار سياسات التنمية مع أولويات التنمية في مصر واستراتيجياتها الوطنية، بما في ذلك استراتيجية التنمية المستدامة 2030، وسياسة ملكية الدولة، والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، وعلاقة المياه والغذاء والطاقة.

الإصلاحات الهيكلية في إطار تمويل السياسات التنموية (DPF) مع البنك الدولي

المحور الأول: تعزيز صمود الاقتصاد الكلي

استصدار القانون رقم ١٥٩/٢٠٢٣ بإلغاء الإعفاءات الضريبية والإعفاءات من الرسوم لهيئات الدولة فيما يخص الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وكذا قيام وزارة المالية باستصدار القرارات رقم ١٣٧/٢٠٢٣ ورقم ١٧٥/٢٠٢٣ لتفعيل النظام تدريجياً فيما يتعلق بالقواعد والمعايير الخاصة بحساب ضرائب الأجور والمرتبات.

استصدار قرار المتعاملون الرئيسيون بما يشمل القواعد والحوافز لتحسين التنافسية، الشفافية وتعزيز تجارة السوق الثانوي.

تفعيل تعديل قانون المالية العامة لتحديد سقف سنوي لديون الحكومة العامة بما في ذلك السلطات الاقتصادية الـ ٥٩ من خلال إنشاء وحدة مخصصة في وزارة المالية.

المحور الثاني: تعزيز قدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال

إقرار مشروع قانون تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو التي تساهم فيها.

إجراء تعديلات على بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٢ بإضافة أحكام جديدة بشأن المنافسة وحظر الممارسات الاحتكارية لتنفيذ مراقبة عمليات الاندماج، والحد من الآثار المأهضة للمنافسة من خلال سبل الانتصاف.

عرض مسودة قانون المنازعات البسيطة رقم ٢٠٢٤/١٢٥ علي البرلمان.

المحور الثالث: التحول الأخضر

استصدار قرار رقم ٤١٥ لعام ٢٠٢٣ بشأن نظام الرصد والإبلاغ والتحقق الوطني MRV وذلك بما يسمح بوجود قاعدة بيانات حول انبعاثات الغازات الضارة، ومتابعة التقدم بشأن سوق الكربون.

تمكين تطوير أسواق ائتمان الكربون الطوعية من خلال العناصر الأساسية الرئيسية لأسواق الكربون المحلية: (١) متطلبات هيئات التحقق والتوثيق (VVBs) المعتمدة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية (FRA) لكل من الهيئات الدولية والمحلية؛ (٢) متطلبات سجلات ائتمان الكربون الطوعية المحلية المعتمدة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية (FRA)؛ (٣) قواعد إدراج وحذف ائتمانات الكربون الطوعية.

زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج التوليد ومشاركة القطاع الخاص وخفض البصمة الكربونية لاقتصاد تنافسي من خلال تنظيم إمدادات الكهرباء المتجددة المباشرة بين المنتجين والمستهلكين من القطاع الخاص (من القطاع الخاص إلى القطاع الخاص) بما في ذلك استخدام شبكات النقل.

تحسين حوكمة وملاءمة مرافق الكهرباء الوطنية حيث قامت الشركة القابضة لكهرباء مصر (EEHC) بالموافقة على خطة لتقليل الفاقد مع تحديد أهداف سنوية لتقليل الفاقد لشركات التوزيع المملوكة لها، والتكليف لهذه شركات توزيع الكهرباء بتحقيق الأهداف المحددة.

تحسين التكيف مع تغير المناخ والاستدامة المالية لقطاع المياه والصرف الصحي من خلال تقديم مشروع قانون إلى البرلمان لتنظيم مرافق مياه الشرب والصرف الصحي، والذي يجلب إصلاحات لتعزيز دور الجهة المنظمة، وتنفيذ تعريفه تعكس التكلفة، وتمكين مشاركة القطاع الخاص.

آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة MFA مع الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي، انطلاقاً من دورها لإدارة الجانب الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، واستقبلت الوزارة بعثة رفيعة المستوى من الاتحاد الأوروبي، كما عقدت عدة اجتماعات افتراضية للتنسيق بين الاتحاد الأوروبي و١٣ جهة وطنية ذات صلة، بما في ذلك مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والبنك المركزي المصري، ووزارات المالية، والتضامن الاجتماعي، والصناعة، والكهرباء والطاقة المتجددة، والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالإضافة إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وجهاز حماية المنافسة. وذلك لاستكمال المفاوضات وتحديد مصفوفة الإجراءات والسياسات الوطنية التي سيتم تنفيذها في إطار الحصول على الشريحة الأولى من التمويل.

تماشياً مع أهداف الدولة، تهدف آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة (MFA) إلى دعم ثلاثة محاور: استقرار و مرونة الاقتصاد الكلي، التنافسية وبيئة الأعمال، والتحول الأخضر، من خلال العوامل الفرعية، والسياسات والإجراءات التي تندرج تحت كل من هذه المحاور.

تزامناً مع ترفيع مستوى العلاقات المصرية الأوروبية إلى الشراكة الاستراتيجية، خلال القمة المشتركة بين السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، والسيدة أرسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية، تم إعلان حزمة مالية بقيمة ٧.٤ مليار يورو، من بينها ٥ مليارات يورو لدعم الموازنة من خلال، آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة MFA.

وأقرت المفوضية الأوروبية صرف الشريحة الأولى بقيمة مليار يورو، في النصف الثاني من عام ٢٠٢٤ بعد توقيعها في مؤتمر الاستثمار المصري-الأوروبي.

من المقرر أن يتم توفير الشرائح المتبقية بقيمة ٤ مليار يورو خلال الفترة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٧، مع الإشارة إلى أن الشريحة الأولى سيتم توفيرها في شكل تمويل ميسر مع شروط سداد طويلة الأجل وفوائد منخفضة، وسيتم تنفيذ مجموعة من الإجراءات والسياسات في إطار هذه الشريحة لتعزيز جهود الإصلاح الهيكلي في مصر.

وعلى مدار ٢٠٢٤، قامت الوزارة بجهود مكثفة ومستمرة للتفاوض مع

مصفوفة الإجراءات والسياسات التي تم تنفيذها في إطار آلية (MFA) مع الاتحاد الأوروبي

المحور الأول: تعزيز صمود الاقتصاد الكلي

استمرار مرونة سوق الصرف والأداء الفعال لسوق العملات الأجنبية

تطبيق نظام حساب الضريبة على الرواتب إلكترونياً، وتطبيقه على كافة أجور القطاع العام، وتدريبياً على أجور القطاع الخاص.

تفعيل تعديل قانون المالية العامة لتحديد سقف سنوي لديون الحكومة العامة بما في ذلك السلطات الاقتصادية الـ ٥٩ من خلال إنشاء

إعداد وثيقة إرشادية للتعميم على الوزارات التنفيذية لتحديد المعايير الجديدة لتقييم مشروعات الاستثمار العام، بحلول سبتمبر ٢٠٢٤.

تعزيز التحول المستدام، ومواصلة تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، من بين أمور أخرى، من خلال (٢) زيادة عدد الأسر المستفيدة من برامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية، و (٢) زيادة عدد مشروعات التمويل الأصغر بمقدار ٢٠ ألف مشروع (من ٥٦١ ألف إلى ٥٨١ ألف مشروع)، بحلول سبتمبر ٢٠٢٤.

إطلاق تطبيق إلكتروني واستراتيجية للتواصل والتوعية لتسهيل الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي والحد من مخاطر الفساد.

المحور الثاني: تعزيز قدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال

إعداد مسودة أولية لقائمة الإعفاءات (للشركات أو القطاعات) التي ينبغي إلغاؤها أو الإبقاء عليها، بهدف إجراء التقييم القانوني والتحقق من صحة هذه القائمة لاحقاً.

إعداد قاعدة بيانات موحدة بشأن المؤشرات المالية وتفاصيل الملكية لجميع الشركات المملوكة للدولة.

زيادة الشفافية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.

تعزيز تطبيق مبدأ الحياد التنافسي من خلال قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بإصدار ثلاثة إرشادات حول الحياد التنافسي.

تسهيل ترخيص الأعمال ودخول السوق بما يتماشى مع مبدأ الحياد التنافسي من خلال تخفيض إجراءات الترخيص والمتطلبات الإدارية الأخرى.

تحسين بيئة الأعمال وتعزيز نمو القطاع الخاص من خلال اقتراح خطة عمل حول كيفية تخفيض متطلبات تراخيص الاستيراد.

وضع خطة عمل لإنشاء كيان مركزي للمشتريات الحكومية بهدف زيادة الشفافية وتخفيض التكاليف وتحسين جاذبية بيئة الاستثمار.

تعزيز مركزية المعلومات وتسهيل وصول المستثمرين إليها من خلال موقع إلكتروني موحد ومُحدَّث، على سبيل المثال (الحوافز الضريبية، والتشريعات، وإجراءات التقديم، إلخ).

التنفيذ الفعال لنظام ميكنة تراخيص الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يتيح للمستثمرين تقديم ومتابعة طلباتهم للحصول على الموافقات والتصاريح والتراخيص إلكترونياً.

تعميم الحوافز الاستثمارية من خلال توحيد الحوافز الضريبية الحالية للمستثمرين بهدف تعزيز الشفافية وتحسين بيئة الاستثمار.

المحور الثالث: التحول الأخضر

اعتماد الاستراتيجية المُعدّلة للطاقة المستدامة.

إصدار لوائح لإصدار شهادات منشأ الطاقة لدعم إطار عمل القطاع الخاص.

عقدت الدكتورة رانيا المشاط، العام الماضي عدة اجتماعات مع الاتحاد الأوروبي بشأن برنامج المساعدة المالية (MFA)، لا سيما مؤخرًا مع السفارة الجديدة / أنجلينا إيخهورست، وكذلك مع وفد من الاتحاد الأوروبي برئاسة فلوريان إرماكورا، رئيس وحدة شمال إفريقيا في المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوروبية، إلى جانب مسؤولين آخرين، لمناقشة موضوعات وبرامج التعاون الجارية، واستكشاف سبل تعزيز التعاون، وتفعيل آلية ضمانات الاستثمار التي تم الإعلان عنها كجزء من رفع مستوى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في مارس الماضي.



الموافقة البرلمانية

وافق مجلس النواب، في جلسته العامة في ديسمبر، على القرار الجمهوري رقم ٤٠٠ لسنة ٢٠٢٤ بشأن مذكرة التفاهم حول آلية دعم الاقتصاد الكلي والموازنة بين مصر والاتحاد الأوروبي، بقيمة مليار يورو. يأتي ذلك في ضوء رفع مستوى العلاقات بين الجانبين إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية والحزمة المالية التي تم الإعلان عنها خلال الاجتماع بين فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وأورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، في القاهرة في مارس الماضي.

شهدت الجلسة حضور الدكتورة رانيا المشاط، حيث أشارت إلى أن آلية دعم الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة تمثل ركيزة أساسية للتعاون مع الاتحاد الأوروبي، في ضوء توجه الدولة لتنفيذ إصلاحات هيكلية تحفز القطاع الخاص وتتصدى للتحديات التي تواجه الاقتصاد المصري. توفر هذه الآلية تمويلاً ميسراً طويل الأجل لدعم الموازنة وتعزيز قدرة الدولة على المضي قدماً في الإصلاحات.

على مدى 6 أشهر وبالتنسيق مع الجهات المعنية (مثل البنك المركزي ووزارات المالية والتضامن الاجتماعي والعمل والاستثمار والتجارة الخارجية والكهرباء والطاقة المتجددة، إلى جانب جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء)، نفذت الحكومة عدة إصلاحات في إطار الركائز الثلاث لبرنامج الإصلاح الهيكلي.

وتشمل هذه الإصلاحات حسابات ضريبة الرواتب الإلكترونية، وتفعيل القانون الموحد للمالية العامة لوضع حد سنوي للدين العام، وتعزيز الانتقال المستدام من خلال توسيع شبكات الحماية الاجتماعية. كما صدر قرار من مجلس الوزراء يلزم جميع الجهات الحكومية بتقديم الإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات المملوكة للدولة، لإعداد مسودة أولية للإعفاءات التي سيتم إلغاؤها. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء قاعدة بيانات موحدة تديرها وحدة مخصصة لمراقبة وتتبع الشركات المملوكة للدولة، بما في ذلك تفاصيل الملكية.

كما تضمنت الإصلاحات أيضاً إعداد خطة لنظام المشتريات الحكومية الإلكترونية بما يتماشى مع قانون المشتريات العامة الحالي. وفيما يتعلق بالتحول الأخضر، اعتمدت الحكومة استراتيجية مُعدّلة للطاقة المستدامة بحلول سبتمبر ٢٠٢٤ وأصدرت لوائح لإصدار شهادات منشأ الطاقة لدعم إطار عمل شركات القطاع الخاص.

بنك التنمية الأفريقي

في السياق ذاته، أعلنت الوزارة أنه خلال زيارة الدكتوراة رانيا المشاط إلى نيروبي، كينيا لحضور الاجتماعات السنوية لبنك التنمية الأفريقي، تم توقيع اتفاقية بقيمة ١٣١ مليون دولار مع البنك، لتشجيع استثمارات القطاع الخاص، ودعم التنوع الاقتصادي والتحول الأخضر. تبلغ مدة التمويل المتاحة من بنك التنمية الأفريقي ٢١ عاماً، بما في ذلك فترة سماح مدتها ٨ سنوات.

كوريا

علاوة على ذلك، يقدم صندوق التعاون الإنمائي الاقتصادي الكوري (EDCF) تمويلاً بقيمة ١٠٠ مليون دولار. خلال مشاركة الدكتوراة رانيا المشاط، في القمة الكورية الأفريقية، بسيول، وتم الانتهاء من صياغة اتفاقية التمويل في صيغتها النهائية مع الجانب الكوري وبنك التنمية الأفريقي استعداداً لعرض الاتفاقية على مجلس إدارة البنك للتوقيع النهائي.

وتتم إدارة التمويل من قبل بنك التنمية الأفريقي، حيث أنه مسؤول عن إدارة موارد الصندوق بموجب إطار الاستثمار في الطاقة بين كوريا وأفريقيا (KAEIF)، حيث تصل الفائدة الميسرة على التمويل إلى ١,٥٪، وتبلغ فترة السداد ٢٠ عاماً، بما في ذلك فترة سماح مدتها ٥ سنوات.

واستمراراً لهذه الجهود، تواصل الوزارة جهودها مع شركاء التنمية لحشد المزيد من التمويل الميسر الذي يلبي متطلبات الدولة ويعزز أولويات دعم الاقتصاد الكلي، حيث تجري حالياً مفاوضات مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) لتوفير تمويل بقيمة ٣٠٠ مليون دولار.

الإصلاحات الهيكلية في إطار تمويل دعم الموازنة من بنك التنمية الأفريقي وصندوق التعاون الاقتصادي

المكون الأول: تشجيع استثمارات القطاع الخاص

إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار

تعديل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧ لإضافة حوافز جديدة ومعايير أكثر مرونة للمشروعات الاستثمارية

إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم للمؤسسات المملوكة للدولة ذات الأنشطة الاستثمارية

إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية

المكون الثاني: دعم التنوع الاقتصادي والتحول الأخضر

تقنين المنشآت الصناعية غير المرخصة

توسيع المساحات المخصصة لزراعة بذور القطن ذات الجودة العالية

تخصيص ٢٦ ألف كيلومتر مربع من الأراضي المملوكة للدولة لاستثمارات الطاقة المتجددة

الفصل الثاني: تعزيز التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية التنمية المحلية في المحافظات المختلفة



التنمية المحلية

تُعَدُّ التنمية المحلية ركيزة أساسية في استراتيجية النمو المستدام لمصر، التي يتم تنفيذها تحت إشراف وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بقيادة معالي الدكتورة رانيا المشاط.

ويتمشى التركيز على التنمية المحلية مع الرؤية الوطنية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحسين جودة حياة المواطنين، وتعزيز أهداف التنمية المستدامة في جميع مناطق الدولة.

وتلتزم الحكومة المصرية، من خلال مؤسساتها المختلفة، بتنفيذ أجندة إصلاح اقتصادي واضحة ومتسقة تهدف إلى دفع عجلة الاقتصاد المصري وتعزيز قدرته على الصمود في ضوء التطورات الإقليمية والدولية الجارية. وذلك على وجه الخصوص في أعقاب التحديات الجيوسياسية والاقتصادية منذ عام ٢٠٢٠، التي أثرت بشكل كبير على البلدان النامية والناشئة التي تسعى جاهدة للحاق بركب التنمية.

النمو العالمي

يشير تقرير حديث صادر عن البنك الدولي حول التوقعات الاقتصادية العالمية، إلى أنه بينما كانت هناك توقعات بتحولات كبيرة على صعيد التنمية مع اقترابنا من عام ٢٠٣٠، أشار التقرير إلى أن النمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات الخمس الماضية كان الأضعف منذ ٣٠ عاماً.

وأدت الصراعات الجيوسياسية المستمرة، وتباطؤ التجارة العالمية، وتشدّد الأوضاع المالية، والآثار السلبية لتغير المناخ إلى زيادة المخاطر على الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى خفض توقعات النمو العالمي لعام ٢٠٢٤ إلى ٢,٤% للعام الثالث على التوالي، انخفاضاً من ٢,٦% في العام السابق. تتأثر البلدان النامية ذات النمو المنخفض بشكل خاص، مما يحد من قدرتها على تحقيق أجنداتها التنموية. واتسعت الفجوات التنموية في هذه البلدان، مما يستلزم وضع سياسات مرنة واتخاذ إجراءات شاملة ومبتكرة للحفاظ على مكاسب التنمية وضمان استقرار الاقتصاد الكلي حتى عام ٢٠٣٠ وما بعده.

برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكل

ولذلك شرعت الحكومة المصرية في برنامج إصلاح اقتصادي وهيكل متعدد الأبعاد يشمل جوانب مختلفة من النشاط الاقتصادي. يتمثل الهدف المركزي للبرنامج في تمكين القطاع الخاص من مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة.

في هذا الصدد، تبني وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي فلسفة جديدة لتحسين فعالية الخطط التنموية، ودمج الموارد المحلية والدولية، ودعم أهداف البرنامج الحكومي. وأشارت الدكتورة رانيا المشاط، إلى أن الإصلاحات الهيكلية التي يتم تنفيذها حالياً تركز على ثلاث ركائز رئيسية: تعزيز صلابة الاقتصاد الكلي، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال، ودعم التنوع الاقتصادي والتحول الأخضر. مشيرة إلى أن التحول الأخضر في مصر يوفر فرصاً استثمارية عديدة للقطاع الخاص.





حوكمة الاستثمارات العامة

تلعب حوكمة الإنفاق العام دوراً حاسماً في ضمان استخدام الأموال بكفاءة وعدالة في مختلف مناطق مصر. كجزء من هذا الجهد، طبقت الوزارة معادلة مالية مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة لكل محافظة، مما يضمن أن تكون مخصصات الإنفاق العام عادلة واستراتيجية في آن واحد. يؤكد إطار الحوكمة على الحوافز القائمة على الأداء، لتشجيع المحافظات على تحسين تقديم الخدمات، وتوطين أهداف التنمية المستدامة، واعتماد أفضل الممارسات الدولية.

يتم تطبيق إجراءات حوكمة الاستثمارات العامة والمتابعة والتقييم من خلال ثلاث ركائز رئيسية: تخطيط الاستثمار، حيث تم تحديد معايير تقييم المشروعات، ويطلب من الجهات تقديم دراسات الجدوى، ويجري تطوير منهجيات المحاسبة الاستثمارية؛ وتخصيص الاستثمار، الذي يشمل وضع معادلة تمويل لتغطية الفجوات التنموية بين المحافظات وربط الاستثمارات بالحوافز؛ ومراقبة تنفيذ الاستثمار، التي تشمل أتمتة عملية المراقبة وتتبع أصول الاستثمار.

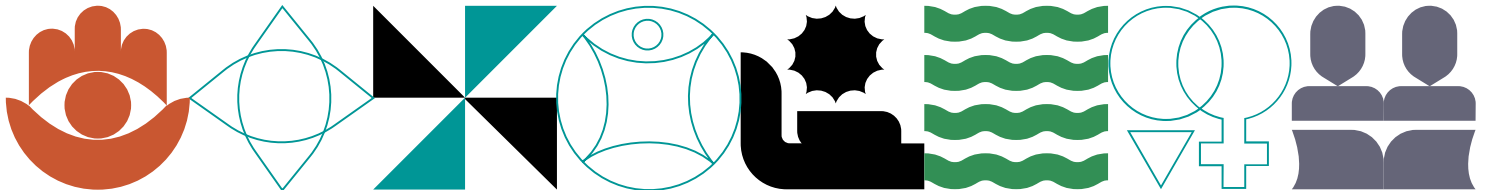
إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بدأت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في الإعداد لمشروع وثيقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ (وفقاً للاتار الموازي متوسط المدى ٢٠٢٥/٢٠٢٦-٢٠٢٨/٢٠٢٩)، وذلك بالتشاور والتنسيق والتعاون مع كافة الوزارات والهيئات العامة والمحافظات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار الالتزام بتطبيق قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢، وكذا قانون المالية العامة المؤحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ ولائحته التنفيذية، حيث سيتم إعداد الموازنة العامة للدولة على أساس إعداد الإطار الموازي متوسط المدى (لسنة الموازنة، وثلاث سنوات مالية قادمة)، (كل سنة مالية على جدة)، وذلك في إطار الموازنة التشاركية ومنظومة متكاملة للتخطيط قائمة على النمو الاحتوائي ومعايير الاستدامة وتحقيق كفاءة الإنفاق العام في إطار التنمية الشاملة والمتوازنة لتحقيق أهداف التخطيط القومي طويل المدى والأولويات متوسطة وقصيرة المدى للدولة.

تعكس هذه المنهجية الهدف الرئيسي للحكومة للمرحلة المقبلة: وهو تطوير نظام تخطيط يتسم بالكفاءة والفعالية، ويدفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة باستخدام جميع الأدوات المتاحة. ويشمل ذلك تحسين كفاءة الإنفاق الاستثماري، وحوكمة ومراقبة الاستثمارات العامة، وتعزيز جهود المتابعة والتقييم، والتنسيق مع الوزارات لتحسين جودة الخطط التنموية من خلال "دليل إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية" وتوفير المعلومات المكانية لدعم عملية التخطيط عبر "نظام البنية التحتية للمعلومات المكانية".

سقف الإنفاق الاستثماري

والى جانب المنهجية الجديدة للعام المالي المقبل، تتابع الوزارة تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي الحالي (٢٠٢٥/٢٠٢٤)، مع الالتزام بسقف الاستثمارات العامة الذي حدده مجلس الوزراء للمرة الأولى، وهو تريليون جنيه. ونتيجة لذلك، يبلغ إجمالي الاستثمارات هذا العام حوالي ٢ تريليون جنيه، حيث تم تخصيص تريليون جنيه للاستثمارات العامة و ٩٨٧ مليار جنيه مصري (٤٩.٧%) للقطاع الخاص. وأكدت الدكتور رانيا المشاط، أن سقف الإنفاق الاستثماري، بالإضافة إلى تمكين القطاع الخاص، يساعد أيضاً في خفض عجز الموازنة العامة للدولة.



الإنفاق الاجتماعي على رأس الأولويات

رغم إجراءات الحكومة لحكومة الإنفاق الاستثماري، إلا أن الإنفاق على التنمية الاجتماعية كان أولوية في خطة العام المالي الماضي والجاري، حيث أكدت الدكتورة رانيا المشاط، أن الإنفاق العام يجب أن يؤثر بشكل مباشر على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين. وتماشياً مع ذلك، تتابع الوزارة تنفيذ المبادرات التي تنعكس بشكل مباشر على المواطنين، لا سيما من خلال مبادرة "حياة كريمة" الشاملة، التي تسعى إلى الارتقاء بالمناطق الريفية في جميع أنحاء مصر. تعدّ هذه المبادرة حيوية لهدف الحكومة المتمثل في تعزيز رأس المال البشري من خلال مشروعات الصحة والتعليم والبنية التحتية الأساسية مثل شبكات المياه والصرف الصحي.

كما تحرص وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على تعزيز أطر المشاركة المجتمعية والشفافية والمساءلة، تأتي "خطة المواطن"، للتأكيد على حق المواطن في التعرف على توجهات خطة التنمية المستدامة التي تشنها الدولة، حيث تقدم الوثيقة معلومات مفصلة عن الاستثمارات الموجهة من الدولة لكل محافظة وتوزيعها على القطاعات المختلفة، وأبرز المشروعات الجاري تنفيذها في كل قطاع، فضلاً عن أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لكل محافظة. وهو ما يساعد المواطن على متابعة هذه المشروعات في محافظته/ مدينته/ قريته، مما يساهم بدوره في دمج المواطن في منظومتي التخطيط والمتابعة.

تميز الأداء والحوافز

أدى تركيز الوزارة على تميز الأداء إلى إنشاء مياديات مثل "تميز الأداء في إدارة الإنفاق العام على المستوى المحلي"، التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة في المحافظات. تكافئ هذه المبادرة المحافظات التي تتفوق في مجالات مثل تخطيط الاستثمار والشفافية ومشاركة المواطنين. يشجع هيكل الحوافز الحكومات المحلية على الابتكار وتعزيز قدراتها، مما يساهم في نهاية المطاف في الهدف الأوسع للتنمية المستدامة.

يساعد ذلك أيضاً في إدارة قضايا السكان على مستوى المحافظات، بهدف تحفيز المحافظات على المساهمة في تحقيق أهداف المشروع القومي لتنمية الأسرة من خلال وضع أهداف كمية للتنفيذ.

وفي ذات الإطار، تشرف الوزارة على تنفيذ "جائزة التميز الحكومي" التي أطلقت عام ٢٠١٨، تماشياً مع توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، لتعزيز كفاءة الجهاز الإداري للدولة، حيث يتم تطبيق مفاهيم الحوكمة، ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز ريادة مصر وقدرتها التنافسية، وتحسين جودة حياة المواطنين.

النسخة الثالثة من جائزة التميز الحكومي العربي

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في حفل تكريم الفائزين بجائزة التميز الحكومي العربي في دورتها الثالثة، الذي أطلقته المنظمة العربية للتنمية الإدارية في جامعة الدول العربية بالتعاون مع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، تحت رعاية الشيخ "محمد بن راشد آل مكتوم" نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وبحضور معالي محمد بن عبد الله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء رئيس مجلس أمناء جائزة التميز الحكومي العربي، والسيد/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وأعضاء مجلس أمناء الجائزة، وممثلون عن حكومات عربية عدة.

وشهد الحفل تكريم الفائزين في ١٥ فئة تتوزع بين الجوائز المؤسسية والجوائز الفردية، لتغطي كل جوانب العمل الحكومي العربي، ومن جمهورية مصر العربية، تم تكريم الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية، ومنحها جائزة التميز الحكومي العربي كأفضل محافظ، تقديراً لجهودها خلال توليها منصب محافظ دمياط، كما تم تكريم الدكتورة/ مي عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، بعد فوزها بالجائزة عن فئة "أفضل مدير عام لهيئة أو مؤسسة عربية".

كما فاز بالجائزة أيضاً السيد/ مراد عبدالقادر، رئيس مركز ومدينة أشواي - محافظة الفيوم، عن فئة أفضل مدير بلدية في المدن العربية، كما فاز أيضاً الدكتور/ أسامة الحديدي، مدير عام مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية بمشيخة الأزهر الشريف، عن مشروع "وحدة لم الشمل".

جدير بالذكر فوز جمهورية مصر العربية بعدد ٧ جوائز على مستوى الفئات المؤسسية والفردية للجائزة بدوراتها السابقة.

شهدت جائزة التميز الحكومي العربي في دورتها الثالثة، ٨٣٠٠ مشاركة عربية، وتسلمت الجائزة ٤١٠ طلب ترشيح، وبلغ إجمالي طلبات الترشح المقدمة من جمهورية مصر العربية ٥٥٤ طلباً موزعين على ١٥ فئة منها ٣٢٩ طلب مكتمل، ليتأهل لمرحلة التقييم عدد ٢١ مرشح.

وتهدف الجائزة إلى إحداث جراك عربي في مجال تميز الأداء الحكومي، وتبسيط الضوء على التجارب الإدارية الناجحة في المنطقة العربية، وتكريم الكفاءات الحكومية العربية، لنشر الفكر القيادي الإيجابي لدى القطاعات الحكومية لتبني التميز المؤسسي وتحديد العمليات والنظم القائمة باستخدام التقنيات الذكية، لتنفيذ الرؤى والاستراتيجيات الحكومية المستقبلية، وتضم ١٥ فئة مؤسسية وفردية .

وتُعد وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ممثلاً عنها إدارة جائزة مصر للتميز الحكومي مُنسق جائزة التميز العربي الحكومي بجمهورية مصر العربية والمعنية بالتواصل مع الجهات الحكومية المصرية لمتابعة تنفيذ فعاليات ومراحل الجائزة.

العمل المناخي والمشروعات الخضراء

تُعدّ "المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية" جزءاً هاماً من أجندة الوزارة لتحقيق التنمية المستدامة والخضراء، حيث تُشجع هذه المبادرة المحافظات على دمج العمل المناخي في استراتيجياتها التنموية. تتماشى هذه المبادرة مع التزام مصر الأوسع بالتحول إلى اقتصاد أخضر والتصدي للتحدي العالمي لتغير المناخ. تدعم الوزارة تنفيذ المشروعات المتعلقة بالطاقة المتجددة وإدارة المياه والاستدامة الزراعية، والتي تساهم جميعها في بناء مجتمعات قادرة على الصمود ومستدامة.

تُعدّ مبادرة "القرية الخضراء"، في إطار برنامج "حياة كريمة"، مثلاً آخر على جهود الوزارة لمواءمة التنمية المحلية مع المعايير البيئية العالمية. من خلال إعادة تأهيل القرى لتلبية هذه المعايير، لا تحسن الوزارة الظروف المعيشية المباشرة للسكان فحسب، بل تساهم أيضاً في أهداف الاستدامة طويلة الأجل في جميع المحافظات.

بالإضافة إلى ذلك، تُدير الوزارة "المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية" التي يتم تنفيذها تحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، حيث تجمع جميع الأطراف ذات الصلة، وتلعب دوراً محورياً في انتقال مصر نحو اقتصاد أخضر من أجل مستقبل مستدام، وتوطين العمل المناخي، وتشجيع المحافظات على ابتكار حلول لتغير المناخ، وتسهيل المشروعات المختلفة بما في ذلك المشروعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة والناشئة والمتعلقة بالمرأة وغير الربحية. تشرك المبادرة أيضاً المواطنين في جهود العمل المناخي بالتعاون مع مختلف المحافظات والأطراف ذات الصلة المعنيين. المزيد عن هذا في الجزء الخامس.

توطين أهداف التنمية المستدامة

وأكدت الدكتورة رانيا المشاط، على أهمية توطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات، حيث سلّطت الضوء على جهود الوزارة لدمج هذه الأهداف ورؤية مصر ٢٠٣٠ في تخطيط التنمية المحلية ومراحل التنفيذ والمتابعة والتقييم. بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، أطلقت الوزارة ٢٧ تقريراً في عام ٢٠٢١ لتوطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات، تُقدم لمحة عامة عن الوضع الحالي لتنفيذ الأهداف في كل محافظة.

فيما يتعلق بالاستعراضات الطوعية المحلية، ذكرت معالي الوزيرة المشاط أن مصر قدمت هذه الاستعراضات لمحافظات بورسعيد والغوم والبحيرة (محافظات المرحلة الأولى)، وهي حاسمة لتوفير تقييم موضوعي لإنجاز أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، واستعراض الإنجازات والتحديات، وتوفير بيانات دقيقة ومُحدّثة عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتوجيه تخصيص الموارد بفعالية، ومعالجة التحديات، وسد الفجوات التنموية، واتباع نهج تشاركي في إعداد الاستعراضات الطوعية المحلية، وبناء القدرات، ورفع مستوى الوعي بأهداف التنمية المستدامة. وأوضحت أن محافظات المرحلة الثانية تشمل القاهرة والغربية وبني سويف.

اجتماع مع المحافظين



شاركت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي؛ في اللقاء الموسع الذي نظّمته وزارة التنمية المحلية، مع المحافظين ونوابهم، لاستعراض خطط وجهود الحكومة لحكومة ورفع كفاءة الإنفاق الاستثماري، وذلك تطبيقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء بتحديد سقف الاستثمارات العامة للعام المالي الجاري بنحو تريليون جنيه، في إطار جهود الدولة لإفساح المجال للقطاع الخاص، فضلاً عن استعراض المبادرات التي تسعى الوزارة لتنفيذها في مختلف محافظات الجمهورية، وذلك بحضور الدكتور مائل عوض، وزيرة التنمية المحلية.



وجاء هذا اللقاء في ضوء توجيهات رئيس مجلس الوزراء بعقد اللقاءات بين الوزارات والمحافظين لتعريفهم بالمشروعات التنموية والبرامج المختلفة التي يجري تنفيذها في المحافظات، والخطط الاستثمارية؛ وكانت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، قد استعرضت تلك الإجراءات خلال لقائها في مجلس النواب وفي الاجتماع الأول لمجلس الوزراء.

وخلال الاجتماع استعرضت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي؛ خطة حوكمة الإنفاق الاستثماري لخطط المحافظات للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، مشيرة إلى قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بشأن تشكيل لجنة حوكمة الاستثمارات العامة الكلية بالدولة، وقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بتشكيل الأمانة الفنية لتلك اللجنة برئاسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وذلك في إطار جهود حوكمة ورفع كفاءة الإنفاق الاستثماري.

كما أشارت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي إلى دور الوزارة في تطوير المعادلة التمويلية للمحافظات، والتي يتم الاعتماد عليها كالية مستقلة لضمان التوزيع العادل للاستثمارات على مستوى المحافظات، مستعرضة تطبيق تلك المعادلة على كافة محافظات الجمهورية ومقارنة الأعوام المالية السابقة للعام المالي الجاري، والتي تأخذ في الاعتبار خصوصية كل محافظة ومؤشر التنمية البشرية وما حصلت عليه استثمارات خلال السنوات المقبلة.



واستعرضت ترتيب محافظات الجمهورية وفقاً لمؤشر التنمية البشرية، مشيرة إلى أن محافظة جنوب سيناء جاءت في المركز الأول في ترتيب المؤشر، تليها محافظات بورسعيد والقاهرة والبحر الأحمر والسويس والإسكندرية، كما أشارت إلى حصة المحافظات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث احتلت محافظة القاهرة المركز الأول، تليها محافظات أليزة والإسكندرية والقليوبية والشرقية.

وقد بدأت الوزارة بالفعل في اتخاذ إجراءات تنفيذية لتفعيل حوكمة الإنفاق العام وزيادة استثمارات القطاع الخاص، وضمان الامتثال لسقف الإنفاق العام المحدد، وينطبق ذلك على جميع الجهات المعنية بما في ذلك الكيانات الاقتصادية والشركات المملوكة للدولة والشركات المملوكة للدولة بالكامل.

وكذلك عرضت المشروعات الممولة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين في محافظات مصر المختلفة، موضحة أن تلك المشروعات تنوع في قطاعات ذات أولوية من بينها المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، والاستثمار في رأس المال البشري، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتعزيز الانتاجية والتوظيف، الاستثمار في البنية التحتية المستدامة.



الوادي الجديد

اجتمعت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع اللواء الدكتور محمد الزملوط، محافظ الوادي الجديد، لمتابعة تنفيذ مشروعات الخطة الاستثمارية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ومتابعة سير العمل في مشروع مُجمع الخدمات الحكومية المتكاملة في المحافظة، وكذلك مشروع جذب السكان للمدينة السكنية في منطقة أبو طرطور.

ناقش الاجتماع القرارات الصادرة بشأن مشروع مُجمع الخدمات الحكومية المتكاملة في المحافظة، وكذلك مشروع جذب السكان للمدينة السكنية في منطقة أبو طرطور، بالإشارة إلى توجيهات رئيس مجلس الوزراء بدراسة الاستخدام الأمثل للوحدات السكنية في المدينة وتعظيم الاستفادة منها بما يتناسب مع طبيعة البيئة ويساهم في تحسين الخصائص السكانية للمجتمع.

جنوب سيناء

كما اجتمعت مع اللواء خالد مبارك، محافظ جنوب سيناء، لاستعراض تنفيذ مشروعات الخطة الاستثمارية ومناقشة المشروعات الرئيسية الجارية والمقبلة في المحافظة. كما بحثا فرص الاستثمار للمستثمرين المحليين والدوليين في جنوب سيناء. يأتي ذلك في ضوء الأهمية الاستراتيجية لسيناء كعنصر أساسي في استراتيجية التنمية المستدامة ومكون حاسم في الاقتصاد المصري، نظراً لمواردها الطبيعية والبشرية.

وقد حددا الخطوط العريضة للبرامج التنموية الرئيسية المُخطط لها للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ التي تهدف إلى تعزيز جنوب سيناء. تشمل هذه البرامج العديد من المشروعات في مجالات الزراعة والري، مياه الشرب، النقل والتخزين، التعليم، والرعاية الصحية.



الحفل الختامي لبرنامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفتيات في صعيد مصر

شهدت الدكتورة رانيا المشاط الحفل الختامي لبرنامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفتيات في صعيد مصر، والذي عقدته المؤسسة المصرية للتنمية المتكاملة "النداء" والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، بالتعاون مع ممول البرنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وذلك بحضور أمينة محمد، نائب الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

كما حضر حفل الختام، الدكتورة هبة حندوسة، مؤسس المؤسسة المصرية للتنمية المتكاملة "النداء" واستشاري مجلس الأمناء، و هيريو مصطفى جارج، السفيرة الأمريكية بالقاهرة، و شون جونز، مدير بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية في مصر، وإيلينا بانوفا، المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر، وممثلة دار الإفتاء، والهيئة القبطية الإنجيلية، والمجتمع المدني، والمجلس القومي للمرأة.

يعد تمكين المرأة أمرًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتقليل الفجوات التنموية، ويعكس ذلك نجاح البرنامج في دعم الفتيات عبر ١٢ مجتمعًا في قنا والمنيا، مما يجعله نموذجًا لدمج أهداف التنمية المستدامة في جهود التنمية الإقليمية. البرنامج يُعد نموذجًا عمليًا على دمج أهداف التنمية المستدامة، في جهود التنمية بالمحافظات، وسد الفجوة بين الجنسين. من جانيها استعرضت الدكتورة هبة حندوسة، الفوائد المباشرة وغير المباشرة لمبادرات المؤسسة، لافتة إلى استفادة نحو ٧٠٠٠ شخص بشكل مباشر من خلال الأنشطة المختلفة التي تم تنفيذها، والتي ركزت على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء، وتعزيز مهارات الشباب لدخول سوق العمل، كما وصلت فوائده البرنامج إلى آلاف المستفيدين غير المباشرين، مما يعكس التأثير الواسع لهذه المبادرات في تحسين نوعية الحياة في المجتمعات المحلية.

قصة نجاح لبناء المستقبل...

الشبكة المصرية للتنمية المتكاملة (ENID)

يعد مشروع الشبكة المصرية للتنمية المتكاملة (ENID)، جزء رئيسي من التعاون بين الوزارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم التنمية في صعيد مصر، في ضوء أولوية الاستثمار في رأس المال البشري، ومن خلال جهود متكاملة على مستوى التوجيه الزراعي والمعلومات الزراعية، والزراعة الرقمية، وزيادة الوعي المجتمعي، ودعم نظام التأمين الصحي الشامل، وجهود الصحة والتغذية، وتطوير المهارات الرقمية في القرى، وتمكين الفتيات والشباب، فضلًا عن تنفيذ جهود التمكين الاقتصادي والإدماج الشامل من خلال الشبكة المصرية للتنمية المتكاملة (ENID).

بدأ تنفيذ المبادرة في أبريل ٢٠١٢ كمشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت مظلة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. هدفها هو تطوير فرص عمل مستدامة وقابلة للتطبيق في صعيد مصر من خلال مجموعة من البرامج الأربعة: تحسين الخدمات الأساسية، وتعزيز الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEs) وزيادة الأعمال، وبرنامج التنمية الزراعية المستدامة؛ ونشر المعرفة والدعوة إلى السياسات.

تعمل الشبكة بشكل رئيسي في محافظة قنا، التي تُعد ثالث أفقر محافظة في مصر حيث تصل نسبة الفقر إلى ٥٢%، بالإضافة إلى سوهاج والأقصر، بهدف تكرار هذه التجربة في المجتمعات الريفية لمعالجة التفاوتات الريفية-الحضرية في الفقر والفرص الاقتصادية.

على مدار السنوات الماضية، قامت الشبكة بتجربة تدخلات مبتكرة في أكثر المجتمعات المهمشة في صعيد مصر، مما خلق فرص عمل وسبل عيش للشباب المحلي. تم إنشاؤها لتصبح مركزًا معرفيًا رائدًا في خلق فرص العمل في صعيد مصر من خلال الاستفادة من خبرات العلماء في مصر ونماذج أفضل الممارسات في العالم النامي. تعمل الشبكة على توحيد معرفتها حول أفضل الممارسات لتحو ٥٠ نشاطًا مختلفًا في ٦٠ موقعًا ريفيًا مختلفًا بالتعاون مع أكثر من ٧٠ منظمة غير حكومية محلية ومراكز التنمية المجتمعية (CDAs).



برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء

من خلال الشراكات الدولية، تم تخصيص أكثر من ٣ مليارات دولار لتنمية شبه جزيرة سيناء عبر الصناديق العربية، حيث يُخصص ٤٩% للإسكان والمرافق، و ٢٤% للنقل والمواصلات، و ١١% للتعليم العالي والبحث العلمي، و ١٠% للزراعة واستصلاح الأراضي، و ٥% للتنمية المحلية، و ٢% للري.

يوفر البرنامج خدمات لـ ٥٥٨,٠٠٠ مواطن، ويُقيم ٢,٦٠٠ منزل جديد، ويستصلح ويزرع ١٨,٠٠٠ فدانًا، ويفتح ٢٠,٠٠٠ فرصة عمل. بالإضافة إلى ذلك، تستفيد أكثر من ١٥٠ قرية في شبه جزيرة سيناء من مشاريع البرنامج، التي تستهدف أيضًا النمو الشامل من خلال توفير فرص عمل للشباب وتحقيق الأمن الغذائي لسكان سيناء.



مكاتب التوثيق

في ضوء تطوير الخدمات الحكومية، افتتحت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية، والمستشار عدنان فنجري وزير العدل، والدكتور إبراهيم صابر محافظ القاهرة مأمورية الشهر العقاري وتوثيق عين شمس.

ويقع مبنى مأمورية الشهر العقاري وتوثيق عين شمس على مساحة ٢٠٠ متر ويتكون من ٣ طوابق حيث يضم الطابق الأول مكتب للشهر العقاري والطابق الثاني مكتب للتوثيق والطابق الثالث للحفظ، وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع ١٢ مليون جنيه، حيث قامت محافظة القاهرة بتوفير قطعة الأرض المقام عليها مبنى الشهر العقاري وسهلت كافة الإجراءات والتراخيص اللازمة لسرعة الانتهاء من إقامة المبنى الذي يخدم أهالي منطقة عين شمس.

ويأتي المشروع في إطار توجيهات فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي وجهود الدولة في تطوير منظومة الشهر العقاري على مستوى الجمهورية لتيسير على المواطنين في توثيق محركاتهم الرسمية وحفظ حقوقهم، بالإضافة إلى رقمنة جميع مكاتب التوثيق ومختلف الوثائق التي تصدرها عنها وذلك في ظل خطة الدولة المتكاملة للتحول الرقمي وميكنة الخدمات.

وجدير بالذكر، أنه تم تطوير ٣١٢ مركز تكنولوجي من إجمالي ٣١٦ مركز بالمحافظات وتطوير ٢٤ مركز تكنولوجي بدواوين عموم المحافظات من إجمالي ٢٧ محافظة، كما تم توفير ٤٣ سيارة تكنولوجية متنقلة لخدمة المواطنين في المناطق النائية.





نظرة عامة: مراكز خدمات مصر

يقدم مركز خدمات مصر أكثر من ١٥٠ خدمة حكومية متنوعة وتشمل تلك الخدمات كل من خدمات التوثيق والشهر العقاري، وخدمة إصدار الشهادات المميكنة، وتجديد بطاقة الرقم القومي، والقيود الفردي والعائلي، بالإضافة إلى إمكانية إصدار صحيفة الحالة الجنائية باللغتين العربية والإنجليزية، وخدمات المرور، والأحوال المدنية والجوازات، وخدمات النيابة العامة، وخدمات السجل التجاري، والتأمينات الاجتماعية، والتضامن الاجتماعي، وتمت إضافة خدمات الدفع الإلكتروني مما يحقق الشمول المالي، من خلال دفع وتحصيل المصروفات الدراسية، ودفع فواتير الكهرباء، وشحن كروت الكهرباء، ودفع مصروفات الجامعات، وجار الانتهاء من مراكز "خدمات مصر" في الغربية، والجيزة، وشمال سيناء.

جدير بالذكر أن المركز حقق نجاحًا كبيرًا منذ انطلاقه، حيث يمثل تحولًا نوعيًا في تسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين جودتها. في عام ٢٠٢٤، أنجز المشروع أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ معاملة، وكان متوسط وقت تقديم الخدمة ٧ دقائق. كما تتوفر إجابات على أي استفسارات عبر موقع "خدمات مصر" وخط الدعم الساخن ١٦٩٧٣ للخدمة العملاء، والذي يعمل طوال الأسبوع من الساعة ٩ صباحًا حتى ٥ مساءً، باستثناء يوم الجمعة من الساعة ١ ظهرًا إلى ٩ مساءً، لتقديم المعلومات والإجابة على استفسارات المواطنين حول الخدمات المقدمة.

المراكز النموذجية للخدمات الحكومية

خلال العام الماضي، افتتحت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية، والمستشار عدنان فنجرى، وزير العدل، والدكتور صابر إبراهيم، محافظ القاهرة، اليوم الأربعاء، مركز خدمات مصر بمنطقة المقطم، بحضور المهندس إبراهيم سرحان، رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات المتخصصة للاستثمارات المالية والرقمية، وقيادات الوزارات والجهات المعنية.

وتفقد الوزراء المركز ومكاتب خدمات المواطنين، كما تم إطلاق الموقع الإلكتروني التعريفي لمراكز خدمات مصر، كما استمعوا لشرح حول الخدمات التي يقدمها، حيث يُعد المركز نقلة نوعية في تجربة الخدمات الحكومية، باستخدام التحول الرقمي، والفصل بين مقدمي ومتلقي الخدمات عبر الاستعانة بكوادر ذات كفاءة عالية، كما أن المركز مُجهز لاستقبال مختلف الفئات ومن بينهم ذوي الهمم.

يعد هذا الفرع من "خدمات مصر" الأول في القاهرة الكبرى، والرابع على مستوى الجمهورية، ويهدف إلى تنفيذ التحول الرقمي بشكل شامل لتسهيل احتياجات المواطنين وتحقيق الشمول المالي من خلال تعزيز طرق الدفع الإلكتروني، وتكثيف أدوات التحول الرقمي لتقليل الوقت.

وخلال الزيارة حرصت الدكتورة المشاط، على تكريم أسرة المهندس الراحل أشرف عبد الحفيظ، مساعد الوزير للتحول الرقمي والبنية التحتية للمعلومات السابق، الذي كان له دور بارز و رؤية في فكرة إنشاء هذا المركز وخدمة المواطنين.

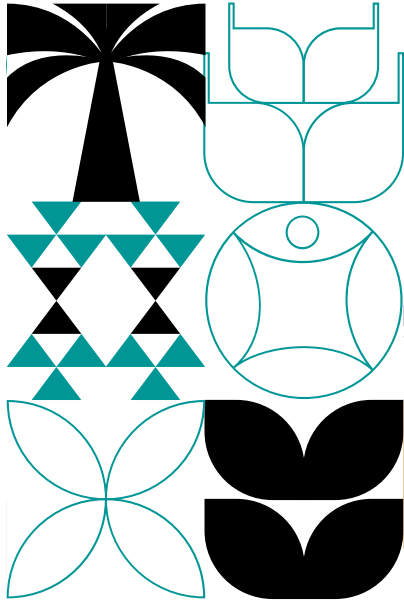


التخطيط والتنسيق الوطني

تعزيز كفاءة وحوكمة الإنفاق العام وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية تعد من الركائز الأساسية لضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم زيادة مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية.

في يوليو، قدمت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الخطة التنفيذية لحوكمة الإنفاق العام إلى مجلس الوزراء ومجلس النواب والمحافظين. شملت الخطة:

- مراجعة الاعتمادات المالية لجميع الوزارات والهيئات، مع إعطاء الأولوية للمشاريع التي تجاوزت نسبة تنفيذها ٧٠%.
- تأجيل تنفيذ المشاريع التي تم إدراجها مؤخرًا في الخطة وعدم توقيع بروتوكولات واتفاقيات جديدة دون التنسيق والعرض على مجلس الوزراء.



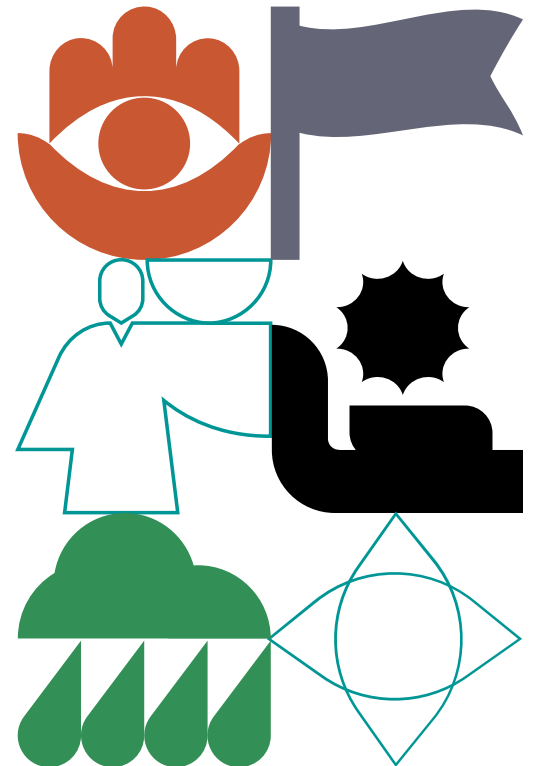
ما هي الأولويات؟

سلطت الدكتورة رانيا المشاط الضوء على أهمية التخطيط المنظم والمنسق بشكل جيد، مشيرة إلى أن عملية التخطيط تتجذر في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأمة، لا سيما تلك التي تم تحديدها في رؤية مصر ٢٠٣٠.

إن الاستثمار في رأس المال البشري وتوطين الصناعة هما الركيزتان الأساسيتان لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

في إطار مجموعات العمل الوزارية للتنمية البشرية والتنمية الصناعية، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تصميم سياسات مبنية على الأدلة تدعم خطة الإنفاق العام لحكومة مصر، حيث يُخصص ٤٢% من الإنفاق لرأس المال البشري و ٣٧% للتطوير الصناعي والبنية التحتية، بالإضافة إلى تمويل التنمية والدعم الفني من خلال شركاء التنمية الدوليين.

كما ترأس الدكتورة رانيا المشاط، لجنة وزارية لريادة الأعمال، حيث سنركز على دعم الشركات الناشئة لخلق بيئة ريادة، وتسريع التقدم نحو النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز التنافسية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة.



المعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة (NIGSD)

تعزيز الحوكمة والتنمية المستدامة

أصدر المعهد حصداً حول عام ٢٠٢٤، في ظل دوره الفاعل والمتميز الذي يضطلع به المعهد يأتي في ضوء تنفيذ أجندة التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وتعزيزاً لتوجه الدولة للتوسع في الاستثمار في البشر، وتأهيل الشباب للقيادة، حيث تبني المعهد نهجاً جديداً يقوم على التوسع في عقد الشراكات التدريبية مع أرقى المعاهد والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال، بالإضافة إلى العمل على تطوير ما يقدمه من خدمات بالاستفادة من التقدم التكنولوجي، ومواكبة أحدث أساليب الإدارة وعلومها، وبما يسهم في الوقت ذاته في تلبية الاحتياجات المصرية من الكوادر البشرية اللازمة لعملية التنمية.

واستعرض تقرير المعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة أهم البرامج التدريبية التي قدمها خلال عام ٢٠٢٤ والتي تضمنت؛ إطلاق الدفعة الرابعة من مبادرة "كن سفيراً: للتنمية المستدامة، كما احتفل المعهد بتخريج الدفعة الثانية والثالثة من المبادرة، إلى جانب إطلاق دفعة متخصصة من مبادرة "كن سفيراً" للمتدربات من هيئة النيابة الإدارية، كما عقد المعهد البرنامج التدريبي "التعليم من أجل الاستدامة"، بالتعاون مع جامعة المنصورة، وفي إطار مبادرة "سفراء الحوكمة" أطلق المعهد مبادرة "سفراء الحوكمة"- دفعة الحكوميين ٢٠٢٤، كما عقد المعهد ورشة عمل تحت عنوان "مبادئ ومفاهيم الحوكمة في القطاع الحكومي".

وفيما يتعلق بالمبادرات والبرامج التدريبية الموجهة للمرأة، استمر المعهد في تنفيذ البرنامج التدريبي "تأهيل القيادات النسائية" بمشاركة عدد من القيادات النسائية بمختلف الوزارات والجهات بمحافظة القاهرة، وقد بلغ عدد المستفيدات من المبادرة منذ إطلاقها حتى الآن (٨٠٥ متدربة)، كما استمر المعهد في تنفيذ البرنامج التدريبي "تأهيل القيادات النسائية النوعية" بعدد من الوزارات والجهات الحكومية، حيث وصل عدد المستفيدات من البرنامج إلى (٣٧٣ متدربة)، كما تم تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من برنامج "التوجيه للقيادات النسائية العاملات بالحكومة المصرية" بالتعاون مع USAID، كما واصل المعهد تنفيذ مبادرة "هي لمستقبل رقمي" والتي تم إطلاقها العام الماضي وبلغ عدد المستفيدات منها حتى الآن ٤٠٠٠ متدربة على مستوى محافظات الجمهورية، كما واصل المعهد أيضاً تنفيذ مبادرة "معا لمستقبل رقمي" للجنسين وبلغ إجمالي عدد المتدربين ٦٠٠٠ متدرب على مستوى الجمهورية.

ترأس الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، رئاسة مجلس أمناء المعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة، وبعد ذراع حيوي لبناء القدرات، والبحث، وتطوير السياسات، حيث يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ لتعزيز الشفافية، والمساءلة، والاستدامة عبر جميع القطاعات.

وخلال جولتها بمقر المعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة، استمعت الدكتورة رانيا المشاط، إلى شرح من الدكتورة شريفة شريف، المدير التنفيذي للمعهد حول نشاط وأعمال المعهد في مجال التدريب والبحوث والاستشارات، حيث أشارت إلى المبادرات والبرامج التدريبية المتعددة التي يقدمها المعهد للقطاعات والفئات المختلفة من الأطفال والشباب والمرأة، والشراكات الدولية مع أعرق الجامعات والمعاهد التدريبية المحلية والدولية من أجل تقديم محتوى تدريبي على أعلى مستوى، وهو ما يأتي في إطار رسالة المعهد في تعزيز وتطوير مكانة مصر في مجال الحوكمة والتنمية المستدامة من خلال تقديم الاستشارات والبحوث وبرنامج التدريب التي تسعى وتؤكد نشر ثقافة وقيم وممارسات الاستدامة وتفعيل آليات الحوكمة، موضحة أن المعهد قام بتدريب ١٢٤ ألف متدرب خلال ٤ سنوات.

تعزيز ريادة الأعمال والابتكار

وفيما يتعلق بأنشطة مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار التابع للمعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة خلال عام ٢٠٢٤ ، فقد نجح مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار في تحقيق تأثير كبير في النظام البيئي لريادة الأعمال بمصر، من خلال تمكين الآلاف من رواد الأعمال، والمساهمة في بناء نظام بيئي قوي، ودعم صناع القرار، يواصل المركز ترسيخ دوره الرئيسي في دعم ريادة الأعمال والابتكار، حيث قام المركز بإنشاء قاعدة بيانات تضم أكثر من ٦٠٠٠ شاب وشابة، وبلغ إجمالي نسبة المشاركة في البرامج المختلفة ١٣.٠٦% إناث ، ٣٦.٩٤% ذكور، وبلغ إجمالي نسبة الرضا العام عن البرامج المقدمة ٩٤%، وفيما يتعلق بتمكين رواد الأعمال في جميع أنحاء مصر، فقد قام المركز بتدريب أكثر من ٨٠٠٠ متدرب بإجمالي ٩٠ ساعة تدريب مقدمة، ٦٠ مشروع، ٢٠ نشاط، كما تضم منصة مركز مصر التعليمية أكثر من ٥٧٠٠٠ متدرب، ٣٥٠٠٠ مسجل ، ٣٠٠٠٠ شهادة مُصدرة، ٧٦ دورة تدريبية بـ ٤ لغات، و ٣٦ حلقة رسوم متحركة مصممة للنشء، كما يشتمل دليل مصطلحات ريادة الأعمال والابتكار (الإصدار الأول) على ٣٠٠ مصطلح، ٦ فئات ، لغتان.

سد فجوات تمويل التنمية

لمعالجة الفجوة المالية، اعتمدت الوزارة نهجًا منظمًا لتحديد القطاعات ذات الأولوية واحتياجات التمويل. يضمن هذا النهج أن التنمية الاقتصادية في مصر لا تعرقها الفيود المالية، وأن الحكومة قادرة على الاستثمار في الاستثمار في المشاريع الأساسية التي تعود بالنفع على الوطن ككل.

في البرلمان...

أكدت الدكتورة رانيا المشاط، أن دمج وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مع وزارة التعاون الدولي يهدف إلى تحقيق فلسفة عمل جديدة لتعزيز فعالية خطة التنمية، وتقوية جهود الدولة في توفير التمويل الميسر للقطاع الخاص لتحفيز الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق التكامل بين الآليات المتاحة لكلتا الوزارتين لتلبية الطموحات وتنفيذ برنامج الحكومة مع زيادة الكفاءة التشغيلية.

يشمل ذلك أيضًا تفعيل دور المعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة (NIGSD) في الاستشارات لبناء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في إطار توجيهات رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، تقوم الوزارة بتحسين الكفاءة التشغيلية للإنفاق العام من خلال الحكومة الفعالة، مما يضمن التزام جميع الكيانات بالحد الأقصى للإنفاق العام واستخدام الموارد بطريقة تحقق أقصى عوائد للاقتصاد الوطني.



التعاون الدولي والتواصل العالمي

يتجاوز نطاق المعهد الوطني للحكومة والتنمية المستدامة الحدود الوطنية. حيث قام المعهد بتكوين شراكات دولية مع منظمات مرموقة مثل كلية Thunderbird للإدارة العالمية وجامعة الأمم المتحدة. أدت هذه التعاونات إلى تطوير برامج تدريبية متقدمة في مجالات الحكومة الرقمية والاستدامة، موجهة للخدامين المدنيين وقادة الحكومة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

في عام ٢٠٢٣، امتد تواصل المعهد إلى الدول الإفريقية، حيث نظم برامج تدريبية في الحكومة والاستدامة للخدامين المدنيين وطلاب الدراسات العليا. يبرز هذا دور مصر كقائد إقليمي في تعزيز إصلاحات الحكومة والتنمية المستدامة عبر القارة الإفريقية.

مراقبة وتقييم الحكومة

يعد دور المعهد الوطني للحكومة والتنمية المستدامة في مراقبة وتقييم أداء الحكومة جزءًا أساسيًا من عمله. حيث يقوم المعهد بتقييم مستمر لموقع مصر في مؤشرات الحكومة والتنمية المستدامة العالمية، مما يوفر بيانات هامة لتوجيه التعديلات في السياسات وتحسينات الحكومة. تلعب هذه التقييمات دورًا محوريًا في تحديد الفجوات ووضع الحلول لتعزيز القدرة التنافسية العالمية لمصر.

في عام ٢٠٢٣، نشر المعهد تقارير مثل "تصنيف مصر في مؤشرات الحكومة الدولية"، التي تتبع أداء مصر عبر مختلف المؤشرات المتعلقة بالحكومة. تقدم هذه التقارير خارطة طريق لتحسين هياكل الحكومة في البلاد وضمان أن تعمل الإدارة العامة بكفاءة وشفافية.





هيكلية الهيئات الاقتصادية

عقدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والسيد/ أحمد كجوك، وزير المالية، اجتماعاً افتراضياً بشأن أعمال الأمانة الفنية للجنة العليا للهيئات الاقتصادية، وذلك بحضور المستشار محمد أبازيد، المستشار القانوني للوزارة، والدكتور حسين عيسى، رئيس الأمانة الفنية للجنة العليا للهيئات الاقتصادية ورئيس لجنة الخطة والموازنة الأسبق بالبرلمان، والسيدة/ شيرين الشرقاوي، مساعد وزير المالية.

تناول الاجتماع دور الأمانة الفنية للجنة العليا للهيئات الاقتصادية، في التنسيق مع السادة الوزراء المعنيين الذين تتبعهم الهيئات الاقتصادية للوصول إلى إعداد رؤية كاملة، تشمل دراسة وضع الهيئات الاقتصادية التي يصل عددها إلى 59 هيئة بما يتماشى مع توجهات الدولة لتطبيق أعلى معايير الأداء والحوكمة داخل تلك الهيئات.

كما بحث الاجتماع آلية عمل اللجنة من أجل الوصول إلى إنجاز المهام الممنوعة بها، تنفيذًا لتكليفات دولة رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، مع تقديم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لكافة وسائل الدعم اللوجستي والبيانات والمعلومات اللازمة بالتنسيق مع وزارة المالية.

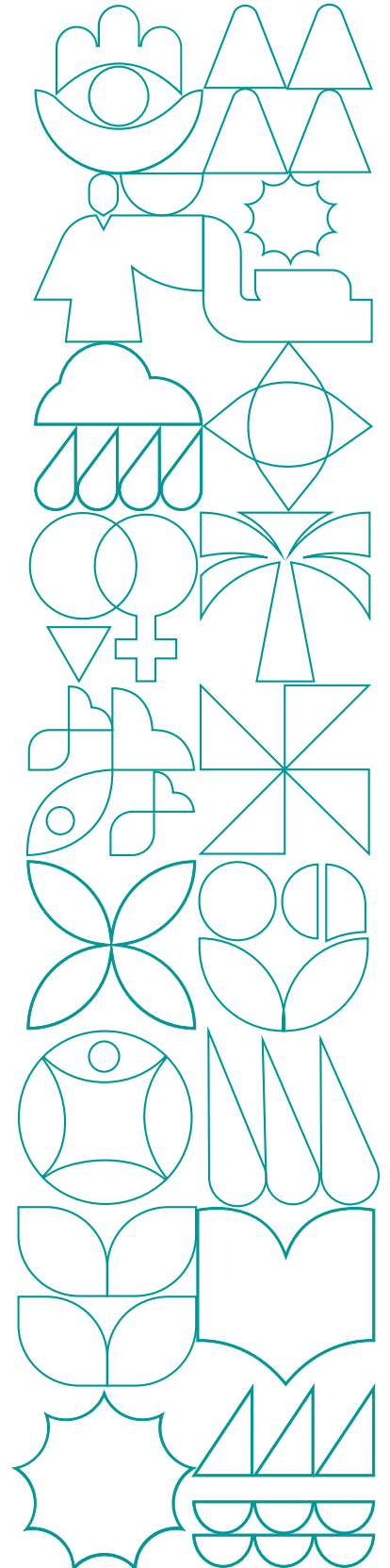
وخلال اجتماع لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، أكدت الدكتورة رانيا المشاط، أن إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية لرفع معدلات الكفاءة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي تعد أولوية لدى الحكومة، موضحة أنه تم تشكيل اللجنة العليا للهيئات الاقتصادية في عام ٢٠٢٢، قبل أن يتم تشكيل لجنة فنية برئاسة الدكتور حسين عيسى، لتتولى أعمال دراسة أوضاع تلك الهيئات ودراسة الاختيارات الأمثل وفقاً لوضع كل هيئة بما يعود بالنفع على الاقتصاد القومي.

من جهته أوضح الدكتور حسين عيسى، رئيس الأمانة الفنية للجنة إصلاح وإعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، أنه تم تشكيل الأمانة الفنية في يونيو ٢٠٢٤ بقرار رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات بالشراكة مع وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والمالية، لدراسة الهيئات الاقتصادية وقد تم بالفعل إعداد ٥٩ ملفاً حول مختلف الهيئات في الدولة تضم كل البيانات المالية وغير المالية حول الهيئات الاقتصادية، وتعد تلك هي المرحلة الأولى التي تستهدف تحديد مصر كل هيئة وفقاً لـ ٦ بدائل، إما الإبقاء، أو التحويل إلى هيئة عامة، أو دمج بعض الهيئات، أو تقسيم الهيئة إلى هيئات أصغر، أو تصفية وإلغاء الهيئة، أو

تحويلها إلى شركة قابضة. وأوضح أنه عقب انتهاء أعمال المرحلة الأولى سيتم عرض الأمر على اللجنة العليا برئاسة رئيس الوزراء، والبت فيها قبل بدء المرحلة الثانية والتي سيكون لها ترتيبات وخطط عمل منفصلة.

كما اجتمعت الدكتورة رانيا المشاط مع حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، لمناقشة عدد من القضايا المشتركة بين الوزارتين وأولويات المرحلة القادمة، في ضوء البرنامج الحكومي الجديد الذي يعزز الاستثمارات المحلية والأجنبية وينظم الإنفاق العام لتسهيل مشاركة أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد.

ناقش الوزيران العمل المشترك، مع التركيز على إعداد استراتيجية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، وهو شريك تطوير حيوي لمصر. كما تم مناقشة سياسات الإصلاح الهيكلي والإجراءات التي يتم تنفيذها بالتعاون مع شركاء التنمية مثل البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، والبنك الإفريقي للتنمية، مع التأكيد على أهمية هذه البرامج في دعم الاستقرار الاقتصادي الشامل.



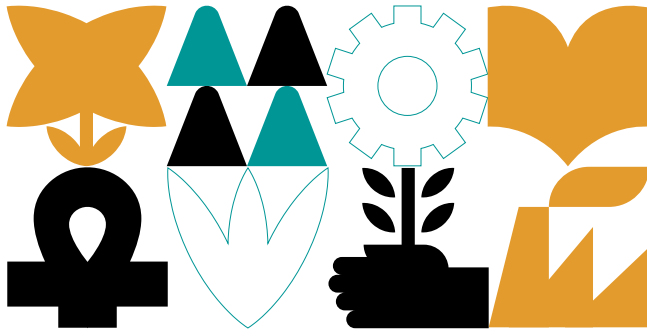


الجزء الرابع

زيادة تنافسية الاقتصاد المصري وتحسين بيئة الأعمال المقدمة

القطاع الخاص محرك رئيسي للنمو: من الخط إلى التقدم

في الفصل الأول من هذا التقرير، نبرز جهود مصر للاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص من خلال المبادرات المدروسة بعناية مثل "منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص"، التي تم إطلاقها بعد مؤتمر مصر الاقتصادي في عام ٢٠٢٢.



تسعى مصر إلى تحقيق تحول في المشهد الاقتصادي وزيادة معدلات التنافسية، من خلال إفساح المجال للقطاع الخاص، وتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص؛ هذا التحول مبني على رؤية تهدف إلى استغلال كامل إمكانيات الشركات الخاصة، من الشركات الناشئة الصغيرة إلى الشركات الكبرى، لدفع النمو والمساهمة في التنمية المستدامة.

يستعرض هذا التقرير أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ودور الشركات الصغيرة والمتوسطة، وصعود الشركات الناشئة المبتكرة كمساهمين أساسيين في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في مصر.

وقامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بقيادة الدكتورة رانيا المشاط، بدور محوري في تطوير بيئة تشجع على مشاركة القطاع الخاص، من خلال استراتيجيات قوية وأدوات مختلفة مثل، منصة "حافز" للدعم المالي والفني للقطاع الخاص، التي تعمل على سد الفجوة المعلوماتية بين شركاء التنمية وما يقدمونه من دعم فنية، تمويلات ميسرة، وتمكين الشركات بجميع أحجامها من الاستفادة من هذه التمويلات، بما يسهم في تسهيل اقتصاد أكثر شمولية وابتكاراً.

الفصول القادمة تتضمن المزيد من التفاصيل، وتعد تلك المبادرات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تحقيق رؤية مصر في زيادة مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية للبلاد، وهو هدف طموح مصمم لخلق مرونة اقتصادية ومستدامة على المدى الطويل.

لماذا تُعد مشاركة القطاع الخاص أمرًا بالغ الأهمية لدفع النمو؟

تُعد مشاركة القطاع الخاص حجر الزاوية في استراتيجية مصر الاقتصادية، حيث يقدم مجموعة من الفوائد التي تعتبر أساسية للتنمية المستدامة في البلاد. يجلب القطاع الخاص معه الابتكار والخبرة والوصول إلى رأس المال، وكلها أمور حيوية لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها مصر. من تطوير البنية التحتية إلى التقدم التكنولوجي، لا يمكن تجاهل دور القطاع الخاص في دفع التقدم.

توفر الشركات بين القطاعين العام والخاص (PPP) إطارًا يمكن من خلاله التعاون بين الحكومة والمؤسسات الخاصة لتحقيق أهداف التنمية المشتركة. تعتمد هذه الشركات على المخاطر والمكافآت المشتركة، حيث تقدم الحكومة الدعم التنظيمي بينما يسهم القطاع الخاص بالموارد المالية والخبرة التشغيلية. في مصر، كانت الشركات بين القطاعين العام والخاص ناجحة بشكل خاص في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والرعاية الصحية والبنية التحتية، حيث دفعت الاستثمارات الخاصة التقدم الكبير.

تتجاوز أهمية تفاعل القطاع الخاص النمو الاقتصادي؛ إذ يعد أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية لمصر. من خلال تمكين الشركات من المساهمة في جهود التنمية الوطنية، تخلق مصر اقتصادًا أكثر مرونة يمكنه الصمود أمام التحديات العالمية. مع استمرار مصر في رحلتها نحو التنمية المستدامة، سيظل القطاع الخاص لاعبًا رئيسيًا في دفع الابتكار، وخلق فرص العمل، وتعزيز النمو الشامل.

في الختام، ستنال الفصول القادمة هذه الموضوعات بمزيد من التفصيل، موضحة كيف تساهم الشركات بين القطاعين العام والخاص، وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، وابتكار الشركات الناشئة في تشكيل المشهد الاقتصادي لمصر. مع قيادة القطاع الخاص، تتمتع مصر بموقع جيد لتحقيق أهداف "رؤية مصر 2030"، مما يخلق مستقبلًا مستدامًا.

القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في محور الاهتمام

في الفصل الثاني، نوجه تركيزنا على النظام البيئي الحيوي للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، التي تعد جزء رئيسي في برنامج الحكومة، لخلق فرص العمل ودفع النمو، وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة وحدها جزءًا كبيرًا من توظيف القوى العاملة في البلاد، مما يجعلها محركًا لا غنى عنه للنمو والابتكار. من خلال الشركات الاستراتيجية مع مؤسسات دولية مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، قامت الحكومة بتوسيع دعمها لهذه الشركات، مما يضمن لها الموارد والفرص اللازمة للنجاح في سوق عالمي متزايد التنافسية.

تعد هذه المبادرات بالغة الأهمية في قطاعات مثل الطاقة المتجددة، والرعاية الصحية، والتكنولوجيا، حيث يكون الابتكار أمرًا بالغ الأهمية. كما يُسلط هذا الفصل الضوء على الفعاليات التي تُعزز روح ريادة الأعمال في مصر مثل "قمة رايز أب"، التي تجمع بين الشركات الناشئة والمستثمرين وصانعي السياسات لتعزيز التعاون ودفع الابتكار. وقد قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، دورًا محوريًا في مواصلة هذه الجهود مع "رؤية مصر ٢٠٣٠"، التي تعطي الأولوية لريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة في ظل رئاسة الوزارة للجنة الوزارية لريادة الأعمال، حيث سنركز على دعم الشركات الناشئة لخلق بيئة ريادة، وتسريع التقدم نحو النمو المستدام والاقتصادي، وتحقيق التنافسية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة.

الفصل الثاني: دعم ريادة الأعمال للنساء وتمكين الشباب

يشمل الفصل الثاني أيضًا الدعم المقدم للأعمال التي تديرها النساء ورواد الأعمال الشباب، حيث يُعد كلاهما عنصرًا أساسيًا في خلق اقتصاد أكثر شمولًا. لقد وجهت برامج مثل "برنامج التمويل التجاري العالمي"، تمويلات كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء، مما يمكنهن من التنافس في أسواق جديدة وتحسين قدرتهن على التنافس. وبالمثل، تم دعم ريادة الأعمال للشباب من خلال مبادرات مثل "برنامج شباب بلد"، الذي يوفر للقادة الشباب في مجال الأعمال الموارد والإرشاد اللازمين لدفع الابتكار وخلق فرص العمل. تركيز الحكومة على الشمولية يضمن أن النمو الاقتصادي لمصر ليس فقط مستدامًا، بل أيضًا عادلًا.

حزم التمويل للقطاع الخاص من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

شريك التنمية	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	
البنك الاوروبى لاعادة الاعمار والتنمية	١,٠٣٢	٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد
مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي	١,٠٣٠	
بنك التنمية الإفريقي، صندوق أوبك للتنمية الدولية، مؤسسة الاستثمار البريطانية، مؤسسة التنمية الألمانية، الشركة العربية للاستثمارات البترولية، بنك ستاندرد تشارترد، البنك العربي.	٨٠٠	
بنك الاستثمار الأوروبي	٤٠٦	
بنك التنمية الافريقي	٣١٨	
مؤسسة الاستثمار البريطانية، شركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية	٣١٠	
مؤسسة الاستثمار البريطانية	١٠٠	
البنك الاوروبى ,صندوق المناخ الاخضر	٦٨	
بنك الاستثمار الإيطالي	٤٨	
صندوق المناخ الاخضر	٣٣	
المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة	٢٥	
سويسرا	٣	
الحكومة البريطانية	٢	
الإجمالي	٤,١٧٥	

منذ ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤

حصل القطاع الخاص على

١٤,٥ مليار دولار

تمويلات تنموية

خلال عام ٢٠٢٤

حصل القطاع الخاص على

٤,٢ مليار دولار

تمويلات تنموية

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة للقطاع الخاص من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

طاقة	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	
مؤسسات تمويلية وبنوك	٢,٠٠٨	 
مشروعات صغيرة	٩٦٢	
نقل ولوجستيات	٦٤٩	
صناعات تحويلية	٣٠٠	
الاتصالات	١٨٥	
سياحة	٥٦	
الزراعة والتموين	٥	
تجارة	١	
الإجمالي	٤,١٧٥	

الفصل الأول: القطاع الخاص

مُحرك رئيسي للنمو

منصة "حافز" للدعم المالي والفني للقطاع الخاص

أصبح القطاع الخاص في مصر قوة دافعة وراء التحول الاقتصادي في البلاد، حيث يلعب دورًا محوريًا في تعزيز التنمية المستدامة والابتكار.

تنفيذًا لتوصيات المؤتمر الاقتصادي المُنعقد في عام ٢٠٢٢، وفي إطار جهود الدولة للاستفادة من أفضل بدائل التمويل المبتكرة المتاحة من مؤسسات التمويل الدولية، وشركاء التنمية لتمكين القطاع الخاص، أطلقت وزارة التعاون الدولي، منصة «حافز» للدعم المالي والفني للقطاع الخاص، والتي تعتبر منصة متكاملة تربط شركاء التنمية، والوكالات المنفذة، والحكومة، ومجتمع الأعمال المحلي، بهدف تعزيز التواصل والربط بين مختلف شركات القطاع الخاص سواء شركات كُبرى، أو شركات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر، أو الشركات الناشئة، للاستفادة من التمويلات التنموية والدعم الفني والاستشارات.



بينما تسعى مصر لزيادة مشاركة القطاع الخاص لتصل إلى ٦٥% من النشاط الاقتصادي، فإن التزام الحكومة بتمكين الشركات، من الشركات الكبرى إلى الشركات الناشئة، لم يكن أقوى من أي وقت مضى. من خلال الاستفادة من منصات مثل "منصة" حافز» للدعم المالي والفني للقطاع الخاص"، تبني مصر الأساس للنمو على المدى الطويل، مدفوعًا بالابتكار والشراكات المستدامة.

تُعد هذه الجهود حاسمة في مواجهة التحديات الرئيسية، لا سيما في قطاعات مثل الطاقة المتجددة، والبنية التحتية، والتصنيع، مما يضع مصر في موقع الريادة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

تم إطلاق هذه المنصة من قبل الوزارة وتُعد أداة حاسمة لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الوطنية. من خلال توفير الدعم المالي والفني، تعمل كجسر بين القطاع الخاص المصري، والشركاء الدوليين في التنمية، والمؤسسات الدولية، والجهات الحكومية. تم تطويرها كجزء من توصيات مؤتمر مصر الاقتصادي ٢٠٢٢، وتهدف إلى تمكين الشركات عبر مختلف القطاعات والأحجام، وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الشراكات المبتكرة.



تواصل، إشراك، تأثير

١١

تعمل منصة «حافز» على سد الفجوة المعلوماتية وتحسين تنافسية الشركات، مما يتيح لها الوصول إلى التمويل المبتكر والشركات الدولية. **الدكتورة رانيا المشاط.**



منصة «حافز»، هي بوابة إلكترونية مخصصة لتعزيز دور القطاع الخاص وتعزيز الشراكات بين القطاع الخاص والشركاء في التنمية. نحن نيسر عملية تصفح العطاءات الخاصة بالمشروعات، وتوفير الدعم للأعمال، وتقديم المساعدة المالية، وتعزيز الشراكات الدولية بين الأطراف المختلفة.

على المنصة، نعلم أن الشركات والمشروعات تأتي بأشكال وأحجام متنوعة، ونحن نفهم التحديات التي تواجهها في العثور على الفرص المناسبة. مهمتنا هي تبسيط العملية وربطكم بالعطاءات الموجهة، واليات الدعم، والنداءات المفتوحة التي تتماشى مع احتياجات أعمالكم الخاصة.



**امسح رمز الاستجابة السريع
للاطلاع على المنصة:**

تتماشى المنصة مع استراتيجية مصر الأشمل لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال توفير الوصول إلى التمويل التنموي، والمساعدة الفنية، والخدمات الاستشارية، مما يمكن الشركات من الاستفادة من الشراكات العالمية.

من خلال شراكاتنا الدولية مع المؤسسات الدولية والدول المختلفة نعظم الاستفادة من كافة الخدمات المتاحة لزيادة مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية.

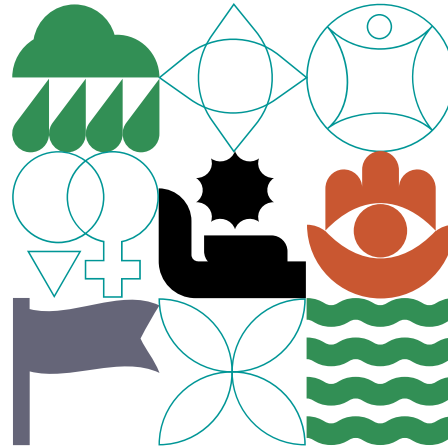
مهمتنا

مهمتنا هي ربط القطاع الخاص بالأدوات والموارد التي يقدمها شركاؤنا في التنمية.

منصتنا توفر موارد شاملة وواجهة مستخدم سهلة تساعدك على توسيع شبكتك واكتشاف الفرص التي تتناسب مع احتياجات عملك. سواء كنت رائد أعمال ناشئ أو شركة راسخة، نحن ملتزمون بتزويدك بالأفكار والأدوات اللازمة لتحقيق النجاح في بيئة الأعمال الديناميكية.

كما نعمل على تعزيز الشراكات العالمية وتمكين القطاع الخاص. **هدفنا هو فتح آفاق الأعمال من خلال توفير الاتصال بشبكتنا من شركاء التنمية.**

نقدم لك إرشادات شاملة في كل خطوة على الطريق، من تحديد فرص التمويل إلى الوصول إلى ورش العمل الخاصة ببناء القدرات، والمساعدة الفنية، وأكثر من ذلك. اكتشف عالمًا من الفرص عبر منصتنا الموثوقة.



الخدمات الشاملة

وتتيح تلك المنصة كافة المعلومات عن فرص الحصول على الدعم الفني والبرامج التدريبية المختلفة. وتوفر المنصة ما يزيد عن ٨٥ خدمة تمويلية أو دعم فني مقدمة من ٣٢ شريكاً تنموياً، بالإضافة إلى مئات المناقصات والمبادرات المحلية والدولية الممولة من شركاء التنمية وسُبل الاشتراك فيها مما يسهم أيضاً في تعزيز المنافسة في الأسواق الدولية.

- خدمات التمويل: تشمل التمويل التنموي، الاستثمار المباشر، التمويل التجاري، ضمانات المخاطر، والمنح. من خلال هذه الخيارات، يمكن للشركات الوصول إلى رأس المال وتقليل المخاطر أثناء السعي وراء مشروعات جديدة.
- الدعم الفني: تشمل خدمات الاستشارات، وبرايمج بناء القدرات، والدعم الاستشاري. تساعد هذه المبادرات الشركات في تعزيز قدراتها، وتحسين عملياتها، وتحسين الوصول إلى الأسواق الدولية.
- المناقصات والفرص: توفر المنصة الوصول إلى معلومات حية حول العطاءات والمشروعات والمبادرات التجارية، مما يمكن الشركات من التنافس على العقود التي تتماشى مع أهداف التنمية في مصر.

كما تدمج المنصة التكنولوجيا المتطورة لتعزيز تفاعل المستخدم. يمكن للشركات الاستفادة من ميزة المحادثة المدعومة بالذكاء الاصطناعي للتنقل في المنصة، والوصول إلى الموارد، والحصول على الإرشادات حول الخدمات الأكثر صلة. هذا يضمن تجربة مستخدم سلسة وفعالة.

تمكين القطاع الخاص

تم تصميم المنصة لدعم جميع أنواع الأعمال التجارية، من الشركات الكبيرة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSMEs). وقد سلطت الدكتورة رانيا المشاط، الضوء على قدرة المنصة على معالجة التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع الخاص، مثل الوصول إلى المعلومات الواضحة، والحوافز المالية، والصعوبات اللغوية. تساعد المنصة في التغلب على هذه العقبات من خلال تقديم حلول مخصصة لاحتياجات كل شركة.

قصص النجاح والتأثير

منذ إنشائها، لعبت منصة «حافز»، دورًا محوريًا في تقديم المبادرات الرئيسية للقطاع الخاص.

إحدى قصص النجاح هي شركة «إنجازات» المتخصصة في الحلول التكنولوجية المتكاملة لإدارة المياه والطاقة المتجددة، وذلك في إطار حرص على تعزيز استفادة القطاع الخاص من الشركات الدولية، حيث تعد «إنجازات» واحدة من الشركات المستفيدة من منصة «حافز» للدعم المالي والفني للقطاع الخاص التي دشنتها وزارة التعاون الدولي مؤخرًا.

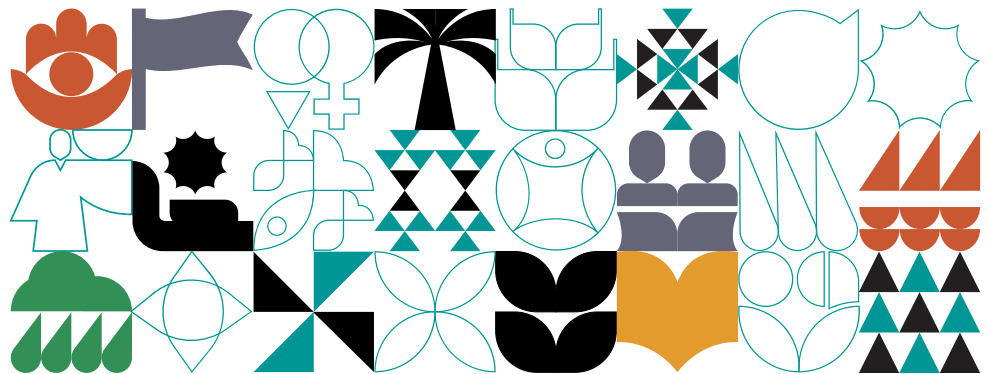
السيد/ محمد الدمرداش، الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس، أوضح أن شركة «إنجازات» نموذج لمساهمة شركات القطاع الخاص في مشروعات المياه والغذاء والطاقة، كما أنها تمكنت من جمع كمويات بأكثر من ١٧ مليون دولار، بالإضافة إلى منح بقيمة ٤.٤ مليون دولار، إلى جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، موضحًا حرص الشركة على المساهمة في الجهود التي تقوم بها الدولة لتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، ودعم صغار المزارعين، وتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص وشركاء التنمية.

ووجه الشريك المؤسس لشركة «إنجازات»، الشكر لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على ما تقوم به الوزارة من دور كبير وفعال من خلال خلق التكامل والتنسيق بين شركاء التنمية والقطاع الخاص من خلال المشروعات ذات الأولوية، لافتًا إلى أن برنامج «نوفي» ومنصة «حافز» عاملان رئيسيان في نجاح الشركة في زيادة الاستثمارات والتوسع من السوق المحلي إلى الإقليمي، وزيادة استثماراتها الجارية في مجال الطاقة الخضراء والمياه من ١٠ ملايين دولار إلى نحو ٥٠ مليون دولار ما بين مؤتمر المناخ COP ٢٧ و COP ٢٨، بالإضافة إلى ٢٥٠ مليون دولار استثمارات قيد التنفيذ.



المزيد من الخدمات...

- مراجعة خدمات التمويل: تشمل خيارات التمويل المتنوعة مثل التمويل التنموي، الاستثمار المباشر، التمويل التجاري، ضمانات المخاطر، المنح، وغيرها.
- البحث عن المساعدة الفنية: توفر المنصة خدمات الاستشارات وبرامج بناء القدرات التي تهدف إلى تعزيز قدرات الشركات على التوسع والنمو.
- متابعة أحدث المناقصات والمبادرات: يتيح للمستخدمين متابعة العطاءات والمشتريات المتاحة بشكل فوري، مما يساعد الشركات في التنافس على الفرص التي تتماشى مع أهداف التنمية.
- إيجاد حلول تمويل مخصصة: تتيح المنصة للمستخدمين العثور على حلول تمويل تناسب احتياجات الشركات من خلال أداة تربط بين احتياجات المستخدم والخدمات المقدمة من شركاء التنمية.
- المحادثة المدعومة بالذكاء الاصطناعي: تقدم المنصة خدمة المحادثة التي تدعم الذكاء الاصطناعي لمساعدة المستخدمين في تصفح المنصة، طرح الأسئلة والحصول على الإرشادات.
- تعزيز بيئة الأعمال في مصر: من خلال الشراكات الدولية، توفر المنصة الأدوات اللازمة لتعزيز قدرة الشركات على النمو في عالم الأعمال الذي يتطور باستمرار.





Budget and
Legal
cost

الفصل الثاني: القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في بؤرة الاهتمام الفعاليات على مدار العام



تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والشركات الناشئة جزءًا أساسيًا من الاقتصاد المصري، حيث تمثل محركًا رئيسية للابتكار، وخلق الوظائف، والنمو المستدام. في السنوات الأخيرة، أولت الحكومة المصرية اهتمامًا كبيرًا بتمكين هذه الشركات، وتعزيز بيئة تسمح لريادة الأعمال بالازدهار. من خلال التعاون الاستراتيجي مع الشركاء الدوليين، فتحت الحكومة موارد كبيرة، بما في ذلك مليارات الدولارات من الاستثمارات والخدمات الاستشارية، لضمان أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة تحصل على الدعم المالي والخبرة الفنية التي تحتاجها.

من خلال إعطاء الأولوية لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، لا تدفع مصر فقط نحو تعزيز مرونة الاقتصاد، بل تعزز أيضًا الشمولية والابتكار، مما يضمن استغلال مواهب شعبها لبناء مستقبل أكثر استدامة.

١١



الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للاقتصاد المصري. إنها تمثل قوة دافعة للابتكار، وتسهم في خلق الوظائف، وتحفيز النمو الاقتصادي. من خلال دعم هذه الشركات، نحن نضع الأساس لاقتصاد أكثر ديناميكية وشمولية. **الدكتورة رانيا المشاط.**

من المثير للاهتمام أن تقرير البنك الدولي بعنوان "فخ الدخل المتوسط"، أكد على ضرورة أن تعطي الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض الأولوية للابتكار باعتباره جانبًا أساسيًا من جوانب النمو الاقتصادي، وإصلاح الأطر التنظيمية لجذب الاستثمارات الخاصة وضمان المنافسة العادلة، بالإضافة إلى توفير فرص متساوية للنساء والشباب لدعم النمو الشامل والتنمية المستدامة.

المجموعة الوزارية لريادة الأعمال

بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء، تتولى الدكتورة رانيا المشاط، رئاسة المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، حيث تركز على دعم الشركات الناشئة لخلق بيئة ريادية، وتسريع التقدم نحو النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز التنافسية الاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة.

الاجتماع الأول للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال

"المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، تؤسس لمرحلة جديدة من الدعم الحكومي لخلق بيئة أعمال مُحفزة للشركات الناشئة وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري، من خلال توحيد العمل مع الوحدة الدائمة لريادة الأعمال والشركات الناشئة بمجلس الوزراء، والبناء على ما قامت به من جهود طوال الفترة الماضية لتحقيق أقصى استفادة." الدكتورة رانيا المشاط.

ومن جانبه، أشار الدكتور أيمن عاشور، إلى الدور الذي تقوم به الجامعات المصرية لدعم ريادة الأعمال من خلال مراكز الابتكار وريادة الأعمال بالجامعة وكذلك من خلال التعاون مع القطاع الخاص، من أجل صقل خبرات الطلاب وتنمية مهاراتهم ليكونوا قادرين على تلبية مُتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي. واستعرض الدكتور أيمن عاشور جهود صندوق رعاية المُبتكرين والنوابغ لدعم الطلاب المُبتكرين والمُبدعين وتشجيعهم على التميز والابداع، مشيرًا إلى تزايد دعم الجامعات المصرية في التشجيع على الابتكار والإبداع، لافتًا إلى وجود ٤٣ حاضنة أعمال بـ ١٤ جامعة بالإضافة إلى ٦٥ ناديًا لريادة الأعمال، فضلًا عن الجهود المبذولة لتحويل الأبحاث إلى مشروعات وشركات ناشئة تعمل على أرض الواقع.

وفي ذات السياق تحدث السيد/ حسام هيبه، رئيس هيئة الاستثمار، عن ضرورة توحيد جهود الحكومة بما يتناسب مع بيئة ريادة الأعمال، بهدف دعم رواد الأعمال واستغلال إمكانياتهم، مع وضع إرشادات تشجعهم على الاستفادة من الفرص التنموية.

بينما استعرضت نائبة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الجهود المبذولة من خلال منصة إبداع مصر Egypt Innovate، التي تتم إدارتها من خلال القطاع الخاص بشكل كامل، مؤكدة حرص الوزارة على دعم كافة جهود المجموعة الوزارية لريادة الأعمال من أجل العمل على تنمية قطاع الشركات الناشئة في مصر.

كما أكد نائب وزير المالية، على تقديم كافة أوجه الدعم على مستوى الحوافز الضريبية للشركات الناشئة، في ظل الأهمية القصوى للابتكار والتكنولوجيا لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الكلي. وأفاد وكيل محافظ البنك المركزي المصري، بضرورة تعظيم الاستفادة بالشركات الناشئة ورواد الأعمال، وتوعية القطاع الحكومي بهذا الدور، وتحليل الوضع الحالي لبيئة ريادة الأعمال على مختلف الأصعدة، مشيرًا إلى أن التمويل يعد من أهم التحديات التي تواجه مجتمع ريادة الأعمال في مصر مما يتطلب استراتيجيات واضحة وفعالة.

بعد تشكيل المجموعة، ترأست وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الاجتماع الأول للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال، والتي تم إنشاؤها بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء، بهدف تعزيز قدرة الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع قائم على التنافسية والمعرفة ويسهم في خلق فرص عمل لائقة.

حضر الاجتماع، الدكتور أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والمهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والسيد/ حسام هيبه، رئيس الهيئة العامة للاستثمار، والدكتورة غادة لبيب، نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتطوير المؤسسي، والسيد/ ياسر صبحي نائب وزير المالية، والسيد/ شريف لقمان، وكيل محافظ البنك المركزي لقطاع الشمول المالي وتنمية المشروعات وريادة الأعمال، والسيد/ محمد الصياد، نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، والسيدة/ دعاء سليمة، المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة، والسيد/ تامر طه، مستشار وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي للابتكار وريادة الأعمال ورئيس وحدة مشاركة القطاع الخاص، والدكتور أحمد كمال، المتحدث الرسمي ومعاون وزير التموين والتجارة الداخلية لشئون المشروعات المتوسطة والصغيرة.

يعكس القرار التأسيسي للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال، الاهتمام الحكومي بدعم مجتمع ريادة الأعمال، مؤكدة سعي المجموعة للعمل المكثف من أجل توفير كامل الدعم لهذا القطاع الحيوي، وتحقيق تطلعات مجتمع ريادة الأعمال بكافة عناصره من شركات ناشئة ومستثمرين وجهات داعمة، وتوحيد الجهود في ظل تعدد المبادرات والبرامج التي تقوم بتنفيذها الجهات الوطنية لتنمية الابتكار وتوفير الدعم لتلك الشركات.

وقد قام الفريق الفني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، عكف على تحليل مجموعة من التقارير والدراسات التشخيصية من أجل رصد أبرز التحديات التي تواجه مُجتمع الشركات الناشئة في مصر، لتكون نقطة انطلاق للرصد المستمر لمطالب مجتمع ريادة الأعمال، والسياسات المطلوبة للإسهام في وصول الشركات الناشئة في مصر إلى الأسواق الإقليمية والدولية مع الحفاظ على المهارات المحلية، واستغلال إمكانيات الشباب المصري وقدرته المتميزة على الابتكار، لتعزيز مكانة مصر كمرکز إقليمي للشركات الناشئة.



برئاسة معالي وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي...

تضم المجموعة الوزارية لريادة الأعمال في عضويتها:

- وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزير التعليم العالي والبحث العلمي
- وزير المالية
- وزير التموين والتجارة الداخلية
- وزير الاستثمار والتجارة الخارجية
- الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

كما يشارك ممثلون من:

- وزارة الصناعة
- البنك المركزي المصري
- الهيئة العامة للرقابة المالية

الهدف من تدشين المجموعة:

تعزيز قدرة الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع قائم على التنافسية والمعرفة ويسهم في خلق فرص عمل لائقة.

الأهداف الفرعية:

- تنسيق جهود الحكومة لتأسيس سياسات داعمة للشركات الناشئة وتعزيز نظام ريادي قوي.
- تعظيم استفادة الاقتصاد المحلي من الشركات الناشئة كمحرك رئيسي للنمو المتسارع.
- تسهيل وصول الشركات الناشئة إلى الأسواق الدولية وتعزيز التوسع العالمي.
- ربط التحديات الملحة عبر مختلف القطاعات الحكومية بحلول مبتكرة من الشركات الناشئة.
- الحد من هجرة العقول من خلال دعم رواد الأعمال الشباب، والنساء، والشركات الناشئة التي تعتمد على العمالة.

المسؤوليات:

- التصديق على إطار عمل تنسيقي وآليات تنفيذه ومتابعته.
- إنشاء وإدارة برامج مشتركة لدعم الشركات الناشئة تجمع بين موارد وخبرات الوزارات المختلفة.
- اقتراح سياسات وقوانين ولوائح لتحقيق الهدف الرئيسي للمجموعة.
- ضمان توافق الأنشطة والمبادرات عبر الهيئات الحكومية المختلفة بما من شأنه تلافي التضارب بين السياسات والتشريعات الصادرة عن الوزارات المختلفة.
- القيام بأي مهام إضافية يُكلف بها رئيس الوزراء.

كذلك أن يكون للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال أمانة فنية يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيسها، وأن تعد المجموعة الوزارية تقريراً دورياً بنتائج أعمالها وتوصياتها وآليات تنفيذها يعرضه رئيسها على رئيس مجلس الوزراء. ونص القرار التأسيسي، على أن تكون رئاسة المجموعة الوزارية لرئيس مجلس الوزراء حال حضوره، ويحضر الاجتماع في هذه الحالة نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير وازرتي الصناعة والنقل، ومحافظ البنك المركزي، ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية.

لقاء موسع مع مجتمع الشركات الناشئة

عقدت الدكتورة رانيا المشاط، رئيس المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، اجتماعًا تشاوريًا ضم نخبة من ممثلي صناديق رأس المال المخاطر، ومكاتب المحاماة والاستشارات القانونية، ومجتمع الشركات الناشئة، والقطاعات الداعمة لريادة الأعمال، والجهات الوطنية المعنية، وذلك من أجل استعراض خارطة طريق عمل المجموعة، والتعرف على مجموعات العمل الفنية التي تم تشكيلها، ومناقشة أهم المقترحات والتحديات التي يتطلبها نمو القطاع من أجل العرض على الاجتماع الثاني للمجموعة الوزارية، بما يدعم جهود الحكومة لدعم بيئة عمل الشركات الناشئة وتشجيع ريادة الأعمال لبناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات، وذلك بحضور الدكتورة جيهان صالح، مستشار رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية.

استعراض خارطة طريق عمل المجموعة، والتعرف على مجموعات العمل الفنية التي تم تشكيلها، ومناقشة أهم المقترحات والتحديات التي يتطلبها نمو القطاع من أجل العرض على الاجتماع الثاني للمجموعة الوزارية، بما يدعم جهود الحكومة لدعم بيئة عمل الشركات الناشئة وتشجيع ريادة الأعمال لبناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات، وذلك بحضور الدكتورة جيهان صالح، مستشار رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية.

تم خلال هذا الاجتماع الإعلان عن ٤ مجموعات عمل والإطار التنظيمي للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال:

صياغة السياسات والأطر التشريعية والتمويل

تنسيق السياسات لدعم احتياجات الشركات الناشئة، ودفع الاستثمار، وخلق بيئة قوية للابتكار.

تنسيق المبادرات والمشروعات الخاصة بالشركات الناشئة

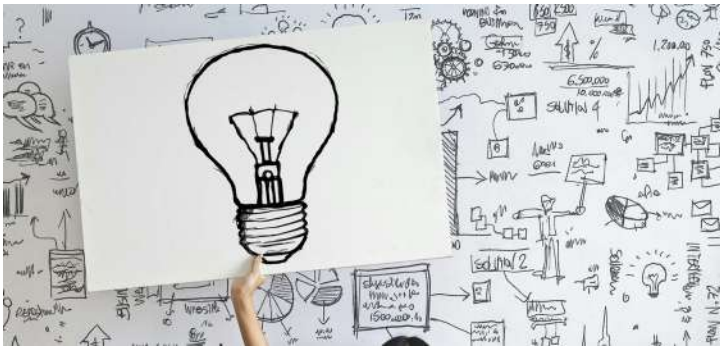
تبسيط جهود الحكومة وتعظيم تأثير الموارد على النظام البيئي لريادة الأعمال.

الوصول إلى الأسواق العالمية مع الاحتفاظ على المواهب

مساعدة الشركات الناشئة على التوسع عالميًا مع الحفاظ على المواهب، وتعزيز تنافسيتها على الساحة الدولية.

ربط الشركات الناشئة بالتحديات التنموية

ربط الشركات الناشئة بالأولويات الوطنية في قطاعات مثل السياحة، والزراعة، والصناعة — ودفع النمو الاقتصادي.





وتتضمن هذه الفرق شخصيات متنوعة من النظام البيئي الواسع لريادة الأعمال في البلاد.

ويضم الإطار التنظيمي للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال، اللجنة الفنية برئاسة مشتركة من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وعضوية وزارات الصناعة، والاستثمار والتجارة الخارجية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتعليم العالي والبحث العلمي، والمالية، والتمويل والتجارة الداخلية، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وهيئة الرقابة المالية، والبنك المركزي، وتختص اللجنة بإعداد الدراسات والمقترحات، واقتراح ومتابعة تنفيذ خطة العمل، والتواصل مع كافة الأطراف ذات الصلة.

الهدف هو خلق بيئة تمكّن الشركات الناشئة من الازدهار والابتكار والتوسع.

في هذا السياق، قامت الأمانة الفنية للمجموعة الوزارية بمراجعة شاملة لأكثر من ٣٥ قانوناً ولائحة تؤثر على الشركات الناشئة في مصر، إلى جانب أفضل الممارسات الدولية.

من بين المقترحات التي تم مناقشتها، كان الاتفاق على تعريف موحد للشركات الناشئة في مصر، وهو ما سيسهم في تبسيط عملية صنع السياسات وتخصيص الموارد. كما تم اقتراح تشجيع الشركات الكبرى على الاستثمار في الشركات الناشئة من خلال نماذج رأس المال الاستثماري المؤسسي، وهي استراتيجية أثبتت نجاحها في الأسواق العالمية. يمكن لهذا النموذج أن يعزز الروابط بين الشركات الناشئة والشركات الكبرى، مما يشجع النمو المشترك.

كما ركز الاجتماع على تعزيز قدرة مصر على أن تصبح مركزاً إقليمياً للشركات الناشئة، من خلال الاستفادة من موقعها الجغرافي،

والبنية التحتية المتنامية، وزيادة تنافسيتها لجذب الاستثمارات من جميع أنحاء إفريقيا. وقد اتفق المشاركون على أن تبسيط إجراءات دخول المستثمرين سيساعد في وضع مصر كوجهة ريادية لريادة الأعمال. كما تم التطرق إلى أهمية دعم الشركات العائلية، التي تعتبر من اللاعبين الرئيسيين في الابتكار والاستثمار العالمي. وتمت دعوة الحكومة إلى إدخال سياسات تشجع نمو الشركات العائلية، مع الاعتراف بدورها الحيوي في دفع التنمية الاقتصادية.

شارك في الاجتماع نخبة من المعنيين بقطاع ريادة الأعمال، الدكتور حسام عثمان، نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وأتامر طه، مستشار وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي للابتكار وريادة الأعمال، ومحمد مدحت، نائب رئيس جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والدكتور سعيد سمير المطري، مدير عام بوزارة المالية، والدكتور مينا فخر، رئيس قسم التطوير المصرفي بالبنك المركزي، علاء مصطفى، عضو مجلس الشيوخ، وإياسر هاشم، الشريك الإداري لمكتب زكي هاشم، وجرجس عبد الشهيد، الشريك الإداري لمكتب الشهيد وشركاه، وهاني السنباطي، مدير عام سوازي فينشرز، وداليا إبراهيم، رئيسة شركة نهضة مصر ومؤسس إديو فينشرز، وعمرو المنسي، مؤسس شركة Event، وعبد الحميد شرارة، مؤسسة رايزاب، وأحمد إيهاب، المدير التنفيذي لشركة انطلاق لدعم ريادة الأعمال، ومحمد عزت، مؤسسة شركة بوسطة، وعمرو العبد، مدير إنديفور، ومحمد نجاتي، شريك مؤسسة بشرقة Exits MENA، وزياد علي، مؤسس مشروع ٢٠٤٣، وأحسان عبد المجيد، المؤسس والشريك التنفيذي لشركة كاميليزر تكنولوجي بالإضافة إلى العديد من المشاركين افتراضياً.

المزيد حول ريادة الأعمال في الصفحات التالية...

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

تعد مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، إحدى المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي، من أهم شركاء التنمية في مصر، حيث تركز بشكل خاص على تمكين القطاع الخاص، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، وتعزيز نمو الشركات الناشئة. من خلال التعاون الاستراتيجي مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، لعبت المؤسسة دورًا رئيسيًا في جذب الاستثمارات المستدامة وتسهيل النمو الاقتصادي.

وفي حديثها عن الشراكة الاستراتيجية، قالت الدكتورة رانيا المشاط: "تعد مؤسسة التمويل الدولية شريكًا حيويًا في جهودنا لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات وآليات التمويل، نحرص على أن تكون الشركات بمختلف أحجامها، بما في ذلك الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، قادرة على الوصول إلى الدعم الذي تحتاجه للنمو والازدهار في سوق عالمي تنافسي".

لقد كانت هذه الشراكة هذا العام محورًا رئيسيًا في موائمة أهداف التنمية في مصر مع المبادرات العالمية الأوسع، مما عزز مكانة البلاد كوجهة رئيسية للاستثمار.

أبرز أنشطة مؤسسة التمويل الدولية في مصر

يوم مؤسسة التمويل الدولية في مصر وتوسيع فرص القطاع الخاص

خلال زيارة السيد/ سيرجيو بيمنتا، نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية، لمصر في ١٢ مايو الماضي، تم عقد فعاليات "يوم مؤسسة التمويل الدولية في مصر"، والذي شهد فعاليات وتوقعات متعددة للمؤسسة مع القطاع الخاص المصري.

منتدى يوم مؤسسة التمويل الدولية في مصر

نظمت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) المنتدى بمشاركة كبار المسؤولين من الحكومة والقطاع الخاص، في إطار تعزيز الجهود لتمكين القطاع الخاص ومناقشة الفرص والتحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري. يعكس هذا المنتدى الشراكة الوثيقة بين جمهورية مصر العربية ومجموعة البنك الدولي والمؤسسات التابعة لها، من خلال إطار شراكة الدولة ٢٠٢٣-٢٠٢٧. حيث تعد مصر من أكبر دول العمليات للمؤسسة المالية الدولية، حيث تبلغ تتجاوز محفظتها ٩ مليارات دولار.

تجدر الإشارة إلى أن محفظة الاستثمارات الجارية بنهاية عام ٢٠٢٤ للمؤسسة في شركات القطاع الخاص تبلغ نحو ٢,٤٨ مليار دولار، تغطي قطاعات مثل الأسواق المالية، الزراعة، الصحة، التعليم، التصنيع، السياحة، التجزئة، البناء، العقارات، البنية التحتية، والطاقة. كما تبلغ محفظة الخدمات الاستشارية ٢٣ مليون دولار، تركز على تطوير القطاع الخاص، الحكومة، تمكين المرأة، تجارة الجملة والتجزئة، وخدمات الاستشارات في مجال الطاقة المتجددة.



نتائج يوم مؤسسة التمويل الدولية

قطاع الصحة

في إطار تعزيز الشراكة طويلة الأمد بين جمهورية مصر العربية ومؤسسة التمويل الدولية، شهدت الدكتوراة رانيا المشاط، توقيع اتفاقية تمويل بين مؤسسة التمويل الدولية .

وقع اتفاقية الخدمات الاستشارية لمنظومة التأمين الصحي الشامل، الدكتور محمد معيط، وزير المالية ورئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، كما وقع اتفاقية التمويل لصالح بنك القاهرة، السيد طارق فايد، رئيس البنك، بينما وقع على الاتفاقيتين من جانب مؤسسة التمويل الدولية، السيد سيرجيو بيمنتا، نائب رئيس المؤسسة لشئون منطقة أفريقيا.

وبموجب الاتفاقية، ستعمل مؤسسة التمويل الدولية، من خلال خبرتها المتراكمة في التعامل مع القطاع الخاص في أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم، على تحليل أنظمة التعاقد مع القطاع الخاص، إجراء استشارات مع المعنيين، تقديم الدعم الفني والاستشارات للتعاقد مع مقدمي الرعاية الصحية الخاصة، وتوفير الدعم الفني للهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، من بين العديد من الأمور الأخرى التي تحقق أهداف المشروع المرجوة.

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

كما شهدت الدكتوراة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، توقيع اتفاقية بين بنك القاهرة ومؤسسة التمويل الدولية، بقيمة ١٠٠ مليون دولار، من بينها ٥٠ مليون دولار لدعم جهود تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المملوكة للقطاع الخاص، مع التركيز على تمويل المشروعات المملوكة لرائدات الأعمال، إلى جانب ٥٠ مليون دولار لتمويل التجارة في إطار برنامج تمويل التجارة العالمية التابع لمؤسسة التمويل الدولية.

ويأتي ذلك تنفيذًا لخطط دعم وتمكين القطاع الخاص، وتعزيز العلاقات مع شركاء التنمية المتعددين والشائعين لاستكشاف المزيد من أدوات التمويل المتاحة لمختلف شركات القطاع الخاص، وتوفير مزيد من أدوات التمويل المباشر وغير المباشر للقطاع الخاص في مصر.

استثمار مؤسسة التمويل الدولية في الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة

شهدت مصر زيادة ملحوظة في أنشطة ريادة الأعمال، خاصة بين قادة الأعمال الشباب الذين يسعون لإيجاد حلول مبتكرة للتحديات التنموية. ومن خلال ذلك، عملت مؤسسة التمويل الدولية على توسيع استثماراتها في الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

تجدر الإشارة إلى أن استثمارات مؤسسة التمويل الدولية متنوعة في العديد من المجالات، أبرزها البنية التحتية المستدامة، الطاقة المتجددة، الخدمات المالية، الأعمال الزراعية، التصنيع، الشركات الناشئة، صناديق الاستثمار، والصحة. ولا تقتصر على الشركات الكبيرة فقط، بل تشمل أيضًا الشركات الناشئة وريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة.

مسار التنمية في العلاقة مع مؤسسة التمويل الدولية

شهد مسار العلاقة مع مؤسسة التمويل الدولية تطورًا ملحوظًا على الرغم من تداعيات جائحة كوفيد-١٩، والحرب الروسية-الأوكرانية، والتحديات الإقليمية والدولية. فقد بلغ إجمالي محفظة استثمارات المؤسسة وتمويلاتها خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣ حوالي ٢,٥ مليار دولار، في حين بلغ حجم الاستثمارات خلال الفترة من يونيو ٢٠٢٣ وحتى مايو من العام الحالي حوالي ٩٠٠ مليون دولار، مما يعكس الزيادة المستمرة في استثمارات مؤسسة التمويل الدولية وتمويلاتها في مصر، وجذب القطاع الخاص المصري للتمويلات والاستثمارات من مختلف شركاء التنمية.

في وقت سابق قادت مؤسسة التمويل الدولية تحالفًا من ٩ بنوك دولية للاستثمار في "مجمع بنبان للطاقة الشمسية" في أسوان.

إضافة إلى ذلك، تُعتبر المؤسسة شريكًا رئيسيًا مع القطاع الخاص في تمويل استثمارات قطاع الطاقة ضمن المنصة الوطنية لبرنامج «نوفا»، محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة، حيث تشارك في تمويل محطة «أبيدوس» للطاقة في أسوان بقدرة ٥٠٠ ميجاوات، ومحطة «أمونت» في منطقة رأس غارب لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بقدرة ٥٠٠ ميجاوات. علاوة على ذلك، شاركت مؤسسة التمويل الدولية في إعداد الملف المصري في مبادرة «الطبيعة، الناس، والمناخ» التابعة لصندوق استثمار المناخ (CIF)، حيث فاز الملف المصري بالمركز الأول على مستوى شمال أفريقيا وأوروبا، ويستفيد من المنح والتمويلات الميسرة التي يقدمها الصندوق لمشروعات المناخ في مصر. وقد توجت هذه الجهود اليوم بتوقيع اتفاقية جديدة للخدمات الاستشارية بين مؤسسة التمويل الدولية وهيئة التأمين الصحي الشامل.

يُعد تمكين رائدات الأعمال من أهم جوانب عمل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في مصر. من خلال برامج مثل برنامج التمويل التجاري العالمي، قامت المؤسسة بتوجيه تمويلات كبيرة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها نساء، مما مكّنهن من الوصول إلى أسواق جديدة وتحسين تنافسيتهن. كجزء من هذا، تم تخصيص ٥٠ مليون دولار من اتفاقية بنك القاهرة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء.

يُعد التركيز الأوسع لمؤسسة التمويل الدولية على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما تلك التي تديرها النساء، متماشياً مع الأهداف الوطنية لمصر لتعزيز الشمولية والتنوع ضمن إطارها الاقتصادي. يتم تعزيز هذه الجهود بشكل أكبر من خلال الخدمات الاستشارية التي تهدف إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على بناء القدرات وتحسين الحوكمة والوصول إلى فرص جديدة من خلال التحول الرقمي.

ورشة عمل للمعنيين لتعريفهم بالخدمات الضمانية التي تقدمها الوكالة لتوسيع نطاق عملها في مصر.

منذ عام ٢٠١٢، غطت MIGA استثمارات تقدر بحوالي ٥٠٠ مليون دولار في السوق المحلي. كما أعلنت التزامها بدعم القطاعات التنموية الحيوية في مصر، أبرزها الطاقة المتجددة والنقل المستدام، بالإضافة إلى بناء الشراكات الناجحة مع القطاع الخاص، خاصة في محطة بنبان للطاقة الشمسية في أسوان.

كما تم إجراء المزيد من المناقشات حول التعاون مع مرفق البنية التحتية العالمي بحضور أعضاء من التحالف المالي العالمي لتحقيق الحياض الصفري.

خلال الاجتماع، استعرضت الوزارة، التعاون بين الحكومة ومرفق البنية التحتية، في إطار العمل المشترك مع مجموعة البنك الدولي، في ٥ مشروعات ذات أولوية، حيث قدم المرفق خدمات استشارية لتطوير برنامج الهيدروجين الأخضر في مصر بطريقة تعزز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا المجال وتدعم فتح الأسواق. كما عزز المرفق الجهود لجذب استثمارات القطاع الخاص في برامج تحلية المياه ودعم مشاركة القطاع الخاص في هذه الأنواع من المشروعات، بالإضافة إلى تقديم خدمات استشارية لتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص (PPP)، خاصة في مشروعات الموانئ الجافة ومراكز اللوجستيات. كما ساهم في تقديم الدعم الفني والخدمات الاستشارية لتحفيز الاستثمار في المشروعات التنموية ذات الأولوية وتوفير بيئة استثمار.

لقد لعبت الوزارة أيضًا دورًا محوريًا في التفاعل مع المنصات الدولية مثل مرفق البنية التحتية العالمي ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف لتعبئة استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الرئيسية. توفر هذه المنصات الدعم الاستشاري والفني للمشاريع البنية التحتية، مثل تحلية المياه والهيدروجين الأخضر، مما يخلق فرصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في المشروعات الكبرى.

في وقت سابق من عام ٢٠٢٤، عقدت الدكتوراة رانيا المشاط، اجتماعات متعددة مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومؤسسة التمويل الدولية حول تلك الموضوعات.

تمت مناقشة الجهود المستمرة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتمويل وتطوير القطاع الخاص في مصر، حيث قدمت الوزارة الشكر لمسؤولي المؤسسة على جهودهم، مؤكدة أن الفترة القادمة ستشهد المزيد من العمل، خاصة في ضوء الخطوات التي تم اتخاذها لتشجيع الاستثمارات وتطوير القطاع الخاص. خلال الاجتماع مع مسؤولي وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف (MIGA)، تم بحث سبل تطوير التعاون مع MIGA لتمكين القطاع الخاص وزيادة مشاركته في تحقيق التنمية، في ضوء رؤية الدولة التنموية التي تهدف إلى زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص في مختلف القطاعات.

أوضح مسؤولو MIGA أن الوكالة تعمل على استثمار الزخم الإيجابي في السوق المصري، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تم تنفيذها. وفي هذا الصدد، تم مناقشة تنظيم



مساهمة مصر في زيادة رأس مال مؤسسة التمويل الدولية

خلال ٢٠٢٤، وافق مجلس النواب المصري على زيادة مساهمة جمهورية مصر العربية في رأس مال مؤسسة التمويل الدولية، أكبر مؤسسة متعددة الأطراف تمويل القطاع الخاص وعضو في مجموعة البنك الدولي، بحصة بلغت ٢٨,٩٤٠ سهمًا، بإجمالي ٢٨,٩ مليون دولار.

ونظرًا لأن مصر تعد واحدة من أكبر الدول العملية لمؤسسة التمويل الدولية، فإنها تستفيد بشكل كبير من استثمارات المؤسسة التي تغطي العديد من القطاعات الحيوية التي تساهم في التنمية المستدامة والتحول الأخضر.

تتوافق هذه الزيادة في رأس المال مع الشراكة طويلة الأمد بين مصر ومجموعة البنك الدولي ومؤسساته. كما تعزز قدرة مؤسسة التمويل الدولية على تقديم التمويل الميسر، والاستثمارات المباشرة، والدعم الفني لشركات القطاع الخاص المصري، وهو أمر أساسي في هدف الحكومة لتحفيز نمو القطاع الخاص وتعزيز الاقتصاد التنافسي.

تستدعي التحديات العالمية، التي تفاقمت بسبب التوترات الجيوسياسية، من المؤسسات الدولية مثل مؤسسة التمويل الدولية توسيع مواردها لدعم البلدان النامية مثل مصر بشكل أفضل. وستتيح مشاركة مصر في زيادة رأس مال مؤسسة التمويل الدولية للدولة الاستفادة بشكل أكبر من استثمارات المؤسسة في قطاعات مثل الطاقة المتجددة، والرعاية الصحية، والتعليم، والزراعة. ومن بين المشاريع البارزة التي تدعمها المؤسسة: محطة بنبان للطاقة الشمسية، والتي تعد واحدة من أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في المنطقة، وبرنامج "نوفي" الخاص بالمشروعات الخضراء.

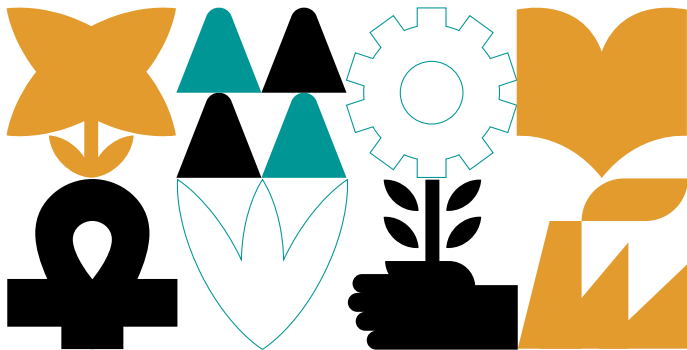
دور مؤسسة التمويل الدولية في دعم الابتكار والنمو المستدام

ساهمت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مشروعات الطاقة المتجددة، والبنية التحتية، والشركات الناشئة، في تعزيز مكانة مصر الريادي في مجال التنمية المستدامة. على سبيل المثال، قادت مؤسسة التمويل الدولية تحالفًا من البنوك الدولية في مشروع محطة بنبان للطاقة الشمسية، أكبر مشروع للطاقة الشمسية في مصر. تُظهر هذه المبادرات الدور الحيوي الذي تلعبه مؤسسة التمويل الدولية في دعم التحول الأخضر في مصر، وضمان حصول الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الطاقة المتجددة على التمويل الذي تحتاجه لتوسيع عملياتها.

من خلال شراكاتها الاستراتيجية مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، كانت مؤسسة التمويل الدولية جزءًا أساسيًا من تمكين القطاع الخاص المصري، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الابتكار من خلال تطوير الشركات الناشئة. مع استمرار مصر في تقديم أجندتها التنموية، ستكون هذه الشراكات أساسية في فتح المزيد من الفرص للنمو الاقتصادي والاستدامة.

العام الماضي، عقدت الدكتورة رانيا المشاط، عدة اجتماعات مع مسؤولي مؤسسة التمويل الدولية، بما في ذلك سارفيش سوري، المدير الإقليمي للبنية التحتية والموارد الطبيعية في أفريقيا، وعدد من المسؤولين الآخرين لتعزيز الشراكة في المستقبل، وكذلك مع شيخ عمر سيل، المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية في شمال أفريقيا والقرن الأفريقي.

كما تناول الاجتماع الدعم الفني المستمر الذي تقدمه مؤسسة التمويل الدولية لقطاع تحلية المياه، في إطار الشراكة التي تم توقيعها العام الماضي بين مؤسسة التمويل الدولية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والصندوق السيادي المصري. تدعم هذه الشراكة التعاون بين القطاعين العام والخاص وتوفر الدعم الفني والاستشاري لتطوير أربع محطات لتحلية مياه البحر، والتي ستوفر ٣٣٥,٠٠٠ متر مكعب من المياه النظيفة يوميًا، مع إمكانية زيادة الإنتاج في المستقبل إلى ٦٥٠,٠٠٠ متر مكعب في محافظة مطروح ومنطقة الساحل الشمالي. يتماشى هذا الجهد مع أهداف الحكومة لضمان توفير المياه النظيفة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.



سياسات دعم استقرار الاقتصاد الكلي وتمكين القطاع الخاص

في إطار لقاءاتها المستمرة مع شركاء التنمية والمؤسسات الدولية لعرض رؤية وأولويات الوزارة خلال الفترة المقبلة، عقدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، اجتماعاً مع السيد جاي كولنز، نائب رئيس مجموعة سيتي بنك الاستثمارية للخدمات المصرفية وأسواق رأس المال، بحضور السيد، خواكين جيه جوجو، العضو المنتدب ورئيس الحلول السيادية العالمية، والسيد/ محمد عبد القادر، العضو المنتدب لسيتي بنك مصر، والسيدة/ حنان سالم، العضو المنتدب رئيس الاستشارات السيادية العالمية، والسيدة/ نانسي توفيق، رئيس الخدمات المصرفية للشركات في مصر.

ناقش الاجتماع الجهود المبذولة لتوطين التنمية المستدامة في المحافظات وزيادة كفاءة الاستثمارات المحلية، بالإضافة إلى الخطط الحكومية المتعلقة بتنفيذ وثيقة ملكية الدولة وإفساح المجال للقطاع الخاص.

من جانب آخر، أكد نائب رئيس مجموعة سيتي بنك الاستثمارية للخدمات المصرفية وأسواق رأس المال، حرص مجموعة سيتي بنك، على تعزيز الشراكة مع الحكومة المصرية لدعم جهود الإصلاح الاقتصادي والهيكل، والمساهمة في الإجراءات التي يتم تنفيذها لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وجذب الاستثمارات الخاصة، ودعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

واستعرض فريق عمل مجموعة سيتي بنك الاستثمارية، الحلول والسياسات التي يمكن العمل عليها مع الحكومة بشأن تحديد أولويات المرحلة المقبلة والسياسات التي يمكن تنفيذها لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، والإدارة الفعالة للمؤسسات المملوكة للدولة، وتمويل التنمية، ودعم التحول في قطاع الطاقة، واستغلال الزخم العالمي حول التحول إلى الطاقة المتجددة.

كما عرض فريق عمل البنك، آليات تسريع وتيرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، وتشجيع الاستثمارات الخضراء، ودفع مزيد من الجهود نحو تطوير بيئة الأعمال، كما أكدوا على أهمية المنصة الوطنية لبرنامج «نؤمّي» لتعزيز الطموح المناخي وتشجيع الاستثمارات الخضراء، ودفع جهود الدولة في مجال التحول الأخضر.

زيارة سيرجيو بيمنتا الثانية لمصر خلال ٢٠٢٤

تزامناً مع جهود الدولة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والتوسع في مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز المرونة الكلية، ودعم القدرة التنافسية الاقتصادية، قام سيرجيو بيمنتا، نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية، بزيارة ثانية لمصر في نوفمبر الماضي. وخلال الزيارة، وقعت المؤسسة مع ٣ شركات قطاع خاص استثمارات بنحو ٦٠٥ مليون دولار، خلال زيارة سيرجيو بيمنتا، نائب رئيس المؤسسة لمصر.

تعزيز السياحة الخضراء

كما وقعت تمويل مُرتبط بالاستدامة بقيمة ١٥٥ مليون دولار لشركة أوراسكوم للتنمية مصر دعماً للسياحة الخضراء في مصر من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العديد من الفنادق في الجونة على ساحل البحر الأحمر.

تعزيز القطاع المالي

بالإضافة إلى تمويل بقيمة ١٥٠ مليون دولار للبنك التجاري الدولي لتعزيز المركز المالي للبنك في ظل التحديات الاقتصادية الحالية، ودعم التزامه بتوسيع نطاق التمويل الموجه للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك مؤسسات الأعمال المملوكة للنساء.

أول سند استدامة في مصر

كما قامت المؤسسة باستثمار ٣٠٠ مليون دولار في سندات الاستدامة، التي يُصدرها البنك العربي الأفريقي الدولي، وهو أول سند للاستدامة في مصر والأكبر من نوعه الصادر عن بنك خاص في أفريقيا.



استراتيجية تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

وخلق بيئة صديقة للمستثمر، وسد الفجوات التنموية عبر مختلف القطاعات. كما قدمت الوزارات والهيئات ملاحظاتها ومساهماتها في مسودة الاستراتيجية، التي ستخضع لمزيد من التحديثات وورش العمل لضمان مشاركة شاملة من جميع الأطراف المعنية.

من جانب آخر عقدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والمهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، اجتماعاً مع بعثة البنك الدولي بقيادة السيد/ ستيفان جيمبرت، المدير الإقليمي للبنك الدولي بمصر واليمن وجيبوتي والوفد المرافق له، وذلك بمقر وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالعاصمة الإدارية الجديدة، لمناقشة موقف تطوير استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (٢٠٢٥ - ٢٠٣٠)، التي يتم إعدادها بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي أحد أهم شركاء التنمية لمصر، وذلك تنفيذاً للتوجيهات الرئاسية وقرارات المجلس الأعلى للاستثمار. وشارك في الاجتماع الدكتورة داليا الهواري نائب الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

استضافت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي اجتماعاً تشاورياً لمناقشة استراتيجية مصر الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر، التي تم إعدادها بالشراكة مع البنك الدولي. وكان هذا الاجتماع خطوة هامة نحو تطوير رؤية استراتيجية لجذب وزيادة الاستثمارات الأجنبية في مصر. وشارك في الجلسة IV وزارة وهيئة وكياناً وطنياً، مثل وزارة المالية، ووزارة الصناعة والتجارة، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

تتوافق هذه الاستراتيجية مع توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي والمجلس الأعلى للاستثمار للتعاون مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي لتعزيز مناخ الاستثمار في مصر.

إن بناء اقتصاد تنافسي قادر على جذب الاستثمارات بعدد من الأهداف الرئيسية للحكومة. وهذه الجهود تهدف ليس فقط إلى تحسين بيئة الاستثمار في مصر، ولكن أيضاً إلى استغلال الإمكانيات الاقتصادية للبلاد لتشجيع القطاع الخاص على لعب دور أكبر في التنمية الوطنية. وشهد الاجتماع مناقشات حول دور البنك الدولي في تطوير التقارير التشخيصية والتوصيات التي تهدف إلى تعزيز قدرة مصر التنافسية،

جهود تمكين القطاع الخاص

وبرزت كشركة رائدة في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية في مصر، حيث تقدم خدمات تمويلية متخصصة لتمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)، ومع التزامها بتقديم خدمات مالية مبتكرة للعملاء غير المؤهلين للتعامل مع البنوك والعملاء التي لا تغطي بالنظرية المناسبة من الخدمات المالية المصرفية.

وقدمت تمويلي خدماتها لأكثر من ٥٠٠ ألف عميل وقامت بمنح تمويلات بنحو ١٧ مليار جنيه مصري منذ إنشائها وحتى نهاية شهر يوليو الماضي، وذلك من خلال شبكة فروع تتكون من ٢٣٠ فرعاً وأكثر من ٣٩٥٠ موظف تمويل منتشرين في أنحاء ٢٤ محافظة، وقد حصلت المرأة على ٤٧٪ من القروض الممنوحة من الشركة، كما حظي عملاء الصعيد والوجه القبلي بأكثر من ٥٠٪ من تلك القروض.

تعزيزاً لرؤية الدولة في جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإفساح المجال للقطاع الخاص لزيادة مساهمته في جهود التنمية، شهدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والمهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، توقيع اتفاقية بيع ١٠٠٪ من أسهم شركة تمويلي للمشروعات متناهية الصغر "تمويلي" وتخارج مساهميتها المؤسسين: شركة إن أي كابيتال القابضة للاستثمار، وشركة أبادي للاستثمار والتنمية - التابعتين لبنك الاستثمار القومي - وشركة البريد للاستثمار، لصالح تحالف من المستثمرين الدوليين يضم صندوق الاستثمار المباشر الإقليمي (SPE Capital) (SPE PEF III)، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) و"تنمية كابيتال فنتشرز" (TCV)، و"بريتش إنترناشونال إنفستمنت" (BII)، وذلك بقيمة تزيد عن ٢,٥ مليار جنيه.

تأسست شركة تمويلي للمشروعات متناهية الصغر في عام ٢٠١٧،

١١



تُمثل خطوة تخارج الجهات الحكومية من شركة تمويلي، لصالح تحالف المستثمرين الدوليين، تطبيقاً عملياً لرؤية الحكومة الهادفة لإفساح المجال للقطاع الخاص، وجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتخارج الدولة من بعض القطاعات، في إطار تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، وتعظيم العائد على الأصول؛ حيث تُمثل شركة تمويلي نموذجاً للاستثمارات الحكومية الناجحة التي استطاعت المساهمة بشكل فعال في تنمية القطاع المالي غير المصرفي، وزيادة نسبة الشمول المالي، وخلق فرص العمل، ودعم جهود التنمية الاقتصادية. **الدكتورة رانيا المشاط.**



١١

«أسست شركة "إن آي كابيتال" وشركاؤها شركة "تمويلي" برؤية تهدف إلى تمكين أصحاب المشاريع متناهية الصغر والصغيرة وتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء مصر. وبعد ٧ سنوات من العمل، حققت الشركة إنجازات بارزة من حيث تقديم تمويلات للمشاريع متناهية الصغر بقيمة حوالي ١٧ مليار جنيه مصري، وخلق وظائف مباشرة وغير مباشرة، وتحقيق عوائد جيدة للمساهمين. إن خروجنا من الشركة هو دليل على الأداء الاستثنائي والتفاني والعمل الجاد لفريق الاستثمار المباشر في شركتنا، وأيضاً على التعاون المثالي مع شركائنا. وأنا واثق من أن "تمويلي" قد أصبحت في وضع ممتاز لتحقيق آفاق أعلى في المستقبل.

محمد متولي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة إن آي كابيتال.



١١

يسعدني أن أشهد نجاح اتمام هذه الصفقة التي بدأ دراستها والتفاوض عليها خلال عملي كالمدير التنفيذي المسؤول عن مساهمات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وإن هذه الصفقة بمثابة دليل قوي على ثقة المؤسسات الدولية في مستقبل نمو الاقتصاد وبيئة الاستثمار في مصر. أهني قيادات وفرق العمل في إن آي كابيتال وأيادي والبريد للاستثمار على بناء وتطوير هذه الشركة الرائدة في مجال الخدمات المالية غير المصرفية، وأهني التحالف الدولي بالاستحواذ عليها وأتمنى لهم كل التوفيق، وأتوقع أن تكون بداية لمزيد من تدفقات الاستثمار المباشر في الاقتصاد الحقيقي وخاصة بعد التطوير الهائل الذي شهذته البنية التحتية والمرافق خلال العشر سنوات الماضية. **المهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية.**



١١

كانت رحلتنا مع شركة تمويل نقطة تحول قوية، ليس فقط بالنسبة لنا، ولكن أيضاً لعدد كبير من الأفراد والشركات متناهية الصغر، هذا ومع تخرجنا من الشركة الآن، إلا أنني أشعر بالفخر بالكيان القوي الذي بنيناه سوياً مع شركائنا إن آي كابيتال والبريد للاستثمار والأثر الإيجابي الاقتصادي والتنموي الذي أحدثناه في قطاع المشروعات متناهية الصغر، ونتطلع لرؤية مزيد من النجاحات لشركة تمويل مع المساهمين الجدد. **السيد أسامة صالح رئيس مجلس إدارة شركة أيادي.**



الميثاق العالمي للأمم المتحدة: دور الوزارة في تعزيز الاستدامة وتمكين القطاع الخاص

الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNG) هو أكبر مبادرة للاستدامة المؤسسية في العالم، حيث يدعو الشركات عالميًا إلى تبني ممارسات مستدامة وتنسيق استراتيجياتها مع المبادئ العالمية في مجالات مثل حقوق الإنسان، والعمل، والبيئة، ومكافحة الفساد. تعمل المبادرة بهدف معالجة التحديات العالمية وتعزيز أهداف التنمية المستدامة. حاليًا، يضم الشبكة أكثر من ١٥,٠٠٠ شركة و ٣٢,٠٠٠ كيان غير تجاري في ١٦٢ دولة.

المشاركة النشطة للوزارة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

في ضوء الشراكة الوثيقة بين مصر والأمم المتحدة، تقوم الوزارة بدور محوري في التعاون مع الميثاق العالمي للأمم المتحدة، خصوصًا في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة.



في مايو ٢٠٢٤، ألقت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، الكلمة الافتتاحية خلال فعاليات المنتدى السنوي الأول للميثاق العالمي للأمم المتحدة، الذي يعقد تحت عنوان "نحو أفريقيا المستدامة"، وتنظمه الشبكة المصرية للميثاق العالمي للأمم المتحدة - UN-GCNE. خلال كلمتها الافتتاحية في المنتدى، أكدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على أهمية التعاون متعدد الأطراف بين الحكومات والشركات الخاصة وشركاء التنمية الدوليين في تحقيق الاستدامة.

تم تنظيم هذا الحدث من قبل الشبكة المصرية للميثاق العالمي للأمم المتحدة بمشاركة عدد من الشخصيات البارزة، مثل الدكتور محمود محيي الدين، المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠؛ السفير كريستيان بيرجر، سفير الاتحاد الأوروبي في مصر؛ تولولوبي لويس تاموكا، مدير البرنامج النول ورئيس العلاقات الحكومية والأفريقية في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة؛ إيلينا بانوفا، المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر؛ أيمن إسماعيل، رئيس مجلس إدارة الشبكة المصرية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة؛ الدكتور خالد العناني، وزير السياحة الأسبق؛ وعدد من الخبراء في مجالات التنمية المستدامة ومسؤولي القطاع الخاص.

منذ أن دشّن الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة السيد/ كوفي عنان عام ١٩٩٩، الميثاق العالمي للأمم المتحدة، وضع أهدافًا طموحة لنشر مبادئ الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، حيث وُعدّ الميثاق أكبر مبادرة عالمية لاستدامة الشركات، حيث يسعى إلى توسيع نطاق الحلول التي تعالج التحديات العالمية. كما يدعو الميثاق مؤسسات القطاع الخاص إلى القيام بممارسات مستدامة من خلال إشراك آلاف الشركات في الجهود التنموية في أكثر من ١٦٠ دولة حول العالم.

تمكين القطاع الخاص

من الركائز الأساسية لتعاون الوزارة مع الميثاق العالمي للأمم المتحدة تركيزها على تمكين القطاع الخاص من تبني الممارسات المستدامة.

أكدت الدكتورة رانيا المشاط، على أهمية التزام الشركات بالمعايير البيئية والاجتماعية والإدارية (ESG)، والتي وصفها بأنها أساسية للشركات للوصول إلى التمويل والأسواق الدولية. وقالت: "الالتزام بالشركات بمعايير ESG يعزز قدرتها على الاستفادة من الاستثمارات الدولية"، مشجعة الشركات على المشاركة الفعالة مع منصة الدعم المالي والفني للقطاع الخاص التابعة للوزارة للتنقل بشكل أفضل بين الفرص المتاحة. المزيد في الفصل السابق.



مسرّعة التمويل المناخي (CFA)

مسرّعة التمويل المناخي (CFA) هي مبادرة تهدف إلى دعم البلدان مثل مصر في تحفيز مشاركة القطاع الخاص للتصدي للتحديات المناخية من خلال مشاريع مبتكرة ومنخفضة الكربون. في مصر، يعمل مسرّع تمويل المناخ بالشراكة مع السفارة البريطانية وحاضنة الأعمال Flat6Labs، ويقدم المساعدة التقنية، والتمويل، وبناء القدرات للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة التي تعمل في القطاعات المتعلقة بالمناخ. تدعم المبادرة تطوير الحلول المستدامة في مجالات مثل الزراعة، والطاقة، وإدارة النفايات، والمساواة بين الجنسين.

في العام الماضي، شهدت الدكتوراة رانيا المشاط، تخرج ٩ شركات ناشئة في إطار المرحلة الثانية من مسرّعة التمويل المناخي CFA، التي يتم تنفيذها بالتعاون بين السفارة البريطانية في مصر، وحاضنة أعمال Flat6Labs، في إطار الشراكة الدولية بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة، والتي تستهدف توفير مساعدات فنية بقيمة ١٠ ملايين جنيه استرليني لـ ١٠ دول لدعم الشركات الناشئة في مجال العمل المناخي.

التركيز على الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة

أحد الأهداف الرئيسية لمسرّعة تمويل المناخ هو تمكين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على تطوير حلول مركزة على المناخ. خلال حفل تخرج الدفعة الثانية من مسرّع تمويل المناخ، التي ضمت تسعة شركات ناشئة مبتكرة، شددت الدكتوراة المشاط على أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في المساهمة في الطموحات المناخية لمصر.

يعد تمكين الشركات الناشئة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص من العوامل الحاسمة في تحفيز الابتكار والتنمية الاقتصادية.

توفر مسرّعة تمويل المناخ (CFA) دعمًا شاملاً للشركات الناشئة من خلال تقديم المساعدة التقنية، والتمويل، والوصول إلى التقنيات المتقدمة. تتيح هذه المقاربة الشاملة للشركات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط تطوير حلول مبتكرة ولكن أيضًا توسيع عملياتها بطرق تساهم مباشرة في تعزيز المرونة المناخية. يغطي البرنامج القطاعات الحيوية مثل الزراعة، والطاقة، والنقل، وإدارة النفايات - القطاعات التي يمكن أن يكون لها أكبر تأثير من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

أثر مسرّعة التمويل المناخي على التحول الأخضر في مصر

تقوم مسرّعة تمويل المناخ بدور حاسم في جهود مصر لتحقيق المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) في إطار اتفاق باريس للمناخ. من خلال تمكين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، يدعم مسرّع تمويل المناخ الاستراتيجية المناخية الأوسع لمصر، التي تشمل المشروعات التي تركز على الانتقال الأخضر، والحد من الانبعاثات، والتكيف مع آثار المناخ.

يتمشى دعم مسرّع تمويل المناخ (CFA) للشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل وثيق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تركز بشكل كبير على بناء اقتصاد تنافسي من خلال الابتكار والاستدامة. وأشارت الدكتوراة رانيا المشاط إلى أن البرامج مثل مسرّع تمويل المناخ تعتبر أمراً بالغ الأهمية في مساعدة مصر على تحقيق أهدافها المناخية من خلال دمج مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الوطنية.

علاوة على ذلك، يعد مسرّع تمويل المناخ مبادرة حيوية لتمكين القطاع الخاص المصري والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من المساهمة بشكل فعال في العمل المناخي. من خلال الدعم المالي والتقني، يساعد مسرّع تمويل المناخ هذه المؤسسات في تطوير حلول مبتكرة تعالج التحديات البيئية الحرجة. تظل الوزارة ملتزمة بضمان أن يلعب القطاع الخاص دورًا محوريًا في رحلة مصر نحو التنمية المستدامة.

الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة: المحركات الرئيسية لمستقبل الاقتصاد المصري

تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة أمراً بالغ الأهمية لنمو الاقتصاد المصري واستراتيجية خلق فرص العمل. على مر السنوات، أولت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي الأولوية لتمكين هذه القطاعات من خلال التعاون الاستراتيجي، وبرامج التمويل المبتكرة، والمبادرات الداعمة الشاملة.

لقد لعبت الوزارة دوراً حيوياً في تعزيز الشراكات التي توفر الدعم اللازم للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، **بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) ووكالة التعاون الإيطالي للتنمية، تمكنت الوزارة من تأمين ٢ مليون يورو لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في مصر.** تهدف هذه المبادرة بشكل خاص إلى تمكين المشروعات التي تقودها النساء والشباب، مما يضمن قدرتها التنافسية واستدامتها في سوق يشهد تحديات. وقد حققت مثل هذه المبادرات خطوات كبيرة في تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من النمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في مصر.

برنامج أورنج كورنرز لدعم ريادة الأعمال

برنامج أورنج كورنرز مصر هو مبادرة تهدف إلى توفير التدريب، والشبكات التجارية، والدعم لرواد الأعمال لبدء وتنمية أعمالهم المبتكرة. تشمل المبادرة برنامجين مستقلين لحاضنات الأعمال - أحدهما في القاهرة والآخر في صعيد مصر (أسيوط) - حيث يقدم كل برنامج دورات تدريبية مكررة لمدة ٦ أشهر لعدد من ١٥ إلى ٢٥ رائد أعمال في كل مرة. يركز التدريب بشكل خاص على الشركات الناشئة في مجالات الزراعة والصناعات الإبداعية ويضمن مشاركة رائدات الأعمال بنسبة لا تقل عن ٥٠%. يتم تنفيذ برنامج أورنج كورنرز من قبل الشركاء المحليين لتنفيذ البرنامج، وهما "كولف" (في القاهرة) و"أوتريتش مصر للاستشارات التنموية" (في صعيد مصر).

من الجدير بالذكر أن الدكتورة إرانيا المشاط وسفير مملكة هولندا في مصر زارا محافظة أسيوط في مارس ٢٠٢٢، حيث شهدت الدكتورة المشاط تخرج دفعة من الشركات الناشئة المستفيدة من البرنامج. كما زارت العديد من المشروعات التنموية التي تم تنفيذها في إطار الشراكات الدولية.



بعد برنامج أورنج كورنرز، أحد أهم البرامج مع شركاء التنمية لدعم رواد الأعمال، حيث يتم تنفيذه بالشراكة بين مصر والحكومة الهولندية، ويهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال في صعيد مصر. البرنامج، الذي شهد تخرج ١٦ شركة ناشئة على مدار ست دورات، من بينها ٢٠ شركة في عام ٢٠٢٠، حيث يقدم البرنامج التدريب الفني والدعم التجاري، مع التركيز بشكل خاص على رائدات الأعمال.

من خلال هذا البرنامج، شهدت الشركات الناشئة نموًا بنسبة ٤٤% في حجم الأعمال، وزيادة بنسبة ٨٠% في الإيرادات.

١١



أورنج كورنرز هي مبادرة من الحكومة الهولندية تهدف إلى دعم شباب رواد الأعمال وتمكينهم من خلق فرص العمل الخاصة بهم، حتى في ظل محدودية الموارد في بعض الأحيان. ويساهم البرنامج في إيجاد فرص عمل للشباب وتحسين مهاراتهم الشخصية في مختلف المجالات، وتحرص هولندا على دعم هذه المبادرة إيماناً منها بدور الشباب في دفع الاقتصاد ومنح الفتيات والسيدات فرصاً متساوية. وبعد برنامج أورنج كورنرز مثلاً للشراكة بين القطاع الخاص المتمثل في بنك الإسكندرية وشركة مدينة مصر، والحكومتين الهولندية والمصرية تحت رعاية وزارة التعاون الدولي في مصر. **السفير بيتر موليم، سفير المملكة الهولندية في مصر.**

سلسلة B.R.I.D.G.E: القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في العمل

أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي سلسلة الحوارات مع القطاع الخاص B.R.I.D.G.E، في إطار جهودها المستمرة لتعميق التعاون بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز بشكل خاص على تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة. تشكل هذه السلسلة منصة رئيسية لإنشاء شركات استراتيجيات تدفع أجندة التنمية الاقتصادية في مصر إلى الأمام.

تطوير رأس المال البشري وتعزيز الابتكار

تركز الحكومة على أربعة مجالات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية من خلال بناء اقتصاد تنافسي وضيق للاستثمار، وتسهيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية، وتعزيز رأس المال البشري، وتعزيز الابتكار والتقدم التكنولوجي، إلى جانب الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية والهيكلية المستمرة.

تشمل هذه الجهود مواومة مبادرات القطاع الخاص مع الاستراتيجيات والرؤى الوطنية، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والتوافق في السياسات، ودعم جهود التنمية من خلال مناهج مبتكرة تضمن مشاركة فعالة للقطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية، وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتنفيذ الشركات الدولية مع شركاء التنمية، وتحديد فرص الاستثمار والفجوات السوقية، ودعم مجالات النمو. وأكدت معالي الدكتورة رانيا المشاط على الدور الحيوي لتدخلات القطاع الخاص في تحقيق التنمية ودعم الأولويات والخطط التنموية الحكومية، مشيرة إلى أن القطاع الخاص يمتلك الموارد المالية والمعرفة والتفكير الابتكاري والكفاءة اللازمة لدفع التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

دفع تمكين الشباب

تعالج سلسلة "بريدج" أيضًا تمكين الشباب، معترفة بأن رواد الأعمال الشباب هم قوة دافعة وراء النمو الاقتصادي في مصر.

تعد فئة الشباب في طليعة خطة العمل الحكومية، حيث تمثل ٥٨% من إجمالي السكان؛ ويعد الاستثمار في الشباب محورًا أساسيًا في خطة الحكومة، حيث يشكلون قاعدة قوية لدفع النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستفادة من طاقاتهم العالية وقدراتهم. وأشارت إلى أن الاستثمارات في قطاع الشباب والرياضة للسنة المالية الحالية قد زادت بنسبة ٢٠% مقارنة بالعام الماضي في مجالات مثل تطوير البنية التحتية، وبناء القدرات، والرياضة من أجل التنمية، والتعليم والتوظيف.

منذ ثلاث سنوات، ناقشنا التحديات التي يواجهها الشباب في منتدى الشباب العالمي، ومنذ ذلك الحين، حققنا تقدمًا كبيرًا، والشراكات بين القطاعين العام والخاص هي إحدى الآليات التي يعمل عليها المبادرة لاتخاذ إجراءات فعالة وتنسيق الجهود بين الكيانات المختلفة والشباب أنفسهم لتحقيق الأثر المطلوب وابتكار حلول تعزز جهود التنمية. **الدكتور كيفين فري، الرئيس التنفيذي لمبادرة Generation Unlimited.**

١١



اللقاء الأول

سلط الاجتماع الأول الضوء على قطاع الشباب والرياضة، مما يعكس اهتمام الحكومة بتطوير هذه المجالات كوسيلة لتعزيز تنمية رأس المال البشري. شارك في الاجتماع كل من: الدكتورة رشا راغب، المدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية للتدريب؛ والدكتور كيفين فري، الرئيس التنفيذي لمبادرة "جيل الأمم المتحدة اللامحدود"؛ والسيد عاطر حنوزة، مدير الوحدة المركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص بوزارة المالية؛ والأستاذ جيرمي هوبكنز، ممثل اليونيسف في مصر؛ بالإضافة إلى ممثلين من وزارة الشباب والرياضة؛ وحوالي ٥٠ ممثلًا من القطاع الخاص من شركات مثل ديكاتلون مصر، منتره، ميتا، SAP، كرافت، شيل، هينكل، وغيرها، وكذلك مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية.

التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة

تناول سلسلة "بريدج" الحاجة المتزايدة لدمج الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في مصر. تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة أمرًا بالغ الأهمية لمصر، حيث تمثل جزءًا كبيرًا من قوة العمل وتلعب دورًا حيويًا في خلق فرص العمل والنمو المستدام. في إطار مبادراتها، أكدت الوزارة على ضرورة خلق المزيد من الفرص للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل والدعم الفني وبرامج الإرشاد.

تماشيا مع هذه الأهداف، تم تصميم اجتماعات "بريدج" لضمان أن يكون للقطاع الخاص دور فعال في المساهمة في جهود التنمية. وقد عملت الوزارة مع شركاء التنمية مثل بنك الاستثمار الأوروبي، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتأمين التمويل لهذه الشركات.

الشركات الاستراتيجية والابتكار

تبرز سلسلة "بريدج" أيضًا أهمية الابتكار في دفع التحول الاقتصادي في مصر. من خلال إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص، تهدف الوزارة إلى تعزيز بيئة مواتية للابتكار، لا سيما في القطاعات مثل التكنولوجيا والطاقة والتصنيع. تتماشى هذه المبادرة مع رؤية مصر ٢٠٣٠ الأوسع، التي تسعى إلى تعزيز التنافسية الصناعية والاستفادة من الابتكار لتحسين الوضع الاقتصادي للبلاد.

اللقاء الثاني

توسيع الفرص التجارية والاستثمارية مع المملكة المتحدة

في النسخة الثانية من سلسلة الحوارات التي تعقدها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع القطاع الخاص تحت عنوان «تعزيز التواصل مع مجتمع الأعمال والأطراف ذات الصلة من أجل الابتكار والتنمية»، B.R.I.D.G.E. استضافت الوزارة ممثلي المؤسسة البريطانية للاستثمار الدولي BII، وهيئة تمويل الصادرات البريطانية والجمعية المصرية البريطانية للأعمال، والغرفة التجارية المصرية البريطانية، بمشاركة نحو ٨٥ ممثلًا من شركات القطاع الخاص والمجالس التصديرية وجمعيات رجال الأعمال، لتعريف شركات القطاع الخاص، بفرص تعزيز التجارة والاستثمار مع المملكة المتحدة وأهم الآليات التمويلية والمبادرات المقدمة من الجهات المشاركة. كما تم خلال الاجتماع عرض أهم المبادرات المقدمة بالمشاركة مع السفارة البريطانية المتعلقة بتعزيز الاقتصاد الأخضر.

توسيع نطاق المعاملات العابرة للحدود وآليات الدعم المالي

سلطت مائدة المباحثات الضوء على الفرص المتاحة لمشاركة القطاع الخاص في تعزيز العلاقات التجارية بين مصر والمملكة المتحدة. وكان أحد العناصر الرئيسية في المناقشة هو عرض البرامج المستهدفة التي تهدف إلى توسيع المعاملات العابرة للحدود وتوفير وصول أسهل إلى التمويل للمشتريين والمصدرين المصريين. ومن بين الأمثلة البارزة لهذه الجهود، توفير التمويل التجاري والتنمية من قبل هيئة تمويل الصادرات البريطانية (UKEF) والمؤسسة البريطانية للاستثمار الدولي (BII).

عرضت UKEF، على وجه الخصوص، منتجات مالية مثل تسهيلات ائتمان المشتريين، وضمانات القروض، وتسهيلات الإقراض المباشر، وضمانات الفواتير والسندات، جميعها مصممة لتحفيز تدفقات التجارة بين مصر والمملكة المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، قدمت BII أدوات مالية متنوعة لدعم المشاريع في القطاعات الرئيسية مثل البنية التحتية، والخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والغذاء والزراعة، وصحة المستهلك.

دور هيئة تمويل الصادرات البريطانية والمؤسسة البريطانية للاستثمار الدولي

خلال الجلسة، أوضح كل من UKEF و BII أدوارهم في دعم القطاع الخاص في مصر. أكدت UKEF على دعمها المالي الواسع للشركات المصدرة، والذي تضمن آليات تمويل طويلة الأجل ميسرة وضمانات سهلت الصادرات وعززت التجارة بين مصر والمملكة المتحدة. وقد تم تطبيق هذه الآليات بنجاح في مشروعات ضخمة مثل مشروع مونوريل القاهرة.

من جانبها، أبرزت BII استثماراتها الطويلة الأمد في مصر، حيث بلغ حجم محفظتها ٨٥٠ مليون دولار عبر أكثر من ٧٠ شركة، مما خلق أكثر من ٩١,٠٠٠ فرصة عمل. وركزت استثماراتها على القطاعات الحيوية مثل البنية التحتية، والخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والزراعة، وصحة المستهلك، وهي جميعها قطاعات أساسية لمرونة مصر الاقتصادية وتنميتها.

غرفة التجارة المصرية البريطانية

تعرف المشاركون أيضًا على دور غرفة التجارة المصرية البريطانية (EBCC) في استكشاف فرص السوق بين مجتمعي الأعمال في البلدين. وتمت مناقشة جهود EBCC لتعزيز العلاقات التجارية وتعزيز الممارسات التجارية المستدامة بين الشركات المصرية والبريطانية، مما يؤكد مجددًا أهمية التعاون الشائ في تعزيز الروابط التجارية.

دفع النمو من خلال ريادة الأعمال

التعاون المصري القطري لتشجيع تمكين الشباب وخلق فرص العمل

عقدت الدكتورة رانيا المشاط اجتماعًا مع السيد طارق بن علي فرج الأنصاري، سفير دولة قطر بالقاهرة، والسيد حسن الملا، الرئيس التنفيذي لمؤسسة صلتك، والسيد فهد السليطي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة التعليم فوق الجميع، وعدد من المسؤولين من الجانبين، للنظر في فرص التعاون لتعزيز تمكين الشباب وريادة الأعمال.

تعكس هذه الشركات التزامًا أوسع ببناء رأس المال البشري وتعزيز ريادة الأعمال كوسيلة لخلق فرص العمل.

تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة التعليم فوق الجميع تأسست عام ٢٠١٢، وتعمل المؤسسة على ضمان تكافؤ الفرص في التعليم وتسخير قوة التعليم الجيد لتحقيق تغيير إيجابي ومستدام وشامل. تهدف المؤسسة إلى بناء حركة عالمية تساهم في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية من خلال التعليم الجيد وغيره من المبادرات والبرامج لضمان جودة التعليم الشامل والمنصف، وذلك في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، فإن مؤسسة صلتك هي مؤسسة تنموية اجتماعية دولية غير ربحية وغير حكومية، مقرها قطر، تم إطلاقها في عام ٢٠٠٨، تعمل على تعزيز قدرة الشباب على الوصول إلى فرص العمل وتنمية المشاريع من خلال حلول مبتكرة وريادة الأعمال.

مبادرة تعزيز الابتكار والمشورة للمشروعات الريادية EinA

في مجال ريادة الأعمال تتجاوز مشاركات وأنشطة الوزارة السياق المحلي، حيث ألفت الدكتورة رانيا المشاط، الكلمة الافتتاحية في ورشة العمل الإقليمية حول تبادل الخبرات في مجال تشجيع ريادة الأعمال، التي نظمها البنك الأفريقي للتنمية في إطار مبادرة تعزيز ريادة الأعمال والابتكار والاستشارات، التي كان البنك قد أطلقها عام 2019 من خلال مكتبه الإقليمي لمنطقة شمال أفريقيا لدعم القطاع في مصر وتونس والمغرب.

جدير بالذكر أن مبادرة البنك الأفريقي للتنمية EinA تعمل على توجيه السياسات العامة لتعزيز ريادة الأعمال ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين عملية تصميم البرامج الداعمة لتلك الشركات، وتطوير حلول مبتكرة لمعالجة التحديات التي تحول دون تمكين الشركات من التوسع وتحقيق الاستدامة.

تطوير شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار Egypt Ventures

تعد شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار، أول شركة رأسمال مخاطر بمشاركة حكومية، حيث تعمل على توجيه الاستثمارات من خلاله إلى مسرعات الأعمال وشركات رأس المال المخاطر للشركات الناشئة في المراحل المبكرة والنمو؛ كنموذج يجمع بين رأس المال الحكومي واستثمارات شركاء التنمية وتفكير القطاع الخاص، حيث يهدف إلى تطوير وتعزيز ثقافة الشركات الناشئة في الاقتصاد المصري، وتحفيز تطوير بيئة ريادة الأعمال، وبناء القدرة التنافسية للاقتصاد، مما يدفع نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومنذ تأسيسها، استثمرت شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار أكثر من ٣٨٣.٥ مليون جنيه في أكثر من ٢٠٥ شركات ناشئة؛ منها ٢٢٢.٢ مليون جنيه استثمارات مباشرة و ١٦٦.٣ مليون جنيه استثمارات غير مباشرة، كما تستثمر شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار في ٣ مسرعات أعمال تعمل بدورها على دعم الشركات الناشئة في مختلف القطاعات وهي مسرعة الأعمال «Falak Startups»، وكذلك «Flat-6 Labs»، بالإضافة إلى «Fintech EFG EV».

العام الماضي، التقت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الدكتور أيمن إسماعيل، رئيس مجلس إدارة شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار Egypt Ventures، بحضور السيد/ محمد متولي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة إن أي كابيتال، والسيد/ حازم كامل، الرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمار لشركة إن أي كابيتال، حيث شهد الاجتماع مناقشة جهود تطوير شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار، التي تعد أول شركة رأسمال مخاطر برأس مال حكومي، في إطار اهتمام الدولة بهذا القطاع الحيوي نظرًا لدوره في دعم التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل، وتشجيع الحلول المبتكرة لتحديات التنمية.

تلعب إيجيبت فينتشرز دورًا رئيسيًا في دعم مشهد ريادة الأعمال في مصر وخلق الاستثمارات في الشركات الناشئة، مما يساعدها على النمو والتوسع محليًا وإقليميًا. أوضحت معاليها أنه منذ عام ٢٠١٧، شجعت إيجيبت فينتشرز الاستثمار في الشركات الناشئة عبر العديد من القطاعات بشكل مباشر وغير مباشر، بالإضافة إلى المساهمة في مسرعات الأعمال والحاضنات التكنولوجية، مما ساهم في تطوير وتمكين العديد من الشركات الناشئة.

وتولي الحكومة اهتمامًا كبيرًا بهذا القطاع نظرًا لدوره الحيوي في تعزيز الابتكار واقتصاد المعرفة، وتوفير حلول للتحديات الاقتصادية في مختلف القطاعات. لذلك، تم تشكيل المجموعة الوزارية لريادة الأعمال بهدف تعزيز قدرات الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع قائم على التنافسية والمعرفة والمساهمة في خلق فرص عمل لائقة، كما تمت مناقشته سابقًا.

فريق الأمم المتحدة المشترك للتكنولوجيا والابتكار في مصر (JTDI)

في إطار تنفيذ مقترحات وأفكار المشروعات، للورشة الثانية ضمن المبادرة المشتركة بين الحكومة وفريق الأمم المتحدة العامل في مجال التكنولوجيا والابتكار (JTDI)، والتي عقدت في نوفمبر الماضي، عقدت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي اجتماعًا بحضور ممثلين من وزارات النقل، الموارد المائية والري، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، ورجال الأعمال، والأكاديميين.

خلال الاجتماع، تم تقسيم المشاركين إلى أربع مجموعات عمل لدراسة وبحث المشاريع المقترحة في مجالات الزراعة، والنقل، والطاقة، والري، في إطار الجهود المشتركة مع الأمم المتحدة لتحديد الأفكار والمشروعات التي تعزز الابتكار وجهود التحول الرقمي، في ضوء الدور الذي تلعبه وزارة التعاون الدولي في التنسيق بين الجهات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء التنمويين لتلبية متطلبات التنمية وتعزيز الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. من المتوقع أن يتم الانتهاء من أوراق المفاهيم لهذه المشاريع بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٤.

يشمل فريق JTDI وكالات ومؤسسات معنية بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تعزيز أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، والبنك الدولي، وغيرها.

لجنة ريادة الأعمال بغرفة التجارة الأمريكية

في سياق متصل، شاركت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في الفعالية التي نظمتها غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة للإعلان عن التشكيل الجديد للجنة ريادة الأعمال والابتكار التابعة للغرفة، وذلك بحضور الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، والسيد/ عمرو العبد، مستشار رئيس مجلس الوزراء لريادة الأعمال، وغيرهم من ممثلي مجتمع الشركات الناشئة وريادة الأعمال.

وخلال كلمتها، أشارت الدكتورة رانيا المشاط، إلى جهود الغرفة التجارية الأمريكية في إطلاق المبادرات المختلفة التي تهدف إلى دفع جهود التنمية من خلال النقاشات الفعالة التي تعزز عملية صنع القرار في مصر، وذلك من خلال اللجان المتخصصة مثل لجنة البنوك، أو البعثات مثل بعثة "طرق الأبواب" التي تنظمها غرفة التجارة الأمريكية سنويًا في الولايات المتحدة من الأدوات الفعالة للغاية، ليس فقط في نقل رسالة مصر للعالم، ولكن أيضًا في بناء شبكة من الروابط بين الشركات المصرية والدولية، وبين هذه الشركات والحكومة، فضلًا عن المساهمة في خلق فرص جديدة للشركات المصرية.

يعد التمويل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه ريادة الأعمال في مصر. على الرغم من الدعم الكبير الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والبنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، إلا أن هناك حاجة إلى تحسين آليات التمويل المتاحة وتوفير المزيد من الفرص للشركات الناشئة. تظهر الأموال التي تستثمرها هذه المؤسسات في مصر مستوى عالٍ من الثقة في الفرص التي يوفرها السوق المصري. ومع ذلك، يجب أن نكون في نفس الوقت على دراية بالمنافسة الشديدة في المنطقة، ونحتاج إلى إيجاد طرق مبتكرة للاحتفاظ المواهب الوطنية والدولية، وضمان استمرار تدفق الاستثمارات.



قمة رايـز أب ٢٠٢٤

تعد قمة رايـز أب منصة رائدة لريادة الأعمال في مصر، حيث تجمع رواد الأعمال والشركات الناشئة والمستثمرين وصناع السياسات من جميع أنحاء المنطقة والعالم. منذ إنشائها في عام ٢٠١٣، أصبحت رايـز أب مركزاً لربط النظام البيئي لريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). يستضيف الحدث مجموعة متنوعة من ورش العمل وجلسات المتحدثين وفرص التواصل التي تهدف إلى تعزيز التعاون والابتكار والنمو داخل مجتمع الأعمال.

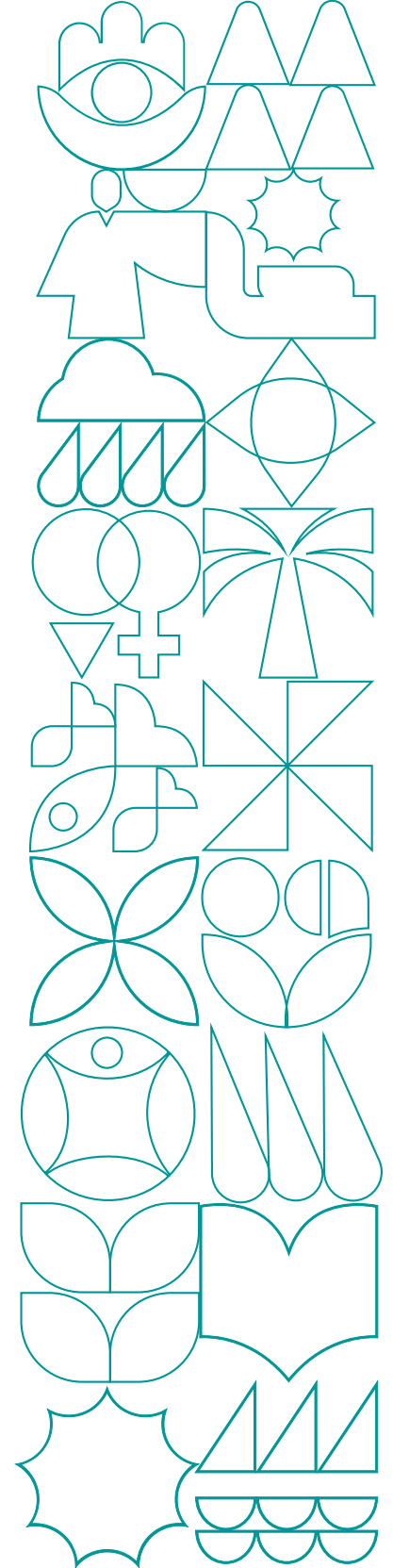
على مر السنوات، كانت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي داعماً ثابتاً لقمة رايـز أب. لعبت الوزارة دوراً أساسياً في مواكبة أهداف القمة مع استراتيجيات التنمية الأوسع نطاقاً في مصر، مثل رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تؤكد على أهمية تعزيز ريادة الأعمال والابتكار كمحركات رئيسية للنمو الاقتصادي.

وشاركت الدكتورة رانيا المشاط، في الجلسة النقاشية التي عُقدت ضمن فعاليات الدورة الحادية عشر من قمة «رايـز أب» للشركات الناشئة، و بالمتحف المصري الكبير، بحضور رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، حيث تحدثت في جلسة إلى جانب الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والدكتور أشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة، والسيد/ حسام هيبه، رئيس الهيئة العامة للاستثمار، وبمشاركة مؤسسي رايـز أب، وشركة انطلاق لدعم ريادة الأعمال، ولغيف من المستثمرين، وصناديق الاستثمار، وشركاء التنمية، والمعنيين بمنظومة الشركات الناشئة وريادة الأعمال في مصر. وتأتي مشاركة وزيرة التعاون الدولي، للسنة الثالثة على التوالي، في إطار الاهتمام الحكومي بدعم قطاع ريادة الأعمال والشركات الناشئة في مصر.

وأكدت وزيرة التعاون الدولي، أنه رغم التحديات إلا أن هناك شعور بالتفاؤل يحيط ببيئة الاستثمار في الشركات الناشئة في مصر، في ظل الفرص الكبيرة المتاحة، مؤكدة على الدعم الحكومي الكبير للشركات الناشئة وريادة الأعمال الذي يتمثل في العديد من المحاور من بينها وحدة دعم الشركات الناشئة بمجلس الوزراء، ومنصة «حافز» لدعم المالي والفني للقطاع الخاص التي أطلقتها الوزارة.

واستعرضت دور الوزارة بالتعاون مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لتشجيع القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الشركات الناشئة وريادة الأعمال من خلال إتاحة التمويلات التنموية الميسرة، والاستثمارات المباشرة، فضلاً عن الدعم الفني والاستشارات.







الجزء الخامس

دفع التحول نحو الاقتصاد الأخضر والشامل والرقمي

المقدمة

وتعمل مصر على اللحاق بركب هذا التحول، ولذلك تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على تعزيز الجهود للتحول نحو اقتصاد أخضر، ومرن، وشامل، ورقمي.

تعكس هذه الجهود التزام مصر بتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠، بما يتماشى مع الأطر الدولية مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) وأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣.

مع تصاعد التحديات العالمية المتعلقة بتغير المناخ، وعدم المساواة الاجتماعية، وثورة التحول الرقمي، يعيد المجتمع الدولي التفكير في نماذج التنمية لبناء اقتصادات أكثر استدامة ومرونة.



تعزيز التحول الأخضر

تعد الاستدامة وحماية البيئة من الركائز الأساسية في أجندة مصر التنموية.

وقد أولت الوزارة أولوية كبيرة للتحول الأخضر من خلال دمج الاستدامة البيئية في منظومة التخطيط، وقد قدمت الحكومة العديد من المبادرات التي تهدف إلى تقليص البصمة الكربونية للبلاد، مثل زيادة خطوط مترو القاهرة، وتوسيع خيارات النقل المختلفة للتنقل، وتعزيز كفاءة الطاقة، وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

في هذا السياق، يتم التركيز بشكل خاص على القطاعات الرئيسية مثل الأمن الغذائي، الزراعة، الموارد المائية، الطاقة، النقل المستدام، وإدارة النفايات.



على الصعيد العالمي...

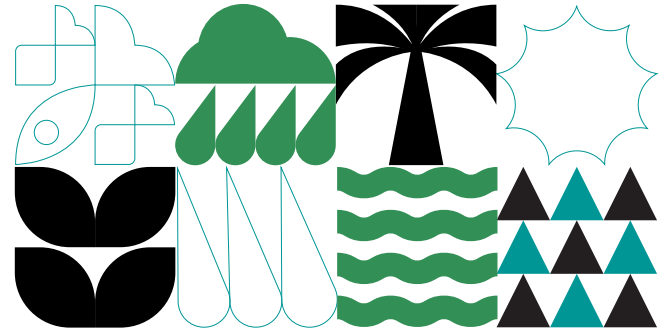
تأثرت جميع الدول بلا شك بالظروف والتحديات المحيطة، سواء بسبب جائحة كوفيد-١٩ وآثارها، أو التحديات الجيوسياسية، فضلاً عن أزمات سلاسل الإمداد وارتفاع الأسعار.

كانت هذه الأزمات لها تأثير أكبر على الاقتصادات النامية والناشئة التي شهدت تدفقاً لراس المال نحو الأسواق المتقدمة، وتراجعاً في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما تسبب في العديد من التحديات الاقتصادية. فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها مصر، فإننا نواجه هذه التحديات من خلال العديد من التدابير، سواء على مستوى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي أو الإصلاحات الهيكلية.

كما تم شرحه في الجزء السابق، فإن الوزارة، بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية، تتعاون مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، للمضي قدماً في الإصلاحات الهيكلية من خلال برامج لدعم الموازنة وتمويل سياسات التنمية، استناداً إلى ثلاثة محاور رئيسية: الاستمرار في تحقيق الاستقرار المالي الكلي، تحسين بيئة الأعمال وزيادة تنافسية الاقتصاد، ودعم الانتقال الأخضر.

وفقاً لتقرير التنمية المستدامة السنوي (SDR)، "في المتوسط، فقط ١٦% من أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح لتحقيقها عالمياً بحلول عام ٢٠٣٠، بينما تظهر الـ ٨٤% المتبقية تقدماً محدوداً أو تراجعاً في التقدم"، مضيفاً أن دول مجموعة البريكس+ بما في ذلك مصر تحقق تقدماً كبيراً، رغم التحديات. كما يوضح تقرير SDR لعام ٢٠٢٤ أن التنمية المستدامة لا تزال تمثل تحدياً استثمارياً طويل الأجل، مؤكداً على ضرورة إصلاح النظام المالي العالمي ودفع المزيد من التعددية.

"للبقاء على المسار الصحيح لتحقيق صفر صافي، يتطلب الأمر ٢.٥ تريليون دولار إضافية من أجل انتقال الطاقة في العالم النامي. ولن يحدث ذلك إلا إذا تعاون القطاعان الخاص والعام معاً." مغالي الدكتور رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي في المملكة العربية السعودية.



المرونة

تتمثل إحدى الجوانب الحاسمة في أهدافنا التنموية في دعم المواطنين، والاستثمار في رأس المال البشري، وحماية المجتمعات الضعيفة.

تركز أجندة الوزارة للمرونة على النمو الشامل، خصوصًا في المناطق النائية مثل صعيد مصر والمناطق الريفية.

وتهدف المشروعات تحت المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، إلى تحسين البنية التحتية، وتوفير الخدمات، وفتح فرص العمل في المجتمعات المهمشة. ومن خلال خلق فرص عمل وتحسين مستويات المعيشة في هذه المناطق، لا تساهم المبادرة في تقليص الفوارق الإقليمية فحسب، بل تعزز أيضًا مرونة الاقتصاد المصري بشكل عام.

علاوة على ذلك، يشمل ذلك تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة، والشباب، والنساء، بالإضافة إلى الاستثمار في التعليم وقطاع الصحة.

إحدى الاستراتيجيات الرئيسية للوزارة هي تعزيز مشاركة النساء في قوة العمل، وهي مكون حيوي للنمو الشامل.

من خلال مبادرات مثل "محفز سد الفجوة بين الجنسين" الذي تم تطويره بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، تهدف مصر إلى زيادة مشاركة النساء في قوة العمل وتحقيق المساواة بين الجنسين في المناصب القيادية. علاوة على ذلك، تتماشى الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ مع هدف الوزارة الأوسع في خلق سوق عمل شامل ومتعدد.

تمكين الشباب هو ركن آخر من أركان السياسات الشاملة للوزارة.

تقدم البرامج التي تركز على التعليم، والتدريب المهني، وريادة الأعمال، للشباب المصري الأدوات اللازمة للمشاركة في الاقتصاد، مما يعزز التطور الاجتماعي ويقلل من البطالة. تتماشى هذه الجهود مع المبادرات الأوسع لحماية الاجتماعية في مصر، والتي تشمل توسيع الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم، خاصة في المناطق الريفية.

التحول الرقمي

في عالمنا المترابط اليوم، يُعد التحول الرقمي عنصرًا أساسيًا في أي استراتيجية تنموية شاملة.

إلى ذلك، تركز رؤية مصر على تطوير الخدمات الحكومية، وتعزيز الابتكار، وبناء البنية التحتية اللازمة لاقتصاد رقمي مزدهر.

غالبًا ما ينمو هذا من خلال منظومة ريادة الأعمال وتشجيع التكنولوجيا والابتكار، التي يقودها الشباب المصري، ومن خلال الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية، توفر الحكومة حاضنات أعمال، وفرص تمويل، وبرامج تدريبية للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز ريادة الأعمال الرقمية.

ويشمل ذلك أيضًا الشمول الرقمي، مثل توسيع الوصول إلى الإنترنت، وبرامج محو الأمية الرقمية، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة؛ مما يضمن أن التحول الرقمي لا يزيد من تفاقم عدم المساواة القائمة.

بشكل عام...

من خلال التخطيط الاستراتيجي، والتعاون الدولي، وأطر السياسات القوية، تضع مصر نفسها في موقع الريادة الإقليمية لتحقيق النمو المستدام والشامل، مما يُعد نموذجًا للاقتصادات الناشئة الأخرى.

إن الرحلة نحو اقتصاد رقمي أكثر خضرة ومرونة وشمولية تمثل تحديًا ولكنها ضرورية لضمان مستقبل مستدام للبلاد.

يتناول هذا الجزء الجهود التي تم بذلها خلال العام فيما يتعلق بالاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية، والتطورات في منصة البلاد لنظام ترابط المياه والطعام والطاقة «نؤفي»، وحياة كريمة، بالإضافة إلى العديد من المشروعات التنموية.



الفصل الأول: الاستثمار في رأس المال البشري: المواطن محور الاهتمام لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

تحسين مستويات المعيشة



إن الاهتمام برأس المال البشري يعد العامل الأساسي لتعزيز قدرة أي دولة على تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

وتضع الحكومة التنمية البشرية من بين المحاور الرئيسية في برنامجها، من خلال الاستثمارات الاستراتيجية في التعليم، والصحة، وتطوير المهارات، لتحقيق رؤية التنمية المستدامة (SDS ٢٠٣٠).

وتعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على دفع هذه الجهود باعتبار رأس المال البشري هو القوة المحركة للتنمية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والقدرة على التكيف في مواجهة التحديات العالمية.

من خلال اعتماد نهج تنموي يركز على الإنسان، تعمل مصر بشكل فعال على تعزيز قدرة سكانها، خاصة الشباب والنساء، وضمان أن يساهم جميع المواطنين في الاستفادة من التقدم الوطني.

الأمن الغذائي



لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون الأمن الغذائي، لذلك يركز الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة: على القضاء على الجوع.

تلتزم حكومة مصر بالعمل على ضمان الأمن الغذائي والتوسع في المشروعات التي تعزز الاكتفاء الذاتي في المحافظات المختلفة، ولذا فقد قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالعديد من الخطوات في هذا الصدد.

في يناير، وافق مجلس النواب على ٣ اتفاقيات بشأن تطوير سعات تخزين صوامع القمح، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٢٤ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الموافقة على مسودة اتفاقية "منحة بحد أقصى عالمي يبلغ ٥٦.٧ مليون يورو لتطوير سعات تخزين صوامع القمح من الوكالة الفرنسية للتنمية؛ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الموافقة على اكتتاب جمهورية مصر العربية في التجديد السادس عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي بقيمة ٢ مليون دولار، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الموافقة على خطابات "تعديل بعض الاتفاقيات مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بشأن التخلي عن اليبور LIBOR كسعر فائدة مرجعي واستبداله بالسوف

برنامج الأغذية العالمي

لقد عززت التحديات العالمية الحاجة إلى توسيع جهود الأمن الغذائي والمائي والطاقة لمواجهة الصدمات الطارئة، حيث أظهرت جائحة كوفيد-١٩ الحاجة الملحة للاعتناء بشكل أكبر بالقطاع الزراعي. يتجسد ذلك في الشراكة مع برنامج الأغذية العالمي (WFP) في مشروعات تغيير المناخ، حيث يؤدي النهج الناجح المتبع إلى زيادة المساحة الزراعية، واستخدام أساليب الري الحديثة، وتوفير الطاقة النظيفة والمتجددة، وتقديم الدعم الفني للمزارعين، وهو برنامج متكامل بدعم من برنامج الأغذية العالمي ووزارة الزراعة.

تمتد الشراكة بين مصر وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) لأكثر من ٥٠ عامًا، لدعم برامج التنمية المستدامة، وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية، وتوفير الأمن الغذائي للفئات الأكثر ضعفًا. يبلغ إجمالي محفظة التعاون الحالية بين مصر وبرنامج الأغذية العالمي ٥٨٦ مليون دولار، يتم من خلالها تنفيذ العديد من المشروعات، أبرزها مشروع تحقيق التنمية الزراعية والريفية في صعيد مصر، حيث نفذ البرنامج مشروعات في ٦٣ قرية في ٥ محافظات خلال مرحلته الأولى.



خلال العام الماضي، التقت الدكتورة رانيا المشاط، السيدة/ سيندي ماكين، المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، والسيدة/ رانيا دقش، مساعد المدير التنفيذي للبرنامج، ورئيسة الشراكات وتعبئة الموارد.

تضم المحفظة المشتركة مع برنامج الأغذية العالمي العديد من المشروعات، من بينها مشروع تطوير قرية البغدادي بالأقصر، التي تعتبر واحدة من بين ٦٣ قرية في المحافظة استفادت من البرامج المطبقة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، لتحقيق التنمية الزراعية والريفية، فضلاً عن التعاون مع البرنامج في إطار مركز الأقصر للابتكار وتبادل المعرفة، الذي دشنته البرنامج بالأقصر ليكون الأول من نوعه في أفريقيا، ويدخل ضمن مبادرة مراكز التميز التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، والتي تعتبر منصات لتحقيق الأمن الغذائي ومعالجة سوء التغذية بين البلدان النامية من خلال تبادل المعرفة والخبرات.

منظمة الأغذية والزراعة (فاو)

البرنامج القطري الجديد

في وقت سابق من هذا العام، وفي إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة بين مصر والأمم المتحدة ٢٠٢٧-٢٠٢٣ (UNSDCF)، وبما يتماشى مع التولويات الوطنية ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجيات القطاعية والمبادرات الرئاسية، شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، والسيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، توقيع البرنامج القطري الجديد بين مصر ومنظمة الأغذية والزراعة. تم التوقيع من قبل السيد/ السيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي آنذاك، والدكتور عبد الحكيم الواعر، مساعد المدير العام للمنظمة، والممثل الإقليمي لمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بحضور الدكتورة رانيا المشاط.

تم إعداد برنامج الإطار الجديد لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في مصر استنادًا إلى إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة القطري لمصر ٢٠٢٣-٢٠٢٧، والذي أعدته المنظمة بمشاركة وزارة التعاون الدولي والكيانات ذات الصلة.

ويتماشى برنامج الفاو في مصر مع رؤية مصر للتنمية ٢٠٣٠، والمبادرات والاستراتيجيات القطاعية، وخطط العمل الوطنية، وخطة العمل للتنمية الزراعية. التنمية المستدامة ٢٠٣٠، الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠، والمساهمات المحددة وطنياً (NDCs)، فضلاً عن منصة الدولة لبرنامج نوفي (ترابط مشروعات المياه والغذاء والطاقة)، واستراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠، ومبادرة "الحياة الكريمة"، وغيرها من الاستراتيجيات والخطط ذات الصلة.

يسترشد برنامج الفاو القطري الجديد بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، لا سيما الهدف الأول: القضاء على الفقر، والهدف الثاني: القضاء على الجوع، والهدف العاشر: تقليل أوجه عدم المساواة. تمتد تدخلات البرنامج عبر جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، في إطار أهداف الفاو الأربعة، وهي (حياة أفضل، بيئة أفضل، تغذية أفضل، إنتاج أفضل).

ركائز البرنامج القطري الجديد

تتوافق أهداف البرنامج الجديد مع إطار الشراكة مع الأمم المتحدة.

تم إعداد البرنامج الإطار الجديد لمنظمة «الفاو» في مصر استنادًا إلى الإطار الاستراتيجي للشراكة مع الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة ٢٠٢٣-٢٠٢٧، الذي أعدته المنظمة بمشاركة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والأطراف ذات الصلة. وتتكامل أهداف البرنامج الجديد مع إطار الشراكة مع الأمم المتحدة؛ وفي إطار **المحور الأول** من محاور التعاون مع الأمم المتحدة: الاستثمار في رأس المال البشري، فإن البرنامج القطري لمنظمة «الفاو» يستهدف دعم الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأطراف الفاعلة، من أجل ضمان وضع سياسات وإعداد استراتيجيات لمتابعة الجهود الوطنية لتحويل النظم الغذائية في مصر، وكذلك تحسين مؤاتمة أنظمة الرقابة على الأغذية والصحة النباتية في مصر مع المعايير الدولية.

وفي إطار **المحور الثاني** من التعاون مع الأمم المتحدة: التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، فإن البرنامج القطري للتعاون مع منظمة «الفاو»، يستهدف إنشاء ودعم المؤسسات المدرة للدخل من أجل توفير فرص عمل مستدامة للرجال والنساء والفتيات والشباب الذي يعانون من البطالة في المناطق الريفية والحد من الخسائر في الأغذية، إلى جانب تعزيز قدرة الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة الوطنية وغيرها ضمن أنظمة غذائية زراعية منتقاة من خلال إقامة شراكات فعالة بين القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المحلي، فضلاً عن تعزيز الابتكار والبحث والتطوير والرقمنة واستغلالها ودعمها بشكل فعال من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك الخدمات المراعية للنوع الاجتماعي والبرامج والآليات الشاملة.

بينما في إطار **المحور الثالث** المتعلق باستدامة الموارد الطبيعية والبيئية، يستهدف البرنامج الجديد مع منظمة «الفاو»، تحسين إدارة الأراضي والمياه والأسمدة والمبيدات الحشرية، والمدخلات الزراعية الأخرى، ومياه الصرف الصحي، والمخلفات الزراعية الغذائية، وجعلها أكثر ابتكارًا واعتمادًا على التكنولوجيا، بحيث يصبح الإنتاج الزراعي متمتعًا بالكفاءة وأكثر استدامة ومدّرًا للدخل من خلال المقارسات الزراعية الشاملة الجيدة، بالإضافة إلى تعزيز القدرات والنظم من أجل التأهب والإنذار المبكر والاكتشاف المبكر، والاستجابة، وتكثيف الخدمات العامة والمجتمعات والجهات الاقتصادية والمالية الفاعلة للحد من آثار مخاطر المناخ والكوارث والصدمات.

كما يستهدف هذا المحور تسريع الانتقال العادل والشامل إلى الاقتصاد المستدام بيئيًا وإيجاد الوظائف مع التركيز على كفاءة الموارد وحلول الطاقة المستدامة، والتنوع البيولوجي وإدارة النفايات، مع دعم تحويلات اسوق، والاستعانة بالآليات المالية المناسبة والتحول الرقمي، والاطر التنظيمية والمؤسسية المحسنة.

تطوير الثروة الحيوانية في ظل تغير المناخ

شهدت الدكتورة رانيا المشاط توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) لتطوير الثروة الحيوانية ومعالجة تأثيرات تغير المناخ.

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز قطاع الثروة الحيوانية في مصر من خلال زيادة إنتاج الألبان واللحوم، وتحسين صحة الحيوانات، والتكيف مع تغير المناخ. يمول المشروع من خلال منحة بقيمة ٤ مليون يورو من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، وسيتم تنفيذه في محافظتي البحيرة وأسيوط، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والاستراتيجيات الوطنية الأخرى.

الشراكة مع المملكة المتحدة في مجال الأمن الغذائي

ويهدف المشروع إلى تحسين خصوبة التربة، وخفض الاعتماد على واردات القمح بنسبة ٢٠-٢٥٪، وتعزيز مرونة إنتاج القمح المحلي تجاه تقلبات الأسعار العالمية. كما تركز هذه المبادرة على التخفيف من آثار تغير المناخ، لا سيما من خلال تحسين ممارسات الأسمدة والشراكات مع الشركات الزراعية.

وقال السيد/ علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، إننا نتطلع إلى شراكة استراتيجية مع بريطانيا في مجال الأمن الغذائي المستدام بما في ذلك تبادل الخبرات الفنية والبحث العلمي الزراعي، وكذلك تعزيز الإنتاج المحلي من القمح والزراعة المستدامة في مصر. وأشار فاروق إلى أن مجالات التعاون مع الجانب البريطاني تشمل أيضا التعاون في مجال رفع خصوبة التربة وزيادة إنتاجيتها الزراعية والاستخدام المُرشَد للأسمدة خاصة النيتروجينية لدى صغار المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة وكذلك التعاون في مجال الأمن الغذائي المستدام خاصة في محصول القمح.

تجسد هذه المبادرة التزام الحكومة بالممارسات الزراعية المستدامة وتعبئة الشراكات من أجل التنمية. من خلال تعزيز التعاون بين مصر والمملكة المتحدة، يدعم هذا المشروع كلاً من الاستقرار الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري، مما يساهم في التقدم الوطني الشامل.

سعيدة بالتعاون بين المملكة المتحدة ومصر في مجال الأمن الغذائي، وهو تحدٍ عالمي بالغ الأهمية. سيعمل برنامج الحبوب المستدامة على الجمع بين التعاون بين القطاعين العام والخاص بهدف زيادة إنتاج القمح المحلي وتقليل متطلبات استيراد القمح بنسبة ٢٠-٢٥٪. وهي نتيجة رائعة للمستهلكين والمزارعين والدولة. لقد شهدنا الكثير من الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية، لكن هذه ستكون أول مبادرة مصرية مستهدفة لتوسيع إنتاج القمح. نحن فخورون بالمساعدة في تحقيق ذلك. **كاثرين كار نائبة السفير البريطاني في القاهرة.**



في أكتوبر ٢٠٢٤، وقعت الدكتورة رانيا المشاط، إلى جانب السيد/ علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، مذكرة تفاهم مع هاميش فالكونر، الوزير البرلماني لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان في المملكة المتحدة، في مكتب الخارجية والكونولث والتنمية، بشأن الأمن الغذائي المستدام، مما يعزز التزامنا بتطوير الزراعة والنمو الاقتصادي والأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من خلال:

تحسين ممارسات خصوبة التربة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في مجال القمح.

تقليل استخدام الأسمدة الزائدة مع الترويج لنهج مستدام.

تعزيز البحث في ممارسات الزراعة المستدامة.

تسهيل زيارات دراسية للخبراء بين مصر والمملكة المتحدة من أجل تبادل المعرفة.

يؤكد الاتفاق على التعاون في الزراعة المستدامة، لا سيما في إنتاج القمح المحلي، وتحسين خصوبة التربة، واستخدام الأسمدة بكفاءة، خاصة بالنسبة للمزارعين الصغار. علاوة على ذلك، تنطوي هذه الشراكة أيضًا على تبادل الخبرات الفنية وتنفيذ برنامج تجريبي جديد يهدف إلى تعزيز إنتاج القمح المحلي في مصر.

من خلال التعاون، تركز مذكرة التفاهم على تطوير الخبرة الفنية، وتجربة حلول مبتكرة بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الزراعية في مصر، واستكشاف فرص التعلم المتبادل لتعزيز الأمن الغذائي بشكل أكبر ونماذج الأعمال الخضراء في الزراعة.

التحول من التعهدات إلى التنفيذ

في إطار هذا المشروع، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والسفارة البريطانية في مصر مشروعًا بعنوان: "تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر من خلال دعم مزارعي القمح الصغار". يمثل هذا المشروع أول تطبيق عملي لمذكرة التفاهم الموقعة بين مصر والمملكة المتحدة بشأن الأمن الغذائي، والتي تهدف إلى إقامة شراكة استراتيجية بين البلدين من أجل الأمن الغذائي المستدام، والتي تم توقيعها في أكتوبر الماضي.

تمكين المرأة: محفز للنمو الشامل والتنمية المستدامة

تمكين الأطفال

شهدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، توقيع اتفاقية «المبادرة الوطنية لتمكين الأطفال»، بين الاتحاد الأوروبي، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، حيث قام بالتوقيع السفير كريستيان بيرجر، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في مصر، والمهندسة نيفين عثمان، رئيس المجلس القومي للطفولة والأمومة.

وتهدف المبادرة الممولة في إطار التعاون الثنائي بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي، إلى تحسين تقديم خدمات حماية الطفل وتعزيز التغيير السلوكي الإيجابي وتوفير بيئة داعمة للفتيات والفتيان لتطوير مهاراتهم والحصول على الخدمات، وذلك من خلال تطوير قدرات الأطراف ذات الصلة فيما يتعلق بتقديم خدمات صديقة للطفل وتعزيز تقنيات التربية الإيجابية. كما ستدعم المبادرة ٣٠٠ طفل و ٧٠ ولي أمر و ٧٠ معلماً/ أخصائياً من ٤ محافظات، وتعزز تطوير منهج تدريبي موحد لاستخدامه في تدريب جميع العاملين المشاركين في خدمات حماية الطفل.

من جانبه قال السفير بيرجر، إن الاتحاد الأوروبي والمجلس القومي للطفولة لديهم تاريخ طويل من العمل المشترك، منذ أكثر من عقد من التعاون في قضايا مثل حماية الأطفال من العنف في المدارس، والحفاظ على حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وحقوق الإناث، خاصة التعليم. وتابع السفير بيرجر "إن دعم الاتحاد الأوروبي للمبادرة الوطنية لتمكين الطفل، يعكس التزاماً آخر يتم من خلاله معالجة قضايا مهمة مثل تحسين تقديم الخدمات الصديقة للطفل، وتعزيز التغيير السلوكي الإيجابي من خلال تقنيات التربية الإيجابية.

وأضافت المهندسة نيفين عثمان، رئيسة المجلس القومي للطفولة والأمومة، أن هذه المبادرة تسعى إلى دعم حق الطفل في المشاركة، من خلال تنفيذ برامج ومبادرات مبتكرة، لافتة إلى أن تنفيذ هذه المبادرة ستركز في استراتيجيتها على مكونات "المبادرة الوطنية لتمكين الفتيات ذوي" والتي يتم تنفيذها تحت رعاية السيدة الفاضلة انتصار السيسي قرينة السيد رئيس الجمهورية، وستعمل المبادرة على تعزيز حماية حقوق الطفل من خلال التثقيف والتوعية والمشاركة المجتمعية مع التركيز على رفع وعي الأخصائيين الاجتماعيين ومدرسين الأنشطة، فضلاً عن دعم خدمات حماية الطفل المقدمة للأطفال المعرضين للخطر من خلال إعداد دليل تدريبي موحد ومعتمد لجميع العاملين المشاركين في تقديم هذه الخدمات، فضلاً عن خلق بيئة إيجابية داعمة للفتيات والفتيان لتنمية مهاراتهم والحصول على الخدمات وخلق مجتمع متفاهم ومزدهر.

مارس: شهر المرأة

خلال شهر مارس، المعروف عالمياً بشهر المرأة، سلطت الدكتورة رانيا المشاط الضوء على العديد من مبادرات الوزارة في ملف النوع الاجتماعي.

ويتضمن ذلك **محفز سد الفجوة بين الجنسين** (CGAP)، والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والمنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتبر أول منصة من نوعها في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلالها تشارك الحكومة والقطاع الخاص في اتخاذ تدابير لسد الفجوات الاقتصادية بين النساء والرجال.

يهدف مسرع سد الفجوة بين الجنسين CGAP إلى مساعدة الحكومات والشركات على اتخاذ إجراءات حاسمة لسد الفجوات الاقتصادية بين الجنسين، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وسد فجوات الأجور بين الجنسين، ودفع المزيد من النساء إلى المناصب القيادية والإدارية، والمساواة بين الجنسين في مستقبل العمل.

تتوافق ركائز وأهداف هذه المبادرة مع مبادئ تمكين المرأة (WEFs) التابعة للأمم المتحدة ومبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، بالإضافة إلى "ختم المساواة بين الجنسين المصري" الذي أطلقه المجلس القومي للمرأة بالشراكة مع البنك الدولي.

في حدث نظمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعنوان **"اعتماد مبادئ تمكين المرأة لقطاع خاص أكثر استدامة وشمولاً"**، أكدت معالي الدكتورة رانيا المشاط أن تمكين المرأة هو مجال رئيسي في التعاون مع شركاء التنمية متعددي الأطراف، مشيرة إلى أنه يتم تنفيذ عدة برامج مباشرة لتحقيق أهداف تمكين المرأة، بالإضافة إلى دمج هذا الهدف الفرعي في العديد من المشروعات عبر مختلف القطاعات التنموية مثل المياه، والتنمية الزراعية والريفية، وغيرها.

علاوة على ذلك، شاركت الدكتورة رانيا المشاط في ورشة العمل التي نظمها البنك الدولي حول تقرير **"النساء والأعمال والقانون"**، عبر الفيديو كونفرنس. وتهدف الورشة إلى مناقشة آلية إعداد التقرير وجمع المعلومات بين السلطات الوطنية والبنك الدولي، وذلك من أجل تسليط الضوء على جهود الحكومة في مجال تمكين المرأة.

قدمت الورشة رؤى قيمة حول كيفية دمج البيانات والتحليل المتعلق بإطار "النساء والأعمال والقانون" بشكل فعال في المشروعات الجارية، فضلاً عن توفير فهم شامل لمنهجية تصنيف هذا الإطار.

باختصار...

جميع استراتيجيات الدولة التي تم تطويرها بالتعاون مع شركاء التنمية، بالإضافة إلى التعاون الثنائي، تتضمن ركائز تتعلق بتمكين المرأة.

خلال ٢٠٢٤، شاركت الدكتورة رانيا المشاط في قرع جرس البورصة المصرية، إلى جانب السفيرة سهى الجندي، وزيرة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج آنذاك، والسيد/ أحمد الشيخ، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، وعدد من عضوات مجلسي النواب والشيوخ، وأعضاء مجالس إدارة الشركات المدرجة في البورصة، وذلك في إطار احتفال البورصة المصرية بيوم المرأة العالمي، الذي تم تنظيمه بالتعاون مع المؤسسة المالية الدولية (IFC).

في كلمتها، أكدت الوزيرة أن الحكومة المصرية حريصة على إطلاق استراتيجيات ومبادرات وبرامج مجتمعية تدعم المرأة، مما ساهم في بناء قدراتها وتمكينها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. مصر هي أول دولة في العالم تطلق استراتيجية وطنية لتمكين المرأة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وهي **الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠** التي تم إطلاقها في ٢٠١٧. وهذه الاستراتيجية تعتبر خارطة طريق للحكومة المصرية لتنفيذ جميع البرامج والأنشطة المتعلقة بتمكين المرأة.

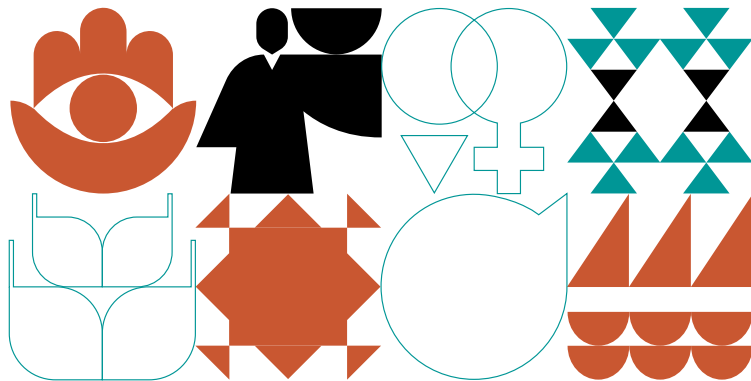


تم اتخاذ العديد من الخطوات لضمان وصول النساء إلى الفرص الاقتصادية من خلال الإصلاحات والمبادرات مثل مشروع تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة في مصر. كما تؤكد الاتفاقيات الأخيرة بين المؤسسة المالية الدولية والمجلس القومي للمرأة على تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية. وتتركز هذه الاتفاقيات على توسيع وصول النساء إلى القروض البنكية، وتعزيز المساواة بين الجنسين في الأجور، وزيادة خيارات العمل المرنة.

ساهمت الشراكات مع البنك الدولي وبنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية (AIIB) في تعزيز دمج وتمكين المرأة اقتصاديًا، كأحد أولويات التنمية المستدامة في مصر، من خلال دعم الإصلاحات الهيكلية.

كما عزز البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) دعمه لرائدات الأعمال من خلال برامج مثل مبادرة "النساء في الأعمال"، بهدف تقديم الدعم المالي والخدمات الاستشارية، وتعزيز قدرات الشركات التي تقودها النساء، وخاصة في المحافظات خارج القاهرة والإسكندرية. وفي العام الماضي، قدم البنك ٢٠٠ مشروع استثماري للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك ٤٠ شركة للنساء، و ٧٠ شركة للشباب، و ٢٨ شركة ناشئة ذات نمو مرتفع.

علاوة على ذلك، يشمل برنامج تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، العمل مع شركات القطاع الخاص لتنفيذ سياسات واسعة لتحسين بيئة العمل للنساء، وزيادة الشمول المالي للنساء في مختلف المحافظات من خلال توفير خدمات مالية رقمية، وبطاقات مصرفية، ومحافظ إلكترونية. من خلال ذلك، تصبح النساء أكثر ثقة في إجراء المعاملات المصرفية والتجارية. وقد نجح البرنامج خلال العام الماضي في الوصول إلى ١,٩٠٠ امرأة لتزويدهن بدورات تدريبية في التعليم المالي، والمساعدة في الدورات المشتركة للميسرين لمبادرة "تحويشة" التي تنفذها اللجنة الوطنية للمرأة.



من القاهرة إلى أسوان

خلال العام الماضي، قامت الدكتورة رانيا المشاط، بزيارة إلى أسوان، لتفقد **الجمعية التعاونية الإنتاجية النسائية للحرف اليدوية والتراثية بأسوان**، والتي تعد إحدى نتائج التعاون بين جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تعمل على دعم وتمكين الحرفيات في محافظة أسوان في مصر، والحفاظ على الحرف اليدوية التقليدية وتوقير الفرص للنساء لكسب الدخل من خلال مهارتهن الحرفية، وذلك برفقة اللواء أشرف عطية، محافظ أسوان، والسيد/ أليساندرو فراكاسيني، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيد/ باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

يدعم هذا المشروع ويمكّن الحرفيات، مما يتيح لهن توفير الدخل، ويعزز الجهود لتمكين المرأة اقتصاديًا في صعيد مصر، والحفاظ على الحرف التراثية، من خلال التدريب، واستشارات بدء المشروعات، وورش العمل، بالتنسيق مع الجهات الوطنية، ممثلة في جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ووزارة التضامن الاجتماعي.

وفي نفس السياق، زارت الوزيرة البرنامج المخصص لتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لوزارة التضامن الاجتماعي، الذي يُنفذ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، وتنفيذ الدورات التدريبية لرواد الأعمال الاجتماعية في محافظة أسوان على أدوات منهج برنامج **"الوعي من أجل التنمية المجتمعية"**.

تأتي هذه الجهود في إطار مشروع "تمكين تحول جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة والمشاريع الريادية"، الذي بدأ في عام ٢٠٢١، بهدف توسيع قدرات الخدمات الجديدة لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتعزيز ودعم النظام الخاص بالمشاريع الصغيرة، عبر التحول الرقمي والابتكار لزيادة الكفاءة والمرونة في مواجهة الصدمات والأزمات من خلال مجموعة من الركائز.



سيناء

بلغت نسبة الإنفاق العام المخصصة للمشروعات في سيناء ومدن القناة (شمال سيناء، جنوب سيناء، السويس، الإسماعيلية، وبورسعيد) من ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٢٠٢٥/٢٠٢٤ نحو ٥٣٠.٥ مليار جنيه. تُعد شبه جزيرة سيناء من الركائز الأساسية للاقتصاد المصري، نظرًا لمواردها الطبيعية والبشرية الواسعة، وهي أولوية رئيسية ضمن استراتيجية التنمية بسبب أهميتها الجغرافية والتاريخية. على مدار السنوات، تم إحراز تقدم كبير في المنطقة، بما في ذلك تحسينات في البنية التحتية، الرعاية الصحية، التعليم، وخلق آلاف فرص العمل لسكان محافظة سيناء. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز الاستثمارات في القطاعات الحيوية، مما عزز الربط بين بوابة مصر الشرقية وبقية المحافظات.

في ٢٠٢٥/٢٠٢٤، يركز الإنفاق على عدد كبير من المشروعات في مجالات الزراعة، الري، مياه الشرب، النقل والتخزين، التعليم، والرعاية الصحية. يشمل ذلك توسيع تطوير البنية التحتية، مما سيفتح الباب لزيادة استثمارات القطاع الخاص في المنطقة.

منذ عام ٢٠١٦، تم تنفيذ مشروعات تنموية حيوية في شبه جزيرة سيناء بتمويل تمويلي ميسر، خاصة من الصناديق العربية التي ساهمت في تمويل برنامج تنمية سيناء، فضلًا عن شركاء آخرين مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. علاوة على ذلك، قامت الصناديق العربية بتمويل ٢٠ مشروعًا، بما في ذلك ١١ مشروعًا ممولًا من الصندوق السعودي للتنمية، مثل مشروع جامعة الملك سلمان بن عبد العزيز، وإنشاء ١٨ مجمعًا سكنيًا و ٤ قرى للصيادين، وإنشاء محطة معالجة ثلاثية لمياه الصرف الصحي في المحسمة لمعالجة مليون متر مكعب يوميًا، ومحطة تحلية مياه في العريش بطاقة ١٠٠,٠٠٠ متر مكعب يوميًا (قابلة للتوسيع إلى ٣٠٠,٠٠٠ متر مكعب يوميًا)، وقناة لنقل المياه (قناة "الصحراء") بطاقة 1 مليون متر مكعب يوميًا، وإنشاء ١٣ مجمعًا زراعيًا، وتطوير الطريق الدائري ١ (المرحلة الأولى) بطول ١٦ كم، والعديد من مشروعات الطرق التي بلغ مجموع أطوالها مئات الكيلومترات.

بالإضافة إلى ذلك، تم تمويل ٧ مشروعات من قبل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مثل مشروع الطريق الدائري ٤ بطول ١٦٠ كم، والطريق من طابا إلى سمر الشيخ بطول ٣٥٠ كم، وإنشاء محطة لتحلية المياه في شرق بورسعيد بطاقة ١٥٠,٠٠٠ متر مكعب يوميًا، وتطوير العديد من محطات تحلية المياه في جنوب سيناء.

إلى جانب الصناديق العربية، تم تخصيص منح بمبلغ ٥.٣ مليون دولار من خلال الشراكة التنموية مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إطار اتفاقية الحوكمة الاقتصادية الشاملة، ومبلغ ٥٠ مليون دولار بموجب مبادرة شمال سيناء لتمويل بناء خمس محطات لتحلية المياه الجوفية، ومحطة واحدة لتحلية مياه البحر، و ١٤ بئرًا عميقة، وتجديد محطتين لتحلية المياه لزيادة القدرة، وحفر بئرين عميقين، وإنشاء أربعة خزانات للمياه لتعزيز سعة التخزين. بالإضافة إلى ذلك، تم شراء ٥٠ شاحنة لتوزيع المياه و ١٠ شاحنات للتخلص من مياه الصرف الصحي، مما ساعد في توسيع الوصول إلى مياه الشرب وتوسيع شبكات المياه للقواطين في العريش ليصل العدد إلى ١٢٦,٠٠٠ مواطن.



تمكين سكان الريف

قام الوزراء الثلاثة بتسليم معدات ميكنة زراعية للتعاونيات الزراعية والتسويقية، والتي شملت ستة حصادات، وثلاث حفارات لودر، وثلاث وحدات لفرز النباتات الطبية والعطرية، وثلاث مجففات للذرة، و ٢٥٠٠ صينية بلاستيكية، وثلاث آلات تقشير.

بالإضافة إلى ذلك، قام الوزراء بتوزيع منح على النساء الريفيات، شملت ٧٥ بقرة إناث، و ٧٥ جاموسة إناث، و ١٥٠ خروفاً إناثاً، و ٣٠ آلة حلب، و ٢٥ بطارية أرانب، وأربع ماكينات خياطة.

يعد هذا المشروع من أبرز المبادرات في إطار التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) من خلال مشروع SAIL، وهو جزء من جهود الدولة لتعزيز التنمية الريفية والزراعية ودعم المزارعين الصغار. كما يتماشى مع المبادرة الوطنية "حياة كريمة".

يهدف مشروع SAIL، بشكل عام إلى الاستفادة من ٤٠,٠٠٠ أسرة ريفية، ليصل إلى ٢٨٠,٠٠٠ مواطن، من خلال تقديم الدعم لأسر أكثر في المناطق المجاورة وتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، هناك ١٧٢ مشروعاً لتربية الحيوانات يستفيد منها ٣,٤٤٠ مزارعاً ومستفيداً، منهم ٢,٤٠٠ رجل و ١,٠٤٠ امرأة، مما يعزز الممارسات الزراعية الذكية التي تراعي المناخ وتعزز إدارة الموارد الطبيعية.

مدرسة الوفاء ٢ لتطوير التعليم الثانوي

اختتم الوزراء زيارتهم بوضع حجر الأساس لمدرسة الوفاء ٢ لتطوير التعليم الثانوي، وافتتاح مبنى جمعية التعاون الزراعي في قرية النصر. المدرسة الجديدة، التي تضم ١٧ فصلاً دراسياً، تم بناؤها على مساحة ٦,٥٠٠ متر مربع.

المنيا

تولي الحكومة اهتماماً كبيراً بصعيد مصر، ولذا فقد تم تخصيص ٦٢ مليار جنيه من الاستثمارات العامة لمحافظة الصعيد، لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية. خلال العام الماضي، قامت الدكتورة رانيا المشاط، بزيارة لمحافظة المنيا التي تستحوذ على ٧ مليارات جنيه من تلك الاستثمارات.

في ديسمبر ٢٠٢٤، زارت الوزيرة محافظة المنيا برفقة المهندس هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، والسيد علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، واللواء عماد كدواني، محافظ المنيا، وأعضاء من مجلسي النواب والشيوخ، حيث قاموا بزيارة مشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة وسبل العيش (SAIL) التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD).



منطقة غرب سمالوط

قام الوزراء بزيارة منطقة غرب سمالوط لتفقد أعمال تطوير الري، ومحطات الطاقة الشمسية، ونماذج المدارس الحقلية والزراعية. من بين إنجازات المشروع، تم تحديث أنظمة الري من الري بالغمر إلى الري بالتنقيط على ١,٢٤٨ فداناً على طول خط الطرفة في غرب سمالوط باستخدام الطاقة الشمسية. بالإضافة إلى ذلك، بدأت الأعمال في محطتي ١٢ و ١٣، التي تغطي ٢,١٦٠ فداناً، ويجري تطوير محطة صفز، التي تغطي ٩٨٢ فداناً. كما يستمر تطوير الري في فرعين إضافيين من خط الطرفة، يغطيان ١,١٠٥ فداناً إجمالاً. في إطار المشروع، تم توفير ١٢ وحدة للطاقة الشمسية للري في محطة ١٤ في المنيا، إلى جانب تركيب ٤٠ مضخة تعمل بالطاقة الشمسية عبر صعيد مصر، لتحويل أنظمة الري لـ ١٣٥ مزرعة، تغطي ٦٧٥ فداناً، من الري بالغمر إلى الري بالتنقيط.

نتائج مشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة (SAIL) ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤



يهدف المشروع إلى المساهمة في تقليل الفقر وتعزيز الأمن الغذائي للرجال والنساء في المناطق الريفية في مصر، كما يسعى لتمكين المزارعين صغار الخيازات من زيادة دخلهم، وتحسين ربحيتهم، وتنويع سبل عيشهم، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات المستهدفة في مناطق تنفيذ المشروع.

يغطي المشروع عدة مناطق، بما في ذلك ١٢ قرية في محافظة أسوان، و ١٥ قرية في محافظتي بني سويف والمنيا، و ٣ قرى في محافظة كفر الشيخ.

فيما يتعلق بتنفيذ المشروع من ٢٠١٥ إلى أكتوبر ٢٠٢٤، بلغ إجمالي عدد الأسر المستفيدة من خدمات المشروع ٣٨,١٧١ أسرة، بإجمالي ١٥٧,٤٢٠ مستفيدًا. وهذا يتماشى مع الهدف الأولي للمشروع الذي كان يهدف إلى الوصول إلى ٤٠,٠٠٠ أسرة.

مكونات المشروع الأربعة

- **المكون الأول،** الذي يركز على التنمية المجتمعية، حقق ٩٧ % من الهدف المخطط.
- **المكون الثاني،** الذي يهدف إلى التنوع الزراعي، وصل إلى ٩٣ % من الهدف المخطط.
- **المكون الثالث،** الذي يعني بالتمويل الريفي، حقق ٧٨ % من هدفه.
- **المكون الرابع،** الذي يتعلق بإدارة المشروع، حقق حوالي ٩٨ % من الهدف المخطط.

فيما يتعلق بالتنمية المجتمعية

- تم إنشاء ٦ مدارس ابتدائية و ٢ مدارس ثانوية في مناطق المشروع لمعالجة نقص خدمات التعليم.
- تم تجديد وتجهيز ١١ حضنة في مناطق المشروع لتعزيز خدمات التعليم المبكر.
- تم توزيع منح على ٢٠٢ من النساء الريفيات من الأسر الأكثر ضعفًا في مناطق المشروع عبر مختلف القطاعات.
- تم تنفيذ أكثر من ٩٦ قافلة طبية وفتح ١١٨ فصلًا لمحو الأمية في مناطق المشروع.

وتشمل الأنشطة المجتمعية الأخرى تجديد مبنى نادي النساء في قرية سماحة لتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إصدار ٢٦٩ بطاقة هوية وطنية للنساء في مناطق المشروع لتسهيل الوصول إلى الخدمات المختلفة والتعريف بهن، وتنفيذ مشروع إمداد مياه الشرب في منطقة وسط مصر لمعالجة مشاكل ندرة المياه في قرى الجهاد، التوفيق، والفداء.

فيما يتعلق بالتنوع الزراعي، تشمل الجهود المبذولة لتحسين الإنتاج الزراعي، وبناء قدرات المزارعين، ودعم التعاونيات الزراعية، وتعزيز كفاءة الري ما يلي:

- تأهيل ٤١,٢٥٠ مترًا خطيًا من قنوات الري في منطقة مطوبس بمحافظة كفر الشيخ من خلال ٧ مناقصات عامة، مما يعالج مشاكل توصيل المياه في نهايات قنوات الري، مما مكن من إعادة زراعة الأراضي التي كانت تفتقر إلى وصول الري.
- إنشاء وبناء خط ضخ رئيسي في قرية الكرامة، مما سيساهم في حل مشاكل الري لمساحة ٢,٩٩٧ فدانًا في منطقة وادي النقرة.
- استكمال أعمال التطوير في محطة ١٤ ضمن نظام ري الطرفة وبدء تأهيل محطات ١٢ و ١٣ في منطقة وسط مصر، التي تغطي ٢,١٥٠ فدانًا، مع إتمام ٦٠% من العمل حتى الآن.
- توفير ١٢ وحدة للطاقة الشمسية لتطوير الري في محطة ١٤ في المنيا، وتركيب ٢٥ مضخة وألواح شمسية في وادي النقرة لتحويل أنظمة الري من الري بالغمر إلى الري بالتنقيط لعدد ٧٥ مزارعًا تغطي ٣٧٥ فدانًا.



الاستثمار في إمكانيات الشباب

تتميز مصر بوجود نسبة كبيرة من تكوين السكان من الشباب، وتولي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، اهتمامًا كبيرًا بتمكين الشباب سواء من خلال الخطة الاستراتيجية للدولة، أو الشراكات الدولية.

وتعمل الوزارة على تنفيذ العديد من المبادرات من بينها "شباب بلد"، والمبادرات والبرامج الأخرى.

تركز الوزارة على تمكين الشباب، خاصة من خلال مبادرات مثل "شباب بلد"، يبرز التزام مصر بتعزيز اقتصاد ديناميكي ومرن تقوده فئة الشباب. من خلال الشراكة مع المنظمات الدولية، والشركات الخاصة، والمجتمع المدني، تخلق الوزارة فرصًا للشباب المصريين للازدهار والابتكار والمساهمة في أجندة التنمية المستدامة للبلاد.

المؤتمر الكشفى العالمي

استضافة مصر لمؤتمر الكشفى العالمي هي دليل على التزام دولتنا بتمكين الشباب والاستثمار في رأس المال البشري. **الدكتورة رانيا المشاط.**

١١



تمثل مصر صوت إفريقيا في مؤتمر الكشفى العالمي، حيث يُنظر إلى الشباب على أنهم أحد أكبر أصول القارة، وتمكينهم له تأثير كبير في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التقت الدكتورة رانيا المشاط مع السيدة أمينة محمد، نائب الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لمناقشة عدة قضايا مشتركة خلال المؤتمر الكشفى العالمي الثالث والأربعين.

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في جلسة نقاشية بعنوان "اتجاهات العالم" والتي تناقش أبرز الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، ضمن فعاليات النشارك في الجلسة السيدة / أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والسيد / كيفين فري، المدير التنفيذي لمبادرة جيل بلا حدود (Generation Unlimited) التابعة لمنظمة اليونيسيف، والسيد / كارلوس سانفي، الأمين العام للاتحاد العالمي للكشفاء، والسيد / كريس بوري فوي، المدير التنفيذي والمؤسس المشارك لمؤسسة اقتصاد التعلم .

يلعب الشباب دورًا حيويًا في تشكيل مستقبل التنمية، خاصة في مواجهة التحديات العالمية مثل التقدم التكنولوجي وتغير المناخ، التي تؤثر بشكل كبير على الأنظمة الاقتصادية المحلية والعالمية. تتمثل قدرة الشباب على الابتكار والتكيف السريع في كونهم قوة دافعة وراء التقدم العلمي والتكنولوجي، ومن هنا تبرز ضرورة إشراكهم في جهود التنمية الدولية والحوار المتعدد الأطراف مثل مؤتمر الكشفى العالمي. يهدف هذا الدمج إلى تسريع النمو الشامل والمستدام بما يتماشى مع أولويات الحكومة المصرية، مما يعزز مرونة الاقتصاد المصري.



مبادرة Generation Unlimited

فريميل، الرئيس التنفيذي للأسواق الناشئة (Accenture)، وأيمن عزت، الرئيس التنفيذي (CapGemini).

وفيما يتعلق بمبادرة "شباب بلد"، قالت معالي الدكتورة رانيا المشاط: "تعد هذه المبادرة نموذجًا يعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والشباب (PPYP)". تعد هذه المبادرة جزءًا من الجهود التعاونية الأوسع بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة والشمولية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، ولا سيما تلك التي تركز على تطوير رأس المال البشري وتمكين الشباب.

تهدف مبادرة "شباب بلد" إلى تنفيذ مشروعات تنموية بالتعاون مع القطاع الخاص، والشركاء الدوليين في التنمية، ومنظمات المجتمع المدني، والشباب. هذه المشروعات لها تأثير إيجابي على الشباب في خمس مجالات رئيسية: التعليم، وفرص العمل وريادة الأعمال، والتدريب وتطوير المهارات، وتعزيز الوصول إلى الخدمات التكنولوجية والرقمية، وتعزيز المشاركة الاجتماعية الإيجابية بما في ذلك العمل التطوعي.

يعد تمكين الشباب والاستفادة من إمكاناتهم أمرًا أساسيًا لتحقيق النمو المستدام وزيادة مرونة الاقتصاد في مواجهة التحديات العالمية. يمثل الشباب مصدرًا هائلاً من رأس المال البشري القادر على قيادة النمو والابتكار.

إن أخذ الأجيال القادمة في الحسبان عند التخطيط اليوم يعد أمرًا بالغ الأهمية لضمان أن القرارات الحالية لا تثقل كاهل الأجيال المستقبلية. يعزز هذا النهج العدالة بين الأجيال، مما يوفر لكل جيل الفرصة للازدهار دون القيود الناتجة عن الممارسات غير المستدامة في الماضي.

من مصر إلى نيويورك

باعتبارها عضوًا في مجلس إدارة مبادرة Generation Unlimited، شاركت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وعضو المجلس العالمي لمبادرة «Generation Unlimited»، في اجتماع المجلس المنعقد بالتوازي مع فعاليات الأسبوع رفيع المستوى للأمم المتحدة وقمة المستقبل بنيويورك. ترأس الاجتماع الرئيس التنفيذي كيفين فري، الذي قدم الاستراتيجية المقترحة للفترة من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٣٠.

واستعرضت «المشاط»، خلال الاجتماع، نتائج مبادرة "شباب بلد" التي أطلقتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وتمثل النسخة الوطنية من مبادرة Generation Unlimited، بالشراكة مع كل من مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر واليونيسيف بهدف تنفيذ مشروعات تنموية، بالشراكة مع الشباب، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية الدوليين، ومنظمات المجتمع المدني، بهدف تمكين الشباب ودفعهم نحو سوق العمل وريادة الأعمال.

أعلن الدكتور كيفين فري، الرئيس التنفيذي للمبادرة الأممية الدولية «جيل بلا حدود» Generation Unlimited، اختيار الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، لتنضم إلى مجلس إدارة المبادرة ضمن قائمة من قيادات الاقتصاد العالمي، ومسؤولي الإدارات التنفيذي بكبرى مؤسسات القطاع الخاص.

يذكر أن المجلس العالمي لمبادرة جيل بلا محدود «Generation Unlimited» هو أعلى سلطة في المبادرة، حيث يتولى مسؤولية اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتوجيه العام لجميع أنشطة وبرامج المبادرة، يضم المجلس مجموعة من القادة والخبراء الدوليين من مختلف المجالات، الذين يجتمعون لتحديد الرؤية الاستراتيجية وضمان تنفيذ المبادرة بفعالية، ويتمثل هدف المجلس في تعزيز قدرة المبادرة على تحقيق أهدافها في دعم وتمكين الشباب، وتغطي المبادرة التابعة للأمم المتحدة أكثر من ٥٠ دولة لتمكين الشباب في عدد من المحاور.

وأشارت الدكتورة رانيا المشاط، إلى إطلاق وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مبادرة «شباب بلد»، والتي تمثل النسخة الوطنية من مبادرة Generation Unlimited، بالشراكة مع كل من مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر واليونيسيف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة)، وذلك خلال منتدى شباب العالم، الذي عُقد تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي، موضحة أن المبادرة تهدف إلى تنفيذ مشروعات تنموية بالشراكة مع القطاع الخاص وشركاء التنمية الدوليين ومنظمات المجتمع المدني والشباب، فضلًا عن انعكاسها بشكل إيجابي على الشباب في مصر في خمسة مجالات أساسية تتمثل في التعليم بما يتضمن التعليم الفني والمهني، والتوظيف وريادة الأعمال، إلى جانب التدريب ورفع المهارات، تعزيز الوصول للخدمات التكنولوجية والرقمية، بالإضافة إلى تحفيز المشاركة الاجتماعية الإيجابية المتمثلة في العمل التطوعي.

وتضم قائمة أعضاء المجلس الحاليين، بالإضافة إلى وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، كريستيان كلارين، رئيس المجلس والرئيس التنفيذي لشركة SAP، وكيت بينكن، نائب رئيس المجلس ونائبة الرئيس التنفيذي للشؤون المؤسسية بمايكروسوفت فبليانتروبيز، وكاثرين راسل، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وجيسيكا أنديرين، الرئيس التنفيذي لشركة إيكيا، وهابن شوماخر، الرئيس التنفيذي لليونيلفر، وفيكي عريدي، مديرة برنامج فرص الشباب الاقتصادية ٢٠٣٠، وطة باوا الرئيس التنفيذي Goodwill، وكيفين فري، الرئيس التنفيذي لمبادرة Generation Unlimited، وعبدالعزيز الغرير، رئيس مجلس إدارة مؤسسة عبدالله الغرير بالإمارات العربية المتحدة، ومحمد كاندني، رئيس PWC، وروبرت موريتز رئيس PwC السابق، وليو

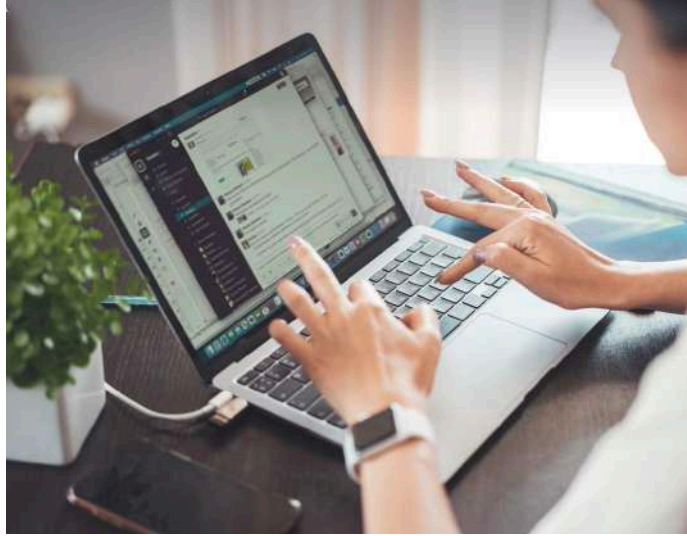
تحفيز خلق فرص عمل جديدة

يعد توفير فرص العمل وتطوير رأس المال البشري من الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. إن خلق المزيد من الوظائف، خاصة للشباب، يمثل أولوية رئيسية للحكومة، حيث لا يقتصر الأمر على تحسين سبل العيش بل يعزز أيضًا الإنتاجية، والمرونة الاقتصادية، ويزيد من القدرة التنافسية، ويسهم في تقدم الصناعات الوطنية وجذب الاستثمارات في القطاعات الحيوية ذات الصلة.

التقت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع السيد محمد جبران، وزير العمل، لمناقشة المبادرات المشتركة وأولويات الحكومة بما في ذلك الاستثمار في رأس المال البشري. تركزت المناقشات حول كيفية الاستثمار في رأس المال البشري وخلق فرص عمل للشباب من خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة من ٢٠٢٤-٢٠٢٧، والتي تهدف إلى تعزيز التوظيف والإنتاجية، وتطوير رأس المال البشري.

هناك أيضًا ضرورة لتوفير التدريب المهني، وتقديم خدمات التوظيف عالية الجودة، ودعم القطاع الخاص من أجل خلق فرص عمل تتماشى مع التطورات السريعة في سوق العمل المحلي والعالمي. من جانبه، استعرض السيد محمد جبران، وزير العمل، المبادرات الرئيسية التي اتخذتها الوزارة لتحديث خدمات العمل في البلاد وخلق سوق عمل أكثر كفاءة واستجابة. وأشار إلى أن إحدى أولويات الوزارة الرئيسية هي تحديث مكاتب العمل في جميع أنحاء مصر لضمان تجهيزها بالأدوات الرقمية والتقنيات اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين والشركات. هذه التحديثات هي جزء من استراتيجية أوسع لتحويل خدمات العمل إلى الرقمية، وتحسين تقديم الخدمات، وضمان أن يتمكن المواطنون من الوصول إلى حقوقهم المتعلقة بالتوظيف كما يكفلها الدستور والقانون.

قدم السيد جبران أيضًا رؤى حول الجهود المستمرة لوزارة العمل لتحسين برامج التدريب المهني، خصوصًا من خلال مبادرة "التدريب من أجل التوظيف". تهدف هذه المبادرة إلى تزويد العاملين بالمهارات اللازمة لتلبية احتياجات أسواق العمل المحلية والدولية. ومع استمرار تطور سوق العمل العالمي، تحتاج مصر إلى قوة عاملة ليست فقط مدربة تدريبًا جيدًا، بل أيضًا قادرة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة لأصحاب الأعمال سواء في الداخل أو الخارج. تم تصميم برامج التدريب المهني لتحقيق ذلك من خلال منح العاملين الفرصة لتعلم مهارات جديدة وتحسين قابليتهم للتوظيف.



الملتقى الدولي الثامن للفنون لذوي القدرات الخاصة

منتدى "أولادنا الدولي للفنون لذوي القدرات الخاصة" مخصص لدعم وتمكين الأفراد ذوي القدرات الخاصة من خلال الفنون. وفي ضوء النجاحات التي تحققت في المنتديات السابقة، تحتفل الدورة الثامنة لهذا العام تحت شعار "معًا من أجل غدٍ أفضل"، وذلك بالتزامن مع مهرجان الفنون الفلكلورية والأفرو-صينية، برعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وقد تشرفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالمشاركة في الترويج لهذا الحدث، تماشيًا مع التزامنا في تعزيز جهود حكومة مصر لضمان الشمولية ودعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. يتماشى هذا الالتزام مع الإطار الدستوري والقانوني في مصر، الذي يضمن حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في مجالات الصحة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم، ويتيح لهم فرص العمل ويضمن أن تكون المنشآت العامة والبيئات المحيطة بها ملائمة لهم.

وفي إطار وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تم تنفيذ العديد من المبادرات لتمكين الشباب، مثل مبادرة "كن سفيرًا للتنمية المستدامة" التي أطلقت في أكتوبر ٢٠٢٠ من خلال المعهد الوطني للحكومة والتنمية المستدامة. تتضمن هذه المبادرة برنامجًا لتعليم لغة الإشارة للصم، بالتنسيق مع المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف ضمان تكافؤ الفرص والشمولية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أولت مبادرة "الشباب من أجل التنمية" أيضًا اهتمامًا كبيرًا بالقضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.



تطوير القطاع الصحي المساعدات الإنسانية لقطاع غزة

شهدت الدكتوراة رانيا المشاط، توقيع اتفاقية منحة بين السفارة اليابانية في القاهرة ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، بقيمة ٨.٣ مليون دولار، لدعم تطوير وتلبية احتياجات المستشفيات في المحافظات الحدودية في مصر، مما يعزز قدرتها على توفير الاحتياجات الطبية والإمدادات للمتضررين في غزة.

يأتي هذا في إطار الجهود التي تبذلها الدولة المصرية بالتنسيق مع مختلف الشركاء الدوليين لمواجهة الأزمة الإنسانية التي يمر بها قطاع غزة.

خلال مراسم التوقيع، تحدثت الوزيرة عن المشروعات المتعددة التي يتم تنفيذها بالشراكة مع الشركاء الثنائيين والمتعددين في قطاع الصحة، بما في ذلك مشروع التأمين الصحي الشامل.

مختبر الأمان الحيوي

عقد الدكتور خالد عبدالغفار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية وزير الصحة والسكان، والدكتوراة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، اجتماعاً مع تشانغ تاو القائم بأعمال السفير الصيني والوفد المرافق له، لبحث مشروع إنشاء معمل السلامة الحيوية من المستوى الثالث "BSL-٣".

سعى مصر لإنشاء هذا النوع من المعامل يأتي لدعم الأمن الصحي ومواجهة الطوارئ الصحية المحتملة مستقبلاً، بالإضافة إلى دعم القدرات التصنيعية للقاحات في مصر، مشيراً إلى أن اختيار الصين شريكاً للعمل، نظراً لما تتمتع به من خبرات واسعة في هذا النوع من المعامل.

تم خلال الاجتماع مناقشة الاستعدادات لإجراء دراسة الجدوى الميدانية لإنشاء مختبر أمان حيوي في مصر، والموقع المحتمل لإنشاء المختبر من الناحية الهندسية بما يتماشى مع المعايير الخاصة بإنشاء هذا النوع من المشروعات. وقد استقبلت مصر وفداً من البعثة الصينية في بداية هذا العام، الذي زار العديد من المواقع المحتملة، بما في ذلك جولة تعريفية داخل كلية الصيدلة بجامعة القاهرة التي تضم مختبر أمان حيوي من المستوى الثاني، كما قام الوفد أيضاً بتفقد مصنع إنتاج اللقاحات التابع لشركة "فاكسيرا" في الجيزة، بالإضافة إلى زيارة مصنع اللقاحات التابع للشركة في مدينة ٦ أكتوبر.

كما ناقش الاجتماع تطوير خطة لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية المصرية على آليات العمل في مختبرات الأمان الحيوي وتطبيق تقنيات العمل الحديثة. وفي هذا السياق، شدد نائب رئيس الوزراء على أهمية البدء في تدريب الكوادر البشرية بالتوازي مع إنشاء المختبرات.

الانتقال إلى "الصحة الواحدة"

في عام ٢٠٢٤، شاركت الدكتورة/ رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي؛ في حفل ختام المشروع المشترك بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومنظمة الصحة العالمية حول "دعم الاحتياجات العاجلة لأنشطة الاستجابة لفيروس كورونا في مصر - بناء الجسور نحو صحة واحدة"، وذلك بحضور الدكتور/ خالد عبد الغفار، نائب رئيس الوزراء، ووزير الصحة والسكان، والسيد/ شون جونز، رئيس بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر، والدكتور/ نعمة سعيد، ممثل منظمة الصحة العالمية في مصر.

وفي كلمتها؛ أشارت الدكتورة رانيا المشاط؛ إلى أهمية البرنامج الذي يهدف إلى تسريع وتيرة التوزيع العادل والوصول إلى لقاحات كوفيد-١٩ الآمنة، وإلحد من معدلات الإصابة والوفيات الناجمة عن الجائحة، موضحة أن مصر واجهت في بداية الجائحة، مثل كافة دول العالم، تحديات غير مسبوقة ومتعددة الأبعاد أثرت على الأنظمة الصحية الوطنية، وغيرها من الخدمات العامة.

وأكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أن رأس المال البشري يعد ركيزة أساسية في التنمية، لافتة إلى حرص الحكومة المصرية على معالجة التحديات ذات الصلة ضمن استراتيجيات التنمية، حيث تضمن الإطار الاستراتيجي للشراكة بين مصر والأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ٢٠٢٣-٢٠٢٧ محورًا رئيسيًا يستهدف بحلول عام ٢٠٢٧، تعزيز رأس المال البشري من خلال المساواة في الوصول إلى الخدمات الجيدة والحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية المضمونة لجميع الناس.

وفي نفس السياق، ساعد مشروع الاستجابة للجائحة بين وزارة الصحة والسكان، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومنظمة الصحة العالمية بحلول مارس ٢٠٢٢ على تسريع التوزيع العادل والوصول إلى لقاحات كوفيد-١٩ الآمنة؛ مما ساهم في تقليل الإصابات والوفيات الناتجة عن الفيروس.

كما وضعت هذه الجهود الأسس لتعزيز أنظمة الصحة في مصر لتحسين القدرة على الوقاية من التهديدات الوبائية والكشف عنها والاستجابة لها، ليس فقط لجائحة كوفيد-١٩ ولكن أيضًا لأي أزمات صحية محتملة في المستقبل.

على مدار العامين الماضيين، لعب هذا المشروع دورًا حاسمًا في تعزيز البنية التحتية الصحية للبلاد، مما يضمن أننا أصبحنا أكثر استعدادًا للتعامل مع أي تحديات صحية عامة محتملة في المستقبل.

وقد أسفرت هذه الشراكة الرائدة عن بعض التطورات الضرورية، بما في ذلك:

- إرساء استراتيجية الصحة الواحدة، حيث يمكن النظر بشكل شامل في صحة الإنسان والحيوان والبيئة من أجل الوقاية من تهديدات الصحة وإدارتها من مصدرها.
- تعزيز الأنظمة لمعالجة مقاومة مضادات الميكروبات من

خلال إطلاق خطة العمل التشغيلية لمقاومة مضادات الميكروبات في مصر، مما سيسهم بشكل كبير في الحد من سوء استخدام المضادات الحيوية وضمان فعالية العلاجات للأجيال القادمة.

• تعزيز التواصل حول المخاطر والمشاركة المجتمعية، من خلال زيادة الوعي العام والمشاركة المجتمعية.

• الوقاية من العدوى ومكافحتها عبر المنشآت الصحية في جميع المحافظات الـ ٢٧، مما يضمن أن العاملين في الرعاية الصحية مجهزون بشكل جيد لحماية أنفسهم ومرضاهم.

• إدارة الحالات وبناء القدرات، من خلال تقديم التدريب الحيوي للعاملين في مجال الرعاية الصحية، خاصة في إدارة الأمراض المعدية مثل التهابات الجهاز التنفسي والتهابات مجرى الدم.

تعزيز حماية الأطفال وتطوير تصنيع اللقاحات

في أكتوبر ٢٠٢٤، وافق مجلس النواب على اتفاقيتين للمنح بين مصر والاتحاد الأوروبي بقيمة ١١ مليون يورو، من المقرر أن تعزز أنظمة حماية الأطفال في مصر وقدرات تصنيع اللقاحات. تعكس هذه المنح الشراكة القوية بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي، بهدف دعم التنمية في القطاعات الحيوية مثل الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.

تدعم الاتفاقية الأولى، التي تبلغ قيمتها ٨ مليون يورو، برنامج "دعم الاتحاد الأوروبي للأجيال المستقبلية". تركز هذه المبادرة على تعزيز أنظمة حماية الأطفال في مصر، وضمان حقوق الأطفال في التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، ومعالجة عمالة الأطفال من خلال تحسين الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية. أما الاتفاقية الثانية، التي تبلغ قيمتها ٣ مليون يورو، فتهدف إلى تعزيز عمليات تصنيع اللقاحات والأدوية في مصر، وتنفيذ تقنيات صحية، ودعم الإنتاج المحلي المستدام للمنتجات الصحية. ويعد ذلك جزءًا من الاستراتيجية الأوسع لضمان الوصول العادل إلى الخدمات الصحية الأساسية عبر إفريقيا.

وقد أكدت الدكتورة رانيا المشاط أن هذه المنح هي جزء من شراكة طويلة الأمد تهدف إلى تقديم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر. كما تسهم بشكل أكبر في جهود مصر بموجب استراتيجية "البوابة العالمية"، مما يزيد من قدرة البلاد على تحسين البنية التحتية الصحية والإنتاج الصيدلي، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي من خلال المبادرات التنموية.

تطوير قطاع التعليم

يعد تطوير قطاع التعليم في مصر عنصرًا محوريًا في الاستراتيجية الأوسع للبلاد لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتحول الاجتماعي.

في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، نؤمن بأن وجود سكان متعلمين بشكل جيد يعد أمرًا أساسيًا لدفع الابتكار وزيادة الإنتاجية وتعزيز قدرة مصر التنافسية في الاقتصاد العالمي. يجب أن يزود النظام التعليمي الشباب بالمهارات اللازمة لسوق العمل الحديث، بالإضافة إلى تعزيز التفكير النقدي والإبداع وروح ريادة الأعمال. وهذا يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تؤكد على دور رأس المال البشري في تحقيق الأهداف الوطنية طويلة المدى.

من أجل ضمان أن يكون قطاع التعليم محركًا للنمو الشامل، تركز الوزارة على تحسين جودة التعليم، وإتاحة الوصول إلى المجتمعات المحرومة، وتعزيز الشراكات الدولية.

من خلال الاستفادة من الاستثمارات المستهدفة في البنية التحتية، وأدوات التعلم الرقمية، وبرامج تدريب المعلمين، يهدف ذلك إلى إنشاء نظام تعليمي أكثر عدالة ومرونة.

التعاون مع المنظمات الدولية وشركاء القطاع الخاص والوزارات الأخرى هو أيضًا أمر بالغ الأهمية في مواءمة قطاع التعليم مع المعايير العالمية وضمان استعداد الشباب المصري لمواجهة تحديات وفرص القرن الحادي والعشرين.

التنسيق الوطني في مجال التعليم

في نوفمبر ٢٠٢٤، عقدت الدكتورة رانيا المشاط اجتماعًا مع السيد محمد عبد اللطيف، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، لوضع استراتيجيات لتحسين جودة العملية التعليمية في مصر. ركزت المناقشات على خطة الاستثمار للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، مع التأكيد على تكامل الاستثمارات العامة والشراكات الدولية لتحقيق الإصلاحات الهيكلية والتميز التعليمي.

تشمل القطاعات البشرية والاجتماعية، بما في ذلك التعليم، ٤٢% من إجمالي الاستثمارات الحكومية في مصر لهذا العام المالي. وتتضمن الأولويات الاستراتيجية تقليص الازدحام في الفصول الدراسية، خاصة في المدارس الابتدائية، وتوسيع المدارس المتخصصة للمبدعين والتعليم التطبيقي، ومعالجة الأمية في مناطق مثل صعيد مصر. وأكدت الدكتورة المشاط على أهمية التعليم في الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتعزيز قدرة مصر التنافسية على المستوى العالمي.

خلال الاجتماع، بحث الوزيران برنامج الإصلاح الهيكلي الوطني، مع التركيز على مشروعات مثل بناء الفصول الدراسية الجديدة وتطوير البنية التحتية للمدارس. وأكد السيد عبد اللطيف على المبادرات المستمرة لمعالجة نقص المعلمين وتحسين ظروف الفصول الدراسية، مع تسليط الضوء على أهمية القيادة السياسية في التغلب على التحديات المستمرة. تهدف هذه الجهود إلى ضمان التعليم المتكافئ والجودة العالية لجميع الطلاب في جميع أنحاء البلاد.

الشراكات الدولية في مجال التعليم

خلال ٢٠٢٤، تم توقيع عدة اتفاقيات مع ألمانيا بشأن قطاع التعليم.

تجهيز المرافق بمعدات حديثة، بما في ذلك إنشاء ما يصل إلى ثلاثة مراكز للتميز ستوفر تعليماً عملياً ومهنيًا متقدمًا، بالتعاون الوثيق مع شركات القطاع الخاص لضمان موازنة برامج التدريب مع متطلبات سوق العمل.

من الجدير بالذكر أن التعاون المالي بين مصر وألمانيا في مجال التعليم الفني بلغ حوالي ١٢١,٥ مليون يورو حتى الآن.

في تطور آخر، تم توقيع اتفاقية مياضية ديون بقيمة ٢٩ مليون يورو لمشروع "تعزيز القدرات الوطنية لتوفير خدمات تعليمية وصحية وتغذوية عالية الجودة لدعم التماسك الاجتماعي والمرونة للسكان المتضررين من الأزمات ومجتمعاتهم المضيفة". تستفيد من هذه الاتفاقية وزارات التضامن الاجتماعي والصحة والسكان والتعليم والتعليم الفني، بالإضافة إلى شركاء دوليين مثل اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي.

١١

اليوم وقعنا اتفاقية مبادلة ديون جديدة بالإضافة إلى مشاريع أخرى، مع التركيز بشكل خاص على قطاعات التعليم والصحة والتغذية. هذه المشروعات لا تعزز فقط الخدمات الاجتماعية ولكنها أيضًا تكمل جهود التنمية الاقتصادية الأوسع من خلال خلق فرص العمل وتحسين سبل العيش وتعزيز النمو الشامل. على مر السنوات، كانت ألمانيا شريكاً قوياً لمصر في مختلف القطاعات ذات الأولوية عندما يتعلق الأمر بالاستثمار والتنمية الاقتصادية، ونتطلع إلى تنفيذ مشروعات مشتركة ذات تأثير تدعّمنا في المضي قدماً في أجندة التنمية الخاصة بنا.

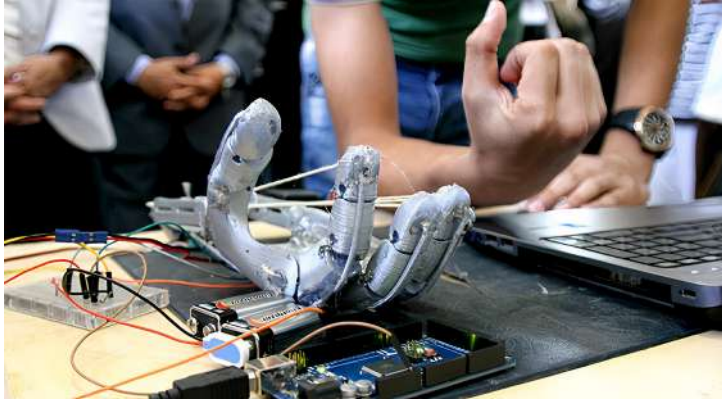
الدكتورة رانيا المشاط.



١١

لمدة تزيد عن ٧٠ عامًا، حافظت مصر وألمانيا على شراكة استراتيجية قوية تركز على النهوض بالقطاعات الأساسية لإدارة موارد المياه وتعزيز الطاقات المتجددة، وتمكين المرأة، والتنمية الاقتصادية المستدامة بالتعاون المباشر مع القطاع الخاص، وتعليم الشباب وتوظيفهم. اليوم يمثل علامة فارقة في رحلتنا المشتركة لتوسيع هذا التعاون، مما يمهّد الطريق للتعاون المستقبلي، لا سيما في التحول العادل. **السفير الألماني لدى جمهورية مصر العربية، يورجن شولتس.**





مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)

يُعد التعليم وتنمية المهارات من المكونات الأساسية لجهود تمكين الشباب في مصر. تعاونت الوزارة مع المنظمات الدولية لزيادة عدد مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في جميع أنحاء الدولة، مما يوفر للشباب إمكانية الوصول إلى المعرفة والمهارات المطلوبة في الاقتصاد الرقمي اليوم. تسعى مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، التي تم تنفيذها في إطار شراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إلى توفير أنشطة التعليم الأساسي التي تمثل عائدات ضريبية كبيرة تبلغ حوالي ١٢٤ مليون دولار منذ عام ٢٠١٤، وتتطلب التنسيق مع وزارة التعليم والتعليم الفني، بهدف خلق قوة عاملة متعلمة لتلبية متطلبات الوظائف.

يتجاوز تأثير مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات قصص النجاح الفردية ليساهم في أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً في مصر، تساهم مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في:

- **الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: التعليم الجيد:** تتماشى مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير تعليم جيد يهيئ الطلاب لعالم متغير بسرعة.
- **الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي:** يدعم تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات النمو الاقتصادي من خلال خلق قوة عاملة ماهرة وتعزيز الابتكار.
- **الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة: الصناعة والابتكار والبنية التحتية:** تساهم مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الابتكار والتقدم التكنولوجي.
- **الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة: الحد من أوجه عدم المساواة:** توفر مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات فرصاً للطلاب الموهوبين من مختلف الخلفيات.

نيكست إير

في عام ٢٠٢٤، شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في مؤتمر إطلاق الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتطوير التعليم، الذي نظّمته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بالشراكة مع شركة «نكست إير»، وذلك بحضور الدكتور خالد عبد الغفار، نائب رئيس الوزراء للتنمية البشرية ووزير الصحة والسكان، والدكتور أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والسيدة/ هيرى مصطفى غارغ، السفيرة الأمريكية بالقاهرة، والدكتور إسماعيل عبد الغفار، رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وغيرهم من مسؤولي شركات القطاع الخاص، ورواد الأعمال، والمؤسسات المعنية بقطاع التعليم.

ومع ختام فعاليات المؤتمر، شهدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والدكتور أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، توقيع شراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وشركة «نكست إير»، فضلاً عن توقيع اتفاقيات شراكة بين شركة «نكست إير» وعدد من الجامعات الدولية.

مبادرة حياة كريمة

المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، أطلقها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، لتحسين نوعية حياة الملايين من المواطنين الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية. تهدف هذه المبادرة، إلى الحد من الفقر وتعزيز البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمعات المهمشة.

تشمل مبادرة "حياة كريمة" مجالات تنموية متنوعة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والتمكين الاقتصادي، مع التركيز على خلق نمو أكثر شمولية وإتصافاً. من خلال التدخلات المستهدفة، تسعى المبادرة إلى رفع المستويات المعيشية للفئات الأكثر ضعفاً، وتعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة العامة.

وتُشرف وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، على المبادرة التي تتماشى المبادرة مع رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تؤكد على النمو الشامل والحد من الفقر والتنمية المستدامة. من خلال تعزيز الشراكات مع شركاء التنمية الدوليين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، تلعب الوزارة دورًا محوريًا في تعبئة الموارد وضمان التنفيذ المنسق ورصد التقدم المحرز. وبذلك، لا تلبى المبادرة الاحتياجات الفورية فحسب، بل تضع أيضًا الأساس للاستقرار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على المدى الطويل في جميع أنحاء الريف.

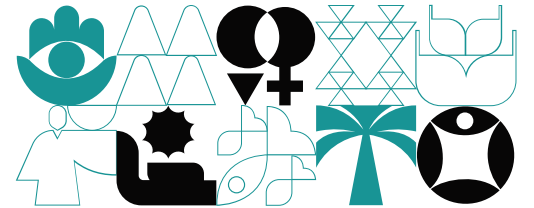
واستعرضت الدكتورة رانيا المشاط، منفذات المرحلة الأولى من مبادرة "حياة كريمة" بنهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

من حيث عدد المستفيدين، تدعم المرحلة الأولى وحدها ١٨ مليون مواطن في ١٥٠٠ قرية؛ مشيرة إلى أن تكلفة تنفيذ المرحلة الأولى تتجاوز ٣٥٠ مليار جنيه، بإجمالي ٢٣ ألف مشروع، مشيرة إلى أن التوافر المالي في المرحلة الأولى بلغ ٢٧٤ مليار جنيه مصري من إجمالي المخصصات بنسبة ٧٨%.

بلغ عدد المشروعات المنجزة ١٥٧٠٠ مشروع، وتم تطوير ١٠ قرية بتكلفة إجمالية بلغت ٢١ مليار جنيه مصري، بإجمالي ١.٢ مليون مستفيد، مما ساعد على تحسين مؤشر "معدل توافر الخدمات الأساسية" بنحو ٦٩ نقطة مئوية.

علاوة على ذلك، يدعم المشروع جهود الحكومة في العديد من المجالات ويسرع من معدلات تنفيذ العديد من المشروعات الوطنية الأخرى، مثل مشروع التأمين الصحي الشامل، حيث سيتم إنشاء وتطوير ١١٠٢ وحدة صحية و ٢٤ مستشفى مركزياً في المرحلة الأولى وفقاً لمواصفات نظام التأمين الصحي الشامل.

كما يهدف المشروع إلى الحد من الفقر متعدد الأبعاد، ومعالجة الفجوات التنموية بين المحافظات، موضحاً أن محافظات صعيد مصر تمثل ٦٨% من المخصصات للمرحلة الأولى، حيث يشكل عدد المستفيدين ٦١% من إجمالي المستفيدين في تلك المرحلة. يحقق المشروع جميع أهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وتتجاوز نسبة الاستثمارات الموجهة نحو التنمية البشرية ٧٠% من المخصصات للمرحلة الأولى.





في مجال التعليم، ساعد المشروع في دعم جهود الدولة لمعالجة قضايا اكتظاظ الفصول الدراسية والامية، من خلال إنشاء وتطوير ١٥ ألف فصل دراسي، وصيانة ١٣٠٠ مدرسة، ومحو أمية ٥١٠ ألف مواطن. ساهم ذلك في تقليل اكتظاظ الفصول الدراسية، خاصة في محافظات المنيا وقنا وأسوان وسوهاج وأسيوط، بنسبة انخفاض متوسطة بلغت ٣ نقاط مئوية، وخفض معدل الأمية في المحافظات المستفيدة بنسبة ٧ نقاط مئوية بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٤. بالإضافة إلى ذلك، استفاد ٧٣ ألف مواطن من برامج محو الأمية الرقمية.



في مجال الصرف الصحي ومياه الشرب، يشكل القطاع حوالي ٥٠% من مخصصات المرحلة الأولى. تم الانتهاء من إنشاء وتطوير ١٨ محطة صرف صحي، وتم الانتهاء من ٥٥٧ مشروعاً للصرف الصحي، وتم تركيب ١.٤ مليون وصلة صرف صحي منزلي. أسفرت المشروعات المنفذة عن نمو بنسبة ٤٥% في عدد المواطنين الذين يحصلون على خدمة الصرف الصحي في قرى المرحلة الأولى بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٤. ويهدف إلى رفع معدل تغطية الصرف الصحي إلى ٩٠% في قرى المرحلة الأولى. وبنهاية هذه المرحلة، سيصل معدل التغطية في جميع الريف المصري إلى ٦٠% (مقارنة بـ ١٢% في عامي ٢٠١٣/٢٠١٤).

علاوة على ذلك، في قطاع مياه الشرب، تم الانتهاء من إنشاء وتطوير ٢١٩ محطة مياه شرب، وتم الانتهاء من ١٣٧٠ مشروعاً لتوسيع و دعم شبكات مياه الشرب بطول ٥.٤ ألف كم. بالإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من ١٢٩٢ مشروعاً لربط المياه المنزلية بـ ٤٥٥ ألف وصلة مياه شرب، مما أسفر عن نمو بنسبة ١٤% في عدد الأشخاص الذين يحصلون على خدمات مياه الشرب في قرى المرحلة الأولى بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٤، ويتم استهداف زيادة التغطية من ٩٧% إلى ١٠٠%.



علاوة على ذلك، تم الانتهاء من شبكات الغاز لحوالي ٤٨١ قرية، مما أسفر عن نمو بنسبة ٢٩% في عدد المشتركين في خدمة الغاز الطبيعي في قرى المرحلة الأولى بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٤. وفي مجال الاتصالات، تم الانتهاء من ٧٢١ قرية بشبكة الألياف الضوئية، مما أسفر عن زيادة بنسبة ٤١% في عدد المشتركين في خدمة الاتصالات، بالإضافة إلى تركيب ١٢٥٣ برجاً للشبكات المحمولة لتحسين خدمات الاتصالات.

في مجال تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، تم توفير ٦٥,٦ مليار جنيه مصري من مختلف الجهات التمويلية لأكثر من ٢,٩ مليون مستفيد. وفي إطار توسيع نطاق تنفيذ استراتيجية الشمول المالي، تم إنشاء وتطوير ١٣٧ فرعاً مصرفياً، وتم توفير 1254 جهاز صراف آلي، مما أدى إلى تغطية ١٠٠% من جميع الوحدات المحلية بأجهزة الصراف الآلي، وتم توفير ١٦٠ ألف خدمة مصرفية إلكترونية، وحوالي ٧٨ ألف محفظة هاتف محمول، و ٣٤٠ ألف بطاقة مسبقة الدفع، و ٨٣٢٥ نقطة بيع تجزئة ورمز QR، مما أدى إلى تحسن في مؤشر الشمول المالي بنسبة ١١ نقطة مئوية.

المرحلة الأولى من نتائج مبادرة "حياة كريمة" (حتى نوفمبر ٢٠٢٤)

حققت مبادرة "حياة كريمة" تقدماً كبيراً في مرحلتها الأولى. حيث بلغ معدل توفر التمويل ٢٩٥ مليار جنيه، مما يغطي ٨٤.٤% من الهدف. وكان محور رئيسي للمبادرة هو التنمية البشرية، حيث تم توجيه ٧٠% من الاستثمارات نحو هذا القطاع. كما تلقت محافظات صعيد مصر ١٨% من إجمالي المخصصات.

تم إحراز تقدم كبير في قطاع الرعاية الصحية، بما في ذلك إنشاء وتطوير ١,١٠٢ وحدة صحية و ٢٤ مستشفى مركزي تم بناؤها لتتوافق مع نظام التأمين الصحي الشامل. وبنهاية نوفمبر ٢٠٢٤، تم الانتهاء من ٨٥.٥% من مشاريع المرحلة الأولى، التي شملت ١٨,٨١٢ مشروعاً فردياً. كما أكملت المبادرة تطوير ١٠٠ قرية، للاستفادة ١.٢ مليون شخص، بتكلفة إجمالية بلغت ٢١ مليار جنيه مصري. وقد تحسن مؤشر "معدل توفر الخدمات الأساسية" بمقدار ٦٩ نقطة مئوية، مما يدل على تأثير المبادرة المتزايد.

الموقف التنفيذي لمشروعات المرحلة الأولى

قطاع التعليم

ساهمت مبادرة "حياة كريمة" بشكل كبير في قطاع التعليم، حيث تم إنشاء وتطوير ١٥,٠٠٠ فصل دراسي جديد، وضيافة ١,٣٠٠ مدرسة. كما قضت المبادرة على الأمية لـ ٥٠,٠٠٠ مواطن، مما عزز وصول المجتمعات إلى التعليم.

قطاع الصرف الصحي

في قطاع الصرف الصحي، تم إنشاء وتطوير ٢١ محطة معالجة مياه الصرف، بينما تم إتمام ٩٣٧ مشروعاً لمياه الصرف الصحي. كما سهلت المبادرة ١,٤ مليون وصلة صرف صحي منزلية، مما أسهم في تحسين الصحة العامة والصرف الصحي في مختلف المناطق.

قطاع مياه الشرب

من أجل تحسين الوصول إلى مياه الشرب النظيفة، تم إنشاء ٢٤٨ محطة مياه شرب، بالإضافة إلى إتمام ١,٣٨٠ مشروعاً لتمديد شبكات مياه الشرب، بطول إجمالي بلغ ٥,٤٠٠ كم. كما تم إتمام ١,٢٩٢ مشروعاً لربط المنازل بشبكة مياه الشرب، واستفاد ٤٥٥,٠٠٠ منزل.

قطاع الغاز الطبيعي

شهد قطاع الغاز الطبيعي الانتهاء من وصلات شبكات الغاز لحوالي ٥٠٦ قرية، مما أدى إلى مزيد من تحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية وتقليل الاعتماد على مصادر الوقود التقليدية.

قطاع الاتصالات

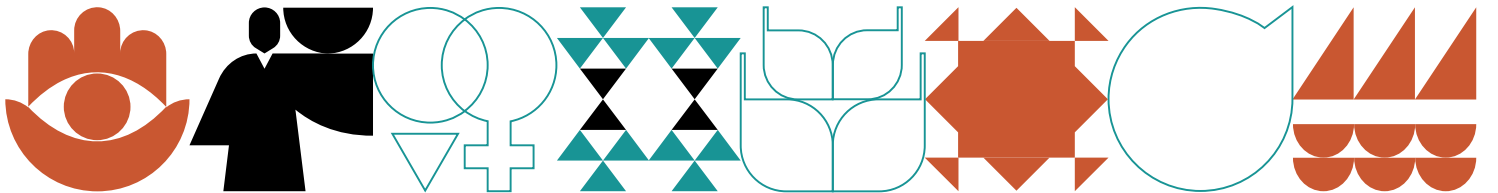
في إطار جهود تعزيز خدمات الاتصالات، تم إنشاء وصلات شبكة الألياف الضوئية لـ ٧٦٦ قرية. علاوة على ذلك، تم تركيب ١٢٧٧ برجاً للشبكات المحمولة لتعزيز الاتصال وتحسين البنية التحتية للاتصالات في جميع أنحاء البلاد.

توفير تمويلات للشركات الصغيرة والمتوسطة

لعبت المبادرة أيضاً دوراً حاسماً في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدمت ٦٥,٦ مليار جنيه مصري من قروض من مختلف الجهات التمويلية لأكثر من ٢,٩ مليون مستفيد. يمثل هذا الجهد خطوة مهمة نحو تعزيز ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي.

توسيع استراتيجيات الشمول المالي

لمزيد من تعزيز الشمول المالي، تم إنشاء ١٣٧ فرعاً مصرفياً جديداً. بالإضافة إلى ذلك، تم تركيب ١٢٥٤ جهاز صراف آلي، مما يضمن تغطية ١٠٠% من جميع الوحدات المحلية. وتشمل الخدمات المالية الأخرى توفير ٦٠ ألف خدمة مصرفية إلكترونية، و ٧٨ ألف محفظة هاتف محمول، و ٣٤٠ ألف بطاقة مسبقة الدفع، و ٨٣٢٥ نقطة بيع تجزئة، ورموز QR لتبسيط المعاملات المالية.



التنمية المستدامة المتكاملة من خلال التعاون متعدد الأطراف

تتخذ التنمية في مصر نهجًا شموليًا، حيث تتداخل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

في أوائل فبراير، أعلنت الوزارة موافقة مجلس النواب، في جلسته، على منح غير قابلة للاسترداد بقيمة ٨٠.٥ مليون يورو، من جمهورية ألمانيا الاتحادية والبنك الأوروبي للاستثمار، لتنفيذ عدد من مشروعات التنمية، في ضوء العلاقات الاقتصادية بين مصر والعديد من شركاء التنمية.

وافق مجلس النواب على القرار الجمهوري رقم ٦١٢ لسنة ٢٠٢٣ بالموافقة على اتفاقية التعاون المالي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، بقيمة ٨٠ مليون يورو، لتمويل البرنامج الوطني لإدارة النفايات الصلبة، والدعم المالي لمبادرة التعليم الفني الشامل، وآليات إدارة المخاطر.

الصناعة الخضراء

وافق مجلس النواب على القرار الجمهوري رقم ٦١٣ لسنة ٢٠٢٣ بالموافقة على اتفاقية التعاون الاستشاري لدعم اختيار خطط الاستثمار لمشروع الصناعات الخضراء المستدامة بقيمة ٥٠٠ ألف يورو كمحنة من البنك الأوروبي للاستثمار.

من خلال المنحة التي تعود بالنفع على وزارة البيئة والهيئة العامة للشئون البيئية، يوفر مشروع الصناعات الخضراء المستدامة للشركات العامة والخاصة قروضاً ميسرة ومنحاً كحافز لتنفيذ الاستثمارات الخضراء في مجالات القضاء على التلوث الصناعي، والحد من انبعاثات الكربون في القطاع الصناعي من خلال استخدام الطاقة المتجددة، وكذلك تطوير ممارسات الصناعة المستدامة من خلال زيادة كفاءة الطاقة واستخدام الموارد، ورقمنة الإجراءات البيئية.

الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الطاقة النظيفة

من خلال هذه الاتفاقية، تقدم ألمانيا، من خلال بنك التعمير الألماني، منح بقيمة ٨٠ مليون يورو، مقسمة إلى ٢٨ مليون يورو لتعزيز آليات إدارة المخاطر وآليات ضمان الائتمان المتوافقة مع احتياجات التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، و ٣٢ مليون يورو لمبادرة التعليم الفني الشامل في مصر. حيث سيتم إنشاء ٢٥ مركزاً مصرياً للتميز، وهي مراكز متخصصة، ومراكز للتكنولوجيا التطبيقية، ومراكز تميز قطاعية في مجال الطاقة المتجددة، والمدارس الفنية.

إدارة المخلفات الصلبة

بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص ٢٠ مليون يورو للبرنامج الوطني لإدارة النفايات الصلبة بوزارة البيئة، بهدف إعادة هيكلة قطاع النفايات على المستوى الوطني، وتنفيذ نظام متكامل لإدارة النفايات الصلبة في أربع محافظات مستهدفة: كفر الشيخ، الغربية، قنا، وأسيوط.

بشكل عام...

إن الاستثمار في رأس المال البشري وبناء البنية التحتية اللازمة، مثل أنظمة الطاقة النظيفة والنقل المستدام، يشكلان ركائز مترابطة بعمق للتنمية المستدامة.

يرتبط فعالية استثمارات البنية التحتية ارتباطاً وثيقاً بقدرات السكان على تصميم هذه الأنظمة وصيانتها وتحسينها. وبالمثل، تسهل البنية التحتية القوية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، والتي تعد مفتاحاً لتعزيز رأس المال البشري. في الوقت نفسه، يعزز تطوير البنية التحتية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، والتي تعد ضرورية لتكوين رأس المال البشري. على سبيل المثال، فإن الاستثمار في أنظمة النقل

المستدامة، مثل النقل العام والتنقل الكهربائي، يضمن سهولة وصول الناس إلى المدارس والجامعات ومرافق الرعاية الصحية، خاصة في المناطق المحرومة.

يتجلى التأثر بين استثمارات رأس المال البشري والبنية التحتية في استراتيجيات التنمية طويلة الأجل في مصر. من خلال موازنة مبادرات التعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية مع الاستثمارات في الطاقة النظيفة والنقل المستدام، تبني البلاد أساساً للاقتصاد الشامل والمرن والمستدام. تؤكد هذه الروابط المترابطة على أهمية نهج شامل للتنمية، حيث يعزز رأس المال البشري والبنية التحتية بعضهما البعض بشكل متبادل لخلق مصر مزدهرة ومستدامة.

تنمية رأس المال البشري

استضافت مصر عام ٢٠٢٤، المؤتمر العالمي للصحة والسكان والتنمية البشرية، الذي عقد تحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية.

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في مائدة مستديرة رفيعة المستوى حول «التنمية البشرية والسكان في مصر» بالتعاون مع البنك الدولي. وأوضحت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أهمية المؤتمر الذي ينعقد في وقت يشهد صياغة رؤية جديدة للحكومة، تضع خلالها التنمية البشرية في مقدمة أولوياتها، خاصة في إطار الطبيعة المتداخلة والتكامل بين التنمية البشرية والاقتصادية، وفي هذا الصدد فإن المبادرة الرئاسية “بداية” تمثل انطلاقة جديدة نحو الجهود التي تقوم بها الحكومة من أجل زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، وتحقيق تنمية بشرية حقيقية، من خلال المبادرات والجهود التي تقوم بها الوزارات المختلفة.

وأوضحت أن الاستثمار الحكومية في قطاع التنمية البشرية، تضم ٣٢٥٢ مشروعًا بإجمالي ١٨ مليار جنيه مصري لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، يمثل قطاع التنمية البشرية والاجتماعية ٤٢% من إجمالي الاستثمارات الحكومية، مع إعطاء الأولوية للتعليم والصحة. تواصل الحكومة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، دعم مبادرات مثل برنامج “تكافل وكرامة” للتحويلات النقدية، والذي استفاد منه ٢٠ مليون مصري، وبرنامج التأمين الصحي الشامل، الذي يوفر خدمات الرعاية الصحية الأساسية لـ ٦ ملايين مواطن.

ناقشوا إطلاق مؤشر وطني للفقر متعدد الأبعاد يهدف إلى توجيه استراتيجيات الحد من الفقر وتعزيز القدرات الوطنية، مؤكدين أن تنمية رأس المال البشري هي حجر الزاوية في تعاون مصر مع شركاء التنمية الدوليين، بمحفظة استثمارية تقدر بـ ٧ مليارات دولار لدعم مشروعات التنمية البشرية المختلفة، بما يضمن النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.



الأسبوع العربي للتنمية المستدامة



افتتحت معالي الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الأسبوع العربي الخامس للتنمية المستدامة، تحت عنوان "حلول مستدامة للمستقبل: احتضان المرونة والتكيف والتقدم في العالم العربي المتطور باستمرار"، الذي عقد بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة.

وحضر الحدث السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ والدكتور أشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة؛ والدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية؛ والمستشار عدنان فجري، وزير العدل؛ والسيدة إيلينا باتوفا، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في مصر؛ والسيد ستيفان جيمبرت، المدير القطري لمصر واليمن وجيبوتي في البنك الدولي؛ والسيد يوسف حسن الخلاوي، الأمين العام لمنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي؛ وعدد من الوزراء والسفراء والممثلين البرلمانيين ومسؤولي المنظمات المحلية والإقليمية والدولية.

أصبح الأسبوع العربي للتنمية المستدامة منصة إقليمية بارزة للحوار البناء بين ممثلي الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والقطاعات المختلفة بما في ذلك المرأة والشباب والإعلام والجامعات ومراكز البحوث والمنظمات العربية والدولية. يسعى جميع المشاركين إلى تعزيز التعاون لتحقيق التنمية المستدامة. ويحتفل هذا العام بالنسخة الخامسة من الحدث، عقب النجاحات الملموسة التي حققتها النسخ السابقة.

بعض النقاط الرئيسية:

- **التحديات التي تواجه التنمية:** التحديات الجيوسياسية في غزة ولبنان والصعوبات المالية العالمية التي تعوق جهود التنمية المستدامة في المنطقة العربية. أكدت على ضرورة إعادة هيكلة النظام المالي العالمي وزيادة التمويل الميسر.
- **أهمية الشراكات:** ضرورة الشراكات الفعالة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المالية لسد الفجوات التمويلية وتسريع التنمية.
- **التنمية الإقليمية والعالمية:** تزايد الفجوة التمويلية في البلدان النامية، وارتفاع معدلات البطالة في العالم العربي، وتأثير تغير المناخ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.
- **التزام مصر بأهداف التنمية المستدامة:** تم تسليط الضوء على رؤية مصر ٢٠٣٠ والإصلاحات الجارية ومبادرات مثل مشروع "حياة كريمة" كجزء من جهود البلاد لتحقيق التنمية المستدامة.
- **مبادرات المناخ والاقتصاد الأخضر:** تم الإشارة إلى استراتيجية مصر بشأن تغير المناخ ومنصة "نوفي" للتمويل العادل للمناخ باعتبارهما مكونين رئيسيين في انتقالها إلى الاقتصاد الأخضر.

نحو نموذج جديد: تعزيز الحلول القائمة على الترابط للعودة إلى المسار الصحيح للمناخ والتنمية المستدامة.

سلطت هذه الجلسة الضوء على برنامج "نوفي" المصري، الذي يحول أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها إلى مشاريع قابلة للاستثمار تتماشى مع المساهمات المحددة وطنياً (NDCs). من خلال الاستفادة من نهج قيادة الدولة، يقوم البرنامج بتعبئة التمويل العام والخاص لدعم التحول الأخضر في مصر. يركز البرنامج على مشروعات مثل الطاقة المتجددة والزراعة المقاومة للمناخ وتحلية المياه وأنظمة الإنذار المبكر، مع دمج الممارسات المستدامة عبر القطاعات الحيوية.

تتعاون مصر بنشاط مع الدول الأفريقية، ونقل الخبرات في تطوير منصات المناخ الوطنية، وهو امر بالغ الأهمية للعمل المناخي الإقليمي.

وشارك في الجلسة الدكتور هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، والدكتور حسن أبو النجا، رئيس مجموعة عمل أمن المياه الحضرية بالجمعية الدولية لموارد المياه، والدكتورة نوريا سانز، مديرة مكتب اليونسكو الإقليمي لمصر والسودان، وجرامينوس ماستروجيني، نائب الأمين العام الأول للطاقة والمناخ في أمانة الاتحاد من أجل المتوسط، والدكتور أمجد المهدي، المدير الإقليمي لصندوق المناخ الأخضر لشرق أوسط وشمال إفريقيا، والدكتور مزوان الرقاد، المدير التنفيذي للشبكة الإسلامية لإدارة موارد المياه، والدكتورة هبة عباس، رئيسة لجنة الاستدامة في جمعية مياه الكويت.

الفصل الثاني: الاستثمار في تطوير البنية التحتية المستدامة

تطوير البنية التحتية وتوطين الصناعة



إن تحقيق النمو الاقتصادي
المستدام، لن يتحقق بدون
تطوير البنية الأساسية
في البلاد بما يتماشى مع
الأولويات البيئية العالمية
والمحلية.



ولا يعد التحول الأخضر مُجرد تحول في السياسات بل تحولًا هيكليًا للاقتصاد المصري، ويتطلب نهجًا متكاملًا يجمع بين توسيع البنية الأساسية والممارسات المستدامة. من خلال المضي قدمًا، تهدف الحكومة إلى تعزيز أنظمة البنية الأساسية المرنة والقابلة للتكيف مع التحديات العالمية الناشئة، بما في ذلك تغير المناخ، مع ضمان أن تظل التنمية عادلة وشاملة لجميع المناطق.

ويتضمن أحد الركائز الأساسية لهذه الاستراتيجية ليس فقط تطوير البنية الأساسية التمكينية ولكن أيضًا توطين الإنتاج الصناعي.

من خلال جهود التحول الأخضر، تسعى مصر إلى تمكين الصناعات المحلية من خلال تعزيز التقنيات الخضراء ومصادر الطاقة المتجددة والحلول الصديقة للبيئة. سيعمل هذا التحول على تقليل البصمة الكربونية، وتعزيز كفاءة الطاقة، وخلق فرص اقتصادية جديدة، ووضع مصر كقائدة في التصنيع المستدام في المنطقة.

من خلال إرساء الأساس للبنية التحتية المستدامة، يُعزز ذلك استدامة النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

الحلول المبتكرة للحفاظ على المناخ

أول سوق طوعي لتداول الكربون في مصر توسيع أنشطة طاقة الرياح

يدعم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تطوير واستدامة قطاع الطاقة المتجددة في مصر من خلال تقديم قرض بقيمة ٢١,٣ مليون دولار لشركة البحر الأحمر طاقة الرياح. سيمول القرض تطوير وبناء توسعة ١٥٠ ميجاوات لمزرعة الرياح التي تبلغ قدرتها ٥٠٠ ميجاوات والتي قيد الإنشاء حاليًا في منطقة خليج السويس في مصر.

ويكمل التمويل الجديد قرضًا قائمًا قدمه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وصندوق المناخ الأخضر في عام ٢٠٢٣، لصالح شركة البحر الأحمر لطاقة الرياح، لتمويل مزرعة الرياح الأصلية التي تبلغ قدرتها ٥٠٠ ميجاوات في خليج السويس. عند اكتماله، سيزيد هذا التوسع من مزرعة الرياح الحالية قيد الإنشاء لتصل إلى إجمالي قدرة ٦٥٠ ميجاوات، مما يجعلها أكبر مزرعة رياح في كل من مصر وأفريقيا. ومن المتوقع أن يساعد المشروع في تقليل ١.٣ مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا.

يعد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية شريك التنمية الرئيسي، في محور الطاقة ببرنامج «نُوفِي»، وتعد مزرعة الرياح البارزة هذه واحدة من أوائل المشروعات التي يتم تطويرها في إطار ركيزة الطاقة.

»



فخورون بتوقيع اتفاقية تمويل توسعة محطة الرياح بقدرة ١٥٠ ميجاوات، والتي تُضاف إلى المحطة القائمة بقدرة ٥٠٠ ميجاوات في منطقة خليج السويس. هذا المشروع يمثل تعاونًا مثمرًا بين شركاء من ثلاث قارات مختلفة، مما يبرز التزامنا بدعم اقتصاد أكثر استدامة في مصر. كما يُعد المشروع أول محطة رياح يتم تطويرها ضمن إطار برنامج «نُوفِي»، مما يضيف بُعدًا استراتيجيًا مهمًا إلى هذه المبادرة. السيدة/ نانديتا بارشاد، المدير الإداري لمجموعة البنية التحتية المستدامة في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

بعد إطلاق أول سوق كربون طوعي، منظم ومراقب من جهات الرقابة على أسواق المال، خطوة رئيسية للتحويل الأخضر في مصر، والذي يعكس التزام الدولة بالتخفيف من آثار تغير المناخ من خلال الحلول القائمة على السوق. وأكدت الدكتورة رانيا المشاط أن هذه المبادرة لا تعزز فقط الحد من الانبعاثات ولكنها تخلق أيضًا حوافز مالية للشركات لتبني ممارسات أكثر خضرة.

من المقرر أن تلعب هذه السوق، بدعم من برنامج سوق رأس المال المشترك للبنك الدولي (J-CAP)، دورًا حاسمًا في استراتيجية مصر المستقبلية منخفضة الكربون، والحد من انبعاثات الكربون وتعزيز الاقتصاد الأخضر.

وقد نص "لـليل شرم الشيخ للتمويل العادل"، الذي أطلقتته مصر خلال مؤتمر المناخ، على أهمية تلك الأدوات التمويلية المبتكرة مثل أسواق الكربون. وتتيح المبادرة لمصر أن تضع نفسها كدولة رائدة في هذا المجال، حيث تشير إلى أن تداول أرصدة الكربون قد يخفف تكلفة تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا بأكثر من النصف بما يصل إلى ٢٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ على مستوى العالم.

وأوضحت أن تدشين أول سوق طوعي لتداول شهادات خفض الكربون في مصر، يعد ثمرة للتعاون بين مختلف الأطراف ذات الصلة، بالإضافة إلى شركاء التنمية، حيث كان برنامج "تمويل سياسات التنمية" الذي نفذته الوزارة مع البنك الدولي، داعماً لتدشين هذا السوق، من خلال تعزيز الإصلاحات الهيكلية، وإتاحة الدعم الفني لهيئة الرقابة المالية لاستصدار ثلاثة قرارات بشأن أسواق الكربون المحلية:

- متطلبات التسجيل لأجهزة الاعتماد والتحقق.
- متطلبات التفويض للتسجيلات الخاصة لأرصدة الكربون.
- متطلبات التفويض للتسجيلات الخاصة لأرصدة الكربون المتعلقة بالأمور التجارية.

تعد أسواق الكربون أدوات فعالة تشجع الشركات على تقليل الانبعاثات الضارة من خلال توفير اهتمامات الكربون القابلة للتداول للمستثمرين والشركات التي تكافح لخفض انبعاثاتها. ولا تعد هذه الآلية أداة للحد من الانبعاثات فحسب، بل إنها أيضًا وسيلة فعالة لتأمين التمويل اللازم للتحويل الأخضر.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل المشترك، تواصل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تعاونها مع البنك الدولي. يدعم هذا البرنامج هيئة الرقابة المالية ووزارة البيئة والعديد من الجهات الوطنية في تعزيز البنية الأساسية لجذب رأس المال الخاص إلى مصر وتعزيز السيولة في الأسواق المالية. ويشمل ذلك تطوير الأسس اللازمة لكي يصبح النظام البيئي المحلي مركزًا إقليميًا لسوق الكربون. علاوة على ذلك، تنسق الوزارة أيضًا مع الاتحاد الأوروبي لتنفيذ أنشطة مختلفة في إطار آلية TAIXE لتقديم الدعم الفني لآلية تعديل حدود الكربون (CBAM) للكيانات ذات الصلة، بما في ذلك وزارة الصناعة والكيانات التابعة لها.

أكبر مشروع طاقة رياح في أفريقيا

يعمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أيضًا على تعزيز الطاقة المتجددة وتقنيات الكربون المنخفض في مصر من خلال ترتيب قرض مشترك بقيمة ٢٧٥ مليون دولار لبناء وتشغيل أكبر مزرعة رياح في أفريقيا.

مبادلة الديون من أجل العمل المناخي

تمتد تجربة مصر في التمويل المبتكر إلى ما هو أبعد من أسواق الكربون، حيث نجحت في تنفيذ برامج متعددة لمبادلة الديون من أجل التنمية مع إيطاليا وألمانيا، وفي مشاركتها المتعددة بالمحافل الدولية، أكدت الدكتورة رانيا المشاط، على أهمية "مبادلة الديون" كوسيلة لتخفيف الضغوط المالية على البلدان النامية مع تعزيز أهداف التنمية المستدامة في نفس الوقت.

تم تسليط الضوء على هذا بشكل خاص خلال جلسة نقاشية حول "مبادلة الديون من أجل العمل المناخي"، بهدف مناقشة آلية مبادلة الديون القائمة على البرامج المتعلقة بالمناخ وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كأداة لتعزيز الحيز المالي للدول من أجل توسيع الاستثمارات، في اجتماعات الربيع للبنك الدولي.

وأكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على أهمية المبادرة التي أطلقتها منظمة الإسكوا حول مبادلة الديون بالعمل المناخي بما يتيح فرصة للدول المدينة والدائنة للتضامن من أجل تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق التعافي وتعزيز التعاون الإنمائي بما يمكن الدول من تحقيق التنمية وتنفيذ اتفاق باريس المناخ، في ظل الضغوط المالية الكبيرة التي تواجهها الاقتصاديات النامية والتأشئة نتيجة الديون التي تفاقمت بشكل كبير منذ اندلاع جائحة كورونا عام ٢٠٢٠ وما تلاها من أزمة الغذاء والطاقة الناتجة عن الحرب في أوروبا والتحديات الجيوسياسية. يتم دمج هذه المبادرات في برنامج "نوفي"، الأوسع نطاقًا في مصر، والذي يعالج تقاطع تحديات المياه والغذاء والطاقة. ويدعم البرنامج مقايضات الديون وأدوات التمويل المبتكرة الأخرى مثل منح التنمية والتمويل الميسر.

الهيدروجين الأخضر

في مؤتمر هامبورج للاستدامة ٢٠٢٤، شهدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بحضور المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، والسيدة / سيفينا شولز - الوزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، التوقيع على اتفاق منحة بقيمة ٣٠ مليون يورو لمشروع الهيدروجين الأخضر بمصر، بين شركة سكاتك وآلية الهيدروجين PTX.

سيتم تمويل المشروع من المنحة المقدمة من آلية الهيدروجين الأخضر PTX، والذي سبق وأن تم إطلاقها من جانب الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية بقيمة ٢٧٠ مليون يورو لمصر وست دول شريكة أخرى، لتقديم منحًا للمشروعات الصناعية في مراحل مختلفة على طول سلسلة قيمة الهيدروجين الأخضر.

ويهدف المشروع إلى تحفيز التحول الأخضر بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وقيادة البلاد نحو الحياد المناخي في الصناعات كثيفة الموارد والطاقة مع تعزيز خلق القيمة المحلية من خلال الاستفادة من توافر طاقة الرياح والطاقة الشمسية بكثرة. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع خلق ١٣٣٠ فرصة عمل في مراحل البناء والتشغيل والصيانة للمشروع، ومن المتوقع أن ينتج ٧٠ ألف طن من الأمونيا الخضراء (١٤٠ ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا، أي ما يعادل ٣ ملايين طن على مدار عمره الإنتاجي) وأن يضع الأساس للتحول المستدام للصناعة بأكملها في مصر.

الصناعة والبيئة: نحو التنمية الخضراء

يتجلى التزام مصر بالتنمية الخضراء بشكل أكبر من خلال تركيزها على دمج الاستدامة البيئية في النمو الصناعي.

ولذلك الوزارة تعمل مع كافة شركاء التنمية الدوليين من أجل مساندة مجهودات الدولة لتعزيز التنمية الصناعية وذلك من خلال الوصول لأدوات تمويل ميسرة ومبتكرة، وتوفير الدعم الفني والخبرات التقنية اللازمة، وإعداد التقارير التشخيصية والدراسات القطاعية. وتحتوي محفظة الوزارة على ٣٢ مشروعاً جارياً بقيمة تفوق ٣ مليار دولار في مجال التنمية الصناعية. وتتمحور تلك المشروعات حول أربعة محاور رئيسية:

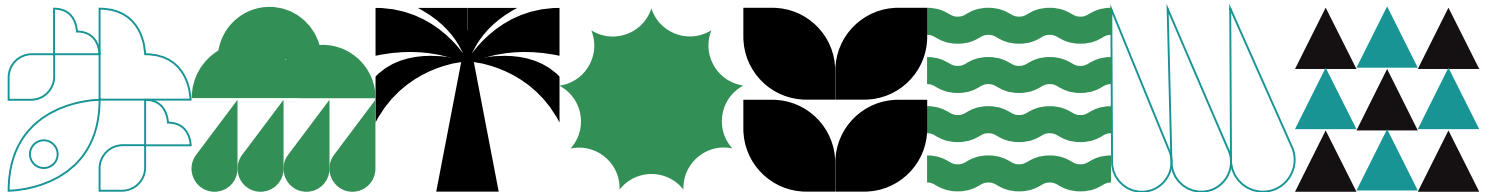
- **أولاً:** تعزيز البنية التحتية وتوطين الصناعات الواعدة: من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات الكبرى من موانئ بحرية وجافة وشبكات لوجستية، مما يدفع من القدرات الإنتاجية الوطنية ويعزز جهود توطين الصناعة في مصر.
- **ثانياً:** الاستثمار في رأس المال البشري والبحث والتطوير والابتكار: عبر تقديم برامج تدريبية ودعم فني وبناء قدرات الشباب وتعزيز ثقافة الابتكار، مما يساهم في تحفيز التنمية الصناعية والنمو الاقتصادي من خلال الاقتصاد المعرفي.
- **ثالثاً:** التحول الأخضر: من خلال تقديم التمويلات والخبرات التي تعزز من قدرة الصناعة المصرية على مواجهة التحديات البيئية وتعزيز التنمية المستدامة.
- رابعاً: السياسات والإصلاحات الهيكلية الداعمة يلعب شركاء التنمية دوراً هاماً في تحسين بيئة العمل والسياسات الداعمة من خلال تقديم الاستشارات والتمويلات اللازمة التي تعزز مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتطوير التشريعات الداعمة.

وفي هذا السياق، تعد المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية واحدة من أهم المبادرات تحت إشراف وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. وتهدف المبادرة إلى تحفيز الأفكار المبتكرة وتنفيذ الحلول البيئية في كافة محافظات مصر لمواجهة تحديات تغير المناخ، بما يتماشى مع جهود الدولة نحو التحول الأخضر والتنمية المستدامة. وتشجع الوزارة أصحاب المشروعات على تقديم حلول محلية لتغير المناخ، وعرضها على خريطة تفاعلية، وربطها بجهات التمويل لجذب الاستثمارات، بما يتماشى مع هدف الدولة لتوطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات.

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، خلال مشاركتها في مؤتمر «الصناعة والبيئة من أجل تنمية خضراء»، الذي نظّمته وزارتي الصناعة والبيئة، بدعم من الاتحاد الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وبنك التعمير الألماني، والوكالة الفرنسية للتنمية. وأكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن الانتقال للتنمية الصناعية الخضراء يعمل على تحقيق النمو المستدام، كما أنه يعد عنصراً أساسياً في التصدي للتغيرات المناخية، موضحة أن تلك الجهود تتوافق مع أولويات مصر لتعزيز التنمية المستدامة من خلال تكامل الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية حيث تشكل الصناعات المستدامة حجر الزاوية للنمو الاقتصادي والعمل المناخي، مما يعزز تنافسية الاقتصاد ويوفر فرص عمل جديدة، كما أن الصناعات الخضراء ترفع القدرة التنافسية للصادرات المصرية.

من خلال الاستمرار في مواومة السياسات الصناعية مع الأهداف البيئية، تحقق مصر تقدماً كبيراً في بناء اقتصاد مرّن ومستدام. وأوضحت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن الوزارة تتعاون مع جميع الوزارات، وخاصة البيئة والصناعة، لإدماج الأبعاد البيئية والمناخية في خطط التنمية المستدامة. ويُعد هدف الوصول إلى "نظام بيئي متكامل ومستدام" هدفاً رئيسياً لرؤية مصر 2030 ويرتبط ذلك بالأهمية التي توليها الدولة للمحافظة على حقوق الأجيال القادمة، وذلك من خلال زيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الصناعة تُعتبر من أهم مقومات الاقتصاد المصري وتسهم بنسبة تتجاوز 15% في الناتج المحلي الإجمالي، ومع تركيز الدولة على التنمية الصناعية كأولوية قصوى وتشكيل لجنة وزارية مخصصة لتنفيذ توجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي في هذا الشأن، نستطيع جميعاً العمل على زيادة صافي الصادرات المصرية وتشجيع المنتج المحلي. لذلك، يعتبر التزام القطاعات الصناعية بالمعايير البيئية واستخدام التكنولوجيا الحديثة سبباً هاماً لتعزيز استدامتها، وتحسين كفاءة استخدام مواردها، وتقليل أي آثار بيئية ضارة، مما يدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.



وفيما يتعلق بحلول المناخ، يتم بذل المزيد من الجهود...

خلال عام ٢٠٢٤، التقت الدكتورة رانيا المشاط، السيد / ستيفان هامر، الرئيس التنفيذي لبورصة المناخ في نيويورك New York Climate Exchange، لمناقشة التعاون في مجال الحلول والسياسات المناخية، وذلك في إطار الجهود التي تقوم بها الدولة لمكافحة التغيرات المناخية، وحشد التمويلات من الشركاء الدوليين، وتعزيز الحلول المبتكرة للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر، تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠.

وتعمل بورصة المناخ في نيويورك New York Climate Exchange، على التعاون مع الأطراف ذات الصلة من الحكومات والقطاع الخاص، في مجال العمل المناخي، من خلال تعزيز التوعية، وتشجيع ريادة الأعمال في مجال العمل المناخي، وتمويل العمل المناخي، وتشجيع الحلول الهادفة لتحقيق تنمية منخفضة الكربون خصوصاً في قطاعات الطاقة، والغذاء، والمياه.

المنتدى الرابع للطاقة والمناخ للاتحاد من أجل المتوسط

انعقد المنتدى الرابع للطاقة والمناخ في القاهرة، حيث جمع كبار المسؤولين الوطنيين والحكوميين الدوليين، وقادة المؤسسات المالية الدولية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص في مجال الطاقة المستدامة من جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط.

تم تنظيم المنتدى بالتعاون مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، على هامش أسبوع القاهرة للطاقة المستدامة، وأظهر إرادة المشاركين القوية للتعاون في إيجاد حلول تمويل مبتكرة وسلط الضوء على الفرص المحتملة للتحويل في مجال الطاقة المستدامة والإجراءات المناخية.

وفي كلمتها، سلطت الدكتورة رانيا المشاط، الضوء على التحديات الهائلة التي يفرضها تغير المناخ في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مشيرة إلى التطورات السلبية التي أكدتها تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وخبراء المناخ والبيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، موضحة أن هذه التقارير لا توثق التغيرات البيئية فحسب، بل تحذر أيضاً من التهديدات التي تهدد استقرار المنطقة وأمنها وازدهارها.



191

الشراكات المناخية

أكدت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على الجهود المشتركة الجارية لتوسيع التعاون مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين وصناديق الاستثمار المناخي العالمية. ويهدف ذلك إلى تعزيز الفوائد لكل من القطاعين العام والخاص في مصر من تمويل المناخ، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص في التخفيف والتكيف مع تغير المناخ، وخلق بيئة داعمة لمساهمات القطاع الخاص في مختلف مجالات العمل المناخي، والاستفادة من خبراتهم الفنية وقدراتهم المالية.

وتتماشى هذه المبادرة مع دور الوزارة في تعزيز الشراكات بين شركاء التنمية والكيانات الوطنية لتلبية متطلبات وأولويات التنمية، ودمج التمويل المحلي ل خطة الاستثمار للدولة مع الاحتياجات الخارجية.

توسيع مظلة التعاون بين صناديق المناخ وشركاء التنمية أعلنت الوزارة عن موافقة مجلس إدارة صندوق المناخ الأخضر على ثلاثة برامج تمويلية لدعم جهود التخفيف والتكيف مع تغير المناخ وتعزيز العمل المناخي، لصالح مصر وعدد من الدول في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية، بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

كما وافق الصندوق على برنامج توسيع البنية التحتية للمياه المرنة، والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، والذي يخصص ١,٢٦ مليار دولار للتمويل، حيث يساهم الصندوق بمبلغ ٢٥٨ مليون دولار أمريكي في التمويل الميسر والضمانات والدعم الفني لتعزيز جهود القطاع الخاص المصري في مشروعات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي والحد من خسائر المياه في الشبكات. ومن المقرر أن يستفيد من البرنامج وزارة الموارد المائية والري، وكذلك وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.

كما وافق صندوق المناخ الأخضر على برنامج التحول الأخضر للأنظمة المالية بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والذي يوفر ما يقرب من ١,٣ مليار دولار، حيث يساهم الصندوق بنحو ٢٠٠ مليون دولار، ويستفيد منه ١٤ دولة، بما في ذلك مصر، لدعم قدرة الأنظمة والمؤسسات المالية في الدول المتلقية على توسيع التمويل الأخضر من خلال آليات مالية مبتكرة عبر مختلف القطاعات.

صندوق الاستثمار المناخي (CIF)

وعلاوة على ذلك، تهدف الشراكة مع صندوق الاستثمار المناخي (CIF) من خلال مبادرة الطبيعة والناس والمناخ، إلى دعم المشروعات ضمن برنامج «نوفي»، بالتعاون مع الأطراف ذات الصلة ومؤسسات التمويل المختلفة، بما في ذلك البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية (AfDB).

وتشمل الجوانب الرئيسية للتعاون مع صندوق الاستثمار المناخي ما يلي:

- **مجالات التركيز:** الزراعة الذكية مناخياً، والأعمال الزراعية، والنظم الإيكولوجية الساحلية، ومشاركة القطاع الخاص لدفع التنمية المستدامة.
- **التمويل المبتكر:** حشد التمويل التنموي الميسر وتخفيف مساهمات القطاع الخاص لتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ.
- **التقدم:** الانتقال من الأفكار إلى المشروعات التفصيلية، مع جدول زمني قوي لتقديم خطة استثمارية بحلول أبريل ٢٠٢٥.
- **الاعتراف العالمي:** احتل التقرير المصري عن مشروعات NWE المرتبة الأولى في شمال إفريقيا وأوروبا لنهجه الشامل للتنمية المستدامة.

تؤكد مبادرة CIF على موازنة الأولويات البيئية مع النمو المستدام، وتعزيز الحلول المتكاملة لمعالجة تحديات المناخ. كما تعكس زيادة مصر في تبني حلول المناخ القائمة على الطبيعة وتعزيز القدرة على التكيف.

مرفق البيئة العالمي (GEF)

وتطرفت الوزارة، إلى الشراكة الجارية مع مرفق البيئة العالمي GEF، في ٤٣ مشروعاً بين مكتمل أو جاري تنفيذه، في مجالات تغير المناخ، التنوع البيولوجي، والتنمية الريفية المستدامة، وتنمية موارد المياه الجوفية المتجددة، وتطوير مبادرات الهيدروجين الأخضر، والذي يُعد منصة تعاون عالمية لتعزيز الاستثمار الخاص في مشروعات البنية التحتية المستدامة في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة. ويتم الاستثمار من خلال تعزيز العمل المشترك بين الجهات الداعمة سواء من مؤسسات التمويل الدولية والحكومات والمستثمرين من القطاع الخاص للاستفادة من الخبرات والموارد ووضع حلول لصياغة مشروعات قابلة للتمويل وتجذب القطاع الخاص. ويعمل المرفق تحت مظلة البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

مرفق البنية التحتية العالمية (GIF)

وفي سياق متصل، تعمل الوزارة على دفع التعاون مع مرفق البنية التحتية GIF تحت مظلة العمل المشترك مع مجموعة البنك الدولي، حيث تضم محفظة التعاون الجاري 5 مشروعات بقيمة ٣.٦ مليون دولار، تتضمن الدعم الفني والخدمات الاستشارية لتطوير برنامج الهيدروجين الأخضر في مصر بما يعزز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا المجال ويدعم فتح أسواق تصدير جديدة، كما عزز المرفق جهود الدولة لجذب استثمارات القطاع الخاص في برامج تحلية المياه ودعم مشاركة القطاع الخاص في تلك النوعية من المشروعات، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية لتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص PPP، لاسيما في مشروعات الموانئ الجافة والمراكز اللوجيستية، وتحفيز الاستثمار في مشروعات البنية التحتية ذات الأولوية وتخفيف بيئة الاستثمار.

قصص النجاح الخضراء

المتحف المصري الكبير (GEM): نموذج للبنية التحتية الخضراء



يعتبر المتحف المصري الكبير (GEM) إنجازاً هائلاً ليس فقط لأهميته التاريخية ولكن أيضاً لالتزامه بالاستدامة. حصل المتحف المصري الكبير مؤخراً على شهادة EDGE المتطورة للمباني الخضراء، ليصبح بذلك أول متحف في أفريقيا والشرق الأوسط يحصل على هذه الشهادة، وأحد المتاحف القليلة التي حصلت عليها على مستوى العالم.

وأكدت الدكتورة رانيا المشاط أن حصول المتحف المصري الكبير على هذه الشهادة، يؤكد التزام مصر بتعزيز المعايير البيئية وكفاءة الموارد والاستدامة. ويسلط التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية الضوء على ريادة مصر في انتقال المنطقة نحو الممارسات المستدامة عبر القطاعات، وتعزيز مبادئ كفاءة الطاقة والاستخدام المسؤول للموارد.

ويوضح هذا الاعتماد التاريخي سعي الحكومة المستمر لإنشاء البنية التحتية التي تخدم الحفاظ على التراث الثقافي والمسؤولية البيئية، بما يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية في مصر. وتعد الشهادة جزءاً من مبادرة حكومية أكبر في إطار إطار الشراكة بين مصر والبنك الدولي، والتي تدعم التنمية المستدامة عبر مختلف القطاعات.

قصص نجاح البنية التحتية الخضراء: قرية شما

في مثال آخر للتنمية المستدامة، حصلت قرية "شما" بمحافظة المنوفية، على شهادة "ترشيد" للمجتمعات الريفية الخضراء، في إطار مبادرة "القرية الخضراء" ضمن المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"، والتي تهدف إلى تأهيل قرى "حياة كريمة" لتتوافق مع أحدث المعايير البيئية العالمية للمجلس العالمي للأبنية الخضراء.

وتركز المبادرة، التي يتم تنفيذها في إطار مشروع "حياة كريمة"، على دمج المعايير البيئية مثل إدارة المياه بكفاءة، وإعادة تدوير النفايات، والحفاظ على الطاقة، والحد من الانبعاثات في التنمية الريفية. ويسلط الاعتراف بقرية شما كقرية نموذجية الضوء على نجاح الحكومة في تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص لتوطين أهداف التنمية المستدامة في المناطق الريفية. وتؤكد هذه الشهادة، التي تعد من بين أفضل ١٠ معايير عالمية لتحقيق صافي انبعاثات صفيرية، على التزام مصر بتعزيز البنية التحتية الخضراء ليس فقط في المناطق الحضرية ولكن أيضاً في المناطق الريفية. وتوضح مشروعات مثل هذه النهج الشامل لمصر تجاه التنمية الشاملة والمستدامة، مما يضمن وصول التقدم الأخضر إلى جميع أنحاء البلاد.

ومن أهم العوامل التي تساهم في تأهيل القرية للحصول على شهادة "ترشيد" تحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة، وتوفير الخدمات الشاملة، والإدارة الفعالة لمياه الشرب والري، وتوفير المساحات الخضراء والحدائق العامة، والتوعية البيئية، وترشيد الطاقة وخفض الانبعاثات، ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة تدويرها، وإعادة تدوير النفايات وخلق القيمة الاقتصادية.

ومن الجدير بالذكر أنه يجري حالياً تنفيذ ٣٠ مشروعاً تنموياً في قرية "شما" ضمن مبادرة "حياة كريمة"، وتشمل هذه المشروعات مجمعات للخدمات الحكومية، ومجمعاً للخدمات الزراعية، وإنشاء وتطوير عدة مدارس تضم ١٨٢ فصلاً دراسياً لتقليل الكثافة الصفية، والتوسعة المستمرة لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي بسعة ١٠ آلاف متر مكعب يومياً، ومحطة تنقية مياه الشرب بسعة ٥ آلاف متر مكعب يومياً.

المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية

تحت إشراف وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أصبحت المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، مبادرة ريادية لتحقيق التنمية المستدامة الذكية. ومن أبرز مشروعاتها مشروع "المدينة المثالية"، الذي طوره أطفال من ذوي القدرات الخاصة من مؤسسة دليل الخير. ويتصور المشروع مدينة شاملة ومستدامة حيث يتم دمج أصحاب الهمم بشكل كامل في المجتمع.

هذه المبادرة، التي تركز على تعزيز الاستدامة والحد من التأثير البيئي، تعمل كنموذج ملهم لكيفية عمل مصر على بناء مدن أكثر خضرة وشمولاً. وتوضح مشروعات مثل هذا التزام مصر بدمج جميع أفراد المجتمع في الاقتصاد الأخضر وتعزيز الوعي البيئي على كل المستويات.

من خلال تسليط الضوء على مشاركة المجتمعات المهمشة في التحول الأخضر، تواصل مصر إظهار ريادتها في التنمية المستدامة والشاملة على المستويين الوطني والدولي.

تقييم مشروعات المرحلة الثالثة

تهدف المبادرة التي تم إطلاقها تحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، في عام ٢٠٢٢، إلى إشراك الأطراف المعنية، في العمل المناخي في جميع أنحاء مصر. في عام ٢٠٢٤، شهدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تدشين أعمال اللجنة الوطنية لتحكيم المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، لاختيار المشروعات الفائزة على مستوى الجمهورية في دورتها الثالثة.

جاء ذلك بحضور الدكتور محمود محي الدين المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ورئيس اللجنة الوطنية للتحكيم، والدكتورة رشا راغب- المدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية للتدريب، والسفير هشام بدر، مساعد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي للشراكات الاستراتيجية والتميز والمبادرات والمشرف العام على جائزة مصر للتميز الحكومي، والدكتورة مارجريت صاروقم- نائبة وزيرة التضامن الاجتماعي، وأعضاء اللجنة الوطنية للتحكيم. وأضافت أن المشروعات التي تقوم اللجنة بتقييمها لاختيار أفضلها، هي نتاج شهور من العمل للبحث عن أفضل المشروعات في جميع أنحاء مصر، والمفاضلة بينها وفقاً لمعايير موحدة ومراحل تقييم محلية ووطنية، متطلعة إلى أن تنمر عملية التحكيم عن خروج مشروعات جديدة إلى النور لدعم جهود الدولة في مجال العمل المناخي، والتحول إلى الاقتصاد الأخضر، من خلال الحلول المبتكرة.

وفيما يتعلق بإحصائيات الدورة الثالثة للمبادرة، أشارت المشاط، إلى أن إجمالي عدد المشروعات التي تقدمت بطلبات للترشح في الدورة الحالية بلغ ٥٧٣١ مشروعاً من كل محافظات الجمهورية، موضحة أن محافظة القاهرة تأتي في المركز الأول من حيث عدد المشروعات المتقدمة والذي بلغ ١٠٥٦ مشروعاً، تليها محافظة الإسكندرية ٤٠٣ مشروعات، ثم محافظة البحيرة ٣٨٦ مشروعاً، وتأتي محافظة البحيرة في المركز الرابع بعدد ٣٥١ مشروعاً، ثم محافظة أسوان بعدد ٢٧٥ مشروعاً.

ما هي المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية؟

تعد المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، مبادرة رائدة مصممة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومعالجة آثار تغير

المناخ، وتسريع التحول الرقمي، وتشجيع الحلول العملية المبتكرة. من خلال تبني نهج شامل من القاعدة إلى القمة، تهدف المبادرة إلى تطوير خريطة على مستوى المحافظات للمشروعات الخضراء الذكية التي تقدم حلول مناخية مبتكرة على المستوى المحلي. بالإضافة إلى ذلك، تسعى إلى حشد الاستثمارات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات، وإنشاء حركة خضراء ذكية شعبية، وتوطين الحلول للتخفيف من آثار تغير المناخ.

منذ إنشائها، حددت المبادرة الوطنية للسياسات الخضراء والذكية هدفاً لاختيار ستة مشروعات "خضراء وذكية" في كل من محافظات مصر، ويتم تقييم هذه المشروعات بناءً على معايير مختلفة وضعتها اللجنة الوطنية المنظمة وتصنيفها إلى ست مجموعات: المشروعات الكبيرة، المشروعات المتوسطة، المشروعات المحلية الصغيرة (خاصة تلك المرتبطة بمبادرة الحياة الكريمة)، المشروعات المقدمة من الشركات الناشئة، المشروعات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والمبادرات المجتمعية غير الربحية.

لا تتوافق المبادرة مع استراتيجية مصر للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠". فحسب، بل تدعم أيضاً "الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠". وتشمل أهدافها:

- **دمج أهداف المناخ:** موازنة أهداف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ مع مبادرات الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ.
- **النمو الاقتصادي المستدام:** تعزيز التنمية منخفضة الانبعاثات عبر مختلف القطاعات.
- **تمكين المجتمع:** إشراك النساء والشباب ومجتمع الأعمال في العمل المناخي.
- **توطين أهداف التنمية المستدامة:** معالجة تحديات المناخ بحلول محلية.
- **تعزيز المرونة:** بناء القدرة على التكيف لتحمل تأثيرات المناخ.

تؤكد المبادرة أيضاً على حملات التواصل والتوعية لإشراك جميع شرائح المجتمع، باستخدام قنوات إعلامية مختلفة لتشجيع المشاركة وتسليط الضوء على أهمية العمل المناخي. وقد أبرزت المناقشات الأخيرة الحاجة إلى تعزيز الشراكات بين المبادرة ووكالات الأمم المتحدة، مع التركيز على تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز التنمية المستدامة.

محطة الطاقة الشمسية في كوم أمبو

في يناير من عام ٢٠٢٤، أشاد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أيضًا بجهود مصر لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وإطلاق برنامج «نُوقِي»، لتحفيز التحول إلى الطاقة المتجددة في تقريرهم الانتقالي لعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

وأشار التقرير إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة لزيادة نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى مستوى ٤٢% بحلول عام ٢٠٣٠ بدلاً من ٢٥%، وإطلاق برنامج يعزز طموح الدولة في هذا الصدد من خلال وقف تشغيل العديد من المحطات التي تعمل بالوقود الأحفوري، مقابل إطلاق محطات جديدة تعمل بالطاقة المتجددة لضمان انتقال عادل ومستدام للطاقة المتجددة.

كما سلط التقرير الضوء على برنامج مصر لتنمية الموارد الطبيعية، فضلاً عن جهود تحسين بيئة الأعمال للمستثمرين في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بمشاركة ودعم فني من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من خلال مشروعات تدعم التحول الرقمي، بالإضافة إلى إنشاء مركز تصنيع الهيدروجين الأخضر في تلك المنطقة.

تعد محطة الطاقة الشمسية في كوم أمبو في أسوان مثالاً على التزام مصر بالتحول الأخضر. تفوزه بجائزة "صفقة التحول في مجال الطاقة للعام في إفريقيا" المرموقة في عام ٢٠٢٤، يمثل هذا المشروع، الذي تم تمويله من خلال التعاون مع شركة أكوا باور والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، معلماً مهماً في جهود الطاقة المتجددة في مصر.

منذ عام ٢٠١٤، حفزت الإصلاحات الهيكلية في قطاع الطاقة مشاركة القطاع الخاص، مما مهد الطريق لمشروعات مثل كوم أمبو. المحطة، التي تقدر قيمتها بـ ١٤ مليون دولار، هي جزء من برنامج «نُوقِي»، الأوسع نطاقاً، والذي يهدف إلى تسريع التحول نحو الطاقة المتجددة في مصر. بحلول عام ٢٠٢٨، سيحل هذا البرنامج محل ٥ جيغاوات من طاقة الوقود الأحفوري بـ ١٠ جيغاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يعزز ريادة مصر في مجال الطاقة المتجددة.

لا يساهم هذا المشروع في تحقيق هدف مصر المتمثل في توليد ٤٢٪ من طاقتها من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٠ فحسب، بل إنه يجسد أيضاً قوة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دفع التحول الأخضر.



التقدم المحرز على مدار العام في البنية التحتية الخضراء والمستدامة

الإدارة المستدامة للموارد المائية

تعمل الدولة المصرية على التوسع في الموارد المائية والإدارة المستدامة للموارد المتاحة، من خلال مشروعات معالجة المياه، في عام ٢٠٢٤، وقعت الدكتور رانيا المشاط، مع الوكالة الفرنسية للتنمية، اتفاق تمويل تنموي بقيمة ٥٠ مليون يورو ومنحة بقيمة ١٥ مليون يورو، كما شهدت توقيع اتفاق منحة بين الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية، بقيمة ١٠ مليون يورو، لتصل إجمالي التمويلات إلى ١٦٥ مليون يورو، من أجل تنفيذ المرحلة الثالثة لاستكمال مشروع محطة معالجة مياه الجبل الأصفر، الذي يهدف إلى المساهمة في تحسين خدمات معالجة مياه الصرف الصحي على مستوى الدولة، من خلال تنفيذ إحدى أكبر محطات معالجة المياه في مصر، والشرق الأوسط وأفريقيا، وذلك في إطار جهود الدولة لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد المائية، والعلاقات الوثيقة بين مصر و"فريق أوروبا".

يُظهر هذا التعاون بين مصر وفرنسا والاتحاد الأوروبي التزام البلاد بالتكيف مع تغير المناخ من خلال مشروعات البنية التحتية للمياه واسعة النطاق، والتي تمثل ٢٠ من محفظة التعاون الإنمائي في مصر. يتماشى المشروع مع الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة: المياه النظيفة والصرف الصحي ويساعد في حماية الأمن المائي لسكان مصر المتزايد. ويهدف التعاون المشترك بين الحكومة وشركاء التنمية، إلى توسيع وتنفيذ واحدة من أكبر محطات معالجة مياه في مصر لخدمة ١٧.٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٤٠، من خلال خدمات جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي.

ومن المقرر أن تُسهم المرحلة الثالثة في زيادة قدرات المحطة بمقدار مليون متر مكعب / يوميًا، من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة والمعالجة الثلاثية بما يمكن من توفير المياه المعالجة في الري الزراعي، وهو ما يدعم جهود الدولة للتكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز الموارد المائية من المصادر غير التقليدية، كما تعزز آليات عمل المحطة مفهوم الاقتصاد الدائري، من خلال استخدام "الحماة" في توليد الغاز الحيوي بما يوفر مصدر متجدد للطاقة لتوليد ٨٠% من احتياجات الكهرباء لتشغيل المحطة، كما يخفض من الانبعاثات الكربونية الناتجة عن الطاقة الكهربائية التقليدية.

١١



بعد أسبوع من التزام مصر والاتحاد الأوروبي بشراكة استراتيجية وشاملة، نحن هنا للتأكيد على التعاون المشترك. يعد الأمن المائي وإدارة المياه أحد الموضوعات الرئيسية للتعاون في إطار تلك الشراكة الاستراتيجية بين مصر والاتحاد الأوروبي، وفرنسا ملتزمة بقوة بالاستفادة من التعاون الثنائي، للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف، وتعد محطة الجبل الأصفر مثالاً لما يمكن أن نحققه من خلال هذا التعاون، وتحسين خدمات الصرف الصحي لـ ١٨ مليون نسمة بالقاهرة. **السفير إريك شوفالييه سفير فرنسا لدى مصر.**

١١



إن محطة معالجة مياه الصرف الصحي في الجبل الأصفر هي نتيجة للتعاون الوثيق بين فريق أوروبا والحكومة المصرية، حيث نسعى جاهدين لخلق مستقبل أكثر إشراقاً وصحة للمجتمعات في جميع أنحاء مصر، وتعزيز جهود الحفاظ على البيئة. **السفير كريستيان بيرجر سفير الاتحاد الأوروبي السابق.**

الاحتفال باليوم العالمي للمياه

يعد الأمن المائي أولوية رئيسية لمصر.

في الثاني والعشرين من مارس، احتفالاً باليوم العالمي للمياه، أبرزنا أنه من خلال التعاون الدولي والشراكات الدولية المختلفة، استثمرنا في أكثر من ٣٣ مشروعاً ذا أولوية، تمثل ١٩٪ من إجمالي محفظة التعاون الإنمائي الجارية، لتحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة: المياه النظيفة والصرف الصحي.

ومن أبرز نماذج تلك المشروعات؛ محطة معالجة مياه بحر البقر في مصر، وهي واحدة من أكبر المحطات في العالم، والتي تعالج ٥.٦ مليون قدم مكعب من المياه يومياً؛ ومشروع جبل الأصفر بطاقة معالجة ٢.٥ مليون متر مكعب يومياً؛ ويدعم المناطق الريفية بمياه الشرب؛ فضلاً عن برنامج تحسين خدمات المياه والصرف الصحي في العديد من المحافظات؛ والعديد من المشروعات الأخرى.

النقل المستدام

وخلال العام الماضي، وقعت وزيرة التخطيط التعاون الدولي، وإيريك شوفالييه السفير الفرنسي بالقاهرة، وسيسيل كوبري المدير الإقليمي للوكالة الفرنسية للتنمية في شمال أفريقيا، بحضور الفريق كامل الوزير نائب رئيس الوزراء وزير النقل والصناعة، اتفاقية قرض بقيمة ٧٠ مليون يورو، لتمويل مشروع خط سكة حديد الروبيكي / العاشر من رمضان / بلبس.

هذه الاتفاقية ليست مجرد انعكاس لقيمنا المشتركة، بل هي أيضاً شهادة على قوة العلاقات الثنائية بين مصر وفرنسا. كما تساهم الضوء على التزامنا المشترك بتحديث بنيتنا التحتية، وبالتالي تسهيل الاتصال بين المناطق وتقليل وقت السفر. سيربط خط السكك الحديدية المقترح بين المدن الثلاث؛ الروبيكي، العاشر من رمضان، وبلبس على مسافة ٦٣.٥ كم. ومن المؤكد أن هذا سيساهم في تحسين القدرة التنافسية للمنتجين المحليين وتسريع النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتسهيل حركة البضائع من الموانئ الجافة إلى البحر.

برنامج تسريع ابتكارات التكيف مع المناخ (CAIAP)

في إطار الشراكة الثنائية مع برنامج الأغذية العالمي، دعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الشركات الناشئة التي لديها حلول مبتكرة للمناخ وتعمل في مصر، للتقدم بطلب للحصول على منحة لدعم الابتكارات ميسورة التكلفة والشمالة وعالية التأثير، التي تعزز التكيف مع المناخ والأمن الغذائي.

يستفيد هذا التعاون من مسابقة ClimaTech Run العالمية التي تنظمها مصر لدعم رواد الأعمال والمبتكرين، بهدف معالجة التحديات الأكثر إلحاحاً في مجال المناخ والأمن الغذائي في البلاد.

يحظى برنامج "تسريع الابتكار في التكيف مع المناخ" (CAIAP) بدعم من صندوق التكيف التابع للأمم المتحدة، وهو جزء من شراكة لبرنامج "تسريع الابتكار في التكيف مع المناخ" (AFCIA) مع برنامج "تسريع الابتكار" التابع لبرنامج الأغذية العالمي في ميونخ.

يستهدف برنامج "تسريع الابتكار في التكيف مع المناخ" رواد الأعمال والشركات الناشئة والشركات والمنظمات غير الحكومية في مصر والأردن ولبنان، ممن يعملون على إيجاد حلول لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والتكيف مع المناخ. ستحصل المقترحات الناجحة على التوجيه والدعم العملي وفرصة المشاركة في عمليات برنامج الأغذية العالمي، بالإضافة إلى منح تصل إلى ٢٠٠ ألف دولار أميركي. لمزيد من التفاصيل حول شروط وأحكام الجائزة، تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني.





إن تمكين الشركات الناشئة ومشاركة القطاع الخاص من المحركات الرئيسية للابتكار والتنمية الاقتصادية وتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، سيعمل البرنامج على دعم وتوسيع نطاق الابتكار المناخي في مصر، وإطلاق العنان لقوة مبادرات العمل المناخي المحلية من خلال شراكات متعددة الأطراف. **الدكتورة رانيا المشاط.**

يوم المدن العالمي

ضمن محافظة الوزارة، تضم مشروعات التنمية الحضرية في مصر ١٥ مبادرة في إطار الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، بقيمة إجمالية للمحفظة تبلغ ١.٥ مليار دولار. تشمل المشروعات الرئيسية:

- برنامج المدن الخضراء مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في القاهرة والإسكندرية ومدينة السادس من أكتوبر.
- مشروع التنمية الحضرية المتكاملة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.
- مبادرات ترميم التراث بالتعاون مع اليونسكو

إن إطلاق البرنامج هو شهادة قوية على أن الابتكار أمر بالغ الأهمية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ. تمثل هذه الشراكة فضلاً مهماً في نضالنا من أجل مستقبل آمن غذائياً في عالم سريع التغير. **السيد/ برنارد كواتش رئيس برنامج تسريع الابتكار في التكيف مع المناخ.**



نحن فخورون بالعمل مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ودعم إطلاق البرنامج في مصر وتسخير قوة الابتكارات المحلية لتوفير حلول مستدامة وملموسة للمناخ والأمن الغذائي. بالنسبة لبلد مثل مصر متأثر بالمناخ المتطرف وغني بالابتكارات المحلية والشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، فإن هذا التحدي يوفر دفعة للحلول المستدامة. تتوافق هذه الشراكة بقوة مع مهمتنا المشتركة لضمان الأمن الغذائي للجميع وتساهم فيهم. **السيد/ جان بيير دومارچوري ممثل ومدير مكتب برنامج الأغذية العالمي في مصر.**



هذا العام، استضافت مصر المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر والمزيد من التفاصيل حول ذلك في فصل الأحداث العالمية في الجزء ٢، الفصل ٤. في وقت سابق من العام الذي سبق المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر، شاركت الدكتورة رانيا المشاط في جلسة وزارية حول "صناع التغيير المناخي الشباب: تحفيز العمل المحلي من أجل الاستدامة الحضرية"، ضمن مؤتمر نظمته وزارة التنمية المحلية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) احتفالاً باليوم العالمي للمدن بمكتبة الإسكندرية. وحضر الجلسة الدكتور أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة، والدكتور علي أبو سنة الرئيس التنفيذي لجهاز شؤون البيئة ممثلاً لوزير البيئة، وأدارها الإعلامي أسامة كمال.

تطوير الصناعة

تعزيز الشراكات مع اليونيدو من أجل الصناعة الخضراء



كما قطعت مصر خطوات كبيرة في التنمية الصناعية الخضراء من خلال تعاونها مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وفي عام ٢٠٢٤، عززت وزارة التعاون الدولي تعاونها مع اليونيدو لتعزيز التحول إلى الصناعات الخضراء. وتركز هذه الشراكة على تعزيز كفاءة الطاقة، وتمكين التحول إلى الطاقة المتجددة، وتنفيذ مبادئ الاقتصاد الدائري داخل القطاع الصناعي.

تضم المحفظة الجارية ١٨ مشروعًا بقيمة ٥٢ مليون دولار، يؤكد التعاون بين مصر واليونيدو التزام الحكومة بتعزيز قدراتها الصناعية مع الالتزام بالممارسات المستدامة. وتشكل هذه الجهود جزءًا من إطار التعاون الأوسع للأمم المتحدة للتنمية المستدامة في مصر، والذي يركز على التنمية الاقتصادية الشاملة والإدارة البيئية والقدرة على التكيف مع المناخ.

النهوض بالتجارة والصناعة من خلال اتفاقية الاتحاد الأوروبي - تجارة

شهد الفريق مهندس/ كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، والدكتورة/ رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، توقيع الاتفاق التنفيذي لبرنامج الاتحاد الأوروبي لدعم التجارة والصناعة والنمو والوصول السريع للأسواق (EU Tigara)، وذلك بمقر وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالعاصمة الإدارية، ووقع الاتفاق السفير/ كريستيان برجر، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في مصر، والسيد/ باتريك جيلابير، ممثل المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مصر.

وبعمل على تحقيق هدفين رئيسيين:

- تحسين قدرة وكفاءة المنظومة المصرية المعنية بتنمية المنشآت والتجارة.
- زيادة مشاركة المنشآت المصرية الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة الصناعية المختارة، وذلك من خلال التركيز على دعم المؤسسات المصرية المعنية بتعزيز تنمية المنشآت وتشجيعها، ودعم المجمعات الصناعية وسلاسل القيمة المختارة.

١١



إن مشروع تجارة هو مبادرة استراتيجية تهدف إلى إحداث طفرة في القطاع الصناعي في مصر. بالتركيز على تعزيز الابتكار وتحسين القدرات المؤسسية وتعزيز الممارسات المستدامة، فإننا نضع الأساس لقطاع صناعي أكثر تنافسية وشمولاً. ويشرفنا في منظمة اليونيدو أن نكون جزءًا من هذا العمل المشترك الذي يؤكد التزامنا بالتنمية الصناعية المستدامة في مصر، ونحن ملتزمون بضمان نجاحه وتحقيق الأهداف المرجوة منه. **الدكتور باتريك جيلابير ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو).**

وشمل حفل التوقيع أيضًا اللواء عصام النجار، رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات؛ والعميد وائل نعيم مساعد وزير الصناعة والنقل للاستثمار والتمويل الخارجي؛ والسفير أحمد رزق، مستشار الوزير للتعاون الدولي بوزارة النقل؛ والمهندس. أحمد الظاهر الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ايتيدا)، والسيدة سماح عزيز مدير الإدارة المركزية للعلاقات الدولية بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومسؤولين من الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومسؤولي المشروع، وهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مشروع القطن المصري المرحلة الثانية

كما شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في حفل توقيع وثيقة القطن المصري، بين وزارتي الصناعة والزراعة واستصلاح الأراضي، موضحة أن الشراكة تعكس دور الدبلوماسية الاقتصادية والتعاون متعدد الأطراف، في دعم جهود التنمية الاقتصادية ودفع النمو والتشغيل، كما تؤكد التكامل بين شركاء التنمية الثنائيين من خلال الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، التي تُمول المشروع الذي نحن بصدد اليوم والذي تنفذه هيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو).

يهدف المشروع إلى تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية لسلسلة قيمة القطن في مصر من خلال شركات قوية مع المؤسسات الوطنية الرئيسية والجمعيات القطاعية وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص المحلي والدولي.

وشمل حفل التوقيع الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل، والسيد علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، والسيد باتريك جان جيلبرت الممثل الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) في مصر. كما حضر الفعالية الدكتور مارتينو ميلي، رئيس الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي في مصر، بالإضافة إلى ممثلين عن الغرف الصناعية ومجالس التصدير لقطاعي الملابس والمنسوجات.

يهدف المشروع إلى تعزيز وتوسيع الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية لسلسلة قيمة القطن المصري. وبناءً على نجاح المرحلة الأولى من مشروع القطن المصري (AID 11-084) والاستفادة من الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات المصرية والتعاونيات الزراعية والكيانات المحلية والدولية من القطاع الخاص، تسعى هذه المبادرة إلى توسيع نطاق تأثير المشروع.

يهدف المشروع إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- دعم مزارعي القطن المصريين من خلال تحسين الوصول إلى سلاسل التوريد المستدامة، من خلال تطوير ممارسات زراعة القطن في مناطق الزراعة الرئيسية
- تعزيز القيمة المضافة وإعادة التدوير من خلال تشجيع الابتكار وتسهيل نقل التكنولوجيا وجذب استثمارات جديدة
- تطوير المهارات والمعرفة لتعزيز جودة واستدامة سلسلة قيمة القطن المصري

تطوير التجارة والصناعة

في جهد متضافر لتحفيز التجارة وتعزيز إمكانيات التصدير في مصر، تعاونت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). خلال منتدى "تغيير العقليات لإطلاق العنان لإمكانيات التصدير"، أكدت معالي الدكتورة رانيا المشاط على أهمية الصادرات في دفع النمو الاقتصادي وتحسين تدفقات النقد الأجنبي.

تهدف الشراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، من خلال اتفاقية تعزيز التجارة والاستثمار في مصر (TIPE)، إلى تعزيز مشروع إصلاح التجارة وتنمية الصادرات في مصر (TRADE)، والذي يركز على تعزيز القدرة التصديرية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وتكتسب هذه المبادرة أهمية خاصة في تعزيز القدرة التنافسية للشركات المصرية في الأسواق العالمية، وتسهيل خلق فرص العمل، وضمان التنمية الاقتصادية المستدامة.

وشمل ذلك مشاركة المهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والسيد/ ياسر صبحي نائب وزير المالية للسياسات المالية؛ والمهندس عصام النجار رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات؛ وسعادة السفيرة هيرو مصطفى جارج سفيرة الولايات المتحدة في مصر؛ والسيد شون جونز مدير بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر؛ والسيد رشيد بن جلون مدير مشروع تنمية التجارة والصادرات في مصر الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والعديد من ممثلي مجتمع الأعمال والكيانات الوطنية وشركاء التنمية.

من خلال العمل بشكل وثيق مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والشركاء الدوليين الآخرين، تعمل الحكومة المصرية على معالجة فجوات التنمية القطاعية، وخاصة في التنمية الصناعية ونمو الصادرات. وتدعم هذه الجهود أيضاً الخطط والأطر الاستراتيجية التي تم إنشاؤها بالتعاون مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، مما يضمن تجهيز قطاعي التجارة والصناعة في مصر لمواجهة تحديات السوق العالمية.

لقد كانت جهود مصر التعاونية مع الشركاء الدوليين والقطاع الخاص فعّالة في تعزيز كل من البنية التحتية الرقمية وتنمية التجارة والصناعة. ومن خلال الاستفادة من التكنولوجيا والشمول المالي والشراكات الدولية، تواصل الدولة تعزيز قدرتها التنافسية، مما يقود الطريق للنمو المستدام في القطاعات الرقمية والصناعية.



تطوير البنية التحتية الرقمية

وأوضح أن الهيئة تواصل جهودها لتوسيع انتشار المنتجات التأمينية، والتي بدأت بإصدار قرار مجلس الإدارة رقم ٢٩٢ لسنة ٢٠٢٣، بالسماح بالتسويق الإلكتروني لوثائق التأمين متناهي الصغر عبر الإنترنت من خلال شركات الاتصالات ومتاجر التجارة الإلكترونية المرخصة، وتعزيز جهود التحول الرقمي وتسريع رقمنة المعاملات المالية غير المصرفية لتعزيز دور القطاع المالي غير المصرفي في الاقتصاد الوطني.

وفي كلمته، أكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن الاتفاقيات تعزز رؤية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تسهيل تقديم الخدمات وحوكمة المواطنين من خلال تمكينهم في ظل الدور الحيوي الذي يلعبه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مشيراً إلى أن هذا القطاع أصبح قاسماً مشتركاً لجميع القطاعات وركيزة أساسية لتحقيق نهضة حقيقية في كافة القطاعات الأخرى. وأضاف أن توقيع اتفاقية التعاون بين الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وهيئة الرقابة المالية يأتي في ضوء أهمية التحقق والتأكد من دقة البيانات لتقديم خدمات أفضل للمواطنين، مؤكداً أنه لا يمكن لأي نظام برمجي أن يؤدي ثماره دون توافر بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب وموثقة.

وأشار الدكتور عمرو طلعت إلى أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعد أسرع القطاعات نمواً في الدولة على مدار السنوات الست الماضية. وأكد حرص الوزارة على التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف القطاعات والخدمات المقدمة للمواطنين، موضحاً أن أحد أهم ركائز العمل في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هو إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

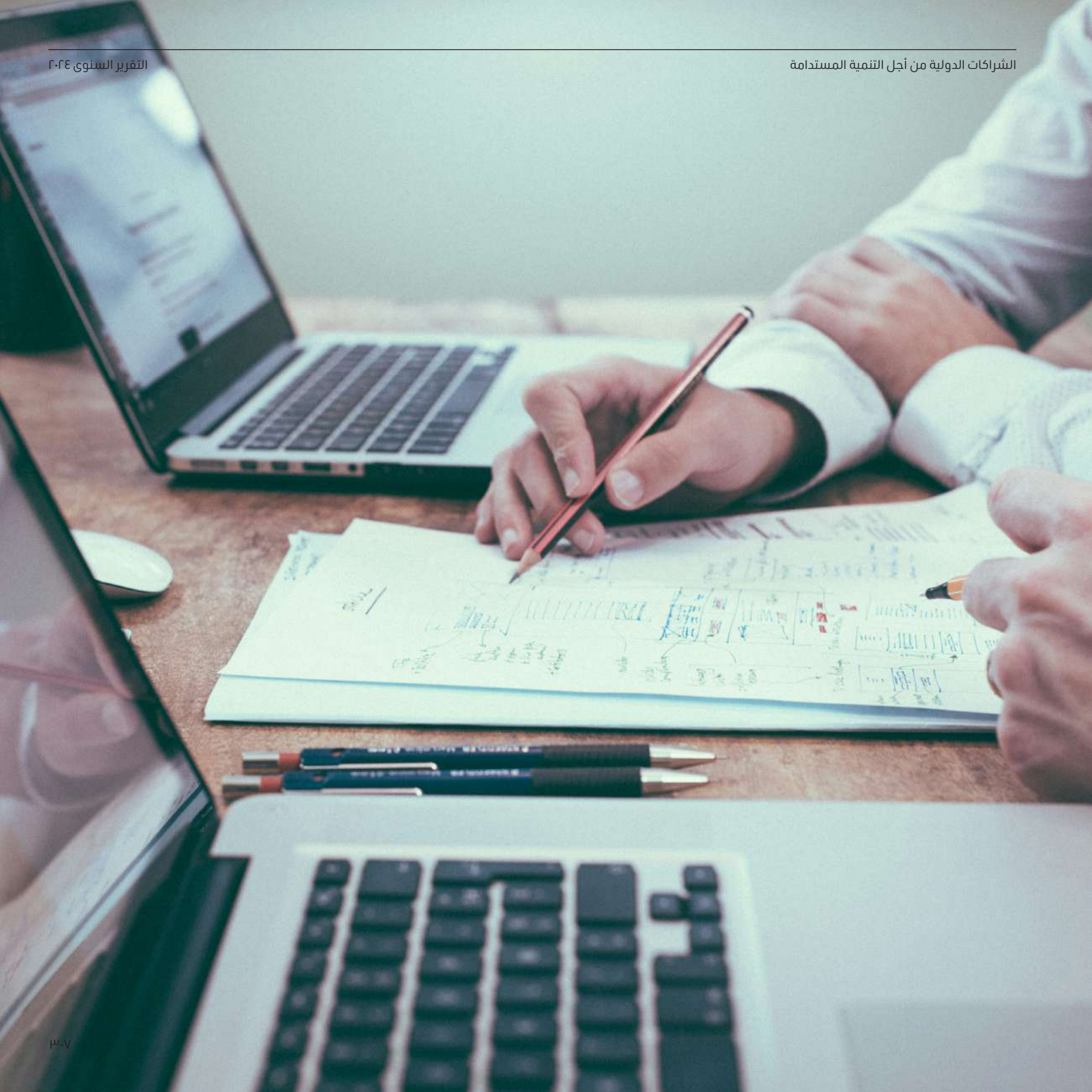
في هذا الصدد، شهدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، مراسم إطلاق أول شراكة استراتيجية بين قطاعي التأمين والاتصالات، ممثلاً في شركة مصر لتأمينات الحياة وشركة إي آند مصر، وذلك بمقر الهيئة، لتسويق وتوزيع المنتجات التأمينية من خلال أفرع إي آند مصر (اتصالات من e & مصر سابقاً)، سعياً من الهيئة لتوسيع قاعدة المستفيدين من التغطيات التأمينية لتعزيز مستويات الشمول التأميني، وكذلك أول تعاون بين الهيئة والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في إطار الجهود المبذولة لدعم جهود التحول الرقمي والشمول المالي وذلك من خلال توقيع عقد اتفاق بشأن خدمة التحقق من بيانات العملاء في مصر.

وتهدف الشراكة بين الهيئة والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في إطار جهود دعم التحول الرقمي والشمول المالي، من خلال توقيع اتفاقية خدمة التحقق من بيانات العملاء في مصر.

تعد الشراكة بين مصر لتأمينات الحياة وإي آند مصر أول تطبيق لقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية الخاصة بالسماح لشركات التأمين بتسويق منتجاتها التأمينية المعتمدة من الهيئة من خلال إنشاء فرع للشركة بأحد فروع أو مكاتب شركات الاتصالات، عقب السماح لشركات التأمين بتسويق وتوزيع وثائق التأمين متناهي الصغر إلكترونياً من خلال شركات الاتصالات والمتاجر الإلكترونية المرخصة من الجهات المختصة.

وتهدف الشراكة بين الهيئة والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاع المالي غير المصرفي، وتعزيز وصول المواطنين إلى هذه الخدمات.

وصرح الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، بأن هذه الشراكة تهدف إلى دعم جهود الحكومة لتحقيق الشمول المالي، وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية غير المصرفية، وخاصة الشمول التأميني.



الفصل الثالث: المنصات الوطنية لدفع العمل المناخي

مستجدات المنصة الوطنية لبرنامج «نُؤَفِّي» محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة



EGYPT'S NEXUS OF WATER, FOOD & ENERGY
FROM PLEDGES TO IMPLEMENTATION

إن المنصة الوطنية لبرنامج «نُؤَفِّي» محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة، تعد مبادرة رائدة، أطلقتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في مصر، لمواجهة التحديات المناخية، من خلال الإدارة المستدامة للموارد وتحقيق المرونة المناخية في مصر.



واتساقا مع رؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية المصرية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠ (NCCS)، تدمج برنامج «نُؤمِّي» بين مشروعات التخفيف والتكيف في قطاعات مُحددة في قطاعات المياه والغذاء والطاقة، إلى جانب قطاع النقل ضمن برنامج «نُؤمِّي»، مما يسرع من وتيرة التقدم نحو التزام مصر بالتحول الأخضر والتنمية المستدامة، والتوسع في النقل المستدام للحد من الانبعاثات وتعزيز البنية التحتية الصديقة للبيئة في مصر.

ويعمل البرنامج على مواجهة التحديات التي تواجهها مصر بسبب التغير المناخي، وزيادة معدلات الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والأمن المائي، لذلك طورت الحكومة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين برنامج «نُؤمِّي»، كمبادرة شاملة، تعكس التعاون متعددة الاطراف وتهدف إلى تحقيق المرونة المناخية والتنمية المستدامة من خلال الاستثمارات المستهدفة في القطاعات الرئيسية.

يركز البرنامج على ثلاثة قطاعات مترابطة هي؛ المياه والغذاء والطاقة، ويهدف إلى حشد التمويل وتعزيز القدرة المؤسسية وتشجيع الحلول المبتكرة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف.

لمحة عامة عن برنامج «نُوفِّي»

قبل مؤتمر المناخ COP ٢٧، أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠، التي تتضمن مجموعة من المشروعات ذات الأولوية (٢٦ مشروعًا) على مستوى (٥) قطاعات، تتناول تنفيذها حتى عام ٢٠٣٠.

وتغطي هذه المشروعات ذات الأولوية المحاور الثلاثة الرئيسية للعمل المناخي: (١) التخفيف، (٢) التكيف، و(٣) المرونة، مع التركيز على التحول العادل إلى الاقتصاد الأخضر.

الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠ المحاور والأهداف الرئيسية

الهدف الرئيسي الأول: تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية منخفضة الانبعاثات في مختلف القطاعات.

- تحول مجال الطاقة عن طريق زيادة حصة جميع مصادر الطاقة المتجددة والبديلة في مزيج الطاقة.
- خفض الانبعاثات المصاحبة لاستخدام الوقود الأحفوري.
- تعظيم كفاءة الطاقة.
- تبني اتجاهات الاستهلاك والإنتاج المستدامة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النشاطات الأخرى غير المتعلقة بالطاقة.

الهدف الرئيسي الثاني: بناء المرونة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ وتخفيف الآثار السلبية المرتبطة بتغير المناخ

- حماية المواطنين من الآثار الصحية السلبية لتغير المناخ.
- تقليل الخسائر والأضرار التي يمكن أن تحدث لأصول الدولة والنظم البيئية عن طريق الحفاظ عليها من تأثيرات تغير المناخ.
- الحفاظ على موارد الدولة من تأثيرات تغير المناخ.
- وجود بنية تحتية مرنة وخدمات مرنة في مواجهة تأثيرات تغير المناخ.
- تنفيذ مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث.
- الحفاظ على المساحات الخضراء والتوسع بها.
- تعزيز اعتبارات الاستجابة الخاصة بالمرأة لمساعدتها على التكيف مع تغير المناخ.

الهدف الرئيسي الثالث: تحسين حوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ

- تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- تحسين مكانة مصر في الترتيب الدولي الخاص بإجراءات تغير المناخ لجذب المزيد من الاستثمارات وفرص التمويل المناخي.
- إصلاح السياسات القطاعية اللازمة لاستيعاب التدخلات المطلوبة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.
- تعزيز الترتيبات المؤسسية والإجرائية والقانونية مثل نظام الرصد والإبلاغ والتحقق (MRV).

الهدف الرئيسي الرابع: تحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية

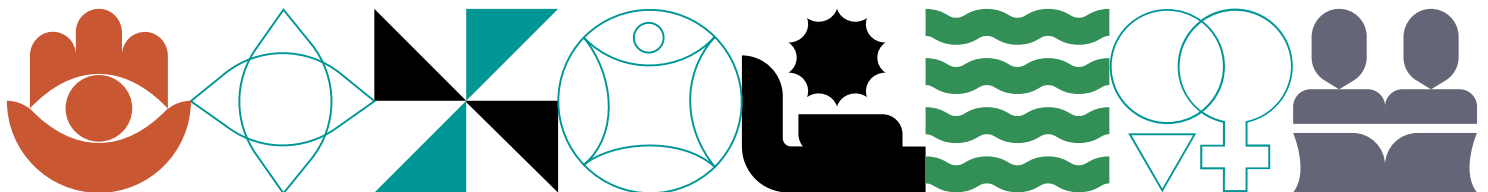
- الترويج للأعمال المصرفية الخضراء المحلية، وخطوط الائتمان الخضراء.
- الترويج لآليات التمويل المبتكرة التي تعطي الأولوية لإجراءات التكيف، على سبيل المثال السندات الخضراء.
- مشاركة القطاع الخاص في تمويل الأنشطة المناخية والترويج للوظائف الخضراء.
- التوافق مع الخطوط التوجيهية لبنوك التنمية متعددة الأطراف (MDB) لتمويل الأنشطة المناخية.
- البناء على نجاح برامج تمويل الأنشطة المناخية الحالية.

الهدف الرئيسي الخامس: تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة والوعي لمكافحة تغير المناخ

- تعزيز دور البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.
- تسهيل نشر المعلومات المتعلقة بالمناخ وإدارة المعرفة بين المؤسسات الحكومية والمواطنين.
- زيادة الوعي بشأن تغير المناخ بين مختلف أصحاب المصلحة (صانعي السياسات/القرارات، والمواطنين، والطلاب).

العلاقة بين الاستراتيجية الوطنية للمناخ ٢٠٥٠ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	خطة عمل الحكومة المصرية ٢٠٢٧/٢٠٢٦-٢٥/٢٠٢٤	أهداف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ (٢٠٥٠)
  	(٢) التنمية الاقتصادية المستدامة (٣) تنمية رأس المال البشري والاستثمار فيه (٤) تحسين الكفاءة الاقتصادية والأداء الحكومي (٥) تحسين نوعية الحياة للمواطنين	تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وخفض الانبعاثات عبر القطاعات المختلفة
     	(١) حماية الموارد الطبيعية من أجل الأمن والاستدامة (٥) تحسين نوعية الحياة للمواطنين	بناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ مع الحد من التأثيرات السلبية المرتبطة به
  	(١) تعزيز الحوكمة في قطاعات تغير المناخ (٢) الاستثمار المستدام في رأس المال البشري (٤) تعزيز الإنتاجية والتوظيف	تحسين الحوكمة وإدارة تغير المناخ
  	(١) حماية الموارد الطبيعية من أجل الأمن والاستدامة (٥) تحسين نوعية الحياة للمواطنين	تعزيز البنية الأساسية لتمويل الأنشطة المناخية
  	(١) حماية الموارد الطبيعية من أجل الأمن والاستدامة (٢) التنمية الاقتصادية المستدامة (٣) تنمية رأس المال البشري والاستثمار فيه (٤) تحسين الكفاءة الاقتصادية والأداء الحكومي (٥) تحسين نوعية الحياة للمواطنين	تعزيز البحث العلمي والتكنولوجيا لمكافحة تغير المناخ



مشروعات ومحاوَر برنامج «نُوقِي»
يعتمد إطار عمل «نُوقِي» على أربعة محاور مترابطة: المياه والغذاء والطاقة والنقل «نُوقِي+»

المشروعات	شريك التنمية الرئيسي	شركاء التنمية
الطاقة		
استبدال محطات الطاقة الحرارية غير الفعالة بالطاقة المتجددة	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	الوكالة الفرنسية للتنمية، بنك الاستثمار الأوروبي، البنك الدولي، الدنمارك، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، هولندا، الاتحاد الأوروبي
الغذاء		
البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والبنك الفرنسي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي	تكيف إنتاج المحاصيل في وادي النيل والدلتا
	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بنك الاستثمار الأوروبي، الاتحاد الأوروبي	تكيف شمال الدلتا المتأثر بارتفاع مستوى سطح البحر
	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، البنك الإسلامي للتنمية	تعزيز مرونة المناطق الأكثر احتياجًا
	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	تحديث نظام الري في الأراضي الزراعية القديمة
	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي	إنشاء نظام الإنذار المبكر
المياه		
البنك الدولي، بنك الاستثمار الأوروبي، الوكالة الفرنسية للتنمية، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، البنك الإسلامي للتنمية	البنك الإفريقي للتنمية	تحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية
	البنك الأفريقي للتنمية، الصندوق العربي	توسيع أنظمة الري بالطاقة الشمسية
	البنك الأفريقي للتنمية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	تحسين مرونة المناخ الزراعي بتحديث الممارسات الزراعية
النقل المستدام		
الوكالة الفرنسية للتنمية، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، أسبانيا	بنك الاستثمار الأوروبي	امتداد الخط الأول للمetro إلى شبين القناطر
	بنك الاستثمار الأوروبي	مشروع توسعة خط سكة حديد أبو قير بالإسكندرية وتحويله إلى مترو كهربائي (مترو الإسكندرية)
الوكالة الفرنسية للتنمية	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	إنشاء خط سكة حديد (الروبيكي - العاشر من رمضان - بلبيس)
بنك الاستثمار الأوروبي	بنك الاستثمار الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية	تطوير خط السكة الحديد (طنطا - المنصورة - دمياط)

تم تصميم كل مشروع من هذه المشروعات لمعالجة تحديات محددة داخل القطاع مع ضمان أوجه التضافر بين القطاعات التي تساهم في تعزيز قدرة مصر على التكيف مع المناخ.

نتائج مؤتمر المناخ COP ٢٧ في برنامج نُومِّي

- ٢٥ من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين
- مشاركة ٨ وزارات والعديد من الجهات الوطنية
- إعلان سياسي مشترك
- ٤ اتفاقيات شراكة
- ٦ خطابات نوايا
- ١ مذكرة تفاهم
- ١ خطاب شراكة

حلول التمويل المبتكرة

- منصة "المنح" لدعم مشروعات برنامج «نُومِّي»
- مبادلة الديون
- ضمانات الائتمان والحد من المخاطر
- بناء القدرات والمساعدة الفنية لتأهيل المشروعات
- الاستفادة من الشراكات
- استثمارات القطاع الخاص
- التمويل الميسر من صناديق التمويل

الإعلان السياسي المشترك

- أصدرت جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا بياناً مشتركاً وإعلاناً سياسياً لدعم محور الطاقة ضمن برنامج نُومِّي، والذي تضمن عزم ألمانيا والولايات المتحدة على اتخاذ الخطوات التالية:
- حشد تمويل لا يقل عن ٢٥٠ مليون دولار لدعم تنفيذ محور الطاقة ضمن برنامج «نُومِّي»، بما في ذلك ٨٥ مليون يورو في شكل منح، و ١٠٠ مليون يورو في شكل مبادلة ديون، و ١٠٠ مليون يورو في شكل تمويل إنقائي بشروط ميسرة.
- تعزيز جهود مصر لحشد المزيد من الشركاء الدوليين ودعم تحقيق طموحات مصر فيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.
- حشد المزيد من التمويل لدعم خطط الحد من غازات الميثان والتوسع في المركبات عديمة الانبعاثات وغيرها من الحلول المستدامة في قطاع النقل.

الترباط بين المياه والغذاء والطاقة

حددت الحكومة المصرية المشروعات ذات الأولوية ذات التأثير المباشر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن تعزيز جهود التخفيف والتكيف والمرونة والحد من الخسائر والأضرار بما يتماشى مع الركائز الأساسية لاتفاقية باريس: فضلاً عن معالجة الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وخاصة الوصول إلى الطاقة النظيفة والمياه والغذاء.

من الخريطة التي تشمل جميع مشروعات المنصة يتضح أن النطاق الجغرافي تم تحديد النطاق الجغرافي للمشروعات وفقاً للمبادئ التالية:

- الانساق مع الأولويات الوطنية للجهات والوزارات المعنية.
- التوزيع العادل للمشروعات داخل المحاور بما يضمن الاستفادة كافة مناطق الجمهورية وتجنب التداخل والازدواجية في تنفيذ هذه المشروعات.
- التكامل بين المحاور المختلفة داخل المناطق الجغرافية لهذه المشروعات التنموية لتعظيم أثرها الشموي على المواطنين وقدرتهم على الصمود وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
- تعظيم الاستفادة من العمليات والمشروعات في محور الزراعة والمياه، مثل مشروعات تطوير نظم الري، والتي تهدف إلى تحسين إدارة الموارد المائية وتطوير نظم الري وزيادة الإنتاجية الزراعية وضمان الأمن الغذائي وتعزيز سبل عيش المواطنين.

شركاؤنا



ويرجع نجاح منصة برنامج «نُومِّي» إلى نهجها المتكامل، ولا سيما الترابط بين قطاعات المياه والغذاء والطاقة. وتشمل هذه الروابط المترابطة ما يلي:

- **المياه والغذاء:** الإدارة الفعالة للمياه ضرورية للإنتاجية الزراعية الإنتاجية الزراعية. يعالج برنامج «نُومِّي» ندرة المياه من خلال الري المستدام وممارسات إدارة الموارد المستدامة لتعزيز الأمن الغذائي.
- **الطاقة والمياه:** تلعب الطاقة دوراً حاسماً في تحلية المياه وضخ المياه لغراض الري، لا سيما في القطاعين الريفي والزراعي ولذلك تعتبر مشروعات الطاقة المتجددة جزءاً أساسياً من ضمان توفر المياه.
- **الطاقة والغذاء:** تتطلب الزراعة مدخلات كبيرة من الطاقة، لا سيما من أجل إنتاج ونقل وتجهيز الأغذية. يساعد تركيز برنامج «نُومِّي» على الطاقة المتجددة في تقليل البصمة الكربونية للقطاع الزراعي.

محور الطاقة

أهداف محور الطاقة ضمن المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي» حتى عام ٢٠٢٨:

- وقف تشغيل ١٢ محطة طاقة حرارية بقدرة إجمالية ٥ جيجاوات.
- استثمارات بقيمة ١٠ مليارات دولار لإنشاء محطات طاقة متجددة بقدرة ١٠ جيجاوات.
- خفض انبعاثات الغازات الضارة بحوالي ١٧ مليون طن.
- توفير ١.٢ مليار دولار من واردات الوقود.
- تعزيز جاذبية السوق المصري للاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة.
- تعزيز استثمارات الشبكة

الإنجازات الرئيسية لمحور الطاقة في إطار برنامج «نُوفِّي»

- إتاحة أكثر من ٣.٥ مليار دولار في صورة تمويل ميسر للقطاع الخاص من شركاء دوليين.
- توقيع مشروعات طاقة متجددة بقدرة ٤.٧ جيجاوات.
- مزرعة رياح جديدة في خليج السويس ٢ بقدرة ٦٥٠ ميجاوات، يشارك في هذا المشروع تحالف شركات البحر الأحمر لطاقة الرياح (أوراسكوم للإنشاءات من مصر، وإنجي من فرنسا، وتويوتا من اليابان)، ويموله بنك اليابان للتعاون الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.
- محطة أبيدوس للطاقة الشمسية بقدرة ٥٦٠ ميجاوات، طورتها شركة إيميا باور (التابعة لمجموعة النوبس الإماراتية) بتمويل من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والبنك الهولندي للتنمية (FMO)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA).
- محطة أمونت للطاقة الشمسية في رأس غارب بمحافظة البحر الأحمر، بقدرة ٥٠٠ ميجاوات، بتمويل من مؤسسة التمويل الدولية، وبنك اليابان للتعاون الدولي (جييك)، وستاندرد تشارترد، ومؤسسة سوميتومو ميتسوي المصرفية، وبنك سوميتومو
- مخطط كُوم أمبو للطاقة الشمسية بقدرة ٢٠٠ ميجاوات، بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وصندوق أوبك، والبنك الأفريقي للتنمية، وصندوق الطاقة المستدامة لأفريقيا، وصندوق المناخ الأخضر، والمؤسسة العربية للاستثمارات البترولية، والبنك العربي.
- محطة رياح رأس غارب بقدرة ٢٠٠ ميجاوات، طورتها شركة مصدر وإنفينيتي، بمساهمات من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.
- أول مشروع لتخزين الطاقة الشمسية (BESS) بقدرة ١ جيجاوات، بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومؤسسة الاستثمار البريطانية BII.
- محطة طاقة الرياح في خليج السويس بقدرة ١.١ جيجاوات، تنفذها شركة أكوا باور بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وشركاء آخرين.

علامة فارقة جديدة في مستقبل الطاقة المتجددة في مصر

فقد تم خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٤، افتتاح مشروع محطة أبيدوس للطاقة الشمسية بمحافظة أسوان بقدرة ٥٦٠ ميجاوات، بحضور السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء، ووزراء التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والكهرباء والطاقة المتجددة، والبتترول والثروة المعدنية، ومحافظ أسوان وسفراء من دولة الإمارات واليابان وممثلي مؤسسات التمويل الدولية المشاركة في تمويل هذا المشروع، هو أحد أوائل مشروعات محور الطاقة بالمنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي».

تعد محطة أبيدوس أحد أهم مشروعات الطاقة في إطار برنامج الطاقة الجديدة والمتجددة، الذي ينفذه القطاع الخاص ممثلًا في شركة AMEA Power، وهي شركة تابعة لشركة النوبس الإماراتية، بتمويل من شركائنا من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، وبنك التنمية الهولندي (FMO).

الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أكدت أن هذا المشروع يعكس الثقة العالية التي يتمتع بها المستثمرون الأجانب في مصر كدولة رائدة في منطقة الشرق الأوسط في مجال الطاقة المتجددة، حيث تمتلك إمكانات وموارد كبيرة للطاقة المتجددة.

وبعد هذا المشروع جزءًا من المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي»، ويساهم في تحقيق هدفنا الأكبر المتمثل في تحقيق ٤٢% من مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠ ويهدف إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار ١٧ مليون طن سنويًا.

المكون الأول: إيقاف تشغيل محطات الوقود الأحفوري التي تبلغ قدرتها ٥ جيجاوات

أجرت الشركة المصرية القابضة لكهرباء مصر (EEHC) تقييمًا مبدئيًا للمحطات التي ستحال إلى التقاعد في عام ٢٠٢٣، مما ينتج عنه حوالي ١ جيجاوات.

يتعاون البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مع شركاء ثنائيي تأمين ٤٠ مليون دولار أمريكي على أساس المنح لمدفوعات الخواطر للأداء المطلوبة لإكمال إيقاف تشغيل إجمالي القدرة البالغة ٥ جيجاوات.

المكون الثاني: تركيب قدرات جديدة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية بقدرة ١٠ جيجاوات من خلال تسهيلات استثمارية بقيمة مليار دولار

توقيع ثلاثة مشروعات للطاقة الخاص (طاقة الرياح والطاقة الشمسية) بقيمة ٢ مليار دولار على النحو التالي:

- محطة أمونيت للرياح بقدرة ٥٠٠ ميجاوات في رأس غارب بمحافظة البحر الأحمر مع شركة AMEA Power.
- أكبر مزرعة رياح في خليج السويس الثانية في أفريقيا بقدرة ٥٠٤ ميجاوات من طاقة الرياح مع شركة ENGIE وأوراسكوم للإنشاءات.
- محطة أبيدوس للطاقة الشمسية بقدرة ٥٠٠ ميجاوات في محافظة أسوان مع شركة AMEA Power.
- محطة كوم أمبو للطاقة الشمسية بقدرة ٢٠٠ ميجاوات مع شركة أكوا باور



المكون الثالث: دعم استثمارات شبكة الكهرباء

- مركز التوزيع الإقليمي بالإسكندرية | الشريك: فرنسا/الوكالة الفرنسية للتنمية | ٦٠ مليون يورو (بما في ذلك ١٠ ملايين يورو من الاتحاد الأوروبي)
- مشروع تعزيز الشبكة | الشريك: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | ٢٠٠ مليون دولار (بما في ذلك ٣٥ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي)
- محطات فرعية وخطوط | الشريك: ألمانيا/بنك التعمير الألماني | ٥٤ مليون يورو (مبادلة الديون)

ومن المتوقع أن يمتلك القطاع الخاص هذه القدرة الجديدة (١٠ جيجاوات) ويمولها ويديرها، وأن يتم تسليمها من خلال مجموعة من مسارات السوق المتاحة لمطوري المشروعات المحليين والدوليين:

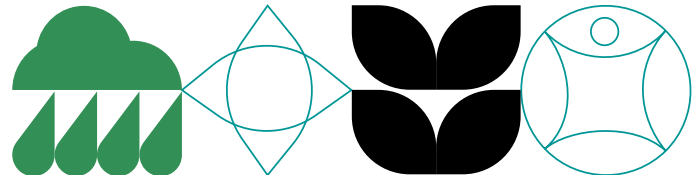
- ٣.٧ جيجاوات من مشروعات الطاقة المتجددة بموجب اتفاقيات شراء طويلة الأجل من قبل شركة نقل الكهرباء المصرية.
- ٣.٣ إلى ٦.٣ جيجاوات إضافية من طاقة الرياح والطاقة الشمسية من قبل مطورين من القطاع الخاص على الأراضي التي توفرها الحكومة المصرية في منطقة شرق النيل.

محور الطاقة: الدعم الفني

يوفر محور الطاقة في برنامج ثنائيي حزمة من الدعم التقني المؤسسي لضمان تقديم الميزات الرئيسية لإيقاف تشغيل الوقود الأحفوري ونشر الطاقة المتجددة بكفاءة.

وقد تم تفعيل البرامج التالية:

- خطة التحول العادل: أطلق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية دراسة استطلاعية للتحول العادل لتحديد احتياجات التدريب وإعادة التأهيل وضمان خطة انتقال فعالة وعادلة للعمال المتضررين. وسيتم تطوير المزيد من مهام المتابعة للتحول العادل.
- تعزيز سلاسل التوريد الخضراء: الاستفادة من فرص الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، أطلق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مهمة لدعم زيادة المشاركة المحلية في سلاسل التوريد الخضراء من أجل تسهيل تطوير الصناعات المتجددة ومنخفضة الكربون في مصر.
- تقديم الدعم لهيئة تنظيم الكهرباء لتطوير القواعد التنظيمية لتطوير إنتاج القطاع الخاص وبيع مشروعات الطاقة المتجددة بنظام "الخاص للخاص"، وتقوم الشركة المصرية لنقل الكهرباء حالياً بإجراء دراسة للشبكة الكهربائية، ومن المتوقع أن تحدد نتائجها الحاجة إلى مزيد من الدعم الفني. وقد تشمل الدراسات الإضافية تقييم احتياجات تخزين الكهرباء، ووضع كود الشبكة لمشروعات الطاقة المتجددة، وما إلى ذلك.





مبادلة الديون والمفاوضات مع الجانب الألماني لدعم محور الطاقة ضمن برنامج «نوفي» تنفيذاً للإعلان السياسي المشترك...

- إصدار الإعلان السياسي المشترك بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ألمانيا الاتحادية، خلال مؤتمر المناخ في ١١ نوفمبر ٢٠٢٢. وتعهد الجانب الألماني بدعم محور الطاقة ضمن برنامج نوفي بقيمة إجمالية تبلغ ٢٨٥ مليون يورو في شكل تمويل ميسر بقيمة ١٠٤ ملايين يورو، ومبادلة ديون بقيمة ١٠٤ ملايين يورو، ومنح بقيمة ٥٠ مليون يورو، من أجل تعزيز التحول الأخضر في مصر والتحول إلى الطاقة المتجددة.
- وتضمن التمويل المذكور الشريحة الثالثة من مبادلة الديون بقيمة ٥٤ مليون يورو، وتم توقيع اتفاقية تمويل المشروع في يونيو ٢٠٢٣ من قبل وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والكهرباء والطاقة المتجددة، والبنك المركزي المصري ممثلاً عن الجانب المصري وبنك التنمية الألماني. بنك التنمية الألماني.
- وتم تحديث المساهمات المحددة وطنياً على أساس البيان السياسي المشترك، الذي تضمن نقاطاً رئيسية بما في ذلك التوسع السريع في الطاقة المتجددة إلى ٤٢% بحلول عام ٢٠٣٠ بدلاً من عام ٢٠٣٥، وتم الإعلان عن التحديث في يونيو ٢٠٢٣.



محور الغذاء

منذ بداية عام ٢٠٢٣، تم إيفاد عدد من البعثات الفنية من شركاء التنمية لجميع مشروعات محور الغذاء، وعقدت سلسلة من المناقشات الفنية مع الوزارات المعنية. وقد خلصت مشاورات التأهيل الفني التي شاركت فيها الجهات المعنية وشركاء التنمية إلى النقاط الرئيسية التالية:

تحقيق التكامل والاتساق بين عدد من المشروعات لتعظيم الاستفادة من عمليات المشروع:

- دمج مشروع "تحديث نظم الري في الأراضي الزراعية القديمة" من محور الغذاء مع مشروع "تحسين مرونة الزراعة في مواجهة تغير المناخ من خلال تحديث الممارسات الزراعية" من محور المياه، وذلك لتشابه نطاقهما وأهدافهما العامة.
- دمج مشروع "تكيف إنتاج المحاصيل في وادي النيل والدلتا" و"إنشاء نظام إنذار مبكر" تحت عنوان "التحول الغذائي الزراعي المتوافق مع المناخ" سعياً لتحقيق التنمية الريفية الشاملة.
- إشراك الوزارات والهيئات الفنية في المشروعات، خاصة وزارة الموارد المائية والري كمستفيد من مشروع "تكيف إنتاج المحاصيل في وادي النيل والدلتا" و"إنشاء نظام الإنذار المبكر". وذلك لتعظيم الاستفادة من المشروعات لتشمل التحديث والتطوير الكامل لمنظومة الري.
- التوزيع العادل لتمويل التنمية سعياً لتحقيق التنمية الريفية الشاملة وتعزيز مرونة المجتمعات الزراعية وقدرتها على التكيف في مختلف المحافظات في مواجهة التغير المناخي.

الإطار العام لمشروعات محور الغذاء بعد مشاورات التأهيل الفني (الجهات المستفيدة، النطاق الجغرافي، شريك التنمية)

مشروع	تحسين مرونة المناخ الزراعي بتحديث الممارسات	إنشاء نظام الإنذار المبكر	تحقيق المرونة بالمناطق النائية والأكثر احتياجاً	التكيف في شمال الدلتا المتأثرة بارتفاع مستوى سطح البحر	الري الحقلي للأراضي القديمة	تحسين قدرة الزراعة على مقاومة المناخ من خلال تحديث الممارسات الحقلية
الجهات المنفذة	CRAFT	CROWN				
	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي + وزارة الموارد المائية والري					
الموقع	محافظات الدلتا	محافظات الجمهورية	شمال الدلتا على ساحل البحر المتوسط	محافظات الوادي الجديد والجيزة ووسط سيناء	محافظات وسط وصعيد مصر	



THE WORLD BANK

المياه

الغذاء

نتائج ومخرجات مرحلة التأهيل الفني لمشروع (CRAFT)

منذ عام ٢٠٢٢، تم إيفاد العديد من البعثات بالتعاون مع البنك الدولي، وقد تم الانتهاء من التصميم الفني التفصيلي لعمليات ومكونات المشروع ووضع الإطار المالي لتمويل المشروع.



التحول الغذائي الزراعي الموائم للمناخ (CRAFT)

الناتج عن دمج مشروع: تكيف إنتاج المحاصيل في وادي النيل والدلتا وإنشاء نظام إنذار مبكر

يهدف المشروع إلى تحديد النطاق الجغرافي، وتحديد الأولويات الاستراتيجية والاحتياجات الوطنية. وسيشمل ذلك توزيع التمويل بشكل عادل وشفاف، وتطوير نظام الري، وتحديث البنية التحتية الزراعية في مختلف أنحاء الجمهورية لضمان الاستفادة المثلى من مشروعات التنمية.

- **المكون الأول:**
إنشاء نظام زراعي ذكي مناخيًا في منطقة الدلتا الأكثر تضررًا بتغير المناخ.
- **المكون الثاني:**
تعزيز القدرة الزراعية على الصمود والتكيف استجابة لتأثيرات تغير المناخ.
- **المكون الفرعي ١.١:**
زيادة إنتاج الغذاء من خلال تحديث أنظمة الغذاء.
- **المكون الفرعي ١.٢:**
تطوير واستكمال أنظمة الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.
- **المكون الفرعي ٢.١:**
تعزيز مرونة وقدرة صغار المزارعين على التكيف مع مخاطر المناخ.
- **المكون الفرعي ٢.٢:**
تعزيز إدارة المخاطر في الإنتاج الزراعي وتحسين سلاسل إمدادات الغذاء.

تفاصيل إضافية:

تم تحديد المناطق الجغرافية لمواقع المشروع وفقًا لاحتياجات وأولويات الجهات الوطنية والاستراتيجية الوطنية لتطوير نظم الري، ومراعاة التوزيع العادل للمشروعات التنموية على مختلف أنحاء الجمهورية لتكون في محافظات الدلتا لمكون الري الحديث (مراكز وقري مبادرة حياة كريمة)، وكافة أنحاء الجمهورية بالنسبة لمكون إنشاء نظام إنذار مبكر.

شركاء التنمية:

البنك الدولي

الجهات المستفيدة:

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
- وزارة الموارد المائية والري

- تم تحديد المناطق الجغرافية لمواقع المشروع وفقا لاحتياجات وأولويات الجهات الوطنية وذلك بمنطقة شمال الدلتا في مصر، مع التركيز على المحافظات الخمس بورسعيد ودمياط ودفنر الشيخ والدقهلية والبحيرة.

- وزارة الموارد المائية والري.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

- الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي

أولاً: الخدمات الاستشارية الممولة من الاتحاد الأوروبي:

- قام الاتحاد الأوروبي بتخصيص منحة بقيمة ١٢٥ ألف يورو لتمويل إعداد الدراسة اللازمة للمشروع، حيث انطلقت أعمال فريق الاستشاريين بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٢٣ وذلك بالتنسيق مع الجهات الفنية المعنية لبدء إعداد الدراسات المطلوبة للتخضير للمشروع.
- تتضمن الدراسة إجراء تحليل أساسي لفهم السياق المؤسسي والقانوني والمالي والفتي والاجتماعي لمصر فيما يتعلق بتأثيرات ارتفاع مستوى سطح البحر.
- تهدف الدراسة إلى إعداد مجموعة من التقارير لتقييم تأثير الملوحة على الإنتاجية الزراعية من خلال مقارنة ثلاث فئات من الأراضي: الأراضي المتأثرة بالملوحة، والأراضي المعالجة التي خضعت لتدابير إعادة التأهيل، و الأراضي العادية التي لا يوجد بها تأثير للملوحة.
- كما تهدف الخدمات الاستشارية إلى إعداد مجموعة من الدراسات التي تعالج قضية ارتفاع منسوب مياه البحار وزيادة ملوحة التربة، والتي تؤثر بشكل كبير على الأراضي الزراعية الساحلية في مصر. وتشمل المناطق التي يتم التركيز عليها كفر الشيخ والبحيرة والدقهلية ودمياط، حيث أدت الملوحة إلى انخفاض الإنتاجية وتدهور جودة الأراضي. وتسعى الدراسة إلى تقييم فعالية برامج معالجة الأراضي الحالية، وتحديد مجالات التحسين، واستكشاف جدوى توسيع جهود إعادة التأهيل.

ثانياً: الخدمات الاستشارية الممولة من بنك الاستثمار الأوروبي:

- تم إطلاق أعمال الفريق الاستشاري الممول بمنحة بنك الاستثمار الأوروبي في فبراير ٢٠٢٤ وذلك بالتنسيق مع الوزارات الفنية المعنية، وبالتكامل مع ما يقوم بإعداده الفريق الاستشاري الممول من الاتحاد الأوروبي.
- تسعى الخدمات الاستشارية إلى تحديد الأنشطة وخيارات الاستثمار التي يمكن أن تدعم الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في ظل زيادة حدة ارتفاع مستوى سطح البحر والتأثيرات الأخرى لتغير المناخ في منطقة شمال الدلتا في مصر، مع التركيز على المحافظات الخمس بورسعيد ودمياط وكفر الشيخ والدقهلية والبحيرة.
- تشمل الخدمات الاستشارية إعداد الدراسات والتقارير المختلفة، بما في ذلك تقييم مخاطر المناخ وتقرير التكيف والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحديد مشاريع التكيف مع المناخ في قطاع الزراعة. ومن المتوقع الانتهاء من الدراسات بحلول الربع الأول من عام ٢٠٢٥.



مشروع تحقيق المرونة بالمناطق النائية والأكثر احتياجاً

النطاق الجغرافي للمشروع:

- تم تحديد المناطق الجغرافية للمشروع وفقاً لاحتياجات وأولويات الجهات المصرية المعنية ومراعاة التوزيع العادل للمشروعات على كافة مناطق الجمهورية مع إيلاء الاهتمام للمناطق الأكثر عرضة للتغيرات المناخية وتحقيق أقصى استفادة من تدخلات المشروع لتشمل محافظات الوادي الجديد والجيزة مع احتمالية ضم مناطق من وسط سيناء.

الجهات المستفيدة:

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
- وزارة الموارد المائية والري

شريك التنمية:

- البنك الإسلامي للتنمية

حصاد منصات الدعم الفني والمنح خلال العام الثاني:

- تعاقد البنك الإسلامي للتنمية من موارده الخاصة مع فريق استشاري للعمل على تطوير الورقة المفاهيمية للمشروع ووضع الإطار الخاص بتفاصيل المشروع والمناطق المستهدفة.
- تم الانتهاء من إعداد التصميم التفصيلي للمشروع.

الإطار العام لتفاصيل المشروع:

يستهدف المشروع إنشاء مناطق صناعية زراعية متكاملة في جميع المناطق النائية المستهدفة، بهدف تحسين سبل عيش السكان في تلك المناطق من خلال توفير حزمة متكاملة من الاستثمارات التي من شأنها مساعدة الأسر على تحسين إمكاناتها الإنتاجية ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية. مع التركيز على سلاسل القيمة للأنواع المستهدفة من المحاصيل المنتجة في المنطقة.

يتكون المشروع من خمس مكونات رئيسية، والتي ستشمل:

- المكون الأول: دعم إطار حوكمة وإدارة للمناطق الزراعية الصناعية.
- المكون الثاني: البنية التحتية الاقتصادية للتنمية الزراعية الصناعية.
- المكون الثالث: بناء القدرات من أجل التصنيع الزراعي المستدام.
- المكون الرابع: البنية التحتية الاجتماعية.
- المكون الخامس: تنمية المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى الخدمات المالية.

مشروع إدارة المياه الموائمة للتغيرات المناخية في وادي النيل (CROWN)

الناتج عن دمج مشروع تحديث نظم الري في الأراضي الزراعية القديمة من محور الغذاء ومشروع تحسين مرونة المناخ الزراعي بتحديث الممارسات الزراعية من محور المياه.

النطاق الجغرافي للمشروع:

- تم تحديد المناطق الجغرافية للمشروع بناءً على احتياجات وأولويات للجهات الوطنية، وكذلك الاستراتيجية الوطنية لتطوير نظم الري. تم النظر في تم النظر في التوزيع العادل للمشروعات التنموية في جميع مناطق الجمهورية، مع التركيز على المناطق المتأثرة بشدة بتغير المناخ. يستهدف المشروع تحسين الظروف المعيشية في المناطق الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية، ويغطي محافظات في وسط وجنوب مصر.

الجهات المستفيدة:

- وزارة الموارد المائية والري.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

شريك التنمية:

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مكونات المشروع:

المكون الأول:

- تحسين المرونة الاجتماعية في المناطق المتأثرة بتغير المناخ.
- تعزيز البنية التحتية وأنظمة الري للزراعة الذكية مناخياً.
- دعم المجموعات الضعيفة، بما في ذلك صغار المزارعين والمجموعات المهمشة.
- تعزيز المؤسسات والجهات الحكومية.
- تعزيز الأمن الغذائي وتحسين جودة الأغذية.

المكون الثاني:

- تعزيز إنتاجية الأراضي الزراعية.
- تحسين كفاءة استخدام المياه.
- دعم النساء والشباب في الأنشطة الزراعية.
- تسهيل الوصول إلى المعدات والتكنولوجيا الزراعية.
- تعزيز استخدام الطاقة المتجددة والممارسات الزراعية المستدامة.
- تيسير الحصول على التمويل للأنشطة الزراعية.

نتائج ومخرجات مرحلة التأهيل الفني للمشروع

تم خلال العام الثاني تحقيق كافة المستهدفات السابق تضمينها في تقرير العام الأول حيث تم الانتهاء من تقرير التصميم الفني التفصيلي لعمليات ومكونات المشروع ووضع الإطار المالي لتمويل المشروع، وذلك بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "إيفاد" وبالتنسيق مع وزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي، الموارد المائية والري.

محور المياه

مناقشات التأهيل الفني لمشاريع محور المياه ضمن إطار المنصة الوطنية لبرنامج «نوفي».

منذ بداية عام ٢٠٢٣، تم تلقي العديد من البعثات الفنية من شركاء التنمية لجميع مشاريع محور المياه، وتم عقد سلسلة من المناقشات الفنية مع الوزارات المعنية وشركاء التنمية. وقد خلصت مشاورات التأهيل الفني إلى النقاط الرئيسية التالية:

تحقيق التكامل والاتساق للمشاريع لتحقيق أقصى قدر ممكن من الاستفادة من عمليات المشروع:

- دمج مشروع "تحسين القدرة على التكيف مع المناخ الزراعي من خلال تحديث الممارسات الزراعية" من محور المياه مع مشروع "تحديث نظم الري في الأراضي الزراعية القديمة" من محور الغذاء. ويهدف هذا الدمج يهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة وهو مفصل في قسم محور الغذاء.

إشراك الوزارات والجهات ذات الصلة في مناقشات المشروع:

- شاركت الجهات الوطنية في مناقشات التأهيل الفني، بما في ذلك استخدام الطاقة المتجددة في مشروع استخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه، بالتنسيق مع بين وزارة الإسكان، ووزارة الري، والقطاع الخاص (بمشاركة وزارة المالية).

شاركت وزارة الإنتاج الحربي ووزارة التجارة والصناعة في المناقشات المتعلقة بمشروع التوسع في أنظمة الري بالطاقة الشمسية، بهدف التعاون مع شركات القطاع الخاص من أجل تصنيع معدات الطاقة الشمسية بمعايير عالية الجودة.



مشروع تحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة

النطاق الجغرافي للمشروع:

تم تحديد النطاق الجغرافي لمحطات التحلية المخطط لها طبقاً للاستراتيجية القومية لتحلية المياه واحتياجات الدولة المصرية، ويتضمن المشروع 5 محطات تحلية في محافظات بورسعيد والإسكندرية والبحر الأحمر (منها محطتين).

الجهة المستفيدة:

وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

شريك التنمية:

- البنك الأفريقي للتنمية
- صندوق التنمية الأفريقي

نتائج ومخرجات مرحلة التأهيل الفني ومنصة المنح للمشروع:

في إطار الجهود المبذولة لحشد الدعم الفني والمالي اللازم لإعداد الدراسات الفنية وتصميم المشروع، فقد تم تدبير دعم مالي من خلال بنك التنمية الأفريقي - الشريك الرئيسي لمحور المياه - وذلك بهدف تمويل إعداد الدراسات اللازمة لمشروع "تحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة"، وذلك على النحو التالي:

المنحة الأولى بمبلغ ٥٠٠ ألف يورو مقدمة من "مرفق المياه الأفريقي AWF".

- أهداف المنحة: إعداد الدراسات الفنية اللازمة لتنفيذ خمس (٥) محطات تحلية مياه تعمل باستخدام الطاقة المتجددة وذلك ليتم تنفيذها بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف زيادة كمية المياه بمقدار ٥٢٥ ألف متر مكعب يومياً في أربع محافظات.

المنحة الثانية بمبلغ ٢٨٠ ألف وحدة حسابية مقدمة من صندوق المساعدة الفنية للبلدان ذات الدخل المتوسط (MIC TAF).

- أهداف المنحة: المساهمة في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في زيادة توافر المياه المحلاة للاستخدامات المتعددة لضمان الأمن المائي في مصر، وذلك من خلال المساهمة في إعداد دراسات التقييم البيئي والاجتماعي اللازمة للمشروع، فضلاً عن بناء قدرات القوى العاملة في قطاع المياه.

مشروع توسيع نظم الري بالطاقة الشمسية النطاق الجغرافي للمشروع:

تم تحديد المناطق الجغرافية للمشروع وفقاً لاحتياجات وأولويات الجهات الحكومية المعنية وتشمل المناطق التالية: ١٩ بئراً في المحافظات الشمالية على طول الطريق الصحراوي الشرقي.

- ١١ بئراً مخصصة للهيئة العامة للموارد المائية، تغطي مناطق مختلفة.
- ١٠ آبار مخصصة للهيئة العامة للموارد المائية لإدارة المياه الجوفية.

الجهة المستفيدة:

- وزارة الموارد المائية والري.
- وزارة التجارة والصناعة.

شريك التنمية:

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

حصاد مرحلة التأهيل الفني خلال العام الثاني للمنصة:

تم خلال العام وضع الإطار التفصيلي لأنشطة ومكونات المشروع ومتطلبات الإعداد لتنفيذ من خلال المشاورات التي تمت مع الشركاء الوطنيين بوزارة الموارد المائية والري ووزارة الصناعة، حيث تهدف دراسات المشروع إلى توسيع نطاق استخدام المضخات الشمسية في إنتاج المياه الجوفية من الآبار على مستوى الآبار الإنتاجية التي تخدم أهالي محافظة الوادي الجديد بكافة مراكزها وكذا على مستوى صغار المزارعين والمجتمعات الريفية النائية في مصر، وتتضمن دراسة المشروع المكونات الآتية من أجل ضمان التنفيذ الجيد للمشروع:

- الدراسات الأساسية والمسوحات والتقييمات الفنية وتقييمات موارد الجدوى لتحديد متطلبات المزارعين من مصادر الطاقة والفرص المحتملة بناءً على تحليل خاص بالموقع.
- التحليلات الاقتصادية والمالية للمضخات الشمسية للأعمال الزراعية التي يقوم بها أصحاب الحيازات الصغيرة (المزارعين والتعاونيات).
- تجريب المضخة الشمسية لرفع مياه الآبار الجوفية، بما في ذلك التصميم والتنفيذ والتشغيل والمراقبة والتقييم والوعي وبناء القدرات وخطط استخدام الحوافز للمستخدمين الأوائل، إلخ.
- تقديم النماذج والبحوث المتخصصة لدعم وبحث أسواق ومصنعين جدد.
- دعم آليات التنفيذ وتقديم الحوافز للمضخات الشمسية في بعض المشروعات ذات الأحجام والمحاصيل المختلفة.
- التخطيط لتوسيع نطاق استخدام تطبيقات المضخات الشمسية وتعميمه بناءً على الخبرة الدولية والتقدم التكنولوجي والدروس المستفادة.

حصاد منصات الدعم الفني والمنح خلال العام الثاني:

النطاق الجغرافي للمشروع:

تسعى المنصة وبالتنسيق مع الشركاء ذوي الصلة إلى وضع دراسة متكاملة لاستخدام الطاقة الشمسية في أنظمة الري ودور الشركات الناشئة والمصنعين وصانعي السياسات لتشجيع الاستثمار في مجال الري بالطاقة الشمسية، وذلك بهدف بحث الفرص الاستثمارية المتاحة لتوطين صناعة ألواح الطاقة الشمسية في مصر، وصياغة الأدوات والآليات المقترحة لتحفيز المستثمرين وجذب القطاع الخاص. على أن تشمل ما يلي:

- إعداد قائمة بمكونات نظم الري باستخدام الطاقة الشمسية في مصر
- إعداد قائمة بالمصنعين المحليين لأجزاء نظم الري بالطاقة الشمسية في مصر
- إعداد قائمة بالمستوردين لأجزاء نظم الري بالطاقة الشمسية في مصر
- دراسة جدوى أولية بتوطين صناعة جميع أجزاء نظم الري بالطاقة الشمسية
- وضع خارطة طريق ودليل لصناع السياسات بهدف دعم توطين سياسة الأجزاء المستوردة من أنظمة الري بالطاقة الشمسية.



محور النقل المستدام

في إطار القطاعات ذات الأولوية والمشروعات الخضراء المحددة ذات الصلة، ووفقاً للإستراتيجية الوطنية للموارد الخضراء ٢٠٥٠، وبالتكامل مع منصة الوطنية، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتنسيق مع الجهات الوطنية ذات الصلة (وزارة البيئة ووزارة النقل) المنصة الوطنية «نُوفي+» (محور النقل المستدام)، والتي تتضمن المشروعات التالية:

المشروع	الجهات المستفيدة	شريك التنمية
امتداد الخط الأول لمترو أنفاق القاهرة حتى شبين القناطر	وزارة النقل - الهيئة القومية للأنفاق	بنك الاستثمار الأوروبي
امتداد مشروع تطوير خط سكة حديد أبو قير بالإسكندرية وتحويله إلى مترو كهربائي (مترو الاسكندرية) - المرحلة الثانية	وزارة النقل - الهيئة القومية للأنفاق	
امتداد مشروع تطوير خط سكة حديد أبو قير بالإسكندرية وتحويله إلى مترو كهربائي (مترو الاسكندرية) - المرحلة الثالثة	وزارة النقل - الهيئة القومية للأنفاق	
إنشاء خط سكك حديد (الروبيكي-العاشر من رمضان-بلبيس)	وزارة النقل - الهيئة القومية لسكك حديد مصر	
تطوير خط السكة الحديد طنطا-المنصورة-دمياط	وزارة النقل - الهيئة القومية لسكك حديد مصر	
تطوير خط سكة حديد شربين - قلين - دمنهور	وزارة النقل - الهيئة القومية لسكك حديد مصر	

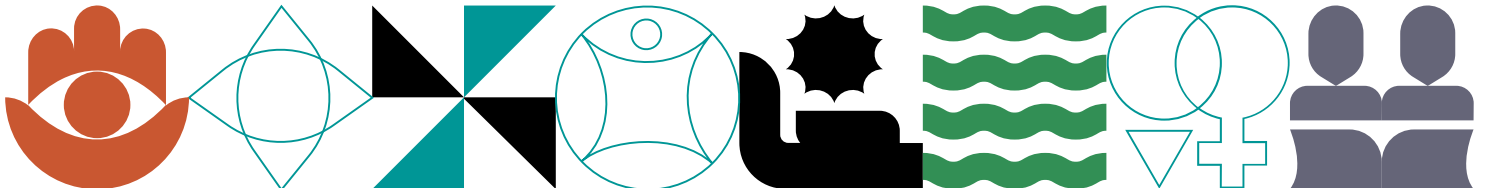


دليل شرم الشيخ للتمويل العادل

- تعمل منصة برنامج «نُؤمِّي» على تنفيذ مبادئ «دليل شرم الشيخ للتمويل العادل» بما يحفز التمويل المبتكر ويعزز القدرة على النفاذ للتمويلات المناخية.
- إن التمويل العادل يأخذ في الاعتبار المسؤولية التاريخية عن تغير المناخ مع ضمان الوصول العادل إلى التمويل المناخي النوعي والكمي الذي يدعم مسارات التنمية المرنة دون ترك أي شخص خلف الركب.
- يتضمن الدليل ١٢ مبدأ للتمويل الذي يعالج تغير المناخ.
- تقدم المنصة الوطنية للتمويل العادل المبادئ اللازمة لتنفيذ التمويل العادل.

مبادئ دليل شرم الشيخ للتمويل العادل

ملكية الدولة	المسارات العادلة	الحكومة
المبدأ الأول ”دعم حق البلدان النامية في التنمية والتصنيع من خلال مسارات عادلة، وذلك في إطار ما اقترته اتفاقية باريس، مع ضمان ملكية الدولة وحقوقها في تحديد مساراتها التنموية.“ المبدأ الثاني اتساق أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها على المستوى العالمي مع أهداف التنمية الوطنية. المبدأ الثالث دعم جهود الحكومات الوطنية لخلق بيئة تمكينية وذلك من خلال إتاحة التمويل ورفع الكفاءات والقدرات الفنية والمؤسسية بما يتوافق مع تحقيق الأهداف المناخية.	المبدأ الرابع ضمان قيام الأطراف ذات الصلة على المستويين الوطني والدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية وذلك في ظل مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. المبدأ الخامس تضمين مفهوم التمويل العادل في هيكل التمويلات المناخية الدولية وضمان وجود آلية للتنفيذ. المبدأ السادس ضمان حق الدول النامية في الحصول على التمويل المناخي المناسب نوعاً وكمياً، خاصة المناطق والمجتمعات الأكثر احتياجاً. المبدأ السابع القدرة على وصول الدول للتمويلات الميسرة اللازمة وضمان عدالة تخصيصها. المبدأ الثامن عدم اعتبار التمويلات المناخية بديلاً عن التمويلات الإنمائية، بل إضافة إلى التمويلات المتاحة. المبدأ التاسع توفير التمويلات والدعم اللازم للدول النامية لتعزيز قدرتها على معالجة الخسائر والضرر الناجم عن تغير المناخ.	المبدأ العاشر تدشين نظام حوكمة فعال على الصعيدين الوطني والدولي. المبدأ الحادي عشر تعزيز أنظمة الشفافية والمساءلة وتفعيل نظام متابعة وتقييم يتمتع بالكفاءة. المبدأ الثاني عشر تعزيز التنسيق بين كافة الأطراف المعنية بالتمويل على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي بشأن التعهدات من خلال الاتفاقيات الجماعية، وهو ما يساهم في إطلاق الفرص الاستثمارية في الدول النامية.



استمرار التأييد الدولي لبرنامج «نُوفِّي»

في نوفمبر ٢٠٢٣ تم عقد اجتماع رفيع المستوى تحت بمشاركة رئيس مجلس الوزراء ورؤساء مؤسسات التمويل الدولية والشركاء.

نتائج هذا الاجتماع:

- إصدار تقرير المتابعة رقم ١، حول منفذات البرنامج.
- تم إصدار بيان من جميع شركاء التنمية حول إنجازات شركاء التنمية المصريين والتزام الشركاء الدوليين بتقديم الدعم الكامل للتمويل، وخاصة التمويل اللازم للفترة الحالية.

ومن المقرر أن يصدر تقرير المتابعة الثاني حول أبرز ما تم تنفيذه في إطار البرنامج مع بداية عام ٢٠٢٥.

محور الغذاء

كما تم عقد عدة اجتماعات خلال العام حول برنامج «نُوفِّي»، وخاصة في قطاعي المياه والغذاء.

استمراراً للجهود التي تقوم بها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لحشد الدعم الفني والتمويل لتنفيذ مشروعات برنامج «نُوفِّي»، للدفع قدماً بالتحول الأخضر وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠، عقدت الوزارة وبنك الاستثمار الأوروبي اجتماعاً لإطلاق خدمات الدعم الفني المقدم من البنك، لمشروع "تعزيز التكيف في شمال الدلتا المتأثر بارتفاع منسوب سطح البحر" والذي يأتي ضمن مشروعات محور الغذاء، بمنحة قيمتها ٣٥٠ ألف يورو.

شارك في الاجتماع ممثلون عن وزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة الموارد المائية والري، وبنك الاستثمار الأوروبي، والخبراء الذين تم تعيينهم لإجراء المساعدة الفنية المذكورة.

تهدف جهود الدعم الفني إلى تحديد الأنشطة المختلفة وخيارات الاستثمار التي يمكن أن تدعم الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، على خلفية تزايد حدة ارتفاع مستوى سطح البحر والتأثيرات الأخرى لتغير المناخ في منطقة شمال الدلتا في مصر، مع التركيز على المحافظات الخمس بورسعيد ودمنياط وكفر الشيخ والدقهلية والبحيرة، وذلك من خلال إجراء تقييم للمخاطر المناخية وقابلية التأثير



ذلك تشجيع التنوع الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وزيادة الدخل، والحد من معدلات الهجرة الداخلية من هذه المناطق نحو المدن. ويستهدف المشروع محافظات كفر الشيخ والبحيرة ودمنياط والدقهلية وبورسعيد. كما يعمل على الحفاظ على الرقعة الزراعية الخصبة في هذه المنطقة، بالإضافة إلى التوسع في الأراضي الصحراوية المستصلحة.

في شمال الدلتا، ووضع خطة استثمارية للتكيف مع تغير المناخ لمنطقة شمال الدلتا، وتستمر جهود الدعم الفني لمدة 6 أشهر.

ويهدف مشروع "تعزيز التكيف في شمال الدلتا المتأثر بارتفاع مستوى سطح البحر" إلى تعزيز استفادة حوالي ١٠ ملايين مواطن، وتمكين صغار المزارعين من تنفيذ السياسات المتعلقة بالتكيف ومواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر، وتحسين استجابة المجتمعات الريفية للآثار الناتجة عن ارتفاع مستوى سطح البحر. ويشمل



مشروع إدارة المياه الموائمة للتغيرات المناخية في وادي النيل (CROWN) ومشروع التحول الغذائي الزراعي الموائم للمناخ (CRAFT)

بعد إعلان تشكيل الحكومة الجديدة، عُقدت اجتماعات لمناقشة تفاصيل مشروع إدارة المياه الموائمة للتغيرات المناخية في وادي النيل (CROWN) ومشروع التحول الغذائي الزراعي الموائم للمناخ (CRAFT).

وشمل ذلك لقاء الدكتور هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، والسيد علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، مع وفد من البنك الدولي بقيادة السيد رابح كركي، مدير ممارسات الزراعة والأغذية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي في اجتماع مشروع التحول الغذائي الزراعي الموائم للمناخ.

وضم اجتماع مشروع إدارة المياه الموائمة للتغيرات المناخية في وادي النيل علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، في مقر الوزارة في العاصمة الإدارية الجديدة والدكتور محمد عبد القادر، مدير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مصر، ومسؤولين من الوزارتين.

وأكدت الدكتورة رانيا المشاط، التزام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتنسيق المستمر مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لتنفيذ رؤية الدولة ودعم القطاع من خلال الاستثمارات الحكومية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك من خلال التعاون مع شركاء التنمية المتعددين والثنائيين. وأشارت الوزيرة إلى زيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي بنسبة 20% في العام المالي الحالي مقارنة بالعام السابق. وسلطت الضوء على المشروعات الجاري تنفيذها، ومنها الاستثمار في تطوير الري الحقل بالتعاون مع البنك الدولي، وإنشاء التجمعات الزراعية في محافظتي شمال وجنوب سيناء، وإنشاء منظومة لنقل مياه الصرف الصحي المعالج في غرب الدلتا.

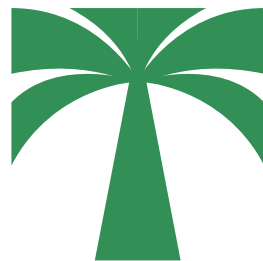
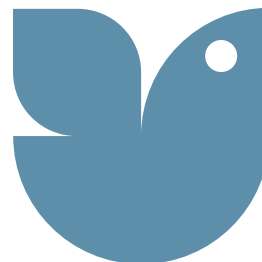
وأشارت إلى أن مشروع التحول الغذائي الزراعي الموائم للمناخ يهدف إلى تعزيز القدرة على التكيف مع المناخ وتبني تقنيات

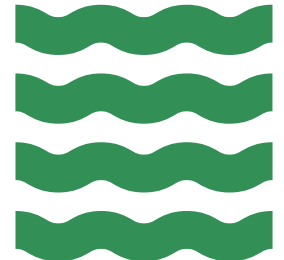
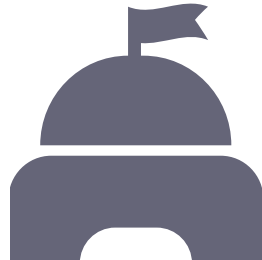
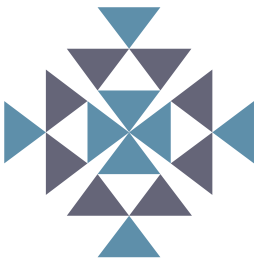
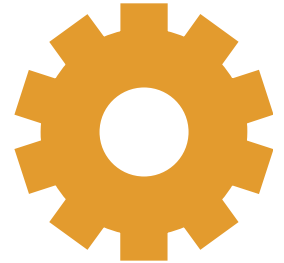
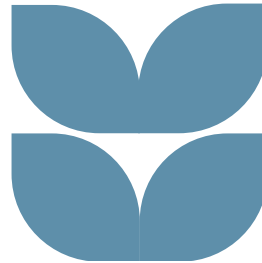
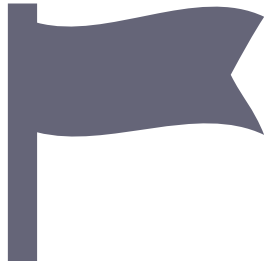
وممارسات الزراعة الذكية مناخياً بين المزارعين في النطاق التشغيلي للمشروع. وستحقق ذلك من خلال توفير خدمات الري المحسنة، وتشجيع ممارسات الزراعة الذكية مناخياً، وزيادة فرص الحصول على التمويل والدعم الفني للتجميع والوصول إلى الأسواق، وتحسين الوصول إلى المعلومات لدعم اتخاذ القرارات الزراعية في جميع أنحاء الدولة.

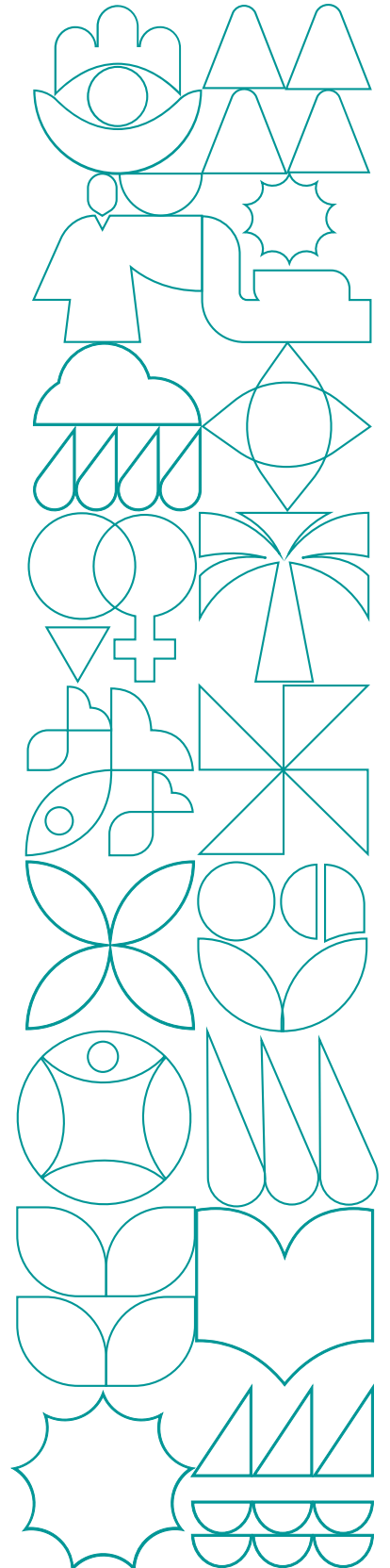
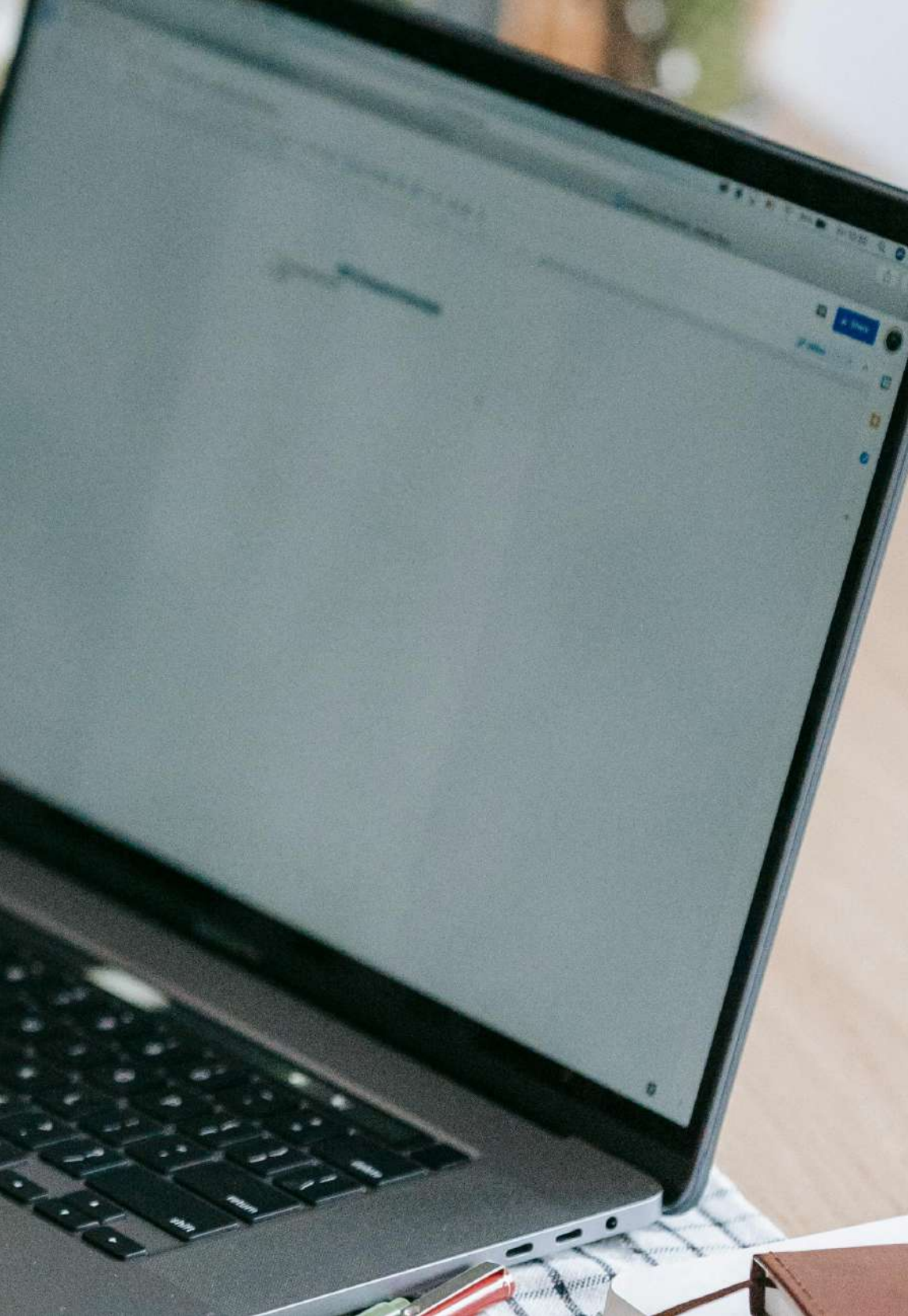
وعلاوة على ذلك، تم اختيار المواقع الجغرافية لمواقع المشروع على أساس احتياجات وأولويات الكيانات الاستراتيجية الوطنية لتطوير نظام الري، مما يضمن التوزيع العادل للمشروعات التنموية في جميع أنحاء البلاد. وسيركز المشروع على مكونات الري الحديث في محافظات الدلتا (المراكز والغري في إطار مبادرة "حياة كريمة") وعلى مستوى الجمهورية بالنسبة لمكون نظام الإنذار المبكر. ويتكون هيكل المشروع من مكونين رئيسيين هما: إنشاء نظام غذائي زراعي ذكي مناخياً في الدلتا والإدارة المستدامة للمخاطر الزراعية من أجل القدرة على الصمود، إلى جانب عدة مكونات فرعية تشمل زيادة إنتاجية النظام الغذائي الزراعي، وتعزيز دمج صغار المزارعين في سلاسل القيمة، وتطوير نظام معلومات زراعي متكامل، وإدارة المخاطر الزراعية، وتعزيز الابتكار.

أكد الدكتور هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، على أهمية تنسيق الجهود بين كافة الوزارات والجهات المعنية لوضع رؤية واضحة ودراسات فنية دقيقة عند التخطيط للمشروعات. كما أكد على ضرورة مراعاة البعد الاجتماعي عند تنفيذ أي مشروع من خلال التأكد من رضا المواطنين قبل البدء فيه. فعلى سبيل المثال، تقوم الوزارة بالتواصل مع المزارعين لتشجيعهم على التحول إلى نظم الري الحديثة من خلال توضيح الفوائد المالية للري الحديث أو تطوير الترع بنظام الرفع الفردي، وهو ما يلقي استحسان العديد من المزارعين.

من جانبه، أكد السيد / علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، على أهمية المشروع في تعزيز إنتاجية المحاصيل والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية في مناطق وادي النيل والدلتا. ويدعم المشروع قدرات صغار المزارعين على التكيف مع مخاطر وآثار التغيرات المناخية، ويستفيد منه حوالي ٣٠ مليون نسمة في هذه المناطق. ومن المتوقع أن يحسن المشروع قدرات التكيف في وادي النيل والدلتا، ويزيد إنتاجية المحاصيل بنسبة ١٠-١٥%، ويرفع الدخل بنسبة ١٠-٢٠%.









المشاركات الإعلامية

Bretton Woods at 80: Priorities for the Next Decade

https://www.cgdev.org/event/bretton-woods-80-priorities-next-decade?fbclid=PAZXh0bgNhZW0CMTEAAaYEHCoHwPTHL2M-IT3XAw-TxDx9lhY-amJ20_95WbwxJrUX4W4oLU5TBUYE_aem_JVvew5ZPZ-3rh56tymVVg2g

Agriculture and Food as an Engine of Sustainable Growth and Jobs | World Bank Annual Meetings 2024

https://www.youtube.com/live/u9xor4_9AVY?si=S2yiw5HvE4hNpYP8

Special Session 7: The Wisdom of Civilizations (World Urban Forum 12th Session)

https://webtv.un.org/en/asset/k1o/k1oxtr1k21?fbclid=PAZXh0bgNhZW0CMTEAAaaz4dQKTNHweElgOnftkc5Gs6t2MGWH4ujE-nllcJJW5egSHhFlmzWdOhjw_aem_YqiUPPTZPeNAOllwKXaNOg

A Sustainable Future For All (Summit of the Future Action Days), UNGA 79

https://webtv.un.org/en/asset/k11/k11x4cj08y?fbclid=PAZXh0bgNhZW0CMTEAAaEkF8JcWizUR6VrIpHk4qAw2_C9xU5T-k4ctNLJv4CwqhIV4JWUQ9QBE_aem_BPVExhtaYetMOXppYhc-CHA

Tapping into Innovative Financing Instruments to Accelerate Sustainable Development: A Roadmap to Just Development Finance (Side Event, Action Day 2, Summit of the Future), UNGA79

https://webtv.un.org/en/asset/k1z/k1z9ochtuz?fbclid=PAZXh0bgNhZW0CMTEAAaZCVk1JXwjI7zwF-xEdXnBrQPLO4ZxL-554Y93aRe8F6Yi0ccpqXT3fgiMY_aem_RESZNMYYgkzSggqSE-FrZZlw

GEAPP Leadership Council Backs Transformational Plan to Electrify Africa

https://energyalliance.org/glc-unga79/?fbclid=PAZXh0bgNhZW0CMTEAAaYLG4RNuyusMYKQe2ltGOq_DsK_cz8D_-OiaSRK-9IA5_n3ujTmiNXqdEIE_aem_R1nPXlImhTg1ZQslfHQ0EGA

The Path to Sustainable Growth, WEF SDIM in New York

<https://www.weforum.org/meetings/sustainable-development-impact-meetings-2024/sessions/the-path-to-sustainable-growth/>

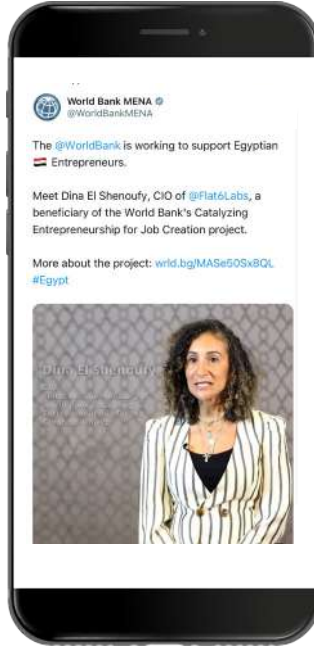
Generation Unlimited Board Meeting in New York

https://www.generationunlimited.org/board?fbclid=PAZXh0bgNhZW0CMTEAAaYw-SE8M9PITZIf3TLKeQJFpM-QOC1WX6Z8cbS_eWm0RUETjduMs0wXaQc_aem_tMWV9EgnF-ShT9XjLWt17hg

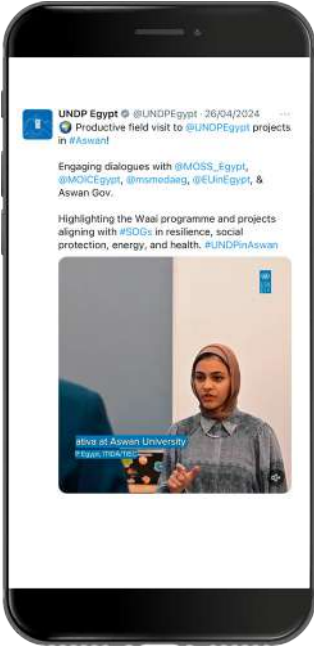
Playbook of Solutions To Mobilize Clean Energy Investment in EMDEs, WEF

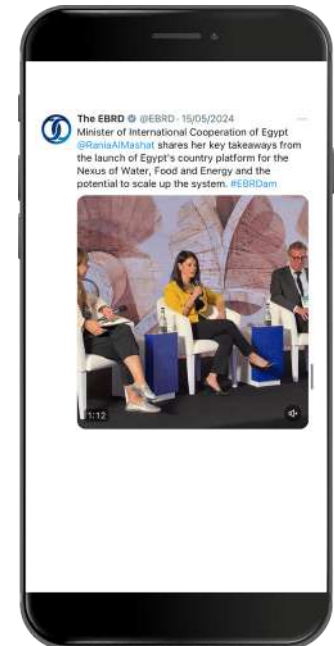
https://initiatives.weforum.org/playbook-of-solutions/home?fbclid=PAZXh0bgNhZW0CMTEAAaT4JJzCH_FbBrOF37YU16T-DTSgZs2zZf0gBmeS5s6knxT4hwesoOLWqEk_aem_7uZDJ6VLhfv-IgA-Gly-Ffg

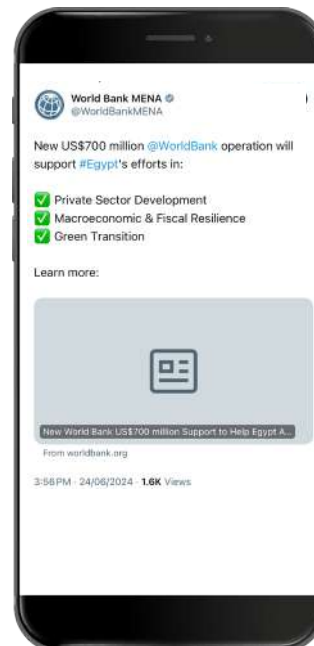
التعاون الأطراف عبر المنصات الرقمية

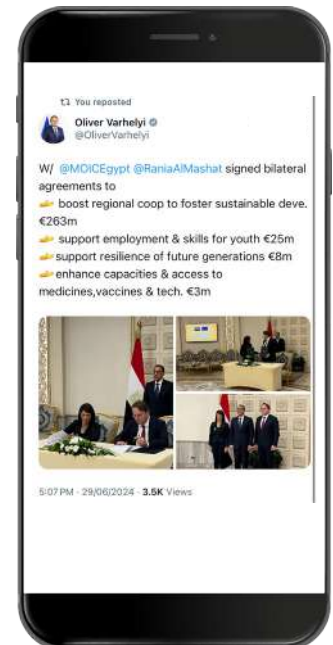
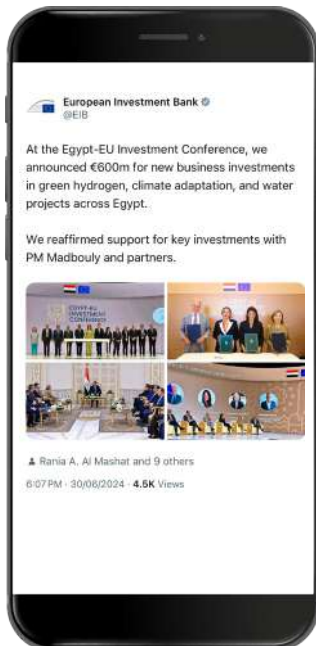
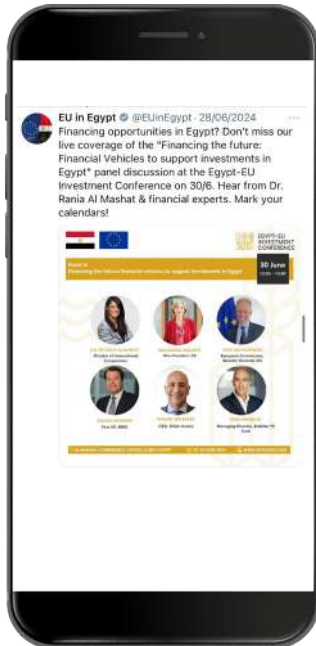


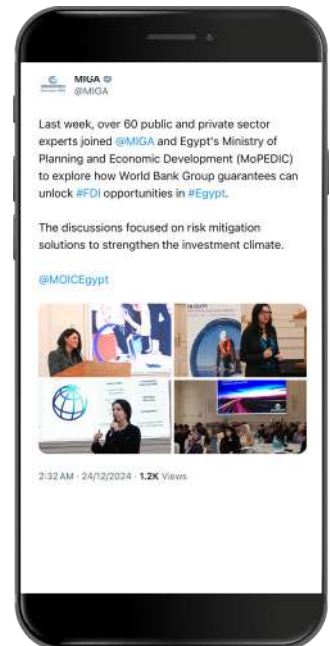






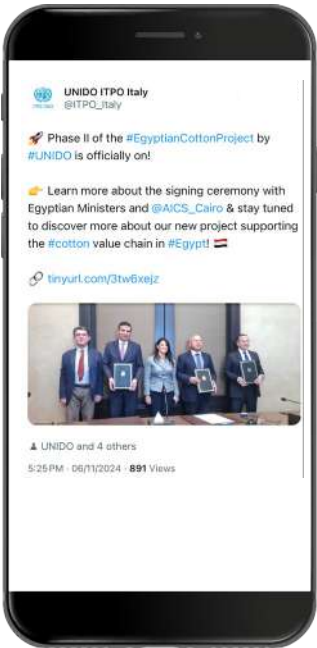


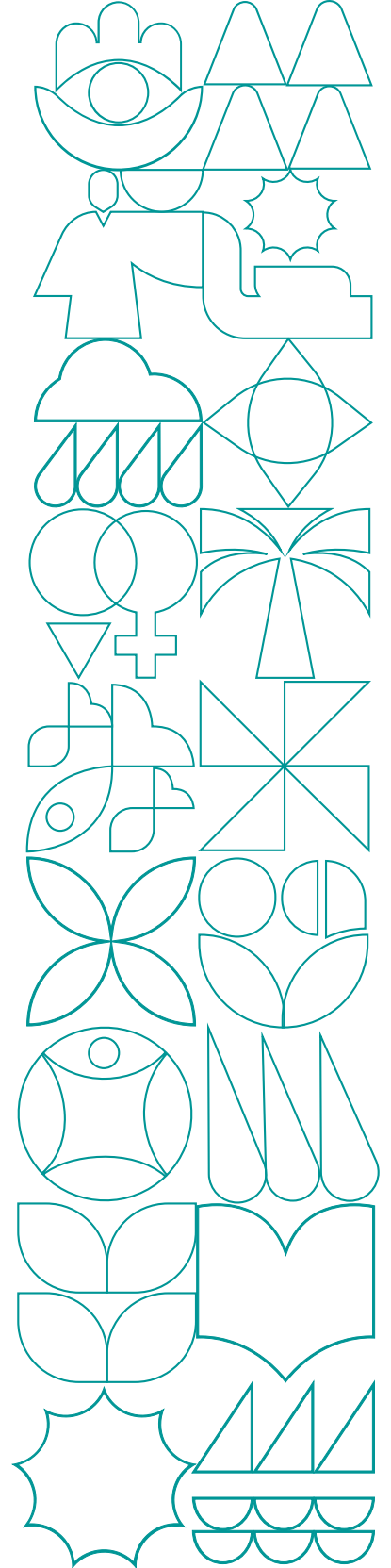












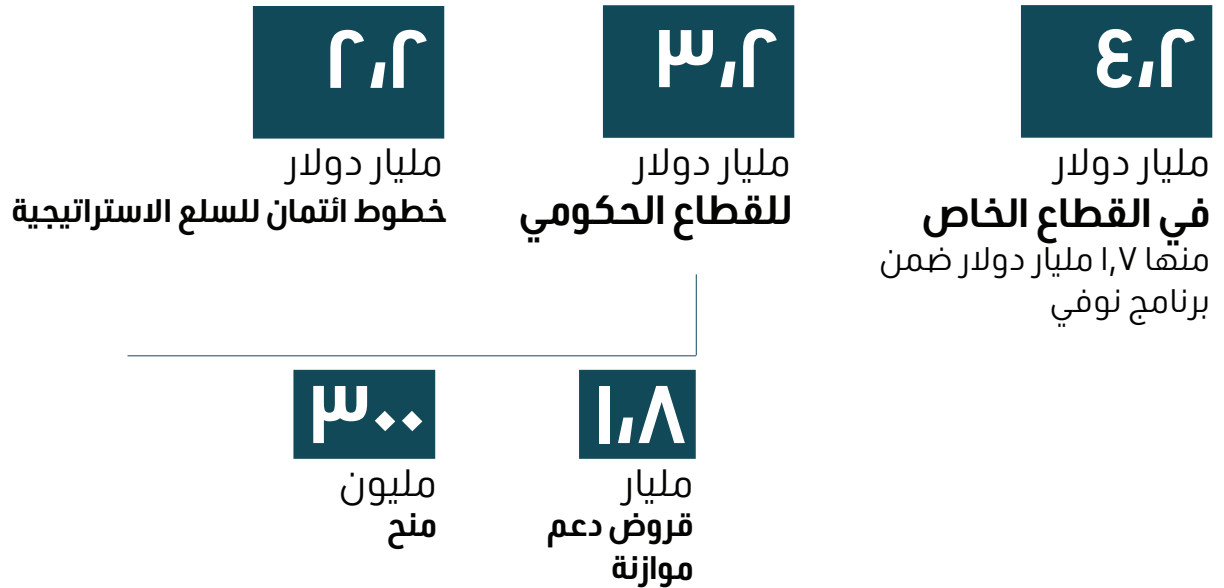


الملفات

إجمالي قيمة التمويلات الإنمائية الميسرة لقطاعات الدولة المختلفة والقطاع الخاص خلال ٢٠٢٤

من خلال التعاون مع الشركاء
المتعددي الأطراف والثنائيين

٩,٦ مليار دولار



حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	شركاء التنمية	أهداف التنمية المستدامة
دعم الموازنة	١,٨٧٩	البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصندوق الكوري	    
النقل	٦٦٤	البنك الإسلامي للتنمية، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار، الوكالة الفرنسية للتنمية، إسبانيا، بنك الاستثمار الأوروبي، بنك التنمية الأفريقي، الصين	 
إسكان اجتماعي وشبكات المياه والصرف الصحي	١٦٢	الاتحاد الأوروبي، بنك الاستثمار الأوروبي، الوكالة الفرنسية للتنمية، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية	  
التعليم	١١٤	الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، الاتحاد الأوروبي، كندا، الوكالة الكورية للتعاون الدولي	    
الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والبتترول	٧٥	الوكالة الفرنسية للتنمية، الاتحاد الأوروبي	  
المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٧٢	ألمانيا	   
الحكومة	٦٢	الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، إسبانيا	 
الصحة	٢٠	الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا	   
الزراعة والتموين والري	١١١	الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، بنك الاستثمار الأوروبي	   
المرأة والتضامن	١١	إيطاليا، الاتحاد الأوروبي	   
البيئة	٦	الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا	  
الصناعة	٤	إيطاليا، سويسرا	  
الثقافة	١	اليابان	   
الإجمالي	٣,١٨١		
تمويل استيراد سلع أساسية كالبتترول والقمح	٢,٢٣٤	المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة	

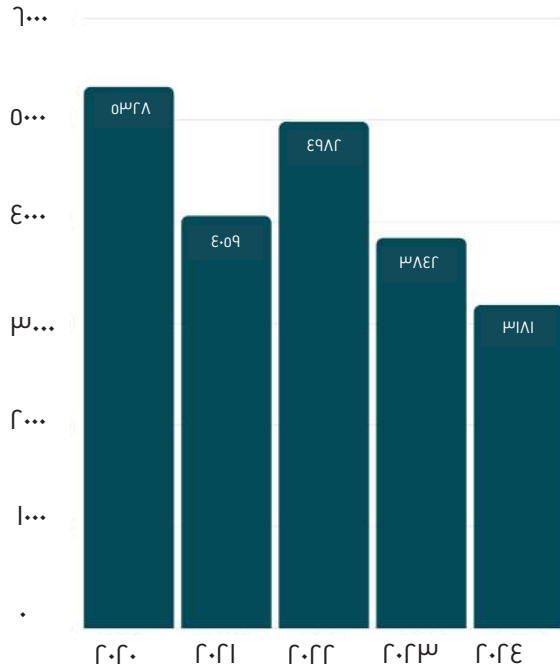
* تم توقيع مبادلة ديون مع إيطاليا بما يعادل ٣.٢ مليون دولار أمريكي ومع ألمانيا بما يعادل ٣٢ مليون دولار أمريكي

حزم التمويل للقطاع الخاص من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

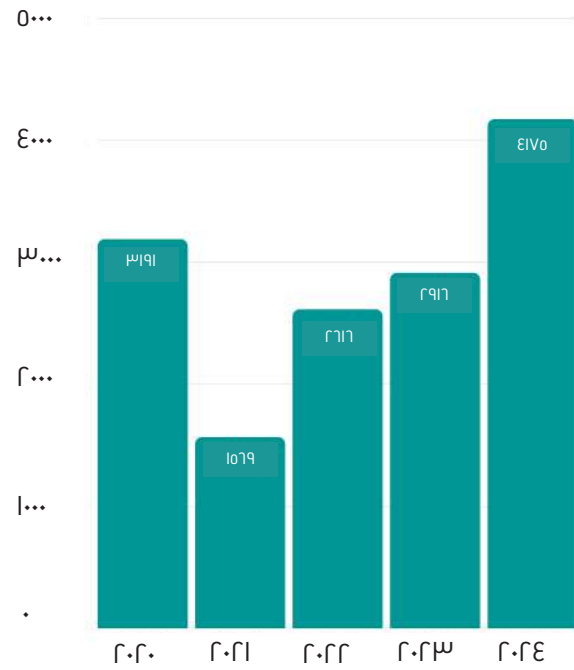
شريك التنمية	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	
البنك الأوروبي لاعادة الاعمار والتنمية	١,٠٣٢	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي	١,٠٣٠	
بنك التنمية الإفريقي، صندوق أوبك للتنمية الدولية، مؤسسة الاستثمار البريطانية، مؤسسة التنمية الألمانية، الشركة العربية للاستثمارات البترولية، بنك ستاندرد تشارترد، البنك العربي.	٨٠٠	
بنك الاستثمار الأوروبي	٤٠٦	
بنك التنمية الافريقي	٣١٨	
مؤسسة الاستثمار البريطانية، شركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية	٣١٠	
مؤسسة الاستثمار البريطانية	١٠٠	
البنك الأوروبي ,صندوق المناخ الاخضر	٦٨	
بنك الاستثمار الإيطالي	٤٨	
صندوق المناخ الاخضر	٣٣	
المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة	٢٥	
سويسرا	٣	
الحكومة البريطانية	٢	
الإجمالي	٤,١٧٥	

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة للقطاع الخاص من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

طاقة	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	
مؤسسات تمويلية وبنوك	٢,٠٠٨	٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد
مشروعات صغيرة	٩٦٢	
نقل ولوجستيات	٦٤٩	
صناعات تحويلية	٣٠٠	
الاتصالات	١٨٥	
سياحة	٥٦	
الزراعة والتموين	٥	
تجارة	١	
الإجمالي	٤,١٧٥	



إجمالي التمويلات الحكومية: ٢١,٤ مليار دولار



إجمالي تمويلات القطاع الخاص : ١٤,٤ مليار دولار



مبادلة الديون مع المانيا وايطاليا خلال ٢٠٢٤

مبادلة الديون	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	شركاء التنمية
دعم الخدمات الصحية والاجتماعية تعزيز القدرة الوطنية على التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود بين غير المصريين والمجتمعات المضيفة لهم	٣٢	المانيا
تمويل اضافي لمشروع بدائل الحياة الإيجابية للشباب المصري إعادة تأهيل مدارس الفيوم	٠,٩٩	ايطاليا
تقديم دعم مادي لمنصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص	٠,٢٤	ايطاليا
تمويل اضافي لبرنامج التعاون البيئي المصري الإيطالي - المرحلة الثالثة	٠,٣٢	ايطاليا
النمو الأخضر الشامل في مصر	١,٣	ايطاليا
تطوير قرية أبو صير بالفيوم	٠,٢١	ايطاليا
مشروع: CARE حماية الاطفال الضعفاء في حلوان التابع لجمعية مصر المحروسة	٠,١٥	ايطاليا
الإجمالي	٣٥,٢	

حزم التمويل لدعم الموازنة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

المشروع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
برنامج دعم تنمية القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي	١٠٠	قرض	صندوق التعاون للتنمية الاقتصادية الكوري تحت إدارة بنك التنمية الافريقي
برنامج سياسات التنمية	٥٠٠	قرض	البنك الدولي
تطوير القطاع الخاص ودعم التنوع الاقتصادي	٢٣٠	قرض	اليابان
برنامج آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم عجز الموازنة	١,٠٤٩	قرض	الاتحاد الاوروبي
إجمالي	١,٨٧٩		

حزم التمويل لقطاع النقل من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

المشروع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
المشاركة في تمويل القطار السريع الخط الأول (العين السخنة - مطروح)	٣٤٣	قرض	البنك الإسلامي للتنمية
القطار الكهربائي - المرحلة الثالثة تمتد جنوباً من قبل محطة كاتدرائية الميلاد حتى محطة العاصمة المركزية جنوباً بالعاصمة الإدارية	٢٠٢	قرض	الوكالة الصينية للتعاون الانمائي الدولي
تعديل ثاني لمنحة المساعدة الفنية لتحديث الخط الأول لمetro القاهرة	٠,٢٤٤	منحة	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية
تمويل المرحلة الثالثة من الدراسات الخاصة بالمشروع الملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط	٢	منحة	بنك التنمية الأفريقي
منحة دراسة جدوى الخط الثاني لمetro الانفاق - تمويل إضافي	١	منحة	بنك الاستثمار الأوروبي
إنشاء خط سكك حديد (الروبيكي/ العاشر من رمضان/ بلبيس) ٦١ كم.	٧٨	قرض	الوكالة الفرنسية للتنمية
إنشاء خط سكك حديد (الروبيكي/ العاشر من رمضان/ بلبيس) ٦١ كم.	١	منحة	الوكالة الفرنسية للتنمية
إنشاء خط سكك حديد (الروبيكي/ العاشر من رمضان/ بلبيس) ٦١ كم.	٣٧	قرض	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية
إجمالي	٦٤٤		



حزم التمويل لقطاع الإسكان الاجتماعي وشبكات المياه والصرف الصحي من شركاء التنمية متعددي الأطراف

والثنائيين خلال ٢٠٢٤

المشروع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
المرحلة الثالثة من محطة معالجة الصرف الصحي بالجبل الاصفر	٥٤	قرض	الوكالة الفرنسية للتنمية
المرحلة الثالثة من محطة معالجة الصرف الصحي بالجبل الاصفر	٢	منحة	الوكالة الفرنسية للتنمية
المرحلة الثالثة من محطة معالجة الصرف الصحي بالجبل الاصفر	١١	منحة	الاتحاد الأوروبي
إعداد الدراسة الفنية التحضيرية لمعالجة الحمأة في مصر	٢	منحة	بنك الاستثمار الأوروبي
إدارة الحمأة بمدينة بنى سويف	٩	منحة	سويسرا
التعديل الثالث لدعم الحلول المتكاملة للمياه	٦	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
إنشاء محطة معالجة شرق الاسكندرية	٧٦	قرض	الوكالة الفرنسية للتنمية
إنشاء محطة معالجة شرق الاسكندرية	٢	منحة	الوكالة الفرنسية للتنمية
إجمالي	١٦٢		



حزم التمويل لقطاع التعليم من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

المشروع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
مشروع الدعم المالي لمبادرة التعليم الفني الشامل بمصر FCTI	٢٢	منحة	المانيا
دعم الاتحاد الأوروبي لتوظيف الشباب والمهارات في مصر	٢٧	منحة	الاتحاد الأوروبي
التعديل الثامن لتحسين التعليم الاساسي	١٠	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
التعديل التاسع لمبادرة التعليم العالي المصرية الامريكية	٣٨	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
التعديل السابع لإتفاقية تعاون مصري أمريكي للعلوم والتكنولوجيا	٢	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
تعزيز القدرات التعليمية والربط بين الجامعة والصناعة في جامعة بني سويف التكنولوجية	٨	منحة	الوكالة الكورية للتعاون الدولي
مشروع المهارات الخضراء في مصر لشبكة الأعمال الزراعية الذكية مناخياً	٧	منحة	كندا
إجمالي	١١٤		



حزم التمويل لقطاع الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والبتترول من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

المشروع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
تحديث مركز التحكم الاقليمي بالاسكندرية	٥٦	قرض	الوكالة الفرنسية للتنمية
تحديث مركز التحكم الاقليمي بالاسكندرية	١١	منحة	الوكالة الفرنسية للتنمية
الاتفاق التمويلي لبرنامج المرفق الأخضر بين الاتحاد الوروبي ومصر	٨	منحة	الاتحاد الأوروبي
إجمالي	٧٥		



حزم التمويل لقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

المشروع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
مشروع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "٤" - مساهمة مالية	٦٩	قرض	المانيا
مشروع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "4" - مساهمة مالية	٣	منحة	المانيا
إجمالي	٧٢		



حزم التمويل لقطاع الحوكمة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

المشروع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
اليات إدارة المخاطر بمصر. مساهمة مالية	١٦	منحة	المانيا
استكمال مشروع خلق فرص عمل للشباب من أجل التوظيف وإنشاء الشركات	٠,٣٣	منحة	اسبانيا
التعديل الخامس للحوكمة الاقتصادية الشاملة	١٧	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
التعديل الثامن - تحفيز التجارة والاستثمار في مصر (TIPE)	٢٥	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
التعديل الثاني لإتفاقية الاستثمار المستدام في السياحة بمصر	٤	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
إجمالي	٦٢		

حزم التمويل لقطاع الصحة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

المشروع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
التدابير الخاصة بتعزيز القدرة للقارة الأفريقية على تصنيع اللقاحات والأدوية وتطبيق التقنيات الصحية	٣	منحة	الاتحاد الأوروبي
دعم تحسين الرعاية الطبية والتمريضية في مصر - المرحلة الثالثة	٣	منحة	إيطاليا
التعديل السابع لمشروع تعزيز برنامج مصر لتنظيم الأسرة والصحة الانجابية (اتفاقية تحسين النتائج الصحية)	١٤	منحة	الولايات المتحدة الأمريكية
إجمالي	٢٠		



حزم التمويل لقطاع الزراعة والتمويل والري من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

المشروع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
التعديل التاسع لأعمال الزراعة للتنمية الريفية والدخول	٨	منحة	الولايات المتحدة الأمريكية
برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف توسيع نطاق تكنولوجيا الميكنة الزراعية بأسعار منخفضة وتقليل تكلفة تشغيلها	٣	منحة	اليابان
مشروع المرونة الغذائية بمصر - توريد قمح	١٠٠	قرض	بنك الاستثمار الأوروبي
إجمالي	١١١		



حزم التمويل لقطاع المرأة والتضامن من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

المشروع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر وإدماجهم في المجتمع	٢	منحة	إيطاليا
دعم الاتحاد الأوروبي لمساندة الأجيال القادمة	٩	منحة	الاتحاد الأوروبي
إجمالي	١١		



حزم التمويل لقطاع البيئة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

المشروع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي في مصانع السكر المصرية	١	منحة	اسبانيا
التعديل الثاني لمبادرة تغيير المناخ	٥	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
إجمالي	٦		



حزم التمويل لقطاع الصناعة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

المشروع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
برنامج "الدعم الفني للمناطق الصناعية للجلود والأثاث والرخام"	٣	منحة	ايطاليا
دعم تنافسية قطاع المنسوجات - مرحلة ثانية	١	منحة	سويسرا
إجمالي	٤		

حزم التمويل لقطاع الثقافة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

المشروع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
تجديد المركز الثقافي - دار الاوبرا المصرية	١	منحة	اليابان
إجمالي	١		

حزم التمويل لقطاع توريدات سلع أساسية من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

المشروع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
تمويل استيراد سلع أساسية كالقمح والمواد الغذائية و سلع أخرى	١,٣٥٤	قرض	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
تمويل استيراد سلع أساسية كالبتترول ومنتجاته	٨٨٠	قرض	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
إجمالي	٢,٢٣٤		



حزم التمويل لاتفاقيات اطارية من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٤

المشروع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
مشروع تعزيز وتوسيع نطاق تصنيع منتجات التكنولوجيا المساعدة وتقديم الخدمات من خلال إنشاء مركز التميز للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية بمصر	_____	مذكرة تفاهم	الوكالة الصينية للتعاون الانمائي الدولي
التبادل والتعاون في مجال التنمية الاقتصادية	_____	مذكرة تفاهم	الوكالة الصينية للتعاون الانمائي الدولي
التعاون في تطبيق نظام يبدو للملاحة عبر الأقمار الصناعية	_____	مذكرة تفاهم	الوكالة الصينية للتعاون الانمائي الدولي



